الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد هولاء صالح ابن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جا بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحاق الزجاج وابو بكر ابن السراج وابن درستويه وابو بكر بن محمد بن ميرمان ثم جاء بعد هولاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة ابي حيان واحكام لو وحتى وانتصاب لغة وافضلا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد والبردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد الامام احمد ابن حنبل قبل وفاته بخمس سنوات قال الشيخ رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم اقتدا بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجذم اي مقطوع البركة ممكن بان يراد بكل منهما الذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله وهو حديث حسن او يحمل حديث البسملة على الابتدا الحقيقي بحيث لا يسبقه شي وحديث الحمد له على الابتدا الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى ككتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لزيادة الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشا ذلك اختلافهم في الاسم والمسمى هل هما متغايران او لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو مذهب اهل النقل ويعزى لمالك رضي الله عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم اذا اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشي فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتبرا في النزاع ان الاسم هل هو غير المسمى او عينه والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه ان انفتح ما قبلها او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين او بعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من لازم وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك ومثلا يبينه رحمه الله قاعدة في كلا النقل

الحمد لله لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم

الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص
مطلقا لاختصاص تعلقه بالبارى تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الآلات
الحمد واعلم ان صدق الجميع واحد اعتبارا فالشكر وان كانا معا لا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي والحاصل
من ذا الاربعة اقسام حمدان لغوى وعرفي وشكران كذلك وحمد عرفي وشكر لغوى وبينها باذنى توجه
ان النسبة بادنى توجه بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر اللغوى عموم من وجه وبين الشكرين وبين
الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوى
تساو واختار لفظ الحمد بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد
باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام حمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم
ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك
او للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثاني جميع
المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم
ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم
بالمعلومات **رب** معناه المالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهي
تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره
الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل في المالك لانه مالك ما يملكه **العالمين** جمع عالم بفتح
اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع
ليشمل كل جنس مما يسمى به ولانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل
فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه
لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء
انتهى **والصلاة** فعلة من صلى اذا دعى بخير والمراد بها الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له **والسلام** التحية
وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الاخر
ولو خطا **الاتمان الاكملان** نعتان للصلاة والسلام **على سيدنا** من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل
واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي
لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي **محمد** علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد صلى الله عليه وسلم
لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد
خاتم اي اخر **النبيين** جمع نبي بغير همز ماخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى
الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر **وامام المتقين** جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به
وقائد اي دليل **الغر** جمع اغر من الغرة وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم **المحجلين** جمع محجل
من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي
والاقدام على طريق الاستعارة **وعلى آله** اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه انقلبت عن هاء
او عن واو قال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثاني الكسائي واصله عنده اول من آل [illegible]
[illegible] الفريقين في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في
تصغيره اويل وكل [illegible] مسموع ولكن الاول اكثر واشهر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي اقاربه وقيل
عنه ذلك **وصحبه** اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة
باقيهم **اجمعين** توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول **صلاة وسلاما** اسما مصدرين منصوبان

على

على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه **دائمين** نعت صلاة وسلاما **بدوام** اي ببقاء
السموات جمع سما على غير قياس **والارضين** بفتح الراء ولا يجوز تسكينها الا في الشعر كقوله
لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هداد خطيب فوق اعواد منبر وجمعت الارض جمع المذكر شذوذا
اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف
شرط انتهى وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فمنطلق واما قول العلامة
عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هنا حرف شرط وتفصيل فمخالف لما ذكرنا من
النقلين معا **بعد** ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو وفي المكان دار
زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت
بعد اما فقيل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة
عن الفعل معنى دون عمل وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد **حمد الله** فمهما هنا
مبتدا والاسمية لازمة للمبتدا ويكون شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الشرط والابتدا لزمتها
الفاء ولصوق الاسم والفاء اقامة للازم مقام الملزوم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو المبتدا والشرط
وابقاء لاثره في الجملة **مستحق الحمد وملهمه** نعتان لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لان اضافتهما للدوام
والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المسند
عن ابهامها عموما وكلاهما مشتق هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب
ومنشئ الخلق ومعدمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء الايجاد قال الله تعالى انا انشاناهن انشاء اي اوجدناهن
ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق
والصلاة والسلام مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما **على اشرف الخلق** متعلق بالسلام
وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع **واكرمه** معطوف على اشرف المنعوت
بانه من النعت بمعنى الصفة **باحسن** متعلق بالمنعوت **الخلق** بضم الخاء وضم اللام وتسكينها والضم
اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح
بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا
السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف **واعظم** معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى
وانك لعلى خلق عظيم **محمد** بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه لان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية
خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية **نبيه وخليله وصفيه** نعوت لمحمد صلى الله عليه وسلم
والخليل هو الذي خلصت محبته والصفي الحبيب **وعلى آله واصحابه واحبابه واحزابه** معطوفات على
اشرف واعاد الجار مع الآل لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد
وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب
الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز
هنا اما الثاني فظاهر واما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار
والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق **فان كتاب الخلاصة** جواب اما
ولذلك قرنت بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفة
المذكورة ليست مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم مقامه عند حذفه والتقدير فاني
قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر
اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي الكتاب المخصوص بهذا الاسم الى اخره كما في قوله سر ناذات

ناهن

على اشهر القولين بدل من خلاصه منسوبة الى الف بيتا وبالجر بدل من كتاب وبالنصب

مرة اى مرة مختصرة بهذا الاسم **الالفية** بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصه منسوبة الى الف بيتا على اشهر القولين **فى علم العربية** حال من الالفية والمراد ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة **فى علم العربية** حال من المغية والمراد
بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها
احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات كانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبنا
وغايته الاستعانة به على فهم كلام الله ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه **نظم** بمعنى منظوم
نعت لكتاب ان نصب وللخلاصه ان جر **الامام** مجرور باضافة نظم اليه **العلامه** صفة مبالغة فى عالم والتاء فيه
لتاكيد المبالغة **جمال الدين** لقب **ابى عبد الله** كنيه **محمد** اسم **ابن مالك** نعت اول **الطائى** نعت ثان **رحمه**
الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفى كلامه مخالفة لاصلين احدهما ان الامام والعلامة نعتان
لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثانى انه متى اجتمع الاسم واللقب
وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول اذا النعت
اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع
تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الخفض والجواب عن الثانى ان
اللقب هنا سوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوفت النفس الى الممدوح بعد ذلك كان اوقع فى النفس على ان
ذلك لغة كما سيأتى **كتاب** خبر ان وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا
صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت لكتاب
والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من
الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى حسنت مرتفقا خبر ثان لان لا نعت لكتاب فيه النعت
لجمل الانشائية لا ينعت بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم اى نتو والغزارة
الكثرة وبين الصغر والغزاره نوع من الطباق **غير** بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج مما دخل فى
دلالة المفهوم واختلف فى نصبها فى الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسى على الحالية وقال
ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان يكون فتحة غير هنا فتحة بناء لان غيرا اذا اضيفت لمبنى جاز
بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال قاله فى المغنى
انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب **لافراط** اى مجاوزة الحد **الايجاز** الاختصار **قد كاد يعد** اى قارب ان يعد
من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز فى كلامه اذا عمى مراده
والاسم اللغز كالرطب واللغز كالقفل حكاها الدمامينى فقال حكينه تفتح وتضم وتسكن **وقد اسعفت طالبيه**
اى ساعدتهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة **بمختصر** صفة
لمحذوف اى بشرح مختصر **يدانيه** اى يقاربه فى مسائله التى هى فيه وليس المراد يقاربه فى حجمه لان الحق
يخالفه **وتوضيح** اى تبيين وكاشف وبه اشتهر **يباريه** اى يحاذيه وقيل يمشى مشيه **ويباريه** اى يعارضه
ويفعل مثل فعله **احل به الفاظه** اى ابين به مفردات الفاظه **واوضح معانيه** بفتح اليا اى اكشفها
وابينها **واحلل به تراكيبه** اى مركباته **وانقح** اى اهذب **مبانيه** بفتح اليا ~~اى اكشفها وابينها~~ المثناة تحت
جمع مبنى ومبانى الكتاب ما تبنى عليه مسائله **واعذب** بالذال المعجمة اى احلى ومنها الماء العذب **به موارده**
جمع مورده بالهاء وهى فى الاصل طرف الماء بالطاء المهملة **واعقل** اى امنع والعقال المنع **به شوارده**
جمع شارده اى نافرته وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة
ملايمة للمستعار منه وهو العقل **ولا اخلى** اى اترك **منه مسئلة** مفعلة من السؤال وهو ما يبرهن عليه
فى العلم **من شاهد** اى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب او سنة او من كلام عربى فصيح

او

او تمثيل اى مثال وهو جزئى من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس **وربما**
اشير انا **فيه الى خلاف** فى بعض المسائل اى مخالفة للناظم وغيره كقوله فى باب الجوازم خلافا لابن مالك **او**
نقد بالدال المهملة اى انتقاد على الناظم كقوله فى باب الوقف فى مسئلة تاتى وهذا مخالف مردود باجماع
على الوقف على كذا **او تعليل لحكم ولم آل** بمد الهمزة من الالو بمعنى التقصير ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى
الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا **جهدا** ويحتمل ان يكون بمعنى
اقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر فى جهد ثم حذف الجار فانتصب
وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفرا فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة **فى توضيحه** اى تبيينه **و**
تهذيبه بالذال المعجمة اى تنقيحه وتصفيته **وربما خالفته فى تفصيله** كما فعل بالاسم والفعل
والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلام **وترتيبه** وهو كثير ومنه ما فعل فى باب نائب الفاعل حيث
اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب **وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك** ليطابق
اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك **وبالله اعتصم** اى امتنع **واسأله العصمة** اى المنع
مما يصم بفتح اليا وكسر الصاد من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار **لا رب غيره ولا مامول**
خيره عليه توكلت واليه انيب اى ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف
واصلها **هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه** وهو الكلم
الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو التركيب والتركيب ضم كلمة الى اخرى
فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس **الكلام فى اصطلاح اللغويين** عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره
فى القاموس وفى اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس **وفى اصطلاح النحويين عبارة عما**
اى مؤلف **اجتمع فيه امران اللفظ والافادة** والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم فى رسول الله
اسوة حسنة اى انه صلى الله عليه وسلم فى نفسه اسوة حسنة قاله فى الكشاف والمعنى المحل فى نفسه اللفظ
والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ فى الاصل مصدر لفظت الرحا الدقيق اذا رمته الى
خارج **والمراد باللفظ هنا** الملفوظ به وهو **الصوت** من الفم **المشتمل على بعض الحروف** الهجائية تحقيقا
كزيد او تقديرا كالفاظ الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه تحدث بسبب رمى الهوى من داخل الرئة
الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قال الفخر الرازى والافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة
والمفيد الدال على معنى مطلقا **والمراد بالمفيد هنا ما دل** اى لفظ دل **على معنى يحسن السكوت من**
المتكلم عليه اى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشئ آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكرنا
انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود
لان حسن سكوت المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه
فيجتمعان فى مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما فى المفردات وتوجد الافادة بدون اللفظ فى الاشارة
وكل شيئين كانا كذلك كل واحد منهما اعم من الاخر من وجه جعل احدهما جنسا والاخر فصلا فيحترز بكل عما يشاركه الاخر
من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ
ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافى فى نحو غلام زيد والمزجى كبعلبك والاسنادى
المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا
هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام وضعية فان من عرف
مسمى زيد وعرف مسمى قائم فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام
ستة اسمان وفعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة اسما وفعل واربعة اسما جملة القسم وجوابه والشرط وجوابه

واقل ما يتألف الكلام خبر كان وان ثنا من اسمين حقيقة كمهات المعيف او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه في حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فقط فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اى من التأليف من فعل واسم استقم فانه اى استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل للامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يكون التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودى ثانيها انه لا فرق في التأليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الخبر والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ يستدعي تقدير وجوده حينئذ ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضمائر المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلا بسها من الافعال استحضارا لا خفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذي يتألف الكلام منه اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي اى من غير نظر الى كل فرد فرد وليس بجمع خلافا لما وقع في المغنى ولا له واحد من لفظه والغالب على اسم الجنس خلاف ذلك ولا اسم جمع خلافا لبعضهم جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس بافرادى لعدم صدقه على القليل واستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلام بتنوعه او ما بعده خبر عنه فتوقف ماهية الكلام على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلام قد يوجد من نوعين منها بل من نوع فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبرا لمبتدا محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وهي اى الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء ان كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الفعل والاسم بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز ايضا عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذه الكلام الا اذا اعنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في الجمع ككمأة وكماه وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم ورومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس واراد الاول لغلبته يدل على ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية لبن ولبنة وهي الطوبة النية ومن المخلوقات وهي مطردة نحو نبق ونبقة وليس نظيره نحو كماء وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للنوع الاول

فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماء وكماه وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من المجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرنا من قبل في تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شرطا شطرا وهنا شرطا ومن انه قد يتألف من كلمتين وتبين بما هو قول مشهور عنهم من ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اى مجموع هذين الامرين وتبين ان الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلام اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد كضربت زيدا وعلى غيره اى غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد نحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلاثة التي هي زيد وقام واب من غير التفات الى الضمير المضاف اليه بل هنا انتقالية لا ابطالية ولم تعلل ابتداء الوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم التركيب من الثلاثة وان قام زيد بالعكس اى كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث منا قشات احداها ان ذكر هذه النسبة هنا قال الحلواي بعد ان نقل الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة لا بد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من موضوع امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل من موضوع هذا الفن انتهى الثانية ان جعل جهة العموم في الكلام راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع بعينه حد كل منهما لو دخل كل منهما في الاخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يندفع ان الحيثيات مراعاة في التعريفات والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد والمركب الدال على معنى يصح السكوت عليه اولا ولهذا قال في النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره واعم من الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة لانطلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه اثنان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يعلم شيء من الكلام والكلمة والكلم بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان اعم في قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعمم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا في خير وشر ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية والى طبعية كما في اح فانه يدل على وجع الصدر دلالة طبعية فان اراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول عم من الكلام والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المحصل اذ افهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادي في شرح التسهيل فضلا من ان يسمى قولا ويطلق على القول لغة ويراد به الاعتقاد والرأي نحو قال الشافعي بحل كذا اى رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من انت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكته الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسن البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو والكلم الطيب انتهى وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اى مقالته من قال رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة ويريدون لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك

كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول الناظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك ان تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات فصل يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهي في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر دخول حرف الجر انتهى وكما قال الموضح في الندا اوليس المراد به دخول حرف الندا كما سياتي لحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم على التقدم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما بالتاويل اي قيامك بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نايبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبني على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان ذلك العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلاثة قد اجتمعت في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل بعضهم لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لا يذكر في باب المنصوبات والمرفوعات الرفع والنصب بهما يعني بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما مرجوحان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قال في شرح اللمحة لكن قال في شرح الشذور وقسمتها يعني المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله جنسا قسما برأسه تجاوزا العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اي تتبعه لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون النون الاولى في ضيفن للطفيلي وهو الذي يجي مع الضيف متطفلا وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في رعشن للمرتعش لتحركها وصلا وثبوتها خطا وهاتان النونان المتحركتان كلتاهما قال في القاموس والنون الاولى زائدة للالحاق بجعفر وما بعدها تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الاخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في انكسر ومنكسر لانها لم تلحق الاخر وثبتت في الخط لا يقال تخرج بقيد الاخر شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا اخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي اخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالاخر ما كان اخرا في اللفظ حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولي لا خطا النون اللاحقة لاخر القوافي وستاتي قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لاخر الافعال للتوكيد لانها المصورة نونا والنون اللاحقة لاخر الكلمة من كلمة اخرى نحو زيد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين ولم يكن جزءا غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقولي لغير توكيد نون التوكيد الخفيفة على تقدير رسمها في الخط المالوف عن ما بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا تنتهي الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قال الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن

ياهند

ياهند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم توجد في بعض النسخ المعتمدة وعلى ذلك شرح عليها في المغني وغيره وانواع التنوين الخاصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسما المعربة المنصرفة معرفة كزيد ونكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على ان تنوينه للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وشي وورد وفائدته الدلالة على خفة الاسم بتثليث الدال بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه الفعل في فرعيتين فيمنع من الصرف وهو التنوين والنوع الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسما المبنيات للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء وبغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت منه زيادة من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله لفظ الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونهما كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتهما كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلته في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون او بالياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في معناه الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد انتهى والذي يدل على انه تمام الاسم ليس غيرا انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه العلمية والتانيث كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفات ولا عوضا عن شي والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين ليوازن النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازنة لحرف العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال اخرون الالف والتاء في مقابلة الواو والدلالة على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شي فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه هنا قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو جوار وغواش من الجموع المعتلة الاخر على وزن فواعل حال كونه عوضا اي لاجل العوض عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض من الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم ويعيل مصغر اعمى ويعلى فانهما ممنوعان من الصرف للوصف والعلمية مع الوزن كما ان الفعل في زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ في يومئذ وحينئذ عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على اصل

التقا الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبنا لشبهها بالحرف
في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها من اضافة احدى المترادفين الى الاخر
خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك كما قاله ابن هشام ولم يذكر هنا العوض عن المفرد وهو
اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب
مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الالف كجندل اذ اصله جنادل فتنوين جندل تنوين حذفت منه الالف وعوض
عنه التنوين كذا قاله ابن مالك واختار في المغني انه للصرف **وهذه الانواع الاربعة** فقط **مختصة بالاسم**
فلا تدخل على غيره لان الاربعة لمعان لا توجد في غيرها ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم
يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ **وزاد جماعة** من النحويين منهم الموضح في المغني على
هذه الاربعة تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها
لانها حرف اغن ولذا قال شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق
فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان الترنم غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم
اختلفوا فقيل الصواب ان يقال الترنم على حذف تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع
الكاملية وقيل يجوز ان يقال الترنم على حذف مضاف واختاره ابن مالك في شرح الكافية **وهو اللاحق للقوافي**
جمع قافية وهي اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند
غيره اخر كلمة في البيت **المطلقة اي التي اخرها حرف مد** وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع
الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازن ضروبها
عند حذف حرف الاطلاق **كقوله** وهو جرير **اقلي اللوم عاذل والعتابن** ه **وقولي ان اصبت**
لقد اصابن ه فلحق العروض والقافية وهما العتابن واصابن **والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين**
بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم
عاذلة ولقد اصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان اصبت انا او ان كنت نطقت بالصواب
فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن
الاصل فقدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء **لترك الترنم** على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم
وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في
مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في
الترنم فتعبيره اولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن
وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه وفي بدل التنوين
من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف
الحاء **وزاد بعضهم** وهو الاخفش والعروضيون كما قال في المغني **التنوين الغالي وهو اللاحق**
للقوافي المقيدة التي حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة **زيادة على الوزن**
فهو في اخر البيت كالخزم بمعجمتين في اوله **ومن ثم سمي غاليا** وسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا
وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر انما زاد ان في
اخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صورته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا انتهم للاخفش
والعروضيين وعينهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب
الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد وقال هو اشبه اشبه قياسا على ما له اصل في المغني ثم قال الموضح
وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد

مضى

مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف ما ثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعل
قسيم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر واصل انت ام واقف قال
وهو نظير فصالهم بينهما في الحذف في نحو قام زيد وقعد عمرو وفي شرح اللب ان هذا التنوين انما يلحق
الحكم اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول باول البيت الثاني انتهى والتحرير الاول وهذا التنوين
يدخل في الاسم كقوله **يدخ** بنة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول العجاج من طلل كالاتحمي انهجن
والحروف كقوله وهو روبة على ما قيل **قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وانن**
فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل
فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم
والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة ال والاتصال بغير الاسم والثاني
ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيدا قاله ابن معزوت وزعم ان ظاهر قول
سيبويه وان الغالي نونه اذ حذفت الهمزة والثالث **وهو الحق** كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه
ابنه في نكت الحاجبية **انهما** ليسا تنوينين بل هما **نونان زيدتا في الوقف** وتقدم حكاية ما في شرح اللب
كما زيدت نون ضيفنن للطفيلي **في الوصف والوقف** وجه الشبه الزيادة خاصة في الوقف
وليسا من انواع التنوين حقيقة في شيء **لثبوتهما مع ال** كالعتابن والمخترقن **وفي الفعل** كاصابن وانهجن
وفي الحرف كقدن وانن اول الامثلة للترنم وثانيها للغالي **وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل**
وليس شيء من اقسام التنوين كذلك **وعلى هذا التقدير فلا يرد ان على من اطلق** من النحويين كالناظم
ان الاسم يعرف بالتنوين لان من جهة انه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا يرد ان عليه
وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة
وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر عليها وتاسعها وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك
حكاه ابو زيد وعاشرها وهو تنوين الحكاية مثل ان يسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن
الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم او احك اضطر غال وما همز **العلامة**
الثالثة من علامات الاسم **النداء** بالمد مع كسر النون وضمها **وليس المراد به** اي بالنداء **دخول حرف**
النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان الندا قد يباشر الفعل والحرف حين تحذف المنادى اذ ياء كانت
يا خاصة **فقد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم** حرفا او كان او فعلا فالاول **نحو يا ليت قومي** والثاني نحو **الا يا**
اسجدوا لله في قراءة الكسائي رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا
فيهما حرف تنبيه لا للندا وقيل للندا والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي ويا هؤلاء اسجدوا وهو
مقيس في الامر كالاية والدعاء كقوله الا يا اسلمي **بل المراد بالندا كون الكلمة منادا** اي مطلوبا اقبالها بحرف
مخصوص **نحو يا ايها الرجل** ويا ايتها المراة **ويا فل** بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقد ذاب مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم **ويا مكرمان** بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحب
الصحاح والقاموس ويا ملامان للئيم الدني الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسما بالذكر لانها
للندا فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة لا كونها منادا غير العلامة **الرابعة ال** لجميع اقسامها غير
الموصولة والاستفهامية **كالفرس** من غير العقلاء **والغلام** من العقلاء **فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل**
المضارع اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح
الضرورات كما نقله الموضح عنه في شرح الشذور **كقوله** وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه
بحضرة عبد الملك بن مروان **ما انت بالحكم الترضى حكومته** ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على

لقد

مكانا

عبد القادر

ترضى والتوضى بادغام اللام فى التاء البنا للمفعول
ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحكم بحكمه الخصمان فى الامر وهو فعل مضارع كونه بشبه الموصف
وحكونه مرفوع على البنا على الفاعل والذى سوغ دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه بشبه الموصف
نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضى قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه
ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضى نحو ال فعلت كذا بمعنى هل فعلت حكاه قطرب
العلامة الخامسة الاسناد اليه اى الى الاسم من قوله يتميز الاسم ومعنى الاسناد الى الاسم هو ان
تنسب اليه ما اى حكما تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما فى نسبة القيام الى تا قمت وكما فى نسبة
الايمان الى انا فى نحو قولك انا مؤمن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تاخر المسند اليه وتقدمه ولا
بين ان يكون المسند اليه فاعلا او مبتدا اذ لا بين ان يكون المسند فعلا او وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوى
كما مر واللفظى نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما
باسميتهما كما فى المحكية وان نسبت لاداة حكما فاحك او اعرب واجعلنها اسما وعلى الحكاية تبقيها
على ما كانت عليه من حركة او سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتدا فصل ينجلى الفعل
ويتضح عن قسيميه الاسم والحرف باربع علامات ذكرها فى النظم بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلى ونون
اقبلن فعل ينجلى احداها ضمير الفاعل فى المعنى فاندفع الدور والايراد ممنوع متكلما كان الفاعل كقمت
بضم التاء او مخاطبا نحو تباركت بفتح التاء واحسنت بكسر التاء العلامة الثانية تا التانيث الساكنة
فى الاصل كقامت وقعدت ولا التفات الى عروض الحركة نحو قالت امرأة العزيز وقالتا اتينا طائعين
بكسر التاء فى الاولى وفتحها فى الثانية لالتقاء الساكنين فيهما اما المتحركة بحركة الاعراب فتختص بالاسم
كقائمة وقاعدة والمتحركة بحركة البنا فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لاقوة وبهاتين
العلامتين وهما تا الفاعل وتا التانيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسى
ومن تبعه كابى بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفى ورد على من زعم حرفية عسى من الكوفيين
قياسا على لعل بجامع الترجى والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التائين المذكورتين تقول لست
وليست وعسيت وعست وبالعلامة الثانية فقط وهى تا التانيث ردّ على من زعم من الكوفيين
كالفرا اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما فى بعض المواضع كقول بعض العرب وقد بشر ببنت
والله ماهى بنعم الولد وقال الاخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطئ السير نعم السير على بئس العير
وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ماهى بولد
مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر فى الحقيقة انما دخل على الاسم دائما لم
يقل وبالعلامتين كالتى قبلها لان تا الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين
كما مر العلامة الثالثة يا ضمير المؤنثة المخاطبة كقومى يا هند وبهذه العلامة رد على من قال
كالزمخشرى ان هات بكسر التا وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى
اقبل والصحيح انهما فعلا امر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هات بكسر التاء وتعالى
بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات اليا كما فى ارم والمحذوف
من تعال الالف كما فى اخش العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو ليسجنن او خفيفة
نحو لنسفعا وجمعهما ليسجنن بالتشديد وليكونا بالتخفيف واما قوله وهو رؤبة
اريت ان جائت به املودا مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا فضرورة نادرة
اى دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذى سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل
المضارع نحو اتقولن واريت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن

الناعم

الناعم والمرجل بالجيم الذى شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرنى اذا جاءت هذه الشابة بتزوجها رجل الشعر
حسن الملبس كالغصن الناعم اما ترانت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان
يقول لا نسلم ان قوله اقائلن توكيد بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم
التنوين فى نون انا على حد قوله لكنا هو الله ربى قاله الدمامينى وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين
قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين فى نون انا والاول قصد المسافة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما
انه يعتبر فى المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية فى المقيس ان يكون
على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية فى المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا
ليس كذلك عليه مذكورة وفى المقيس محذوفة والثانى ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقائل
انا على المتكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان المعنى قال والمعنى هل
انتم قائلون فاجراه مجرى اتقولون انتهى ويوخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور
بناء على انه يسلك به مع نون التوكيد مسلك الفعل من البنا على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور
ولم اقف على نص فى ذلك فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شئ من العلامات التسع
المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها واليه اشار بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفى من حروف
الجر ولم من حروف الجزم وفى اشير فى النظم بهذه المثل وتعبيره بالمثل مجازا عن استعمال بناء الكثرة
للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان انواع الحروف بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص
بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيئا كهل حيث لم يكن فى حيزها فعل فتختص بالفعل تقول هل زيد اخوك
بخلاف ما اذا كان فى حيزها فعل فتختص بالفعل ماضيا كان نحو هل قام زيد وهل يقوم وانما تعين نحو
هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امرأة خافت عند الجمهور
البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين واذا كان الفعل فى حيزها وجب نصب الاسم
بعدها فى باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا
ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسما فيعمل فيها الجر كفى نحو وفى الارض ايات للموقنين
وفى السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسما ولا يعمل فيها كلام
التعريف ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب
كلن نحو لن تنالوا الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل كقد والسين وسوف فصل الفعل
بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين
والاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله المضارع وانتصر لهم المصنف فى المغنى وقواه وسياتى
تحريره احدها الفعل المضارع اى المشابه وسياتى وجه الشبه وعلامته ان يصلح ان يلى لم
بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر
عليها فى النظم فقال وفعل مضارع يلى لم كيشم والافصح فيه اى فى يشم فتح الشين مضارع شمم بكسر الميم
لا ضمها مضارع شمم بفتحها والافصح فى الماضى منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء
من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثانى وفيه رد على ابن درستويه حيث انكر مجيئه من
باب نصر ينصر وقال انه خطا والصواب وروده وممن حكاه الفرا وابن الاعرابى وغيرهما كما قال المرادى
وانما سمى هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصرح للفاعل من جهتى اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ
فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفى تعيين الحرف والاصول والزوائد وتعيين
محلها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يانى بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبى

فى النظم
صح

فانها تدخل على الاسم

لعدم سلامتها من الطعن
وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات
فيها وهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقدم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص
ان يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع
وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهي اسم اما الوصف
كضارب الآن او غدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لا اتوجع واف اسم لا اتضجر
وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة
فان كانت مضمومة فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها مجردة عن اللواحق او ملحقة بزايد
والمجردة اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منها اما مثلث الاخر
مع التنوين وعدمه فهذه اثنا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق
لها من الزوايد اما ها السكت او حرف المد فان كان ها السكت فانها مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان
كان مد فهو اما واو او ياء او الف والفاء مشددة والالف اما ممحضة او ممالة المحضة او بين بين فهذه
خمس اخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفا مخففة التنوين وعدمه فهذه
ست وفتح الفا وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة
وان كانت مفتوحة فالفا مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة
افي بالامالة والسابعة افاه بها السكت فهذه السبع تكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز
عن اخويه المضارع والامر بقبول تا الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت
انا ولست او تا التانيث الساكنة كنعم وبئس وليس وعسى تقول نعمت وبئست وعست وليست فيه
بتكرير عسى وليس على اشتراك التائين فيهما كما اومى اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين وبعدم تكرير
تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتا الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اومى اليه المصنف
ايضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت بعني
تا التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تا الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشهاب البجاعي
ان تبارك تقبل التاين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا وان كان مسموعا
فذاك وكلا فاللغة لا تثبت بالقياس واستغنا من تعبير الموضح بالتاين اي ال في التاين قول الناظم
وماضي الافعال بالتا مز اي للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل
الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ولم تقبل تلك الكلمة احدى التاين المتقدمتين
وهما تا الفاعل وتا التانيث الساكنة فهي اسم اما الوصف كضارب امس او الفعل كهيهات وشتان
بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات اربعون لغة
ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال لا يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا وما خلا
وحاشا في الاستثنا وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى التاين فيلزم ان تكون
اسما لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاين عارض نشا من استعمالها في التعجب والاستثنا والمدح
والعبرة في الاصل النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التوكيد مع دلالته على
الامر اي الطلب بصيغته فالدور محو وابراد لفظ الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشات
من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دال على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا
معنى النظم وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة
على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونن او فعل تعجب نحو احسنن

بزيد

يزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون
المذكورة فهي اسم اما لمصدر نحو صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا او اسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل
وادرك او حرف نحو كلا بمعنى انته وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول النظم
في الامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتها اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم
في علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وهذا كان ينبغي للموضح ان لا يهمل
فيما تقدم بان لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا ثم النطق في هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد
ففيه خلاف في علامة الامر اولا فيحال على ما اختاره اولا فيهما ولله دره حيث تمم اقسام الفعل من الماضي والمضارع
ومفهوم علامة الامر التي اغفلها الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني
المشتقان من الاعراب والبنا وانما قدم الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق
منه لطول الكلام على الاعراب والبنا تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الى ان في كلام الناظم
حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبني على حد منهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة النظم تقتضي
بظاهرها ان من الاسم شيا بين الشيئين ومنه شيء اخر وهو لم يذكره ضرب معرب وهو الاصل في الاسما وهو
ما يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب المتمكن لتمكنه في باب الاسمية ثم
ان كان منصرفا يسمى امكن والا سمي غير امكن وانما لم يعرب الاسم اذا لم يشبه الحروف وانما كان الاصل فيه
الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة فتحتاج فتفتقر في التمييز بينها
الى الاعراب وضرب مبني وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس
بشيء والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل
عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقربه الشبه المذكور الاسم من هذا الحرف وهذا معنى قول
الناظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا احدها الشبه الوضعي اي المنسوب
الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته
ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط ثانيهما حرف لين اولا فالاول
وهو الموضوع على حرف واحد كتاء قمت اي كالتا من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر
مطلقا ولام الجر مع الظاهر غير المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم
بنحو منذ في الضم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف
المبنية على الضم والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اي فان نا شبيهة بنحو قد وبل ومالا
قال الشاطبي نا في قوله جئتنا موضوع على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا ولا اعلم شيئا من
ذلك من الاسما على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين ليس ثانيهما
حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبنا كم
ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحروف المختص به انما هو اذا كان
ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما اشار اليه هو التحقيق ومتى اطلق القول في الوضع
على حرفين واثبت به شبه الحروف فاطلاقه ليس بسديد انتهى ثم استشعر اعتراضا بان نحو اب واخ على حرفين
مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامهما فان
اصلهما قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد
الاشيا الى اصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر
كما سياتي فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة احرف كنعم وبلى فالجواب انه هذا

الشبه موجود لان اكثر الاسما موضوع على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسما مبنيا فان قيل نحن نجد
بعض الاسما الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب انه بنا نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتي في بناء
المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي وهو المشار اليه في النظم بقوله والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه
المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف
سوا وضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا بوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي
تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم فهي حينئذ اي
حين اذا استعمل شرطا شبيهه في تادية المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم
اقم وتستعمل ايضا استفهامية فلا تعمل شيا نحو متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت
استفهاما شبيهة في تادية المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان هنا
مظنة سؤال وهو ان يقال اي الشرطية واي الاستفهامية اشبهه بالحروف ومع ذلك فهما معربتان فاشار
الى جوابه بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي وايا اسم شرط
جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها وجملة فلا
عدوان علي جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن فاي اسم استفهام مبتدا والفريقين
مضاف اليه واحق خبر المبتدا لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي
بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد لملازمة اي في الشرط والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسما
والثاني وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسما الاشارة للمكان فانها متضمنة
لمعنى الاشارة اي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذي هو الاشارة لم تضع
العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة
كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه اي الموضوع له ها المسماة بها
التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبنا لتضمنه اي لفظ هنا لمعنى الحرف الذي كان يستحق
الوضع لتؤدى به الاشارة وعدل عن قول الشيخ لانه كالنفي والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان
الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف
فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسما
الاشارة مع تضمنها لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الاسما وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة
ومن قال بانهما مبنيان قال جي بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط
التثنية قبول التنكير واسما الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور فهي حالة الرفع
وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب
فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالاول وقوله ثانيا بالمجي بهما
على صورة المثنى يقتضي انهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا نوع ثالث لم اقف عليه النوع الثالث
الشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقوله في النظم
وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من
طرائق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من
العوامل فيؤثر فيه لفظا او محلا واما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر

فهي

فهي الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على
الدخول الناشي عند التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل
على اسما الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح به في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول
كما فعل في المشبه الاني لكفاه ولكن حاول اشرح قول النظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الالف في
قول النظم اصلا ضمير تثنية عائد على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني
والاصل كنيابة اصلت وافتقار اصيل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا
تأثر لا محصول له فان تقديره من شرط بنا اسم الفعل ان لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة
وجوب البنا لا شرط ولا سببه فحاصل المعنى على من شرط بنا اسم الفعل ان لا يكون معربا وهذا محال
انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما تقرر
جوابه بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات
وهذا هو السر في بنا اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل
ولا فما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية او فعلية فالاول
وهو الذي ينوب ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسما الافعال فانها اي فان هيهات
وصه واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب
فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل
مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شي من العوامل اللفظية والمعنوية فتتاثر به على
القول الصحيح انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل
فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن الفعل فليت نائبة عن اتمنى
ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن ان يتاثر به واحترز الناظم بانتفاء
التاثر عن المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نائب عن
اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن الفعل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف
وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن الفعل تدخل عليه العوامل اللفظية
فتؤثر فيه تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب عمرو وفي الخفض عجبت
من ضربه وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا
متاصلا الى جملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث لي العمايم نادت
وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول اذ جا
زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها اشبهت الحروف باسرها في افتقارها
في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى
الاسما واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي
الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه ولكن هذا الافتقار
عارض في بعض التراكيب ويزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الفعل
وسرت يوما اذا اخبرت عن الابعاد ولا يحتاج في تمام معنى يوم الى شي اخر واحترز بذكر الجملة
من نحو سبحان من اسما المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما
الى مفرد لا الى جملة تقول سبحان الله وجلست عند زيد ولذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية

نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدها فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضم ولم تحذف النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو **فاما ترين** اصله قبل التوكيد قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الرا قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الرا وكسر اليا الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الرا وسكون اليا ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذف نون الرفع فصار فاما تري بسكون اليا المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان يا المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة الى اخر ما مر في لتبلون ونحوه **ولا تتبعان** اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس المثنى بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسرة تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه امثلة غير المباشر لفظا واما غير المباشر تقديرا فنحو **ولا يصدنك** بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهي لا الناهية فصار يصدوك ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لوجود الفاصل لفظا او تقديرا وقد تبين ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظي ولا كل خلاف في اعرابه في كلامه **والحرف في كلها مبنية** لانها لا تتصرف ولا تعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف مستحق للبناء اذ لا يلزم من الاستحقاق للبنا الاتصاف به والمبالغة وضع شي على شي على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على الخبر بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا اتباعا ولا نقلا ولا تخلصا من سكونين

فصل وانواع البنا اربعة

احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البنا السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد ككاف الخطاب وكونها عرضة للابتدا بها كلام الابتدا او كون لها اصل في التمكن وكشبهها بالمعرب كضرب والسكون خفيف **ولخفته دخل في الكلم الثلاث** الحرف والفعل والاسم ففي الحرف **نحو هل** وفي الفعل **نحو قم** وفي الاسم نحو **كم** وقدم الحرف لتوغله في البنا وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه **وهو اقرب الحركات الى السكون** لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل **فلهذا** الغرب **دخل الفتح ايضا في الكلم الثلاث** في الحرف **نحو سوف** وفي الفعل نحو **قام** وفي الاسم نحو **اين والنوعان الاخران الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما** لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضلتين او كلتيهما **لم يدخلا الفعل** لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما **لم يدخلا**

فصل وانواع البنا الاربعة

فيه لئلا يجمع بين ثقيلين **ودخلا في الحرف والاسم** لخفتهما بدلالتهما على نوع واحد فالكسر في الحرف **نحو لام الجر** نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث **و** الكسر في الاسم **نحو امس** عند الحجازيين بشرطه الاتي والضم في الحرف **و** في الاسم **نحو منذ في لغة من جر بها او رفع فانه الجارة** للاسم **حرف والرافعة له اسم** وسياتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البنا الاربعة الاشارة بقوله في النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ويليه الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشا من انضمام الشفتين والثاني كسرا لانكسار الشفة السفلى عند النطق به والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الاعلى

فصل الاعراب

لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي **اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل** المقتضي له **في اخر الكلمة** التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون كما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرا اذ كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس **وانواعه** الداخلة عليه **اربعة رفع ونصب** يشتركان **في اسم وفعل** فالرفع **نحو زيد يقوم** فزيد مرفوع بالابتدا ويقوم مرفوع بالتجرد **والنصب نحو ان زيدا لن يقوم** فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن **وجر** مختص بمعنى **في اسم نحو** مررت **بزيد** فزيد اسم مجرور بالبا **وجزم** مختص بمعنى **في فعل نحو لم يقم** فيقم فعل مضارع مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما **ولهذه الانواع الاربعة** التي هي الرفع والنصب والجر والجزم **علامات** جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس الحركة وما ناب عنها بقوله اثر الى اخره وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات **وهي الضمة للرفع** نحو جاء زيد **والفتحة للنصب** نحو رايت زيدا **والكسرة للخفض** نحو مررت بزيد **وحذف الحركة للجزم** نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله في النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين **وعلامات فروع نائبة عن هذه العلامات** الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف واليا وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة واليا وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او حذف النون واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهذه العشرة **واقعة في سبعة ابواب** متفرقة **الباب الاول** المشار اليه في النظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بيا ما من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن **وهو باب الاسما الستة** المعتلة المضافة **فانها ترفع بالواو** نيابة عن الضمة **وتنصب بالالف** نيابة عن الفتحة **وتخفض باليا** نيابة عن الكسرة **وهي ذو بمعنى صاحب** لا بمعنى الذي **والفم اذا فارقته الميم** لا المتصل به **والاب والاخ** بالتخفيف **والحم** بغير همز **والهن** قال ابن مالك او شرح العمدة جعل

اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فو قرين ذو فى الذكر لتساويهما فى لزوم الاضافة
والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فانحط عن درجة ذو واخر عنه والاب
والاخ والحم مستوية فى الاعراب بالحروف اذا اضيف لغير ياء المتكلم ففرق بينهما فى الذكر قبل الهن
واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسما بالحروف فى غير ذو ان
تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ
فاخ مرفوع على الابتدا وخبره فى الجار والمجرور قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار
والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاه
جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله فاما قوله يعنى العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ
لانه منصوب بالعطف بالالف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو
الحسن وتابعه ابن مالك يعنى انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية فى المعطوف
والمعطوف عليه اى خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما
جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين بحذف بعض التنوين وبقى موضوعا على حرف اذ الالف هى المنقلبة عن عين
الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط فى الاضافة ان تكون ملفوظة بل
الملفوظة والمنوية فى ذلك سوا ويشترط فى الاضافة لغير اليا الدالة على المتكلم سواء ذلك الظاهر وضمير
المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها فان كانت الاضافة لليا المذكورة اعربت هذه
الاسما بالحركات المقدرة فى الاحوال الثلاثة على الاصح فالرفع نحو واخى هارون فاخى مرفوع على الابتدا
وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهارون بدل منه
او عطف بيان عليه وجملة هو افصح منى لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخى له تسع
وتسعون نعجة فاخى يحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر اول وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما
يحتمل الاوجه الثلاثة انى لا املك الا نفسى واخى فاخى يحتمل ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان
يكون مجرورا فالرفع من ثلاثة اوجه احدها ان يكون معطوفا على الضمير المستتر فى املك ذكره الزمخشرى
وبحث فى هذا الوجه بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه وجوابه ان يغتفر فى التابع ما لا
يغتفر فى المتبوع والذى حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه بالمستثنى الوجه الثانى ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره
والتقدير واخى لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات
والنصب من وجهين احدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثانى ان يكون معطوفا على نفسى وجره
[illegible] وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على اليا المجرورة باضافة نفسى اليها وهذا الوجه لا يجيزه
جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع
[illegible] الاعراب لتخصيص ذلك لليا لكونه ذكرها كذلك وذو حالة
[illegible] للاضافة لغير اليا [illegible] اسما الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط
الاضافة فيها [illegible] والاشتراط لتحصيل ما ليس حاصلا واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذى
لزمتها الواو فى الاحوال الثلاثة [illegible] على السكون وقد تعرب بالحروف الثلاثة
[illegible] كقوله فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من
ذى عندهم ما كفانيا [illegible]
اما بها ففى الجر [illegible] فى الرفع والنصب [illegible] فاذا لم يفارق

الميم

الميم الفم اعرب بالحركات الثلاث سواء افرد او اضيف ولا تختص بمجوز الميم فى الفم حالة الاضافة
بالضرورة نحو يصبح ظمآن وفى البحر فمه خلافا للفارسى ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لخلوف فم الصائم
اطيب عند الله من ريح المسك فصل والافصح فى الهن اذا استعمل مضافا النقص اى
حذف اللام منه وهى الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص فى هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات
الثلاث على العين وهى النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك ومنه اى من النقص فى
الهن الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا
قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاى مشددة اى من
انتسب وانتمى وهو الذى يقول بالقلات ليخرج الناس معه فى القتال فى الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين
مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اى قولوا له اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى قولوا له ذلك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى اراده اى تمسك بذكر ابيك الذى انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما
نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا
اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا الصريح اسم الذكر بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون
والشاهد فى قوله بهن ابيه اذ استعمله منقوصا واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع
منقوصا تقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسما الاجناس كرجل وفرس وغيرها
وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح فى شرح القطر ويجوز النقص بضعف
وهو حذف اللام والاعراب بالحركات فى الاب والاخ والحم وهو المراد بقوله فى النظم وفى اب وتاليبه
يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك وتقول رايت ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك
ومنه اى من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائى بابه اقتدى عدى فى الكرم
ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثانى منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس
من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف فى معنى نفى الظلم فقيل ما ظلم فى وضع الشبه فى موضعه
وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث اوى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت اى امه حيث
لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة ابيه قاله اللحيانى ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات
قول بعضهم اى العرب فى التثنية اى تثنية الاب والاخ المتعلق [illegible]
جاء على لغة من قال هكذا ابك قال الموضح فى الحواشى وكذا قياس [illegible] المسموع ابان
فقط واخان مقيس عليه واذا اجاز [illegible] انتهى فظاهره ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه واذا جاز اخان
قياسا فينبغى ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى [illegible]
وابك ممن قال هذا ابوك او اباك [illegible] التثنية [illegible]
والحم قصرها اولى من نقصهن [illegible] المراد بقوله فى النظم [illegible]
ها الى هن لان الاكثر فى هن ان يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك [illegible]
عن لا هن فى الاحوال الثلاثة فيعرب بحركات مقدرة على الالف كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهرى [illegible]
ان اباها وابا اباها قد بلغا فى المجد غايتاها [illegible] انشده ابن جنى [illegible] الاول وما عطف عليه شاهد
فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا [illegible] ويحتمل ان يكون منصوبا [illegible]
على الالف والشاهد فى اباها الثانى اذ هو منصوب [illegible] وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف
والا لجره باليا وقول بعضهم [illegible]
وهم قاتلون اخوته [illegible] حتى [illegible]

فصل والافصح فى الهن

٢ قبيلة

في المغار فقال ضربًا ابا خنش فقال بعضهم انا ابا خنش لبطل فقال ابو حنش مكره اخاك لا بطل فصار هذا
يضرب به لمن يحمل على من ليس من شأنه وقيل ان اول من قاله عمرو بن العاصي لما عزم عليه معاوية ليخرجن
الى مبارزة علي رضي الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف
فاخاك مبتدا مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف عليه بلا ومكره اسم مفعول خبر
مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدا واخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام
عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي وقولهم بالجر وهم العرب لامرأة حماه
فانه يستدعي ان يقولوا للرجل حمي لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تا التانيث فلما اتصلت
التا نقل الاعراب الى الالف فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فتعذر الاعراب ونظير ذلك فتى وفتاة
وحاصل ما ذكره تبعًا للاصل ان الاسما الستة على ثلاثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب
والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم
فان فيها الاتمام والنقص والقصر **الباب الثاني** من ابواب النيابة **المثنى وهو** في الاصل
المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح **ما وضع لاثنين واغنى عن المتعاطفين** فما جنس ولاثنين
فصل اول يخرج لما وضع على اقل كرجلان او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثان يخرج نحو كلا وكلتا
واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشفع ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح
في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته
ان هذا مثنى في اصله تجوز انتهى وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه ايضًا تثنية المفرد المذكر
اسمًا كان او صفة **كالزيدان** المسلمان **و**المؤنث كذلك نحو **الهندان** المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان
وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من
استعمال المثنى في اول احواله وهو الرفع واقترانها بأل المعرفة عوض عن تعريف العلمية المذاهب عند
ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح **فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء**
المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى وكلا مع قوله
وتخلف اليا في جميعها الالف جرًا ونصبًا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب
[illegible] عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها
الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد والثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين
الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقًا ولا مزج على الاصح واما المركب اضافة من الاعلام
فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيًا على علميته بل ينكر ثم يثنى
الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوين للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى
المشترك ولا الحقيقة والمجاز وما وقع لهم القلم احد اللسانين فشاذ السابع ان لا يستغنى بتثنية
غيره عن تثنيته فلا يثنى [illegible] لانهم استغنوا بتثنية [illegible] عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سوآن
وانه يستغنى بجمعه المغني عن تثنيته فلا يثنى اجمع جمعا استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان
في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى
هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا على اللغة المشهورة ومن العرب من
يلزمه الالف دائمًا ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد ومنهم من يلزمه الالف في الاحوال
الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف قاله المرادي في شرح التسهيل **و**المثنى الحقيقي **حمل عليه** في الاعراب

بالحروف

بالحروف **اربعة الفاظ** اقتصر عليها في النظم **اثنين واثنتين** في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقًا
سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جا الرجلان
اثناهما والمراتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء
الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة **وكلا وكلتا** بشرط ان يكونا **مضافين لمضمر** تقول جاني الرجلان كلاهما
والمراتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما والمراتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمراتين كلتيهما
فان اضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب
المقصور نحو جاني كلا الرجلين وكلتا المراتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المراتين ومررت بكلا الرجلين
وبكلتا المراتين فعلى هذا الف كلا كالف عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها منقلبة
عن واو لقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى
والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او يا وهو اختيار ابي علي
والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل
والفرع للفرع وورا هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقًا وهو لغة كنانة
والثاني الاعراب بالحركات مطلقًا وهي لغة الحرث حكاها الفراء ويلحق بالمثنى ايضًا ما سمي به منه كزيدان
علمًا فهو يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان في منع صرف اعراب
ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ديار الحي
بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع **الباب الثالث** من ابواب النيابة **باب جمع المذكر**
السالم وهو الجمع الذي على هجاءين **كالزيدون** من الاسماء **والمسلمون** من الصفات والتاء بالمثالين
مع الجار موفيًا لانه اول احواله وهو معرب خلافًا للزجاج **فانه يرفع بالواو** المضموم ما قبلها لفظًا نحو
جاء الزيدون او تقديرًا نحو وانتم الاعلون **ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها** لفظًا نحو رايت
الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرًا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا
اشار الناظم بقوله وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر
ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها اخف من الكسرة وخالف
الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتين وكسرة ما قبل الياء فرارًا
من ثقل الجمع الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير
في كل واحد منهما يا بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني **ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع**
من اسم او صفة **ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع** هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة
ولا من الصفات نحو علامة بشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء
التبس بالمجرد منها وقيد التانيث بالتاء احترازًا من التانيث بالالف نحو حبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان على الجمع
وتلب الممدودة واوًا فيقال الحبلون والحمراون **الشرط الثاني ان يكون المذكر** متاصلة فيهما **فلا يجمع** هذا الجمع علم المؤنث **نحو زينب**
ولا صفة المؤنث **نحو حائض** لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علمًا لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم [illegible]
نحو زيد علمًا لامراة امتنع ان يجمع هذا الجمع لما تقدم **الشرط الثالث** ان يكون لعاقل [illegible] فلا يجمع
فلا يجمع هذا الجمع **نحو واشق علمًا لكلب او صفة لغير عاقل** لعدم العقل فلو كان واشق علمًا لرجل سابق جمع هذا
الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة **وزيد في الاسم** [illegible] **ان يكون علمًا** [illegible]
[illegible] الله احله وان يكون العلم **غير مركب تركيبًا اسناديًا او مزجيًا فلا يجمع** المركب الاسنادي **نحو برق نحره** على اتفاق الا
الحكاية ايضًا ولا المزجي نحو معديكرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيهًا بالحكاية في التركيب وقيل نحو معديكرب [illegible] بطلها وفيه ان

خم بويه جان والافلا وعلى الجوان فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من
يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف الثانى فتقول فى غلام
زيد علما غلامو زيد وغلامى زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معًا يقول غلامو الزيدين وغلامى الزيدين
بكسر الدال فيهما ودخل فى قوله علما ما كان علمًا على التوكيد نحو اجمع فانه يقال فى جمعه اجمعون
واما صفة يصح جمعها بالالف والتا وهى التى تقبل التا المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع
علامة ونسابة لان التا فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث او صفة لا تقبل التا ولكنها تدل على
التفضيل فالصفة التى تقبل التا المذكورة نحو قايم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة
والصفة التى تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع
بالالف والتا فيقال قايمون ومذنبون وافضلون كما يقال قايمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع
هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التا ولا تدل
على التفضيل لان جريحًا وصبورًا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه
حمرا فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات
وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان فصل وحملوا على هذا الجمع السالم من المذكر
اربعة انواع اعربت بالحروف ونبهت جمع تصحيح نبه فى النظم عليها بقوله وبه عشرونا وبابه الحق
والاهلونا اولوا وعالمونا عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه وهذه كلها ترجع الى اربعة انواع
احدها اسما جموع وهى اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير
لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعًا له لان العالم عام فى العقلا وغيرهم والعالمون مختص
بالعقلا والخاص لا يكون جمعًا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه
جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا فى تفسير العالم الذى جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن
الى انه اصناف العقلا وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهرى وذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلا فقط
وهم الانس والجن والملايكة وعشرون وبابه وهو ساير العقود الى التسعين وكلها فى التنزيل قال الله تعالى
ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم
الف سنة الا خمسين عامًا فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعًا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا
اخى له تسع وتسعون نعجة والنوع الثانى جموع تكسير تغير فيها بنا الواحد واعربت بالحروف وهى نوعان
بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة
[illegible] الهمزة واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحا المهملة وتشديد
الرا جمع حرة بفتح الحا ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احترقت بالنار واصلها احرة كما يفهم
من قول الجوهرى [illegible] على هذا فيشكل المثال لان لا بنون جمع باعتبار اصله وهو بنو
واحرون جمع باعتبار اصله وهو احرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد
ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الرا جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما
[illegible] الارضون اذ قام من بنى هذا خطيب فوق اعواد منبر
الا انه سكن الرا للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولانها واوها لغتهم سنوات
وسنهات وبابه [illegible] فان هذا الجمع مطرد فى كل اسم
ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسيرا يعرب معه بالحركات نحو عضة
وعضين [illegible] الحديث لا يعضه بعضكم بعضًا

وقيل

فصل وحملوا على هذا الجمع الـ

الخلق

وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول روبة وليس دين الله بالمعضى اى المفرق
فعلى الاول لامها ها ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات
فكل من التصغير والجمع يرد الشى الى اصله وعزة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى
اصلها عزى فلامها يا وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى
اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبى من
ثبيت اى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى يا واما الثبة التى هى وسط الحوض فليست
مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى محذوفة
اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ما ذكره من محذوف
اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفا
كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفا لم يغير فى الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم
الفا ففيه فى الجمع وجهان الضم نحو ثبين بضم الثا وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة
فى القران قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة
جره اليا الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه اليا فمال الذين
كفروا قبلك مهطعين عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من
الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه اليا ولم يجى جمع ثبة فى التنزيل الا بالالف والتا نحو
فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف فى نحو تمرة لعدم الحذف ولا فى نحو عدة
وزنة غير علمين لان المحذوف منهما الفا لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون
ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها
الها وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهى المساوى فى السن فان كان علمين جاز جمعهما
جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون ولا يجوز ذلك فى نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما
المحذوفة واصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن
طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردى وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب
على غيرهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها
ابو واخو وهنو فحذفت لاماتها ثم لم يعوض عنها شى ولا يجوز ذلك فى نحو اسم واخت
وبنت لان العوض فيهن من لامهن المحذوفة غير الها اما اسم فاصله سمو [illegible]
لامه وعوض عنها الهمزة فى اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما [illegible]
لامهما وعوض منها تا التانيث لانها التا [illegible] التانيث منهما لا تبدل فى الوقف
ها وتكتب مجرورة وها التانيث يوقف عليها بالها وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان اخت
وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل فى الوقف ها ونقل ذلك الموضح
عنه فى باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث ولمن يقول ان التا فيهما للالحاق بجذع
وقفل الحاقا للثنائى بالثلاثى وشذ بنون جمع ابن [illegible]
بنت ولم تر هذه التا للحق مؤنثا الا ومذكره نحو [illegible] الجوهرى ولا يجوز ذلك فى شاة
وشفة وان كانا محذوفى اللام معوضا عنها تا التانيث لانهما كسرا تكسيرا يعرب بالحركة
وذلك ان شاة كسرت على شياه وشفة كسرت على شفاه بالها فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو
كصحفة فلما اعتلت الواو والها [illegible] فانقلبت الفا فصارت شاه ثم حذفت لامها وهى الها وعوض منها

لامها وهي الها شفه شفهة حذفت لامها وهي الها
هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت يا لانكسار ما قبلها واصل شفه شفهة وتكسيرهما على شياه
ابدا معوض منها ها التانيث والدليل على ان لامها ها تصغيرها على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه
وشفاه والتصغير والتكسير يردان الشيء الى اصله وزعم قوم ان لام شفه واو لقولهم في الجمع
شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته لانهم يجمعونها بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما
عن تصحيحهما وشذ طبون جمع ظبة كسروها على ظبى ولامها واو محذوفة والها عوض
والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقوله ظبيته اذا اصبته
بالظبة **والنوع الثالث** ما حمل على هذا الجمع **جموع تصحيح لم تستوف الشروط** المتقدمة
في الاسم والصفة **كاهلون** جمع اهل وهو العشيرة **ووابلون** جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا
ليس علما ولا صفة ووابلا كذلك ولان وابلا لغير ما يعقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من
يعقل او صفة ووقع جمع اهل في التنزيل ان دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون
اهليكم الى اهليهم ابدا **والنوع** الرابع **ما سمي به من هذا الجمع** المستوفي للشروط **ومن ملحق به** فالثاني
كعليون فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك
ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد الياء والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل
القرطبي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو **زيدون مسمى به** شخص فهو باق
بالحروف اجراؤهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كان مفردين حينئذ **ويجوز في هذا النوع** المسمى
به **ان يجرى** في الاعراب **مجرى غسلين** وهو ما يسيل من جلود اهل النار **في لزوم الياء** في الاحوال
الثلاثة **والاعراب بالحركات** الثلاث ظاهرة **على النون** حال كونها **منونة ان لم يكن اعجميا** فتقول
هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان اعجميا امتنع
التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين
واطلاقه تبعا للناظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بغير التشبيه
وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه زائدين الياء والنون
ويحمل المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة **ان يجري مجرى** هارون
في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ابا حمدون بضم
النون من غير تنوين وبعضهم يجريه مجرى **عربون** بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة **في لزوم
الواو والاعراب بالحركات** الثلاث **على النون** حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت
زيدونا ومررت بزيدون قوله وهو ابو دهبل الجمحي طال ليلي وبت كالمجنون **واعترتني الهموم
بالماطرون** فكسر النون وعليه التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هارون وهذا البيت قال ابن
بري على حواشي الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن
حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس
وهو جمع ماطر **ويجوز في هذه اللغة** اي لغة **لزوم الواو وفتح النون** مطلقا ذكره السيرافي
وزعم انه صحيح من كلام العرب ونظيره هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا ويكسر النون ويقدر
الاعراب **كقوله** ... ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون
خرافة ... كانت قد ترهبت في دير
وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره
تقيد لوزن بالنون بعد الميم واخره ... لا يفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود على

للنصوابية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية
خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء والمعجمة ما يخترف من الثمار اي يجتنى
وبعضهم اي العرب **يجري باب بنين وباب سنين** وان لم يكن علما **مجرى غسلين في لزوم الياء**
والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا يسقط النون للاضافة **وقال** احد
اولاد علي بن ابي طالب رضي الله عنه **وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين** الرواية بنين
بالياء والاعراب على النون **وقال** الصمة بن عبد الله بن الطفيل **دعاني من نجد فان سنينه**
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه
الفتحة كالياء والاثقال فان سنينه تحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر فانهم يعربون المعتل
اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب
من الكلمة ولما كان الذاهب موجودا كان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه
وقوله دعاني امر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم
وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالياء ومردا حال من مفعول شيبننا **وبعضهم**
اي النحاة **يطرد هذه اللغة** وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة **في جمع المذكر السالم** في
كل ما حمل عليه لانه باب الياء اوسع من باب الواو وهذا اعم من قول الناظم وهو يعني باب سنين عند
قوم يطرد **ويخرج عليها قوله** رب حي عرندس ذي طلال **لا يزالون ضاربين القباب**
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتح على النون
كمساكين لا بالياء لانه لو كان كذلك لحذف النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربي
ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل
ان يكون الاصل ضاربين نفسي القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ويحتمل ان يكون القباب
منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدى اليائين واسكن الياء الباقية
وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال ... الشديد القوي
والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع
قبة وهي التي تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء **وقوله**
وهو سحيم وماذا تبتغي الشعراء مني **وقد جاوزت حد الاربعين** الرواية بكسر النون على انها حرف
اعراب وبه قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة
الجمع المكسر وجعل اعرابه في اخره كما يفعل في قيابا ... هو مثل السنين والمثون
امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه في اخره من المسلمين
ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان تكون كسرة النون فيه كسرة بناء لا ضرورة ...

فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما ... في المنظوم
ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه
فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع ... **نون المثنى وما حمل عليه**
بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين ... **كقوله** يا ابتا ارقني القذان
فالنوم لا تطعمه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذة وهي
البرغوث **وفتحها بعد الياء لغة** اسد حكاها الفراء **كقوله** وهو حميد بن ثور قيل ابو خالد
يصف قطاة **على احوذيين استقلت عشية** فما هي الا لمحة وتغيب ... النون من

الحرفي
وتشديد اليا اخر الحروف
احوذين تثنية احوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة
وهو الخفيف المشي لخفته ومنه بوان الادب الاحوذى الراعي المشير الرعاية الضابط لما ولي واراد بهما هنا جناحي
قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة
ارتفعت في الجو عشية على جناحين فما يثبتها الرائي لها الا لحظة وتغيب عنه **وقل لا بعض** فتح النون بالياء **كقوله**
بل تكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قال ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح
اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور
الحرف وبالياء اخر الحروف فهو اسم رجل
النون في العينانا تثنية عين واما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة
بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي **وقيل هذا البيت مصنوع** لا دليل فيه وقال ابو زيد هو لرجل
من بني ضبة هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يأتي بعد الالف اذ الاتيان علامة بهما
للرفع في نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا شاهد
استند عليه **ونون الجمع** السالم المذكر **وما حمل عليه مفتوحة** بعد الواو والياء للخفة لان الجمع اثقل من
المثنى **وكسرها جايز في الشعر بعد الياء كقوله** وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري
وانكرنا زعانف آخرين الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح
عرفنا جعفرا وبني ابيه
الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة
وبالنون قبل الفا جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير واراد به الادعياء الذين ليس اصلهم واحدا
وقوله وهو سحيم وماذا تبتغي الشعراء مني **وقد جاوزت حد الاربعين** بكسر النون
وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون
على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم
تكسر بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس **الباب الرابع** من ابواب النيابة **الجمع بالالف**
والتاء المزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط **كهندات** ودعدات او بالتاء والمعنى
جميعا كفاطمات **وسلمات** او بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات
او الممدودة كصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده
كضخمة وضخمات او تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحرا وصحراوات فالاول حرك
وسطه والثاني قلبت الفه يا والثالث قلبت همزته واوا ولهذا اعدل الموضح عن قول اكثرهم جمع المؤنث
الى ابتغاء الجمع بالالف والتاء المزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير **فان في**
جميع ذلك **نصبه بالكسرة** نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع
على سنن الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس
في آخره حروف تصلح للاعراب **نحو خلق الله السموات** فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول
به عند الجمهور ومفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابن عمرو بن
الحاجب ووضوحه الموضح في المغني وتحريره ان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه
او فعل الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان العامل فيه فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى
موجد للافعال والذوات جميعا اي ابتدعها وهذا الا يتضح الا يشيخ الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار
البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به
هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا
وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بذلك والعالم لم

يكن

لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق
وهو المصدر ولم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول
مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير
للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول
العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم
لكان قولنا العالم وجد لان الله تعالى اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا
للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه مطلقا وذلك ينفي الصانع قاله الفخر الرازي في شرح
المفصل **ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة**
على لغة كما قاله احمد بن يحيى **ان كان محذوف اللام** ولم ترد اليه في الجمع **كسمعت لغاتهم** بفتح التاء
حكاها الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء حكاها ابن سيده وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت
ثباتا عليها ذلها واكتيابها والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوب على الحال بالفتحة
والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حالها
حين يدخن عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء او جبرا
لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك
معرفا او مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد رد لامه واصله لغية
او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض
فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات
بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين **فان كانت التاء اصلية** والالف زائدة **كابيات** جمع بيت
واموات جمع ميت **او كانت الالف اصلية** والتاء زائدة **كقضاة** جمع قاض **وغزاة** جمع غاز واصل قضاة
وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبت الفا وكذلك الواو فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن
اصل والتاء زائدة للتانيث **فالنصب بالفتحة** على الاصل نحو رأيت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع
بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او دالة على التفضيل او علما لمذكر
مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات **وحمل على هذا الجمع شيئان**
احدهما **اولات** وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه واحتج في المعنى ذات بمعنى صاحبة
واصله اولي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين وذلك كما في
نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهي المطلقات
[illegible] والاصل كن بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت
منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين **والثاني ما سمي به من ذلك الجمع**
وما الحق به **نحو رأيت عرفات** وهو علم لموضع الوقوف واستدل لسيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات
مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام
وهي لا تدخل عليه **وسكنت اذرعات** بكسر الرا قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح
تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع
قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات **موضع بالشام** وقال الجوهري
بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم

يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم تعتد فى تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم
يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم
يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط
والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع
العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب
بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين فتحصل فى المسئلة ثلاثة اوجه ورووا بالاوجه الثلاثة قوله
وهو امرؤ القيس الكندى فى مجونته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالى
الرواية بجواز اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها تظرت الى نارها
بقلبى من اذرعات وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذى نزلها
من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفى السنة منع الاطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب
واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقوله فى النظم
وما بتا والف قد جمعا يكسر فى الجر وفى النصب معا كذا اولات والذى اسما قد جعل كاذرعات
فيه ذا ايضا قبل الباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اى ما لا يدخله
تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله اجمع وزن
عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسياتى شرح ذلك فى باب معقود له والذى نخصه
هنا انه متى اجتمع فى اسم علتان منها كاحسن فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منهما تقوم مقامهما
فى منع الصرف كمساجد وصحرا فان صيغة منتهى الجموع والف التانيث كل منهما يقوم مقام علتين
فانه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفت فى مساجد الا ان اضيف لفظا
نحو فى احسن تقويم وفى مساجد عائشة او تقديرا نحو ابدا ابى امن اول فى رواية من جر بالكسرة بلا تنوين
على نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون فى المساجد او موصولة نحو
قوله وهذه الشافيات الحوايم بخفض الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهى جمع حايمة واما ال الداخلة
على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها حرف تعريف على الاصح كما فى المغنى وغيره لا موصول
او زائدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول
ال الزائدة عليه [illegible] انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال
للتعريف كما قاله [illegible] فى شرح المغنى [illegible] وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح
به الوليد بن اليزيد ابن عبد الملك بن مروان من بنى امية والاعبا جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة
[illegible] بكسر المثلثة وسكون القاف واراد بامور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى
[illegible] عند الاهلية تحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله وجر بالفتحة ما لا ينصرف
[illegible] يضف او يك بعد ال ردف واذا دخلت ال او اضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا اقوال ثلاثة
[illegible] فيها [illegible] على منع صرفه والا ضعيف وهو المختار الباب السادس
من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها
[illegible] يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن
[illegible] فى شرح اللمحة وهى كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين بالتا للمخاطبين نحو
تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين
نحو الزيدان يفعلان او واو جمع بالتا للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون

او

مطلب الباب الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف

مطلب الباب السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة

او بالمخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان
ويفعلون الزيدون فى لغة طى فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
الاول جازم ومجزوم والثانى ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب
على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون
وتفعلين كالزيدين فى مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع فى الزيدين والزيدون الواو ولا يمكنهم
ذلك فى يفعلون لانه يؤدى الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث اللغة ثم حذفوها
لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من الاسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون
وللمكان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل بواو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون
من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام
الكلمة لا ضمير الجماعة وهو واو على يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل
معها مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء
عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكورين لا الواو
من قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعون فتحذف النون للجازم
والناصب نحو لم يعفوا وفى التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى ووزنه تفعوا واصله تعفووا
بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت
الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله
واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمه الباب السابع
من ابواب النيابة وهو خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة الف كيخشى او ياء
كيرمى او واو كيدعو فان جزمه بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع
فالمحذوف من يخشى الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرمى الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدعو الواو والضمة قبلها
دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه [illegible]
لم يقدر فيها الاعراب بالضمة فى حالة الرفع والفتحة فى الالف فى حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب [illegible]
فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم [illegible] المسهل انه [illegible] الاخر من [illegible]
وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى [illegible]
صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف [illegible] الجازم [illegible]
قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن [illegible] ثم استشعر
اعتراضا بان احرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملق وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله
وهو قيس ابن زهير الم ياتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد فضرورة [illegible] حرف العلة
الثلاث مع الجازم وقيل هذه الاحرف احرف اشباع والحروف الاصلية [illegible] الجازم [illegible]
اصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقى حرف العلة على حاله [illegible]
الخبر وتنمى بفتح التاء المثناه فوق من نميت الحديث بالتخفيف وابلغه على وجه [illegible]
اذا عته على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة
بعد اللبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضمر [illegible] يجرى [illegible]
ان يكون بما لاقت فاعل ياتيك والباء زائدة فى الفاعل [illegible] وكفى بالله شهيدا واما قوله تعالى [illegible]

مطلب الباب السابع من ابواب النيابة [illegible]

وبصبر باثبات اليا في يتقي وتسكين يصبر من قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة
لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما لتوالي حركات البا الموحدة
والرا من يصبر والفا والهمزة من فانّ كما في يامركم باسكان الرا تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة
وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بنا على فعُل
بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل
ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل
تنزيلا رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن البا كما يسكن عضد واما على انه اي قنبلا وصل بنية الوقف
كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون
اليا في محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وابهامها
ولكون دخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي
فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية واليا في يتقي اما اشباع ولام
الفعل حذفت للجازم واما على اجرا المعتل مجرى الصحيح بجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها
حذف حرف العلة تنبيه ما تقدم من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف
العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها نحو يقرا مضارع قرا ومكسور ما قبلها نحو يقري
مضارع اقرا ومضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال
للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة بحذف حركتها بالجازم
وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ اي حين اذ ابدل بعد دخول
الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت
موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ
لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة على الابدال وابدال الهمزة المتحرك من جنس ما قبله شاذ ويجوز
حينئذ بعد دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء على قولي الاعتداد بالعارض
وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال
يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول
بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض
وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وغلبة الاكثرون في كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد
بالعارض علة الحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور
وذهب غيره الى انه اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف ايضا لان ذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل
الهمزة تخفيفها فصل تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاء
مسلمي والنون رفعا في المضارع المتصل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او يا المخاطبة واكد بالنون
الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلاث تعذرا في الاسم المعرب الذي اخره الف
لازمة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن يا والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وانما صورت
فيهما الالف يا للدلالة على اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى الاسم المعرب الذي اخره الف
لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر على ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه
ضد المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور
الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورايت الفتى والمصطفى ومررت

بالفتى

مطلب تنبيه هام

مطلب تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم

بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير يختلف الوانه فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب
الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب وهو الاصح والا فبعدها وموجب هذا التقدير
ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي اخره يا لازمة في الاحوال
الثلاثة مكسورا ما قبلها نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره
حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق
وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص عنه الحركات وهو لا يسمى
منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور
الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في اخره يا لازمة وخرج بذكر المعرب في حديهما المبني نحو ذا والذي
والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت اخاك وفي اليا نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب
وخرج باشتراط الكسر قبل اليا في حد المنقوص نحو ظبي مما اخره يا قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره
يا قبلها ساكن معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما
فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص ثم قال ورفعه ينوى كذا ايضا يجر
وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها فيخشى
في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بها الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط
وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل باليا والواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي
مرفوعان بضمة مقدرة على الواو واليا وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال
ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب الحفاظ عليه وفي الفعل
فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل اخر منه الف او واو او يا فمعتلا عرف
فالالف انو فيه غير الجزم ثم قال والرفع فيهما انو وتظهر الفتحة في الواو واليا في الفعل وهو المشبه
عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في العربية اسم متمكن معرب
في اخره واو لازمة قبلها ضمة اللهم اني اسالك الرضى وحسن الخاتمة هذا باب النكرة والمعرفة
وهما في الاصل اسما مصدرين لعرفة ونكرة فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والمعرف الاسم نوعان على الاصح
وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج [illegible] نكرة وهي بالجملة
[illegible] شائع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا [illegible]
وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ
ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما [illegible]
افرادها في الخارج ولو وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا [illegible]
وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق او شعاع شموس وقوله [illegible]
وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي [illegible]
واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من [illegible]
وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل [illegible] وفرس
لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة
تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب والنوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة
للتعريف ولكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن
بمعنى انسان وما بمعنى شي في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك

مطلب باب النكرة والمعرفة

بالنكرة والمنعوت بالنكرة ونعت النكرة وما نعتا بنكرة ومن وما نكرات لانه ذي نعت لنكرة ومن وما نكرات بما معجب لك

وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فانها موقع صاحب ذو اما ذو فلا يقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال نكرة ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال

فتقول الصاحب ولبست الا فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من

قبل الجوامد ولذلك لا يعمل كقولك مررت برجل صاحب اخوه عمرو قاله الشاطبي في باب المبتدا واما

من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة موصوفة

ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط

والاستفهام فيهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان

ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان

وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه حال

كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا يقبل ال لانه مصدر

فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري ومذهب الجمهور

ان اسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذلك نحو احد وديار وعريب وكثير من الاسماء الملازمة للنفي فانها

نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل او حي وساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي

وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة

يقابل كل منها ما هو من مرتبته والضرب الثاني معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله

نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة

وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة

بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها كزيد وعمرو

فاما قوله يا عد ام العمرو من اسيرها فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة

للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف

بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى

لان من خولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم

وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام

بل على تقدير تنكيرها لتكون المشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم

والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف

تقديرا للمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه

نظر ينظهر بالتامل واقسام سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غايب

كانا وهو والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر

وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظة

كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة

للمذكر والمؤنث كالغلام والمراة والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها معتلا كان

او صحيحا كابني وغلامي والسابع المزيد على قول الناظم وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام

والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف مقدر

قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام

يعني بان يتقدمه اسم واحد نكرة او معرفة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة

لان التعريف فيهما بالقصد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعل بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف

اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في رتبة

المضاف اليه الا المضاف الى الضمير فانه في رتبة العلم وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف اليه

مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال فصل في المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول

من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسعا والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقد

العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح

والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها

فالضمير والكناية باصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما لمتكلم كانا بزيادة الالف عند البصريين

وباصالتها عند الكوفيين او لمخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او لغائب

كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي غيبة او حضور

كانت وهو سم بالضمير او لمخاطب تارة ولغائب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك

اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره واراد به المخاطب كقوما للمخاطبين وقاما

للغائبين وقوموا وقاموا وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له

صورة في اللفظ كقامت به وكاف اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء لفظ بصورته

والى مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى كالضمير المقدر في

اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا تعبر به عنهما ولكن لضيق

العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المتصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة وينقسم

البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف

اكرمك وهاء سليه وياء بي وهذا معنى قول الناظم وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا

كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير

الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحال الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها

جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء

من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها

واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فضرورة

اضطر فحذف اياك وابقى الكاف واوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية والثانية زائدة

لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث

وان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي

والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا

فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد

مطلقا وانشد مكان اياك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر اعوذ برب العرش من فئة بغت

علي فما لي عوض الاه ناصر فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه والى منفصل من عامل وهو

اي المنفصل ما يبتدا به في النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول في ابتداء النطق

به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل ثم يأتي

تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا نظر الى مواقعه في

الاعراب وهناك نظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل

اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضماير على الاختصار والمتصل
اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر الى
ثلاثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التا مضمومة كانت
او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلاث وثانيها الالف الدالة على اثنين او اثنتين كقاما
وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على جمع الاناث كقمن
وخامسها يا المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف
تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر كقومي وفي المضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة
ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا والقسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محلي
النصب والجر فقط وهو ثلاثة احدها يا المتكلم نحو ربي اكرمني فاليا من ربي في محل جر باضافة
رب اليها وفي اكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطا نحو ما ودعك
ربك فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها
ها الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره فالها من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي
الثاني بالاضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاور وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ
ما جر كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين المحال الثلاثة محل
الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطي اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا
فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير
ذلك قول النظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم في قوله
للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل اليا وكلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال
الثلاثة لانك تقول في اليا في الرفع قومي وفي النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع
هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر لهم مال ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين
المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان
يا المخاطبة غير يا المتكلم بدليلين احدهما ان يا المخاطبة مختلف في اسميتها ويا المتكلم لم يختلف فيها والمختلف
فيه غير المتفق عليه والثاني ان يا المخاطبة موضوعة للمؤنث ويا المتكلم موضوعة للمذكر والمؤنث
غير المذكر ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد والفاظ
الضماير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قوله في النظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف في
سبب بنايه فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر يضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من
معاني الحروف وقيل شبه الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل الاقل
على الاكثر وقيل شبه الحروف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها
وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل لاختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير
بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر
الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله
بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ان لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا
ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة
والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدوء
بتا خطاب للواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره

جايز

جايز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين
وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع
بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون
في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا
وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عايد على البعض المفهوم من كليه السابق او على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق ~~او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق~~ او المرفوع بافعل في التعجب
او بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم احسن
اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم
فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع بالمصدر النايب عن فعله
نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز لان افعل التفضيل فانه قد
يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل
منه انت اذا لم يعرب انت مبتدا وعلى هذا فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا
يشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او الضمير المنفصل
وهو الضمير المرفوع بفعل الغايب او بفعل الغايبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة
الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام وبفعل الغايبة نحو هند
قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهو اما اسم فاعل نحو زيد قايم او اسم مفعول نحو زيد مضروب
او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب
او ضرب او باسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه المسئلة وما اشبهها
مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه يخلفه
الظاهر والضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه
او ما قام الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق
وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا
نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في
وجاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من
هو له نحو غلام زيد ضاربه هو تنبيه هذا التقسيم للضمير الى مستتر جوازا او وجوبا
تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما
الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم غير محرر اذ الاستتار للضمير في قام
من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو و
يقال قام هو على الفاعلية بل على التوكيد له لا المستتر وانما تخلف الظاهر والضمير المنفصل
ففي غير تركيبه فنحو زيد قام تركيب اسند فيه القيام الى ضمير زيد من الخبر حصرا واما نحو قام
ابوه او قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالا هذا
هذا التحرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب اخر يوهم انهم لا يقولون بذلك ولا يظن ذلك
قايلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن
الا بقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه ينبغي ان يقال قام هو على الفاعلية ونقل المراد عنه
سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا

ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا
وكذا اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق عند البصريين والكوفيين
والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلوا اما ان يريدوا
بجواز الاستتار ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد
وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثني وليس هذا منه والتحقيق في
التقسيم ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كما تقدم والى ما يرفعه
وغيره اي الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب الثلاثة
الى قسمين احدهما مختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب
وهو للغايب وفروعهن فرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد وفرع انت بفتح التاء
اربعة وهي انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد
وفرع هو اربعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم تنبيه المختار في انا انّ
الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة وبه ذهب الكوفيين الى ان الاحرف
الثلاثة ضمير واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس ان عند البصريين
واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفرا الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب
ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع
ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الها فقط والواو
والياء اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكى عن الفارسي ان المجموع وفي هن
الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في هموا والقسم الثاني ما يختص
بمحل النصب لا يجاوزه الى غيره وهو ايا متصلا به اليا المثناة تحت حال كونه لمفرد فاعلا
من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع
نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغايب المذكر هذه الثلاثة هي
الاصول وفروعها لشهم فرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة
اياكِ بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن
على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف انّ
الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستدل
بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غايب وايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة
بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز اردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل
المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع
من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي اعتمدت عليها لواحقها
ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير
مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه
الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضماير اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهذه
الضماير الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قوله في النظم
وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي
والتفريع ليس مشكلا وجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل

والمتصل

والمتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة
للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشر لفظا واحدة للمتكلم وحده وواحدة له
ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لمثناهما وواحدة لجمع المذكر
وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربت خمسا في اثني عشر خرج منها ستون
امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب
المتصل اكرمني اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة
المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن
غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع والمنصوب
المنفصل في كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه
في ضماير الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وتقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى
انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر في تقوم وقم وقد تقدم ما فيه فصل
القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها
منه وهي هنا انه متى تأتى وامكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار
والمتصل اخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التاء واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك لان
التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل
اذا تأتى ان يجيء المتصل فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم
الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فاوقع الضمير المنصوب
المنفصل مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان
ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت لهم قومي الا ازدادوا في الثناء عليهم حتى يزيد واقومي حبا الي ويدل
عليه انه وجد في اصل قصيدته لم الق بعدهم حيا فاخبرهم الا يزيدهم حبا الي الاولى مفعول اول
ليزيد وحبا مفعول له الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فحذف الواو
الي هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الا يزيدونه انفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال
الموضح في المغني وحامله على ذلك الا ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الاول المعاصرون
ثانيا ومسمى هم المصاحبون اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد
هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في ذكرهم النصب في جواب
النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق
بالباعث متعلق بحلفت في البيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو
الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه
على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الموضعين تنازعاه واعمل
الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم
والارض فاعل ضمنت واياهم مفعول له والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان
والدهارير بمعنى الشدايد مضاف اليه اذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال مثالا لما يتعلق
بالانفصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو فوقي لسم بنصركم نحن كنتم ظافرينا
او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فانه لا يكون من ضربك

مطلب تنبيه المختار من الخلاف اياه

الامير قلنا اذ يجوز بنصرنا اياكم كما كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هو له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان تحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوايل اى فان ضللت لم ينفعك علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو جون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع عمدا اذا اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسياتي او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو امرت الا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الزايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي في احراز المكرمات ولما كان غرضه ان يحصل المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو وصله وقال ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وهي ذلك غير مقصوده وذلك لا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقال وانما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة وانا خبرا ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والزايد بالزاي المعجمة او لمهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اى حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير الزايد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين المأخوذ من الحساب لانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهو انه اذا اتى الاتصال لا يعدل الى الانفصال مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع امكان الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احداهما وهي الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك في عبد سلنيه او ملكنيه والمعنى من قولك الدرهم سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسلني اياك ولكون الوصل ارجح لم يأت في التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها انا يسألكموها كل ذلك بالوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواوين مع ثلاث ضمات وان كان العامل في الضمير اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح لا خلاف على الضميرين سواء الا ان العامل مصدر نا نحو عجبت من حبي اياه فحبي مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا مثال الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حقا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا

هو

هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي تقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير يا والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المعطيك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفعك مامونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصل لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن والارجاء النواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهي الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال وانفصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرئ بر اخالكه اذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما اراد ان يقتل ابن الصياد لما بلغه انه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله ومن ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اى غير اخص وجب الفصل مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمتى تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدم ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك او اعطاه اياي فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب او اعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب ولما قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا فنادر والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا لان المعنى اراني الباطل القوم اني شيطان واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم بفتح الثاء المثلثة اى من هنا اى من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او لمخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل اذا كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا

ثم اختلاف النسخ مع اختلاف ثم اكقوله
وهو مراد الناظم بقوله . وقد يبيح المغيب فيه وصلا . ومن بعض النسخ مع اختلاف ثم اكقوله
بسطا بمعنى بشاشة وطلاقة وجه . لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهما قفو اكرم والد
بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وانا لا فعل ماض مبتدأ تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة
ضميري المفرد الراجع الى الوجه متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما
بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو
الاختلاف المذكور لاتحاده مع لوليه بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فانه لايكاد يصح فيهما
وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتيتنا ولا ظننتكماك
باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف مع لوليهما نحو جارية زيد اعطيتهاها او اعطيتهوها واحترز
فصل قد مضى في تقسيم الضمير بحسب لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه
مواقع الاعراب انا يا المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض فينصب بواحد من
ثلاثة فعل او اسم او حرف ويخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما يمتنع معه
نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز بتساو ورجحان
الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل
او شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر المشبه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج
عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه
الثلاثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني
وحاشاني بنون الوقاية ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون
وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي
يهوى نديمي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل
بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل الندامى ملالا يجاوز الحد غيري واما انا
فلا امل فانني مغرى بكل ما يهوا نديمي وتقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح
الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة
ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح
الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه
سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه
مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب
وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون
بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف
الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون
في نحو ما احسنني هو قول البصري وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما نحو بين
الكوفي ما احسنني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله ان احسن ونحوه
من الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره نحو ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ
واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله
وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيسي اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة
اشار اليها الناظم بقوله وليسي قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدد الثرى

والطيس

مر تفصيل قد مضى في تقسيم الضمير

والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل
ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما
ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا نحو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم
نون وقاية واما نحو تامروني وتحاجوني بتخفيف في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف
نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب
ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت تسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع
نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو وما يشعركم فحذف النون من تحصيل الرفع على
الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واسقطه في شرحه وهو مذهب
الاخفش والمبرد ولابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا له باوجه احدها ان نون الوقاية
حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة
عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل
المرتب على النظم فنحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها فالاول بمعنى ادركني بقطع
الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليه
بقوله وليتني فشا فنحو يا ليتني فزت لحياتي وانما وجبت النون بعد ليت لقوة شبهها بالفعل
لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله وهو ورقة ابن نوفل بن عم
خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره
وما قاله بحيرة الراهب في شانه فيا ليتي اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون
الوقاية من ليتني فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار
ليتي باثبات النون الوقاية وليتي بحذفها وان نصبها لعل المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس فلعلي
لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم بن عوف الطائي وقيل
حطايط بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة تعنفه على انفاق ماله اريني جوادا مات هزلا
لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لتمسكه
لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه تخلد البخيل في الدنيا
واثبات النون في لعلني هو الكثير من جذفها في ليتني وغلط ابن الناظم في شرح النظم في الفعل فجعل
ليتي نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلي ضرورة مع انه قاصد بالكثير كما
تقدم وهو من الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس
وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قوله
لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان
نصبها بقية اخوات ليت ولعل واليها اشار الناظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة
وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية
في عمل النصب والرفع والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تقارب الوجهان تساقطا واستوى
الامران كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار واني على ذاك فيما بيننا مستديمها
فاتى مع نون بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا وزار بمعنى ناقم من زريت عليه
زراية اذا عتبت عليه والمعنى واني لعاتب على ليلى واني مستديم على ذلك العتب وكقول امرئ
القيس كاني لم اركب جوادا للذة ويجوز كانني وكقوله تعالى ولكني اراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر

من وعن وجبت النون قبل يا المتكلم محافظة
ولكنني عن جرها لعيد وان خفضها حرف فان كان الحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا
على بقاء السكون لانه الاصل في البنا الا في الضرورة فلا تلحقها النون خففا مني وعني بتخفيف
خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن
مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء المثناة تحت وان كان الخافض لياء المتكلم غيرهما اي غير من وعن
امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد اليا مما هو على حرفين وعلى
مما هو على ثلاثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح اليا فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي
لانهما مبنيان على الكسر واما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله
بيا المتكلم بل تدغم اليا في اليا واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل
ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا او حملوا المعتل على
الصحيح بخلاف الحروف فانها لا يحط لها في ذلك بل تفتح يا المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة
بن الاسود لقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجنة افشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي
اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون
من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن او قط او قد فاثباتها
احزه ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون ويجوز الحذف قليلا لان
لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا تلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما
هما عند المحققين ولا تختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه لما سياتي وغلط
ابن الناظم في شرح النظم فجعل في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما
اي الحذف والاثبات في لدن وقط وقد قد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا على الاثبات
ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرا به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر
عنه والتخفيف هو القليل وقرا به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني
بنون الوقاية وقطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبنا على السكون وقال حميد بن مالك الارقط
قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك ان تقول
لا شاهد فيه على حذف النون ويكون الاصل قد باسكان الدال ثم الحق يا القافية لا يا الاضافة
وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة اليا قال الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب
بضم الخاء المعجمة وفتح البا الموحدة وسكون اليا اخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد
بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب
الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر البا على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله واخاه مصعبا
وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم ولي لدني لدن قال ومن قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي
وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت يا المتكلم منهما
منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما
يا المتكلم اصلا وان كان المضاف غيرهن اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي
واخي لعدم السكون هذا باب العلم بفتح العين واللام وهو نوعان
جنسي وسياتي اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من
غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا

فخرج

الحذف

معـ باب العلم

فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما
من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي
وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا
بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذلك الالف واللام مثلا انما يعين مسماه
ما دامت فيه ال فاذا فارقته ال فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت
وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة قال انت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث
هو مخاطب فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي ونحو هذا انما
يعين ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص معين قريب
فهو باعتبار المحل معرفة وباعتبار صلاحيته لفظه لكل من اتصف بتلك الحال دخل ذلك الحال غير معرفة انتهى
وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد
وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين فصل
والعلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر
الصغير لرجل وهو ايضا ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق
بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامراة شاعرة وهي اخت طرفة ابن العبد لامه
قاله ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان بن بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما يولف كالقبائل جمع قبيلة
والاحيا جمع حي كقرن بفتح القاف والرا وهو علم قبيلة بن راد ابو قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب
اويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الرا فهو الجوهري فقد سها والبلاد جمع
بلد كعدن بفتح العين والدال المهملتين علم لبلد بساحل اليمن والخيل جمع لا واحد له من لفظه واخالها واحد من معناه وهو
فرس كلاحق علم فرس كان لمعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور
كلاهما كانا للنبي صلى الله عليه وسلم والابل اسم جمع كشذقم علم فحل من فحول الابل كان للنعمان
بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعراب بفتح العين والراء المهملتين
وكسر الراء الاخيرة علم لبقرة وفي المثل بات عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم لبقرة ايضا
واصل هذا المثل ان عرار وكحلا اصطدما فماتا جميعا فباتت كل منهما بالاخرى فصار مثلا لكل
مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم لكلب
وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم للكلب فقال كجعفر وخرنق وقرن وعدن ولاحق وشذقم
وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم فصل وينقسم العلم
بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشي اذا
فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي
والمرتجل من كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم
يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من ابي اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة
بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير الموضع والثاني ما استعمل مادته لكن لم
تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية وهذا الثاني هو الكثير انتهى ولو كان اقتصر عليه كادد علما
لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد ابن هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من
الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما وسعاد
علما لامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة سعد في السعد والساعد

معطوف ومنقسم العلم

فالقياسي ماله نظير من ابنية الاسماء
والسعدان وعنبر لك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ وفقعس وحتنف فان نظيرها نزوان
والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان والثاني نحو محبب وموهب وموكب ومكوزة وحيوه
وسرحان ودثمان وجعفر وعنبس وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ونقله اما ان يكون
ومنقول وهو الغالب في الاعلام مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة
من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر
وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس
للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك
الوصف اما الفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في
الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او المفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر
الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمّد بتشديد الميم الثلاثي المزيد واما ان يكون
من فعل مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمّر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل او امر
كاصمت للبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل
انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي
في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها اي
ذوائب شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد من قوله بني يزيد بضم الدال او اسمية كزيد
منطلق وليس النقل من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قال في شرح التسهيل ولكنهم
اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها
وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه
منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد واُدَد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل
في الاسماء التنكير وعن الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاق
لا مقصود فصل وينقسم العلم ايضا الى مفرد عن التركيب كزيد وادد وهند وسعاد
والى مركب وهو ثلاثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احداهما
الى الاخرى كبرق نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كانت عليه قبل
التسمية به قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب وقال رؤبة في حكاية
الفعل المسند الى الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافي مرفوعة
فلو كان في يزيد ضمير مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه
معرب غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة
اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان
عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فادين وظلما مفعول لاجله
وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم
ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره من اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقل فعلا
والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء اخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناه فوق
وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد بتزيد
ابن الجشم ابن الخزرج او تزيد بن حلوان ابن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين ابو قبيلة
وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما

قبلها

قبلها في ان ما قبله مفتوح الاخر ما لم يكن يا وحكم الجزء الاول ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب
الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينتقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت
لبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمها ان يفتح اخر اولهما
الا ان كان ياء فيسكن للتثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من
معدي شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم الجزء الثاني ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا
وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر
عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين كسيبويه وعمرويه
واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل
الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما
اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب
اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما
منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الا
ان التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما
المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف
معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ولا يجر
بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلاثة الناظم
بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة فصل وينقسم العلم
ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب
اضافي صدر باب او ام كابي بكر ابن قحافة رضي الله عنهما وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم
زاد الامام الفخر الرازي في العلم الجنسي او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة
انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا
للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من الناس في الرفعة كزين العابدين
لقب علي الحسين بن علي ابن ابي طالب رضي الله عنهم والضعة نحو انف الناقة لقب جعفر بن قريع
قريع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا
اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك
به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة
بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي
فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب
كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به لا لتم الذات المعينة
واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم
واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة قال وقدم
لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او
الذم والنعت لا يتقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله
واخرن ذا ان سواه صحبا وربما يقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن
الصامت رضي الله عنهما انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا

وتخفيف القاف وكسر التحتانية المثناة اليا وسكون الزاى وفتح الميم بضم مزيقيا ومن وهو عمرو الاسم على اللقب هذا جريان وسبب عنه بدل او مزيقيا من على بيان عطف بالجر وعمرو عمرو لقب المحروف آخر اليا ثانيا يلبسهما ان كراهة مزقهما امسى فاذا حلتين يوم كل يلبس وكان اليمن ملوك من كان وانه عمرو على
ملوك احد النعمان بن القيس امرء بن منذر وهو لامه اجداده احد ومنذر غيره يلبسهما ان او السماء ماء لها يقال كان امه ان وقيل وجهه لحسن فقيل عليه جريانه في واختلف منذر لقب السماء وماء الجوية
كريم انه لك بن اوس اراد و رجح الخزرج بن جشم بن عوف بنت ماوية واسمها امه بلقب المنذر واشتهر لحسنها
الاسم على الكنية تقديم فيجوز لقب او اسم من **ولا ترتيب بين الكنية وغيرها** الجهنيين بحسب الطرفين
عمر حفص ابو بالله اقسم عنه الله رضى الخطاب بن عمر ابن اخبار اعرابى **قال** عنهما وتاخيرها واللقب
ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم الكنية وهو ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب
انشاده ذلك ان قايلهما اتى عمر رضى الله عنه ان ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت واتى ان يحمله
وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع
اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفى وكان تفسير له ويقال فجر اذا حنث فى يمينه **وقال حسان** بن ثابت
يرثى سعد ابن معاذ رضى الله عنه **وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابى عمرو**
فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم
الخندق بسهم فى اكحله فتالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد
بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى ابو عبد الله بطه وبطه ابو عبد الله **وفى نسخة من الخلاصة**
ما اى شئ وهو قوله **واخرن ذا ان سواه صحبا** وذلك **يقتضى ان اللقب يجب تاخيره كابى عبد الله**
انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالاسم
بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح **وليس** الحكم مع الكنية **كذلك** بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيرها
عنه كما تقدم وفى نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهى اصرح
فى المراد ولكن قال المراد وماسبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما
كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها
اولى فممنوع لانها توهم غير الصواب **ثم ان كان اللقب وما قبله** من الاسم **مضافين كعبد الله زين**
العابدين او انف الناقة **او كان الاول مفرد**ا عن الاضافة **والثانى مضافا كزيد زين العابدين** او انف
الناقة **او كانا بالعكس** بان كان الاول مضافا والثانى مفردا **كعبد الله كرز** بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفى اخره
زاى وهو فى الاصل خرج الراعى فالاقسام ثلاثة فان شئت **اتبعت الثانى للاول** فى اعرابه **اما بدلا**
من الاول بدل كل من كل **او عطف بيان** على الاول **او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا**
محذوف او بنصبه مفعولا به لفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءنى عبد الله زين العابدين برفعهما
ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت
من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب
بتقدير اعنى ولو اظهر لجاز هذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا ان الكنية
لا تكون الا مضافة والاسم واللقب يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر
مفردا فحكمهما ما سبق **وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك** المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع
وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثانى اذ لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مفردا بال
كالحارث قفة او كان اللقب وضعا فى الاصل مفردا بال كهارون الرشيد ويحيى المهدى فلا يضاف

الاول

الاول الى الثانى نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج
وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر **وجمهور البصريين يوجب هذا الجمع** وهو الاضافة
ويرده النظر من جهتى الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثانى لزم
اضافة الشئ الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر
اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المضاف للمضاف اليه **واما** السماع من العرب
فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان **هذا يحيى عينان** بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء
واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى مسمى هذا الاسم
وانما اول الاول بالمسمى والثانى بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم
ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ واجيب عن الثانى بانه يحتمل ان يكون جاريا على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا
والى وجوب الاضافة فى المفردين وجواز الاتباع فى غيرهما اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضف
حتما والا اتبع الذى ردف وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة ياتى مثله فى حال الاضافة
على القول بالجواز فهو مشترك الالتزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب والله اعلم **فصل**
والعلم الجنسى الموعود بذكره اول الباب **اسم يعين مسماه بغير قيد تعين ذى الادات الجنسية**
او ذى الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصى **تقول** فى تعيينه تعين ذى الاداة الجنسية **اسامة اجرا**
من الجراءة وهى الشدة **من ثعالة فيكون** فى تعيين الجنس **بمنزلة قولك الاسد اجرا من الثعلب وال**
فى الاسد والثعلب **هذين للجنس** لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس **وتقول** فى تعيينه تعين ذى الاداة
الحضورية **هذا اسامة مقبلا فيكون** فى تعيين الحضور المستفاد من الاشارة **بمنزلة قولك هذا الاسد**
مقبلا وال فى الاسد هذا لتعريف الحضور المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد
مشيرا الى واحد بعينه وان يعنى الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا اشرت اليه فانما تعنى
به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا اسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث
انما تريد هذا الاسد اى هذا الذى سمعت به باسم او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شئ قد عرفته
بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذى كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى **وهذا العلم الجنسى يشبه علم**
الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول **ال** عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد
ويمتنع الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشياع فى المسالتين لان المانع من ذلك
اجتماع معرفتين مختلفين على معرف واحد وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة
ولا ينون ان كان ذا سبب اخر مع العلمية كالتانيث اللفظى فى اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون فى
حارقان **ولوزن الفعل فى بنات اوبر** علما على ضرب من الكماة **وابن اوى** وهو حيوان كريه الرائحة فوق
الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه
صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى فان قلت وزن الفعل فى المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف
والمضاف اليه اجيب بان الاعلام الجنسية الاضافية تجرى على جزيها الثانى حكم بالوكان علما وحده قاله الدما
ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس **ويبتدا به ويأتى الحال منه** بلا مسوغ فيهما **كما تقدم**
فى المثالين السابقين وهما اسامة اجرا من ثعالة وهذا اسامة مقبلا **ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع فى**
امته وجماعته **لا يختص به واحد دون اخر** كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف
فى المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسم النكرة من حيث المعنى وانما
الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وفى يقال لما عاملوا اسامة معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة

والفرق ان الصورة الذهنية
دل ذلك على افتراق مدلوليهما والاثم الحكم فيما اشير يستدل على المؤثر من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها
لها من حيث استحضارها في الذهن ليطابق الشخص تارة وعموم من حيث هي من حيث خصوصها وعمومها
من حيث خصوصها علم جنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث هي من غير اعتبار قيد معها اصلا
ينطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسد موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي مع قطع النظر عن افرادها
واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها
وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم **ووضعوا لبعض الاجناس علم**
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم **فصل ويسمى علم الجنس ثلاثة انواع احدها وهو الغالب**
اعيان لا تؤلف للمواضع **كالسباع** جمع سبع وهو ما له ناب **والحشرات** جمع حشرة وهي صغار دواب
الارض فالسباع **كاسامة** للاسد وكنيته ابو الحارث **وثعالة** للثعلب وكنيته ابو الحصين **وابي جعدة**
كنية **للذيب** واسمه ذؤالة والحشرات نحو **ام عريط** كنية **للعقرب** واسمها شبوة والى هذا النوع
اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب **النوع الثاني اعيان**
تؤلف كهيان ابن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء المثناة تحت **للمجهول العين** وهي الذوات **والنسب**
من بني ادم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيده ما ادري اي هي ابن بي
هو معناه اي الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستضعفة خفية لا هيئة بينة وقيل
وقيل هيان ابن بيان انسان لولد بن لادم عليه الصلاة والسلام وبيان ايضا الذي لا يعرف صلعمة
بن قلعمة وضل ابن ضل **وابي المضا** بفتح الميم والضاد المعجمة والمد **للفرس وابي الدغفا** بفتح الدال المهملة
وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا **للاحمق** لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء
ولدها فقارا اي شيئا لا راس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل
كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وابا الدغفا للغير تهم عند لحمقه بمنزلة ما لا
يؤلف **النوع الثالث امور معنوية كسبحان** علما **للتسبيح** بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه
ثم استعملوه مكان سبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن ابان ورد
جعل علما لا زمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير **وكيسان** بفتح الكاف وسكون الياء اخر
الحروف وبالسين المهملة علما **للغدر** بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم
الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان
والغدر بكيسان انهما غير منصوبين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول
العلمية **ويسار** بفتح المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما **للميسرة** بمعنى اليسر كقوله
فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما وقابله **وفجار** بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما
للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور **وبرة** بفتح الموحدة وتشديد الراء علما **للمبرة** بمعنى البر وقد اجتمعا
في قول النابغة انا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة
بقول النظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة **هذا باب اسماء الاشارة**
وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه **المشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة** فهي ثلاثة **وكل واحد**
اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب
المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر
تحصل من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا ومؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين
او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير

ثمانية

مطلب فصل ويسمى علم الجنس

الياء

مطلب هذا باب اسماء الاشارة

ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية **فللمفرد المذكر** في القرب **ذا** بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة
بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذا اه الدفتر
خير دفتر في كف قرم ماجد مصور يروى بكسر الهمزة وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت
الهاء فيهما للضرورة والاصل فيها ذا وان الفها اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل
حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح **وللمفرد المؤنث** في القرب **عشرة** خمسة
مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء **وهي ذي وتي** بكسر اولهما وسكون ثانيهما **وذهي وتهي** باشباع
وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع **وذه وته بالاسكان** للهاء
وذات وتا بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا وتا للتانيث وهي التي امراة
ونحوه مما فيه تا العرف وليس بصفة انتهى **وللمثنى** القريب **ذان** في التذكير **وتان** في التانيث بالالف فيهما
رفعا **وذين وتين** بالياء فيهما **جرا ونصبا وقوله ان هذان** بالالف وتشديد نون ان **لساحران مؤول** وتاويله
اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان بك زينا ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما
ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم
فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت
لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب ياء او على انه جيء به على اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب
او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته
على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب **ولجمعهما** في التذكير والتانيث **اولاء** حال كونه **ممدودا**
عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي **مقصورا عند** اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر
ذلك الفراء في لغات القراءة ولم تختص بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه
للعقلاء **ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله** وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولئك للايام وهي مما لا يعقل وذم امر من ذم ويجوز في
ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف
حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوى ممدود
وقصره للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له او بدل
منه اولا شارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم بذا لمفرد مذكرا اشر بذي وذه تي تا على
الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد
اولى **فصل** جميع ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا **واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته**
كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف **تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا**
ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يتبين بها لو كانت
اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما
وذاكم وذاكن **ومن غير الغالب** ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون
هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى يوعظ به من البقرة وقوله تعالى
ذلكم خير لكم في المجادلة **ولك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما** مبالغة في البعد وهذه اللام اصلها
السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبذا البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه **الا في التثنية مطلقا** من غير تفصيل
بلغة دون اخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث **ولا في الجمع في لغة من مده** وهم الحجازيون

مطلب جميع ما تقدم في المشار اليه

والى الاستثنا بالف غير مهموزة **فيما سبقه ها التنبيه**
وفى لغة بعض من قصر وهم التميميون ولا فى مفرد ولا فى **فيما سبقه ها التنبيه وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا** لا فى مفرد ولا فى
الاخير اشار الناظم بقوله * واللام ان قدمتها ممتنعة * احترازا من لغة من يقصر من غير التميميين
مثنى ولا فى جمع حكاه الفرا عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصر وهل يحط الضليل
كقيس وربيعة واسد فانهم ياتون باللام فقال شاعرهم * الالك قومى لم يكونوا اشابة * وهل يعظ الضليل الا اولالكا * والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشابات وهم الاخلاط من الناس
والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم الاشارة له مرتبتان
قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه فى شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة او متوسطها
او بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وللمثناة ذان للقريب وذانك
بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد وللجمع اولا للقريب يمد ويقصر واولاك بالقصر
للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المونث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثناة تان
للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وجمعه اولا للقريب واولاك للمتوسط
واولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز فى اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة
ذى البعد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول
نحو عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر والثانى كقوله * لبيد * ولقد سئمت من الحياة وطولها
وسؤال هذا الناس كيف لبيد * ولا ينوب ما للاثنين او للجماعة عما للواحد **فصل ويشار الى**
المكان القريب بلفظين **بهنا** مجردة عن ها التنبيه **او هاهنا** مقرونة بها التنبيه **نحو انا**
هاهنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ **بهناك** مجردة عن ها التنبيه **او هاهناك** مقرونة بها
التنبيه من غير اللام **او هنالك** بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة **او هنا** بفتح الها وتشديد النون
واصلها هنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال **او هنا** بكسر الها وتشديد النون
والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الها اردأ من فتحها قال السيرافى وانشد لذى الرمة هنا وهنا ومن هنا
لهن بها ذات الشمايل والايمان هينوم **او هنت** بفتح الها والنون المشددة وسكون التا وهى هنا المفتوحة
الهاء زيد عليها التا الساكنة فالتقا ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسرها ذها **او ثم**
بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال
الكسرة مع التضعيف **نحو وازلفنا ثم الاخرين** وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة
شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رايت
ثم رايت فثم ظرف لا مفعول لرايت المتعدى مه عليه لا مفعول مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور
ان المراتب ثلاثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك واخواته
وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او هاهنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا
فى البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا **هذا باب الموصول** وهو
فى الاصل اسم مفعول من وصل الشى بغيره اذا جعله من تمامه وفى الاصطلاح **ضربان** موصول حرفى
وموصول **اسمى فالموصول الحرفى كل حرف اول مع صلته بالمصدر** ولم يحتج الى عايد **وهو ستة**
ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها
مشتقا فالمصدر المتاول من لفظه وان كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار
وحكم الفعل فى التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قال فى المغنى وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة
فى ذلك **وان** بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او

مضارعا اتفاقا او امرا على الاصح **وما** المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية
لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى **وكى** المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل
لفظا او تقديرا **ولو** المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر **والذى** على وجه حكاه الفارسى فى
الشيرازيات عن يونس وانه جعل منه ذلك الذى يبشر الله قال الموضح فى الحواشى ومن اوضح الدلالة
قول ابى جبل الجمحى * يا لبت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مر ما صنعوا * وليت قوت
رجال مثل نابلهم * قوت كقوت ووسع الذى وسعوا * وعلى القول به فقال الموضح لا خلاف فى اسمية الذى
المصدرية وصنيع الموضح يابا ه مثال ان بالتشديد **نحو اولم يكفهم انا انزلنا** اى انزالنا ومثال ان
بالتخفيف **وان تصوموا خير لكم** اى صومكم خير لكم ومثال ما **بما نسوا يوم الحساب** اى بنسيانهم اياه
ومثال كى **لكيلا يكون على المومنين حرج** اى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو **يود احدهم لو**
يعمر اى التعمير ومثال الذى المصدرية **وخضتم كالذى خاضوا** اى كخوضهم والمانع يدعى ان
الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعايد
او ان الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه
اوقع الذى على الجمع كقوله * وان الذى حانت بفلج دماوهم * هم القوم كل القوم يا ام خالد * او ان
الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة **والموصول الاسمى** هو كل
اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه قاله
فى شذوره وهو **ضربان نص فى معناه لا يتجاوزه الى غيره ومشترك** بين معان مختلفة بلفظ واحد
فالنص ثمانية هنا **منها للمفرد المذكر الذى للعالم** بكسر اللام وهو من يقوم به العلم **وغيره** بالجر فالعالم
المنزه عن الذكورة والانوثة **نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده** والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق
وغير العالم **نحو هذا يومكم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها** فالاول **نحو قد**
سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها والثانى **نحو ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها** فان قبح التى على القبلة
وهى غير عاقلة ولك فى ياء الذى والتى وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات اما خفيفة فتكون ساكنة واما
شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا
كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه الخمس لغات فى الذى والتى **ولتثنيتهما اللذان واللتان** بالالف
رفعا واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها **جرا ونصبا** تقول جاءنى اللذان قاما واللتان قامتا ورايت
اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس
وكان القياس فى تثنيتهما و فى **تثنية ذا وتا** السابقين فى بحث الاشارة **ان يقال فى تثنية الذى اللذيان**
باثبات الياء مخففة **و** فى تثنية التى **اللتيان** باثبات الياء مخففة **و** فى تثنية ذا **ذيان** بقلب الالف ياء **و** فى
تثنية تا **تيان** بقلب الالف ياء **كما يقال** فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص **القاضيان باثبات**
الياء وكما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور **فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية**
المبنى كالذى وذا **و** تثنية **المعرب** كالقاضى وفتى **فحذفوا الاخر** الحرف الاخر وهو الياء من الذى والتى والالف
من ذا وتا وابقوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى التثنية **كما فرقوا بينهما فى التصغير**
اذ قالوا فى تصغير الذى والتى وذا وتا **اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا** الحرف **الاول** وهو اللام الاولى
من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا **على فتحه** الذى كان قبل التصغير **وزادوا الفا فى الاخر** من الالفا
ظ الاربعة **عوضا من ضمة التصغير** التى تكون فى اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام
فيجمع فى التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح هنا تبعا للناظم من ان اللذان واللتان تثنية الذى

الَّذَ دُونَ اليا والَّتَ كذلك عن
والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية
تثنية الذي والتي باليا فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية
المبني بل قد يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوراان وخنفسان تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفرا عن
العرب وجيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس تشدد النون
فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو اليا في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية
المعرب والمبني الحاصل بحذف اليا والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد
فلا ملامه والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة
الرفع عند الكوفيين بل يكون فيهما وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد
يختص بحالة الرفع لانه قد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين اضلانا احدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما
في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان ياتيانها منكم فذانك
برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الاخرى تحكم وبلحارث بن كعب اجمعون وبعض
ربيعة بحذف نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشي الواحد
قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع
على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية
هما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والاغلال جمع غل وهو حديد
تجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بان عميه
قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم
اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص
والمعنى هما المراتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه
غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك
الحذف في نون ذان وتان للالباس بالمفرد ولعدم الطول ويتلخص في نون الموصول ثلاث لغات
الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وجمع المذكر العاقل
كثيرا ولغيره قليلا الالى اي لغير العاقل على وزن العُلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة
مقصورا على الاشهر كقوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله
ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها وهي في بعض النسخ للعاقل ومن وقوعها
لغير العاقل قوله تهيجني للوصل ايامنا الالى مررنا علينا والزمان وريق والذين باليا مطلقا
في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من خصايص الاسما لان الذين مخصوص باولي العلم
والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المبني فانه جار على سنن المثناه المتمكنة لفظا ومعنى
وقد يقال جا الذون بالواو رفعا ورايت الذين ومررت بالذين باليا جرا ونصبا وهي حينئذ معربة
لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصايص الاسما وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما او دار
الشك قال شاعرهم نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا فنحن مبتدا
والذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخا المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله
وهو اسم مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره وجمع المونث
اللات واللاء باثبات اليا فيهما وقد تحذف ياوهما اجتزا بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه
الثانية اشار الناظم بقوله موصول الاسما الذي الانثى التي واليا اذا ما ثنيا لا تثبت بل ما تليه

اوله

اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا
وقد يتعارض الالى واللاي فيقع كل منهما مكان الاخرى قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محا
حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع الالى مكان اللام اي حب اللاي
بدليل عود الضمير المونث عليها وقال رجل من بني سليم فما اباونا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع المذكر عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك
عدل الموضح وقال اي اللذين اذلا فرق بينهما والمعنى ليس اباونا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا
حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تعارضهما اشار الناظم بقوله
واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد اليا
وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر
وهكذا ذو عند طي شهر ومثل ماذا اي كما وتحمل من الكلام بحصرها فاما من فانها تكون في اصل الوضع
للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي غير العالم على سبيل التطفل في ثلاث
مسايل احدها ان ينزل ما وقعت عليه من من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل
ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف اسرب القطا هل من يعير
جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل وقوله وهو امرء القيس
بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على
الطلل وهو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعا اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب
على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله
في صباحك ومسايك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الثانية في اخره للتوكيد ومن فاعل
يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة
على عصور والخالي نعته فدعا الاصنام في قوله تعالى يدعوا من دون الله من لا يستجيب له ونحو القطا
في قوله هل من يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام
لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى ولا ينادى الا العاقل المسالة
الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من من الموصولة
نحو كمن لا يخلق فانه عام في العاقل وغيره لشموله الادميين والملايكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون
شيا ونحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات فانه يشمل الملايكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها
ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال
والشجر والدواب بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي
والطاير ولا فرق في هذه المسالة بين ان يكون العاقل اكثر من غيره كالمثال الاول او اقل منه كالمثال
الثاني او مساويا له كالمثال الثالث ولذلك اعاد لفظ نحو في الامثلة الثلاثة المسالة الثالثة من وقوع
من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به اي بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على
بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من
ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل
لاختلاطه بالعاقل ولكن الاختلاط فيهما على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على
رجلين فانه يشمل الادمي والطاير كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي
على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة لما يدب على الارض عاقلا كان او

غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الاداية الارض تاكل منساته وتحتمل عندى ان
تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشى على بطنه ومنهم نوع يمشى على
رجليه ومنهم نوع يمشى على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح فى شرح الشذور
نحو زعمى من ان تكون نكرة موصولة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبد وفى الله انتهى
واما ما الموصولة فانها فى اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اى الذى عندكم ينفد وقد
تكون له اى لما لا يعقل مع العاقل نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض فانه يشمل العاقل وغيره ويكون
لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسى ولصفات من يعقل ومثالهما
عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن
الحاجب بان النوع لا يعقل حتى استحق عنه بقوله لما لا يعقل واما الثانى فلانه لا يصح ان يقال انكحوا
الطيب او الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح فى الحواشى وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص
كقولك وقد رايت شبحا بفتح البا الموحدة وبالحاء المهملة لا تدرى ابشر هو ام غيره انظر الى ما ظهر وكذا
لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قال ابن مالك فى شرح التسهيل من قوله تعالى انى نذرت لك ما فى
بطنى محررا والبحث فيه مجال والاربعة السابقة من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اى بفتح الهمزة
وتشديد اليا فخالف فى موصوليها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو افضل جاءنى
بتقدير الذى هو فاضل جاءنى ويرده قوله وهو غسان اذا ما لقيت بنى مالك فسلم على ايهم افضل وجه الرد
منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة
وهو المدعى وهى ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور
وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين
اى منقلب ينقلبون فاى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب
الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور ان اى هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم
على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون اى
انقلاب واى الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
خلافا للبصريين فى الاستقبال والتقدم قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين
وقال ابو حيان فى شرح التسهيل وسئل الكساى فى حلقة يونس لم لا يجوز اعجبنى ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له
فلمه فلم يلح لوجه المنع فقال اى كذا خلقت انتهى اى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكساى
بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى ايهم يقوم فكانك قلت يعجبنى الشخص الذى
يقع منه القيام كاينا من كان ولو قلت اعجبنى ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما
وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا للفرق بين الشرطية والاستفهامية
وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيها متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها
وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فيقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هى
معربة قيل مطلقا سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والا
خفش والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب وقال سيبويه تبنى على الضم
اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله وايا اعرب ما لم
تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم
فيهما تشبيها بالغايات اذا كان بناؤها بسبب حذف شىء وخولف سيبويه فى ذلك قال الزجاج ما تبين لى

ان

ان سيبويه غلط الا فى موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنايها
اذا اضيفت انتهى وزعم المانعون ان ايا فى الاية استفهامية وانها مبتدا واشد خبر ثم اختلفوا
فى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول
الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكساى والاخفش المفعول كل شيعة ومن زايدة ورد
الموضح ذلك فى المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق وقد تعرب حينئذ اى اذا اضيفت وحذف صدر
صلتها ضميرا محذوفا كما رويت الاية وهى ايهم اشد بالنصب وهى قراءة هارون ومعاذ ويعقوب
والبيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهى لغة جيده وبذلك احتج من قال باعرابها
مطلقا ولما ال فنحو ان المصدقين والمصدقات ما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع
والبحر المسجور ما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة عليها
حرف تعريف على ما صحح فى المغنى وليست ال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا حرفيا
خلافا للمازنى فى احد قوليه ومن وافقه ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها
فى نحو قد افلح المتقى ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازنى عن الثانى بان الضمير
يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف مظانا لا يحذف فى غيرها الا ضرورة وليس هذا
منها ولا هى حرف تعريف خلافا لابى الحسن الاخفش وهو ثانى قولى المازنى وحجتهما ان العامل يتخطاها
نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهى مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق
كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق فى تقدير الفعل فيعود
عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف
ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا
الوصف معها عاملا واجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة
بطى وذلك مستفاد من قول الناظم وهكذا ذو عند طى شهر والمشهور عنهم بناؤها وقد تعرب
بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضايع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله

على سكون الواو صح

وهو منظور ابن سحيم الفقعسى فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا فيمن
رواه بالياء وهو ابو الفتح ابن جنى فى كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البنا قايم ولم يعارضه
معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او مجموع وتذكيرها وان وقعت على مونث
كقوله وهو سنان بن الفحل الطاى فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى ذو حفرت وذو طويت
فانى بذو مؤذنة مذكرة مع انها واقعة على البير وهى مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر
والحفر معروف والطى من طويت البير اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض بنى
طى فيقول فى المذكر ذو قام وفى المؤنث ذات قامت وفى مثنى المذكر ذوا قاما وفى مثنى المونث
ذواتا قامتا وفى جمع المذكر ذوو قاموا وفى جمع الاناث ذوات فممن حكاه ابن السراج فى الاصول
عن جميع لغة طى على الاطلاق وتبعه ابن عصفور فى المقرب ونازع فى ثبوت ذلك المحكى على الاطلاق
ابن مالك فى شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبى والمردود
عليه انما هو الاطلاق فى جميع لغة طى واما كونه ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طى فهو ثابت انتهى
قال الفرا فى لغات القران ومنهم من قال لو اهتدى ان ذوا تعرف وهو ذو وذوا تعرف ويجعلون مكان الذى ذات
ويرفعون التاء على كل حال وفى تثنيتها هاتان كذواتا تعرف وفى جمعها هو لاء ذوات تعرف انتهى وابن
السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طى ذات للمفردة وذوات لجمعها معربتين

وذوات
على انهما موصولتان مستقلان مرادفان للتى واللاتى قال فى التسهيل وقد يرادف التى واللاتى ذات وذوات
مضموماتين مطلقا وقال فى النظم وكالتى ايضا لديهم ذات وموضع اللاتى اتى ذوات **كقوله** وهو رجل
من بنى طى كما قال الفرا فى لغات القرات سمعنا اعرابيا من طى يسال ويقول **ضرا بالفضل ذو فضلكم الله**
به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة الها الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت
الها وبالفضل متعلق بمحذوف اى اسالكم بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه
يشير الى قوله والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق قاله الموضح فى الحواشى **وقوله** وهو رؤبة
ذوات ينهضن بغير سايق فبنى ذوات على الضم والها فى جمعتها للنوق المذكورة
جمعتها من اينق موارق
فى بيت قبله والاينق بتقديم اليا المثناه تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع فى القلة على انوق فقدمت الواو على النون فصار اونق ثم قلبت
الواو يا فصار اينق وتجمع اينق على ايانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام
فى سرعة مشيها وسايق من السوق بفتح السين **وحكى** فى ذات وذوات **اعرابهما** بالحركات **اعراب ذات**
وذوات بمعنى صاحبه وصاحبات حكى الاول ابو حيان فى الارتشاف والثانى ابو جعفر بن النحاس الحلبى
واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءتنى ذاتٌ قامت ورايت ذاتًا قامت ومررت بذاتٍ قامت
بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءتنى ذواتٌ فمن بالرفع والتنوين ورايت ذواتٍ فمن ومررت
بذواتٍ فمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح فى الحواشى **واما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة**
امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد **نحو من ذا الذاهب**
وماذا التوانى والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغيبال **و** الامر **الثانى ان لا تكون ذا ملغاة** والغاوها على وجهين
احدهما حكمى والاخر حقيقى فالحكمى ما ذكره بقوله **وذلك الالغا بتقديرها مركبة مع ما فى نحو ماذا صنعت**
فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فى محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير
اى شئ صنعت **كما قدرها كذلك** اى مركبة مع ما الا انها فى محل جر **من قال** لسايل عن شئ **عماذا تسال**
والتقدير عن اى شئ تسال **فاثبت الالف** من ما **لتوسطها** فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك
لحذف الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها لتطرفها نحو عم يتسائلون فرقا بين ما الاستفهامية
والموصولة نحو تعالى الله عما يشركون وعما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت المعطوفة
على الحذف لتوسط الالف والموصول مع صلته بمنزلة الاسم الواحد والالغا الحقيقى ما ذكره بقوله
ويجوز الالغا عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زايدة بين ما ومدخولها وكانك
قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شئ من الاسما وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع ابى البقا وثعلب وغيرهما
ان تكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشئ واحد
ليكون ذلك اظهر لمعناها وتجوز على قول الكوفيين فى زيادة الاسما كون ذا زايدة ومن منعهم لا فى نحو من ذا
ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان تكون من وذا مركبتين قاله فى المغنى وهو ظاهر قول النظم
ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ فى الكلام **والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما** باتفاق
من البصريين **او بمن على الاصح** عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما تجانس
ذا لما فيها من الابهام بخلاف من فانه لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين
ضعيف اما الاول فلان بقية ادوات الاستفهام كما فى الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما
الثانى فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة
ممن يعقل والمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول **كقول لبيد** بن ربيعة العامرى

الا تسالان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما مبتدا وذا اسم
موصول خبره وجملة يحاول صلته والعايد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة
اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به النذر والمعنى الا تسالون المرء ما الذى يحاوله
ويطلبه باجتهاده فى الدنيا انذر اوجبه على نفسه فهو يسعى فى وفائه ام هو من ضلال وباطل **و** الثانى
نحو **قوله** وهو امية بن ابى عائذ الهذلى كما قال ابن مالك او امية ابن ابى الصلت كما قال العينى
الا ان قلبى لدى الظاعنينا **حزين فمن ذا يعزى الحزينا** انشده ابن مالك فمن مبتدا وذا اسم موصول
خبره وجملة يعزى الحزينا صلته والظاعنينا جمع ظاعن من ظعن اذا سار **والكوفى لا يشترط** فى موصو
لية ذا من وما الاستفهاميتين **واحتج بقوله** وهو يزيد بن مفرغ الحميرى عدس ما لعباد
عليك امارة **امنت وهذا تحملين طليق** وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدمه عليه
ما ولا من وتحملين صلته والعايد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدا **اى والذى تحملينه طليق**
وعندنا معشر البصريين **ان هذا** اسم اشارة على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات
وهو مبتدا **وطليق** خبره وهى **جملة اسمية وتحملين حال** من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على فاعلها
اى وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد
هو ابن زياد بن ابى سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه بمحوه باظفا
ره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلمه فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها
فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اى امر ولا تختص ذا الاشارية
بذلك عند الكوفيين بل جميع اسما الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا
ان تلك موصول وبيمينك صلته اى وما التى بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات
عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمرك انت البيت اكرم اهله واقعد من افنايه بالاصايل
كانه قال لانت الذى اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دار مية بالعليا
فالسند فبالعليا صلة لدار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته
عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان فى النكت الحسان على غاية
الاحسان **فصل** وتفتقر **كل الموصولات** الاسمية نصة كانت او مشتركة **الى صلة** ٢ تفتقر
تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة **متاخرة عنها** لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة
منزلة جزئه المتاخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لا تقول جئت الذى زيدا ضربته واما
نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه
من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة
مشتملة على ضمير مطابق لها فى الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها
فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية
والحرفية وهذا الضمير **يسمى العايد** لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال
فى مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا او اريد به غير
ذلك نحو من وما ففى العايد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع ومراعاة المعنى نحو ومنهم
من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تقل من سالك او قبح نحو من
هى حمرا امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله
وان من النسوان من هى روضة تهيج الرياح قبلها وتضوع وقد يخلق الضمير فى الربط الاسم

سعادا التى اضناك حب سعادا اى حبها

الظاهر نحو وانت الذى فى رحمة الله اطمع الاصل فى رحمته ونحو سعاد التى اضناك حب سعاد
والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهى المحتملة للتصديق والتكذيب
فى نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذى قام ابوه
ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة لتعرف المخاطب
الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا فى مقام التهويل اى التعظيم
فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذى قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص
قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم اى البحر ما غشيهم اى الذى غشيهم امر عظيم والمرجع فى
ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة واذ تقول للذى انعم الله عليه وان اريد به
الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى
عبده ما اوحى ولا يجوز فى الصلة ان تكون جملة انشائية وهى ما قارن لفظها معناها كبعتكه فلا
تقول جاء الذى بعتكه قاصدا انشا البيع ولا جملة طلبية وهى ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا
كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقل جا الذى اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب
لا خارجى له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كان
خبرية فلا يقال جاء الذى ما احسنه لما فى التعجب من الابهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية
كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثنا فيهما
اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب
وهو خبرى وجملة القسم انما جئ بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال
جاء الذى لكنه قايم او حتى ابوه قايم لان فيه استعمالا لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من
غير تقدم مغيا واجاز الكسائى الوصل بالامر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جا الذى
يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها
فى حصول الفائدة فهو ثلاثة الاول والثانى الظرف المكانى والجار والمجرور التامان والمراد بالتام
منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذى عندك وجاء الذى فى الدار وتعلقهما
باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جا الذى مكانا والذى بك فلا يتم
معناهما الا بذكر متعلق خاص جا كالذى كريخو جاء الذى سكن مكانا والذى مرّ بك والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجملة او شبهها الذى وصل به والثالث الصفة الصريحة اى الخالصة للوصفية
وهى التى لم يغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها
عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا ونحو ام صبى فحدحى اودارج وبذلك اشبهت الجملة وتختص
الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول الناظم وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب
اتفاقا وحسن على قول ابن مالك دبقية وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما المفعولين والصفا
المشبهة باسما الفاعلين انتهى وصحح الموضح فى المغنى ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف
بخلاف ما غلبت عليها الاسمية من الصفات كابطح مذكر بطحا فانه فى الاصل وصف للمكان
منبطح من الوادى ثم غلب على الارض المتسعة واجرع مذكر جرعا فانه فى الاصل وصف للمكان
مستو ثم غلبت فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا وصاحب فانه فى الاصل
وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه فى الاصل وصف للفاعل الركوب مطلقا ثم غلب
على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبى والدليل على ان هذه الاسما انسلخ منها معنى

الوصفية

الوصفية انها لم تجر صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال
لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق خطابا للرجل من بنى
عذرة هجاه بحضرة عبد الملك ابن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل
فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبنى للمفعول وحكومته نائب الفاعل به ولا يختص ذلك عند ابن مالك
بالضرورة بل اشار الى ذلك بقوله فى النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث فى المسئلة فان
فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول
ثالث والمورد مختلف فان ابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال
لتمكنه من ان يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ملجا فى الشعر ولم يجى فى الكلام سوا اضطر اليه الشاعر ام لا
فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين الحكم بين الخصمين المنفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة
الخصومة فصل يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله
نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثانى كقولهم بعد اللتيا والتى اى بعد
المحطة من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوها ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارات عن كنهه ويجوز
حذف العائد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان خبره مفردا فلا يحذف فى نحو جا الذان
قاما او ضربا بالبنا للمفعول او كانا قايمين لانه غير مبتدا فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نائب فاعل
وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا او الفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف فى نحو جاء الذى هو يقوم او
هو فى الدار لان الخبر غير مفرد لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور فاذا حذف الضمير
المنفصل المفيد للاختصاص لم يوجد دليل على حذفه اذ الباقى بعد الحذف للضمير جملة او شبهها وكل
منهما صالح لان يكون جملة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للو
صل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة اى وغيرها فاى نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف
تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغير اى نحو وهو الذى فى السماء
اله فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفى
السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود اى هو اله فى السماء اى معبود فيها ولا يجوز تقديره اله مبتدا مخبرا
عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة
واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقديره وفى الارض اله معطوفا لتضمنه الابدال من الضمير العائد مرتين
وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع فى صلة غيرأى عند البصريين
الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السماء
اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذى قايل لك شيئا اى الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد
فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سى
الذى هو زيد فحذف العايد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا
لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثنا
لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم والتقدير ولا سى الذى
هو يوم وحسن حذف العايد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح فى المغنى والى اشتراط
الطول اشار الناظم بقوله وفى ذا الحذف ابوا ابوا اى يقتفى ان يستطل وصل وشذ قراءة بعضهم
وهو يحيى بن يعمر بن ابى اسحاق تماما على الذى احسن بالرفع وشذت قراءة ابى عبلة والضحاك ورؤبة

وشذ قوله ٥٥٥٥٥

والذى هو بعوضة
بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة اى الذى هو احسن والذى هو بعوضة ويجن بالبنا للمفعول من
مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ولا يَحِدْ عن سبيل الحلم والكرم اى بما هو سفه ويجن بالبنا المفعول من
قولهم عُنيت بحاجتك أعنى بها بضم اولهما ويحد بفتح اليا المثناه تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من
يحصول الحمد ويرغب فى حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذى هو سفه ولا يبعد عن طريق الحلم والكرم
والكوفيون لا يشترطون فى حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت
ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا اتفاقا وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العايد المنصوب
ان كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الالف واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اى يسرونه ويعلنونه
ولا يتعين فى هذه ان يكون موصولا اسميا لجواز ان تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل
انه قد جاء مصرحا به فى مكان اخر وهو قوله تعالى يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العايد المنصوب
ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذى اكرمته فى داره فان العايد احدهما
لا بعينه لا يبقى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف فى نحو جاء الذى كانه زيد على
الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه فما لدى غيره نفع ولا ضرر فما موصول
اسمى فى موضع رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف التقدير
الله موليكه فضل بخلاف جاء الذى اياه اكرمت لانه منفصل وحذفه يوقع فى الباسه بالمتصل ويفوت لما قصد به
من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم
ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة
فى ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذى انه فاضل وكانه اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف
الا شذوذا واتى بمثالين احدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى ما يغيرها وهو كان والذى انا الضاربه
لان الوصف صلة الالف واللام واسميته الخفية والضمير اذا اتى مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات
هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشيته هذا الكتاب وهو سهو لان العائد
المنصوب ليس عايدا على ال فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذى كما يفيده العطف
باو والعايد الى ال انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العايد المنصوب بالوصف المقرون
بال ان كان عائدا على ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عايدا على ال نحو جاء الذى الضاربه زيد امتنع حذفه
لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر بحذف
العائد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفا والزاى بمعنى المستخف اسم ما والمحمود
خبرها ان لم تكن تميمية واتيح بالبنا للمفعول بتاء مثناة فوق فيا مثناه تحت فحا مهملة بمعنى قدر والمعنى
ليس المستفزه الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير
لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال
الفارسى لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازوه على قبح وقال المبرد ردى جدا وعلى هذا فيشكل قول
النظم والحذف عندهم كثير منجلى فى عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى بين منصوب الفعل
والوصف فى كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة كان المضاف الجار للعائد وصفا ناصبا للعايد
تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائى نحو فاقض ما انت قاض والاصل
فاقض الذى انت قاضيه فحذف العائد على ما وهى موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه يحتمل ان
تكون مصدرية اى اقض قضاءك او ومحة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا انتهى ولكن هنا جاولم
شرح قول النظم كذا كحذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذى انا ابنه فام

كأن

غير

لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف او جاء الذى انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على
الاصح وبخلاف جاء الذى انا معه وبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا
تقديرا ويجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان فى موضع نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف
مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى فقط واتفاقا فيهما متعلقا بان اتفق المتعلقان لفظا ومعنى
او معنى فقط ان اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون
الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان فى الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى
قول النظم كذا الذى جر بما الموصول جر ونحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن
التبعيضية وهى متعلقة بيشرب قبلها والعايد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهى متعلقة بيشرب بعدها
والتقدير ويشرب من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير
لا تركنن الى الامر الذى ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر
مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بتركنن العايد المحذوف مجرور بالى المعدية وهى متعلقة بركنت والتقدير
لا تركنن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول
لانه نفسه فى المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة
وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذى مررت اى به وشذ اتفاقهما معنى فقط حلت فى
الذى حللت به بجر ضمير المجرور بالباء لانها بمعنى فى كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع
المحذوف وشذ اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اى به لان اصدع فى
معنى اؤمر على خلاف فى هذه والتى قبلها وشذ اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله
وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى انت بائح اى به انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم
بن عدى الطائى ومن حسد يجوز على قومى واى الدهر ذو لم يحسدونى فاى استفهامية مبتدا وذو
خبره وهى موصلة بمعنى الذى على لغة الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدونى صلتها والعائد محذوف اى
فيه والذى سهل حذفه كونه من لوازم الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفى كما تقول
اعجبنى اليوم الذى جئت تزيد فيه وجعل بعضهم مقيسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار
وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج
كما يقول الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف فى اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه
قال واى الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن
ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده اى به بحذف الجار اولا والضمير ثانيا من نصب
لا من جر وذهب يونس وابن الزكى فى البديع الى ان الذى فى الاية موصول حرفى ولا حذف وشذ
ايضا قوله وهو رجل من بنى همدان وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم انشده الفارسى وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة
فيها مبتدا وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة
من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور وهى متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من
صبه الله عليه والمعنى فان لسانى مثل العسل بشمعه يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل فى المرارة على من سلطه الله
عليه فحذف حاتم الطائى العائد المجرور بفى مع انتفاء جر الموصول وهو ذو فى البيت الاول وهو فى لم يحسد
حذف الحاضر وحذف الهمدانى العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق فى البيت الثانى وهو قوله وان لسانى
شهدة الى اخره والمتعلقان ينفع الكلام صاحب وعلم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور بعض الحروف

بالذى مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذى مر به او كان لا يتعين
بالذى عمامررت ملابه او اشاءمررت به او كان ناحن فى ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه
للربط نحو مررت بالذى مررت به فى داره او كان مثبتا ولو كان متباينين لم يجز الحذف
لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين
لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق **هذا باب المعرف بالاداة وهى**
ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال
الموضح فى شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن
عصفور الاول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقل بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف
بين سيبويه والخليل فى ان المعرف ال قال واما الخلاف بينهما فى الهمزة ازائدة هى ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع
اوردها من كلام سيبويه وتلخص فى المسألة ثلاثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصلية والثانى ان
المعرف ال والالف زائدة الثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة
وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد وللخلاف حجج تعضده حجة الاول فتح
الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها فى القسم
والنداء والتذكير يقولون الى كما يقولون قدى ويثبتونها سهلة فى نحو الذكرين وحجة الثانى سقوطها فى الدرج
واما فتحها فلتخفيفها القياس بوجود لها على الحروف واما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها
فى القسم والنداء نحو ها الله لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا من همزة اله واما قولهم فى التذكر الى فلما
كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلت منزلة قد واما الذكرين فلا لتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين
الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين ودخلت
اولا لان الاخر يدخله الحذف كثيرا فخصت من الحذف وان كانت لا تمالانه اللام تدغم فى ثلاثة عشر حرفا واذا ظهرت
جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتدا بالساكن فصار
همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغيير عن صوت نهاى لغة حمير قال الزجاجى فى حواشيه على ديوان الادب
حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروى الا ان المحدثين ابدلوا فى الصوم والسفر وانما
الابدال فى البر فقط وربما وقع فى اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمه انتهى واراد بالحديث
المروى قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام فى السفر والناظم اقتصر على قول ابن فقال ال حرف
تعريف او اللام فقط وهى على كل قول قسمان **اما جنسية** وانواعها ثلاثة ووجه الحصر فيهما ان يقال
لا تخلوا اما ان تخلفها كل حقيقة او مجازا او لا تخلفها اصلا **فان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهى لبيان**
الحقيقة والماهية من حيث هى **نحو وجعلنا من الماء** اى من حقيقة الماء المعروف وقيل المنى **كل شىء حى**
والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك لان ذا الالف واللام يدل
على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح فى
المغنى **وان خلفها كل حقيقة فهى لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا** فانه لو قيل وخلق
كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة **وان خلفها كل مجازا فهى لشمول خصايص الجنس**
مبالغة نحو انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجال علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك
ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى الحديث
كل الصيد فى جوف الفرا وقال ابن هانى **وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد** فان قيل هذا
الضابط يصدق على ال فى الاستغراق العرفى فى نحو جاء الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته قال
كل لا تخلف الاداة فيها مجازا والبحث فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلده

الامير

الامير او صاغة مملكته دون من عداهم اجيب بان الكلام فى ال المعرفة وال فى الصاغة موصول على الاصح **واما**
عهدية وهى ثلاثة انواع ايضا ووجه الحصر لانحصار **العهد اما ذكرى** بكسر الذال المعجمة وهى
التى يتقدم لمصحوبها ذكر **نحو** كما ارسلنا الى فرعون رسولا **فعصى فرعون الرسول** وفائدتها التنبيه
على ان الرسول الثانى هو الرسول الاول اذ لو جئ به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته
بنكرة والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائى
وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردى فى تفسير سورة البقرة **او علمى** وهو ان يتقدم لمصحوبها
علم **نحو بالوادى المقدس** تحت الشجرة **اذ هما فى الغار** لان ذلك معلوم عندهم **او حضورى**
وهو ان يكون مصحوبها حاضرا **نحو اليوم اكملت لكم دينكم** اى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة
وفى بعض النسخ اسقاط حضورى واثبات علمى مكانه ومثله باليوم اكملت **فصل**
وقد ترد ال زائدة اى غير مؤثرة للتعريف وغير موصولة **وهى اما زائدة لازمة كالتى**
فى علم قارنت وضعه سواء قارنت ارتجاله ام نقله فالاول **كالسموأل** بفتح السين المهملة والميم وسكون
الواو وفتح الهمزة ومن اخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفى القاموس السموأل بالهمز ويكنى
ابا برأ **واليسع** بفتح الياء المثناة تحت والسين علم نبى اعظم لفظ المضارع ولبعضهم رد قاله الفارسى
والثانى **نحو اللات والعزى** علمين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل
يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت
لغطفان وهى شجرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت
منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول
يا عز كفرانك لا سبحانك انى رأيت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد ابدا **او كالتى فى اسم اشارة وهو الان** فانه علم على الزمان الحاضر مبنى
لتضمنه معنى حرف التعريف وال فيه زائدة **وفاقا للزجاج والناظم** فى قوله وقد تزاد لازما كاللات
والان والذين ثم اللات **او كالتى فى موصول وهو الذى والتى وفروعهما** من التثنية والجمع فال فى جميع
هذه الامثلة زائدة لا معرفة **لانه لا يجتمع تعريفان** وهما تعريف ال وغيرها من العلمية والاشارة
والصلة على معرف واحد **وهذه الامثلة معارف بالعلمية** كما فى الاربعة الاول واعترض الدمامينى
القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل
هذا الايقال بانه زائد انتهى **والاشارة** كما فى الان خاصة **والصلة** كما فى الموصول **واما زائدة عارضة** وهى نوعان
وذلك لانها **اما خاصة بالضرورة كقوله** ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا **ولقد نهيتك عن بنات الاوبر**
انشده ابن جنى واصل جنيتك جنيت لك من جلبت الثمرة اجنيه لغة فى الجار توسعا واكمؤ بفتح الهمزة وسكون
الكاف وضم الميم ومن اخره همزة جمع كمء كفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون
السين المهملتين وهو الكماء الكبار البيض التى يقال لها شحمة الارض واصله عساقيل لا حذفت المدة ضرورة
وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا بنو عرس لانها
لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة رديئة الطعم وهى اول الكماة وقيل مثل الكماة وليست كماة **ونحو**
وهو رشيد ابن شهاب اليشكرى يخاطب قيس ابن مسعود بن خالد اليشكرى رأيتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا
صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرو والشاهد فى زيادة ال على بنات اوبر فى البيت الاول
وعلى النفس فى البيت الثانى وهى لا تدخل عليهما **لان بنات اوبر علم** لضرب من الكماة **والنفس تمييز** واجب

وهو الجمع وهو صحيح

خال الله اخلاه عليهما زايدة للضرورة والى ذلك اشار الناظم
التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف لكن اوطنت النفس يا قيس المشرع ويلتحق بذلك
بقوله ولاضطرار كبنات الاوبر فالسابق منهما حال واللاحق معطوف
ما زيد في المثل شذوذا نحو قولهم ادخلوا الاول فالاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة
قال فيهما انه لا حال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اولا فاولا او العلى وزن افعال
على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مرتبين الاسبق فالاسبق واصل اول او على احدهما ان يكون اسما
فقلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين ولم استعمالان احدهما ان يكون اسما
بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم اوله واخره والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل
ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف وهو التنكير واما يجوزه للمح الاصل المنقول عنه وذلك
ان العلم المنقول مما اى من شي يقبل ال قد يلمح اصله فتدخل عليه ال للمح الاصل
به والكثير وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء الفاعلين وحسن وحسين من
الصفات المشبهة مكبرة ومصغرة وعباس وضحاك من امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن
مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين
كنعمان بضم النون فانه في الاصل للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقايق النعمان لشبه لونها في حمرته
بالدم فان قلت في كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول
عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله
واكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان
لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان فتكون الا فيه عن الزينة ومثل به ابن مالك
في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات
ابن مالك بل قيل انها من عند باته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمي بنعمان
مجردا من ال كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الى نسيمها ومقرونا بها فلا مخالفة والباب
كله سماعي يقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف
في حال العلمية لانه ليس بسماعي واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال في يزيد ويشكر علمين لان اصله
الفعل وهو لا يقبل ال واما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة
كاهله فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال في
اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
بابيض ماضي الشفرتين يماني حكاه في المغني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا
الى اصله وهو الفعل والفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر فصل من المعرف بالاضافة او بالاداة
ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار علما اتفاقيا فالاول
وهو المعرف بالاضافة كابن عباس وابن عمر ابن الخطاب وابن عمرو ابن العاص وابن مسعود قيل
والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو
من الطبقة الاولى قيل وهذا اى الصواب انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب
على العبادلة دون من عدا من اخوانهم فليتامل والثاني وهو المقرون بالاداة كالنجم فانه في الاصل
يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اى الكثرة لكثرة الكواكب لان كواكبها
سبعة فصغرت فصار ثريوى فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة

فانها

فانها في الاصل لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منا التي يضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله
الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة لطيبة
مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعشى فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة
دايما الا في نداء او اضافة يجب حذفها لان حرف النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم
بقوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب نحو يا اعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس ابن عيلان بعين
مهملة ويا اعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي اخره باء موحدة قبيلة
سميت باسم ابيها تغلب ابن وايل وقد تحذف ال هذه في غيرهما من النداء والاضافة وهذا معنى قول الناظم
وفي غيرهما قد تنحذف وسمع من كلامهم هذا عيوق طالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى
فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق لانه عاق كواكب وراه من المجاوزة ويجوز ان يكون سمي
بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من
كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ومجي الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد
في جعله ال في الاثنين وساير الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان
اسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران هذا
باب المبتدا والخبر ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى فيه بالمثال فقال
مبتدا زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدا الاسم صريح او بمنزلته المجرد عن العوامل اللفظية او
بمنزلته اى بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو
قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار
وهذان الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اى بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر المنسبك
من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في تاويل
صومكم وخير لكم خبره والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدا
وهو في تاويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه على
وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع
الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون انذرتهم وتاليه مبتدا وسواء خبرا لان ما في حيز الاستفهام
لا يتقدم واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى المصدر المنسبك من
الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدا وهو في تاويل سماعك وقبله ان
مقدرة والذي حسن حذفها ان من تسمع بقوله ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين
هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري
مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول به والذي
بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زايد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله
ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدان وان كانا مجرورين بمن
والباء الزايدتين لان وجود الحروف الزايدة كلا وجود ومنه اى من المبتدا المجرور بحرف زايد عند سيبويه
قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدا والباء زايدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون
عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم
والباء بمعنى في لا زايدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اى المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اى الجنون

في ايكم ومنه عند بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدا مؤخر
وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة
في المفعول وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه الا كان اسم فعل يكون نائبا عنه ليلزم والشيء الواحد
لا يقوم مقام شيئين مختلفين الجنس وهما اللام والامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب
والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من ولا نهي للمخاطب في المعنى قال ابو اسحق الجزرى
وتقدمه على مغرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب
رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتدا الا ان لعل ورب اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان
بشيء والوصف يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم هذان
وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي ابوك
والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك ان تفعل فنولك مبتدا اذ هو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام
الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا وخرج بقوله لمخبر عنه او وصف
نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا مخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدا ابدا لما علمت ان اسم الفعل لا محل له من
الاعراب وخرج بقوله رافع لمكتفى به قائم ابوه زيد فان الفاعل وهو ابوه غير مكتفى به في حصول
الفائدة مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدا مؤخر والوصف خبر مقدم وابوه فاعله ولا بد للوصف
المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفا
بالفاعل عن الخبر فيه لاه ارجحهما الثاني قال في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف
نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدا وانتما
فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح
في شرح الشذور واجيب بان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم
ليس والزيدان فاعل قائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل ايضا والنفي في المعنى لا للنفي الصريح نحو
انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام
بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدا
من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو
كيف جالس العمران وانما لم تجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر
عنه فكذلك لا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسار ذان
وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدا خلافا للاخفش
والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدا من غير ان يتقدمه نفي او استفهام ولا حجة لهم في نحو قول بعض
الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل
وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدا مؤخرا وانما صح
الاخبار به اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه على وزن فعيل وفعيل على وزن
المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير
ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون
الوصف مبتدا من غير ان يعتمد على نفي او استفهام فما مسوغ الابتدا به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع
بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا
قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش

والكوفيين

والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال
وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت
ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدا واخواك فاعل سد مسد خبره ولا يجوز ان يكون اخواك
مبتدا مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير
الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية
واقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدا مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن
مبتدا والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم
الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه
اي الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا او تأنيثا احتملا اي الابتدائية والخبرية على السوا نحو اقائم اخوك
واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدا وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع
مبتدا مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المتقدم الابتدا عورض بان
الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله
والثاني مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدا بالابتدا وهو
التجرد من العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه واليه ذهب الناظم
فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا
واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان الاصل العمل للطالب والمبتدا طالب للخبر من حيث
كونه محكوما به لا طلبا كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في
الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين
لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كونه الفاعل محكوما عليه
فطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به وقيل ارتفاعه بالابتدا وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقا
وحجة من قال به ان الابتدا رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل
عمل في المفعول وقيل ارتفاعه بهما اي بالابتدا والمبتدا وحجة من قال به ان الابتدا عامل ضعيف فقوي بالمبتدا
كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزا عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين وعن
الكوفيين انهما اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الاخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الاخر
فكان كل واحد منهما عاملا في صاحبه كما ان ايا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما
تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو
رفع الاخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث
فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر
اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما اثر فيه
من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها
وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدات واثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في اول احواله
فصل والخبر هو الجزء الذي حصلت به او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدا غير الوصف المذكور
فعل او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدا فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت
به الفائدة لكنه ليس مع المبتدا بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج بقوله
غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة

فلا يكون الزيدان
لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل هو مع مبتدا هو الوصف المذكور
خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر خلافا لقول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه
يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف **وهو اما مفرد** وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع **واما جملة**
اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف
صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي ويأتي جملة
والمفرد اما جامد وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد
صاحب فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان في الاستعمال
مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان
مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب
الاستعمال فكان زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد **فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا**
زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله
والمفرد الجامد فارغ **الا ان اول** الجامد **بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدا نحو زيد اسد اذا اريد به**
شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا
عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا
سواء اول بمشتق ام لا **واما مشتق** وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي
كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدا **فيتحمل ضميره** والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن **نحو زيد قائم** والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان
قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدا والالف في قائمان والواو
في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون **الا ان رفع** المشتق الاسم **الظاهر**
نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين
ويبرز المتحمل بفتح الميم وينفصل **اذا اجرى الوصف** الواقع خبرا **على مبتدا غير من هو له في المعنى سواء**
البس الحال **نحو غلام زيد ضاربه هو** فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك **اذا كانت**
الها المفعول للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز
الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى
فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الها لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى
واستغنى عن ابراز الضمير **ام لم يلبس نحو غلام هند ضاربته هي** فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان
الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى
على ذلك الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا **والكوفي انما يلتزم الابراز**
عند عدم الامن خاصة **متمسكا بنحو قوله قومي ذرى المجد بانوها** وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان
وجه التمسك به اذ قومي مبتدا اول وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها خبر ذرى المجد وهو وخبره خبر قومي والها
عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرى
المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس ما مون فان الذرى
مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر
فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في
ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى

الضمير

الجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى
يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم البا وهو الفضل والمزية
يقال بانه يبونه ويبينه فقال الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم
فاعل غيره حتى يعود وان اراد الوصف من بان يبون او يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل
والجمع بائنون لا بانون **والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج لرابط** يربطها بالمبتدا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى بها **نحو هو الله احد اذا قدر هو ضمير شان** فهو
مبتدا والله احد جملة خبره وهي نفس المبتدا في المعنى لانها مفسرة له والمفسر نفس المفسر اذ الشان الله احد ولا يكون
ضمير الشان لغائب وانما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزئيها فان كان بلفظ المذكر سمي ضمير
شان وان كان بلفظ التانيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما واما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله
واحد خبر بعد خبر او بدل **ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا** اذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدا
وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا وشاخصة في موضع رفع خبر
هي وهي نفسها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي
ضمير الابصار كما قال الفرا او عماد وتقدم الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة
كما قال الكسائي فالخبر مفرد **ومنه** قول الناظم **نطقي الله حسبي** فنطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر
والجملة خبر نطقي وهي نفسه في المعنى **لان المراد بالنطق** هنا **المنطوق به** والمنطوق به هو الله حسبي
فلا تحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه
نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي **واما غيره** اي غير المبتدا في المعنى
فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا التي هي مسوقة له والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومفردا ياتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له **وذلك بان تشتمل على اسم بمعناه** اي بمعنى المبتدا **وهو**
اي الاسم المشتمل عليه الجملة **اما ضميره** اي ضمير المبتدا حال كون الضمير **مذكورا** وهو الاصل **نحو زيد**
قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الها **او مقدرا** وهو اما مجرور او منصوب فالاول
نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتدا به الوصف المجرور
اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور
بمن المقدر والثاني نحو **قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى** برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا
وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر
المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول **اي وعده** الله **او اشارة اليه** اي الى المبتدا **نحو ولباس**
التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها
وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص
ابن الحاجب المسالة بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع
والبصر الاية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا لمن
تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد **قاله الاخفش او**
غيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه **نحو والذين يمسكون بالكتاب**
الاية وتمامها واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب
صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين خبر
والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد

بر

الفارسي

جمع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين ينفقون ولئن سلم فالرابط العموم لان
المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اى منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليله
والتقدير ماجورون قاله فى المغنى او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اى بلفظ المبتدا ومعناه
الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر
ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل
الجملة على اسم اعم منه اى من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرا
بط بينهما العموم الذى فى الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو الرماح ابن مياده
فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به
الا ليت شعرى هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا وجملة لا صبر لى خبر المبتدا
ولا نافية وصبرا اسمها مبنى على الفتح والخبر محذوف تقديره لى والعموم والمطرد من هذه الروابط
والرابط بينهما العموم الذى فى اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط
هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون حضر اولئك واما اعادة
المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه
المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه
وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتفظيع
نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبى واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند
نعمت النسا واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب فاما العبيد فذو عبيد فهو مما تكرر المبتدا بلفظه
ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شئ قاله فى المغنى
فصــل ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما
ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر
نفس الظرف والمجرور وحدهما على الصحيح لتضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر فى الحقيقة
المتعلق جزء من الخبر واختاره الرضى والسيد عبد الله والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر فى الحقيقة
متعلقهما المحذوف لا هما ولا هما مع متعلقهما واختلف فى تقديره فقال الاخفش والفارسى والزمخشرى تقديره
كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل فى العامل ان يكون فعلا
والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف
هو الخبر فى الحقيقة والاصل فى الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح
الاسم بوقوع الظرف والمجرور فى موضع لا يصلح للفعل اما فى الدار فزيد اذ لهم مكرر فى ايانا لان اما
لا تفصل من الفاء الا باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال
الموضح فى المغنى والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى والعبير يشير قول النظم
واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى
ان الناصب لهما المبتدى وزعما انه يرفع الخبر ان كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه ان كان غيره نحو زيد
عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال فى المغنى ولا يعول على
هذين القولين وعلى القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذى كان فيه انتقل منه
الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل ابن عبد الله فان يك جثمانى بارض سواكم
فان فؤادى عندك الدهر اجمع وجه الدلالة ان اجمع مرفوع ولا يصلح ان يكون توكيدا للفؤاد
ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان فلا
لهم انه على انه تحمل من الرفع على الابتدا الا ان الطالب للمحيل قد زال بوجود الناسخ واذا بطلت هذه

الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل باجنبى وهو
الدهر فانه جائز فى الضرورة وقيل لا ضمير فى الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع
المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر
عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف
عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبى ولا يلزم منه
عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعانى نحو زيد خلفك والخير
امامك ولا يخبر بالزمان الا من اسماء المعانى اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر
غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة
ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما
فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السوا فلا فائدة
فى الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسما الذوات كان يكون المبتدا
عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن فى شهر كذا فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته فى نفسه
لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر وفى شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو
نحن فى زمان طيب واما نحو الورد فى ايار بفتح الهمزة وتشديد اليا اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية
والعجمة لانه شهر رومى واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيهما واجب بتقدير
مضاف كما قال الفارسى والاصل خروج الورد فى ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية
الهلال فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة فيجوز
وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فا
والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول فصــل ولا يبتدا بنكرة لانها
مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص مما يصلح
للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرف او مجرور بدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم
له مدخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع
الباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة
فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما الاخبار بهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح الاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند
زيد نمره فهو شاذ لما يجوز ولا يجوز فى دار رجل لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل
مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه او كانت تتلو نفيا نحو ما رجل قائم ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا
فرجل وخل مبتدان وسوغ الابتدا بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة فى سياق النفى تعم
واذا عمت كان من لوازم النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او تتلو استفهاما نحو االه مع
الله ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام
وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين لطلب تعيينه فى الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد
على ابن الحاجب حيث قال فى شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو
ارجل فى الدار ام امراة او تكون موصوفة لفظا او تقديرا اى الموصوف والصفة نحو ولعبد مؤمن خير
من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة
وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة فى هذه الاية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثاله فى النظم

بقوله رجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو
وطائفة قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدان وسوغ الابتدا بهما كون كل منهما موصوفا
بصفة محذوفة او منوان منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث
مثل بالاية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني او حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء
ولود خير من حسناء عقيم فسوداء بالمد مبتدا وسوغ الابتدا بها كونها صفة لموصوف اي
امراة سوداء فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامراة وخير خبر المبتدا او
عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدان لانت النكرة
وسوغ الابتدا بهما لكونهما عاملين في محل الجر وبعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله
الناظم بقوله رغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر كالحديث
خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتدا به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم
بقوله عمل بر يزين ولابد في هذه المسوغات من مراعات معنى صحيح مقصود ولذا ورد على الظرف
والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امراة في الارض وعلى
الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة
لعدم حصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام
الموضح ما يشبهها في المعنى فيقاس على لدينا مزيد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلامه رجل
وعلى ما رجل في الدار نحو كم رجلا لك في الدار وعلى ولولا اصطبار نحو قوله لولا اصطبار لاودى كل ذي
مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى ولعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى
العاملة النصب او الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست
عليها لشبه الجملة وهو قصدك غلامه رجل بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص بالمعمول
ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرف وهو الا ولشبه تالي لولا وهو اصطبار
بتالي النفي وهو رجل فيما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن
لان التصغير وصف بالصغر كذا اثبت في بعض النسخ ومنه لف ونشر مرتب ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة
عن المعرفة تبعا للنظم وهو ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى انتم قوم تفتنون ذكره الموضح في شرح بانت
سعاد وهو اخص من قول النظم وليقس ما لم يقل. فصل وللخبر ثلاث حالات احداها
التاخير وهو الاصل والى ذلك اشار الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قايم ووجب تاخير الخبر
في اربع مسائل احداها ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين
متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز احدهما من الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان
كلا من هذين الجزئين صالح لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا سمع السامع زيدا
بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخو المخاطب واردت ان تخبره بذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك ان
تقول اخوك زيد واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا
يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان
كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا
زيد فان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني والنكرتان المستويتان
نحو افضل منك افضل مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في

المجرور

المجرور بعده فاذا جعلت افضل مثال مبتدا وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس
المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان
بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي
الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان
القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابا يوسف مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبره لانه
مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو ابنائنا مبتدا مؤخر وبنونا خبر مقدم
والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر
الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا خفاء فيه حينئذ وبناتنا مبتدا اول
وبنوهن مبتدا ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال
المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم
الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل
قام او يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قايم او كان فعلا رافعا
لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس
فيهن فيجوز تقديمه فيقال قايم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لا بد منه في قول النظم
كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة الثالثة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يقترن الخبر
بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير
او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله
او قصد استعماله منحصرا فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى
عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لان الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك
ولا يجوز ان يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة
من ذلك كما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة
الرابعة مما يجب فيه تاخير الخبر ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه بان يكون له صدر
الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدا وسوغ الابتدا بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره
ومن في الدار فمن اسم استفهام مبتدا وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو
مبتدا ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدا وهي خبرية وعبيد مضاف
اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور
وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدا فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم
بقوله او كان مسندا لذي لازم الصدر او مشبها به اي بما يستحق التصدير نحو الذي ياتيني فله درهم فالذي
مبتدا وهو اسم موصول وياتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التاخير فان
المبتدا هنا وهو الذي شبيه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي
بعده وهو ياتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط
سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص
على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمال الاقرار فيكون مستحقا
للتصدير بغيره وذلك الخبر الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدا نحو لزيد

فهو بمنزلة قولك كل الناس يقوم معنى

قايم زيد مبتدا او قايم خبره وهو واجب التاخير لانه المبتدا انقدم عليه وهما نعة من تاخيره فان
لام الابتدا املا زمن لصدد الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله
او كان مسندا لذى لام ابتدا فاما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة
فاللام داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهى عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر
اذ الا ان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام الابتدا كقوله خالي لانت ومن عويف خاله
ينل العلا ويكرم الاخوال ويضعف التقدير الاول ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا الا الجمع بين
متنافيين ويضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة في الشعر قال في المغني واذا دار الامر بين التقديرين
فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور او يكون
ذلك الخبر الذى له الصدر متاخرا عنه اى عن المبتدا بان يكون مضافا اليه المبتدا نحو غلام من في
الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام
ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا
وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل ما اتى به من
امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذى
في خبره الفا ولازم الابتدا والمضاف الى ما له الصدر وبقي عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام والا
خبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم الحالة الثانية التقدم وتجب في اربع مسايل
وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعني تاخير الخبر في اربع مسايل احداها
ان يوقع تاخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر وجوبا وعندك
مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدا مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فقصدك غلامه خبر مقدم
ورجل مبتدا مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندى انك فاضل
فعندى خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا مؤخر ولا يجوز تاخير الخبر في شي من ذلك فان تاخر
الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندى انك فاضل يوقع في لبس ان المفتوحة بان المكسورة
لفظا وفي الباس ان المؤكدة المفتوحة بان التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدا واخر الخبر بصيب
انك فاضل عندى يحتمل ان تكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل ان تكون ان مكسورة
لكونها وقعت في ابتدا الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل
لانها احد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندى وهذا الالباس لا ياتي مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة
وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها ولهذا نجوز تاخيره اى الخبر عن المبتدا بعد اما
الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقوله عندى اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد
يبريني فانني جزع بكسر الزاى مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه
صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على حد اما زيد
ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذ نحته واصل البرى القطع والمعنى واما جزعي بيوم الفراق فلاجل وجد
قارب ان ينحلني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدا هنا لان ان المكسورة وان المفتوحة التي بمعنى
لعل لا يدخلان هنا لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفا بجملة تامة
وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وتاخره اى الخبر
عن المبتدا في الامثلة الثلاثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه
رجل يوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا

ايضا

حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقدم دفعا لهذا الا
لباس والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو عندى درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم
الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان
الظاهر في الظرف وهو عنده انه خبر لاجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب
لان المعنى واى اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة
الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم
فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدا مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد
مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم ابدا
المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما
عليه نحو لقايم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اى الصدرية نحو صبيحة اى يوم سفرك
فصبيحة خبر مقدم واى اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا مؤخر والى ذلك اشار الناظم بقوله
كذا اذا يستوجب التصديرا المسئلة الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدا على بعض
متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا مؤخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز
تاخيره لئلا يعود الها المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر
على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير ابن رباح الاكبر وهو عبد
اسود لبني مروان ونصيب الاصغر مولى المهدى تخاطب امراة اهابك اجلالا وما بك قدرة على ولكن ملو عين
حبيبها فملو خبر مقدم وحبيبها مبتدا مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وفي
اضيف اليها الخبر وهي متاخرة في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب
التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد
عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد
فيه موجبهما كقولك زيد قايم فيترجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم
بقوله وجوزوا التقديم اذ لا ضررا فصل وما علم من مبتدا او خبر جاز حذفه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف المعلوم منهما فاما حذف
المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اسا فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب
دنف بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدات محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واسا
ءته عليها وهو دنف اى مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساته مصدران ماخوذان من فعليها
السابق ودخول الفا على ما يصلح ان يكون مبتدا قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العايد عليه في
السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف واما
حذفه اى المبتدا وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد
او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد
وعدو والمسكين على انها اخبار لمبتدات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد وهو عدو المؤمنين
هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت الى النصب التزموا اضمار الناصب
امارة على انهم قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب لاوهم الا
خبار واجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الى اخره من ان يكون النعت

للايضاح او التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا او حذفه كاظهار الناصب واضماره **او اخبر عنه بمصدر** **جئ به** اى بالمصدر **بدلا** اى عوضا **من اللفظ بفعله** اى بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا من تلفظهم بالفعل **نحو سمع وطاعة** **وقوله قالت حنان ما اتى بك ههنا** اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وحنان خبران لمبتدا محذوف وجوبا **والتقدير امرى حنان وامرى سمع وطاعة** لانهما من المصادر التي جئ بها بدلا من اللفظ بافعالها واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لكنهم رفعوها وجعلوها اخبارا عن مبتدات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام وفاعل قالت مستتر عائد على المراة المعهودة والمعنى انى احن عليك اى شئ جاء بك ههنا الكن قرابة ام معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا من انكار اهل الحي عليه فيقتلوه **او** اخبر عنه **بمخصوص نعم** في افادة المدح **او بئس** في افادة الذم **مؤخر المخصوص عنهما** اى عن نعم وبئس **نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو** **واذا قدرا** اى زيد وعمرو **خبرين** لمبتدا محذوف وجوبا لان سامعا سمع نعم الرجل او بئس الرجل فسال عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو واما اذا قدر ابتداء وخبرهما الجملة قبلهما او محذوف على راى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه **فان كان المخصوص مقدما** على نعم او بئس **نحو زيد نعم الرجل** وعمرو بئس الرجل **فمبتدا** اى فهو مبتدا **لا غير** والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل **ومن ذلك** اى من حذف المبتدا وجوبا **قولهم من انت زيد** بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا **اى مذكورك زيد** **وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك زيد** لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاز عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا لان يذكره فقيل له من انت زيدا يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا او من شم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد فيكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله ومن حذف المبتدا وجوبا **قولهم في ذمتي** لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لانه سد جواب القسم مسده **اى في ذمتي ميثاق او عهد** ذكره ابو علي **واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد** فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا **اى حاضر** لان اذا الفجائية تشعر بالحضور **ونحو اكلها دائم وظلها** فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه **اى كذلك** اى دائم **ويقال من عندك فتقول زيد** فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة الخبر عليه **اى عندي** والى ذلك اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اى درهم عندي فيقدر الخبر متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال فالمقدم في السؤال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما مسوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام **واما حذفه** اى الخبر **وجوبا ففي اربع مسائل احداها ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا** الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق **نحو لولا زيد لاكرمتك** فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق **اى لولا زيد موجود** وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هو زيد يحسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان

وانما

وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشكل في ان وجود زيد منع الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله **وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم** **فلو كان الخبر كونا مقيدا** بمعنى زائد على الوجود **وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم** من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل على خصوصيتها بدل فلذلك وجب ذكره **وفي الحديث** خطابا لعائشة رضي الله عنها **لولا قومك حديثو عهد بجاهلية بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم** وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديث عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة **وجاز الوجهان** وهما ذكر الخبر وحذفه **ان وجد الدليل** الدال عليه **نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم** فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره **ومنه قول ابي العلاء** احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي **المعري** في وصف السيف **يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا** فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه اشار بقوله في النظم غالبا **وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا** اصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا **واوجبوا جعل الكون الخاص** اى المقيد **مبتدا فيقال** في لولا زيد سالمنا ما سلم **لولا مسالمة زيد ايانا** اى موجودة **ولحنوا المعري** في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بعض اللحنين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا قدره سيبويه من لد ان كانت واعترض عليه في تقديره بانه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت ولهذا يعترض ايضا على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على تقدير ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه ثم حذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره **وقالوا الحديث المتقدم مروي بالمعنى** لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم تثبت هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل مرفوع بلولا وستاتي **المسالة الثانية ان يكون المبتدا صريحا في القسم** بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه **نحو لعمرك** بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اى وحياتك **لافعلن وايمن الله** بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اى بركة الله **لافعلن** فعمرك وايمن مبتدان حذف خبراهما وجوبا **اى لعمرك قسمي وايمن الله يميني** وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده **فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر** وحذفه **لعدم الصراحة** في القسم به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في

غيره نحو عهد الله يجب الى فا به ولم يفهم منه القسم لا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو
لعمرك لافعلن ان يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون
من الصدور والاوايل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا وحرز دخول اللام
على شي واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شي اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
وفي نص يمين ذا استقر المسئلة الثالثة ان يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو وهي نص في المعية نحو
كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا
والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف
لقيام الواو مقام مع ولو جي بمع كان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه
اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم
التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فاثبت ذكر الخبر وهو
يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين وزعم الكوفيون والاخفش ان
نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شي اخر والبيت ضرورة
المسئلة الرابعة ان يكون المبتدا اما مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين
متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربي زيدا قايما
فضربي مبتدا وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقايما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها
خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قايم او مؤولا بالمصدر نحو ان ضربت
او ان تضرب زيدا قايما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور
نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح
كونها خبرا عنه او مضافا الى شي مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قايما فاخطب اسم تفضيل
مبتدا مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب اكوان الامير قايما وخبر ذلك كله في الامثلة السا
بقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي او اذا كان اذا اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين فيكون الخبر
ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ او اذا ظرف للخبر مضاف الى كان
التامة وفاعلها مستتر فيها عايد على معمول المصدر وقايما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل
كان ناقصة والمنصوب خبرا لها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القايم والثاني وقوع
الجملة الاسمية موقعه مقرونة بالواو كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم
ومقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة
المعنى فتقدير الخبر في ضربي زيدا قايما ضربه قايما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب
ما يكون الامير قايما كونه قايما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والها المضاف اليها مفعوله وهي صاحبة
الحال وهذا اولى لانه اقل حذفا من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر
وابقا معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان
تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قايما وضربي زيدا وقت
قيامه وكل منهما يسد مسد الخبر وكل منهما على في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر
نفس الحال [illegible] بمعنى الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف
وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا

واحترز

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال
نفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر نفسه حينئذ نحو ضربي زيدا قايما شديد فان قايما حال من زيد
والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا
في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح
التسهيل واحترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صح فانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا
بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب
الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشذ قولهم لرجل
حكموه عليهم واجازوا حكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره طاء مهملة
اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي
نافذا وشذوذه من وجهين احدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال لبست من
ضمير معمول المصدر وانما الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من المضاف
اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب
مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة فصل
والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم
بقوله واخبروا باثنين او باكثر عن واحد سوا اتفقا افرادا او جملة او اختلفا فالاول نحو زيد
شاعر اي ناظم كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث
نحو زيد قاعد ضحك وعكسه والمانع يرى لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير مبتدا للثاني من
الخبرين او يدعي انه اي المبتدا جامع للصفتين الشعر والكتابة لاخبار بكل منهما على انفراده لو
جود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد
ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو طرفي على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى
واخرى لاعدائها غايظه بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدا
لكل منها خبر على حد ترولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابيه في التسهيل بعطف
وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان
حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون
الخبر عنه متصفا بالعلي كطرف من كل من الخبرين لا عليهما الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة
ولكنه بينهما ولهذا اي لاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على
الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع
ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قال في البديع
فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل
كلاهما ولا صفة لانه مناف لوصف الشي بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى
حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا انزلت منزلة الجامد نحو ورثت بالضاد ببت الثناء ابو رد بان
باب الصفة للفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا اي الرد لم يصح التصغير وهو جاير بلا خلاف قاله
الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما
ضمير او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولهما وصاحب البديع ثانيهما
والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في تحملها او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه

مطلب
جواز تعدد الخبر

صاحب حج

٣ اما اذا اتفقا افرادا فلا [illegible]
[illegible] وهو مسموع كثيرا واما اذا اتفقا
جملة او اختلفا افرادا وجملة فهو
غير مسموع وان سمع تاول ٥
[illegible]

فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع
في السببي المرفوع على القول به وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين كذبوا
باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا
باياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدا لدلالة خبر اهما فعطف احدهما على الاخر هذا
اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا
باب الافعال الداخلة على المبتدا
عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع
والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس مصحوب اذا الفجائية
والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها
مجازا او تنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت
الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا وهذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين
الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء
الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الخبر الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء
تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين
لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا او لكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال ودعوى بوقوع جملة وشبهها
ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله
وكذلك شبهها مررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله
ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها
ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية
صلة لما الظرفية او لا وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كما سياتي
وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامست خلاء فاصبحتم
بنعمته اخوانا واضحى يمرف انواءى وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون وصار السور خبيصا وليس
مصروفا والقسم الثاني ما يعمله اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف او اسم او فعل موضوع
للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعاء بلا خاصة كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي
يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فلما دخل عليها النفي انقلبت
اثباتا فمعنى ما زال زيد قايما هو قايم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قايما كما
لا يجوز ما كان زيد الا قايما هذا قول البصريين وصححه ابو البقا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وهذي الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع
والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا
وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع
ذكرها وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس الكندي فقلت يمين الله
ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا ينقاس حذف
الثاني الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة
من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان
اصله اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر واوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا
ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح

ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كل ذان ليس بعتبر ومثالها بالفعل الموضوع
للنفي قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض النفي قوله
قلما يبرح اللبيب الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فانما قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى
ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت ازال استغفر الله اي لا ازال قاله الفراء ووجهه ان من
ابى شيئا لم يفعله والا ما مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد ابى تفريغ الاستثنا قاله الموضح في الحواشي
ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم
صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم امر ولا ناهية واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره انت وذاكر
الموت خبرها ومثالها بعد الدعا قوله وهو ذو الرمة الا يا اسلمي يا دارمي على البلا ولا زال منهلا
بجرعائك القطر فالقطر اسم زال موخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك
والا حرف استفتاح ويا حرف ندا والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه موكد لالا الاستفتاحية
لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراة من العيوب ومعناه الدعا لدارمي بالسلامة
وهي اسم امراة وليس بترخيم مية كما قد يتوهم بعض الصحابة اي اسلمي مع بلائك والمنهل السايل يقال انهل
والجرعا تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب
الصحاح لما فيه من الدعا بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع وانما قام النهي والدعا بلا مقام النفي
لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا من زال ما
ضي يزيل بفتح اليا فانه فعل متعد الى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز
بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزاك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاء
لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه
فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك اي انتقل
عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن زالتا اي انتقلتا ومصدره
ومصدره الزوال اي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فانه ووزنه فعل بكسر العين لانه من باب
علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعا اخر
وهو يزيل فيكون مشتركا من التام والناقص بل قال الفراء تميزت زال الناقصة من زال التامة بمجي الفعل
بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجي ان تكون الناقصة
منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها يا وزال يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل
بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت
حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تؤول
بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر
وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة ما دمت
حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب
المصدر الصريح عن ظرف الزمان في جيتك صلاة العصر اي وقت صلاة العصر قاله في المغني واطلق الناظم
ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما فلو كانت ما
مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني
ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم يذكر ما اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا
فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية

مطلب تصرف كان واخواتها

الظرفية وجود المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا
توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل وهذه الافعال** الثلاثة عشر **في التصرف** وعدمه
ثلاثة اقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معنا
ها الا بذكر متعلقها **ودام عند الفرا وكثير من المتاخرين** لان ما صلتها الظرفية ولا فعل وقع صلة لما
التزم مضيه قاله ابو حيان في النكت الحسان واما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامه **وما يتصرف**
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاثة برح وفتئ وانفك **فانها لا يستعمل منها امر** لان من شرط
عملها النفي وهو لا يدخل الامر **ولا مصدر** لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين **ودام عند**
الاقدمين وقيل من المتاخرين **فانهم اثبتوا لها مضارعا** وهو يدوم **وما يتصرف تصرفا تاما**
وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحا
والامسا والاصباح ومصدر صار الصيرورة والصير ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلو
ل قاله ابو حيان **وللتصاريف في هذين القسمين** المتصرف التصرف التام والناقص **ما للماضي**
من العمل بشرطه وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماضي منه
استعملا **فالمضارع نحو ولم اك بغيا** فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والوا
و لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغوي اجتمع فيه الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة **والامر نحو**
كونوا حجارة اصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو
الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه
وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به كان حسنا **والمصدر كقوله** ببذل وحلم ساد
في قومه الفتى **وكونك اياه عليك يسير** كونك مبتدا وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف الخطاب
واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على ابي البقا
في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة
ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطا والبا متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تاخير
واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا
خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين
طلاقة الوجه وتلفه بالفا بمعنى تجده متعد لاثنين ومنه في التنزيل الفوا اباهم ضالين ومنجدا
مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني فاسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان **وقوله**
وهو الحسين بن مطير الاسدي **قضى الله يا اسما ان لست زائلا احبك حتى يغمض ~~الطرف~~**
الجفن مغمض فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره والله اعلم

مطلب توسط خبر كان

فصل وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن **جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن**
معط في دام نص عليه في الفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول
الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز **قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين** فحقا خبر
كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين
اسمها اذا لم يتقدم عليها **وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر** على انه خبر مقدم
وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ووقع
من كلام المغني ان رفع البر اضعف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم

انهم

انهم حكوا لما ان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا اقرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا با
لنصب والرفع ضعيف **وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته** بادكار الموت والهرم
فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط
وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في
السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري من وثقت به فهو الذي
لست عنه راغبا ابدا فقدم الخبر على الاسم **الا ان يمنع** من جواز التوسط **مانع** كحصر الخبر **نحو وما كان**
صلاتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا او خفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا
نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب **فصل وتقدم اخبا**
رهن عليهن جائز عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم او التوسط او التاخير **بدليل اهولاء**
اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسكم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم
المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني
وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرا اضرب مع قولهم لا يتقدم
الخبر اذا كان فعلا فما جازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر
فتقدم معمول الخبر الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي
الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما دام **اتفاقا** لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز
توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل
اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال
وكل سبقه دام حظر **والا خبر ليس** فلا يجوز ان يتقدم عليها **عند جمهور البصريين** من متاخريهم
وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم
انهم **قاسوها على عسى** وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود **واجاز الجمهور** منهم متقدمو البصريين
والفرا وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين **نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم**
ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروف وقد تقدم على ليس واسمها ضمير
مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله
فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها **واجيب** بالمنع وسنده ما
تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب **بان المعمول ظرف فيتسع فيه** ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول
لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل
رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره **واذا نفي الفعل بما**
النافية **جاز توسط الخبر بين النافي** وهو ما **والفعل المنفي مطلقا** سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا
نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد **ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفرا**
من الكوفيين لان لها صدر الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكذا سبق خبر ما النافية
واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها **وخص ابن كيسان**
من الكوفيين **المنع بخبر زال واخواتها لان نفيها ايجاب** بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما ورد
بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع **وعمم الفرا المنع في جميع حروف النفي**
ويرده قوله وهو المخلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته **على السن خيرا لا يزال يزيد**

مطلب تقديم خبر كان واخواتها

لا يزال بزيد خيرا وَرَجِّ امرا من الرجا والغنى لشاب يقال
تقدّم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد بمعنى انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا
فتى نهى فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ
تحملها زاد عشره ترجيه للخبر وما يحتمل ان تكون مصدرية ظرفية وان شرطية وحذف بها جواب **فصل**
بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان تكون زائدة المعمول **ظرفا او جارا او مجرورا**
ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان والاصل كان زيد معتكفا عندك او
للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا في المسجد فتقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل
معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر **فان لم يكن** المعمول احدهما **فجمهور البصريين**
يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها **والكوفيون يجيزون مطلقا**
ان معمول معمولها في معنى معمولها **وفصل ابن السراج والفارسي** من البصريين **وابن**
عصفور من المتاخرين **فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد** لان المعمول
من تمام الخبر وكالجزء منه **ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا** اذ لا يفصل بين
الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسالة اربعة وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح
التسهيل **واحتج الكوفيون** القايلون بالجواز مطلقا **بنحو قوله** وهو الفرزدق: قنافذ هدّاجون حول
بيوتهم **بما كان اياهم عطية عودا** وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان
معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ولا مجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر
مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وهي اخره جيم من الهدجان
وهي مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ
في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية **وخرج** هذا البيت **على زيادة كان**
بين الموصول وصلته **او على اضمار الاسم** في كان حال كونه مرادا به الشان وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال
ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع **او راجعا الى ما الموصولة وعليهن فعطية**
مبتدا وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جائز
عند البصريين **وقيل التقديم ضرورة وهذا** وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين
في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى
زيادة باتت ولا اضمار اسمها مرادا به الشان **لظهور نصب الخبر** وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه
بمفرد وحم بالبنا للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى سقط
منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف اي سالبة لك **فصل قد تستعمل هذه الافعال**
تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه اشار بقوله
وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى
تمامها دلالتها على الحدث والزمان ولكن الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا
فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد
للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في
شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل **نحو وان كان**
ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى دخل في المسا واصبح بمعنى دخل في الصباح
نحو **فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المسا وحين تدخلون**

مطلب قد تستعمل هذه الافعال تامة

في الصباح ودام بمعنى بقي نحو **خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت** وبات
بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بات
بمنى اي عرس بها **وقوله** وهو امرؤ القيس ابن عابس بالموحدة وقال ابن دريد لا ابن حجر
الكندي خلافا لمن زعمه **وبات وباتت له ليلة** كليلة ذي العاير الارمد اي وعرس والعاير
بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين ثم صح له وقيل الرمد والارمد صفة له
مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني **وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا** وظل بمعنى دام
واستمر نحو **ظل اليوم** بالرفع **اي دام ظله** واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو **اضحينا اي دخلنا في الضحى** وصار
بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح
بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال لمعان اخر غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب
استعملت تامة وناقصة **الا ثلاثة افعال فانها لزمت النقص** ولم تستعمل تامة اصلا **وهي
فتئ وزال وليس** وما اوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس
زال دائما قفي وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات
الى ان زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون
عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل **فصل تختص كان بامور
منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي** لتعين الزمان فيه دون المضارع
وشذ قول ام عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه **انت تكون ماجد نبيل** اذا تهب شمال بليل انشده
ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدا وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل
فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل
بمعنى مبلولة **والشرط الثاني كونها بين شيئين** متلازمين **ليسا جارا ومجرورا** وليس المراد بزيادتها
انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها
بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي **نحو ما كان احسن زيدا** فكان زائدة
بين المبتدا او خبره **وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم** فزاد
كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضي **وشذ** زيادتها بين الجار والمجرور ومنه
قوله جياد بني ابي بكر تسامى **على كان المسومة العراب** انشده الفراء فزاد كان بين الجار
والمجرور وهما على المسومة والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التاءين
من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من الوسم وهو العلامة والعراب بكسر العين المهملة
نعت للمسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى واطلق الناظم المسالة
اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما **وليس من زيادتها
قوله** وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم **وجيران لنا كانوا كرام لرفعها الضمير**
وهو الواو والزايد لا يعمل شيئا عند الجمهور هذا مذهب ابي العباس المبرد واكثر النحويين
حيث ذهبوا الى ان كان في هذا المثال للبيت زائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها
والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه
مبارك **خلافا لسيبويه** والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في اطلاقهما الزيادة
فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع

من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم
وقال الفارسي في التذكره فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذي
بينهما توكيد لما في لنا لانه متعلق بالفاعل لا الذي انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها
في هذا البيت انه يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنك
لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسالة
وجيران لنا هم قلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان
بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير
عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الاك ديار والاصل
الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل
وهذه تخريجات متكلفة وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما اراد ا
بالزيادة انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هولاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى
وانه قد فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجي بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المعنى قبل
دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا
هل انتم عائجون بنا لعنا نرى العرصات او اثر الخيام · ولا يمتنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على
حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فقالوا كانوا
والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت فيكون في الاعمال والاهمال
وفي كل واحد منهما فعلى الاهمال والاقيس الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلا
لما للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا
على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها
ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت
عالم هذا اما في المعنى مرتبا **ويحذفونها** اي من الامور المختصة بها كان **انها تحذف ويقع ذلك الحذف**
على اربعة اوجه احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضمير الكان او ظاهرا **ويبقى الخبر**
دالا عليها **وكثر ذا بعد ان ولو الشرطيتين** لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام
فخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط
الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات
ما لم يتوسعوا في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله **وتحذفونها ويبقون الخبر وبعد**
ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال **ان** والغالب فيها ان تكون تنويعية **قولك سر مسرعا ان راكبا**
وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا **وقوله** لا تقربن الدهر ال مطرف
ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يحتمل ان
لا يكون ثمت اضمار لكان وانما انتصبا على الحال وان بقيت اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية
وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية
لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف **اي ان كان عملهم خيرا**
فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا
وهو معهود ممن مخرج انه **ويجوز ان خير فخيرا** وان شر فشرا برفع الاول على انه اسم لكان
المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه معمول ثان لفعل محذوف **اي ان كان في عملهم خير**

فيجزون

فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا **ورفعهما** معا
بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير **والاولى** من الاوجه الاربعة **ارجحها** لان فيه
اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد **والوجه الثاني**
اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير
مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه **والوجهان الاخيران متوسطان** بين القوة والضعف ثم قال
الشلوبين هما متكافيان يجريان على حد سوا قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى
والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني
وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير
التنويعية قولهم انطلق بحق وان مستغنيا احتاى وان كنت مستغنيا **ومثال لو** قوله
صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه **التمس ولو خاتما من حديد** اي التمس شيئا ولو كان ما
تلتمسه خاتما **وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا** جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الا حطب ولو تمرا وفيهما رد على ابي حيان
حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعلى من
الحشف **وتقول** فيما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثل به سيبويه من
قولهم **الا طعام ولو تمرا** فان الطعام اعم من التمر **وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو**
يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها **ويقل الحذف فيها لمذكور** وهو حذف كان
واسمها **بدون ان ولو** الشرطيتين **كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من**
لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير
قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما
الشائل بلا ها فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو
كراكع وركع والاتلا مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها
متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لد ان كانت ولم يقدره من لد كانت لانه لا يرى اضافة
لدن الى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه
حذف بعض الاسم وبقا بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثنا على ان الموصول الحرفي لا يجوز
وانحمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فر منه وهو الاضافة الى الجمل وقع فيه
والوجه الثاني ان تحذف كان **مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا اضعف ولو تمر وان**
خير برفعهما الوجه **الثالث ان تحذف وحدها** ويبقى اسمها وخبرها **وكثر ذلك بعد ان**
المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل **في مثل**
قولهم **اما انت منطلقا انطلقت** فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه **واصله انطلقت**
لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية **وما بعدها** المجرور بها **على انطلقت للاختصاص**
عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت **ثم حذفت اللام**
الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت **ثم حذفت كان لذلك** الاختصار **فانفصل**
الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا **ثم زيدت ما للتعويض** من كان فصار ان ما انت
ثم ادغمت النون من ان **في الميم** من ما **للتقارب** في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم
بقوله **وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد تحذف متعلق الجار** اذا فهم من المقام **وعليه**

فان قومى لم تاكلهم الضبع اى لان
قوله وهو عباس ابن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر
لان وما بعدها وابا خراشة منادى سقط منه
كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو متعلق الجار
حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه
خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع
على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله
لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية
ودخلت الفاء فان قومى لان الثانى مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط
والجزا هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفا فى
جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل
ابو الفتح عن ابى على ان ما الخالفة عن كان عاملة فى الجزءين عمل ما خلفته وحجته انه ما لا
ثابت فى اللفظ ثابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقد حذف كان وحدها بدونها اى بدون
ان المصدرية فى قوله وهو عبيد بن حصين الراعى ازمان قومى والجماعة كالذى
لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومى مع الجماعة فحذف كان التامة
وابقى فاعلها وهو قومى والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر
الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيها خشب تتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب
بان وهى ومنصوبها فى موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق والوجه الرابع
انه تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا اما لا اى ان كنت
لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما ولا هى النافية للخبر
وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردى تقول
اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر فى بعض شروح المفصل
وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما
لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اى لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا
وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلب النون ميما وادغمت فى الميم انتهى كلام الجاربردى فى باب
الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو فى اما انت لا فى اما لا والحذف فى هذا
الوجه والذى قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوى وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الامير
فانه جائر فتقول انا اتيه وان اى وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله
قالت بنات العم يا سلمى وانن كان فقيرا معدما قالت وانن اى وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف
مع غير ان عند البصريين ومنها من من الامور المختصة بها لكان ان لم مضارعها وهو النون يجوز
حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع
لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير
متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلهما
اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو للتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك فى
التنزيل فى ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم
فيهما لان الاول مرفوع والثانى منصوب وبخلاف نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه
بحذف النون بالعطف على محل المجزوم فى جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها محركة

فى

فى الاولين بحركة الاعراب وفى الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة
فانها شبيهة بحرف المد واللين فى سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون
اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا تحذف ايضا لا
تصالها بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشيا الى اصولها فلا يحذف منها بعض الاصول وبخلاف
نحو لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصالها بالساكن وهو لام التعريف فالنون مكسورة لا
جله فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح فى شرح القطر وخالف فى هذا الاخير
يونس بن حبيب تمسكا بنحو قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدى فان لم تك المراة ابدت وسامة
فقد ابدت المراة جبهة ضيغم فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمراة بكسر الميم وبعد الهمزة الة الرؤية
وكانه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو
الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون فى المنع بمطلق الحركة على الضرورة
كقوله وهو النجاشى فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل
فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفرا على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة
للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله فى المغنى وقبل هذه الابيات تتضمن ان النجاشى عرض لذئب فى سفره
فحكى انه دعى الذئب الى الطعام وقال له هل لك من اخ يعطى نفسه بواسيك بطعامه بغير من ولا
بخل فقال له الذئب دعوتنى الى شى لم تفعله السباع قبلى من ماكلة بنى ادم ولست باتيه ولا استطيعه
ولكن اذا كان فى مائك الذى معك فضل عما تحتاج اليه فاسقنى منه فصل فى ما ولا ولات
وان المعملات عمل ليس تشبيها بها فى النفى اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جا التنزيل
ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت فى الجزءين وقال الكوفيون
عملت فى الاول فقط واما نصب الثانى فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبى وفيه نظر فان
المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها
التميميون قال سيبويه وهو القياس لما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع
قاله فى المغنى ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لا عاملها ايضا عندهم اربعة شروط ان لا يقترن
اسمها بان الزايدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بنى غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن انتم الخزف برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس فى العمل
وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرج على ان ان نافية
موكدة لما لا موسسة لان نفى النفى ايجاب ولا زايدة كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين
ان ان المقرونة بما هى النافية جى بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد
ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زايدة لم تكن
لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون
قبلها هاء التانيث حى من بنى يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاى
المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الاجر زاد فى القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون
فخارا الشرط الثانى ان لا ينتقض نفى خبرها بالا فان انتقض بطل عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب
الرفع فى واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة وفى رسول من قوله تعالى وما محمد الا
رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب
المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما زيد الا سيرا اى ما زيد

الا يسبو سيرا والتقديس وما الدهر الا يدور دوران مجنون فالدهر مبتدا ويدور خبره و
دوران مفعول مطلق وعامله يدور ثم حذف واقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب
مجنون على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب
والباعث على تقدير دوران مجنون كونه لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التى يستقى عليها
الالة التى تحصل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء الالات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان
تكون الة لها خصوصية بنوع ما كسوطا وكذا الفوق في وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه فى تقدير الا تعذب
معذبا اى تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان
معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما
مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب
بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشده ابن مالك ارى
الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا واعترضه فى المغنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا
فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس
والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفرا والرابع جواز النصب
بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض
نفى الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن فى نحو ما زيد قايما بل قاعد او لكن قاعد على خبر لمبتدا
محذوف اى بل هو قاعد او لكن هو قاعد ولم يجز فى قاعد نصبه بالعطف على قايما لانه وا
قع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اى مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله
ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى
النفى الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد انقله
الموضح عنه فى باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر على الاسم
خلافا للفرا واما اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل
كقوله وما خذل قومى فاخضع للعدا ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بالذال المعجمة
جمع خاذل خبر مقدم وقومى مبتدا مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ
ولا يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمى لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقد رام ان يتكلم
بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربى لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته
كما قاله سيبويه وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بنى على الفتح لابهامه مع اضافته المبنى
وهو الضمير والمبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه واعرابه ونظيره فى البنا على الفتح انه لحق مثل ما انكم
تنطقون لقد تقطع بينكم فى قراءة من فتحهما مع انهما يستحقان الرفع على التبعية لحق فى الاول
والفاعلية فى الثانى واتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال
لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو فى الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب
على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم على المبتدا لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها
الظرفى وهو ممتنع او نادر اى ما فى الوجود بشر مثلهم اى مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان
حذف

حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع فى المعنى وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم فى زمان ما
فى مثل حالهم بشر قاله ابو البقا وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر اى فى مثل حالهم وا
سم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هو من غالب ويكنى ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة
فى سبب تلقيبه بالفرزدق فقال فى ادب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب
به لانه كان جهم الوجه وقال فى كتاب طبقات الشعرا انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره وقال
ابو محمد ابن السيد والاول اصح لانه كان اصابه جدرى ثم برا منه فبقى وجهه جهما وهذه
الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون ان مع بقا النفى وترتيب
زكن اى علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم بطل عملها كقوله
وهو مزاحم ابن الحارث العقيلى وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا
عارف والاصل ما انا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرفت
ما عند فلان بتشديد الراء اى تطلبته حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك ان مزاحما لما اجتمع
بمحبوبته فى الحج ثم فقدها فسال عنها فقالوا له تعرفها فى منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف
كل من وافى منى حتى اسال عنها الا ان كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز العمل للتوسع
فيهما كقوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالى مواليا والاصل فما من
توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بى انت معنيا اجاز العلما
والاصل ما انت معنيا بى وفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط
الرابع واما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطايفة من
البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشروط السابقة
فى عمل ما ما عدا الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزايدة ويشترط ان يكون المعمولان
نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار الناظم بقوله فى النكرات اعملت كليس لا واما قول
النابغة لا انا باغيا سواها ولا فى حبها متراخيا وقول المتنبى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
فمن النوادر فان قلت كيف جعلتها دالا وفى مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت
لا عمل للا بل هى زايدة والاسمان تابعان لمعمولى ما والغالب فى لا ان يكون خبرها محذوفا
حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعيد ابن مالك جد طرفة ابن العبد من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اى لا براح لى والصحيح جواز ذكره اى
الخبر كقوله تعز فلا شى على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل امر من
التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن
كثير ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشى اسمها
وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشى او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبرها والاول اولى وكذا القول
فيما بعده والوزر الملجا والواقى الحافظ وانما يشترط الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان
لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها واما لات فاصلها لا النافية ثم زيدت
عليها التا لتانيث اللفظ وللمبالغة فى معناه اولهما وخصت بنفى الاحيان وزيادة التا هنا
احسن منها فى ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التا ومن ثم لم تتصل بلا
المحمولة على ان قال صاحب الحافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة

لا النافية وتا التانيث وحركت للالتقاء الساكنين وقال ابو
الراجح وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية والتا الزائدة في الحين وقيل كلمة
عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا وبعض كلمة بمعنى ينقص استعملت للنفي اوهي
واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا اهل هي ماض كليت بمعنى ينقص قولان حكاهما في المغني
ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تا كما قالوا ابن الربيع قولان حكاهما في المغني
وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيا وان
وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش
وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس
فترفع الاسم وتنصب الخبر وله عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما
والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها
محذوف وهو بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراة بعض
وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف
اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المر
فوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف وهذا فرع
تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفرا
ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلاث
قراآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة اقوال اما على الابتدا او على الاسمية للات
ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة اقوال ايضا
اما على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول
بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في
اسماء الزمان كما يوخذ من قول النظم وما للات في سوى حين عمل فاما قوله وهو شمردل
الليثي لهفي عليك للهفة من خايف يبغي جوارك حين لات مجير فارتفاع مجير على الابتدا وسوغ
الابتدا به تقديم خبره في الجرور قبله تقديرا او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين
لات له مجير على الابتدائية او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على
الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون
لات هنا ذكرى جبيرة او من جا منها بطايف الاهوال اذ المبتدا هنا ذكرى بفتح الرا مصدر
ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا بفتح الها وتشديد النون وهي هنا محتملة للمكان والزمان
اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وبفتح الموحدة والرا مصغر وقيل مكبر
وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وايل قيل هي امراة قايل هذا البيت واو من عطف على مقدر
اي الجبيرة تذكر او من جا منها بطايف الاهوال والطايف الذي يطوف بالليل واراد به هنا
الخيال الذي راه في النوم فكانه راها وهي غضبى فخرج من ذلك والاهوال جمع هول وهو
الفزع واما ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه الكثير من عملها وهو لغة
اهل العالية بالعين المهملة واليا المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما
ورا مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف
في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب
الفرا وطايفة ولكن اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي

الاجازة

الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك
من اهالي العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا
ضارك وان قايما اعطاف ان انا قايما وكقراة سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله
عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عباد وخرجها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها
تنصب الجزين مثل ان حراسنا اسدا وجعله ليتوافق القراتان اثباتا وهو تخريج على شاذ
وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين انشده الكسائي
شاهدا على عمل ان عمل ليس فصل وتزاد البا بكثرة في خبر ليس غير الاستثنا
ئية وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم
الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي فلو قيل ليس
زيد بقايم رد لان زيد القايم فالبا بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس
زيدا فان البا لا تدخل هنا لانه منصوب ليس الاستثنائية لمصحوب الا فكما لا يقول ما زيد
الا بقايم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد البا في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر
الى موضع الخبر كقراة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقول
اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من الغريب كما قال في المغني وتزاد
البا بقلة في خبر لا في الجزء الثاني من معمولي كل ناسخ منفي كقوله وهو سواد ابن قارب
يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد ابن
قارب فادخل البا في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفا هو الخيط الذي يكون في شق النواة
وهو مفعول مطلق اي بمغن اغنا ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا
صاحب شفاعة مغنيا عني شيا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير
بعده النار فزاد البا في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل البا بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو بن
براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد البا
في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفايق في الجشع وهي شدة
الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد ابن الصمة
دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد البا في قعدد وهو المفعول
الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف
وتزاد البا بعد ولكن وغيرها ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرو القيس
فان تناعنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد البا في المجرب وهو خبر ان وتناى
من الناي وهو البعد والهاء في عنها عايدة على ام جندب المذكورة في قوله خليلي مرا
بي على ام جندب لنقضي حاجات الفواد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية
بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناى قاله الموضح في شرح الشواهد
والمجرب بكسر الرا من التجربة وهي الاختبار وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل
ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد البا في بهين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت
شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابها محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل
ولكن اجرا هينا لو فعلته اصبت وفي قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه
ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول

اذا اقلولى عليها واقردت الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت
وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى ارتفع واقردت بالقاف
والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الحلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت الا ليت هذا العيش
اللذيذ دائم ويروى الاهل اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدا
الداخلة عليه هل وهي هنا بمعنى النفي وعليه شراح المختصر قال الكسائي تاتي هل استفهاما وجحدا
وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم على زيادة الباء على خبر ليس وما ولا
وكان المنفية فقال … ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان
المفتوحة اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه اولم يروا
ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى اوليس
الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي منسحب لها مع ما في خبرها فليست حينئذ من
… ومن نظيره ما اجازه الزجاج من قول ما ظننت ان احدا بقائم لما كان في معنى ليس
… احد بقائم والله اعلم هذا باب افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب
تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان
افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة احدها المسمى باسمها وهو
كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك و الثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء
المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى
بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في تحفته
واخلولق بخاء معجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى
باسمها في خبرها وهو كثير وانهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وانشى وطفق
بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال
هذا الباب تعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه جملة لتتوجه
الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقولهم وهو تابط
شرا واسمه ثابت ابن جابر فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فاتى بخبر
كاد مفردا وهو ايبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت ايبا وابت بضم الهمزة وسكون الموحدة
بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس ابن غيلان
وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفير
الطاير والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها
وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤس جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة
خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه والجمهور من البصريين وقال الكوفيون
خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر بيصير محذوفة وقيل مفعول به
والتقدير عسى الغوير ياتي بابؤس بحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او
لكان او لصار او مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر بباس ابؤسا
فيكون مفعولا مطلقا على حد سحا اي يسح سحا انتهى وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه
كان اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني
فقال في البيت التقدير وما كدت اكون ايبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة

واصل

واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وبات الغوير
على طريقه عسى الغوير ابؤسا تريد لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب
للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه من خمر بيسان تخيرتها ترياقة
توشك فتر العظام انشده ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان
اي يوشك يكون فتر العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف لان المصدر دال عليه ومسحا مفعول
مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما
سياتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول التسهيل كان كاد وعسى
لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه الافعال ان تكون فعلية لتدل
على الحدث وشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل
من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة
اسمية خبر جعل واصله يقترب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية قاله الموضح
في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور بضم
الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع
والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعيا وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب
منها قال ابن ملكون فيما … على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الغيت على حد اجا
زه الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك
زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي وان افعال التصيير لا تلغى وشرط الفعل المشتمل
عليه الجملة ثلاثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو … ويفعل
وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع
فيه او غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك فاما قوله وهو ابو حية النميري
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة
واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني
ابدال من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فا
علهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل
دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل
منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط ونحو البيت
الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل اخر ذكرها الخضراوي
وتركت الجميع خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف
الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد يروى بنصب جهده على المفعولية
ليبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو
اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام
والعراق وزياد هو ابن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق نيابة عن معاوية والامر
الثاني ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال او الاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس
رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض

اي القوم ومصدره النهض والنهوض والثمل بفتح المثلثة وكسر الميم النشوان الذي اخذ منه الشراب وفي القاموس الثمل محركة السكر وثمل كفرح فهو ثمل

الضمير في اسقيه راجع لربع مية في البيت قبله وهو هذا
وقفت على ربع لمية ناقتي فما زلت ابكي عنده واخاطبه

قاله الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على
والمعمول مؤخر في التقدير في عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهمه انتهى وفيه رد
على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان
يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نحو اذ اما لاوجه لكونها
موجبا للشذوذ لم يقل احد فيما علمنا ان قولك وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي
شاذ من التصدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر
الثالث ان يكون المضارع مجردا عن ان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي حرى
واخلولق لان الفعل الذي هو نفوعه ممن يتراخى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال
نحو حرى زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل
الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف
قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب الاتيان
واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا
ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي
الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من افعال الترجي
و... اس وحرى اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى انه لا بد من ان الا في
بالشعر واما اوشك فانها يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح
ما ذكره الشلوبين ونقله عن ابن الضايع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو
للرجا قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يخرج ويوشك زيد ان يخرج ولم يخرج من
بلده ولا تقول كاد زيد يخرج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما
اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيستشكل كون الغالب معها الاقتران
كالاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا فيمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال
لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس ... على انهم لو سئلوا في اعطا التراب بالمو
حدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوا والتجرد من ان قليل نحو قوله وهو هدبة
بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى
وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الرا الحزن ياخذ في النفس وامسيت قال الموضح
تبعا ... الرواية بفتح التا على الخطاب والفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدا تقدم خبره في
الظرف والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عايد على الكرب وقريب نعت فرج وفي
... لانه ايات يكون تامة ووراءه متعلق بها وتجويز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب
ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير
قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج
مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم
ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو امية ابن الصلت الثقفي يوشك من
فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفا والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد
من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر المعجمة وتشديد الرا

جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب ربما ان يوافقه الموت في بعض غفلاته
وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل
ومدا ومته ولكن يقترب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان فالغالب
ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر
وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند
غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش
من وشي به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى
كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الوشاة محبوبتك هند غضوب
عليك ومن القليل قوله ابو زيد ... كادت النفوس ان تفيظ اذ غدا حشو ريطة وبرود فان
تفيض خبر كاد وهو مقرون بان واوله فا وثانيه يا مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة من يقول
فاظ على لغة قيس قال ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قال ابو الفرج
بن سهل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد اليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي
وحشو خبر غدا والريطة بفتح الرا وسكون اليا المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاة اذا كانت شقة
واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوى
بالمثلثة بمعنى اقام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه
حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطعا تتقطع بتاءين حذ
فت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الها المتصلة به وهي عايدة على العروق المذكورة
في قوله قبله مدحت عروقا ... وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو
المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر
كرب الا التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة
الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الا
شارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى
وما يجب تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا
وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى واوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكونه
بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب
التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا ومثل كاد الاصح فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في
الاصح كربا فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها
مضارع وهو كاد وعينها واو وجائي من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت يكيد بكسر
الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضي
وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن افلح في منية الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج
على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو اصلا وسيلة
الى مجي اليا للتخفيف انتهى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه
وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجي ماضيها
وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يشتغل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن

الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق
يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل بالرفع
اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا لها تقدم توجيهه في ارسل رسولا وكرب
يكرب كنصر ينصر قاله ابن افلح في منية الالباب وعسى اعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم
غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح
في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا
وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول
كثير بالياء الموحدة وهو التكبير بن عبد الرحمن اموت اسا يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي
انا كائد فكائد بالهمزة المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسا بالقصر الحزن والرجام
بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر ان وكرب
قاله جماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت
الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف واوشك
وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا لقوله وهو كثير ابن عبد الرحمن فانك موشك ان
لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل اوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز
وغاضرة بغين وضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن مروان اخت عمر ابن عبد
العزيز والعوادي بالعين المهملة عوايق الدهر فاعل تعدو والصواب ان الذي في البيت
الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفعل غير جار على الفعل لان
فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب ابن السكيت
في شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال
في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت افتيت مدة على نحو العنتر وذكرت
ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح ان الحق معه انتهى والصواب ان كاربا في البيت الثاني اسم فاعل
كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اي قرب وبهذا جزم الجوهري في الصحاح واصله كارب
يومه برفع يومه اي قريب يومه وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة
نحو كرب الشتاء وقوله كل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على
المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا كقعود اعني قال
طفق بالفتح فان قياس الفعول وطفقا كفرحا عمن قال طفق بالكسر فان قياس الفعل بفتحتين
وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقال ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي
سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي فصل تختص
عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون
ان يفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى قول النظم بعد عسى اخلولق اوشك قد
يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو
شر لكم وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند
اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من
ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة
وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العايد الى الاسم المتقدم عليها فيكون

الضمير

الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين
التقديرين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على تقدير الاضمار في
عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدا وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود
على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدا
والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدا وعسى فعل ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما
خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات
عسين ان يقمن كذلك وتقول على تقدير خلوها من الضمير نحو هند عسى ان تفلح وا
لزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتعد رعسى خالية من
الضمير في الامثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها مرفوعها
في موضع رفع على الخبرية للمبتدا قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل
لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن
والوجه الثاني انه اذا تقدمها او تقدم على احداهن ان والفعل وتاخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى
نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما تقدم اذا تقدم المسند اليه
في المعنى وعلى هذا يكون مبتدا مؤخرا لا غير وجاز ايضا وجهان اخران احدهما ان يجوز
في ذلك الفعل المقرون بان ان يقدر خاليا من الضمير العايد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل
مسندا الى ذلك الاسم المتاخر ويكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر
فتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا لضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون
الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما
على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن
توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي
ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فتقول على وجه
الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما
في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا
خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس
بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند
الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على
الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم اخوتك وعسى ان
يقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل بيقوم وتطلع وعسى مسندة
الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر في الثلاثة الاول توحيد يقوم لانه مسند الى ظاهر وياتي
ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تانيث تطلع او تذكيره لانه اسند الى ظاهر مجازي التا
نيث وسياتي انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل
من الفعلين فلا يتاتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد
وسياتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره مسالة يجوز كسر سين
عسى في لغة من قال هو عس بكذا اشبه من سخي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس

ذلك الجاز مطلقا سوا اسند الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجوز عسى
زيد بكسر السين كرضي زيد بل تتقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا كان
مسند الى التا او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث في التا وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسينا
بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى فهل عسيتم ان كتب عليكم القتال
فهل عسيتم ان توليتم قراها نافع بالكسر لمناسبة اليا وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس
وهو عموم اختلافه مع الظاهر وان [illegible] بخلاف الكسر لانه اللغة الشايعة والى ذلك اشار الناظم بقوله
والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن ⁂ هذا باب
الاحرف الثمانية عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة
وعسى و[illegible] سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده الداخلة
على المبتدا [illegible] بشرط ان يكون [illegible] مذكورا غير واجب الابتدا او التصدير وتسمى اسمها
[illegible] بصريين بشرط ان يكون طلبيا وتسمى خبرها فلو كان المبتدا اعني وفاتحي الحمد
[illegible] على انه خبر لمبتدا محذوف او واجب الابتدا الا [illegible] او واجب التصدير نحو
[illegible] لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم ترفعه هذه الاحرف
استفهام جوابا [illegible] ابن الماوي تعتنب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء
قال ابو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدا او المحل [illegible] فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها
بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا
والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قايم زيدا
ولو كان الخبر معمولا لها لجاز ان يليها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي
الخبر وسياتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين الجزين
ونفي الشك عنها ونفي الانكار لها بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فاذا كان المخاطب
عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها
فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا ولا والحرف
الثالث لكن وهي للاستدراك والتوكيد وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق
قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان
من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم
ولكن فيها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها
نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام
زيد لكن عمرا شرب او مثلا له نحو ما زيد قايم لكن عمرا قايم فالاول والثاني جايزان اتفاقا
والثالث جايز على الاصح والرابع ممتنع باتفاق قاله ابو حيان في النكت الحسان والثاني وهو
التوكيد نحو قولك لو جاني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجي لان لو اذا دخلت على مثبت
نفته فاذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجي فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة
على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زايدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة
تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه بفتح الكاف نحو للتشبيه نحو كان زيدا
اسد او حمار مع الخبر فيه ارفع من الاسم او اخفض منه ففيه تشبيه مؤكد لجاف كانه مركب من الكاف

المفيدة

المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل
الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزتها وصار الكلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشي
وقيل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكان ملازمة للتشبيه فلا تكون للتحقيق
خلافا للكوفيين والاحتجاج لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول
على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها
فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيدا قعد او عندك او في الدار او قاعدا
خلافا لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كانك دال عليها اى ما انت دال عليها خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول
الطاعن في السن ليت الشباب عايد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول
منقطع الرجا من مال يحج به ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكنه فيه عسر ويمتنع
ليت غدا يجي فانه واجب المجي والحاصل ان التمني يكون في الممتنع وفي الممكن ولا يكون في
الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في الشي المحبوب نحو لعل
الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشي المكروه
نحو فلعلك باخع نفسك اى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك
من اسلامهم [illegible] قال في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع
الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قال في المغني والاشفاق
في لغة الخوف يقال اشفقت بمعنى خفت عليه او شفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش
والكساي وتاتي لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى
واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اى لنتغدى ولتاخذ انتهى ومنه اى من القليل لعله يتذكر اى
ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اى اذهبا على رجائكما
انتهى قال الكوفيون وتاتي لعل للاستفهام قال في المغني ولهذا علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدري هل الله يحدث
بعد ذلك امرا وما يدريك هل يزكى والمعنى لا تدري جواب هل الله يحدث وما يدريك جواب هل يزكى قاله
قريب الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل بالتصغير تجيز جر اسمها
وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب
وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان واسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال
ما نصه ولعلم ان مجرورها لعل في موضع رفع بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم
بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى والحرف السابع
عسى في لغية بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق محمولة في العمل عليها كما حملت
لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها
ان يكون ضميرا لغايب او متكلم او مخاطب كقوله وهو صخر ابن العود الحضرمي وكان
ترجى ان يجبر بنته بصيرها مرض ليكون ذلك وسيلة الى عباد [illegible] فقلت عساها نار كاس وعلها
تشكي فاتي نحوها فاعودها فالها المتصل بعسا اسمه ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن حطان
الخارجي وكان سنيا فتزوج امراة من الخوارج فقيل له طلقها فقال اردها عن مذهبها فقلبت
هو عليه واضلته عن مذهب اهل السنة ولي نفس تنازعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فياء

المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول اخي يا ابن علك اوعساك فالكاف اسمه وخبره محذوف
وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو مذهب
سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسم مؤخر ورد قولهما
بامرين احدهما اداوه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو صنو ورة او شاذ جدا والثاني ان من
قال اوعساها فقط اقتصر على فعل ومنصوب به دون مرفوع ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه
لانه يرى ان عسى التي تنصب الاسم حرف فهي نظير ان ولا ولات وان ولد اوذهب الاخفش الى ان
الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المر
فوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اى عسى حينئذ اى حين اذ نصب
الاسم ورفع الخبر حرف نحو ليلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي بكسر السين
ونقله اى نقل السيرافي القول بحرفيته عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول
بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق القول بحرفيته
[illegible] مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل
[illegible] مسدة اما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناه اشتد قال عدى
من الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم اى قد اشتد والحرف
الثامن لا النافية للجنس وستاتي في باب مفتوح لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم
خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا او مجرورا لعدم تصرفهن ولا
يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما ارادوه من نقل [illegible]
المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال
اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن اليه بوجه اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف غير عسى ولا
لان شرط عملها اتصال اسمائها بها والا ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا
انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة
اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف
والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف
لانه لا يلزم من تجويزهم الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدمه اشار الناظم
بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها
الا ان كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا فصل تتعين ان المكسورة
وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين
ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر
مسدها وفي سوى ذاك اكسر ويجوزان بالف التثنية اى ويجوز ان المكسورة والمفتوحة ان صح الاعتبا
ران وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو تعين ان المكسورة
في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتدا
حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل
به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار او حكما ومنه اى من الابتدا الحكمي الا ان اولياء الله
لان ان الواقعة بعد الا الاستفتاحية واقعة في الابتدا حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث
ان زيدا جالس او لاذ نحو جئتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدي

الى

وما احسن قول ابن [illegible] [illegible] في من اخبار ان ولم يجز [illegible] لم احد في الحوان يتقدما [illegible] عليه حرف جر [illegible] البل فاجتمع في ذراك مقدما

الى اضافتها الى المفرد او تاليه لموصول اسمي او حرفي نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما
موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير الحرف يجب ان تكون
جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل فانه يجب فتحها فانها
مع معموليها مبتدا تقدم خبره وهو الظرف قبله والمبتدا او خبره صلة الذي وانما وجب كسرها
في نحو اعجبني الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا
محمول على تقييده بعد وبخلاف قولهم لا افعله ما ان حراء مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة
تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اى ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير تالية للمو
صول لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله
مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب
الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع
والتذكير والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا للقسم [illegible] او
ذكر وجاءت اللام في الاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت ان زيدا القائم
لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول لا
لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول
انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اى لانك فاضل وفي الثاني مفعول
للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو او لا فالاول نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد
انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر
معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام
لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرا القرآن
انتهى او تقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصا
در وهي لا توصف بها الا بتاويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو
مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل علق عن عمله فيها
باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لانها لو فتحت
لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها الصدر في الكلام وما له الصدر في الكلام يمنع ما قبله ان يعمل
فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل
حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لقعد لان اللام
ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسياتي انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا
عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتاويل
وذلك ممتنع مع ان او منسوخ ومنه ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس
والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهي
اسماء ذوات قيل ويلتحق به الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام نحو
ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة
لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان في ذلك
كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتدا واقتصر الناظم على ستة مواضع

وكسروا

فاكسر في الابتدا او في بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت محل حال

من بعد فعل علقا باللام والثاني وهو تعين فتح ان في مواضع ثمانية يجب فيها ان يسد المصدر

مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا او تقع مفعولة

غير محكية بالقول ولا تخافون انكم اشركتم اى اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر

كما تقدم او تقع نائبة عن فاعل نحو قل اوحى الى انه استمع اى استماع او تقع مبتدا في الحال او في الاصل

فالاول نحو ومن اياته انك ترى الارض اى رويتك الارض خاشعة من اياته هذا مذهب الخليل وقال

المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن اياته

انك ترى الارض انتهى والثاني نحو كان عندى انك فاضل والفرق بين قولنا او لا ان تقع في الابتدا او في

هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت مبتدا لا تكون مع معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتدا

محتاج الى خبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى الخبر لاشتمال

صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين

على الخلاف في ولو انهم صبروا قال في المغني او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق

عليه اى اسم المعنى خبرها اى خبر ان نحو اعتقادى انه فاضل فيجب فتحها لانها خبر اعتقادى وهو

اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت

لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادى فضله اى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها

على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادى لان خبرها غير صادق عليه فهو بعيد الى غيره

فتبقى الجملة بلا رابط بخلاف قولى انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج

الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا في المعنى والتقدير قولى هذا

اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان ومنصوبة بقولى كانت من تتمة المبتدا فيحتاج الى

خبر ولا يحتاج فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل وبخلاف اعتقادى زيد انه حق

فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد في الجملة ولا مانع من وقوع

ان ومعموليها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد

زيد كونه اعتقادا حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا

وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى انه حق لظهور

انها اذا كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق

لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم

تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اى مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حكمه الا

فراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذ او تقع تا

بعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى انعمت عليكم

واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتى وتفضلى او

مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال

من احدى والتقدير واحدى الطائفتين كونها لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها

اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين

مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى

من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة

على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا

محذوف على معنى فالغفران والرحمة اى حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا

دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدا اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما

قال تعالى وان مسه الشر فيؤس اى فهو يؤس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة

الى الفجاة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجانى كذا اذا هجم عليه بغتة

والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجات كقوله

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد

وارى بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض واذا انه يروى

بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى جملة اى فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على

معنى الافراد اى فاذا العبودية اى حاصلة على جعلها مبتدا حذف خبرها كما تقول خرجت فاذا الاسد

اى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم

جمع لهزمة بكسر اللام والزاى وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما

نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس

عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع الثالث

ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم من قوله تعالى

البر الرحيم قرأة نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة اى لانه وحرف الجر اذا دخل على

ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادى وقراة الباقين من السبعة بالكسر على انه تعليل

مستانف بيانى فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه

قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملى مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن

لهم بكسر ان على انه تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى

بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام جملتان

لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار

ابى حنيفة والفتح اختيار الشافعى قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعده

كقوله وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي انى ابو ذيالك الصبي يروى بكسر ان وفتحها

فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج والفتح عند الكسائى

والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم

وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا

امتنع ان تكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب عن القسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان

يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل اى فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت

اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقايم او قايم وحلفت

ان زيدا لقايم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو

والله ان زيدا قايم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم

يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت

لهم سماع في ذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقايل

للقولين شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من
المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهي بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قال الموضح
في حاشيته على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية
عن العايد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم
قال الموضح في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانها
خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العوامل في الحمد اذ لا يخبر
عن الخاص عن العام الا اذا ادعي الانحصار فيه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون اخص من المو
ضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق
ولا يجوز كسرها لعدم العايد على المبتدا الا ان يقال وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق والجا
مع بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الا ان يقال باستغنائها عن العايد لكونها نفس المبتدا
في المعنى الفرق ولو انتفى القول الثاني او وجد القولان ولكن اختلف القايل كسرت
وجوبا نحو قولي اني مومن فالقول بمعنى المقول مبتدا وجملة اني مومن خبره
وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف
موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني نحو قولي ان زيدا يحمد الله
فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير
قايم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد
صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤا فيها ولا تضحى قرا
نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظمؤا اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها
او العطف على جملة ان الاولى وهي ان لك ان لا تجوع فيها وعليهما فلا محل لها من الاعراب
وقرا الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير
ان لك عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان
عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للمعطوف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب
كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها
وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض
زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها
ويختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فمعنى هذا المثال يصلح
لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان مع جزأيها في موضع
جرها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى
العطف عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها في النصب
فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك
فاضل فالكسر على انها اي اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتا
حية وذلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء
وصارا بعد التركيب بمعنى احقا بتقديم الهمزة على حقا قال الموضح والصواب او باسقاطها كما قال
الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب
عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افي حق وقد جا مصرحا

يعني كقوله اني حق مواساتي اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتدا عند سيبويه والجمهور
فهي بمنزلتها في ومن اياته انك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في اولم يكفهم
انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف فهي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله
عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم ان
الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل
اي وجب ان الله يعلم ولا صلة اي زايدة للتوكيد ورده الفرا بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في
المغني بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتنا به وجوابه ما اجاب به الفارسي
عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم
عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وانو وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما
نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب والفتح عند الفرا على ان لا جرم مركبة
من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناهما بعد التركيب لا بد او لا محالة او
في بعدها مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفرا لا جرم بمعنى لا رحقا
واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه الفرا عن العرب من ان بعضهم
ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب
بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاة او قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو
فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد فصل وتدخل لام الابتدا بعد
ان المكسورة نحو ان زيدا لقايم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء وبنو تميم
يقولون زحلقه بالقاف واهل العالية زحلفه بالفاء سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقايم
لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها
عليها وانما لم تدع ان الاصل ان لزيد قايم لئلا يحول ما له الصدر الكلام بين العامل والمعمول
قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت
لام الابتدا لانها تدخل على المبتدا او تدخل على خبره بعد ان المكسورة على اربعة اشيا
احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض فيشمل
المفرد نحو ان ربي لسميع الدعا والجملة المصدرة بالمضارع نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف
اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدر متعلقين
باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سياتي
والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت وليس نحن ضميرا فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان
لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن
غالب بن الحارث العكلي واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان من وجهين دخول اللام
على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تتعلق لان الخبر المنفي
ليس صالحا للام وسوغ ذلك انه شبيه لا بغير وادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس
وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من السوا وكان حقه ان يقول لا اسوا ولا متشابهين ولكنه
اضطر فقدم واخر وسوا في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين و
بخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا
وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية

التاسع

ولا سوا

لانها مبتدا او خبر ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا
يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليها ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه
بالاسم واجاز الاخفش والفرا وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة
على الحدث والزمان ان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشا لان
الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لا يخ واجاز الجمهور
ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال
والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه وليس ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم
لا للابتدا خلافا لصاحب الترشيح بالراء هو خطاب الماوردي حيث ذهب الى منع دخول
لام الابتدا على قد وادعى ان هذه اللام التي دخلت عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا
والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاء ساكنة فنون
مكسورة ورد بامرين احدهما دخولها على القسم نحو لعمري والقسم لا يكون جوابا للقسم والثاني استغنا
عن القسم في نحو ان زيدا ليحكم ولا تترك النون مع لام القسم في مثل ليحكم الا في الشعر واما نحو ان زيدا
لقام بدون قد ظاهرة ففي الغرة بغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا
على منعها ان قدرت اللام للابتدا لا للقسم والذي في مغظم نحو وهو المنقول في المغني
ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعهما
الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام
والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يحك فيه الاخفش بل ذكر
بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا
ولا على الجواب خلافا لابن الانباري في الثانية الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة
الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو
ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان زيدا بهم لبصير
لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفرا من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك قليل اجازه
المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على
ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتدا انما تطلب الصدر
ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الايمة
على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف
بان الحال لا يكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين
المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبنيا او اللام
تدخل على المبتدا نحو ان زيدا الطعامه ماكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير
صالح للام لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفرا من الكوفيين في هذه المسئلة
الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين
ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع ويرجع عن غير اصل قال الموضح
في الحواشي ينبغي ان يجري بين هولا خلاف في ان زيدا طعامك قد اكل فان خطا بايمنع دخول
اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش ويلزم ابن لبال بن لبال اجازة البصريين زيدا
عمرا ضرب وزيدا الجلد احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر ان كان فعلا فاجاز وا تقديم المعمول

وان لم

وان لم يجز تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول
فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما
عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا
مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول
خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول
ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام الفصل
وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل
بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقوي للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل
منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا شرط ولا التفات
لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القايم زيد على ان الاصل زيد هو القايم فلذلك قال ابن عقيل
اذ شرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا او الخبر او ما اصله المبتدا والخبر نحو ان
هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخل عليه اللام مبتدا فان اعرب
مبتدا او ما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له
من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتدا انما تدخل بعد ان المكسورة على اربعة
اشيا اثنان موخران واثنان متوسطان فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا
مجردا من قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتدا نحو اني
لوزر ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما
على العدا مستحوذا والثاني الاسم واليه اشار بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان
فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل
فصل وتتصل ما الحرفية الزايدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى
ولا فان ما لا تتصل بهما وتتصل بان وان وكان ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت
عليه من الجمل الاسمية وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة لعمل
النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وان نحو قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد
فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية
ومثال كان كانما يساقون الى الموت وهم ومثال لعل قوله لعلما اضات لك النار الحمار المقيدا
ومثال لكن ولكنما اسعى لمجد موثل خلاف قوله ولكنما يقضي
فسوف يكون فما اسم موصول لانها في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضي صلتها وجملة
فسوف يكون خبرها ودخلت الفا في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم
فلذلك دخلت الفا في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط
لفظة خلاف وليس بجيد والمعتمد اثباته وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت
فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني فانهما
اجازا ليتما قام زيد ويجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها
وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا
او نصفه فقد يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد
على القايل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت

الذى هو هذا الحمام
وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذى هو هذا الحمام
لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت
الى حمام شراع وارد الثمد وبعده فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة فى ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحى وهى
زرقا اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من
من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه او نصفه قديه ثم الحمام سابه فنظر فاذا
الحمام قد وقع فى شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاطة ونصفها ثلاث وثلاثون
فطاه فاذا ضم ذلك الى قطاتها كانت ماية ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع
تحتمل اوله الاجتماع والاهال وبصفة الافراد وهو وارد الثمد بفتح المثلثة والميم الما القليل
وحسبوه من الحساب وهو العد ونحو الاعمال فى انما نحو انما زيد اقايم بنصب زيد
رواه الاخفش والكساى عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع فى الباقى مطلقا
اى فى بقية اخوات ان الاربعة وهى ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك
سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع فى انما مطلقا فى بقية اخواتها الاربعة اذ
لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشرى وابن مالك او يسوغ فى لعل فقط لانها
اقرب الى ليت حتى قال بعضهم فى قراءة من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى
ذلك الفرا او يسوغ منها اى فى لعل وفى كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر
ذهب الى ذلك ابن ابى الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسالة اشار الناظم
بقوله ووصل ما بذى الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل فصل يعطف على
وهو رؤبة
اسما هذه الاحرف بالنصب قبل مجى الخبر وبعده كقوله
ان الربيع الجود والخريفا يدا ابى العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب
على الربيع قبل مجى الخبر وهو يدا ابى العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب
بعد مجى الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر ويروى الجون بالنون بدل الدال
والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطار هن والمراد بابى العباس السفاح
اول الخلفاء بنى العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يدى بهم بالامطار
الواقعة فى الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسما هذه الاحرف عند البصريين
بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله
برى من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو برى
وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل
الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بى فى التسامى خوولة ولكن عمى
الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمى بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا
معنى قول النظم وجايز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان لكن
وان وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود
المحرز اعنى الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك يجعلون
على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدا حذف خبره لدلالة
خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برى ولنا الاب النجيب والخال

الطيب

الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل
فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر فى برى اى برى هو ورسوله لوجود
الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل بالصفة
والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه او انه رفع
ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم قبل دخول ماجاءنى من رجل ولا
امراة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءنى وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل رجل
الحرف الزايد لان الزايد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم فى مسئلتنا التى نحن فيها الابتداء وقد
زال بدخول الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظى يبطل عمل العامل المعنوى فان قيل
اذا كان هذا من عطف الجمل اى عطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال
الخبر وكون العامل [illegible] عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم
العطف قبل [illegible] المعطوف عليه واذا كان العطف على الضمير فلئلا يلزم عدم فصل المعطوف
عن المعطوف عليه واما اشتراطهم الثانى اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشا
[illegible] من العطف على الضمير فلم نعثر فى عنه جواب شاف تمسكا نحو ان الذين امنوا والذين
هادوا والصابؤن فعطف الصابؤن بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من
امن بالله واليوم الاخر وقراءة بعضهم ان الله وملايكته يصلون على النبى فعطف ملايكته
بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون وقوله وهو ضابى بالضاد المعجمة
وبعد الالف باء موحدة مفتوحة ابن الحرث البرجمى بضم الموحدة والجيم ممن يكل امسى بالمدينة رحله
فانى وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب
وقيار بقاف مفتوحة ويا مثناه تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابى زيد
وضميرها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخا والزاى المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا فى شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره
قبل استكمال الخبر ولما نظاهر الاستدلال للكساى والفرا جميعا والفرا لا يوافق على نحو ان الله
وملايكته يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفرا اذا لم يتقدم الخبر على المعطو
ف بالرفع خفا اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفا على المفعول لئلا يشترط والظرف مقدم
من تاخير والاصل ولكن اشترط الفرا خفا اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفا الاعراب
اخذه من التسهيل واعترض من حواشيه فقال المعروف عن الفرا انه يشترط بنا الاسم فلا يدخل
فى ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء وبخلافه فى نقل الموضح فيجوز ان كان الاسم مبنيا كما فى بعض
هذه الادلة المتقدمة وهى ان الذين امنوا الاية والبيتان لما فيه من تخالف المتعاطفين فى
الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف
اللفظى فان اعراب الاسم خفى ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد
لان الناسخ عامل فى الخبر والمعطوف مبتدا وهو ايضا عامل فى الخبر فيجتمع على الخبر
الواحد عاملان وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكساى والفرا لان الرافع الخبر عندهما
فى باب ان هو رافعه فى باب المبتدا فلم يجتمع الخبر عاملان الا انه مشكل اما على القول
بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فان المبتدا اقتضى ذلك بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه
الابتدا فى باب ان كما نقل الشاطبى عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر فى مسئلتنا تو ارد عليه عاملان

من جهة واحدة وهما الابتدا او المبتدا فما هر بامنه وفقابيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة
خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان وخبر الصابون
محذوف او والصابعة كذلك والنصارى والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا
من امن بالله واليوم الاخر والصابون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير
الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابون وخبر ان محذوف لدلالة
خبر المبتدا عليه كقوله خليلي هل طب فانا وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان
فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف اى مريض وانتما دنفان والتوجيه
الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور
ويتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فانا وقيار بها لغريب
والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول
لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدا الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس
لعجوز شهربه على احد التوجيهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير
فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان
الله وملايكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملايكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول
وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك
له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد
المخاطب على احد الوجهين فيأتي التوجيه الاول ايضا ويصير التقدير ان الله يصلون وملايكته
يصلون فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف
معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوف بمعنى الاستغفار
فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار
والمحذوف بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني فقال الصواب
عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى
الرحمة والى الملايكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف
حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرا في الدار
فجايز باتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفرا
الشرط الثاني وهو كون العامل ان وان ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج
يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس فعطف وانت بكسر التاء على اسم ليت
وهو يا المتكلم ولميس علم امراة وانيس بمعنى مونس وخرج بتشديد الراء والبناء
للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره و الجملة من
المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم يا المتكلم والخبر في بلد
هذا التخريج ابن مالك وهو على ندور او قلة فان اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة
بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه
الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس
عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت فانا مبتدا وانت معطوف عليه وخبر المبتدا
وما عطف عليه قوله في بلد فحذف انا انتهى فصل تخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف

فيكثر

فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما
وكل مبتدا واللام لام الابتدا وما زايدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على
المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا بالاصل والى ذلك يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل
نحو وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولما في قراءة نافع وابن كثير فان مخففة من
الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتدا وما موصولة وليوفينهم جواب لقسم محذوف
وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة
القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتدا
بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل
حال كون اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقايم بتخفيف ان ورفع زيد
فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قايم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه
اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينئذ
ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتدا كما تقدم او قرينة
معنوية لان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن
حكيم انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام
لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع واباة جمع ابي كقضاة
جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصوفها مراعاة
للحي والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولي ان
المكسورة المخففة من الثقيلة فعل فشرطه ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف
فخرج بذلك ليس ومنفيضي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام
ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا انه الكثير كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين
كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين والكثير اي من المضارع كونه
ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
فتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما دخولها على الناسخ فلانها كانت
مختصة بالدخول على المبتدا او الخبر في الاصل وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على
الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارقه عملها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضا
ها موخرا عليها اذ الخبر انه مذكور بعد مدخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي
الناسخ فكما تدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيد القايم واما
كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصد وابعد تخفيفها
ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على
غير الناسخ اتفاقا وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهي الشخص المسمى
عاتكة بنت زيد العدوية ابن عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو ابن جرموز قاتل
الزبير ابن العوام شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فاذ خلت ان
المخففة على قتلت وهو فعل غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعا
وحلت وجبت ولا يقاس على ذلك اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لانت [illegible]
خلافا للاخفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا الكوفيين ولا يوهم [illegible] تخفيف ان

المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة
ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمعنى لا واللام ايجابية بمعنى الا قال في المغني في
بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان قبلها نافية انتهى ومما ورد من ذلك
قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم الا قليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امراة من العرب والذي
حلف به ان جاء لخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ والا يكن لاما ضيا ولا ناسخا
باب تكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما الفعل لهم ان يزيد لمنفصل وان يشبهك
لعين ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها
ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني
نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكرنا من انها لام الابتداء قال به
سيبويه والاخفش واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع
الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى
الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما
حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قاتلك لمسلم
ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله
فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق
منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان
قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل
مطلقا اشار الناظم بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذى موصلا فصل
وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة مضابها في
الجملة الاسمية لانها اكثر شبها بصيغة الفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا محذوفا
لا مذكورا سواء كان للشان ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقد ردوا اعمالها
في المضمر ليلا ينحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان فاما قوله
وهو الشخص المسمى اخت عمرو ذى الكلب بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون
الثمال فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند
ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة
فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان احدهما ياتي في تبر الخريف والكماة والثاني
ما يدرك فيه الثمار فالمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا والمطر والمريع بفتح الميم اسما
للكلا اى خصيبا واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر
المثلثة الغياث خبر تكون وتجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند
اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم ثم ان كانت الجملة اسمية او فعلية
فعلها جامد او دعاء لم تحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلانه
حرج بعد ان باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم
والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيهة بالجامد في عدم التصرف
قال الشاطبي فالاسمية نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية
التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء

اما

اما غير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان لعنة الله عليها في قراءة
من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية
وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا مما حذفوا منها وهو
احدى النونين والاسم او لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التعويض مع الفعل الذي هو مع الاسم
وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها
تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو علم ان سيكون او نفي بلا
او لن او لم فقط مثال لا وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام
زيد ومثال لن ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد او لو نحو
وان لو استقاموا وان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت او منفي وكل
منهما اما ماض واما مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف
التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها
في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وندر تركه اى الفصل بواحد منها
كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيؤملون
وسول بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد اوتيت سؤلك ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل
من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد
ان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او
تنفيس او لو وقليل ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل ~~ان الفصل~~ بها اى بلو قليل
وهم بفتح الهاء اى غلط منه على ابيه كان الموضح وقع في النسخة التي طالعها فصلت بلو فاعترض عليها
والاول لا يعتمد وقاله ابن الناظم في شرح النظم مع ان المسموع ما نصه والاكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان
المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك اشار بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فليتطلع
فصل وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت
اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوى
منصوبها وثابتا ايضا روى كقوله وهو رؤبة كان وريديه رشا خلب في رديه بردها
عرقان في الرقبة اسم كان ورشا بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى بالعين
والرشا الحبل والخلب بفتح الخاء المعجمة الليف قاله ابو اسحاق وقال غيره الخلب البئر البعيد
القعر وقوله وهو باعث بالباء الموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن هرم بالتصغير اليشكري قاله
النحاس وقال السيرافي ارقم بن علبا وقال صاحب المنقذ هو علبا بن ارقم اليشكري بني بكر امراته
ويمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع
لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اى كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم
كان على حذف الخبر اى كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت
ان بينهما اى بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان
والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال
لفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اى حسنه وتعطو اى تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل
والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق اى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة
الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاة له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة

لاظاهر صح

ورجا فصلت بلو

بلا

اسمية لم تحتج للفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون كأن
ثدياه حقان فثدياه حقان مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير الشأن
اي كأنه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول
رب وجه يلوح لونه وثدي يا صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية
فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في الماضي المثبت فالاول نحو كأن لم تغن بالامس
والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما فيفصل بين كأن
والمابقة والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من
اصطليت بالنار ادفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه وألم ماض من الالمام
وهو النزول يقال ألم به اي نزل به مسئلة وخففت لكن فتهمل وجوبا
لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن
الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع من
العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرا وما ورد عن يونس انه حكى فيها الاعمال فهي رواية
لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص انتهى هذا باب
لا العاملة عمل ان المشددة وتسمى التبرئة دون غيرها من احرف النفي وحق لا التبرئة
ان تصدق على لا النافية كما ينعكس لان كلا من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بلا العا
ملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس
وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة اوجه
احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتأكيد فلا لتأكيد النفي وان لتأكيد
الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له
صدر الكلام وكونها محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون
الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة
ومنها انه لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا
لا ينوب واسم ان ينوب ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه
انتهى ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة
وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت عليه نكرة واريد
بها النفي العام وقدر معه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في
الدار فانت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من كنت نافيا رجلا واحدا
وجاز ان يكون في الدار اثنان فالتنوين هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل
في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار
وهو المراد بقوله ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير
من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي
عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في السعة لا منها بك بالمانع
الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على
الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسيأتي
محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام

سفر

سفر حاضر فغلام اسمها وسفر خبرها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة
واما اذا ركبت فعند سيبويه انها لا تعمل في الخبر بل النكرة معها في موضع رفع بالابتداء والخبر
خبر المبتدا مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو
مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ اعمال لا
الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري لو لم تكن غطفان لا ذنوب
لها اذا للام ذوو احسابها عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع
الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل
على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لان لو شرطها ممتنع والغرض انه يلزم وامتناع النفي
اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب
لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة
وشرط العمل الاختصاص فان قيل ان لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي
انها اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل ولو كانت
لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل
قائما فالمنفي هنا الواحد دون الجنس بدليل انه يجوز ان يقال بعد هذا بل رجلان
فيكون المنفي الواحد والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على
سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان
والحاصل انها اذا اعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق
النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد بعينه تقول بل عندي رجلان واذا اردت نفي الجنس لم
تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا
بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة
لفظا ونحو لان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما
بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعد
ها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون به انها معترضة بين شيئين
متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على الاعمال والتر
كيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر متعلقا بل لا
وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قال ابن جني في كتاب العقد وقال
في الخاطريات ان لا نصبت شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي واقره وان
كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرا
رها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم او لان
العرب في جواب من سأل بالهمزة وام والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع
المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت
شائية من شأني شاني للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة
بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما
موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلتها والعائد محذوف وحتى

بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا
وخبره شانئي من اخر البيت بنون من الشنان وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة
ولما متعلق به وما موصول اسمى ولا نافية وانت مبتدا اوشانئيه من المشبهة خبره ومن شانئنا
متعلق به والجملة صلة ما والعايد محذوف والمعنى لاشانئ الذى شبيته حتى لا ازال شانئيا للذى
لا انت شانئيه من شانئنا اى امرنا **ولتناول** معطوف على الضرورة **لا نولك بلا ينبغى لك**
ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه فى معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو
من التنويل والنول وهو العطية مبتدا ولانه تفعل سد مسد خبره كما فى الوصف مع
مرفوعه قاله الخضراوى وقال ابو حيان والذى اذهب اليه انه خبره لا فاعل لان نولك ليس بوصف
وقال المفتى لا ادرى كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله بان لا نولك مؤول بلا ينبغى لك ولم
يقل احد بان المرفوع ساد مسد الخبر لا يرتفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول
فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضى والتناول مصدر بمعنى التناول
وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس متناول هذا الفعل اى لا ينبغى لك ان تتناوله انتهى
فسقط بالتاويل فى المثال ودعوى الضرورة فى البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم
وجوب تكرارها اذا دخلت على معرفة والى اعمالها عمل ان اشار الناظم بقوله
عمل ان اجعل للا فى نكرة مفردة جاءتك او مكررة **فصل واذا كان اسمها مفردا** اى غير
مضاف ولا شبهه بنى على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى **او جمع تكسير**
لمذكر او مؤنث فالاول **نحو لا رجل** والثانى نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو **لا رجال** ولا هنود
والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا **وبنى عليه او على الكسر ان كان جمعا بالالف والتا**
مزيدتين **كقوله** وهو سلامة بن جندل يبكى على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور
ان الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بفتح الفاء وكسرها وروى بها
فى لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح المثنين خبرها وفى الجمع بالالف والتا اذا كان
اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل فى البناء كما هو فى الاعراب فكما انه فتحته فى الاعراب كسرة
فكذلك فى البناء قاله ابن عذره وهو قول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جنى **فى الخصايص**
ما حاصله **انه لا يجوز فتحه بصرى الا ابو عثمان** المازنى وعبارة الخصايص لم يجز اصحابنا الفتح
الا شاذا قاله ابو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثانى كالاول الا انه ينون لان تنوينه
كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافى البناء جزم به ابن مالك فى تسهيل المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم
وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب وهو قول الاسم غاله
المازنى والفارسى وهو حسن فى القياس ورجحه الموضح فى المغنى وشرح الشذور الرابع
انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز
الامرين مبنى على الخلاف فى حركة اسم لا فمن قال هى اعرابية وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمى
والرمانى والكوفيين كسر ومن قال هى بنا كجمهور البصريين فتح **وبنى على اليا ان كان مثنى او**
مجموعا على حده اى على حد المثنى وطريقته فى اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه
بنون زايدة تحذف للاضافة **كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع**
فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبنى على اليا ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز امر من التعزية
وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت وورادها الذين يردونه وهو جمع وارد

وقوله

اى على الفتح صح

وقوله يحشر الناس لا بنين ولا ابا الا وقد عنتهم شوون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا
مبنى على اليا ولا ابا جمع اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون
والنون وسكون التا المثناه فوق بمعنى اهمتهم وشوون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم
والجملة فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانها بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول
الحماسى فاسى وهو عريان وفى لهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعينى لان واو
الحال لا تدخل على الماضى التالى الا الا قاله الموضح فى باب الحال وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع
على حده فى باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب فى علة البناء ولو صح
ذلك للزم الاعراب فى يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى القول بالبناء فى اسم لا المفرد اختلف فى
علته **وقيل علة البنا فيه تضمن معنى من** الاستغراقية **بدليل ظهورها فى قول الشاعر**
فقام يزود الناس عنها بسيفه **وقال الا لا من سبيل الى هند** واختار هذا القول ابن عصفور
وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الضايع بان المتضمن
لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها **وقيل** علة البنا تركيب الاسم مع الحرف كما فى تركيب
الاسمين **كخمسة عشر** هذا هو قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا فقالوا
لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله اثور ما اصيد كم ام ثورين ودليل
التركيب والبناء ترك تنوينه وهو معمول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى
اصيد لكم ثورا ام ثورين **واما المضاف وشبهه فمعربان** اتفاقا نحو لا غلام سوء حاضر ولا طالبا
علما ممقوت واما لا ابا لك فاللام زايدة لتاكيد معنى الاضافة وهى معتد بها من وجه دون وجه
اما وجه الاعتداد فلانه اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة واما وجه عدم الاعتداد
فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بالالف اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور
ويشكل عليهم لا بالى بلا الف مع الاضافة الى ياء المتكلم **والمراد بشبهه** اى شبه المضاف **ما اتصل**
به شى من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور **نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا**
حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا فى الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمنا
خبرها وفعله فى الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا فى الثانى مفعول طالعا لانه اسم فا
عل ومن زيد فى الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكر من نصب المشبه بالمضاف وتنو
ينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه فى ذلك مجرى المضاف
كما اجرى مجراه فى الاعراب وعليه تخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت
قاله فى المغنى **فصل ولك فى لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما**
اى فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية **وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة** بفتحهما
فى **قراءة ابن كثير وابى عمرو** بن العلاء ووجهها بان تجعل لا فيهما للتبرئة فيبنى اسمها
كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى عليه والكلام
جملتان **والثانى رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا عمل ليس** على لا الية المتقدمة من
قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو منيب الراعى بن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرات منى وقلت صراحا
لا ناقة لى ولا جمل وهو مثل ضرب لبرائتها منه **والثالث فتح الاول ورفع الثانى كقوله**
هذا لعمركم الصغار بعينه **لا ام لى ان كان ذاك ولا اب** واختلف فى قايله فنسبه سيبويه

في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل
من بني عبد مناف ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار
بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والبان زايدة وقوله وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن
صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باى بلا يا نمير بن عامر وانتم ذنابى
لا ايدين ولا صدر باى شىء تعلقتم بحذف والتقدير باى بلا تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة
وتخفيف النون وبعد الالف با موحدة مفتوحة اى اتباع وجملة لا ايدين ولا صدر تفسير للذنا
بى والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا ايدين لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول وفتح
الثاني كقوله وهو امية بن الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فا
هوا به ابدا مقيم واللغو الباطل والتاثيم من اثمه اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في
الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد الخامس
فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل
ابن عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه
الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول
ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا وتحل لها توجيه
تخص اما فتحهما فوجهه ان تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه
نحو ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا لان مذهبه ان لا
المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر
مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قايمان ويجوز ايضا عنده
ان يقدر لكل منهما خبر اى لا حول موجود لنا ولا قوة اى موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
وعلى مذهب غير سيبويه القايل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة
اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية
وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان
زيدا وان عمرا قايمان لانهما شى واحد ويجوز ايضا عنده ولا ان يقدر لكل منهما خبر على
حاله واما رفعهما فوجهه ان يجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتدا
او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او
بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمرو قايم ولا يكون خبرا
عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين
على معمول واحد قاله في المغني في مسالة لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع
الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زايدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى
مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه
وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتدا في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل
لا الثانية غير زايدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس * واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان
الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه والذي
قبله على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية

زايدة

* ممتنع تقدير خبر واحدهما للزوم توارد عاملين عليه وهما اما لا او الابتدا عند غير س واما لا وليس ويلزم هذا الاخير محذور آخر وهو كون الخبر مرفوعا منصوبا اه

الرابع يمتنع تقدير خبر واحد لهما على قول س وعلى رأى غيره لا جرم لئلا يلزم اجتماع عاملين في الخبر وهما لا والابتدا اه

زايدة وما بعدها منصوب بمنون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس
فتحه بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة
كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اى ولا ارى قوة وهو
عند غيره على تقدير لا زايدة موكدة وان الاسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم لا
الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا بنا اسمها معها على الفتح نزلت
منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا
بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا
الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفا
ع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حاله وعند غيره تقدر
لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة
ماخوذة من اثنا عشر وذلك لان ما بعد الاولى نحو زيد فيه البنا على الفتح والرفع على الالغا والرفع
على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية نحو زيد فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثني عشر وجها وكلها جايزة الا اثنين وهما
رفع الاول على الالغا او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الخباز في شرح الجمل
الى مايه وواحد وثلاثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب
فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل اسم لا الاولى والرفع عطفا
على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان
ابن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح وما حكاه الاخفش لا رجل
وامراة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امراة فحذفت لا وبقي البنا بحاله على نية لا كما قالوا
ولا بيضا شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر لا احكما
له بما للنعت ذي الفصل انتمى فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصف
متصل نعت لمفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه ركب معها اى مع النكرة قبل مجى لا وصار
الوصف والموصوف كالشى الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر عندنا وقيل علة البنا كون الوصف
من تمام اسم لا واسم لا واجب له البنا لتضمنه معنى من فصار كانهما تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ
الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه
وتنوينه مراعاة لمحل النكرة المنعوتة لان لها محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب حملا على لفظ
النكرة وان كان مبنيا لان حركة البنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى وجاز رفعه مراعاة
لمحلها مع لا لانهما في محل رفع بالابتدا عند سيبويه وربتهما بالتركيب كشي واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا
النعت للمجموع كما فعلوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل
حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل
ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان
ولا رجال ظريفين وظريفون يستوي فيها لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات
لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه
لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر

٢ اسم لا
ط
ص

لامتناع التركيب مع لا الاولى وفصل العاطف لان المعطوف بسبب العاطف كالنعت المفصول مع العاطف وحكمه في جواز الوجهين حكمه اه

وقال كيف يوصف الشيء
وضعف الكمال الانصاري في شرح المفصل كون ما الثاني صفة لما الاول
بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التاكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه
لما وصف ببارد صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت
برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان لما الثاني لما وصف وتقيد بقيد
خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا لفظيا ولا بدلا لعدم مساواته للاول وان جعلنا
باردا نعتا لما الاول وما الثاني بدلا من الاول لزم منه مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع
وقال ابو حيان تكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جازت توطئة الحال في قوله تعالى فيها يفرق
كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري
النعت على منعوته اذ حق ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاء
زيد ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لو لم تذكر التابع جرى قولك باردا نعتا على ما الاول
فما فائدة هذه التوطئة انتهى قلت هذا كله مخالف لقول سيبويه لا بد من تنوين باردا لانه وصف
ثان قال ابن طاهر اراد التوكيد اللفظي نقله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت فان فقد الا
فراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر
حاضر لنا عندنا او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في
الدار ظريف او لا ماء عندنا باردا امتنع الفتح فيهن لانه يستدعي التركيب وهم لا يركبون
ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان
معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني
لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسائل اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي
فافتح او انصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما
تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف
بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرارها بالنعت المفصول فقال
والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح اقعد
من جهة التقسيم وانسب لقوله وكما في البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون
تكرار لا نحو لا رجل وامرأة فيها بنصب امرأة ورفعها والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامرأة
فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف
بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان
كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها
لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع في
المعطوف مع تكرار لا الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة
قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله
صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وسكت الموضح عن
البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما **فصل** واذا دخلت
همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لا يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها
من عمل في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام الا غير ومن تركيب نحو الا رجل في الدار
بفتح رجل الا غير وتكرار نحو الا رجوع والا حياء بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان باقيين على

معنييهما

معنييهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس ابن الملوح
على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى ليت شعري اذا لاقيت
ملاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية
لها ودخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو الجيد وهو اي بقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى
توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد عليه الجزولي اجازته اياه والحق وقو
عه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل الا افتضاص بالعير كالغماص بكسر القاف وبالصاد المهملة
والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ اعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة
والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني وتارة يراد بهما اي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار
كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم فالا حرف توبيخ وارعواء مصدر
ارعوى اي انكف عن الشيء ويستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه
وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون
الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من كلام
الاطباء وفي الصحاح والشباب ايضا الحداثة وكذا الشبيبة وهو خلاف الشيب يقال شب الغلام
يشب بالكسر شبابا وشبيبة وآذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد قال الاصمعي المشيب دخول
الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين مرادا
بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار
التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المستفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم
الارعواء امر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به واجاب
الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله
الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات والعمر المدة ويرأب بفتح المثناة تحت
وسكون الراء وفي اخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير
العمر واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية
واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكتب اشياء بيده وهو اي كون الحرفين
يراد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه في رفع الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتقد
عند سيبويه والخليل ان الا هذه ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف انتهى بمنزلة اتمنى فلا خبر
لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا
تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل عندهما الا في
الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد
فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر
والغاء واتباع على اللفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما
خبر الا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها او لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه
مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها
مع اسمها واباهما الاول من المدعى ورد بانه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به اذ لا يتعين كون
مستطاع خبرا للا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نائب فاعل مستطاع
بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة من المبتدا والخبر صفة

ولما فرغ لال الاسند منه سقط هذا الاحتمال
ثانية لعدم صفته الاولى جملة ولى فاذا اطرقه واعط لا مع همزة استفهام
من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله تكملة للاقسام ففي الاسلوب وقال
ما تستحق دون الاستفهام شرع في الا البسيطة على الاصح والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية
وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية فالاسمية
نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا ليس داخلة
والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم
على ليس تقديرا لان يوما منصوب بمصروف مقدم من تاخير
ياتيهم وترد الا عرضية بسكون الراء وتحضيضية بحاء مهملة وضادين معجمتين مختصتان بالجملة
الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا فالعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا
تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين
ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر حادث يتجدد فيتعلق الطلب
به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف
التحضيض معناها اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي مسئلة
واذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا او خبر المبتدا وجب ذكره للجهل به نحو لا احد اغير من الله
واذا اعلم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو فلا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا ولو ذكر
لجاز عند الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع
سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خر
عن بني تميم انهم لا يظهرونه حين امر فوعا ويظهرونه المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه
وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اي لنا او في الوجود او نحو ذلك
قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام وان الاصل
الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم
وركب مع لا كما ركب مع المبتدا معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله
خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله المصرح عنه
وقال بعده قلت وقد بين حجة قوله بان قد سلامته من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل
محل المبدل منه وبذلك لا يقول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام
بالخاص وذلك على قوله ضعيف من جعل المرفوع خبرا انتهى هذا باب
الافعال الداخلة بعد استيفا فاعلها على المبتدا او الخبر فتنصبهما مفعولين هذا
قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا
والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على
جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتشبيهي على
وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا
وجارا ومجرورا ورد بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال
هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قايمة
بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه
نحو فكر في كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة
وما يتعدى الى اثنين بنفسه وهو المراد هنا والى ذلك اشار الناظم بقوله انصب بفعل

القلب جزءي ابتدا اعني راى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل
الذ كاعتقد وهب تعلم وينقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر
يقينا وهو اربعة يجمعها قولك انود وهي وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله
تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو
ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما سوغ مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته
فقد علمه وقال تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباهم مفعول اول وضالين مفعول ثان
وقال زياد بن سيار الشاعر تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر تعلم
امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم
هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
كقوله وهو زهير ابن ابي سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك
قاتله فان بفتح الهمزة حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء
المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية
والمعنى تضييعها عايدة على الوصية فيما قيل وانها في قاتله على نية على الصيد وقد تكون تعلم
بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر
دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد دريت مبني للمفعول
والتاء مفعوله الاول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد
بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة ويا عرو منادى مرخم بحذف
التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهي ان يتمنى مثل حال المغبوط من
غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في درى هذا ان يتعدى بالبا نحو
دريت بزيد فان دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به فضمير المخاطبين
مفعوله الاول والمجرور بالبا مفعوله الثاني القسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو
خمسة يجمعها قولك عزجحه وهي جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم ابن
ابي مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابي قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا
عمرو مفعوله الاول واخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل المت بمعنى
نزلت ونحو قوله وهو النعمان ابن بشير الانصاري رضي الله عنه فلا تعدد المولى شريكك في
الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك
مفعوله الثاني والعدم بضم العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولي فقلت
اجرني ابا خالد والا فهبني امرا هالكا فيا المتكلم مفعوله الاول وامرا مفعوله الثاني وهالكا
نعت امرا والاقل في هب هذا والكثير وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الغرا
بض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس
زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا
مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي درجا رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه
على ان بتخفيف النون او ان بتشديدها وصلتهما وافراد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته
وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني

ومن ذا الذى يا عز لا يتغير وعز
نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت انى تغيرت بعدها
منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان يجمعهما
قولك رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول
للرجحان والثانى لليقين وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله فان علمتموهن مؤمنات
الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اى بالوجهين والغالب كونه
للرجحان وهو ثلث ثم يجمعها قولك طلسخ وهى ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله
ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول
وصاليا مفعوله الثانى وان شبت بالبنا للمفعول شرط ولظى الحرب نايب الفاعل وجواب الشرط
محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب اذا جبن وقال الخليل
عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت
فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون
ذلك والرجحان فى حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحارث الكلابى وكنا حسبنا
كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى
وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها
نحو قوله وهو لبيد العامرى حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا
فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه اسم تفضيل
واسم التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالبا الموحدة والحا المهملة
تمييز واذا شرطية وما زايدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر
اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف
الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا ماتت صاحبها تصير ثقيلة كالجماد
والرجحان فى خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع
من الوجد اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى
وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى
وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العايد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى
موضع المفعول الثانى ليسومك ومن الوجد بيان لما واليقين نحو قوله ما خلتنى زلت بعدكم
ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من الكوفيين فيا المتكلم مفعوله الاول وضمنا
مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ظمئا بالظا
المشالة والهمزة وهو بمعنى مشتاق وقال فى الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم
معترض بين المفعولين وخلتنى معترض بين النافى وهو ما والمنفى وهو زلت وضمنا معترض بين
اسم زال وهو التا وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة
لانه ظرف وحموة بضم الحا المهملة والميم وتشديد الواو التقدير خلت نفسى ضمنا بعدكم ما زلت
اشكو شدة الفراق تنبيهان اثنان الاول ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم
واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمه وترد راى
بمعنى ذهب من الرأى اى المذهب وترد حجا بمعنى قصد فيتعدى كل من هذه الافعال
الاربعة الى مفعول واحد فقط فاولها والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا

اى

اى لا تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظا المشالة اى بمتهم وثالثها راى ابو
حنيفة حل كذا وراى الشافعى حرمته اى ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعى الى
حرمته رابعها نحو حجوت بيت الله اى نويته وقصدته وترد وجد بمعنى حزن او حقد
فلا يتعدى بانفسها يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان فى المصدر فمصدر وجد بمعنى
حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة وتاتى بقية الافعال الخمسة وبقية افعال
الباب لمعان اخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فمنها ان علم تاتى للعلمة بضم العين كعلم الرجل
اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتى راى بمعنى ابصر نحو رايت زيدا بمعنى ابصرته وبمعنى
اشار نحو راى زيد كذا اى اشار به وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اى ضربت رئته وتاتى
حجا بمعنى غلب فى المحاجة نحو حجا زيد عمرا اى غلبه فى المحاجة وبمعنى رد نحو حجيت السايل اذا
رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل اذا سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث
كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اى اقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله اى بخل به
وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن به اذا حجا اى وقف وتاتى وجد بمعنى اصاب نحو وجد
زيد ضالته اى اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اى استغنى وتاتى عد بمعنى حسب
بفتح السين نحو عددت المال اى حسبته احسبه بضم السين فى المضارع وتاتى زعم بمعنى كفل
نحو زعمت زيدا اى كفلته وضمنته وفى التنزيل وانا به زعيم وفى الحديث الزعيم غارم وبمعنى
راس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا راس ومنه زعيم القوم فلان اى رئيسهم وبمعنى قال
كقول ابى زبيد الطاى يا لهف نفسى ان كان الذى زعموا حقا وماذا يرد اليوم تلهيفى
اى ان كان الذى قالوه حقا نص عليه ابن برى وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى
سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله فى الصحاح وفى حواشيه لابن برى قال ابن خالويه يقال زعم
فى غير مزعم اى طمع فى غير مطمع وتاتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد
اذا خدعه واستخفى له ليخدعه وتاتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل
اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى خال للعجب يقال خال الرجل اذا تكبر واعجب
بنفسه وبمعنى ظلع بالظا المشالة يقال الفرس ظلع اى غمز فى مشيه وغير ذلك قال الموضح
وانما لم يحترز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب التنبيه الثانى من التنبيهين
العرب العقول راى الحلمية براى العلمية فى التعدى لاثنين بجامع ادراك الحس
الباطن كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا فارى عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد واحدهما
فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثانى وكقوله وهو عمرو بن احمد
الباهلى يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرايتهم فى منامه اراهم رفقتى حتى اذا ما تجافى الليل
وانخزل انخزالا فالها والميم مفعول اول ورفقتى بضم الرا وكسرها مفعول ثان وهم الجماعة ينزلون
جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما
تجافى الليل وانخزل اى انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولراى الرؤيا انم ما لعلما طالب
مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم الى ان راى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثانى المنصوبين حال
ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة هنا الرفقا وهم الجماعة المترافقون فهو بمعنى اسم
الفاعل فالاضافة غير محضة قاله الموضح فى الحواشى وغيره نوع ما لاحظ هنا وراى الحلمية لا يحذف
خلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبى ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعالى هذا تاويل رؤياى من قبل

ولا تختص الرؤيا بمصدر العلمية بل قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك
بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس رضي الله عنهما
هي رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب
الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل
والانتقال من حالة الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب
واليها الاشارة بقول الناظم والتي كصير ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه
هباء منثورا فالهاء مفعول له اول وهباء مفعول له الثاني ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى
لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول
ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم
مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة
الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف
الزاي وفي اخره راء اسم واد قاله العيني والشيخ [?] المصرح [?] ... وقال انه اسم جبل وهو اسم
مكان مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية
[illegible] والضمير المضاف اليه وفاعل فروا وليعجزوني يرجع الى بني لحيان في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام
في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة ابن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول
وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو في صيروا نايب الفاعل وهي
المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين
وقال الدماميني ينبغي ان تكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون كل من الكلمتين موكدا عليها اما اذا
جعلت حرفا زايدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان ينزا
ل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في
المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقي تبنه وقال الفراء ورق الزرع
وقالوا في الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو قليل فيا المتكلم
مفعول له الاول وفداك مفعول له الثاني ووهب هذا ملازم للمضي لانه انما سمع في مثل والامثال
لا يتصرف فيها فصل لهذه الافعال احوال ثلاثة احدها الاعمال وهو الاصل وهو
واقع في افعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصييري ويختص
الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف
العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالمتوسط كزيد ظننت قايم والتاخر نحو
زيد قايم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقري ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز
خلت اللؤم والخور فتوسط خلت بين المبتدا والخبر المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو
في الاراجيز جمع ارجوزة بمعنى الرجز واراد بها القصايد المرجوزة الجارية على بحر الرجز
واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء وهي من اذم ما يهجا به وقد بالغ
هذا الشاعر في هجوه رجلا او الحجاج على ما قيل حيث جعله ابا اللؤم اشارة الى ان ذلك غر
يزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء الضعف والمعنى اتوعدني يا ابن اللؤم
بالاراجيز وفيها اللؤم والخور وقال ابو عبيدة الزبيري وان لنا شيخين لا ينفعاننا

غنيين

غنيين لا يجري علينا غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت غنماهما فاخر
بن عمر عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذا ان الشيخين يزعمان انهما
سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها واجري علينا من ذلك والغا
العامل المتاخر عن المبتدا والخبر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخير والعامل المتوسط
بالعكس فالاعمال فيه اقوى من اهماله لان العامل اللفظي اقوى من الابتدا وقيل هما اي الالغا
والاعمال في المتوسط بين المفعولين سوا لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له
فلكل منهما مرجح قاله ابو حيان تنبيه هذا الالغا بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة
الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجههم
انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي
وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الفاعلية
وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعول له الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في
المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع
الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول له الاول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثاني
واظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء
ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير
اعماله ثم المانع من اعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام الابتدا نحو ولقد علموا
لمن اشتراه الاية وتمامها ما له في الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة
اشتراه صلة من وعايدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار
خبر خلاق ومن زايدة وجملة ما له في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام
وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتدا لان لها الصدر فلا يتخطاها
عامل وانما تخطاها في باب ان في خبر الخبر لكونها مزحلقة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها
التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي
ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه
جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان
جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال
الامام ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي المغني ولام القسم لا تعلق
كقوله لقد علمت اسد اننا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق و
تقول علمت ان زيدا ليقوم فتفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق
تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انتهى فاخرجها من القسم وما
النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون خبره والجملة
الاسمية في موضع نصب بعلمت وهو معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان
الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ به نحو
علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قايم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قايم فهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة
القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت

والاستفهام وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة
نحو ولن ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا والهمزة بعيد معطوف عليه
وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدا او ما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول
والعايد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادرى المعلق بالهمزة والصورة
الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اى الحزبين احصى
فاى اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف
الزوايد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق
في العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت
ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اى يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة
نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منقلب مفعول مطلق منصوب
بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اى انقلاب ولبست اى مفعول لا بسيعلم
كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل
نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام
ابتدا او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم ولا يدخل الالغا ولا التعليق في شيء من افعال
التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان
ماة الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب والامر
هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما
من افعال هذا الباب متصرف الا وهب فانه ملازم للمضي كما مر من افعال التصيير
في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغا والتعليق تقول في الاعمال
للمضارع اظن زيدا قايما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قايما وتقول في الالغا
للمضارع المتوسط زيد اظن قايم ومع التاخر له زيد قايم اظن ومع المتوسط للوصف
زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر
له زيد قايم انا ظان فالغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا وتقول في التعليق بها
اظن لزيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر من ذلك كالفعل
فيما ذكر من الاعمال والالغا والتعليق قاله ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول الناظم وغير
الماضي من سواهما اجعل كما له زكن اى علم وقد تبين مما قدمناه في حكم الالغا والتعليق
ان الفرق بين الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة
لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار
المحل علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره بالنصب لا غير عطفا على المحل اى محل جملة
زيد قايم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب
وفي هذا المثال فايدتان احداهما انه محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق
غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب
الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة
لا موضع لها ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت
الجملة جوابا له وصحح ابن عصفور في شرح الجمل الثاني الفايدة الثانية انه انما يعطف على محل

الجملة المعلق عنها العامل مؤديا معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره ولا
تقول علمت لزيد قايم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام
مؤديا معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادرى قبل عزة
ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل
قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادرى هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال
في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل
ولا ادرى موجعات فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اى وما كنت ادرى
قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادرى
اى شي البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يودى معنى الجملة لان معنى موجعات
القلب ولا موجعات قلبي وهي في معنى قلبي لم موجعات والوجه الثاني من وجهي الفرق
بين الالغا والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال
نحو ظننت ما زيد قايما بنصبهما وسبب الالغا مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا
ظننت قايما بنصبهما مع التوسط وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز
الغا العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغا لا في الابتدا خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغا مع التقدم نحو ظننت زيد قايم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت
ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدا والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما
وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو وامل ان تدنو مودتها
وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال
بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين الغا
العامل الملغى فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب عنهما بان ذلك يحتمل لثلاثة اوجه
احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا والاصل لملاك ولدينا ثم حذف اللام وبقي
التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا اسناح لحظر وبقي حكمه قاله في المغني وعلى
هذا حمل سيبويه قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني للاحق والوجه الثاني
ان يكون من الالغا لان التوسط المبيح للالغا ليس هو التوسط بين المعمولين
فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغا نعم الالغا المتوسط بين
المعمولين اقوى من الالغا مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت في البيت الاول
واخال في البيت الثاني قد سبق بما تقدم عليه اما وجدت فقد سبق بان و اما اخال
فقد سبق بما النافية فجاز الغاوهما لكونهما لم يتصدرا ونظيره في المسبوق بالغير
متى ظننت زيدا قايما يجوز فيه الالغا لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث على ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف
وهو ضمير الشان والاصل اني وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف
في قولهم ان بك زيد ماخوذ اى المعجب والاصل انه والى الوجه الاول والثالث
اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغا ما تقدما والوجه الاول
اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح المومنون من زكاها والاصل لقد افلح

والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغا فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهي البا من
الى منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على
الخبر منزلة تقديم الخبر اما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغا واما ضعف الحذف
فمن وجهين ضعف احد المفعولين دون الاخر وسيا تي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل
في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك انتهى **ص ويجوز بالاجماع حذف المفعو**
لين لافعال القلوب **اختصارا اى لدليل** يدل عليهما **نحو اين شركاى الذين كنتم تزعمون**
وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت **باى كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب**
فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلها عليها **اى تزعمونهم شركا**
وتحسبه اى حبهم عارا على بعد لعمري تقدير تزعمون انهم شركا وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركا
لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما سد مسدهما **ولا حذفهما اقتصارا اى لغير**
دليل عند سيبويه فيما نقل عن مالك **وعن الاخفش** والجرمي وابن خروف وصححه ابن طاهر
والشلوبين **المنع مطلقا** سوا في ذلك افعال الظن والعلم **واختاره الناظم** وحجتهم في ذلك ان
العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتتلقاه بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص
ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم
ليس بلازم **وعن الاكثرين الاجازة مطلقا** لمجي ذلك في افعال العلم **لقوله تعالى** والله يعلم وانتم
لا تعلمون اعنده علم الغيب **فهو يرى اى يعلم** والاصل والله اعلم يعلم الاشيا كلها ويرى
ما يعتقده حقا ونحو ذلك مما يجيز معنى الكلام **و** في الظن نحو **وظننتم ظن السوء** فظن السو
مفعول مطلق مفيد للنوع **وقولهم في المثل من يسمع يخل** اى يقع منه خيلة قاله الموضح وصا
حب التوضيح والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعل
من الحذف الاختصار ولبس الكلام فيه **وعن الاعلم** يوسف الشنتمري تفصيل فقال
يجوز في افعال الظن لكثرة السماع فيها **دون افعال العلم** وعن ابي العلا ادريس نحو ذلك وظن
وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه **ويمتنع بالاجماع حذف**
احدهما اقتصارا اى لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا
يجوز ان يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده
والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل
سقوط مفعولين او مفعول **واما حذف احدهما اختصارا اى لدليل فمنعه**
ابو اسحاق **ابن ملكون** من المغاربة وطايفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب
من وجهين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه
كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا
دل عليه دليل **واجازه الجمهور** كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم التقدير ولا تحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف
المفعول الاول لدلالة عليه **وكقوله** وهو عنترة العبسي **ولقد نزلت فلا تظني غيره**
مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتا في نزلت
مكسورة والحا والرا من المحب المكرم مفتوحتان **فرع** اذا قلت زيدا ظننته قايما فالتقدير عند
الجمهور ظننت زيدا قايما ظننته قايما وعند ملكون وصوبه [illegible] انه [illegible] زيد اظننته قايما

٣ قول الناظم الاكثرين ع المنع تعلق الموضح

اولا بست قاله الموضح في الحواشي فايدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه يجري اصطلاح للنحويين
وليس من الحذف في شي عند البيانيين لان غرض المتكلم يتعلق في افادة المخاطب تارة بقصد مجرد
وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة بقصد
نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين
منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شي واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما
لان الغرض تعلق بافادتهما **فصل يحكى الجملة الفعلية بعد القول** عند جميع العرب
وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزييها شيا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من
جهة معناها فجرى اوها معه كالمفعولين في باب اعطيت فصح ان ينصبهما واما القول فيقتضي الجملة
من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزييها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب
اعطى ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم
وسليم قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم
ايضا قبيلة ايضا من جذام من اليمن **يجرون القول** اى في الجملة الاسمية مجرى الظن **و يعملونه فيها عمل**
ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول **مطلقا** من غير شرط من الشروط الاتية **وعليه يروى قوله**
وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه **تقول هزيز الريح**
مرت باثاب بالنصب لهزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاب مفعول ثان
وشاوين تثنية شا وبسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر
والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثا المثلثة
وفي اخره با موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر **وقوله** وهو الحطيئة يصف جرا [illegible]
اذا قلت اني آيب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لاني على انها مع معموليها
سدت مسد مفعولي قلت وايب اي راجع واهل بلدة مفعول ايب والضمير في عنه يعود الى
الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد اليا اخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل
والهجر بفتح الها وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى لغة سليم اشار
الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم **وغيرهم يشترط** في اعمال لفظ القول عمل ظن
شروطا وهي كونه فعلا **مضارعا** فخرج المصدر والوصف والماضي والامر فلا يعمل شي منها عمل ظن
لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب **وسوى به السيرافي قلت بالخطاب و** سوى به الكوفي
قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تا المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيدا
منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب **و** يشترط في المضارع **اسناده للمخاطب** لان الاعمال انما
يكون مع فعل المخاطب اذا استفهم عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم
ولا غايب فلا تقول اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد امنطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى
به السيرافي الخ لكان ابين للتسوية ويشترط في امر المضارع **كونه حالا قاله الناظم** في شرح التسهيل
ورد بقوله وهو عمر بن ابي ربيعة **اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا** انشده
سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان وغيره ردا على من اشترط
الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه باحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن
ظنه انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول **والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول** وهو نظير
لان تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول

١٢ استفهام

من لم يشترط الاعتماد عليه وشرطا كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية
ولبس التفريع عليه **ويشترط** في المضارع المسند الى ضمير المخاطب **كونه واقعا بعد حرف او**
باسم سمع الكسائي من العرب **اتقول للعميان عقلا** فعقلا مفعول اول والعميان مفعول
ثان على التقديم والتاخير **وقال** عمرو ابن معدى كرب المدحجي **علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا**
انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت
الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني
والطعن ضم العين **يقال** طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وعينه وطعن يطعن بالفتح اذا كان في النسب
واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والمقدر اذا لم اطعن انا
الطعن واذا كرت الخيل كرت **و** يشترط في الاستفهام والمضا
قال سيبويه والاخفش من البصريين **و** زيد منطلق **فالحكاية**
عند جمهور العرب **وتقول** **فلو قلت اانت تقول** من غير حاجز بينهما **قدما متصلين**
واجب دخولها قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يجعلوا الفصل
بالضمير فاصلا ووجهه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل
واقع على اسمين فينصبهما وردوا بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم
المشتغل عنه خاصة والعمل في ما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله المرضح في
حواشي التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا **فان قد رت الضمير**
وهو انت **فاعلا بمحذوف والنصب** للمفعولين **بذلك المحذوف جاز اتفاقا** مثلتا
واغتفر لجميع الفصل بين الاستفهام والفصل **بظرف** زماني او مكاني **او مجرور او معمول**
القول مفعول له كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله **وكتظن اجعل تقول ان ولي**
مستفهما به ولم ينفصل **بغير ظرف او كظرف او عمل** وان ببعض ذي فصلت يحتمل **فالفصل**
بالظرف الزماني **كقولك ابعد بعد تقول الدار جامعة** شملهم بهم ام تقول البعد مختوما
فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار
مفعول اول لتقول وجامعة مفعول له الثاني وشملهم مفعول لجامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني
ومختوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني
منفصل من الاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا جالسا والفصل
بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو **قوله** وهو الكميت بن زيد الاسدي
اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فمفصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله
الثاني والاصل تقول بني لؤي جهالا وبني لؤي مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع
جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لؤي جهالا
مثل ابن الجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقد موهم على بني مضر مع فضلهم عليهم **قاله العيني**
والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير
و يشترط ايضا في المضارع **انه لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق** برفعهما قال
لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا في لا سمعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه
يعول عليه اصول النحاة مع استقرار كلام العرب نقله المرادي بتعليله في شرح التسهيل
وافرد **ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو اتقولون ان ابراهيم الاية** بالتاء المثناة
فوق وكسر ان **في قراءة الخطاب** للاخوين وابن عامر وحفص **ويدع على م تقول الرمح**

بالرفع

بالرفع على الحكاية واذا اعمل القول عمل الظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا
مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد
يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقول لسر قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا
فلبس المعنى على ظننت لان هذه المراة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد
في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال
ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي هذا مسخ بني
اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة
لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجري عليه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل
والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي في المنع ولا يبعد تخريجه على القولين
السابقين فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قاله
نقيها والمرادي نصا **هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة** بالنصب على انه
مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او ضرورة قاله ابو حيان نقلا
عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان معنى لا اسم للفظ وهو غير عاقل
قاله الموضح في الحواشي **وهي اعلم واري اللذان اصلهما علم وراى المتعديان لاثنين** وانما
اقتصر عليهما وفاقا لسماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير
من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب
فالزيادة عليه ابتداع اللغة واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني **وما**
ضمن معناهما من نبا بتشديد الموحدة **وانبا وخبر** بتشديد الموحدة **واخبر وحدث**
بتشديد الدال **نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم** فيري بضم الياء مضارع اري والهاء والميم
مفعوله الاول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان
الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة
فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيري على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون
عليه وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم اذا ابصروها حسرات فقد
علموها كذلك والذي نقول به نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك راى الحلمية سماعا نحو **اذ يريكهم**
الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا
في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر
بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة كاسمها
يهدي الى غرايب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة
يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ونبئت قيسا ولم
ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعول اول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى ابله اختبره
وقول العوام بن عقبة بن كعب ابن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعود
فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالمعجمة موضع وقول رجل
من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعودين فالتاء المكسورة مفعول
اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري
او منعتم ما تسالون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول

والى ذلك اشار الناظم بقوله
والفعل في الجميع مبني للمفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث
الى ثلاثة راى وعلما عدوا اذ اصارا ارى واعلما ثم قال وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذاك
خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل ان اولى من ذلك يعني من نصب نبا واخواته ثلاثة ان يعمل الثاني
منهما على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما
قال سيبويه نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه
سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ولا يجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول
استغناء عنه كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا
ولا تذكر من اعلمت به لان الفائدة لا تعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد
يراد الاخبار بمجرد المعلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وابي بكر وابن
كيسان وخطاب وامام ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن
خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش
... ثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة
فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن
الحذف لغير دليل وذلك لان قولك اعلمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم او
ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى **وللثاني والثالث** من المفاعيل الثلاثة بعد النقل **من**
جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل **ومنعه اقتصارا** اي لغير دليل **ومن الالغاء والتعليق**
ما كان لهما قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا
حققا **خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا** اي سواء كان مبنيا للفاعل او للمفعول وهو ابو علي
الشلوبين ونسبه الى المحققين **وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل** وهو ابو محمد الجزولي فانه
فرق بين البنا للفاعل والبنا للمفعول فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب
علم ... رته بالبنا للمفعول ورفع نايب الفاعل كصيرورته في التعدي لاثنين ولا يجوز
في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال
خطاب في الترشيح لا تلغى اعلم واخواتها لان منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدا وخبر
لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول وتوسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لها حينئذ
الا منصوبان ينعقد منهما مبتدا او خبر ولم يؤثر فيهما شيا **و**تلمن الادلة **على الالغاء في**
المبني للفاعل من النثر **قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر** فالبركة مبتدا ومع الاكابر
خبره واعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره من النظم **قوله**
وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدا وامنع خبره وارى
ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا او خبره **ولنا على التعليق قوله** من النثر الفصيح
قوله تعالى **ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد** فالكاف والميم مفعول
اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث
والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف
مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين
المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان تكون جملة ان وما بعدها
جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء وما

تفعلوا

تفعلوا من خير فان الله به عليم **ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذي ستجزى**
بما تسعى فتسعد او تشقى فحذار بكسر الرا اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبنا للمفعول فعل
ماض والتا نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعو
لين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان **قال ابن مالك** في النظم وغيره **واذا الحقت**
واعلم مفعولين من رأى البصرية وعلم العرفانية **المتعدي** كل منهما **لواحد تعديا** بالهمزة الى
اثنين **نحو** ارايت زيدا الهلال اي ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اي عرفته اياه قال الله تعالى
من بعد ما اراكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما وادريكم
هم اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث **وهذان المفعولان حكمهما حكم**
مفعولي كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره ومن كون الثاني منهما لا يكون
جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا
والثاني منهما كثاني اثنى كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني فيهما غير الاول الا ترى ان الحكم
غير زيد في قولك اعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا الثوب
فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر وارايت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذفهما
معا اعلمت واريت كما تقول كسوت **وفي منع الالغاء والتعليق في المفعولين** لانهما
ليس اصلهما المبتدا والخبر **قيل وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما**
يحفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسماء كلها **والموضع الثاني ان**
ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني **نحو رب ارني كيف تحيي الموتى**
فارني فعل دعا ويا المتكلم مفعول الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب
على انها مفعول الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان **وقد يجاب**
عن الاول **بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا** على المتعدي لاثنين كما
قيس **نحو البست زيدا جبة** على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة
الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشيء واعلمته اياه
اي عرفته اياه حتى انصه بلفظه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع فقد يجاب
عن النظر الثاني **بالادعاء ان الرؤية هنا** اي في ارني كيف تحيي الموتى **علمية** لا بصرية كما قال
الحوفي الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا وخرجها بعضهم رؤية العين
وتجوز في مثل هذا اسم الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء ولك ان تقول
ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير
ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم التقدير وتبين
لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني من باب كسا لجواز
ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم
اره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول النظم والثان منهما كثاني اثنى
كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا **هذا باب الفاعل الفاعل**
الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا **اسم** صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر **او ما في**
تاويله اي الاسم **اسند اليه فعل** تام متصرف او جامد **او ما في تاويله** اي الفعل

الا الفعل

في التقدم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر
او ما في تاويله على المسند اليه اصلي المحل والمستتر نحو اقوم وقم والمؤول به اي
نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت بالله والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو او لم يكفهم انا انزلنا
بالاسم ما اقترن به سابك لفظا او تقديرا اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي
اي انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي نحو وما راعني الا يسير اي ان يسير ولا تقدد ان
اي ذهابها ولا تقدد من هذه الاحرف الا ان خاصة
المشددة ولاما تقدم نيابته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة
عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
حيث اولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا
مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر
بدا لي من تلك القلوص بدا واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم
يكفهم انا انزلنا افضل انى زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كانى زيد
والجامد بالفعل يشمل اسم الفاعل نحو مختلف الوانه فيختلف في تاويل يختلف
رجح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه ولا
فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثلنا وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك انى زيد منيرا
وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى
فاتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على
صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو ضراب ومضراب او ضريب او ضروب
زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرا احب اليه
البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين واسم المصدر نحو
عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين
نحو عنده علم الكتاب وافي الله شك قال ابو حيان او اسما موضوعا موضع الفعل
نحو اياك انت وزيد ان تحجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد با
المنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل
الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم دافع
لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا وقام متحمل
لضميره والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور
انهما قالا في قلما وصال على طول الصدود يدوم ان وصال فاعل بيدوم المذكور ولا محذوف
وان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصلي المحل قيد مخرج لنحو قائم زيد فان زيدا
ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدا
هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدا وان لم
يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد والاحتياج
الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل
وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور
البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد
لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبني

قراءة

قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته
مفرعة عن صيغة المبني للفاعل على تقدير والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرا في الجامع
القرآن وسلم الحد بذلك للفاعل وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغنى
الكلام عنه ورافعه المسند وقال سيبويه الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا
اذا فهم المعنى نحو قولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفعهما او نصبهما ونصب
ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس له بعضهم بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات
بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر
وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعول والتقدير
ولولا ان يدفع الله الناس او يجر باضافة اسمه اي المصدر نحو قول عائشة رضي الله عنها من قبلة
الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدا مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم
مصدر قبل والرجل فاعل وامراته مفعول وسياتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي لا يعمل عند
الكوفيين والبغداديين او يجر بمن او الباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول نحو ان تقولوا
ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير الثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات
هيهات لما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم
اي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند
وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدا نحو زيد
قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدا وقام وفاعله خبر زيد
واما فاعلا حال كونه محذوف الفعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل
محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك ولا يجعل احد مبتدا
واستجارك خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة
بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز
عندهم ان يكون احد مبتدا او سوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه او ختمه بالمجرور
بعده واستجارك خبره وجاز الامران الابتدائية والفعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر
يجوز ان يكون مبتدا او سوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا
خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر
يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في
انتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدا وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف
يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر
ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفا
علية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان الفعلية تخالف ما عطف ام نحن الخا
لقون عليه وهي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم قال في المغني وتقدير
الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منها في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخا
لقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى تخاص مطلوبة في الجملة لاجل
المعادلة واذا تزاحم المرجحات تساقطت وبقي العجب على السؤال وما ذكره من وجوب تاخير
الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومنع الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند

في

والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف
تمسكا بنحو قول الزبا بفتح الزاى والبا الموحدتين وجه التمسك ان مشيها روى مرفوعا
ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا او هو منصوب على الحال فتعين
ولا جايز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا
ان يكون فاعلا بوئيدا اعتمد ما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو
وكسر الهمزة وبعدها يا مثناة تحتية فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة
والثاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما
تقدم او مشيها مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا
فحكمك مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من ضمير
الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتدا
وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عايد على ما وهذه
التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر على
... من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من
... فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او
تقديرا وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه اخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف ضمير
ما الاستفهامية واذا ابدل منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام
حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته
تظهر في التثنية والجمع فتقول على راى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد
فيهما ولا يجوز ذلك على راى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث
من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل
في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا
يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور متقدم على المسند كزيد قام كما في
الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع
لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو
مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام ولا يشرب هو اي الشارب
لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع
الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة فالا
ول اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال
عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي
العرب اذا كان غدا فائتني بنصب غدا او قوله وهو سوار بن المضرب حين هرب
من الحجاج خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان
فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي
ما نحن فيه الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما
نشاهده مني ففيه لف ونشر على الترتيب وتجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون
ناقصة فان جعلتها تامة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان

جعلتها

جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان
وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم
وقطري بفتح القاف وكسر الراء والطاء المهملة وتشديد اليا اخر الحروف هو قطري بن الفجاءة
الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر
ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه
من الاية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النيابة عن
الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب
اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام
احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب
مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل
لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه
مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم
ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر والوجد
فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الوجد او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ
به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول
الاستفهام ولم يجعله مبتدا حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سالتهم
من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير
خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال
محقق قاله التفتازاني وهو متعقب لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه
ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدا انه جاء عند عدم الحذف
كذلك كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم انتهى وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدا انه قد جاء كذلك كقوله تعالى
قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة
الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان
يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تتطابق
جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر بان يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول
قال السيد عبد الله كقراءة الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضا
رع مبني للمفعول وله نايب الفاعل واوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح
في الحواشي بل يجب اتصاله هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل ويجمع
اصال على اصايل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما
قيل يسبح له فيها بالغدو والاصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار
يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى
لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم وقوله [illegible]
بن نهشل يرثي اخاه يزيد ابن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقاله ابو عبيدة هو مهلهل

وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما يطيح الطوائح فضارع فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر
كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل
فعل محذوف اى يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع
الفقير الذليل والمختبط الذى ياتى اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح
والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجل ذليل ومتوقع
معروف لاجل اذهاب المنايا بيزيد ويروى يبكي ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعول له وضارع
فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذ الضعفا
فى صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف وهو اى حذف فعل الفاعل كما فى الاية
والبيت قياس وفاقا للجرمي بفتح الجيم نسبة الى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح ابن اسحق
وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان اليا ليس منسوبا وانما هو معرب كني واسمه
ابو الفتح وهما من البصريين اجازا اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبنا للمفعول وغيرهما
ومذهب الجمهور انه ليس بقياس والمرفوع فى الاية والبيت خبر مبتدا محذوف والتقدير
المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى
القياس لا يجوز فى نحو يوعظ بالبنا للمفعول فى المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف
لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون مرفوعا على
النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ فى المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل
محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل
ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل زيد اى يعظهم زيد والى
ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمرا كمثل زيد فى جواب من قرا او استلزم
اى استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت
لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدايف والخمر فالخمر مرفوع بفعل محذوف
يستلزمه احلت اى وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى ان الكسائي
سال خصمه يونس ابن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت فقال باضمار فعل اى وحلت
الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير انى سمعت الفرزدق ينشده بنصب
طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة بالنصب على الظرفية
وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم او عطف بيان عليه وعبيطات مفعول
احلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسديف بالسين المهملة والفا اخره شحم
السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين ابن اصرم قد قتل له قريب فحرم على نفسه
شرب الخمر واكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب
الخمر واكل اللحم الطرى او فسره اى فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد
من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك
احد استجارك والحذف فى هذه الصورة الاخيرة واجب لان استجارك المذكور كالعوض
من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس

من

من احكام الفاعل ان فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع
افراده فكما تقول قام اخوك واقايم اخوك كذا تقول قام اخواك واقايم اخواك وقام
اخوتك واقايم اخوتك وقام نسوتك واقايم نسوتك بتوحيد المسند فى الجميع لانه لو قيل قاما
اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا مؤخر وما قبله فعل وفاعل
خبر مقدم وكذا فى تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهنا
هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث الحقوا علامة التانيث دون علامتي
التثنية والجمع لان علامة التانيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار [illegible]
التوحيد هو الفصيح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقد يقال
واليه اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى
البصريون عن طيء وحكى بعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاى او السين
قال فى الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال ازد شنوءة وازد عمان وازد
السراة واختلف فى تسميته ازدا او اسدا فقيل لانه كان كثير العطا فقيل له ذلك لكثرة ما يقول
اسدى الى كذا او ازدى الى كذا وقيل لانه كثير النكاح والاسد والازد النكاح وشنوءة بفتح
الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني
اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت
ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وادغمت اليا فى اليا
وقال عمرو ابن ملقط الجاهلي الفيتا عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقيه فالفيتا بالبنا
للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى
الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقية حال
من المضاف اليه وهو الكاف وواقية مصدر بمعنى الوقاية كالخاذية مصدر بمعنى
الكذب واولى فاولى لك دعا اعداك بما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب
اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة ان يتبع فتلقى عيناه عند قفاه من
شدة الالتفات وقال امية يلومونني فى اشترا النخيل اهلى فكلهم الوم فاهلى
فاعل يلومونني فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشترا مصدر مضاف
الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائي النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله
وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو وغيرهم خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبنا للمفعول كقيل اى
وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده واهل الذى باع يلحونه
كما لحى البايع الاول وقال اخر نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحايب فغر جمع غرا
مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القحن والنون علامة جمع المؤنث وهى النون والسحايب
جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمساو جمع مسوء
على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث لحقته
الالف والتاء دون النون نحو افقا جاءت الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه ان الالف والواو
والنون فى ذلك المسموع احرف وان طيا وازد شنوءة دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرا
وتانيثا كما دل الجميع من العرب بالتاء على التانيث قامت والجامع الفرعية عن الغير
فالمثنى والجمع فرعا الافراد كما ان المونث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من

يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتا الذي يظهرونها في قالت فلانة وكانهم ارادوا ان يجعلوا
للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند ولا انها ضماير الفاعلين وما
بعدها من الظواهر مبتدا وهي وما قبلها خبر على التقديم والتاخير للخبر للمبتدا او
ما بعدها تابع لها على الابدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة وهي
الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او مع المفردات المتعاطفة بغير او خلافا
لزاعم ذلك بكسر الميم في الجمع اعني خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدات ولمن زعم انها ابدال ولمن
زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات كالخضراوي في قوله لا نعلم احدا اجاز قاما زيد
وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وانما كان الصحيح انها حروف لا ضماير لقول الايمة من اهل
اللغة ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الاول والابدال من
الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب ولا اختصاص بلغة قوم باعيانهم
قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجي
قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعبا بن الزبير بن العوام رضي الله عنهم
تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم فالحق علامة التثنية وهي
الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم
من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه يقال اسلمت فلانا اذا لم
تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب
والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر
رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا له نسب وخير
فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب
وخير بكسر الخا المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهو
نهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم احدا اجاز
قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس الترك بشي لانه
يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مونثا
انث فعله بتاء ساكنة في اخر الماضي جامدا كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك
مستفاد من قول الناظم وتا تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتاء المضارعة في اول المضا
رع ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك التانيث في مسيلتين احداهما ان يكون
الفاعل ضميرا متصلا لغايته حقيقية التانيث او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث
ماله فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس
طلعت او تطلع وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا منتظرا
اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند
ما قام الا هي او ما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير
واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المراة
الحاضرة قمت او اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمونث وتا التانيث
يجوز تركها في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج واليه

اشار

اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التا في شعر وذاك كقوله وهو عامر بن جوين الطائي
يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس
ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذفها للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التا في الكلام
النثر فيقال الشمس طلع كما يقال طلع لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على
ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على
انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة
بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمز الا التحقيق وقد جا رض بالمثل انما ثبتت
دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة ويؤيده ما قاله ابن كيسان ان الاعلم
حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على
هذا اذ هذا دليل على ان قايله ممن يجيز النقل قال وعلى رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض
بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الماضي انما ابقالها تاباه وقوله وهو الاعشى ميمون
بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي
فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل
ولكنه حذف التا ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون الجمة والحوادث جمع
حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار
واودى بمعنى هلك يتعدى بالبا والمسيلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفا
عل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذ قالت امراة عمران والى هاتين المسيلتين
اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وقد شذ قول بعضهم قال
فلانة حكاه سيبويه من بعض العرب وهو ردي لا يقاس فيقتصر فيه على السماع
وظاهر قول النظم ان الحذف قد ياتي بلا فصل انه يقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح
نحو نعم المراة في المدح وبيس المراة في الذم بترك التا فيهما لان المراد بالمراة فيهما الجنس
وهو مونث مجازي وسياتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مونث مجازي
فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا
لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان التذكير والتانيث في مسيلتين احداهما
المونث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير بن الخطفي
يهجو الاخطل لقد ولد الاخيطل ام سو على باب استها صلب وشام فترك التا من ولد
جايز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع
صليب النصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امراة
فامراة فاعل حضر وترك التا للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه
وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المونث فضعفت العناية به
وصار الفصل كالعوض من تا التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل
ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير لقوة جانبه الا ان
كان الفصل بين الفعل وفاعله المونث بالا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص
بالشعر نص عليه الاخفش واوجب التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا
ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى

منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند **وانشد** الاخفش **على التانيث**
في الشعر **ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم** فبنات العم فاعل برئت وانثه مع
وجود الفصل بالا **وجوزه ابن مالك في النثر** على قلة فقال هو الحذق مع فصل بالا فضلاه
محازكي الافتاة ابن العلا **وقرئ ان كانت الا صيحة** بالرفع وقرا مالك بن دينار والحسن وابو
رجا وعاصم والجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين **فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم** بضم
التا من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية **المسئلة**
الثانية من جواز الوجهين **المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر** ولو قرئ
وجمعت بالتا لم يمتنع **ومنه** اي من مجازي التانيث **اسم الجنس** كشجر **واسم الجمع** المعرب
كقوم ونسوة **والجمع** المكسر كاعراب وهنود **لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي**
فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع **نحو كذبت قبلهم قوم نوح** ومع الجمع المكسر
نحو قالت الاعراب **ومع** اسم الجنس **نحو اورقت الشجر و**جاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس
نحو اورق الشجر ومع اسم الجمع المذكر نحو **وكذب به قومك** ومع اسم الجمع المؤنث نحو **وقال**
نسوة ومع الجمع المكسر المذكر نحو **قال الرجال** ومع جمع التكسير المؤنث نحو **جا الهنود**
فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقوله هو
شمس واسد وبحر جودا وبها وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني
نحو الذين فانه لا يقال ضربت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب
التانيث مع المؤنث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية به
والثاني ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاتني كتاب
ريداء محبتفته والى ذلك اشار الناظم بقوله **و**التا مع جمع سوى السالم من مذكر
كالتا مع احدى اللبن **الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح** المذكر والمؤنث
اوجب التذكير في الفعل **نحو قام الزيدون** وفي التنزيل قد افلح المومنون **و**اوجب **التانيث** في الفعل **نحو قامت**
الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين **خلافا للكوفيين فيهما** فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح
التذكير والتانيث **وخلافا للفارسي** من البصريين **في جمع المؤنث** التصحيح فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين ووافق
اصحابه في وجوب تذكير الفعل مع جمع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه **واحتجوا بنحو اذا جاءك المومنات** فذكر
الفعل مع جمع تصحيح المؤنث **وبنحو قوله**
فكي باكي بجواي وزوجتي والطامعون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وبنحو ان تعني
حزين مقعول لاجله وتصدعوا انصرفوا **واجيب بان البنين والبنات** في قوله بنوا اسرائيل
وقوله بنات **لم يسلم فيهما لفظ الواحد** اذ الاصل بنو الحذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتا في
التانيث فلم يسلم فيه بنا الواحد فعومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في
تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير كما لو حصل تغيير فيهما كبنين وبنات يجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى **وبان**
التذكير في جاءك المومنات **للفصل** بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امراة **او لان**
الاصل النسا المومنات والنسا اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته
او لان ال في المومنات اسم موصول **مقدرة باللاتي وهي** اللاتي **اسم جمع** وتقدم انه يجوز مع
الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول
فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم

ان

ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري
لا يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث
فلان ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت
الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير
الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان **والحكم السابع**
من احكام الفاعل **ان الاصل فيه ان يتصل بفعله** لانه منزل منه منزلة جزئه **ثم يجي المفعول**
بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجي الفاعل بعدهما **وقد** يتاخر
الفعل والفاعل جميعا **و يتقدمهما المفعول وكل من ذلك** المذكور من تقديم الفاعل على
المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا **جائز وواجب** فهي ست
مسايل داخلة تحت قول النظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا
وقد يجا بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل الفعل **فاما جواز الاصل** وهو تقديم الفاعل
على المفعول **فنحو وورث سليمان داود** فسليمان فاعل وداود مفعول **واما وجوبه**
اي الاصل **ففي مسئلتين احداهما ان تخشى اللبس** في الفاعل ولا قرينة تميز
الفاعل من المفعول **نحو ضرب موسى عيسى** فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا
تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وصور ذلك ست عشرة صورة
قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او
مضافين فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا **قاله ابو بكر**
بن السراج **والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في** النظم وغيره **وخالفهم**
في ذلك **ابن الحاج** في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شي
من هذه الاغراض الواهية **محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير** مع وجود
اللبس **وبان الاجمال من مقاصد العقلا** فان نص عن شي في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان
وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو **ضرب احدهما الاخر** اذ لا يبعد ان يقصد قاصد احدهما
من غير تعيين فياتي باللفظ المحتمل **وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عند العقلا**
باتفاق عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان
لوقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لتردده بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة
او المفتوحة الفا **و**جايز **شرعا على الاصح** خلافا للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر
وابي اسحاق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر
ولا حاجة لذلك الا عند تعيين الامتثال واما قبل ذلك فلا **وبان الزجاج نقل في معانيه انه**
لا خلاف بين النحويين **في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها** اي اسم زال
ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجا
ج الوجهين فيما لا يجوز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول
ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقي ولو زال الالتباس بقرينة
لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كما طلبت الكمثرى يحيى جاز التقديم بلا خلاف
المسئلة الثانية من مسايل وجوب تقديم الفاعل على المفعول **ان يحصر المفعول**
بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب

بيا المتكلم صح

عين فقال

ضرب صح

المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون
عمرو مضروبا لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص
اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر بالا عند ابى موسى الجزولى
وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا
واجاز البصريون والكسائى والفرا وابن الانبارى من الكوفيين تقديمه اى المفعول
مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن على الخزاعى وما ابى الا جماحا فواده
ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو
فواده والجماح هنا الاسراع والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرده شى وقوله
وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بى كلامها فقدم المفعول
المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابى سلمى بضم
السين وهل ينبت الخطى الا وشيجه وتغرس الا فى منابتها النخل فقدم الجار والمجرور
وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم اليا
مضارع انبت والخطى بفتح الخا المعجمة وتشديد الطا الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند
عمان بتخفيف الميم مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشجه وهو عروق شجر
الرماح فاعل مؤخر وتغرس بالبنا للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور
مع الا على الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال فى التسهيل وتبعه فى المغنى ولا يعمل ما قبل الا
فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او
تابعا له نحو ما قام احد الا زيد افاضل وما جاء من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل
انتهى ولو قيل المرفوع فى هذه الابيات لبس واقعا فى مركزه الاصلى لانه مؤخر من تقديم
فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشى
اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والايجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط
المفعول بين الفاعل والفعل جوازا نحو ولقد جاء ال فرعون النذر فالنذر فاعل
جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر
فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله
ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه فى الرتبة واليه اشار الناظم بقوله
وشاع نحو خاف ربه عمر والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه واما وجوبه اى وجوب
توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففى مسئلتين احداهما ان يتصل بالفاعل ضمير
المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو
فيوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل موخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا
وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو متاخر لفظا ورتبة واجل
ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا فى نثر ولا فى شعر
واجازه فيهما الاخفش وابن جنى من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطا وتخفيف الواو
من الكوفيين وابن مالك فى التسهيل فى باب الضمير احتجاجا فى النثر بقولهم ضرب فى ضربت

فو بكل

فو بكل باعمال الثانى حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربنى وضربته زيدا بابدال زيدا من الهاء باجماع
حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما فى ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر موخر الرتبة وفى
الشعر نحو قوله وهو لنا بغة او ابو الاسود او ابو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه
جزا ربه عنى عدى بن حاتم جزا الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد
الى عدى وهو مفعول ورتبته التاخير وجزا الكلاب مفعول مطلق واختلف فى معنى جزا
الكلاب فقيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقال الاعلم ليس بشى وانما هو دعاء عليه بالابنة
والكلاب تتعاوى عند ارادة الفساد قال وهذا من الطف الهجو والصحيح جوازه فى الشعر فقط للضر
ورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان
لجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره
فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول عليه فى قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى
الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار فى النظم فقال وشذ نحو زان نوره الشجره
والمسئلة الثانية من مسالتى وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان ينحصر الفاعل
بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلما فالعلما فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره
فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلما وكذا الحصر بالا عند الكسائى فانه
يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائى على عدم وجوب تاخير
الفاعل المحصور بالا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا فقدم الفاعل على
المحصور بالا فى الموضعين والاصل ما عاب فعل ذى كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة
من العيب واللئيم ضد البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد البا الموحدة وفى اخره همزة غير
ممدودة الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية انا الديار
وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت
والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية وانا بكسر الهمزة وسكون
النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشم والكلام الشر
والعداوة والوشام ايضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة
مرفوعا على الفاعلية بهيجت وغير الكسائى قدر للمنصوب والمجرور غير المحصورين فى هذه
الابيات ونحوها عاملا فقدر فعل ذى كرم عاب وقيل بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيجت
دري بنا على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى او مستثنى منه او تابع لهما تقدم تمثيله
وتقريره وعليه جرى فى التسهيل وخالفهما فقال وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر
واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول
مقدم للفعل الذى بعده ويجوز فى غير القران تاخيره واما وجوبا اى وجوب تقديم المفعول
على الفعل والفاعل جميعا ففى مسئلتين احداهما ان يكون المفعول مما له الصدر كان يكون
اسم استفهام نحو فاى ايات الله تنكرون فاى مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو ايا ما تدعوا

عبوبع

فلا الاسم الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل
في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على فاعله أنْ
يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول
منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي على الفاء مثال اما المقدرة
نحو وربك فكبر تقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب
تقديم المفعول فيهما حذراً من ان يلي الفا اما الملفوظ او المقدرة فيفصل بينهما بالمفعول
فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ها هنا في المفعول فالجواب انها انما تمتنع
ما بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي ها هنا ليست فيه لانها مؤخرة
من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت
الى الفعل حذراً من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على
الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقدم المفعول نحو اما اليوم فاضرب زيداً
فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل به الفصل
فاستغنى عن تقديم المفعول تنبيه يدرك بالتامل فيما سبق اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل
على المفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر
المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولاً والظاهر فاعلاً وجب في المضمر وصله بالفعل
وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة
هذه وجب ان يؤتى بالضمير منفصلاً مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلاً والظاهر
مفعولاً وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر عن الفاعل
او تقديمه عليه وعلى الفعل معاً كضربت زيداً وزيداً ضربت حذراً من ارتكاب الانفصال
مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم المساواة بين هذه المسئلة وهي
مسئلة ضربت زيداً ومسئلة ضرب موسى عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن
الفاعل فكانه قال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه
لا يجوز زيداً ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب
ما ذكرنا من جواز نحو زيداً ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم
ان عيسى مبتدأ وان الفعل يحتمل الضمير وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره
الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على المفعول
في ثلاث مسائل ان يخشى اللبس وان يكون المفعول محصوراً فيه وان يكون الفاعل والمفعول
ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل متلبساً
بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصوراً فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله في مسئلتين
ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولاً لما بعد الفا بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة
واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً وانه يجب اتصال
الفاعل بالفعل وتخيير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل في مسئلة
واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً والجواز فيما عدا
ذلك **هذا باب النائب عن الفاعل** قال ابو حيان رحمه الله

لم

لم اره يثل هذه الترجمة لغيرابن مالك والمعهود في باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد
يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم السارق من هو او لغرض لفظي
كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته
حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر
وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قينة كانت لرجل من آل
عمرو بن مرثد علقتها عرضاً وعلقت رجلاً غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبنى علق في المواطن
للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها
الرجل غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضاً بالعين
المهملة وفتح الرا مفعول مطلق اي تعلقتها عرضاً من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها
عرضاً اذا هويت امرأة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة
كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق
وداعاً ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلاً غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق
امرأة غيرها او لغرض معنوي كان يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا
قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل
كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله
واستحقاقه الاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل
لتانيثه ان كان مونثاً غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بيان لواحد الاول
منها المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثاً عنه وفي جواز اضافة المصدر
اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين او اللام نحو وغيض
الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به
وانيب المفعول به منابه فصار مرفوعاً بعد ان كان منصوباً وعمدة بعد ان كان فضلة
واوجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله
ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازماً
للبنا للمفعول او لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور
بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي
وتلميذه ابو علي الرندي بالرا والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه
والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المعدى لانه
لا يتبع على المحل اي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل بالرفع فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب
الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائباً عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز
في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم على محل
المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله
نحو كان عنه مسئولاً فلو كان عندهم النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولاً والفاعل لا يتقدم على
عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن
مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزيت كيل ورد
مضاً قصيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام واجاز

فان كان مونثاً وهو مجرور لا يونث الفعل الا ان الفعل
اذا كان مجروراً لا يجب واما مجروراً بمنزل
الفعل مبنياً للفاعل والمفعول فالاول
نحو كفى بهند شهيداً والثاني نحو مر بهند

الاصل

اى للمجرور المونث اذا ناب عن
الكوفيين تقديم الفاعل وتانيثه باقيان على حالهما **ولا يونث له** الفعل يؤنث له نحو ضربت هند
الفاعل **نحو مرّ بهند** وكل مونث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له **لنا** منه الادلة على نيابة
المجرور **وقال** عن الفاعل فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل ولم يستعمل المصدر بالنصب فى تابع المجرور
المجرور فى لسان العرب **قولهم سير بزيد سيرا** الظاهر فضميره اولى بالمنع
لابهامه بل انبعوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر
لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه **و**لنا من الاجوبة **انه انما لم**
يحل بظهور اعرابه فى الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد او غير زائد ومدخوله ظرف
فالاول **نحو لست بقائم ولا قاعدا** بالنصب اتباعا للمحل فانه يظهر اعراب محله فى
فصيح الكلام فيقال لست قائما والثانى نحو **لسيرى** فان لم تجد من دون عدنان والداء ودونه معد
فلم تُعلل العوادل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بخلاف
ويظهر فى الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان **بخلاف** المجرور بحرف اصلى متعدٍ نحو
مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل
فانه يجوز ان لا **لانه لا يجوز** فى الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه
خلافا لابن جنى
مع دون ان وان وكى الا شذوذا فلا تقول **مررت زيدا** بالنصب على المفعولية **ولا مر**
زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله
يسلكن فى نجد وغورا غائرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اى ويسلكن غورا
لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم
نحو كان عندى مسؤولا فعند لبس هو النايب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير
المصدر كما قالوا **وانما النايب فى هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو**
المطوى المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤولا هو اعنى المكلف وانما لم يقدر ضميره كان راجعا
الى كل مقيد لانه يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون مسندا الى غير ضميره وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم
ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدا اى حيث لم يمتنع مانع **وامتناع الابتدا** اى المجرور
بحرف اصلى **لعدم المجرد** من العوامل المعنوية غير المزيدة **و**شبهها هكذا اجاز ابن عصفور
واجاب الخفاف بانه قد يتفق فى بعض الفاعل ايضا الا يجوز ان يتقدم مبتدا فالفاعل
اخف وجد ونحو نعم امراة هند اذ لو قال هى نعم امراة لم يجز لان المبتدا حينئذ
يقتضى عليه اشياء من العجيد نحو حق الله **وقد** يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه
لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدا او ذلك انهم **اجازوا النيابة فى لم يضرب**
من احد اتفاقا لان المجرور بالحرف الزائد كالمجرد **مع امتناع من احد لم يضرب**
لان من لا تزاد فى الايجاب ولو توجه احد فى الاثبات لان نفى ضميره مسوغ لذلك قوله
اذا احد لم يعنه شرط ادعى نص عليه ابن مالك فى التسهيل فى باب العدد وحيث امتنع
التقديم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل يونث له فى نحو مرت بهند فلانه لما لم يظهر
للفعل تابع فى رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يونث الفعل له قاما ان نعقد
طائفة منهم بالتاء المثناة فوق فى قراءة مجاهد فقال ابن جنى محمولة على معنى ان تسامح طائفة
بدليل تعدده طائفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث فى الفعل المسند الى المؤ
نث المجرور بالحرف نقد **قالوا وكفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت**

بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلى هذا تقرير
كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث
الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف فى سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى
يتضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يونث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر
يعود على الاكتفا والبا متعلقة بالمضمر اى كفى الاكتفا بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند
البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين **الثالث** مما ينوب عن الفاعل **مصدر** متصرف **مختص**
بصفة او غيرها **نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة** فنفخة نايب الفاعل وهو مصدر
متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم
النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على
ان يكون نايب فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه **ويمتنع سير سير**
لعدم الفايدة اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه
ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر المعهود مقيد
فتغاير فتحصل الفايدة فاذا امتنع سير سير حال اطلاق المصدر **فامتناع سير**
بالبنا للمفعول **على اضمار** ضمير المصدر **احق** بالمنع لان ضمير المصدر المذكور اكثر
ابهاما من ظاهره **خلافا لمن اجازه** كالكسائى وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا
جلس بالبنا للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان
فى النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجرى مجرى مظهره فيجوز ان تقول قيم وقعد فتضمر
المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع **واما قوله** وهو امرؤ القيس
الكندى **وقالت متى يبخل عليك ويعتلل** يسوك وان يكشف غرامك تدرب **فالنايب عن الفاعل بيعتلل**
ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة **المعنى ويعتلل** هو اى **الاعتلال المعهود او**
اعتلال ثم خصصه بعليك اخرى فى موضع الحال من الضمير لتتخصص بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه
انما يدل على مصدر نكرة محضة وهى حال **وحذفت عليك** الدال عليها وهو عليك المذكورة
قبل الفعل وحذفت **كما تحذف الصفات المخصصة** للموصوفات لدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم
القيمة وزنا اى نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية فالمعنى واعتبر ضمير
المصدر النوعى اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف فى شرح كتاب سيبويه
وبسوك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهى العادة جواب الشرط
الثانى والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه وعلله اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر **وبذلك التوجيه**
يوجه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اى الحول المعهود او حول بينهم لا لان الصفة هنا
مذكورة **و**بذلك يوجه ايضا **قوله** وهو طرفة بن العبد **فيا لك من ذى حاجة حيل دونها**
وما كل ما يهوى امرؤ هو نايله فيكون المعنى حيل هو اى الحول المعهود او حول دونها وليس النايب الظرف
فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجاز فى لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان
يكون الظرف فى موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو على وتلميذه ابن جنى فتحه اعراب واستشكل وقال غيرهما
فتحه بنا وهو المشهور ولو قرى وحيل بينهم او روى حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع
وكما روى وبا شريت حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم نحتج الى هذا التوجيه **و**بذلك
يوجه ايضا **قوله** وهو الفرزدق يمدح زين العابدين على بن الحسين بن على رضى الله عنهم

بعضي حيا ويغضي من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فكونه المعنى يغضي الاغضا المعهود او الاغضا من
مهابته لكونه مفعولا له قال ابن جني فيما كتب على الحماسة وابو البقا في شرح لمع ابن جني فقال
والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه [illegible] الخفاف وعلة المنع ان المفعول له مبني على
سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى [illegible] فيمتنع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب
التمييز خلافا للكسائي وهشام [illegible] المفعول معه [illegible] كيف قايم [illegible] فالقول **الرابع** ما ينوب
عن الفاعل **ظرف** زمان او مكان **متصرف مختص** [illegible] **نحو صيم رمضان و** المكاني **نحو جلس امام الامير**
[illegible] وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان
بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني **وتمتنع نيابة نحو عندك ومكانك وثم** بفتح المثلثة فلا يقال جلس
عندك ومكانك وثم لامتناع رفعهن وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن فهن نصوصا ملازمة من تدخل عليهن
[illegible] **وزمانا اذا لم يقيدا** بقيد يخصصهما
[illegible] زمان لعدم الفائدة لان الفعل [illegible] على مطلق المكان والزمان [illegible] الاول
[illegible] في الثاني فان قيد بالوصف مثلا [illegible] جلس [illegible] صيم زمان طويل الحصول
[illegible] بالاختصاص بالوصف [illegible] الوصف والى جواز نيابة المجرور
[illegible] والظرف [illegible] وقابل عن ظرف او مصدر او حرف جر بنيابة **حرى** وحيث وجد
[illegible] او مجرور **لا ينوب غير المفعول به مع وجوده** والى ذلك اشار الناظم
[illegible] ولا ينوب بعض [illegible] ان وجد [illegible] المفعول به انما ينوب بعد
ان يعدم مفعول به [illegible] اذا وجد المفعول به [illegible] عليه غيره لان تقدم غيره عليه من تقديم
الفرع على الاصل لغير موجب **واجازه الكوفي** [illegible] ان ينوب غير المفعول به مع وجوده
مطلقا من غير شرط [illegible] تاخر النايب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول **كقراة ابي جعفر**
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون [illegible] المجرور بالبا عن الفاعل مع وجود المفعول
به وهو قوما متقدما على النايب [illegible] زيدا **واجازه الاخفش بشرط تقدم**
النايب على المفعول به [illegible] **كقوله** [illegible] ما يرضي المنيب ربه **ما دام معنيا بذكر قلبه**
[illegible] مفعول [illegible] اعل بقلب الواو يا وادغامها في اليا [illegible]
وقلب الضمة كسرة ونايب فاعله هو المجرور بالبا [illegible] مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه **و نحو**
قوله [illegible] **الا سيدا** [illegible] ذا الغي الا ذو هدى فيغني مضارع
مبني للمفعول [illegible] نايب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره في التسهيل
[illegible] النظم وقد [illegible] مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين
عن البيتين بالضرورة وعن القراة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النايب
[illegible] في الاية ضمير [illegible] الفعل [illegible] على الغفران المفهوم من قوله يغفروا اي
ليجزي [illegible] واذا فقد المفعول به فجميع ما فيه انما المفعول الثاني وذلك جايز [illegible]
وان لم يوجد المفعول به [illegible] ولي [illegible] واختار ابن عصفور اقامة
المصدر وابو حيان ظرف المكان [illegible] المجرور **وغير النايب مما معناه**
متعلق بالرافع للنايب عن الفاعل [illegible] **كضرب زيد**
يوم الخميس امام الامير ضربا شديدا فرفع زيد على النايب عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر
ومن ثم اي من اجل ان النايب نصب [illegible] النايب نصب المفعول **الذي لم ينب** عن الفاعل

سواء كان الاول ام الثاني **و نحو اعطى زيد دينارا و** اعطي [illegible] زيدا ويسمى المفعول المنصوب
من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه [illegible] **جاز وجوز الخوف اذ نفخ في**
الصور نفخة واحدة [illegible] وهو في الصور
وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا [illegible] النايب **ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذا نايبه**
لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى [illegible] اشار الناظم [illegible] الرافع
النصب له محققا وهل نصبه بالرافع النايب [illegible]
فيه مذهبان اصحهما الاول [illegible] **واذا تعدى الفعل الى اكثر من مفعول**
فنيابة الاول جايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام [illegible]
[illegible] ابي الربيع **وابن الناظم** في شرح النظم [illegible] **ان بعضهم اجازه ان لم يلتبس نحو**
اعلمت زيدا كبشك سمينا [illegible] سمين قال ابو حيان في النكت [illegible]
اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث [illegible] الخلاف في الثاني [illegible]
من قال باقامة الثاني اذ يقول [illegible] قال الشاطبي وهو الزام صحيح
واما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه [illegible] الخلاف الذي فيه ويكون الصحيح [illegible]
ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل [illegible] **نحو باب** [illegible] الاصل عن الاولى
ان البس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته **اتفاقا** للالباس [illegible] كلا منهما يصلح ان
يكون معطى ولا يتبين الماخوذ [illegible] اعطي عمرو زيدا او اعطي زيدا عمرو [illegible]
ان عمرا اخذ وزيد اما خوذ والغرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ
الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه **وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما**
جاز نيابته **مطلقا** سواء اعتقد القلب [illegible] سواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا اخذ
ودرهما ماخوذ ابدا **وقيل يمتنع مطلقا** [illegible] فيتعين نيابة الاول [illegible] لانه فاعل معنى **وقيل**
يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب [illegible] المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا
فان اعتقد القلب جاز والنايب في الحقيقة [illegible] نيابة الثاني ثم اعتقاد القلب مجاز [illegible]
ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز [illegible] المنصوب وعكسه عند امن اللبس
كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم **وقيل** يمتنع نيابة الثاني
ان كان **نكرة والاول معرفة** قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا او يمتنع اعطي زيد
درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة **وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون**
اقامة الاول اولى لانه فاعل معنى **وقيل** عن الكوفيين انهم قالوا **ان كان الثاني نكرة** والاول
معرفة **فاقامته قبيحة وان كان معرفة استويا في الحسن** قاله المرادي نقلا عن الكوفيين
فيبين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي اما من جعله منصوبا
بغير اعطي وقدر له فعلا اخر تقديره باخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم [illegible] لاعطى
لانه معمول لغيره انتهى **و** المفعول الثاني **في باب ظن** وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول **قال**
قوم كالشلوبين **تمتنع نيابته مطلقا** سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول
معرفة ام لا **للالباس في النكرة نحو** ظن افضل منك افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول
ولعود الضمير على المؤخر [illegible] المجهول **ان كان الثاني نكرة** والاول معرفة **لان الغالب** في الثاني
كونه مشتقا وهو حينئذ [illegible] حيث اذ ناب عن الفاعل **شبيه بالفاعل لانه مسند اليه**

الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم [illegible] قايم زيد اصلى قايم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة [illegible] الفاعل [illegible] متقدم الرتبة لانه نايب عن الفاعل ولا يصح ان يعود [illegible] على المنفصل [illegible] وهذا القول احتاره ابو موسى الجزولي وابن [illegible] ان لم يلبس نحو ظن قايم زيد او [illegible] ان [illegible] عمرو زيدا اذا [illegible] جملة اسمية او فعلية لان الفاعل [illegible] جملة على الاصح و[illegible] ابن طلحة والسيرافي في الاقناع [illegible] ولابن عصفور [illegible] وقيل يشترط في اقامة الثاني الا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع نحو [illegible] قايم زيدا [illegible] يودي الى الاخبار بالمعرفة [illegible] وقد نص على هذا المعنى سيبويه [illegible] الشاطبي والمفعول [illegible] في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي [illegible] ان لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو [illegible] والابد [illegible] الموحدة نسبة الى ابده بلد [illegible] وابن عصفور [illegible] المفعول الاول [illegible] مفعول صحيح لصحة اطلاق المعنى [illegible] علية حقيقة [illegible] المعنى لان الاخران فاصلها مبتدا وخبر [illegible] بمفعولي فعلى [illegible] جاز ولان السماع انما جا بقامة الاول قال الفرزدق ونبيت عبد الله [illegible] كرام [illegible] والتا هي المفعول الاول نايبة عن الفاعل [illegible] المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث [illegible] ضمير مستتر [illegible] عبد الله [illegible] باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت [illegible] فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو [illegible] والمراد اعيان القبيلة [illegible] المعنى [illegible] باليمامة مواليها كرام [illegible] وقد [illegible] ما ذكر [illegible] الخلاف [illegible] باشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم [illegible] ان في النظم [illegible] وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه قال وباتفاق قد ينوب الثاني من باب كسا [illegible] وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وادعى [illegible] المنع [illegible] القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جايزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني [illegible] الضمير [illegible] هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع [illegible] ثلاثة امور [illegible] والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم [illegible] الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث [illegible] تصريحا [illegible] فيه [illegible] تكرار والثاني ان الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح او الفضل [illegible] فلا ينسب [illegible] الغلط غايته [illegible] ان حكى الاتفاق لم يقف على الاختلاف فصل بضم اول الفعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا اي سوا كان ماضيا او مضارعا [illegible] اشار الناظم [illegible] واول الفعل [illegible] ويشركه في

الضم

الضم ثاني الماضي المبدو بتاء زايدة [illegible] الثاني كتضارب والاول نحو تعلم [illegible] وقيد التا بالزايدة [illegible] ترمس الشي بمعنى رمسه فانها زايدة ولا يضم ثاني فعلها [illegible] التاء المطاوعة اشار الناظم بقوله [illegible] وثالث المبدو بهمزة الوصل سواء [illegible] والمبدا [illegible] الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل [illegible] ولا يجوز ان يبنى الفعل اللازم [illegible] انتهى وخصه [illegible] نحو فجر وعليه نقام وجلس [illegible] ويكسر ما قبل الاخر من الماضي والمتصل بالاخر [illegible] ومن العرب من يسكنه كقوله [illegible] وهي لغة بكر بن وايل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة [illegible] الفا فيقول في راى زيد [illegible] فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه ويفتح [illegible] من المضارع واليه اشار الناظم بقوله [illegible] من مضارع منفتحا [illegible] واذا اعتلت عين نحو هو ثلاثي كقام من الواوي [illegible] على وزن افتعل وانفعل [illegible] من اليا في واقعاد من الواوي فعل في العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فتنقلب [illegible] الالف يا فيهما واخلاص الكسر لغة قريش [illegible] والاشمام الكسر والضم لغة كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي [illegible] الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفا [illegible] حركتها [illegible] الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المعمول به والثاني ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفا [illegible] قبيل النطق بها [illegible] اول الكلمة [illegible] اخرها [illegible] ان الاشمام في الاواخر [illegible] فكذلك لا يكون الاشمام في اول الا قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادي [illegible] كيفية النطق به ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة [illegible] شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر [illegible] والا اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى فاء الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي قال روبة في الضم الخالص ليت وهل ينفع شيا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيا مفعول اي نفعا [illegible] للموضح [illegible] مفعول به خلافا للعيني والجملة [illegible] والفاعل [illegible] بين الموكد ولا الموكد وهل للنفي بدليل [illegible] وما ينفع شيا ليت والواو للاخر [illegible] حوكت على نيرين اذ تحاك تختبط الشوك [illegible] حوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونايب الفاعل ضمير مستتر [illegible] الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون [illegible] اليا المثناة تحت [illegible] الثوب [illegible] فاذا انسج على نيرين كان اصفق واصعا [illegible] تختبط الشوك [illegible] اللغة وفي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في

[illegible]

كلام هذيل وتعزى لفقعس ودبير [illegible] وهما من فصحاء بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل
وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة [illegible] عن جمع تميم وادعى ابن عذرة وطايفة من متاخري
المغاربة امتناع [illegible] الفعل [illegible] والفعل [illegible] زاد على الثلاثة فلا يقال اختير وانقود
والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابذي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار
وانقاد على حسب [illegible] قال ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما البس من
من كسر نحو بعت او ضم نحو بعت مبنيا [illegible] واشار في النظم بقوله وان بشكل
خيف لبس يجتنب واصل المسئلة قبل [illegible] للمفعول باعني زيد وباعني عمرو وعاقني عن كذا
حذفت الفاعل ثم بنيت الفعل للمفعول وابدلت من يا المتكلم [illegible] للدلالة على
المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر في الخا والبا وخفت بالضم في اوله لتوهم انه فعل وفاعل
وانعكس المعنى المراد فتعين انه لا يجوز فيه [illegible] الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر
في [illegible] الثالث وحينئذ يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث
[illegible] فقال [illegible] الكسر في الفا اذا كانت
[illegible] فاعله مضمومة ويختار الضم في الفا اذا [illegible] فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر
[illegible] سيبويه [illegible] لا لباس بل اجاز [illegible] الثلاثة مطلقا اكتفا بالفرق
التقديري [illegible] مختار اذ يحتمل ان
يكون وصفا للفاعل او للمفعول [illegible] الفا والتفرقة فيه بالفرق التقديري
فعلى تقدير [illegible] وصفا للفاعل تكون اليا مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة
والفعل نحو يصاد اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل [illegible] مبنيا للمفعول [illegible] ادغم
فعلى تقدير البنا للفاعل تكون الدال الاولى مكسورة وعلى [illegible] البنا للمفعول تكون مفتوحة واوجب
الجمهور ضم الثلاثي المضعف [illegible] واحد غوشد ومد بضم
الفا وتشديد الدال [illegible] والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر في الفا جايز ونص سيبويه
على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة [illegible] الفعل من المضاعف الثلاثي مجرى
فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال ردكما يقال قيل [illegible] عنه في الحواشي ومن خطه نقلت
والكسر هو لغة بني ضبة بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن ادعم
بني مرة [illegible] الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضبة بالضاد المعجمة والعين
[illegible] وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكون
قبيلتين ضبط كل واحدة ولغة بعض تميم وقراء علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا
فيهما [illegible] حركة [illegible] الى الفا حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال
في [illegible] وقد [illegible] فا المدغم وقال [illegible] اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل
ايضا يعني في المضعف فيتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص
والاشمام والضم الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وعلى الكسر
بلغة ما وجه رفع الماء في قوله ان الما [illegible] الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان ذبا
[illegible] العوض اذا صيغة لحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت البنا
بكسر الراء [illegible] تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني
للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة

متماسع

فيتالمع

بنفسها

هذا باب الاشتغال وحده [illegible] في التصريح توضيحا لكل من [illegible] ويأتي
بنفسه اعني خبره عن شي [illegible] او اسم يشبهه ناصب لضميره او لملابس ضميره بواسطة او غيرها
ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف
ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول
اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم
كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى هذا اشار الناظم بقوله
ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ
او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل [illegible] العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب
لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم
كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز
فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل في موضع رفع على الخبرية وهو الرفع
بالابتدا اما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء
المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم
مبتدا جملة اسمية لتصدرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير
للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور [illegible] وفي وجوب [illegible]
المذكور مفسرا ولا يجمع بينهما [illegible] والقمر رايتهم
لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي الاسم المتقدم لا
محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح [illegible] في المغني ان جملة
الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير
وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا
بفعل محذوف جملة فعلية لتصدرها بالفعل المحذوف وهو الوجه المرجوح مراتبه [illegible]
فالنصب في نحو زيد اضربته [illegible] زيد اضربت اخاه والنصب في زيد اضربت
اخاه احسن من النصب في زيد امررت به [illegible] زيد امررت به احسن من النصب
في زيد امررت باخيه قاله المرادي في [illegible] التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله
فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم
بالفعل المتاخر والغي الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المتاخر والذي الضمير
المذكور [illegible] في المعنى كشي واحد ويرد عليهما ان نحو زيدا امررت به وزيدا اهنت داره ثم قد
يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوي فيه بين الرفع والنصب
ولم يذكر بحث من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما
يختص فالرفع التزمه [illegible] اذا الفعل تلى ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد
الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يشترط فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث
لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في
التنبيه الاول الاتي فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات
التحضيض بحاء مهملة وضاد معجمة نحو هلا زيدا اكرمته [illegible] وادوات
الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور
وهو رايت [illegible] هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يحسن تقديم الاسم على الفعل فلا

تجوز هل زيدا رايت الا في الشعر وهذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها
الاسم الذي بعده فعل [illegible] قوله [illegible] الاشتغال في النثر ولا يجب
النصب بل يترجح وما تقدم [illegible] من ان هل [illegible] بين الاسماء والافعال مقيد
عند غير الكسائي [illegible] اذا لم يكن في حيزها فعل
[illegible] عنده [illegible] في حيزها فلا تدخل عليه ولم ترض بافتراق الاسم
بينهما [illegible] في باب النصب لما ذكر وسياتي
[illegible] وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه
[illegible] الا ان هذين النوعين [illegible] ادوات [illegible] عن الهمزة وادوات
الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا
يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام [illegible] متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيته فاكرمه الا اذا
[illegible] سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل
ماضيا [illegible] فيقع الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه
او [illegible] تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي و[illegible] مع اذا وتقول في ان والفعل
ماض [illegible] اذا زيدا لقيته فاكرمه [illegible] لم تلقه فانتظره ويمتنع في نثر الكلام
بعد ان الجازمة [illegible] نحو ان زيدا تلقه فاكرمه لان ان لما
[illegible] الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المضي واما
لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر
بعد ان الجازمة لفعل [illegible] نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسويغ الناظم في النظم
بين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد
ان فان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا [illegible] يقع الاشتغال بعدها في الكلام
والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر و[illegible]
ان [illegible] من التسوية بينهما [illegible] النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما
[illegible] التسوية بينهما من جميع الوجوه [illegible] وعبارة الناظم ناطقة
بذلك ونصها او النصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما ويترجح
النصب في ست مسائل احداها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعا
[illegible] ولو كان الدعا بصيغة الخبر المقابل للانشا فالامر نحو زيدا اضربه والدعا
[illegible] الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعا بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب
[illegible] من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب
زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان
[illegible] بالفعل فكان حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب
[illegible] ان يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال ابو
علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي حتى مر بي قوله
[illegible] نائما وانما وجب الرفع في نحو
زيدا احسن به لان الضمير المجرور بالبا في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه
[illegible] لا لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شي وكذا ان قلنا الضمير في محل

نصب

نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل [illegible] وانما اتفق السبعة عليه اي
على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا [illegible] الفاء نعت من حمله
على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فحذف المضاف
الذي هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني [illegible] وهو الجار والمجرور
ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم [illegible] فاجلدوا [illegible] فلم يلزم الاخبار
بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا [illegible] وهو الزانية والزاني [illegible] من جملتين
مستانفة في مبتدا اخبر عنه بخبر ذلك الفعل من جملة اخرى [illegible]
عند سيبويه وذلك لان الفاء لا تدخل في الخبر في نحو هذا المثال [illegible]
خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل او ظرف او [illegible] ذلك ولهذا [illegible]
زيادة الفا في خبر المبتدا اذا لم يكن [illegible] فاما قوله [illegible] فانكح فتاتهم
والكرومة الحيين خلو كما هنا ان التقدير عنده [illegible] سيبويه يجعل
خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح [illegible] زيادة [illegible]
الموصول واجاز الاخفش زيادة [illegible]
الفارسي وابن جني وغيرهما [illegible] عند الجواز [illegible]
امرا او نهيا وخولان [illegible] والكرومة
بضم الهمزة من الكرم [illegible]
اهلها يعني انكرمها ثابت من جرثومة [illegible] والخلو بكسر الخا المعجمة وسكون اللام الخالية من الا
زواج خبر الكرومة [illegible] خبر [illegible] اسم [illegible] وكلمة
هي مبتدا محذوف الخبر [illegible] والمعايب محذوف والكاف بمعنى على والتقدير
على ما هي عليه وقال المبرد الفا [illegible] لمعنى الشرط لان [illegible] الموصول فيه معنى الشرط
فتدخل الفا في خبره كما تدخل في [illegible] الشرط [illegible] فاجلدوه وهما [illegible] يعمل
الجواب في الشرط فكذا الكل ما اشبهها [illegible] الشرط والجواب [illegible]
يعمل الجواب في الشرط لا يعمل [illegible] للشرط [illegible] بعمل
لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد [illegible] على الابتدا عندهما والخبر
والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل
الفا زائدة اجاز النصب في زيدا فاضربه وابتدا ثعلب احمد بن يحيى [illegible] اظلمني واظلمتم
فاصبت عليه [illegible] المعنى اظلمنا وقرا عيسى بن ابي عمر بن ابي عبلة والسارقة [illegible] بالنصب
وقال ابو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد بكسر [illegible] و
ابو الحسن طاهر بن احمد ابن بابشاذ بالتركيب [illegible] مختار
الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم [illegible] الشرط
في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى الخصوص [illegible] زيدا اضربه لعدم
مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يترجح فيه النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام
او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه [illegible] وقد فسر العامل
ما لا يعمل [illegible] الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما [illegible] اجاب ابن عصفور
[illegible] الامر باللام يجري مجرى [illegible] النهي [illegible] الطلب [illegible] لفظ الخبر

فزيدا منصوب بفعل محذوف
ومنه زيد الا يعذبه الله برفع يعذب [illegible] بمعنى الطلب
تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب [illegible] ونجميع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم
واختير نصب قبل فعل ذى طلب فانه ولك [illegible] الفعل ايضا جبو للطلب صادق على شيئين على الفعل
الذى هو طلب كالامر والنهى ومعنى الفعل المقرون باداة طلب كالمقرون باللام وكلا الطلبيين
المسئلة الثالثة ان يكون الاسم [illegible] المشتغل عنه واقعا بعد شئ الغالب فى ذلك الشئ ان يليه فعل
واليه [illegible] [illegible] ولذلك امثلته بهمزة الاستفهام نحو ابشرا
منا واحدا نتبعه فينبغى [illegible] نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب فى الهمزة
ان تدخل على الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كما فى اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون
فى امهات الابواب ما لم يتوسعوا فى غيرها وان فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار
الرفع نحو اانت زيد تضربه لان الاسم [illegible] داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت
انت مبتدا [illegible] سيبويه وان جعلته فاعلا لفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو راى
[illegible] والمختار النصب لان الهمزة فى التقدير داخلة على الفعل الا فى نحو اكل يوم زيد تضربه
فيتر[illegible] النصب لان الفصل بالظرف [illegible] كلا فصل وحرف الاستفهام داخل فى
الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام
عمرو [illegible] المضروب [illegible] الشك فى المفعول [illegible] الاستفهام عن [illegible] وحكم ابن الطراوة
بشذوذ النصب فى قوله وهو جرير [illegible] ثعلبة [illegible] طهية والخشاب
اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف
تقديره احقرت ثعلبة [illegible] عدلت [illegible] قاله الموضح فى الحواشى وثعلبة
بثاء مثلثة [illegible] نظرا الى معنى اهل القبيلة
ورياحا [illegible] [illegible] [illegible] بتشديد اليا اخر الحروف
والخشاب [illegible] [illegible] [illegible] الموضح فى الحواشى وفى مسايل الزجاجى
[illegible] [illegible] الاخفش عن ازيد اضربته [illegible] الاخفش اختار النصب لاجل
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اجمعوا على اختيار النصب [illegible] حرف الاستفهام
[illegible] [illegible] الاصل للفعل [illegible] ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب ازيدا اضربته
[illegible] وقال الاخفش اخوات الهمزة فى ترجيح النصب كالهمزة ومن ذلك نحو ايهم زيدا
ضربه [illegible] ايهم مبتدا و زيدا منصوب [illegible] بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير
ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدا وامة الله منصوب بفعل محذوف
خبر [illegible] والتقدير [illegible] [illegible] امة الله ومنها اى من [illegible] النفى بما ولا وان نحو ما زيدا رايته
ولا زيدا اضربته وان زيدا رايته فينبغى ترجيح النصب لانهم شبهوا احرف النفى باحرف الاستفهام
فى ان الكلام معها غير موجب وقيل [illegible] مذهب سيبويه اختيار الرفع فى الاسم بعدها
وقال ابو عبد الله ابن الباذش [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والذال مكسورة وابن
خروف لا يترجح النصب [illegible] الحرف [illegible] للرفع والنصب مستويان [illegible] لها على الاسماء
والافعال [illegible] غيرها من احرف النفى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] حكم ابن الشر
طية فى وجوب النصب اذا [illegible] الى ذلك قال ابن مالك فى شرح الكافية ومنها حيث

نحو حيث زيد القاه فاكرمه قاله الناظم فى شرح الكافية [illegible] ومن مرجحات النصب تقدم
حيث [illegible] نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه [illegible] الشرط فلا يليها فى الغالب الا فعل فان
اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل [illegible] [illegible] سيبويه فانه قال اذا وحيث مما
يقبح بعده ابتداء الاسماء فاذا اوقعت الفعل على شئ من سببه نصب فى القياس تقول اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونو زعم سيبويه فى اذا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ولم ينازع فى
حيث فظن الموضح ان المنازعة فى حيث فقال وفيه نظر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المعنى فقال
واضاف حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب فى [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ولعل وجه النظر
فى قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
بها عن الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون [illegible] المسئلة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول [illegible] ذلك العاطف [illegible] الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة
الميم مسبوق ذلك العاطف بفعل غير مبنى ذلك الفعل على اسم [illegible] والمراد [illegible] [illegible]
خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك اشار الناظم [illegible] [illegible] عاطف [illegible] فصل [illegible]
او [illegible] فرق فى الفعل بين ان يكون [illegible] [illegible] [illegible] المفعول [illegible] كقام زيد وعمرا
اكرمته والثانى نحو والانعام خلقها لكم بعد خلق الانسان من نطفة وانما يترجح نصب المعطوف
فيهما لان المتكلم به عاطف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] تمييز على جملة فعلية
وتشاكل الجملتين المعطوفتين [illegible] [illegible] [illegible] من تخالفهما قاله فى شرح الكافية بخلاف
ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه [illegible]
[illegible] وحكم الاسم الواقع بعدها [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
لان اما تقطع ما بعدها عما قبلها لانها من الحروف التى يبتدا بها الكلام قاله الشاطبى وقرى
واما ثمود فهديناهم بالنصب [illegible] [illegible] قاله الزمخشرى فى كشافه والبيضاوى
فى تفسيره فالتنوين باعتبار الحى [illegible] [illegible] القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة [illegible] [illegible]
وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف [illegible] [illegible] على حد زيدا اضربته [illegible] [illegible]
المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الفصل بين اما و [illegible]
[illegible] وذلك لا يجوز فلا يقال واما هدينا ثمود [illegible] [illegible] يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل
واما ثمود فهدينا هدينا هم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح [illegible] الفاء على مفسر [illegible] [illegible] [illegible]
فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا [illegible] [illegible]
الاصلى فلا تكون ما تعتبر من العمل وشمل [illegible] العاطف الفاء والواو وثم واو [illegible] الشاطبى وحتى
وبل ولكن لا العاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا اضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اباه
وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما قال لا العاطف لان المعطوف [illegible] الثلاثة [illegible] [illegible]
وهو هنا جملة [illegible] هذه الاحرف [illegible] العاطف فى اعطائه حكم [illegible] [illegible]
يترجح فيه النصب ان يتوهم فى الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شئ
خلقناه بقدر لانه اذا رفع احتمل خلقناه ان يكون خبرا له [illegible] المعنى على عموم خلق كل الموجودات
الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة
لشئ وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يوهم ان [illegible] لا يكون موصوفا بهذه الا يكون بقدر
والصفة هى المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التى لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر [illegible] [illegible]

وانما يتوهم ذلك مع النصب لحمله على انه مفعول
مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة لان الصفة لا تعمل في الموصوف
بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع [illegible] صفة لكل شيء ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف
وما لا يعمل لا يفسر عاملا وعلم [illegible] المشتغلة اي
وجب الرفع للحال ابتداء لان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو وكل شيء فعلوه في الزبر
اي الكتب [illegible] تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد
وليس المعنى هذا [illegible] فعلوا كل شيء في الزبر [illegible] تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء
مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل
المتأخر صفة له [illegible] اوان تلا الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته
فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية [illegible] او تلا الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تخرج
ولا يجوز نصبه بفعل مضمر [illegible] ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله
اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه
[illegible] بالصلة في [illegible] لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر
[illegible] او ان رفع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي
المسألة ثلاثة اقوال [illegible] على الفعلية مطلقا والثالثة
التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد [illegible] فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح
فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني ويمتنع على الثالث
لفقد ان قد واليها اشار الناظم بقوله [illegible] ما بالابتدا يختص فالرفع التزم
ابدا او ان وقع الاسم قبل ما لم يرد ما قبله معمولا لما بعده واليهما اشار الناظم بقوله
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه او زيد ان رايته
فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته [illegible] يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه
الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل [illegible] وهلا التحضيضية والا الاستثنائية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر [illegible] ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدور
تنبيهات اثنان الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة اذا
الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل
بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام النظم
في البيتين السابقين يوهم ذلك [illegible] من جملة اقسام الباب لكن صورته تتميم اقسام الباب
الحاجة الى ذلك وهذا التنبيه قد احتاج الى ذكره التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه ايهام
الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب
ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
ثم علله بما حاصله ما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجحا مثله في زيدا ضربته
فانه قال في اثناء كلامه فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جاء على حد قولك زيدا ضربته
وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري اجمع البصريون
في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود
لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسألة السادسة
ما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب لفظا او محلا بما

بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه لكونه
جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليتناسب الجواب والسؤال في
الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته او من ضربته فانك تجيب بالرفع
فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش
مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته [illegible] زيد ضربته [illegible] اكرمته اجرى
الجواب مجرى العطف وانما يعتبر [illegible]
هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته [illegible] منزلة الجواب [illegible] ولم يكن جوابا
عن السؤال [illegible] العطف فقلت لا بل عمرا لقيته او عمرا لقيته [illegible]
نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير
مفصول باما مسبوق بفعل او ابنى الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم
غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدأ
ضميره او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة
يستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية واليه
اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو
زيد قام وعمرو اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته [illegible] على السواء وذلك
لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها جملة مبنية على
مبتدئها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر
الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلا
هما لا محل لهما من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة
فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله
العائد على صدر الجملة الاولى او الفاء فانها سببية جاعلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان
وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع [illegible] ومقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي
في ضمنه جملة فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال [illegible] معاصرين لم يفهم كلام سيبويه
بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجرمي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الاقرب
اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب [illegible] بان الرفع يترجح لعدم الاضمار
فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو
اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار [illegible] ذكره سيبويه لان
فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكأن ليس في
الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير
الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على
الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع
عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حذفه في زيد اصبته ابنه او يكون من
عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص
والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين يجيزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه
فانه قال وقد يذكر هذه المسألة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول

وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيد الكلمته الان يعني بالنصب فصرح بانك ان حملت
على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كونهما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور
ان سيبويه وغيره لم يشترطوا الضمير [illegible] لاجماع القراء على نصب والسماء رفعها
وهي معطوفة على شيء ذي [illegible] في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم
والشجر وقال هشام [illegible] من الكوفيين الواو كالفاء فيحصل الربط لان الواو فيها معنى
الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذا زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع
في المفردات [illegible] ان يقوم ويقعد وقال ابن خروف [illegible] لطائفة من المتقدمين
جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتج بابيات انشدها ثعلب فقد زني اجول في البلاد لعلني
اسر صديقا او [illegible] وخرج على ان التقدير [illegible] وهذه امور متممات لما تقدم
وفي بعض النسخ [illegible] احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا
كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني
ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط الثالث ان يكون الوصف
الذي [illegible] صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا [illegible] ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل
والى ذلك اشار الناظم [illegible] بالفعل ان لم يك مانع حصل
وذلك الاسم المستوفي الشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة فالاول
نحو زيد انا ضاربه الان او غدا والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت
شرابه والنعم انت منحارها والعبد انت ضروبه او ضرابه والقدر انت حذره الان او غدا
في الجميع والاسم السابق منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير
انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحار النعم وانت ضروب
العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه [illegible] اياه بالياء المثناة تحت فلا
يجوز نصب زيد فيهما لانهما اي عليك و[illegible] غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني
مصدر [illegible] اسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما [illegible] وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في
المثالين واجب الرفع على الابتداء [illegible] وخبره ما بعده [illegible] الفعل النائب عنه اسم
الفعل والمصدر فيه ثم يجوز النصب عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي
وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا يحل محل حرف كضربا النائب عن فعله الطلبي
وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف نحو
زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب
عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه
الاب زيد حسنه [illegible] في المثال الاول ووجه [illegible] في المثال الثاني رفعهما واجب على
الابتداء وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي
ضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر
عاملا وبخلاف زيد [illegible] لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا
تاخيرا الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة بين العامل والاسم السا
بق لان الاصل في ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه لانه فرعه وتحصل
العلقة الرابطة بضمير اي بضمير الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة

الرابطة

الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك تحصل
العلقة بضميره والمنفصل من العامل بحرف جر [illegible] منفصل نحو زيدا مررت به فالهاء
المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق [illegible] العامل بحرف جر وهو
الباء او المنفصل من العامل باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ
اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل باسم المضاف وهو الاخ
والى ذلك اشار الناظم بقوله [illegible] او بتابع [illegible] او المنفصل من
العامل باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع
الاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد [illegible] نحو زيدا ضربت رجلا يحبه
فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا
يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو
خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها او الجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه [illegible] قاله
الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي
عطف البيان كالنعت في الايضاح [illegible] نحو زيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه
فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق [illegible] منفصلة بنفسه [illegible] عطف بيان
زائدة على التسهيل فان قدرت الاخ [illegible] بدلا [illegible] هذه المسائل نصبت الاسم
السابق او رفعت لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة
الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور
اللهم الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط
فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل في الرفع محكوما
في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس
كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون [illegible] وانما هو تقدير [illegible]
يكن مع بدل المفرد من المفرد بل من بدل [illegible] من التوابع
التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد [illegible] يصح عوده على الاسم
السابق قاله الشاطبي الامر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى الفعل
المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بعض الصور من معناه [illegible]
لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه
لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت
هو معنى لست مثله قاله ابو البقا ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه
ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازم [illegible] اهنت زيدا لان من ضرب
اخا شخص فقد اهانه ذلك الشخص وجميع ما تقدم في هذا الباب يقدر مقدما على الاسم
المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه
الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره [illegible] اذا رفع فعل ضمير اسم
سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على
النيابة عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو زيد قام ابوه فقد تكون ذلك الاسم
السابق واجب الرفع بالابتداء نحو خرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال

على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذ قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد
خبره ولا يجوز ان يكون عمرو فاعلا بمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة
غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من ان ليت اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها
لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية فان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية
لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من
المشركين استجارك ونحو لو زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال
خلافا للكوفيين فيهما كما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح
الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف
من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاجب عنه في النقد على المقرب ابن
عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف التي صحيح فرجح
[illegible] الفاعلية وغيرهم من البصريين يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل
من نفي او استفهام ونقد عن الكوفيين اجازة تقدم الفاعل في بابه وقد يكون الاسم السابق
راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار
بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة
من ذلك قلت وبحث هذا نقض بر كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون
بفعل محذوف مقرون بلام الامر لتفسيره وقد قال في باب التحذير من شرح الكتاب ان اجتماع حذف
الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح
رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها بفسره قعد لتناسب العطف
على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية
بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الفعل وقد تقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته
هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا ارجح من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقديم
الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون
وهو خبر بدلا في المعنى والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده
ففي الفاعلية مراعاة الصغرى فيتم عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى
فيتم عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين هذا باب
التعدي واللزوم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم
وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال
او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا والثاني المتعدي وله
علامتان احداهما ان يصح ان يتصل به ها ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا
وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر به
نحو عمل العلامة الثانية ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما
قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب بفتح الراء الا ترى انك تقول زيد
ضربه عمرو فتصل به ها ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه
لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق عليه انه اتصل به ها ضمير غير المصدر
ومع ذلك لا يكون متعديا لانه خبر الا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب كاملا

غير مفتقر الى حرف جر واحترزنا بالاطراد من نحو شروب الدواء فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول
فتقول الدواء مشروب ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا و المتعدي حكمه ان ينصب المفعول
به كضربت زيدا او تدبرت الكتب اي تاملتها الا اذا ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على
النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك
اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به
منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب
له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية والعمل حجة البصريين
ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران
يفيد العلية وحجة الكوفي الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد [illegible] بعض الكلمة [illegible] بعضها الاخر
وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به [illegible] الحكم الى العلة
القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص [illegible]
المتعدي بنصب المفعول به ان نحو الفاعل بنصب المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه يختص
الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشرة [illegible]
وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به ها ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه
اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل به ضمير غير المصدر
وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به
ها ضمير المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا
لاحتياجه الى حرف الجر الثالثة ان يدل على سجية بالسين المهملة اي الطبيعة والسليقة وهي
ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال
اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا تحدث [illegible] وضم عين الفعل لمناسبة الضم للطبيعة
الى الذات عند [illegible] والى هذا الاشارة بقوله [illegible] لزوم افعال
السجايا والعلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو
اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت اي كمرض وكسل وفهم اذا شبع بكسر
العين فيهن بخلاف فهم اذا صار كذلك فليس لازما والى هذه الاشارة [illegible]
في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن [illegible] ويجوز في طهر فتح العين
والسادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما
واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة او دنسا والسابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة
فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد والى هذه الاشارة
بقوله او طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل
المتعدي فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى لواحد [illegible] المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته
الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم والثامنة المذكورة في قوله او ان يكون
موازنا لافعلل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز وهو بناء [illegible]
مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع
مثلين متحركين فاسكنوا الاولى ونقلوا حركتها الى ما قبلها ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء
واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا تفوت الموازنة [illegible] في اقعنسس والاستشهاد

الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله يكون موازنًا **لما الحق به** اى بافعلل **كاكوهد الفرخ اذا ارتعد** والعاشرة **وهو افوعل** بسكون الفاء وفتح الواو [illegible] وتشديد اللام المذكورة في قوله **او يكن موازنا لافعنلل** بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ملحقات عند النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين **كاحرنجم** الحادية عشر والثانية عشر المذكوران في قوله **او يكن موازنا لما الحق به** اى بافعنلل باصالة اللامين **وهو** ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف او من حروف سالتمونيها فالاول نحو **افعنلل بزيادة احدى اللامين** وهل هي الاولى او الثانية قولان **كاقعنسس الجمل** اذا ابى ان ينقاد والثاني نحو **افعنلى** بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سالتمونيها **كاحرنبى الديك** بسكون الحاء وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة **اذا انتفش للقتال** فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدى وكما يتعدى ومن تعديه قوله [illegible] قد جعل النعاس يغرنديني ادفعه عني ويسرنديني قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي [illegible] [illegible] ومجلوك قلت اجيب عنه بانه شاذ وانا المعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر [illegible] على افعنلل والمضاعف افعنلى بقوله **كذا افعللا والمضاهي اقعنسسا** **وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار** وذلك مستفاد من قوله في النظم [illegible] لانه ما بحرف جر وتختلف الجار باختلاف المعنى **كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد تحذف الجار ويبقى الجر** على حاله **شذوذا** لان حرف الجر لا يعمل محذوفا **كقوله** وهو الفرزدق **اذا قيل اى الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع** فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اى اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هي مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع **وقد تحذف** الجار ويتعدى الفعل بنفسه **وينصب المجرور** ان كان في موضع نصب **وهو ثلاثة اقسام** احدها **سماعي جائز في الكلام** المنثور **نحو نصحته وشكرته** وكلتهم ووزنتهم **والاكثر ذكر اللام** الجار **نحو ونصحت لكم ان اشكر لي** وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير اللام **والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله** وهو ساعدة بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه **فيه كما عسل الطريق الثعلب** فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا محذوف اى هو لدن اى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اى يضطرب [illegible] الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود الى الهز وفي للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل **وقوله** وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح **آليت حب العراق الدهر اطعمه** والحب بالكاف في القرية السوس آليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا بانه حلف فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا بالملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان عمرو بن هند ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح والطعم على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ومما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول حيث حذف في ونصب الطريق والاصل كما عسل في الطريق لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار **في الطريق** وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود بانه غير مبهم وقول ابن [illegible] اسم محل ما يقبل الاستطراق

فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في البيت الثاني في حذف على ونصب حب **اى على حب العراق** والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا **والثالث قياسي وذلك في ان وان** بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية **وكي** لطول هما بالصلة **نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة اى بانه** [illegible] الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا **قدرت كي مصدرية** لدخول اللام عليها فان قدرت تعليلية [illegible] وان النحوية [illegible] جيئتك كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني **واشترط ابن مالك** في النظم وغيره **في حذف الجار من ان وان امن اللبس** فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس **فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف** هل هو على معنى في او عن لان رغب يستعمل بهما وسعتاهما متضادان [illegible] عليه قوله تعالى **وترغبون ان تنكحوهن فحذف الحرف** الجار **مع ان** اللبس موجود بدليل ان بعض المفسرين اختلفوا **في المراد** فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن فدل على ان كلا منهما قد ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد ذهب ابن هشام في المنهج السالك والثاني ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع به من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف ويحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول هو الذي يقول الموضح في المغني وانما حذف الجار في ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعد ما اورد امثلة من الحذف ولو قال قايل ان الموضع جر كان قولا قويا وله نظاير نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل ويعضده ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشا بعد الاخفش الاوسط ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة **فصل لبعض المفاعيل الاصالة في التقدم على بعض** اخر والاصالة المفعول **اما بكونه مبتدا في الاصل** والاخر خبرا كما في باب ظن **او بكونه فاعلا في المعنى** والاخر مفعول معنى كما في باب اعطى **او بكونه مسرحا** اى مطلقا لم يقيد بجار **لفظا وتقديرا والاخر مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا** كما في باب اختار فيتقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره **وذلك كزيدا في ظننت زيدا قائما** فيتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدا في الاصل وقائما خبره والمبتدا متقدم على الخبر **واعطيت زيدا درهما** فيتقدم زيدا على درهما لانه زيدا فاعل معنى لانه الاخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيته درهما زيد واو امتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل **واخترت زيدا القوم او من القوم** فيتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا وفي من القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقته ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ثم قال اختلفت في مسمى قوله تعالى واختار موسى قومه وجاء القوم اعلى اهمه من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم [illegible]

جايز واليه يشير بقوله النظم والاصل سبق فاعل معنى **ثم قد يجب الاصل** فيجب التقدم كما اشار اليه النظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرا **كما اذا خيف اللبس** كظننت زيدا عمرا او **كاعطيت زيدا عمرا** **او كان الثاني محصورا** كما ظننت وما خرت الشجعان الجند ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج وما اخترت زيدا الا القدم ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب زيد الا قايما او **كما اعطيت زيدا الا درهما** **او الاول ضميرا نحو** العالم ظننته مجتهدا او **انا اعطيناك** الفاعل **اذا** المفعول الثاني اسما **ظاهرا او** المفعول **الكوثر** والفرسان اخترتهم القوم ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما **وقد يمتنع** الاصل فيجب التاخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى **كما اذا اتصل المفعول الاول** **بضمير** المفعول **الثاني** كظننت زيدا غلامه و**كاعطيت المال مالكه** واخترت قومه عمرا او **كما اعطيت** **الدرهم الا زيدا** وما اخترت القوم الا بكرا او **كان الثاني مضمرا والاول ظاهرا** كالفاضل ظننته زيدا او **كالدرهم** **اعطيته زيدا** والقوم اخترتهم عمرا اما الامتناع في الاولى فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما في الثانية فلان المحصور فيه واجب التاخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا [illegible] ستثنى وليس هذا منه **فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل** جمع فاصلة والمراد بها رؤس الاي وذلك **في نحو ما ودعك ربك وما قلى** والاصل وما قلاك فحذف المفعول لتناسب الاي والاولى **وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى** والاصل يخشاه اي القران ويحتمل ان لا حذف ومعنى يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل القران في الخشاف وهو معنى حسن واعراب بين الذي **وكالايجاز** والاختصار وذلك **في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا** والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله **واما الغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين** فحذف المفعول لاحتقاره **او لاستهجانه** اي لاستقباح التصريح بذكره **كقول عائشة رضي الله عنها ما رأى مني ولا رأيت منه** يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره **اي العورة** **وقد يمتنع حذفه** اي المفعول **كان يكون محصورا نحو انما ضربت زيدا** لان الحذف ينافي الحصر **او يكون جوابا** لسؤال **كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت** لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وكذلك كله يستفاد من قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر **فصل وقد يحذف ناصبه** اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بحذف الناصبها **ان علم كقولك لمن سدد** بالمهملة **سهما القرطاس ولمن تاهب** **لسفر مكة ولمن قال من اضرب** بالمضارع **شر الناس** فالقرطاس منصوب **باضمار تصيب** ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب باضمار **تريد** ودل عليه قرينة الحال **و**شر الناس منصوب باضمار **اضرب** ودل عليه قرينة السؤال **وقد يجب** ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما وذلك **كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته** لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وباب **النداء** فيما سيأتي **كيا عبد الله** لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض **وفي الامثال** العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضروبه بمورده **نحو الكلاب على البقر** فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا **اي ارسل** ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء للمخاطب والمراد بالغرض في المثل المتقدم نفر الوحش **وفي ما جرى مجرى الامثال** في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر

فيجب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير **نحو انتهوا خيرا لكم** فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا **اي وأتوا خيرا** ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين **وفي التحذير باياك** **واخواتها** من ضماير الخطاب المنفصلة **نحو اياك والاسد** فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر موخرا عن اياك **اي اياك باعد** على احد التقديرين الاتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر مقدما على الاسد **اي واحذر الاسد** والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد **وفي التحذير بغيرها** اي بغير اياك واخواتها **بشرط عطف او تكرار** فالعطف **نحو راسك والسيف** فراسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا **اي باعد** راسك واحذر السيف **و**التكرار **نحو الاسد الاسد** بتقدير احذر **نحو الاغراء بشرط احدهما** وهو العطف او التكرار فالعطف **نحو المروة والنجدة و**التكرار **نحو السلاح السلاح بتقدير الزم** في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قايم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب** **التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال** بكسر الهمزة عند الكوفيين **وحقيقته ان** **يتقدم فعلان** مذكوران **متصرفان او اسمان يشبهانهما** في التصرف **او فعل متصرف** **واسم يشبهه** في التصرف **ويتاخر عنهما** اي العاملين **معمول غير سببي مرفوع** وغيره مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما **وهو** اي المعمول المتاخر عن العاملين **مطلوب لكل منهما من حيث** **المعنى** والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقايم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ومكرم عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قايم وضارب ابويه وعكسه زيد ضارب وقايم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع اقايم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقايم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وقايم زيد والناظم مع التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال يحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح اقتصر من الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب **مثال الفعلين اتوني افرغ عليه قطرا** فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعول له واعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل اتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه عليه **ومثال الاسمين قوله** **عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا** فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء عند الافتقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت بمعنى عرفت مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الحول والموئل الملجا **ومثال المختلفين** **هاؤم اقرؤا كتابيه** فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل امر تنازعا كتابيه واعمال الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف الواو ثم ابدل الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح العربي عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل [illegible]

هذا تعبير الجمهور ولم يذكر الشرح علة وجوب حذف العامل في باب التحذير باياك ... [illegible] ... العامل في [illegible] ... وكثر حذفه ... المعنى ... التحذير ... بالفعل ... الاصل في التحذير ... الامثال الا تغير هـ

مطلب باب التنازع

[illegible]

القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك في
وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاوم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح
انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا اذا قيل في الحديث فلا تنازع في الاية وتخرج حينئذ عن
استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكني لا استحضر الان احدا قال به غير
هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قال به الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان
التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال
ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وسرت واياه زيدا
ان اعملت الاول انتهى وسياتي الكلام في الواقع بعد الا واستفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط
في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل التنازع ان يكون
بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي
الحديث تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة
تسبحون وتحمدون وتكبرون في اثنين ظرف وهو دبر ونايب مصدر وهو ثلاثا فاعمل
الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل
الاولين في ضميرهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتحمدون الله فيه اياه
وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف
في شرح كتاب سيبويه استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغا ما عداه قال ابن مالك
وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود
كساك ولم تكسه فاشكر له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر فقال المرادي فدل على ان استقراءه غير تام
ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد تبين بما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا
بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفين في الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان
الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين
مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا قال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم
تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي انه اجاز في التذكرة في قوله
وكان ابى كان اعنا فيها مشدود اسد جوزني وضع التوكيد للعطف بالواو انتهى وسياتي الكلام عليه في باب
التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل او اسم وممن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين
الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج
على اعمال الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف
وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين
لان التنازع يقتضي الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال
احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني
لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او
اسم متصرف وعن المبرد في كتابه المدخل اجازته في فعلي تعجب مع جمودهما بشرط
كونهما بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم
الظاهر ويعمل الاول في ضميره ويحذف لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل
الثاني في الظاهر المجرور ويعمل الاول في ضميره المجرور ولا يحذف لانه فاعل والفاعل لا يحذف

عنده

عنده لانه بصورة الفضلة ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور
على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل
التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع
في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثاني لم يات الا بعد اخذ الاول
معموله المتقدم وقوله او شتمته عدل به عن قول الاستفهام خلافا لبعضهم في اجازة التنازع
في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رءوف رحيم ولا حجة له فيه
لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه ومما
قال به بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا
نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت وتبعه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند
اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور
قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا
واجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع
في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول استوفى معموله قبل مجيء الثاني خلافا
للفارسي فانه اجاز في قوله متى تصب لنا فينا من بارق تشم ان يكون من التنازع وبارق في موضع
نصبه بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير يعود على بارق وقال المرادي في شرح التسهيل الى
جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال والحق بخلافهم ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز
التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط
كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير
فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله خلافا له اي للفارسي
والجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني
فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا
فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه
ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك او اتوك اتاك
على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفرد في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه
ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ
واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه الاقوال اصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح
وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة
قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها لانه لو قصد فيه التنازع
لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه
لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه
نظر لان هذا انما ياتي لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين
يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد
السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد بن السيد البطليوسي من انه لو رفعهما ان
رفع بمعنى يكون ممطول فلجرعه على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول

فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت
بضارب ظريف زيدا انتهى واقول ما ذكره ابو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا
نحو غلام زيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني
وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ ايضا
لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذ اتفق هذا فنقول عزة مبتدأ وليس
مخطول ومعنى خبرين لها بل خبرها مبتدأ ثان مخبر عنه بخبر ومطول ومعنى خبران
لغريمها خبر بعد خبر او مطول خبر وحده ومعنى صفة له لان الوصف لا يجوز ان يعمل
وصغر على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه
المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف
الى غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب
نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط
الضمير المستتر او بالمضاف الى السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب
وعلله بانك ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم
على مفسره قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا
مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم
المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا
والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو
ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في
التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا واكتفى
بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قول الناظم معمول انه لا تنازع بين محذوفين
ولا بين محذوف ومذكور

فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما سمع من العرب والخلاف
بينهم في المختار هل هو الاول او الثاني او هما على حد سوا اقوال اختار الكوفيون منها الاول
لسبقه و اختار البصريون الاخير لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان
اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا
غيرهم ذا اسره وفضلهما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع
ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه الامران
لم ار من ذكر نقلا فان تنازع اثنان و اعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا
الاخر في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك او قام وضربتهما او قام و
مررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور
لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد
المطلب بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعملت الاول وهي يعشي ونصبت
شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف
الكاف والظاء المشالة موضع بقرب مكة كانت سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع اعشى بالعين

المهملة

المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من
الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل في شعاعه
وقطعه عنه برفعه بيعشي بغير معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور
وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه
ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير
على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو
ربه رجلا ونعم رجلا فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة
التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار قبل الذكر في
هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني
وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو
الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير
فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل
من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوع
على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل
الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير من
الكوفيين يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية حذرا من الاضمار قبل الذكر وتمسكا
بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها
وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني
ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ
الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال الموضح
بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استتر
والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة
سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل
ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه وتحمل المهمل في ضميره شرط اتفق مطلوبهما ام اختلف
والفرا يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو كما في المثال
فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك
فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى
وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على اثر
واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفرا وجه اخر وهو ان ياتي
بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا
هو النقل الصحيح عن الفرا انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما
يطلب مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا نحو ضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفرا وتوفيقا
على ضربني وانما اخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل
هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول لمنصوب
لفظا وهو ما يصل اليه العامل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر فان

وجماعة

اوقع حذفه اى المنصوب في لبس ظاهر او لم يوقع في لبس ولكن كان العامل من باب ظن وجب
اضمار المعمول موخرا عن المتنازعين فيه في المسايل الثلاث فالاول نحو استعنت واستعان
على زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالبا والثاني يطلبه فاعلا لانه استغنى في معموله
المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا بالبا موخرا وقلنا به والذى حملنا على
ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا
يعلم هل زيد مستعان به او عليه والثاني نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان
تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول في ضميره موخرا والثالثة
نحو ظنني وظننت زيدا قايما اياه فظنني يطلب زيدا قايما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت
يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قايما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول
ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه ولم نحذف
المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا ومن في باب
ظن يوتى به بضمير مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا
قايما هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله
نحو ظننيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية
ولا يجوز تقديمه معنى الجميع يخالف لظاهر التسهيل ولنص ابن عصفور وابن خروف
بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية من تخالف صاحب الضمير ومفسره
فيقال ظنني قايما وظننت زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه
حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب
لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار
في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت
افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قايمين
فلابد ان تقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان
وان كان العامل من غير باب ظن وكان ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا او محلا
لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت
ومر بي زيد وقد يجى اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهارا فكن في الغيب احفظ للود فاعمل الثاني واضمر في الاول ضمير المعمول وهذا
البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار
الناظم بقوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجى مع اول
قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر
مسئلة اذا اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان
ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه مخالفا في الافراد والتذكير
او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب
العدول من الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير
خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وذلك لان
الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن يطلب

الزيدين

الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه
اخذ مفعوله الاول وهو يا المتكلم المتصل به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين
وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو
الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظناني يحتاج
الى اضماره وهو خبر في الاصل عن يا المتكلم المتصل به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول
يظن واليا مخالفة لاخوين الذى هو مفسر الضمير الذى يوتى به فان اليا مفرد
والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو اليا وبين اضماره
مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور لا محيص عنه فوجب العدول
الى الاظهار فقلنا اخا موافق المخبر عنه وهو اليا في الافراد ولم يضره مخالفته لا
خوين لانه اى اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا التقرير ما قالوه في هذه
المسئلة قاله الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث والذى يظهر لي فساد دعوى التنازع
في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان التنازع
فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المرشد بمعناه وغيره
لان التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره
مقدما على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين اخوين ويحذفون المفعول
لانه اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين مثله في شرح الكافية
معللا لان العلة المقتضية لما حكوه وهي تاخير المفسر مفقود هنا وان اعملنا الثاني فالحكم
فيه كما سبق من وجوب الاظهار وسيما اجرا الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر موخرا
قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق هذا باب المفعول المطلق
اى الذى يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوب بيصدق غير مقيد صفة
صدقا بالجار حرفا او اسما متعلق به فيخرج بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد
بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما
غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحو
اشي والمفعول المطلق هو اسم يوكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على
ذلك او يبين نوعه اى نوع العامل فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اى عدد العا
مل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد وليس هو خبرا عن مبتدا ولا حالا من
غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يوكد
عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده بخلاف نحو ضربك ضربتان وضربك
ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون
مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولى مدبرا فانه وان كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر
في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة اشار الناظم بقوله
توكيدا او نوعا يبين او عدد والاكثر ان يكون المفعول المطلق مصدرا كما تقدم من الامثلة
والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على
الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة كما قاله الموضح في باب اعمال المصدر وخرج
بهذا القيد وهو الجاري على الفعل نحو غسلا ووضوا وعطا من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوا

مطلب

واعطى عطا فان هذه اسما مصادر وليست مصادر العدم جريانها على افعالها لان اغتسل
قياس مصدره الجارى عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره الجارى عليه التوضؤ واعطى قياس
مصدره الجارى عليه الاعطا وخرج نحو لنا اولبس علا نحو حماد للمحمدة وبغولنا البس معد وا
بميم زايدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسما المصادر والفرق بين المصدر واسمه
ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول
المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمى المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اى
... المصدر للمكان الذى ... ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة
عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله
جزاوكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو يعجبنى ايمانك تصديقا وقول الجوهرى لا يعمل المصدر فى
المصدر مردود بالاية ونحوها او ما اشتق منه من فعل غير تعجبى ولا ناقص ولا ملغى
عن العمل نحو وكلم الله موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا احسانا
والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قايما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قايم ظننت
ظنا او من وصف اسم فاعل او مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم
الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا
ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قولهم اما الملوك فانت اليوم الامهم
لوما وابيضهم سربال طباخ فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول
المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكره من ان الفعل والوصف مشتقا
من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب
وزعم بعض البصريين كالفارسى واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل الوصف فيكون
فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اى للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل
والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة
والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

فصل ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر
من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف
لدلالة اضافة صفته اليه عليه وناب منابه وانتصب انتصابه واشتمل الصما والاصل اشتمل الشملة
الصما فحذف الموصوف وناب صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل
ضرب الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة
وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف بالمضاف اليه لتوغله فى الابهام وقيد ابو البقا المسئلة بقوله
وكذا صفة المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هى الموصوف فى المعنى وانما
قد تدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف فى الانتصاب على
المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك فى شرح التسهيل وخالف فى ذلك فى شرح القطر فقال وليس مما
ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف
الموصوف وناب صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال
من مصدر الفعل المحذوف منه والتقدير فكلا حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون
سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر

والا

تنبيه على الفرق بين المصدر واسمه

والا انجاز اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقدم مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اى ضمير
المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا بالنصب فعبد الله مفعول اول لظن وجالسا مفعول الثا
نى والهاء فى اظنه ضمير المصدر نائبة عنه بالانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هى نائبة عن
مصدر موكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعى فيكون التقدير اظن ظنى كما قدره الشارح تبعا
للمفصل وفيه بحث قال الموضح فى الحواشى والذى يظهر ان الضمير انما يقوم مقام الموكد خاصة وذلك
كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا
ان يلقها ذيب اى يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذا ضميره
واما نحو فانى لا اعذبه احدا فالتقدير هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نايب عن المصدر النوعى
فصار له حالتان انتهى كلامه فى الحواشى ومن خطه نقلت وينبغى ان تكون ال فى النيل والدرس
للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اى الى المصدر سوا كان اسم الاشارة
متبوعا بالمصدر اولا قال الاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثانى كضربته ذلك ...
فى المثالين مفعول مطلق نايب عن المصدر وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل والجمهور الى ان ذلك
لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك بنسبة ذلك الى الظن قاله المرادى فى التلخيص او من
مرادف له معنى نحو شنيته بغضا فبغضا مفعول مطلق نايب عن شنات لان الشنا مصدر
شنيء بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نايب عن محبة فان المقة
بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق لانه نايب عن فرحا فان الجذل
بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن
مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور ان ناصبه
فعل من لفظه مقدر والتقدير عندهم فى الامثلة المذكورة شنيته وبغضته بغضا واحببته
وومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اى للمصدر المحذوف والله انبتكم من
الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او عشبه ومنه زكاة النبا قاله سيبويه
او نباتا فى الاية مصدر جاء على غير الفعل وكانه نايب عن انباتا قال الشاطبى فعلى هذا يكون من القسم
الثالث وهو ما كان مصدر الفعل الاخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا نايب عن انباتا وتبتيلا نايب
عن تبتلا والاصل فى مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات
لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لان
التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اى من المصدر كقعد القرفصا
بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع
والاصل فقعد القعدة القرفصا ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال
على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال انهما نايبان عن المصدر قلت اجيب
بانهما نابا عن المصدر الاصل المحتمل للقليل والكثير ومن هنا الجمهور بسطه لانه يقتضى ان
انتصاب النوعى فرع عن انتصاب الموكد ولا قايل به قاله الموضح فى الحواشى او من لفظ دال
على عدده اى المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نايب عن المصدر والاصل ضربته ضربا
عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل
فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على
الته اى الة المصدر كضربته سوطا او عصا والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم

توسع في الكلام بحذف المصدر واقيمت الالة مقامه واعطيت ماله من اعراب افراد او تثنية
او جمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح
وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضرب سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه وذلك مطرد في كل الة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لم يعهد كونه
ذلك الة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافة الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل
فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله
وهو قيس ابن الملوح وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا
والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب او من بعض وما في
معناها مضافة الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر
محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب ومن التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو
ضربته بعض الضرب ومن التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته شيأ وحاصل
ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن موكد ونائب عن مبين فالنائب عن الموكد
المصدر المشارك له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير
والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم وقد ينوب عنه ما عليه
دل مسئلة المصدر الموكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين
بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كما وعسل ودقيق
ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر
العددي وهو المختوم بتا الوحدة كضربة بعكسه يثنى ويجمع باتفاق فيقال ضربت
ضربتين وضربات لانه فرد الجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور
من الخلاف في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين ضربا خفيفا وضربا ثقيلا
وضربته ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع واختاره
اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا الا لوم ديدنه
تشبيها للفواصل بالقوافي وانى المنع في الموكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا
وثن واجمع غيره وافردا مسئلة النحاة اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف
عامل المصدر غير الموكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما مرجعه الى القول كان يقال
ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا او جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله
جوازا لدليل مقالي وهو قول القايل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر
عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي ما مرجعه الى الحال من مشاهدة
ونحوه كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر
نوعي واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير
قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما المصدر الموكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف
عامله لانه انما جي به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه خلاف المصدر
المبين نوعا او عددا فانه يدل على معنى لا يدل عليه الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف
عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال
وحذف عامل الموكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده ابنه في شرحه بانه اذا كان المصدر الموكد

يقصد

يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دايما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه
وان اراد ان المصدر الموكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن
لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر
فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى وبانه قد حذف جوازا اذا
كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر في نحو انت سيرا ووجوبا مع التكرير او الحصر
في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فتمنع
مثل هذا اما السموع ورده واما للبنا على ان المسموع لحذف العامل منه في نيتنا التخصيص
وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب
الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان
بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر ويوكده وحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما
استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد اصلا وانما هي مصادر
جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فنابت النيابة عن افعالها واعطاها معانيها
لا تاكيدها فلو كانت موكدة لها لكانت موكدة لنفسها والشي لا يوكد نفسه انتهى
مع اعترافه بان انت سيرا للتوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكررا ويعني بالموكد
انت سيرا سيرا فيظهر ايضا يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه
لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح
فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر الموكد في شي وانما هي من المصادر النائبة
عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر الموكد وهو في معنى
الاستثناء من قوله وحذف عامل الموكد امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة
وقد يقام المصدر الموكد مقام فعله المستعمل او المهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر
الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد
وويح عمرو وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت
جلوسا بناء على قول المازني في ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل زيد وويح
عمرو احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا او عمرا لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقا
وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر ذنبا فيعم رحمه لانها كلمة ترحم رحمة وويل
عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى ان ويحه وويله وويسه منصوبة
بافعال من لفظها وانشد فما وال ولا واح ولا واس ابو هند قاله المرادي في شرح
التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لانه بمعنى اترك
ويحكم واكرم وما له فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد
بخيرا وضده فالاول كسقيا ورعيا والثاني كبيا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك
الله رعيا وكواك الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف او الشفة او الاذان او غير
ذلك او الوارد امرا او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما ولا تقعد قعودا وكذا النوع نحو
فضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب ونحو قوله على حين الهى الناس جل امورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال ندل الثعالب اي اختطفه
بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي قراء مصغر علم رجال والمال مفعول به والندل

اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا كذا اطلق ابن مالك
القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص
ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو القطري بن الفجاءة الخارجي
فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبروا صبرا ووجههم انه
جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبين ذلك قال ابن الصائغ ونصه واعلم انه يجري مجرى
هذا اي التزام الاضمار المصادر في الامور المشاة كقولهم الحذر الحذر والنجا النجا فضربا
ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقوله هذا الى التحذير بقوله ايا وبمثل
قول ابن عصفور وبكلاهما [illegible] لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم مقام
عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مخبرا به باستفهام توبيخي
وهو ثلاثة اقسام [illegible] لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير
وموتا في بيت امرأة سلولية ونحو توبيخ للمخاطب اتوانيا وقد جد قرناؤك اي اتتوانى توانيا وقوله
[illegible] خالد بن زيد الكندي اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا اي اتلوم
لؤما وتغترب اغترابا اعبدا بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء
الموحدة موضع ونحو توبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك للشيخ شابا وقد بلغك انه يلعب الصبا
وقد علاه الشيب اي ايلعب لعبا ونوع واقع في الخبر وذلك في خمس مسائل احداها
مصادر يسمع عنه كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة
وشدة حمدا او شكرا لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا او اشكره شكرا الا ان
[illegible] على الجواز [illegible] الاضمار الا مع كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي ان يلتزم فيها
ما التزمت العرب انتهى وصبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا تخفى ما في كلامه
من اللف والنشر المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا او عند خطاب شخص
مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اي افعل ما تريد واكرمك كرامة واسرك
ولا نستعمل مسرة الا بعد كرامة كرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي ولا اكاد
كيدا ولا اهم هما هذا تقدير سيبويه واختلف في تقديره اكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال
ابن طاهر هي التامة والمعنى [illegible] مقاربة وقال ابن خروف تحتمل الوجهين وهما من هممت
بالشيء [illegible] الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب
عليه المسألة [illegible] ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب او خبر فالاول
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشدة الوثاق
[illegible] اما ان تمنوا منا واما ان تفادوا فداء والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة
[illegible] واما بلوغ السؤل والامل فدرءا وبلوغا ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد اي اما ادرأ واما ابلغ
[illegible] هذه المسألة [illegible] الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا الثالثة ان
يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلاثة
وشروطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر
مستمرا الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه الثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع
كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا والتقدير
لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا البريد

ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير
والمعطوف عليه نحو انت الاكل والشرب والتقدير انت تأكل الاكل وتشرب الشرب بناء على ان العطف كالتكرار نصوا
عليه هنا وفي باب التحذير والاغراء ولكنه يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل
هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعا
مل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو انت
سيرا والتقدير انت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام
ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرار وخرج من المعنى ان يكون العامل المحذوف وصفا
وهو غير مناسب هنا لان الكلام في نيابة المصدر مقام فعله فلهذا مثل واقتصر الناظم على المكرر
والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا
ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت
تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى
اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو امرك سير سير البريد ولو كان خبرا
عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا
كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الجامعية المسألة الرابعة
ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع
بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي الف عرفا اي اعترافا فجملة له علي الف نص في
الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكأنه نفسه
والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالا
نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لانه بذكر
حقا يرتفع المجاز وتثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا
فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر والثاني قسمان ما هو جار بين التعريف وما هو [illegible]
فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق
فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكأنك قلت احق ذلك الحق او حقا
فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب
عطفا على الحق والثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي ورفعت
انقطاعه والبت القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله في الصحاح والمعنى
البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا
الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة اي بتة بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا
قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا
لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا المسألة الخامسة
ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة عليه اي على اسم بمعناه ومشتملة
على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت
عليه الجملة غير صالح للعمل نحو مررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية
فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا

صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري
ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكا الا انه احدث
التصويت والبكا عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف
وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى الفعل اذ له صوت هو يصوت فالحجة انتصاب
ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال
تصويت ولم ترد ان تجعل الاخر صفة الاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه ثم
مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى الذي
ويجوز الرفع مع استيفا الشروط على البدلية والصفة ان كانت نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان
يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة ان كانت معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه
وقال الخليل تجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافيان او لا فذهب
ابو حيان الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب
ابن عصفور الى انهما متكافيان لان في النصب التقدير والاصل عدمه **ويجب الرفع في نحو**
له ذكا ذكا الحكما لانه اي الذكا **فعل معنوي لا علاجي** فالمراد بالعلاجي ما يحتاج في
ايجاده الى علاج بتحريك عضو من الاعضا كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا
ليس في احد ان يفعل... فيجب الرفع في غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكا فلست تريد انه يفعل شيئا بل انه ذو ذكا
فالذي يمكن ان له يد يد اسد فكانك لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع ايضا في نحو قوله
صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي **و في نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة**
لان صوته مبتدا وصوت حمار خبره **و في نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار و نحو فاذا**
عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار
والمجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عايدا على صاحب النوح وانما
هو للمنوح عليه لا للنايح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر **ومما**
ينصب نحو هذين المثالين **على الحال** من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه **تنبيه**
مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق **قوله** وهو ابو كبير بالباء
الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي يصف فرسا **ما ان يمس الارض الا منكب**
منه وحرف الساق طي المحمل وطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى **لان ما قبله**
وهو ما ان يمس الارض الا منكب **بمنزلة له طي** فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه
قال سيبويه بمعناه ونصه صار ما ان يمس الارض بمنزلة له طي انتهى وما نافية وان
زايدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على المنكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ
في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف
الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وانه له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم الاولى
وفتح الثانية وهي علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسالة واحال في بقية
الشروط على المثال فقال ... والتشبيه بقد حمله كلي بكا بكا ذات عضله
هذا الباب المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما
فعل لاجله فعل **مثاله جيت رغبة فيك** فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجي وحكمه النصب
بشروط وجمهور ما اشترطوا خمسة امور الاول كونه **مصدرا** لان النصب يشعر بالعلية

والذوات

والذوات لا تكون علة للافعال غالبا **فلا يجوز جيتك السمن والعسل** بالنصب لانه
غير مصدر وهذا الشرط ~~وهذا الشرط~~ **قاله الجمهور واجاز يونس بن حبيب اما العبيد**
بالنصب **فذو عبيد** زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص بعبيد
وغيرهم من المنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان
غير مصدر **بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد** لا غيره فالعبيد علة
للذكر وهذا النصب **انكره سيبويه** وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه
اذا لم يرد عبيدا باعيانهم وتاوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من
اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر **و** الشرط الثاني **كونه قلبيا** اي من
افعال النفس الباطنة **كالرغبة** لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشي متقدم عليه
وافعال الجوارح ليست كذلك **فلا يجوز جيتك قراة للعلم ولا قتلا للكافر** من افعال
اليد وهذا الشرط **قاله ابن الخباز وغيره** ... قراة العلم ... وهذا
الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل
قاله الشاطبي **واجاز الفارسي جيتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا** ويوخذ منه ان الفاعل
لا يشترط لاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجي غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن ...
كما سياتي **و** الشرط الثالث **كونه علة** لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها
محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا واجيب بان هذا شرطا للنصب لا للتحقيق ما يصلح
عرضا لانه بفتح العين والرا المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم
في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده
متاخر عنه فلا يصح تمثيله بقوله **كرغبة** بفتح الرا وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة **او غير عرض**
وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة **كقعد عن الحرب جبنا** فان الجبن وصف جبلي لازم
و الشرط الرابع **اتحاده بالمعلل به وقتا** بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمعلل
المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجيتك رغبة وقعد
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيتك خوفا من فرارك او
بالعكس نحو جيتك اصلاحا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب **فلا يجوز تاهبت اليوم**
للسفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط **قاله الاعلم** يوسف الشنتمري
والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضايع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه
ولا احدا من المتقدمين فعلى هذا يجوز جيتك امس طمعا في معروفك الان **والشرط الخامس**
اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون
اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في
الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعل ان امتنع النصب
فلا يجوز جيتك محبتك اياي لان فاعل المجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط
قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراه هو الله تعالى وفاعل
الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بان معنى يريكم يجعلكم ترون
ففاعل الروية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف

والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى
المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل فيه متحد
وقتا وفاعلا وان شرط فقد وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح
اللمع لابن جني فقال والمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل
العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع او مبتدأ كقولك الطمع حملني
على زيارتك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان
تجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود
نفسه ومتى فقد المعلل بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من
اعتبر ذلك الشرط ان يجره بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء ومن وفي واقتصر في النظم على
اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام ففاقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو
والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام وفاقد الشرط
الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس
قلبيا فلذلك خفض بحرف التعليل بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر
قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر
بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك امتنع وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في
الوقت نحو قول امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة
المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا
في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة
من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم
ولا يبقى عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو قول
ابي صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة
عرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري
اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد
الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلاة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك
هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك فلذلك جر باللام التعليل وقال
في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره المخالفة والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا
اذا زالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والى ذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع
مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله
... يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد
... قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون
بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا
ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر
والاكثر فيه ان يكون منصوبا واتما جاز جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز
لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر مستويان
في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب

والجر

والجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور
فيل ومثله في جر المفعول له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة
بيعبدوا اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم لرحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف
الى الشام ودخلت الفاء في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لساير
نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدمة بيت الله بخلاف
غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في هذه الاية واجب عند من اشترط
في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتاخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة
ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في لايلاف متعلقة
باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول فتكون السورتان سورة واحدة
ويرجحه انهما في مصحف ابي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت
والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير
لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والتقدير جيتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق
له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا هذا باب المفعول
فيه وهو المسمى ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو ما يشبه الاقتطاد كالجراب والعدل
والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات
ولا مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان
او من اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار مجراه اي يجري احدهما فالزمان والمكان
كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن من اسماء الزمان والاسم الذي عرضت
دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة بهما اي بالزمان والمكان
كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما
وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز
بفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان
او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل فيهما منصوبان
نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان و
صارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض
الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا
دالين على جزئي الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعضا يدل على جزء
مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة لاحدهما اي
الزمان والمكان لانهما لما وصفا بهما الزمان والمكان عرضت لهما كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار
فطويلا وشرقي الدار مفعولان فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصفا بهما
الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي
صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف

عند البصريين صح

منعول

والغالب في هذا المضاف اليه النايب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا والغالب في المضاف
المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين للوقت نحو جيتك
صلاة العصر او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما
نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية للزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم
الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجي وانيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين
للمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة او نحو جزور مخلب ونحو مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار
نحر جزور فعمل فيهما ما تقدم وقد يكون النايب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه القارظين
بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين
وهو تثنية قارظ بالقاف والظا المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والرا وهو شي يدبغ به قال
الجوهري لا اتيك او يووب القارظ العنزي وهما القارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا
وطالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اى مكان قربه فحذف المضاف
وهو مكان وانيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر
وذاك في ظرف الزمان يكثر واشار لذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليل في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان
من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل
يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي
اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر
مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اى الزمان والمكان الفاظ مسموعة
توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوبة على
على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتدا عند
سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل افي حق ذهابك فحذفت في وانتصب حقا
على الظرفية وقد نطق بذلك العرب الجاري في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال قايد بالفا بن المنذر
السيوى احقا اني مغرم بك هايم وانك لا خل هواك ولا خمر فصرح بفي وشبه هوى من هو
مغرم به بما في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بما العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف
حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حاله هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام
من اغرم به بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احدهما مالا للزمان والمكان خصصه
بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا تقع خبرا عن المصادر كما تقدم في
احقا انك ذاهب دون الجثث فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا مصدر بدل
من اللفظ بفعله وان ما بعدها مرفوع بها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم
يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان ومثله اى مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير
شك انك قايم او جهد رايي انك قايم او ظنا مني انك قايم فغير شك وجهد راي وظنا مني منصوبات
على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد راي وفي ظن مني على وزن احقا
ولا يخرج عن الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا وتبعه
الموضح ثلاثة امور احدها وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر بفي فانه يصدق عليه انه اسم
ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد منهما وكونا
لامر ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من

اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته من اسماء المكان فاذ يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان
والمكان فليسا ظرفين فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في
ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب يوما تخافون وناصب
محل حيث فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه مجردا فالدلالة اعلم عليه لا اعلم
المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال
الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال
ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا
وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس
واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني
افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل
حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرح المرادي
لم تجي حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي
هو في محل الرسالة لم يبعد وفي ابقائها حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى
ورسله من الاماكن لانه يعلم ما فيهم من الزكا والطهارة والفضل والصلاحية للارسال
والامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اى الدار والبيت انما هو على التوسع
باسقاط الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا
على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار لا انتصابهما على الظرف
فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت
البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان المختص لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب
على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما اشتق من مادة عامله كما سيجي فصل
والظرف الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سوا كان اللفظ
الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا
اللفظ ثلاث حالات احداها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا
ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا
لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة
من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اى سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة الفرق
بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما ومتى
يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسايل
وهي ان يقع صفة كمررت بطاير فوق غصن ففوق صفة لطاير او صلة كرايت الذي عندك
فعندك صلة الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد
عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا
في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظرف ما قطع عن
الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام
ولا جا الذي امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام بل لا يخبر عليه الا ... اثنا القطع وابنا

فيه

ووقوعها موقع شي اخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسي والاخر سماعي فقال او مشتغلا عنه
العامل بنصبه لمحل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا
يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب
على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد
تقادم عهده حينئذ الان فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان
او اضافة اعم الى اخص والان منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال والموجودة
فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك حينئذ واسمع
الان فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كان كذا او كذا احينئذ الان اي كان ما يقول
واقعا وقت حينئذ كان كذا واسمع الان ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والان مقتطع من
جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس غير لانه يرى ان قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني
وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة
ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصادر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مستثنى
الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب فصل اسماء الزمان
كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس
ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص
ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم
ما لا يقع جوابا لشي منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة او يوم الخميس او يومين ويقاس عليه
ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد يريد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق
بينهما في صحة تقدير في ونصبه على الظرفية قاله الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية
من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه كاسماء
الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة
اخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته
ويحتمل الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل مما يضاف اليه كمكان فانه لا يعرف حقيقته الا بذكر
المضاف اليه قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم
مسماه الا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد يتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفه جهة اخرى
لكون الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهات له وليس لكل واحد منها حقيقة
منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى
اخر الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست
امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان
فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب
زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفي ونحو اسماء المقادير كميل وفرسخ
وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق
منه العامل والحدث مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو لا فرق
في ذلك بين الصحيح والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله تعالى وانا كنا نقعد منها
مقاعد للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة

فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم
مقام زيد والوصف نحو انا قايم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذا النوع
اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما واشار الى مثال المبهم بقوله نحو الجهات والمقادير
وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله
معه اجتمع فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو
لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد القابلة
ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته مادة عامله اذ التقدير هو مني
مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به
مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى
هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي
التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية
الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان تفسيرا لانه مشتق ولو اعمل
في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو
مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسماء
الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته
على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما
فصل الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة
لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه
يستعمل مبتدا وخبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول اعجبني اليوم و
مفعولا به تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار
الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان
ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان
الا بعد نفي تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في
الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما
انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى
حرف الابتداء والغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله تعالى الى الان وبنيت على حركة
فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من
العوض وسمي الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا منه ويبنى على
الثلاث اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو
من خاصة قاله في درة الغواص واختصت من بين ذلك لكونها ام الباب وتحل باب لم تحملها
بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان ولدن وعند من اسماء المكان فيحكم عليهن
بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد ما تيناه رحمة من عندنا و
وعلمناه من لدنا علما اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها اي بالظرفية لان الظرف
والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا
فان نحو شي من الظروف بغير من كان منصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عزين والفرق ان من لكونها

ام الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما زائدة
والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذى التصرف الذى لزم ظرفية او شبهها من الكلم

هذا باب المفعول معه

وهو اسم فضلة تالى الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع صفة ذات الفعل كسرت والنيل وذا
الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فيصدق على النيل فى المثالين انه اسم
لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة
ذات فعل وهو سرت فى المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر فى المثال
الثانى فان فيه معنى الفعل وهو اسير وفيه حروفه وهو السين والياء والراء وسمى النيل مفعولا
معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك فى شرح اللمحة ونحو سرت
والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به فى شرح القطر الا
انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة فى المثال الثانى على
جملة وهى الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المتاول من ان والفعل لا يسمى مفعولا
معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ
الزمخشرى كما نقله عنه فى المغنى وخرج باللفظ الثانى وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه
عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال لواو نحو جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لا للواو
التى بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده
فان التقييد بالقبلية او البعدية ينافى المعية ولو قال زيد جاء ابن حتى يكون عمرو منصوبا لكان
اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقولى وخرج باللفظ الخامس وهو قوله
تال لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم
تقدم الجملة خلافا للصيمرى بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز
وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك
بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه
معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر فى كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا
ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فى المفعول معه خلافا لابى على
الفارسى فانه اجاز فى قوله هذا ردائى مطويا وسربالا اعمال الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظرف
وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط فى النظم اعتمادا على المثال فقال
بنصب تال الواو مفعولا معه فى نحو سيرى والطريق مسرعه فان قلت قد قالوا اما انت وزيدا وكيف
انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم
يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير وهو انت فاعلا بمحذوف
لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك فى الثانى دون الاول والاصل ما تكون وكيف
تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله وقد ره سيبويه من لفظ الكون فى المثالين
وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضى مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف
فى تقديره فى ذلك هل هو مقصود له او غير مقصود فزعم السيرافى انه غير مقصود ولو عكس لجاز

ونعم

ونعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار
ولبست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضى والمضارع واختلف
فى كان المقدرة فنص الفارسى وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف فى موضع نصب على الحال
واما ما فلا يكون حالا وزعم بعضهم انها خارجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح انها ناقصة
وكيف وما فى موضع نصب خبرها والتقدير على اى حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطائفة من
الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسى وجماعة انه كالمفعول به فى المعنى فمعنى سرت
والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة
للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانه تنتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا لا الناصب له
الواو خلافا للجرجانى عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما
فى سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اى المخالفة خلافا للكوفيين الذين زعم
كما صرح به الموضح فى شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه وهو مخالفة
ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه فى نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما
بعد الواو لم يصلح ان يجرى على ما قبله كما جرى زيد وعمرو فلما خالفه له فى المعنى انتصب على الخلاف
ورد بان الخلاف لو كان يقتضى النصب لجاز ما قام زيد بل عمرو بنصب عمرو وذلك لا يجوز ولا
الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير فى سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون
حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافى بما يطول ذكره وانا حاقق ب فعل الملابسة
لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويوخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبق من فعل
او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد
لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل
والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرقها خلاف ابى الفتح ذهب فى الخصائص
الى جواز التوسط مستند لا ينبغى قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوى
وهذا مخرج على ان فحشا ليس مفعولا على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات
عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل عليك السلام ورحمة الله

فصل

للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احدها وجوب العطف كما فى كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء
زيد وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة فى الاول ومن عدم الفضيلة فى الثانى لان
الفعل لا يستغنى عنه لان الاشتراك لا يتاتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة فى الثالث وثانيها
رجحانه اى العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيترجح العطف ولانه الاصل وقد امكن
بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب على
المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك فى نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع
الشمس لامتناع العطف فى المثال الاول وهو مالك وزيدا من جهة الصناعة لانه
لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف فى لك الا بعد اعادة الجار نحو عليها
وعلى الفلك واجاز الكسائى فيه الجر قال الموضح فى الحواشى وبه اقول اعلى العطف بلا

اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان
قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك وزيدا انما امتنع هذا الكلام بالك على الصحيح لعدم تقدم
فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيد اعلى ما يشتد
طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل او
لتقدير ملابسة لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والى هذا اشار الناظم بقوله
والنصب ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في المثال الثاني وهو مات زيد وطلوع
الشمس لانتفاء يجر الموت وتابعها بجانبه المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم
مكان الكليتين من الطحال والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم الصلب عند
الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء ونحو قمت وزيدا لضعف
العطف في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيد كالاخ
وعطفت زيدا على الضمير كنت قد امرت زيدا بان يكون ما مورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان
تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله المصنف في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد
كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم
وذلك خلاف المقصود لنراى وقال ابو البقا كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انتم وبني
ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير ليصح له انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا
لكان هنا انتهى ويقوله اقول ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة
لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي فاصل
كان والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وخامسها امتناعهما اي
العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء
التشارك لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج
الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجاء اذا كان حاجباهما دقيقين طويلين
واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن
في العلف ولانتفاء فائدة الاعلام بها اي بمصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم
ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة بالاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع
بعد الواو وهو الماء في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف
معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيونا هذا
قول الفراء والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب وذهب
الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قاله ابن درستويه
والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال ابن جني وسبب تسميته بذلك ان
المازني سال عن مسايل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق قال المبرد
فغير الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده
اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح اليا المثناة تحت وكسر الزاي الى انه لا حذف وان ما بعد الواو في المثالين
معطوف على ما قبله وذلك على تاويل العامل المذكور قبلهما بعامل بصح انصبابه
عليهما ... نصابه واحدة فيأول زججن بحسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه

على

على العيون والحواجب ويأول علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال
انلتها تبنا وماء وهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين
لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سايغ واجيب بان ما منعوه
مسموع من العرب كقوله طرفه لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياسي ام سماعي
والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه
هذا باب المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما
في معناها بشرط الفايدة قال في التسهيل فقولهم المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو اكلت
الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مومنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا
الصيام الى الليل وبالاستثنا نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقولهم تحقيقا او تقديرا اشارة الى
قسمي المتصل والمنقطع وقولهم بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم
وقولهم او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثنا وقولهم بشرط الفايدة احتراز عن نحو
جاني ناس الا زيدا او جاني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه انه ذكر بعد الا
مبينا انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا ان كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه
هذا حقيقة الاخراج عند ايمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى وبه يتضح
الحال ويزول الاشكال للاستثنا ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع
من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش
وابو زيد والفراء وابو عمرو الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا
لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها فعل دايما ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة
وحشى بحذف الالف الاولى واليهما اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشا فاحفظهما واعترض بان حاشى
واعترض بان حاشى الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشى التنزيهية نحو
حاشا لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها
على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب
الفارسي وتبعه ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثنا تكون حرفا
ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وتجاب بانهما
لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا والثالث مترددان بين الحرفية والفعلية
فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند سيبويه
فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال
سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح السين والمد
كسماء وسواء بكسر السين والمد وهذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها
الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومن اخذ ابن ايان والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر
مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قال في المغني فاذا استثني بالا وكان الكلام قبلها غير تام وهو
الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العوامل
عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان
كان يطلب منصوبا بمحل جر بجار يتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا او ما مررت الا بزيد
ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيه والاستثنا

غيره

في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت
احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى
وسموه استثناء مفرغا **وشرطه** عندهم **كون الكلام غير ايجاب** وهو ان يتقدم عليه ما يخرجه
عن الايجاب **وهو النفي نحو وما محمد الا رسول** فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع
ما بعد الا وهو رسول على الخبرية **والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق** فما قبل الا وهو تقولوا يطلب
مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله
شيا الا الحق **ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن** فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا
بالبا فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن
والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي **نحو فهل يهلك الا الفاسقون** فما قبل الا وهو
يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن
الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم
الفاسقون ولا ياتي التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا يقولون رايت الا زيدا لانه
يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة **فاما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم
نوره فمحمول** على **لا يريد لانهما** في افادة النفي **اي لان يابى ولا يريد معناهما النفي فهما
بمعنى** واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ او في المعنى
والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما **وان كان
الكلام تاما** وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل **فان كان الكلام موجبا** بفتح الجيم
وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه **وجب نصب المستثنى** بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ما استثنت الا مع تمام ينتصب **نحو فشربوا منه الا قليلا منهم** فما قبل الا وهو شربوا كلام تام
لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد
الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثنا ولا يجوز رفعه الا بتاويل كما سيجي **فاما قوله** تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله بالرفع فالا فيه ليست للاستثنا وانما هي بمعنى غير فهي صفة لالهة ولكن نقل
الاعراب منها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف **واما قوله** وهو الاخطل وبالصريمة منهم منزل خلق
عاف **تغير الا النوى والوتد** برفع النوى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس
نصبهما لان الكلام موجب **فمحمول تغير** في افادة النفي **على لم يبق على حاله لانهما** اي لان تغير ولم
يبق معناهما النفي فهما **بمعنى** واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت
من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفى المنزل اذا درس وعفته
الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن فعل حفيرة حول
الخبا تصنع لئلا يدخله ما المطر والوتد بكسر التا الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب
المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب
سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم
بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة
الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثنى زيدا
واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون
محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة

من

من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفرا زاد ابن عصفور فاذا انتصب
ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة **وان كان الكلام
التام غير موجب** ففيه تفصيل **فان كان الاستثنا متصلا** وهو ما يكون فيه المستثنى
بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثنا وغير متراخ المستثنى
عن المستثنى منه ولا متقدم عليه **فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه** في اعرابه
للمشاكلة **بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين** لان الا عندهم
من حروف العطف في باب الاستثنا خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة
في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كل من المذهبين فقال في الرد على
البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون على وفق
المبدل منه في المعنى واجاب الابدي بان بدل البعض يكون الثاني غير مخالف للاول
في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا
ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم
ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر
العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شي من احرف العطف يباشر العوامل قال في المغني وقد يجاب
بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح الاتباع
اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي **نحو ما فعلوه
الا قليل منهم** بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل
بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرار العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل
منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي **ولا يلتفت منكم احد
الا امراتك** بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامراتك بدل من احد بدل بعض من كل
ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام
ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط
بدل بعض من كل ولم يوت معه بضمير لما قلناه **والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل**
من قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم **وفي امراتك** من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك
ولا ينافي الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان شربوا
في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع و
سياتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب مجوزا ردا على من قال قام القوم الا
زيدا فقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده ابن
عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل
فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه
ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جا الا زيدا القوم فانه
لا يجوز الابدال كما سيجي **واذا تعذر البدل على اللفظ** لمانع **ابدل على الموضع نحو لا اله
الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشي الا شيا لا يعبا به بالنصب**
قال ابن مالك في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتدا
ولم تحمله على اللفظ فتنصبه **لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب** وتبعه على

العطف

القوم

ذكره ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل
دخولها قد زال بدخول الناسخ كما قاله الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في
محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان
ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العايد على اسم لا وزيد في المثال الثاني
مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتدا وشيئا في المثال الثالث منصوب
على البدلية في محل شي لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم تجز خفضهما حملا على
اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان **من والباء الزايدتين** بعد نفي او شبهه لا يعملان
في موجب **كذلك** فان قلت مقتضى قولك فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثنا في هذه
الامثلة مرجوح **قلت** اما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد
الكسائي ابني لبينى لستما بيد الا يد ليست لها عضد بالخفض واما الاول فقد قال ابو
القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا
قليلا منهم كما لم تجز في ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه
عليها احد من حذاق النحويين الا القليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام
تام نصب جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره
عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب انتهى **فان قلت لا اله الا اله
واحد فالرفع ايضا** في اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ
وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية **لا تعمل في موجب
ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل الا اخوك
صالح خلافا للمازني** فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب
فتقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وصالح نعت رجل
المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثنا مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها
رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقدم
على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان البدل [illegible] في بعض الوجوه والموصوف
مراعى الجانب فتد اقفا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب
النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى
منه ففيه مذهبان احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة
وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث
بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا
اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا
فتكافيا انتهى فلو وقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد
الا ابيك يربطه اليه فالظاهر ان الخلاف قايم فليتامل قاله الموضح في الحواشي **وان كان
الاستثنا منقطعا** وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على
ما يستثنى فينحو قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة
يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن **فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى
وجب النصب** في المستثنى **اتفاقا** من الحجازيين والتميميين **نحو ما زاد هذا المال الا النقص**

فما

فما مصدرية ونقص صلتها وموضعها نصب على الاستثنا ولا يجوز رفعه على الابدال من
الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه **اذ لا يقال زاد النقص ومثله** في القياس **ما نفع زيد الا
ما ضر اذ لا يقال نفع الضر** وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل
هنا في موضع رفع على الابتدا وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما
نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال
شيا الا النقصان ثم فرغ له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة
ان ما زايدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو **وان امكن تسليطه** اي
العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام حمار **فالحجازيون يوجبون النصب**
لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه **و**النصب
عليه قراة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع **وتميم ترجحه وتجيز الاتباع** ويقرؤن
الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرا بالخفض على الابدال
منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزايدة لا تعمل فيها والى هذه المسيلة اشار الناظم
بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع **كقوله** وهو جران العود عامر بن الحارث
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية
موكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع
عيسا كالبيض جمع بيضا هي الابل البيض يخالط بياضها شي من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه
الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقايل ما في الدار
احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر احد توكيدا ليعلم انه ليس ثم ادمي ثم ابدل
من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار الذي يقوم
مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لان الذي يجري مقام
التحية عندهم **وحمل عليه** اي على اتباع المنقطع **الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله** فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع
على البدلية من من على لغة تميم وهو استثنا منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه
تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع
بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيترجح على البدل او عطف البيان وكلاهما ضعيف
قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قبل لا يعلم من يذكر في السموات والارض
انتهى وفي الاية وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله
فاعل والاستثنا مفرغ انتهى **فصل واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب
نصبه** عند البصريين **مطلقا** سوا كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على
المتبوع **كقوله** وهو الكميت يمدح بني هاشم **وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب
الحق مشعب** والاصل وما لي شيعة الا ال احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم **وبعضهم** وهم
الكوفيون والبغداديون **يجيز** في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه **غير النصب** وهو الاتباع
في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه **سمعنا يونس يقول حدثنا بعض العرب**
الموثوق بهم يقول **ما لي الا ابوك ناصر** بالرفع **وقال** حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة

اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتدا في المثال ويكن التامة في
البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت واما المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع
في البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابدال المستثنى منه لكنه بدل كل من
كل لا بدل بعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعد ما كان متبوعا ما مررت
بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت
على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه
لان العام لا يبدل من الاخص وقال ابن الصايغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الاتجوز عنه فيكون
بدل شي من شي لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن
نصبه اختر ان ورد فصل والا اذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت
واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيت
جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم والغ الا ذات توكيد
فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو
على ما قبلها وهو زيد عطف نسق والا الثانية زايدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو
والثاني وهو البدل شامل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله
اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالبا وهو الهاء
والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا له فمجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز مع مرجوح كونه
اي الفتى منصوبا بالا على الاستثنا وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى
بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زايدة موكدة لالا الاولى وبدل البعض من كله نحو ما
اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على
الاستثنا ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شي الا زيد الا علمه
فزيد مستثنى من شي ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني
احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد
اجتمع العطف والبدل في قوله مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه
بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي ورمله بفتح الراء
والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما
كل العمل والا المقترنة بكل منهما زايدة موكدة والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السعي
الركض والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير
بابي العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا بان لم يشتغل بمعمول قبل الا ترك
يوثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثنا
ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول
~~الذي اثر فيه العامل نحو ما قام~~ وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل له ونصبت الباقي من المستثنيات
وهو عمرو وبكر على الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من
العامل وتقول ما رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا تنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول
به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثنا ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل

يترجح

يترجح فان كان منصوبا بالفعل لا يظهر فيه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثنا
يظهر فيه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا تخفض واحدا
منها بالبا وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول
الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن
نصب سواه مغني وان كان العامل غير مفرغ بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات
كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثنا وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد
فاعل وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شي منها الاتباع لما مر من ان
التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع
احكم به والتزم وان تاخرت المستثنيات كلها على المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت
ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب
وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب
او اتباع ونصبت ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا فكل واحد منها الرفع
راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز
الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجي بواحد منها كما لو كان
دون زايد واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة
بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من جهة المفهوم فهي نوعان ما لا
يمكن استثنا بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد
منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شي وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد
نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل
فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثنا بعضه من بعض ان كان
المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات
داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل
في اثبات القيام له لان الاستثنا من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى
الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا
الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثنا من
الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول
وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلاثة اقوال
الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان
الجميع من المستثنيات مستثنى من اصل العدد وهو قول البصريين وتبعه القاضي ابو يوسف
ويمكن ادراجه في قول النظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي
كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله والذي قبله مستثنى
من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على
الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات
كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى
ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه ان يكون استثناء من استثناء

الاول

وعلى هذا الخلاف فالمقر به في المثال المذكور وهو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا
على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها
سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا
من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين يبقى واحد واذا استثني الواحد
الباقي من الاربعة يبقى ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة يبقى سبعة ويحتمل لهما
اي للثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم ولك في معرفة المتحصل
على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول
وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك
مستثنى رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا تفعل الى ان تنتهي الى المستثنى الاخير
فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة تبقى ستة فاجبرها بالمستثنى
الثاني وهو اثنان تصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة والطريق الثا
نية من الطريقين ان تحط المستثنى الاخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل
حتى تنتهي الى الاول فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين
يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث
وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم
اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضاحه ان تقول له عندي مائة الا
خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما في
الوترية وادخل الثاني والرابع وما اشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة
وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا عشرين
لانها ثانية المستثنيات فهي اذن شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر
فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات فهي اذا شفع فصار الباقي
خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل
فصل واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى ان في كل
زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا
نعمل فغير وصف صالح ولا اثر لاضافتها الى الموصوف لانها لا تتعرف بالاضافة او يوصف
بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على
القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس
مبهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين
متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الاية بدل لا صفة وقد
تخرج غير عن الصفة وتتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه
كما تخرج الا عن الاستثناء وتتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما الهة الا الله
اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الا
الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه وتعرب هي
اي غير نفسها بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسا
ئل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء

منقطعا

منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال الا الضرر عند
الجميع من المسلمين والثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وامكن تسلط العامل على المستثنى
كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى
منه عند الاكثر نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احداهما عند قوم
من الكوفيين والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند
تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار
ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد
وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر
مذهب سيبويه والمبرد ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا
كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون
غيرا اذا كانت بمعنى الا تم الكلام قبلها او لم يتم يقولون ما جاءني غيرك وما جاءني احد غيرك انتهى
بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي واقول
لا شاهد في تمثيله لجواز ان تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة
غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا
في خمس مسائل احداها ان الا تقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي
درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير
زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو
على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد الا عمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة
اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو
ما جئتك لغير ابتغاء معروفك فصل والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى بغير في
وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي من اجل
وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا على
الاصح ما لغير جعلا ويؤيدهما حكاية الفراء اتاني سواك وفي لسر سوا لا بايعها وانت المشتري
وقال سيبويه والجمهور هي ظرف للمكان بمعنى وسط غير متصرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير لان غيرا لا تدخل ها هنا الا والضمير
قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والنقد برجبه
الذي استقر مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ودعو نهل
بالمعجمة بن سنان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان
بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان
وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي
وقال الرماني وابو البقا العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا
المذهب اذهب لانه اخلص فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب
لانهما خبرهما ومن الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله
عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض
والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجرى الماء في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب

فاليسّ في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عايد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عايد على البعض
المدلول عليه بكلية السابق عند جمهور البصريين او عايد على المصدر المدلول عليه بالفعل
تضمنا عند الكوفيين فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو اي ليس القايم زيدا على القول
الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم
زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح
في شرح اللمحة على الكلام على عدا او خلا او ليس هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ
به قط وعلى القول الثاني وهو كون ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل فهو نظير
فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو
عايد على الاناث اللاتي هنا بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم الله في
اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فايدة في
قول القايل فان كن الاناث نساء قلت الفايدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان
قلت اذا كان محط الفايدة هو الظرف فما فايدة ذكر نساء قلت فايدته التوطية للوصف
بعده وباب التوطية يجري في الصفة والخبر والحال وجملة الاستثنا من ليس زيدا
ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة
ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة
كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثا او مستانفتان فلا موضع لهما من الاعراب
فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها
بما قبلها في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك بان الجملة وقعت موقع الا زيد افكما
ان الا زيد لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه والى هذا اشار
الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال وبيكون بعد لا فصل
ومن المستثنى خلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما اشار
الناظم بقوله وا جر ربما بغي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه
في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى
النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والشاهد في
مجرور فالشمطاء مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض
وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول
ومن قوله الجر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة وخلا
وعدا موضعهما جار ونصب ثم اختلف فقيل هو على تمام الكلام فيكون الناصب
لهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز
الواقع لابهام النسبة ان الفاعل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلها على قاعدة
احرف الجر لكنهما في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة التطبيق
قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والاصحاب عندهم الاول وعطف بابن وردا والوجه

النصب

النصب على انهما فعلان ناصبان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع
الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة
وهذا يعني النصب انما صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقوله لك عدا فلان طوره
اي تجاوزه ولم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء
معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر
فيهما وفي مفسره وفي موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما
المضمر اما عايد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا
فالتقدير عدا هو اي القايم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على
البعض المدلول عليه بكله السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا ويبطل ان المقصود
من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم
منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا
اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل
المقصود من الاستثناء بخلافه وجملة الاستثناء في موضع نصب على الحال او مستانفتان
فلا موضع لهما وتدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم
من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وغيره
الفعل بجواز دخول ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية
حينئذ واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله الا كل شي ما خلا الله باطل اي
ذاهب وكان اخذا من قوله تعالى كل شي هالك الا وجهه وجملة ما خلا استثنائية ويحتمل
ان تكون صفة للمضاف او للمضاف اليه وما زايدة التقدير كل شي غير الله باطل وعلى
هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي
يهوى نديمي مولع فعدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول
حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية
على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء
فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول او مجاوزين زيدا
على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب
ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب
عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زايدة وبه قال الجرمي والربعي
والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال في المغني
فان قالوا بالزيادة قياسا فقياس فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل
وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وهو مخالف لما هنا فصل
والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير بالبناء على الضم مع لا وفي المغني ان ذكر الحلبي
لا غير لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة وفقا لبعض العرب وانشد عليه
وسمع غيره اي غير سيبويه النصب رواه الاخفش وغيره كقوله اللهم
اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ
بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام العين وليس بمنظوم اقد يتوهم فان قلت المفعول

ابو حسن لا يبزه احد بعده فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته
وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تنزه المغفرة ويعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبع
قرينا للشيطان تنبيها على الحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم قاله
الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفرا والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه
الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث وكخلا حاشا **والكلام في موضعها** حال كونها
جارة وناصبة وفاعلها كالكلام في اخبرها عدا وخلا وتقدم مشروحا **ولا يجوز دخول**
ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما **خلافا لبعضهم** واستدل له ابن مالك بقوله
صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث
وليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن
فاطمة ولنها حاش فاطمة مدرج من كلام الراوي ويؤكده ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة
ولا غيرها ولما قول الاخطل رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال
الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان تكون حاشى فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى
استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى **ولا يجوز دخول**
الا على حاشا خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا
نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على
الشذوذ قاله المرادي في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء
فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لعدم قوتها على عاطفة وكما قويت هل بام في
الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** والفها منقلبة عن واو لقولهم في
جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل وتجوز فيها التذكير
والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم
الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها
الى مفرد وظرف وجملة وشروطها ثم حذف عاملها **الحال نوعان موكدة** وهي التي يستفاد
معناها بدون ذكرها وسياتي **وموسسة** ويقال لها المبينة **وهي** التي لا يستفاد معناها بدون
ذكرها وحدها **وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة** للفاعل او للمفعول او لهما معا فالاول
نحو جئت راكبا فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التا والثاني نحو زيد **ضربته مكتوفا** فمكتوفا مبين
لهيئة المفعول وهو الها والثالث نحو زيد **لقيته راكبا** فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو تا
المتكلم ولهيئة المفعول وهو ها الغايب ولا تكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك
يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل
معنى لصحة استناده على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول
معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في التوسط **وخرج بذكر الوصف نحو**
القهقرى في **رجعت القهقرى** فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف
والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به ليدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور
اذا وقعت حالا فانها مؤولة بالوصف **وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك** فانه
وصف ولكنه مبين لهيئة مبتدا لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة
لا ما يستغنى الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغنى

الكلام

الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة **التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت**
في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان
ذكر التمييز لبيان جنس **المتعجب منه** وهو الفروسية **وذكر النعت لتخصيص المنعوت**
وهو رجل بالنعت **وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا** ورب شي يقصد لمعنى خاص وان
لزم منه معنى اخر **فقال الناظم** في النظم **الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا** ابرزنا
كذا لبيان المراد **فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة** فصل اول **يخرج الخبر**
في نحو زيد ضاحك فانه وان كان وصفا لكنه عمدة **ومنتصب** فصل ثان **يخرج النعت**
المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب فانهما وان قيدا المنعوت فليسا
منصوبين **ومفهم في حال كذا** فصل ثالث **يخرج النعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه**
اي النعت **انما سيق** بكسر السين وسكون اليا المثناة تحت **لتقييد المنعوت** به **فهو لا يفهم**
في حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم لان المقصود بالذات النعت
بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض **وفي هذا الحد** الذي ذكره الناظم **نظر لان** المقصود
من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا
من الحد مع انه **حكم** من احكام المحدود **والحكم فرع التصور** ولا يحكم على شي الا بعد تصوره
والتصور لماهية المحدود **موقوف على** جميع اجزاء **الحد** ومن جملتها النصب وهو حكم **فجاء**
الدور وهو توقف الشي على ما يتوقف عليه بمرتبة كتوقف **ا** على **ب** و**ب** على ا او بمراتب
كتوقف **ا** على **ب** و**ب** على **ج** و**ج** على **ا** والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم
ليس موقوفا على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان
الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك
وصف الحال من حيث هي **اربعة اوصاف احدها ان تكون منتقلة** وصلا لا لازمة
فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقا **لا ثابتة** دايما والمراد انها تنتقل باعتبار
انتقال معناها ولو قسم الى قسمين منتقلة **وذلك الانتقال غالب** فيها **لا لازم كجا زيد ضاحكا**
الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال **وتقع وصفا ثابتا**
في ثلاث مسايل احداها ان تكون موكدة لمضمون جملة قبلها **نحو زيد ابوك عطوفا** او لـ
عاملها نحو **ويوم ابعث حيا** او لصاحبها نحو لآمن من في الارض جميعا فان الابوة من شانها
العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم من مقتضيات الجميعة **المسالة الثانية ان يدل**
عاملها على تجدد ذات **صاحبها** وحدوثها او تجدد صفة له فالاول **نحو خلق الله الزرافة**
بفتح الزاي افصح من ضمها **يديها اطول من رجليها فيديها** بدل من الزرافة **بدل بعض من**
كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل والعامل
في الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقا وبعضهم يقول يداها اطول
بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا تتعين الحالية لجواز
الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب
مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى
ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعلها لا ...
... **المسالة الثالثة** ان يكون مرجعها الى السماع **نحو قايما بالقسط** من قوله تعالى

فاعل اذا اعرب قايما حالا من بالقسط شهد الله انه لا اله الا هو والملايكة واولوا العلم قايما
دون كل من المعطوفين عليه جاء حالا من شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال
وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لايجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان
جهة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كانها للدلالة على علو مرتبتها **وتحو انزل اليكم الكتاب**
مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالباس **ولا ضابط لذلك بل هو**
موقوف على السماع فلا يقاس عليه **ووهم ابن الناظم** في شرح النظم **فمثل بمفصلا في الاية**
المذكورة **للحال التي تجدد صاحبها** قال في المغني وهذا سهو منه فان القران قديم انتهى
وقال الدماميني في شرحه والسهو انما هو منه اي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال
والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان الانزال الذي هو عامل في الحال
يدل على تجدد معنى له الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام
الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده
هو الكلام النفسي القايم بذاته تعالى لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني
لا الاول انتهى الوصف **الثاني ان تكون مشتقة** من المصدر **لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم**
نحو جاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين اشار الناظم بقوله
وكونه منتقلا مشتقا يغلب **وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسايل احداها ان**
تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا فاسدا حال من زيد
وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة مؤولة
بمشتق فاسدا مؤول بشجاعا وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة **اي شجاعا**
ومضيئة ومعتدلة والمعنى جار على التشبيه **وقالوا** في المثل **وقع المصطرعان عدلي عير**
فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او
اهليا مضاف اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف **اي مصطحبين اصطحاب**
عدلي حمار عند سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد
ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كا
سد اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او تقدير مضاف قبله وهو اصرح
في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة
الثانية من الثلاث **ان تدل على مفاعلة** من الجانبين **نحو بعته** زيدا **يدا بيد**
فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان كما قال سيبويه كما يكون لك في سقيا لك بيانا ايضا
فمتعلق بمحذوف استونف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة **اي متناجزين**
زيد **كلمته فاه الى في** بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيان وفيه معنى
المفاعلة **اي متشافهين** وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا
موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي
ان فاه حال نايبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم
موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع
مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف
الجر وانتصب فاه ورده المبرد بان تقدير لا يعقل لان الانسان انما يتكلم من فيه لا من غيره واجاب

ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله
جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني
وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع
مفرد والوارد منه قليل المسئلة **الثالثة** من الثلاث **ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا**
ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجمل بجزية مكررا قال الرضي
وفي نصب الثاني الجزء خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول
وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي
والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو
حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفا والمعنى رجلا فرجلا لكان
مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز دخول حرف عطف في شي من ذلك الا
الفا خاصة انتهى قال الرضي او ثم نحو مضوا الكلمة ثم الكلمة **اعمر بابا بابا وتقع** لا
جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسايل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه فالاول **نحو قرانا**
عربيا فقرانا حال من القران في قوله تعالى ولقد صرفنا للناس في هذا القران والاعتماد فيه
على الصفة وهي عربيا **فتمثل لها بشرا سويا** فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها
على الصفة وهو سويا والثاني نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله ابو حيان **وتسمى الحال**
الجامدة الموصوفة **حالا موطئة** بكسر الطا لانها ذكرت توطية للنعت بالمشتق او شبهه هذا
مقتضى كلامه وبه صرح في المغني فقال انما ذكرت بشرا توطية لذكر سويا انتهى وقال ابن
بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربي والصفة
والموصوف كالشي الواحد صارت الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا توطية لكون اللسان
حالا وليس حقيقة للسان ان يكون جامدا لو ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطية
هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطية لغة المهيئة **او دالة على سعر** بكسر السين المهملة
نحو بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا **او دالة على عدد نحو فتم**
ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز **او دالة على طور**
بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قاله ابن الانباري **واقع فيه تفضيل** بالضاد
المعجمة **نحو هذا بسرا** بضم الموحدة وسكون المهملة **اطيب منه رطبا** بضم الراء وفتح الطاء فبسرا
حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه
بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسياتي بابا وسع من هذا **او تكون نوعا لصاحبها**
نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال
او فرعا له اي لصاحبها **نحو هذا حديدك خاتما** فخاتما حال من حديدك وهو فرع له
فان الخاتم فرع الحديد **وتنحتون الجبال بيوتا** فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال
وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال **او اصلا له**
اي لصاحبها **نحو هذا خاتمك حديدا** حال من خاتمك وهو اصل له فان الحديد اصل الخاتم
واسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العايد على الموصول بناء
على جواز حذف صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين اصل
للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع

غيره وان ركى وهذه المسايل العشر غير مسالة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني
عن اشتقاقه وصفه او تقدير مضاف قبله او دلالة على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة
او تفريع او تنويع او طور واقع فيه تفضيل تنبيه اكثر هذه الانواع العشرة
وقوعا مسئلة السعر والمسايل الثلاث الاول جمع اولى وهو ما دل على تشبيه او مفاعلة
او ترتيب والى ذلك يشير قول النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدى تاول بلا تكلف
وبفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع اخر فانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول
الواقعة في السعر وقد بينتها كلها بقولي اولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث
مسايل وبقولي ثانيا وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسايل الى اخرها وزعم
بدر الدين ابنه اى ابن الناظم في شرح النظم ان المسايل العشر الجميع تؤول بالمشتق وهذا
تكلف منه وانه قلنا نحن به اى بالتاويل في المسايل الثلاث الاول وهي ما دل على تشبيه
او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب
وقد تقدم كيفيته ولما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به ان الاولى على معنى سويا في
صفة العيش والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على مطورا
والخامسة على معنى متنوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متاصلا او
الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها
مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا
وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم
التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجى معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة
عند الجمهور وانما هي على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال ان عرف لفظا
فاعتقد تنكيره معنى وذلك ان العرب قالوا جاء وحده فوحده حال من فاعل جا المستتر
فيه وهو معرفة بالاضافة فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اى متوحدا او منفردا وقالوا
رجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالا
ضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اى عايدا او راجعا وعلى بدئه بيان
والمعنى برجع اخره على اوله قاله الجرمي وقال ابو البقا معناه رجع عايدا في الحال وقال
الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول فالاول المنفصل انه حال
من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة
اى مرتبين واحدا فواحدا وقالوا جاوا الجما الغفير فالجما حال من الواو في جاوا وهو
بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة اى جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى
الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجما والجما بالجيم والمد نابت الجم وهو الكثير
ومنه قوله تعالى تحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقولوا الجم الغفير والجما الغفيرة ولكنهم
لتأول الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل
بمعنى المفعول اى الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها
العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرف بال فيؤول
بنكرة اى معتركة قال لبيد فارسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نغص الدخال
والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال

بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا اى
ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور وعلى زيادة ال
وما هنا اولى لئلا يحتاج التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف الحال
ان نفس صاحبها في المعنى لانه وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر
نفس المخبر عنه فلذلك امتنع جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع ان
يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات وقد جاءت
مصادر احوالا بقلة في المعارف كجا وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان
المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي حسن
تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصا
در مثلها وكانت غير الاولى وغير ما هي لمصدقات انتهى وقال ابن الشجري الاصل تعترك
العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال ولذا التقدير في جا وحده فتوحده
واقعة موقع الاحوال لا احوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال
وحد وحده مصدر لانه فعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدر لان لوعد
واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول
واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن
افضل منه المسي فالمحسن والمسي حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير
عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال
عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله اذا احسن وجات مصادر احوالا بكثرة
في النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير
صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا واتساعا نحو زيد عدل
فعلوا مثل ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر
منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا فركضا حال من
فاعل جاء وقتلته صبرا فصبرا حال وهو ان تحبسه حيا ثم ترمى حتى تقتل حال من فاعل
قتلته وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة بوصف من باغت اى مباغتا
وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته اى فجاه والبغتة الفجاة قال الشاعر ولكنهم
بانوا ولم ادر بغتة واعظم شي حين يفجاك البغت ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اى
راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس
اذا عدا وليس بالاصل ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اى مصبورا اى محبوسا
ونحو ذلك المصدر المنكر حالا كثير ومع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا
سواء كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا بجامع الصفة المعنوية
وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فاجاز
قياسا جا زيد سرعة لان السرعة نوع من المجي ومنع جا ضحكا لان الضحك ليس نوعا
من المجي قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى
انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس
والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل ساير

المفاعيل لدليل فهو عنده مقيس نحو الحال مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق اذ اى
ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يخفى بذلك **وقاسه الناظم**
في التسهيل **وابنه** في شرح النظم **بعد أمّا** بفتح الهمزة وتشديد الميم **نحو اما علما فعالم**
والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخصا بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم **اى**
مهما يذكر شخص من حال علم فالمذكور عالم كانه ينكر ما وصف به من غير العلم فصاحب
الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ولم يذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب
الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا
للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يذكر من
شي فالمذكور عالم من حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر
لا يعمل فيما تقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الا
خفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما
مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح
التسهيل وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب **وقاسه**
ايضا **بعد خبر شبه به مبتدا او كزيد زهير شعرا** فزهير بالتصغير خبر شبه به
مبتدا او وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل ليزيد لفظ التشبيه
فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة اى شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل
لان معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يحتمل
الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخضراوي
في الايضاح واستظهره ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني **او قرن هو** اى الخبر **بال الدالة**
على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه
الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك
انت الرجل معنى الفعل اى انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما وتادب
ادبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه قال انت الكامل ادبا اى ادبه فهو
محول عن الفاعل فتحصل فيه ثلاثة اقوال حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف في المصدر
المنصوب اقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول
مطلق غير منصوب بالفعل قبله وانما عامله محذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب
الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه
مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا ابا قيها وعلى القول بالحالية فمذهب
سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما له انواع من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث
مسايل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدا او وفيما اذا كان الخبر معرفا بال الدالة على الكمال

تصل واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا **ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ** يغنيه
من المعرفة **كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله** وهو كثير حجة
لمية موحشا طلل وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل و روى لمية موحشا طلل قديم عفاه كل

رسم

رسم مستطيل فجاءنا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال
من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم الحال النكرة عليها لاجل تسويغ الحال
منها بل ليلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا
فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف وما ذكر انه حال من النكرة هو ظاهر كلام
سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاستخلاف بين
عاملي الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح
التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما
قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا
لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر فلا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يوكد ولا يعطف
عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على
الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الديار والموحش هو القفر
الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها وهي بطانة يغشى بها اجفان السيوف
منقوشة بالذهب **او يكون** صاحبها **مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم** وهو ابراهيم
بن ابي عبلة **ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا** فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه
بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا الدليل فيه لجواز ان يكون مصدقا حالا من الضمير في الجار
والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب المبتدا **او قول الشاعر**
نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه
بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا
واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملو **وليس**
منه اى من المختص بالوصف قوله تعالى **فيها يفرق كل امر حكيم امرا خلافا للناظم** في شرح
التسهيل **وابنه** في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه
مخصصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتي الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض
المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية
فجعل التخصيص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول
له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا
اى امرين او من ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه
مفعول منذرين **او** مخصوصا **باضافة نحو في اربعة ايام سواء** للسائلين فسواء حال
من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام **او** مخصوصا **بمعمول** غير مضاف اليه **نحو عجبت**
من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك
او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة **او يسبق**
بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب
معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت
الواو بينهما للتاكيد لصوق الصفة وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن
مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال
جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو كالذي مر على قرية وهي خاوية

لا يبغي امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا
على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول النظم لا يبغي امرؤ على امرئ مستسهلا فمستسهلا
حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا
يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا به وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قال ابن مالك وقوله
في شرح العمدة لا اطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا
لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة
وبالجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت
او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا
فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل
وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر
ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او
تخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم
عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز
المائة لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو
رفع كان صفة للمائة والمائة مبهمة الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قاعدا وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا
مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا
ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ فهل يقاس عليه اولا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل
ويونس الى المنع فصل وللحال مع صاحبها ثلاث حالات الموسسة
كما ان للخبر مع المبتدا ثلاث حالات احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر
عنه وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا
فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب
في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت
على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم تكن فعلا
الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك بان تكون محصورة نحو وما نرسل
المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز
تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجري فيه
خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او تكون صاحبها مجرورا
اما بحرف جر غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز على
تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك
بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى
اليه بتلك الواسطة ... ومن ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا
عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف
جر قد ابوا وخالف في هذه المسألة الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان
وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال

الناظم

الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح
لوروده في الفصيح لقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال
من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر
تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال
من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة
او طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة وان كافة في الاية حال من الكاف
في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء
للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك
فان حمل على راوية فهو حمل على شاذ نقله الموضح في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري
الا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تتوب
عن الموصوف الا اذا كانت مختصة ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس
يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه تعدي ارسل باللام والاكثر
تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني
وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا
عند الجميع كيف وقد نقل الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون
والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل واعترف بان الحال والمفعول لان
الاتفاق بالا يدل على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام
كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا
تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك او اسمين احدهما
مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كانت الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه
اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله او لا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال
على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبا من
احد وما رايت راكبا من احد واما مجرورا باضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على
اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز
تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف
اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم
ما يتعلق بالصلة على الموصول لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن
الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم
على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال
فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في القسمين ورد عليه الموضح
ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود وانما تجيء الحال من المضاف
اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة
وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف
اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه
ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو اتبع ملة

ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يفتح ذلك في البعض لتحقيقي الا يريد اذ لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل وبابكل اخاه واتبع ابراهيم كان صحيحا الا ان المضاف **عاملا في الحال** كما اذ يكون مصدرا او وصفا فالاول **نحو اليه مرجعكم جميعا** فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب **ونحو يعجبني انطلاقك منفردا** فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وهو مصدر طبيعي عامل في الحال النصب **والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا** الان او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال والاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى الاشارة بقول النظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه واما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او وصفا فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة او نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزؤه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما فيما فيحتمل ان يكون حالا من نحو واحوال يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى او من الضمير في اتبع انتهى بمعناه **الحالة الثالثة** من الحالات الثلاث **ان تتقدم الحال عليه** اي على صاحبها **وجوبا** لما اذا كان صاحبها محصورا فيه **نحو ما جاء راكبا الا زيد** وفيه البحث السابق **فصل والحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احداها وهي الاصل جواز ان تتأخر عنه** كجاء زيد راكبا **وان تتقدم عليه** كراكبا جاء زيد **وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا** وتصرفه بكونه يتنقل في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله ابو البقاء فالماضي **كجاء زيد راكبا** والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان **او صفة تشبه الفعل المتصرف** في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامته الفرعية وهي علامة للتانيث والتثنية والجمع وشمل ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **كزيد منطلق مسرعا** فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه **فلك في راكبا** في جاء زيد راكبا في المثال الاول **وفي مسرعا** في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني **ان تقدمها على جاء ومنطلق** فتقول راكبا جاء زيد وزيد مسرعا منطلق اي زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح **كما قال الله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون** فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل قد يجيب

بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة معمول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف **وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة** فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع **اي متفرقين رجع الحالبون** وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم الحال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحلبة اي متفرقين ترجع الحلبة اي الى توفي الكلمة ترجع الحلبة **وقال الشاعر** وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلة عدس ما لعباد عليك امارة **امنت وهذا تحملين طليق فطليق** جملة **في موضع نصب على الحال** من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردة او جملة ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض في الرد على الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا فجائز تقديمه **الحالة الثانية ان تتقدم الحال عليه** اي على عاملها **وجوبا** كما اذا كان لها صدر الكلام **نحو كيف جاء زيد** فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف شبهه باسم المكان لما انه سوال كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القولين بالظرفية لا يفتقر الى الاستقرار بخلاف اين ومتى قاله احمد بن الخباز في النهاية **الحالة الثالثة ان تتاخر الحال عنه** اي عن عاملها **وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا** فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التاخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه **او يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد** في عدم قبول العلامات الفرعية **وهو اسم التفضيل** فانه لما لم يقبل علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد **نحو هذا افصح الناس خطيبا** فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم على افصح لما تقدم **او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف اخيك صائما** فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه **او يكون العامل اسم فعل نحو نزال مسرعا** فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه **او يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه** كاسم الاشارة **نحو فتلك بيوتهم خاوية** فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد

اختلف فان العامل فى الحال معنى الاشارة والعامل فى صاحبها المبتدا قلت العامل فى الحال
حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة تقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور
هو صاحب الحال والعامل فيه وفى الحال واحد وذهب السهيلى الى ان اسم الاشارة لا يعمل
وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ
القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالى فرطبا
ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى اشبه وليس فيه حروفه فان قلت
كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسمها رطبا وقسمها يابسا وليس
المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدمامينى والضمير فى وكرها يعود على العقاب وصفها
بانها تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالى وهو اردأ التمر اليا
بس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتى بالمشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف التمنى نحو ليت هندا مقيمة
عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت وكان
او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله نحو لاصبرن
محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل
اعتكف المستتر فيه ولا يجوز فى محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فانه ما فى حيز لام
الابتدا وهو محتسبا وما فى حيز لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اى على لام الابتدا
ولام القسم لانهما من ادوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن زيد محتسبا
اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا فى حالين لاسمين متحدى
المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة
خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه
على الحال من الضمير فى اطيب وانتصب رطبا على الحال ايضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما
اطيب بما تضمن من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا فى حال كونه بسرا اطيب من نفسه فى
حال كونه رطبا يريد ان يفضل البسر على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير
يزيد طيبه فى حال كونه بسرا على طيبه فى حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب
من رطبه انتهى وفى ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل فى حالين معا وبه قال المازنى فى اظهر قوليه
والفارسى فى تذكرته وابن كيسان وابن جنى وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفا
رسى فى حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة متصلة لاذ او اذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر
اذا او وهو تمر فالمقدر اذ والصاحبان المضمران فى كان لا المضمر فى اطيب والمجرور بمن
وقدم الظرف على اطيب لاتساعهم فى الظروف ولهذا اجاز الكل بيوم لك ثوب بالاتفاق
ولو قيل زيد جالسا فى الدار عنده الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز تقديره
لانه ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسىء فجاء امعرفتين وانما يتعدد الحال مع افعل
اذا اثنتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسرا اطيب منه عنب قاله الموضح
فى الحواشى ونقل صاحب المتوسط عن الفارسى ان العامل فى بسرا هو هذا اى اسم الاشارة
او حرف التنبيه والثانى نحو قولك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من الضمير
المستتر فى انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل فى الحالين انفع او كان المحذوفة

على

على الفتى لدى السابقين وفى هذا المثال رد على من زعم ان العامل فى المثال الاول اما ها التنبيه او
اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين فى المثالين عن افعل كما فى الحال الواحدة
ولكن اغتفر تقديم حال الفاضل فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخرا التبسا فان قيل اجعل احدهما
تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدى الى فصل افعل ومجرورها من من وهما كالموصول والصلة فان قيل
قد فصل بالظرف وعديله والتمييز قلنا ذلك فصل جائز وهذا فصل واجب فى نوع خاص اذا
لم يجز تقديمه قاله فى الحواشى والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو
معانا مستجاز لن يهن ه ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا
او مجرورا مخبرا بهما متاخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به
كقوله سر بنا عاذ عوف وهو بادى ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال
وهو بادى ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم
بادى وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف
والمجرور بالاخر لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو فى الدار او عندك جالسا
زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه
وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار فى الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف
والجار والمجرور ولا فرق فى المفردة ~~والجملة المصدرة~~ بين المضافة كما تقدم فى البيت وغير المضا
فة كقراءة بعضهم ما فى بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة
بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل فالله اعلم ما فى بطون هذه
الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور
بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصرى والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات
على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله
اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفى هذه
الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الا
خفش وسبقه الى ذلك الفرا وتبعه الناظم فى التسهيل وشرحه واشار اليه فى النظم بقوله
ونذر نحو سعيد مستقرا فى هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم
ضرورة وان خالصة فى الاية الاولى ومطويات فى الثانية معمولان لصلة ما وهى فى بطون
والقبضة فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذى فى الصلة ومطويات
معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء فى خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت
عليه ما من الاجنة وقول البيضاوى التاء فيها للمبالغة كما فى رواية او مصدر كالعافية وقع
موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة فى غير ابنية المبالغة والمصدر الاتى على وزن فاعلة موقوفان
على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر فى قبضته لانها
بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر الان بمعنى المشتق يحمل الضمير لا السموات مبتدا
وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل بيمينه معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اى
لا عامل الحال فصل ولشبه الحال بالخبر فى المعنى والنعت فى التقييد جاز
ان يتعدد لمفرد وغيره كما تعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجى
ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان يتعدد لمفرد كقوله على اذا ما جئت ليلى بخفية

زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير متنعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي اخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقراه رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم واعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي نبه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان رجلاي الى اخره وليس منه اي من تعدد الحال لمفرد نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤب مرور الشيء في العمل على عادة جارية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال موكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا او يقدر الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيعقد الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يفصل عنه الا بقرينة فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو احسن عندهم من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما جوزوا النشر عند الوثوق بفهم المعنى بان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال الشاعر عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء في عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد مني بين فاما انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هواها سلوانا وقد تاتي المتعددة على الترتيب فيعقد للاول الاول والثاني للثاني (ا) كقول امرئ القيس وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الها المجرورة بالباء والمعنى اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثرينا قدمي وقدميها ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القافة قصدا للستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال المفرد قايلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقد تاولوا قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا متعددة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه فصل الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة

نحو

نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا فصل الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها اي بدون ذكرها كجا زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر الركوب وقد مضت اول الباب وموكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفرا والمبرد والسهيلي الى انكار الموكدة وما جاء من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والموكدة ثلاثة اقسام لانها اما موكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي موكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقول الشاعر اصخ مصيخا لمن ابدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب فمصيخا حال من فاعل اصخ المستتر فيه وهي موكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصخا وهو الاصغا والاستماع والمعنى اصخ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او موكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي موكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي وهذين النوعين في النظم وعامل الحال بها قد اكدا واما موكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة موكدة لها وهذا القسم مما استدركه الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر الموكدة لصاحبها واما موكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومركبة من اسمين جامدين معرفتين فتوكيدها اما بيان تعيين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لغير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جوازا كونهما (؟) احترازا من … احد الاسمين مشتقا في حكم المشتق فان الحال لا يكون حينئذ موكدة للجملة ولا يحتاج الى عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من الموكدة لعاملها على تاويل الاب بمشفق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح و الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها موكدة لها وحق المؤكد ان يتاخر عن الموكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدرا بعد الخبر تقديره احقه او نحوه كاعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذن محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر فصل يقع الحال اسما مفردا عن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا ويقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العايد الى قارون واذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقر اذا قدر اسما في موضع المفرد او باستقر اذا قدر انه موضع

الجملة وعليه الاكثرون حال كعند مستقرا او استقر عند وفيق وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما
قوله تعالى فلما راوه مستقرا عنده فيحمول على عدم التنزل والانتقال الا انه كون
مطلق وشرط الظرف والجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا
حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان ويقع الحال جملة اسمية او فعلية
وذلك مفهوم من الاطلاق قوله النظم وموضع الحال تجيء جملة بثلاثة شروط
احدها كونها خبرية وهي المحتملة للتصديق والتكذيب وهذا الشرط مجمع عليه
لان الحال بمنزلة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه
بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال
وان كانت خبرا لمبتدا في المعنى الا انها قيد والقيود لكونها ثابتة باقية مع ما قيدت به والانشا
لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشا شرطا
ولا نعتا فهذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح
ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا
اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية والواو للحال قال في
المغني وهذا خطأ والصواب ما قال الواو انها عاطفة اما مصدرا يسبك من ان والفعل
على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الا
ول فتحة يضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثا
ني فالفتحة بنا للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا
ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في المغني
قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح
ان الفتحة يعني ان فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا بنا لاجل نون
التوكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك
ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة
على السوا ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال
على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب
بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحا
ليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقية
وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت
بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين
من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا مفعولا اعرب وبيان غلطه
من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فلانه يصير معنى الاية ساذهب مهديا فصرف
الانتقال الى الذهاب وهو في الاية الهداية واجيب بان مهديا واقع بعد الذهاب
الذي فيه تنفيس فيلزم ان يكون ايضا فيه تنفيس كالقيد قاله الدماميني واما
قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة
بدليل استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه

لشي

لشي واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا لمن الحال
لم تقول في جاء زيد ان تسأله يعطك جاء زيد وهو ان تسأله يعطك فتكون الحال حينئذ
هي الجملة الاسمية لا الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا
لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة وهم الوف
حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو
اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو و
الجملة حال من الواو في اهبطوا اي متعادين بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير
فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحوى بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما
اصل البشر وكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول
او مرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذيب ونحن عصبة فجملة ونحن
عصبة حال من الذيب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى
صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير
نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد حال كونها داخلة على مضارع نحو لم
تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون الخ حال من الواو في تؤذونني
وهي حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه
قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة بعد عاطف حالا على
حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من
القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال
كونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا يقال او وهم قائلون كراهة اجتماع حرفي عطف صورة
الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك
الكتاب لا ريب فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها
وانما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في
المعنى فلو دخلت الواو لكانت في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي
التالي الا الايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون فجملة كانوا به
يستهزئون حال من الهاء والميم في ياتيهم ولا تقترن بالواو وعند ابن مالك وصرح شارح اللب
بجواز الواو وتركها فيها اذا كان الماضي تاليا الا كقوله نعم امرءا هرم لم تعر نائبة الا وكان
لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث
لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره
الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله
حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل
المضاف الى غيره فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناها ما لنا غير مؤمنين
فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ونؤمن بالله قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل
ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجيء الواو قول ابن دريد وكنت ولا ينهنهني
الوعيد وقوله مستكبر الذاري اكسبته الوفق البيض ابا لعفد كان ولا يعجل لا ب

تنبيه كمنبوه ونحوه كالتشبيه وبكر بالمضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
الصورة السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة انشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف
فما لك بعد الشيب صبا متيما
في عهدتك ولم تقترن بالواو ولما تقدم في لا وصاحال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت
في حالة الشيخوخة لاهيا وهذ متنضي الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع
المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر حال من فاعل
تمنن المستتر فيه ولم تقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الوزن والمعنى والواو لا تدخل
على اسم الفاعل فكذلك ما اشبهه واليه اشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع
ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت واما قوله علقتها عرضا واقتل
قومها زعما لعمر ابيك ليس بمزعم عنترة العبسي فجملة واقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة
بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة لا واو الحال
والمضارع مول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع
قصدا لحكاية الحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان
فيعبر بلفظ الماضي وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى الشيخ عبد القاهر
وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدا محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من
المبتدا والخبر الجملة وعليه اقتصر في النظم فقال وذات واو بعدها انو مبتدا
له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما
بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع
طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع فصل وقد تحذف عامل الحال
اذا كان فعلا جوازا الدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا او قولك للقادم من
حج ماجورا او لدليل مقالي كان تقع في جواب الاستفهام كقولك راكبا لمن قال لك
كيف جئت او جواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فرجالا
احوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر وماجورا
منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار
صلوا والتقدير تسافر راشدا ورجعت ماجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا الخ وكذلك القراءة
سنة متبعة ووجوبا قياسا في اربع صور احداها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا
قايما والاصل حاصل اذا كان قايما او ضربه قايما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما
فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال الموكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك
عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ
هاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا والصورة الثالثة
هي التي يتبين بها ازدياد في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق
بدرهم فصاعدا والثاني نحو اشتريته بدينار فسافلا فصاعدا او سافلا حالان والفاء
عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشا والاصل
فذهب العدد صاعدا او اشتريته بدينار فانحط المشترى به سافلا
الا الفا والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ
بفعله ولمن لا يثبت على حال اتميميا مرة وقيسيا

اخرى

اخرى فقايما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا اي اتوجد تميميا وقيسيا حالان منصوبان
بفعل محذوف وجوبا اي اتتحول ويحذف سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة
للتاسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التاسيس او
هناك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا
لانه ذكر ان خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا فانك قلت ثبت لك هنيئا او هناك ذلك هنيئا انتهى
فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز يقال هنا
يهنا كعلم يعلم وهنو يهنو كظرف يظرف والحذف عامل الحال اشار الناظم بقوله
والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي منع هذا باب
التمييز وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شي وفرق بين متشابهين وقول لهم في
المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم
قاله ابو البقا والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام
نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره فخرج بالفصل الاول
وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فان فيه ما في حسن وجها
الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله
وهو رشيد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس
عن عمرو محمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت في باعد ام العمرو عن اسيرها
وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما ولما
وخرج بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من
وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرية نحو لا رجل وثاني مفعولي
استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما اي رجلا
وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة اقترانها بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب
لكنها اي من ليست فيهما للبيان فلا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا رجل للاستغراق
اي للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتدا لانه لما اراد
الاستغفار ابتدا منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي
لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قاله الموضح
في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه
المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا او تمييز العدد وانما المراد ان الاسم جي به لتبيين
الجنس كما جات المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب
لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة اعماله مع انه
جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين
زيدا او رطل زيتا فانه شبيهه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام
وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك في خامس مرتبته فان الفعل اصل
لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل
للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون
الاجنبي وهي اصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة

وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشي على ما هو
اصل عليه اولى والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل
اوشبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو
طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة وعلم بهذا التقرير والتفصيل
بطلان عموم قوله في النظم بنصب تمييز بما قد فسرا فانه يقتضي ان التمييز
ينصب بما قد فسر سوا كان مفسرا لابهام اسم او نسبة وليس كذلك واجاب عنه المرادي
بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الابهام عنه فاندرج
بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسرا وذهب قوم الى ان العامل في مميز النسبة
هو الجملة التي انتصبت عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور
ونسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الكتاب يعني اخر الباب
بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور فصل والاسم
المبهم اربعة انواع احدها العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر
ونحوها والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد
مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير
نحو احدى عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا ينعكس والثاني انه واجب النصب ذكرهما
في شرح الكافية وافرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول
المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة
المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول
عندي مقدار عشرين رطلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف
به مقدار الشي وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا وذراع نسيجا
او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقا ومن الممسوح عندي قفيزان
شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب
لكني لم اره بغيره او وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر
كعصا والمنا الذي يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في
تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان بالتشديد كما
يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة
فالاول نحو مثقال ذرة خيرا يره فمثقال الذرة شبيهة بما يوزن به وليس اسما لشي يوزن
به عرفا والثاني نحو نحي سمنا فالنحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها يا اسم لوعا
السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو
جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بالمساحة وليست مساحة حقيقة وانما هو دال على المماثلة
من غير ضبط [illegible] غيرها في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو ان لنا
غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل
فحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل و
النوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد
من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار

الثاني

وضابطه

وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه ومثله
اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب
وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد
الباب وبعد الجبة انه حال وينبني عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على التمييز
قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا
محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل
الراس شيبا فان نسبة اشتعال الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز
محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف وهو شيب
الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جي بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة
وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا
مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجي بالمضاف
تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك والكثير المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته
ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين
عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك
واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها
مثل اكلت الرغيف ثلثه اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده
الموضح في شرح اللمحة وكل في مميز الاسم ان جره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه
من تنوين ظاهر او مقدر او نون تشبهه كشبر ارض من الممسوحات وقفيز بر من المكيلات
ومنوي عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا
اضفتها كمد حنطة غذا الا ان كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب
النصب لما سياتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة فما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة
الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر
فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه
يضاف الى غير التمييز نحو عشرو رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو
تمييز اولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشي الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى
قاله المتوسط وزعم انه الصواب او مضافا نحو ولو جئنا بمثله مددا وملء الارض
ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل و
مرة فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد
ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا فصل من مميز النسبة التمييز
الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة له اولا فالاول نحو [illegible] اكرم بابي بكر
رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه
المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن
يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضاف فعله الى الله تعالى لقصد الاظهار التعجب
منه لانه تعالى منشئ العجايب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون

المفرد

هذا اللبن الذى نزل به مثل هذا
التعجب من بنسه الدعى ارتضعه من ثدى امه اى ما اعجب هذا
الولد الكامل فى هذه الصفة وكون فارسا تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف
اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير
مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله فى الحواشى والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا
ميز ومن مميز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون
مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو
زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع
التمييز به مع صحة المعنى فتقول فى مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو
ما كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامته ذلك ان يحسن وضع بعض
موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول فى مثالنا ماله زيد بعض الاموال
ولا يستقيم فى هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر
مالا لانه يؤدى الى ان المال له مال وانما وجب نصبه فى الاولى وجره فى الثانية لان
اسم التفضيل فى الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس
رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا لا يصح ان يكون فاعلا فى المعنى اذ لا يقال
هو كرم رجل فيعبر عنه هو بقولك كرم رجل وانما ابطل شرط النصب وكان حقه الجر
وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف ثانيا
الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شى يمتنع اضافته الى غيره
فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت واختلف فى معنى من التى يجر
بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم يدخل فى طاب زيد نفسا لان نفسا ليست اعم
من المبهم الذى انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض
[illegible] فى الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة
طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وفى الموضح فى الحواشى انها لبيان
الجنس وهو ظاهر كلام المشهور من مذهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا
[illegible] الايجاب ولا يمتنع جر التمييز بمن الا فى ثلاث مسائل احدها تمييز العدد
[illegible] لما سيأتى الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا
[illegible] عن المفعول ما احسن زيد اديبا فانه محول عن المفعول واصله
[illegible] ما احسنه اى زيدا رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ
[illegible] مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا فى المعنى
[illegible] الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد
[illegible] مضاف غيره كان يكون مبتدا نحو زيد اكثر مالا فمالا محول عن مبتدا اذ
[illegible] محول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع
على الابتدا امكانه بخلاف ما كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو لله دره فارسا
[illegible] وابرحت جارا خطابا للمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل
ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اى فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت

فارسا

فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول
من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف
رحب الذراع ومن ذلك الفاعل فى المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان
فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول
نعم من رجل قال ابو بكر ابن الاسود تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامى
بقى التاليان واقتصر فى النظم على الاستثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت
غير ذى العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من فى المسايل الثلاث المتقدمة لان وضع
من المبينة ان يفسر بها ويصحبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو من اساور من
ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد
وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها
فى غير ذلك لان التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوى
بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا
ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة
ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن العلم انه مما انتصب عن تمام الكلام
وانه منقول عن فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم تعميم تفسيرا وذهب
ابن خروف الى انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا
قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك
فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منتصبا او مشبها بالمنقول او بعد عدد
وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول فى قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول انه
المعنى نعم الرجل زيد فلان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى المضمر وجعل
المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله
اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان
حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى اصل
التمييز او الى التمييز فتقول عظم فارس وعظم جار فصل لا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه
رجلا لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه
على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من بنى طى انفسا تطيب بنيل
المنى وداعى المنون ينادى جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف
وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم
اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعل فى النظم فقال
وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور
ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا فى الاصل وقد حول
الاسناد عنه الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه
من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله
فكذلك ما اشبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال

والتقدير انتطيب
في المغني ويحتمل ان يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور
نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف
الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما
نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصايغ وهذا ايرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت
لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور

هذا باب حروف الجر

وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف
الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او غيرها **وهي عشرون حرفا** كما في النظم
ثلاثة مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا وحاشا الجرات فلا حاجة لا
عادتها **وثلاثة شاذة** في عمل الجر **احدها متى في لغة هذيل** بالتصغير **وهي عندهم**
بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم **وسمع من بعضهم اخرجها متى كمه**
اي من كمه **قال** شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي في وصف السحاب **شربن بماء البحر ثم**
ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء
والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون اليا اخر الحروف وبالجيم المر السريع مع الصوت يقال
ان السحاب في بعض الاماكن يدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مايه
فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف الما ويعذب باذن الله
تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم يمطر حيث يشا الله **والثاني لعل في لغة عقيل** بالتصغير
قال شاعرهم **لعل الله فضلكم علينا** بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح
الشين المعجمة المراة المفضاة **ولهم في لامها الاولى الاثبات** كما مر **والحذف** كقوله
علّ صروف الدهر او دولاتها ا نشده الفرا بجر صروف **ولهم في لامها الثانية الفتح والكسر**
وانشد واعليهما لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا
يجوز الجر في بقية لغات لعل **والثالث كي** ولا تجر معربا ولا اسما صريحا **وانما تجر ثلاثة**
لا رابع لها **احدها ما الاستفهامية يقولون اذا سالوا عن علة الشيء كيمه** والاصل
كيما فحذفت الف ما وجوبا وجي بهاء السكت وجوبا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة
والاكثر عندهم **ان يقولوا لمه** باللام والمعنى لاي شيء كان كذا **الثاني ما المصدرية وصلتها**
فانهما في تاويل الاسم **كقوله** وهو النابغة **اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر**
وينفع فكي جارة لمصدر موول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد
الفتى **للضرورة والنفع** اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى رجى
الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله **الاخفش** وهو قليل **وقيل ما فيه كافة** لكي عن عمل الجر
مثلها في ربما وفي قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو **الثالث**
ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جيت كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها
والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغنا عنها بنيتها **بدليل ظهورها في الضرورة**
كقوله وهو جميل بن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك **كيما ان**
تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطا متعد لاثنين اولهما اكل الناس
وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور
الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك

في

ان تقعد كي مع

في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح **والاولى** فيما اذا لم تذكر ان بعد
كي **تقدير** **ان** **مصدرية** ناصبة للمضارع بنفسها **فيقدر اللام قبلها** استغنا عنها بنيتها **بدليل**
كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف **والاربعة عشر الباقية** من
العشرين **قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والبا واللام**
وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما
هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان
الى وعلى وبدا منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها
المضمر والظاهر **نحو ومنك ومن نوح** ومثال الى **الى الله مرجعكم اليه مرجعكم** ومثال عن **طبقا**
عن طبق ورضي الله عنهم ومثال على **وعليها وعلى الفلك تحملون** ومثال في **وفي الارض**
ايات وفيها ما تشتهي الانفس ومثال البا **امنوا بالله وامنوا به** ومثال اللام **لله ما في**
السموات وله ما في السموات **وسبعة تختص بالظاهر** وهي المشار اليها بقوله
في النظم بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا وهي بالنسبة الى
الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتا وما وضع على حرفين
وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهو حتى
خاصة **وتنقسم** بالنسبة الى عملها في الظاهر **اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بظاهر**
بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور **وقد**
تدخل حتى والكاف في الضرورة على المضمر فالاول كقوله اتت حتاك تقصد
كل فج ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفرا لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني
كقول العجاج يصف حمارا وحشيا **خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا**
فادخل الكاف على الها العايدة على الذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف با
موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهنا اسم موضع بعينه
وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف
وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا واو حرف عطف والمعنى ان هذا الحمار
الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب منها
وقول اخر وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات **فلا ترى بعلا ولا حلايلا**
كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاولى على ضمير الحمار الوحشي وفي الثانية
على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلايل جمع حليلة الرجل وهي امراته والحاظل
بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار
الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا **وما يختص بالزمان وهو مذ**
ومنذ والى ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا **فاما قولهم**
ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر
مجرور بمذ في الصورة الظاهرة **فتقديره مذ زمن ان الله خلقه** فمذ في الحقيقة انما
جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر **اي مذ زمن خلق الله اياه**
فاندفع بهذا التقدير السوال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على
الجملة **وما يختص بالنكرات وهو رب** بضم الراء اليه الاشارة بقوله النظم ورب منكرا

هـ

نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير والتفسير
بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفرعيهما كقولك ربه رجلا وربه رجلين وربه امراة وربه
امرتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر
ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مفصلا بتمييز مجموع
مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جوازا مطابقته لفظا نحو ربهما
امراة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة
واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على
واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه
فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب بفتح الواو حال كونه مضافا للكعبة او لياء
المتكلم وهو التا في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن
اصنامكم وترب الكعبة وترب لافعلن حكاه الاخفش وندرتا الرحمن وتحياتك حكاه سيبويه
فصل في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين ان حروف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب وما اوهم ذلك فهو عندهم
اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على
شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين
ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قاله في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض
عند الجمهور الفارسي وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغنا عنها ببعض نحو لن تنالوا
البر حتى تنفقوا مما تحبون اى بعض ما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون قرا بذلك
ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها
صحة وقوع موصول موضعها ان بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان اى الذي
هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من
ذهب فمن ذهب بيان الاساور اى هي ذهب ومن الاولى للابتدا عند الجمهور او زائدة على
راى الاخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث ابتدا الغاية المكانية
باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتها الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتدا الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش
والمبرد وابن درستويه وخلافا لاكثرهم اى البصريين فانهم منعوا ذلك ويدل لنا الكتاب
العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس
رضي الله عنه مطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك بن عبد
الله بن ابي نمر عن انس رضي الله عنه وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش
في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني يصف السيف تخيرن من ازمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن ازمان لابتدا الغاية الزمانية وتخيرن وجربن
مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نايب الفاعل وهي راجعة الى السيف فالمحدث عنها في بيت
قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم
الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث بن ابي شمر
والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس

مطلب في ذكر معاني الحروف الجارة

اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار زمان وكذلك ما اشبهها واجيب
بان الاصل عدم الحذف وقد تكون ابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم او
توكيد التنصيص عليه وهي الزايدة فالاولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني
من رجل فهي للتنصيص على العموم لانه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على
سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي الجنس على سبيل
العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثانية الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من
احد فهي لتاكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من
انما افادت مجرد التوكيد لان ما جا احد وما جاء من احد يستويان في افادة العموم ونفي احتمال فان
قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زايدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها تاتي في
موضع يطلبه العامل بدونها فتنصب مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى
المراد كما قالوا في لا انها زايدة في قولهم جيت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى ومن الزايدة لها
ثلاثة شروط عند الجمهور احدها ان يسبقها نفي باي اداة كانت او نهي بلا او
استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من
رجل او متى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما والثاني
ان يكون مجرورها نكرة كما مر والثالث ان يكون مجرورها النكرة اما فاعلا نحو ما ياتيهم
من ذكر فذكر فاعل بياتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او
مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعت على المحل والخبر محذوف
تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا مخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم
زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا
شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما الخامس
معنى البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة اى بدل الاخرة وانكر قوم مجي من للبدل
وقالوا التقدير ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما
هي فللابتدا انتهى من المغني واقره المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية
فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اى في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ
من اية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة اى في يوم الجمعة
المعنى السابع التعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا
اى اغرقوا لاجل الخطايا وقدمت العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق
يمدح زين العابدين بن علي بن الحسين بن ابي طالب رضي الله عنهم يغضي حيا ويغضى من مهابته
فلا يكلم الا حين يبتسم اى يغضى منه لاجل مهابته والا غضا بالغين والضاد المعجمتين ارخا العين
والمنصوص المنظم على قوله بعض وبين وابتدى في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء الازمنة
وزيد في نحو وشبهه فجر نكرة وزاد في المعنى ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله
اى عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتها كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك واشار
وهو الاستعلا عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اى عليهم وخرجها المانعون
على التضمين اى منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة نحو

الداخلة على ثانى المتضادين نحو ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾ ﴿حتى يميز الخبيث من الطيب﴾ ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفى اى بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغنى عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه تقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا لما فى بعضها من الود له ولللام اثنا عشر معنا احدها الملك نحو لله ما فى السموات المعنى الثانى شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثانى نحو الحارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التى للاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات والتى للاختصاص بخلاف ذلك

المعنى التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد فى الاصل ولكن لما بنى منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هى مقوية للعامل لما ضعف باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثانى ومثل للتعدية فى شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح فى المغنى والاولى عندى ان يمثل التعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه التمليك فى شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه فى التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلى واني لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اى لاجل ذكرك اياك المعنى الخامس التوكيد وهى الزائدة وهى انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدى ومفعوله نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اى اجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى واما ردف لكم فالظاهر انه اى ردف ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم فى المغنى فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل الجر ما بعدها بها او بالمضاف قولان قال فى المغنى ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يتعلق الثانى وهو من كل [illegible] من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والاغلب اضافته ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذى ضعف اما بكونه فرعا فى العمل كالمصدر واسمى الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطى للدراهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطى للعصاة مناها واما بتاخره عن المعمول مع اصالته فى العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله فقوى باللام وليست اللام

المقوية

المقوية زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هى بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشئ وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذى قويته عند الموضح فيكون متعلقة غير متعلقة فى ان واحد وهو ممتنع لادائه الى الجمع بين متنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجرى لاجل مسمى اى الى اجل المعنى الثامن القسم وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اى تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اى ما اكثر درك بالدال المهملة المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش وتسمى ايضا لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فخلكم يصير الى ذهاب فالوالد ليس علة للولد والخراب ليس علة للبنا ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومن منع الصيرورة فى اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة السبب مقامه المعنى الحادى عشر البعدية بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس اى بعده وجعلها فى باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المعنى الثانى عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون للاذقان جمع ذقن اى عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها اى عليها قاله فى المغنى وتاتى للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال والتبليغ نحو قل لعبادى قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة اى فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اى عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى من نحو وعن الكميت يوم القيمة افضل اى من افضل شكم بنى و القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا اى عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك فى التسهيل وتبعه فى المغنى الموضح واقتصر على قوله واللام للملك وشبهه وفى تعديته ايضا وتعليل قفى وزيد وللباء الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهى الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم ومجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتاتى على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه فى المغنى وهو احد قولى الزمخشرى فى البسملة والقول الثانى انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى الثانى التعدية بالتاء المثناة فوقه وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اى اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الاية رد على المبرد والسهيلى حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب قاله فى المغنى المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد فمدخول الباء هو الثمن او معنى نحو كافات احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال فى المغنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم يقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع يعنى من اهل السنة فى لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلى البائين جمعا بين الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هى للالصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا فى الكلام فهذا اصله قال فى المغنى ثم الالصاق حقيقى نحو امسكت بزيد اى قبضت على شئ من جسمه او على ما يحبسه من ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازى نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل الالتصاق بما يقرب منه لا [illegible]

به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت بزيد
فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف
بوجه ما المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا
منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اى منها فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس
في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع او يغني
عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اى معه او كافرين المعنى السابع المجاوزة وهي التي يحسن
في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا اى عنه بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص
بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اى عنه وزعم البصريون انها لا تكون عن اصلا ونا ولوا
ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في محلها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية
نحو وما كنت بجانب الغربي اى فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اى فيه المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن
في مكانها بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة
اى بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يحسن في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه
بقنطار اى على قنطار قاله الاخفش ويدل له هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا
بهم يتغامزون اى مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة
على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اى لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة
هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا تندرج احدهما في الاخرى خلافا لابن مالك فانه ادرج باء
الاستعانة في باء السببية وعد من مفرداته المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل
نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع
خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي الباء للقسم وهي اصل حروفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد
لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اى اسالك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية
نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو قد احسن بي اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي
اى فديتك بابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا
بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق ولفي ستة معان احدها الظرفية
حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية
من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما
بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حياة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب
الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وفي بعض النسخ لقد كان
في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اى لمسكم عذاب عظيم بسبب
ما افضتم اى خضتم فيه والثالث للمصاحبة عند الكوفيين وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال
ادخلوا في امم اى مع امم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتيبي وهي التي يحسن موضعها على نحو
ولاصلبنكم في جذوع النخل اى عليها وقيل انها هنا لبيان بمعنى على ولكن شبه المصلوب
لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول
سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل اى بالقياس الى الاخرة والسادس
بمعنى الباء عند الكوفيين والقتيبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر
... بصيرون بطعن وهو بالباء المثناة وكسر الصاد المهملة جمع بصير بضبط فوارس

والاباهر

والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتاتي في بمعنى من نحو وتسع ايات
اى منها قاله الحوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت
اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قاله في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير
تعويض اجازه الفارسي في الضرورة واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها واقتصر
الناظم على الظرفية والسببية كما يوخذ من قوله والظرفية استبن بباء وفي وقد يبينان السببا ولعلى
اربعة معان احدها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب منه
او اجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها
غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو نحيف العامري اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني
رضاها اى اذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير
عليها مؤنثا ويحتمل ان يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط
وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت على الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين
نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اى مع ظلمهم وتاتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
اى لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اى عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على الناس
اى منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اى بان لا اقول ويؤيد قراءة ابي
وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل
اى عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقوله حميد بن ثور
ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق زاد على لان راق متعدية بنفسها تقول راقني الجارية
ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك
فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اى لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلا
ومعنى في وعن ولعن اربعة معان ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت
عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء
لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك
الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى ايضا رميت على القوس قاله في المغني الثاني البعدية بالباء
الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا
متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث
الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اى عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد
الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه حرثان
بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اى على لان
المعروف ان يقال افضلت عليه قاله في المغني ولاه اصله لله حذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا
والحسب بفتح السين ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله
در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي
الهتنا عن قولك وهذا راي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده اى منهم ومرادفة الباء وما ينطق عن الهوى اى به وللاستعانة نحو رميت عن القوس
اى به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى بدل نفس وفي الحديث صومي
عن امك اى بدل امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اى في حمل ولا تنيا في ذكري ...

بدليل

للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى اراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك فحذف عن من اول الموصول وزيدت بعده واقتصر

فى النظم على قوله بعن تجاوز اعنى من قد فطن وقد يجى موضع بعد وعلى وللكاف اربعة معان

ايضا احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثانى التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون

نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية اى لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع

الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان فى امر وهو الاحسان فهذا فى الاصل بمنزلة واحسن

كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الاستعلاء

ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة كيف اصبحت قال كخير اى على خير وقيل المعنى بخير

ولم يثبت مجى الكاف بمعنى البا وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خير وجعل منه اى من

الاستعلا الاخفش قولهم كن كما انت اى على ما انت عليه فالكاف بمعنى على وما مصدرية وانت مبتدا

حذف خبره هذا احد الاعاريب والثانى ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتدؤه اى كالذى هو انت

والثالث ان ما زايده ملغاه والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل

مماثلا لنفسك فيما مضى الرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اى عليه او كاين الخامس ان ما كافة

ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زايدة وشبه الشى بنفسه

فى حالتين المعنى الرابع من معانى الكاف التوكيد وهى الزايدة نحو ليس كمثله شى اى ليس مثله شى كذا قدره

الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس شى مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيد

الكاف لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جنى وقيل الكاف هنا غير

زايدة ثم اختلفوا فقيل الزايد مثل كما زيدت فى فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا

لتفصل الكاف من الضمير قال فى المغنى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة

الاسم لم يثبت وقيل الكاف ومثل لا زايد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته

شى وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شى وقيل الكاف

اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول زاد فى المغنى فى معانى الكاف

المبادرة وذلك اذا اتصلت بما فى نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز فى النهاية

وابو سعيد السيرافى وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف

وبها التعليل قد يعنى وزايدا لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى

فى المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها فى الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل

ومثال حتى فى المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها فى الزمان نحو سلام هى حتى مطلع الفجر وتقدم

ان من معانى اللام الانتها ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى ولام والى وانما يجر بحتى فى الغالب

اخر نحو حتى راسها او متصل بالاخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا بالاخر

فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله ابن المغاربة قال فى المغنى

وزعم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الزمخشرى وحده فاعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى

نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها

وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى ونافشه الدماميني بانها فى حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية

النطق بها فى ذلك ومعنى كى التعليل نحو جئت كى اقرا اى للقراءة ومعنى الواو والتا المثناة فوق القسم نحو والله

وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية فى الزمان فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير

من ابى سلمى بضم السين لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اى من حجج ومن دهر والحجج

بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهى السنة والدهر الزمان والديار مبتدا تقدم خبره فى الجار والمجرور

قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلا الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم

بناحية الشام عند وادى القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقول

وهو امرؤ القيس الكندى قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اى

من ازمان وقفا امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا فى جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون

التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا

والربع المنزل وعفت درست وامحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى

فى ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اى فى يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان يجرا فى مضى فكمن هما وفى الحضور معنى فى وتكونان بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية

وانتهايها معا فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاوه ان كان الزمان معدودا

نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اى من ابتداء هذه المدة الى انتهايها ورب ليست للتقليل

دايما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دايما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا

قاله فى المغنى فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام

يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صايمه لن

يصومه وقايمه لن يقومه باضافة صايم وقايم الى رمضان وهو مما تمسك به الكسائى على اعمال اسم

الفاعل المجرد بمعنى الماضى وقول الشاعر يا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة كانها خط تمثال

ووجه الدليل ان الاية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب

واحد منها التقليل قاله فى المغنى والثانى وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة

الا رب مولود وليس له اب وذى ولد لم يلده ابوان وذى شامة سودا فى حر وجهه مجللة لا تنجلى لزمان

ويكمل فى تسع وخمس شبابه ويهرم فى سبع مضت وثمان وعن الفارسى ان عمرا الجنى سال امرا

القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وادم عليهما الصلاة والسلام والقمر ويلده بسكون اللام

وفتح الدال او ضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف فالتقى ساكنان

فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهى النكتة السودا

فى الجسم المخالفة للونها وفى رواية شامة غرا وهو غير مناسب للشامة اذ الغرا البيضا والشامة سواد

والحر من الوجه ما بدا من الوجه وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة اى ذات عز وجلال

وروى محلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اى منكسة ويهرم اى يشيب قاله الحلبى فصل

من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهى خمسة احدها الكاف وهل اسميتها

فى النثر والشعر معا او فى الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله وهو العجاج

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف

الجر مختصة بالاسما وبيض جمع بيضا والنعاج جمع نعجة وهى هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من

الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جما وهى التى لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد

بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذايب يعنى انهن

يضحكن عن اسنان مثل البرد الذايب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو [illegible]

اطلاق قول الناظم واستعمل اسما والثانى والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما

من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو قطري الخارجي فلقد اراني للرماح درية
من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء ودرية بفتح الدال المهملة
وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مرّ والثاني كقوله وهو مزاحم
بن الحارث العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا
اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى عند
والضمير المجرور بها يعود الى فرخها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا
وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي تصوت من جوفها من شدة
العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد
الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم
بفتح المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني
ما بين الوردين تستعمل في الابل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين
الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء اخر الحروف وبالضاد المعجمة
قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ ها هنا وزيزاء بزايين معجمتين
مكسور اولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى بيداء بالمد المهلكة والمجهل
القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء
عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار
الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول
علا يعلو علوا وعلا يعلي علا قاله ابن خالويه في الطارقية وقد يكون الى اسما واحد آلاء الله
وهي نعمه تقول الى والا قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مما يستعمل اسما
مذ ومنذ وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا
الفعل احدهما اذ يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود الان او لا نحو ما رايته منذ يومان
فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرف غير معدود وهما حينئذ اي حين
اذ رفع ما بعدهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو
مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطايفة من الكوفيين واختاره ابن الحا
جب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا او اول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني
وقيل بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابي اسحاق
الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين
لقايه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة
محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك
وابن مضا والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي
هو يومان وهو قول بعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية
ايضا او من اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال نحو ما لقيته منذ يومان
اربعة اقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمنذ مبتدا ويومان
خبر وقال ابن جني بيني وبين لقايه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدا وللكوفيين قولان
احدهما ان من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدا او خبر والجملة صلة فحذفت الواو والمبتدا

وضمت

وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل مذ اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى والموضع
الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب
ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة الفعلية وهي
عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار
ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى
وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل مذ على الجملة
الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال ايفع ويفع فهو
يافع ولا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل
بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز
حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي
وهما حينئذ اي حين اذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان فقيل الى الجملة
وقيل الى زمن مضاف الى الجملة بكونه هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة
فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم
الى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل
بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون
هما اصلان لانه لا تصرف في الحروف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال
المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه
وهو الراد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك اعرف من ضمها
وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب اولى من الغريب والمالوف خير من المنكور
وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون
محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالسكون بلا تنوين فصل وتزاد
كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم
وقرئ خطيئاتهم وهو الظاهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو
عما قليل والباء نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شيء قرارا
يريد فان لكل شيء واذا دخل شيء من هذه الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية
اولت ما بانها موصولة حرفي والجملة صلتها وتزاد بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا
وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر
لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء فجر برب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على
ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة واضيفت بين الى بصرى مع
اشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي
حوران وقوله وهو عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجيم من
الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب فيما اذا زيدت بعد رب والكاف ان

وفي اولها نون

تكونها عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة
كقوله لم تحنه مضاربه وهو نهشل بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو
لم تخنه مضاربه فسيف مبتدا ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزايدة واراد بيوم مشهد
يوم صفين لما قتل اخوه مالك بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي و
مضاربه جمع مضرب بكسر الرا ومضرب السيف نحو من شبر طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه
وانما للانسان مفرق واحد والعرب يقد رون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع
موقع الواحد وقوله وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي
شمالات فكفت ربما عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية وهي اوفيت اي انزلت وعلم اي جبل و
شمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب
المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما
عرف حده والمستقبل مجهول وقد يدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله
تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود ولكان شانية وكرره
من المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله
وهو ابو داود الايادي ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية
قال الجامل مبتدا والموبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل
اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والموبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية
والعناجيج بالعين مهملة فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور
وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول
رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان يقدر ربما اسما نكرة
مجرورا برب بمعنى شيء ويقدر الجامل خبرا لمضمر محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال
محذوفة اي رب شيء هو الجامل الموبل كاينا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة
على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف فصل تحذف رب ويبقى عملها
بعد الفاء كثيرا كقوله وهو امرء القيس الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمايم محول فمثل بجر رب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها
شغلتها والتمايم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين
او السحر ومحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك
لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب
الواو وتبدل من الواو الفاء لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرء القيس ايضا
وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو
شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهو الستور
[illegible] ل لا يحول شيء بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء في بانواع
بمعنى مع والابتلاء الاختبار ويبتلي يختبر فيقول رب ليل بهذه الصفة ارخى على ستوره ظلامه مع انواع الاحزان
ليختبر صبري او جزعي منها وبعد بل قليلا ليبعدها من الواو كقوله

وهو

وهو رؤبة او العجاج بل مهمه قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة
البعيدة الاطراف والى حذف رب وبقاء جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة اشار الناظم بقوله
وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل وبدونهن اقل كقوله وهو جميل
بن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم
الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار واقضي اموت
ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم
نقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني والجليل العظيم وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى
عمله واليه الاشارة بقول النظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو ضربان سماعي كقول
رؤبة بضم الرا وسكون الهمزة بن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف
اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله وروبة هذا من فصحاء العرب
قال الزمخشري هو ممن اصطنع العرب للتشبع والتقيصم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة
المصنع لان هذين البيتين لا يصطفهما الا ديوف ومن قرانه ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما بعوضة
برفع بعوضة وقياسي واليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم
اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقدير
جره بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا تصلح ان تعمل الجر لانها بمنزلة
مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية
لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على الجر بمن مضمرة
لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف
الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفرا وكقولهم ان في الدار زيدا
والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت
برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف وتقديره الا امر انا
بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فبطالح
قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا امر
تقضت المعنى وانك قد قلت مررت بصالح ثم تقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المرور واقع
فلا بد من اضمار الكون فتقول الا اكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت
بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان وافرده هذا باب
الاضافة وهي لغة مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري
جديد مشطب يريد لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط
فيه طرايق واصطلاحا اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم
مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور تحذف انت من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه
من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين
مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو
احسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا بعد تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب ودراهم
ثوب زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر

التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من
تلو علامة الاعراب وهى اربعة الاول والثانى نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا
ابى لهب فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلى علامة
الاعراب وهى الالف والثانى نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيهة بالتثنية فى الاعراب بالحروف
وليست بتثنية حقيقة اذ لا يقال فى تثنيتها [illegible] والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة
لما ذكرنا والثالث والرابع نون جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمى الصلاة
فالمقيمى جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلى
علامة الاعراب وهى الياء والثانى نحو عشرو عمرو فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم فى اعرابه بالحروف
وليس بجمع حقيقة لانه لا مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت
التنوين فى كونها تلى علامة الاعراب كما ان التنوين يلى علامة الاعراب ولهذا لا تحذف النون
التى لا تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر
لان النون فى هذين المثالين تليها علامة الاعراب وهى الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر
الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وبعد الحذف فهو لبس فى المسئلة والقول الثانى
ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله
نونا تلى الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف وجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه
وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج وكا
بالاضافة خلافا للسهيلى وابى حيان فى النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا
لابن البادش **فصل** وتكون الاضافة على معنى اللام بالكثرة لانها الاصل
ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى فى بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن
مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التى تكون بمعنى فى ان يكون الثانى وهو المضاف
اليه ظرفا للاول وهو المضاف سواء كان زمانا ام مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة
اشهر والمكان نحو يا صاحبى السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين
والتقدير مكر فى الليل ويا صاحبان فى السجن وضابط الاضافة التى تكون بمعنى من ان يكون
الاول وهو المضاف بعض الثانى وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار
به عنه اى عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذى هو المضاف بعض جنس الفضة
المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة
فيخبر بالفضة عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرطا النوع
الاول او الشرطان معا فى القسم الثانى نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه تفيد الملك
وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه تفيد الاختصاص فان المضاف فى هذه الامثلة
الاربعة ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه
ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطى القسم الثانى فقط نحو يوم الخميس فان اليوم
وان صح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس
[illegible] فهو من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثانى من الشرطين فقط نحو يد زيد فان
اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذا اليد زيد فاضافتها
من اضافة الجزء الى الكله واذا انتفى ان يكون الاضافة بمعنى من او فى فالاضافة بمعنى لام

الملك

الملك كما فى ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما فى بقية الامثلة ويدخل فى ذلك الاضافة
اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جنى والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم
والثانى اجرر وانو من او فى اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك واخرج او لا فعلم منه
ان كل اضافة امتنع فيها ان تكون بمعنى من او فى فهى بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام
زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عمرو [illegible]
المضاف مما يراد فيه او يغاير به نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان
بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قال الشارح
وذهب ابو الحسن بن الضائع الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر
فى ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الا
ضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **فصل** والاضافة على ثلاثة
انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام
قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه به اى تخصيص
المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن
التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف
فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله فى المغنى والى
ذلك يشير قول النظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذى تلا وهذا النوع
هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر فى الاخر فالاول يؤثر فى الثانى
الجر والثانى يؤثر فى الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون
تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالا
ول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ابا الموت الذى لابد انى ملاق لا اباك ونحو
رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تاو
يلها بنكرة لان رب وكم لا تعملان فى المعارف ورب وكم لا تجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالاضافة
فى هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثانى ضابطه ان يكون المضاف متوغلا
اى شديد الدخول فى الابهام يقال وغل فى الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا
اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقا اذا اريد بغير المغا
يرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وان اريد بها غيره لكن لم
تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضى للتعريف وقوعها
بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج
وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل
ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة لذات الجنس واحدا واشتراكا فى وصف
من الاوصاف ولا تحصى جهات المماثلة تخصص وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرها
ان الاضافة للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغا
يرك ومماثلك واختاره ابو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك
وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وامها مثلك و[illegible] فاذا اريد
بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما فى نحو

مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما
ما يفيد تعريف المضاف او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها
افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اى خالصة من تقدير
الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلا في تقدير غلام لزيد مثل ذلك ونوع لا يفيد شيا من ذلك
التعريف او التخصيص وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها
الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره
لا يعدل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر
وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك الشديد اراني
عاذرا فيك من عهدت عذولا فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم بالشديد
وشمل المصدر الواقع معمولا لنحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي
وخرج بتشبه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة
عند الاكثرين خلافا للسراج والفارسي وابى البقا وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن
ابى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت
برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج
ذلك على البدل فيلزم منه بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل
انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه
ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة
التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي
وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافتها محضة وهذه
الصفة الشبيهة للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلاثة انواع كما يوخذ من امثلة النظم
اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني
نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله
سوا كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح
الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت او لا فالاول
كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة
فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما
معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على ان هذه الاضافة
لا يفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اى بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة
منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه
فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال
واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان
زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل محوش بضم الحاء المهملة
وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تابط
شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد
بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله

وهو

وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على
غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة
زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اى هذه الاضافة وهى اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد
تخصيصا انه قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول موجود قبل
الاضافة فلم تفد الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله
ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني
وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط فالتخصيص
حاصل بالمعمول قبل ان ياتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضايع في اعتراضه على ابن
عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امراة فقد خصصت
المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان
الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني او
تفيد رفع القبح اما التنوين فيحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضارب عمرو
ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او يحذف التنوين
المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة
بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي او تحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او نون الجمع
السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت
بالرجل الحسن الوجه بالجر فان رفع الوجه على الفاعلية قبح لخلو الصفة المشبهة من ضمير يعود
على الموصوف لفظا كما قاله في المغني ومن نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر
وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدى في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح
وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها
فيها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ومن ثم امتنع الحذف وجهه بالجر لانتفاء قبح الرفع
على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجهه
بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسبق ان الصفة المفردة
المقرونة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو اضافة
الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها
الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذى الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها
في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة
فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا فصل تختص الاضافة اللفظية لكونها غير
محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسايل احدها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال
واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثاني كالجعد الشعر فالجعد
صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله
وهو الفرزدق ابانا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات
ابانا بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في بها وفي دمائها للسيوف وفي بها
للقتلى والحوائم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول
الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفا والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى

التي تروي بها السيوف شفاوانما السيوف هي الشافيات لانها الة السفك ولولاها ما حصل السفك
المسـئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليها اشار الناظم بقوله
او بالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس
مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملأسر
والقتل فالزوار جمع زاير صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدا
المقرونة بال والآمال بالمد جمع امل وهو الرجا وملا ثنى اصله من الاسر فحذفت نون من على لغة
زبيد وبني خثعم من قبايل اليمن المسـئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه
ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفوه مفردة مقرونة
بال مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع المبرد
هذه الاخيرة لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسـئلة الرابعة ان يكون الوصف المضاف
مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة
مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف
فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعلة وهي جملة شرطية وجوابها فانني لست
والمعنى ان يستغني عني المستوطنا عدن فاني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسـئلة الخامسة ان يكو
الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه معرب بحرفين وسلم
فيه بنا الواحد من تغيير الحركات وختم بنون زايدة بعد علامة الاعراب تحذف للاضافة كما ان المثنى
كذلك كقوله ليس الاخلا بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموع
جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلا الاصدقا والوشاة جمع واشي
وهو النمام بين الاخلا والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف
ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسايل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة
الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار
والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير او حذف الجار
والمجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال
عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فلا يلي المضاف ال كما
يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في
الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت
في المضاف اليه الثاني كانت قرينة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد
ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب من رخت الغنم كما جاز نعم
ابن رخت الغنم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العايد الى ما فيه
ال منزلة الاسم المعروف بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان
النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظو
عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شي مما تقدم قاله الشاطبي
بمعناه وحكم التكسير وجمع المونث حكم المفرد وجوز الفرا اضافة الوصف المحلى بال الى
المعارف كلها سوا كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا
والضارب الذي والضارب زيدك والضارب عل محل اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال خلافا

المضاف الى منكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرف الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك
وضاربك محل الوصف فيه مقرونا بال او مجردا منها موضع الضمير خفض لان الضمير نايب عن الظاهر
واذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نايبه وقال الاخفش وهشام
موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الاضافة وهو غير
محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين والحذف سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن
وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضا
ربك لان الوصف المعرف بال لا يضاف عنده الا الى ما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال والمضاف الى ضمير ما فيه
ال والمضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل
الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضاربك والضاربوك
الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض
وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فتكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم
الى ان الضمير فيهما في محل خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول
لا ضرورة تدعو اليه الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي
في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير من نحو جاء الزايراك
والمكرموك فيجوز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جايزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى مسـئلة
قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المونث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف
المونث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغنا
عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصويرين الاول قولهم قطعت
بعض اصابعه فبعض نايب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من
المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغنا عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه تعبيرا عن
الجزء بالكل مجازا وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث
تلتقطه بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاعلم العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت
في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب
التانيث من المضاف اليه ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره
الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مونث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر
والثالث ما كان وصفا للمونث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل
نفس وما لم يكن شيا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن العرب ان المضاف اليه قد
يكتسب التانيث من المضاف كقوله فالي ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه
سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن التصويرين
الثاني ان يكتسب المضاف المونث من المضاف اليه المذكر تذكيره قوله انارة العقل مكسوف
بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مونث وهو انارة
الا انها اكتسب التذكير من اضافتها الى العقل وحمله ان رحمة الله قريب من المحسنين
وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفرا انهم التزموا تذكير قريب اذا لم
يرد قرب النسب قصد اللفرق هذا ما نقله في المغني ونقل غيره عن الفرا اذا كان القرب في النسب
كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان واذا كان القرب

في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى الغفران والعفو
واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا
لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر
لا المضمر قاله في المغني ردا على الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام
امراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغنا عنه بالمضاف اليه فلا يقال
قامت هند اذا كان القايم غلامها ولا قام زيد اذا كان القايم امراته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح
على الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل
انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا ينفع بتقديم المفعول ليرجع اليه
الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى
ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول
فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا **مسئلة** ذهب البصريون الى انه
لا يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا يضاف صفة
لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من
الاضافة التعريف او التخصيص والشي لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها **فان سمع ما يوهم**
شيا من ذلك يؤول وهذا معنى قول النظم واول موهما اذا ورد فمن ورود **الاول** وهو
اضافة الاسم لمرادفه **قولهم جاني سعيد كرز** فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد
واضيف احدهما للاخر **وتاويله ان يراد بالاول** وهو المضاف **المسمى وبالثاني** وهو المضاف
اليه **الاسم** اي اللفظ الدال على المسمى **اي جاني مسمى هذا الاسم** وتوجيهه ان الاسم قبل
اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ
من ندا واسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قايل جاني
سعيد كرز قال جاني مسمى كرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه
ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز
فانه يعني ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في تقريب الموضح **ومن ورود الثاني** وهو اضافة الموصوف
الى صفته **قولهم حبة الحمقا** بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل
بها فيقطعها فتطاها الاقدام قاله الرضي وقولهم **صلاة الاولى** وقولهم **مسجد الجامع وتاويله**
ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان
وفي الثالث اسم مكان **اي حبة البقلة الحمقا وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع**
وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا ومن ورود **الثالث** وهو اضافة الصفة الى موصوفها
قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطا **وسحق عمامة** بفتح السين وسكون الحا
المهملتين وكسر العين **وتاويله ان يقدر موصوف ايضا** ويقدر اضافة **الصفة الى جنسها** ونحو جنسها
بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا لموصوف به اذ الموصوف محذوف اي
شي جرد من جنس القطيفة وشي سحق من جنس العمامة فشي موصوف وجرد او سحق صفته
والصفة فيهما مضافة الى جنسها معنى وصح بمن معها لبيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى
جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله حق اليقين ولدار
الاخرة بجانب الغربي وغير ذلك **فصل الغالب على الاسما ان تكون صالحة للاضافة**

بعض

والافراد

والافراد عنها **كغلام** من العقلا **وثوب** من غيرهم تارة يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام
زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب **ومنها ما يمتنع اضافته** لما لازمه التعريف
كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول انها ضمير لذا اضيف احدهما الى الاخر وتبعه
الناظم **والاشارات** ولما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه **وكغير اي من**
الموصولات النصة والمشتقة كنه **وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء الاستفهام**
وانما لم يضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع
لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه **ومنها ما هو واجب الاضافة**
الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه
في النظم بقوله وبعض ذا قد ياتي لفظا مفردا **نحو كل** اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا **وبعض**
واي قال الله تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان
او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك ياتي الحال منهما
كقولهم مررت بكل قايما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى
انهما نكرتان والزمه قال بتعريفهما اذ يقول ان نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف لانها
في المعنى مضافات وهن نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه وتريده وقد
لا تريده ودل مجي الحال بعد كل وبعض على ارادته **اياما تدعوا** فايا اسم شرط مفعول
مقدم وما صلة **والنوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا** وهو المشار اليه بقول النظم وبعض الاسماء
يضاف ابدا **وهو ثلاثة انواع الاول ما يضاف للظاهر** مرة **وللمضمر** اخرى **نحو كلا** الرجلين
وكلاهما **وكلتا** المراتين وكلتاهما **وعند** زيد وعندك **ولدى** الباب ولديك **وقصارى** الامر وقصا
راه بضم القاف اي غايته **وسوى** زيد وسواك **والثاني ما يختص بالظاهر** دون المضمر **كاولي** بمعنى
اصحاب **واولات** بمعنى صاحبات **وذي** بمعنى صاحب **وذات** بمعنى صاحبة **قال الله نحن اولوا**
قوة اي اصحاب قوة **واولات الاحمال** اي صاحبات الاحمال **وذا النون** اي صاحب الحوت
وذات بهجة اي صاحبة بهجة **والثالث ما يختص بالمضمر** دون الظاهر واليه اشار الناظم
بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع **وهو نوعان** احدهما
ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غايب مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا
وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغايب
نحو واذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير المخاطب نحو **قوله** وهو عبد الله بن عبد
الاعلى القرشي **وكنت اذ كنت الهي وحدكا** لم يك شي يا الهي قبلكا والهي الاولى
منادى سقط منه حرف الندا لدلالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو **قوله**
وهو الربيع بن منيع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا
والذيب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه
وقد عاش ثلاثماية واربعين سنة على ما قيل **والنوع الثاني** من النوعين **ما يختص**
بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها
التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره **وهي لبيك**
بفتح اللام وتشديد الموحدة **بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى**
اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل

في الارتشاف وكانه من الب بالمكان اذا اقام به

في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد
اجابة انتهى وحنانيك بفتح المهملة والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة ابن العبد
حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى
تداولا بعد تداول وهذا انسب من قول ابن الناظم اذالة بعد اذالة لان الاذالة الغلبة يقال
اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد
اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا والمعنى اضربه ضربا يهذ هذا بعد هذ
على التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد
المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامل اي هذاذيك وعامل
لبيك مخوف من معناهما على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع واجيب وعامل الباقي
من الامثلة من لفظها والتقدير اسعد واتحنن واتداول وتجويز سيبويه مبتدا ومضاف
اليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم الحسحاس
اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس الحالية معمول تجويز بتقدير نفعله
متداولين وهاذين اي مسرعين ضعيف خبر تجويز التعريف بالاضافة الى الضمير والحال
واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير
لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا ولا غيره اذ ذلك يحتاج الى استقراء كلام وهو
سحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات اربع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا
اراد تاكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى للمودة بينهما
وتجويز الاعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في
هذاذيك في البيت السابق للعجاج الوصفية لضربا مردود خبر تجويز لذلك وهو
التعريف لان ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير
كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف خطاب
كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدا او مضاف اليه فيه اي
في هذاذيك وفي اخواته وهو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف المتصلة بها
حرف لمجرد الخطاب مثلها اي الكاف في ذلك مردود خبر قوله ايضا لقولهم بلام التعليل متعلق
بمردود حنانيه باضافته الى الضمير للغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين ان تكون الكاف
في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون لاجلها
ولم يحذفوها في ذلك وتلك فتحذف النون دليل على انها اسم مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية
لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية
لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان
وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء
تغايرا بينهما وتفننا في التعبير والجواب عن الاولى ان حنانيه ولبي زيد شاذان وخارجان عن
القياس كما سياتي فلا يصلحان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما
باطلة ضعيف وعن الثانية ان النون تحذف لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة
وكما في اثني عشر وانما لم تحذف في ذلك وتلك للالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير
الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني

فذوني زوراء بالزاي المعجمة والراء الجلة خالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع
من فعل لهم حوض مترع بفتح التاء المثناة فوق والراء اي الممتلئ وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة
تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب
الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي
من بني اسد دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور والبه اشار الناظم بقوله وشذ ايلاء
يدي للبي وفي شرح المواقف اي يدي في البيت زائدة انتهى ومسورا علم منصوب على المفعولية
بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والاصل فلبانى اي
قال لي لبيك محذوف المعمول والمعنى دعوت مسورا للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل
هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخصه بالذكر لانهما
اللتان اعطتاه المال حتى تخلص من تابعته وقيل لان من عادة العرب ذلك مطلقا بخلاف النهي عن ذلك روى
عن رسول صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك وليقل اجابك
الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه انه اي لبي مفرد
واصله لبى بالقصر بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين فقلبت الفه ياء لاجل الضمير كما
قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال عليهما لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان الياء قد
وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه كالف لدى وعلى لم تقلب مع الظاهر اذ يقال لدى الباب وعلى زيد
ببقاء الالف على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته وهم
بفتح الهاء اي غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية
كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار الناظم بقوله
والزموا اذا اضافة الى الجمل حيث واذ فاما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل باضافة اذ الى الجملة
الاسمية واذكروا اذ كنتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في هذين المثالين مفعول به لاذ
وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط
الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها
ماضيا لفظا كما مثل او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها
الى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار
اذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد تحذف ما اضيفت اذ اليه من الجملة باسرها للعلم به فيجاء
بالتنوين عوضا منه اي من المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ
غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء
الساكنين واذا فيتعلى بنائها على الاصح واليه اشار الناظم بقوله وان ينون يحتمل افراد اذ
واما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد
جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية
على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما اضيفت حيث
الى المفرد كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمايم فاضاف
حيث الى لي وهو مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم
بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح على الصواب
والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم وبيض

ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت صح

الماضي السيوف القواطع ونى العمايم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية
وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم
الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه
في المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاني اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود
واستدل له الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل
منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او
دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القايلين بانها اسم يزعمون انها مضافة
الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها واذ ابطل ان يكون لها هنا عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك
يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القايلين باسميتها
لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل
فيها شرطها فقال لانها اذا عند هولاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا
عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله
والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان
اعرض ومضارعين نحو اذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية
اذا تتلى عليهم ايات الرحمان خروا وماضيا فامرا نحو اذا طلقتم النسا فطلقوهن واما نحو
اذا السماء انشقت مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجمل الاسمية
فتل وان احد من المشركين استجارك في التاويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور
والاصل اذا انشقت السماء انشقت كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والاصل
وان استجارك احد استجارك لان السماء مبتدا والفعل الذي بعدها خبره ومنع هذا القياس
نظرا لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش
والكوفيين لم يوافقوا على ان احد من الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون
ابتدائيته لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عنده بين اذا
وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية
له ولد منها فذاك المذرع مما ليس بعد المرفوع فيه فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي
مرفوع بها والجملة بعدها خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل
باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر
ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة
قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من
تميم والمذرع الذي يكسي الذرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراة
حنظلية ولد فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتاهل للبس الدرع لشرف ابويه وقال
الدماميني والظاهر ان المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر
ان حنظلة اشرف من باهلة والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هي وضمير الشان في
قوله وهو قيس بن الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة
الي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا موخر على حد وكلن

يلو

يلو غيني جبينها والخبر هنا واجب التقديم ليلا يعود ضمير المبتدا على الجزء الموخر لفظا
ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشان والتقدير فهلا كان هو اي الشان
وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور افيس وشفيعها على
هذا خبر لمبتدا محذوف اي هي شفيعها قلت ويترجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع
لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه تحقق تبعا للفعل فاغتفر فصل
وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ او اذا اي كونه اسم زمان مبهم للماضي كما ان اذ كذلك او
لما ياتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فيما يضافان اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف
للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا نحو كذلك
تقول جيتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتدا والخبر او زمن كان الحجاج اميرا لانه اي لان
زمن بمنزلة اذ في افادة معنى المضي والناصب له حيث لانه بمعنى الماضي فلا يجعل فيه الاماض
وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيتك
زمن يقدم الحاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيتك لانه مستقبل ولا
يعمل في المستقبل الا المستقبل ويمتنع اتيتك زمن الحاج قادم على الابتدا والخبر لانه اي
لان زمن بمنزلة اذا واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناها هذا قول سيبويه
في مشبه اذ واذا واقتصر عليه في النظم وافقه الناظم في مشبه اذ دون مشبه اذا محتجا
بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى
الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو
شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية
واذا لا تضاف اليها وهذا الذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل
لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع وكذا مضى فيوم في الاية فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك
اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل
خلافا لبعض المغاربة فصل ويجوز في الزمان المحمول على اذ او اذا اذا اضيف الى
جملة الاعراب على الاصل في الاسما والبنا على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما
مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتاصل الى جملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال
وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما ولي فعلا مبنيا بنا اصليا او عارضا فالبنا ارجح
واليه اشار الناظم بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون لان
وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينيذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى
غيره وذلك اذا قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد
دخولها حدث له افتقار بشبه حين وامثاله بان فالبنا الاصلي كقوله وهو النابغة
الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع يروى
على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البنا وهو الارجح لكونه مضافا
الى مبني اصالة وهو عاتبت والبنا العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما
على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البنا لكونه مضافا
الى مبني وهو يستصبين فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه
استصبيت فلانا اذا اعددته صبيا اي جعلته من عداد الصبيان وان كان ما وليه

فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البنا عند الكوفيين والاخفش
وواجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب
بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البنا لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة
الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب
مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لاجل ذلك ان يكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشي ظرفا
لنفسه واعترض عليهم بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان يروى بفتح
حين على البنا والكسر ارجح على الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من البصريين
وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنا فلن يفندا
اي فلن يغلط فصل مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان لفظا
هو المضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان للنكرة
مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امراتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما
الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا
جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل قال في المغني وهو مفيد لما اطلقه هنا والشرط الثاني
الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا البستا
نين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته
ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صحت اضافة
كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا وان كانت
حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر مثلها
في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين
تعود الى ما ذكر اي وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض والبكر والبيت قاله عبد
عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو
وسكون الجيم مستقبل كل شي والقبل بفتح القاف والبا الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة
ذكره كله بمعناه في القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما
امر يستقبله الانسان ويجوز فيه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح البا على انه جمع قبلة
بمعنى ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا
كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلاثة
اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فامنع قوله
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما
اخي وخليلي من نوادر الضرورات والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر بن فورك صفاء
المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد والسا
عد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف وكنى به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد
وبشدتها يشتد والنائبات المصايب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي نوازل
الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال معرب مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم
خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها
نحو كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة

معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما
رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابي مراعاة للفظ ومنها اي بفتح الهمزة وتشديد
الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة او مثناة او مجموعة نحو اي رجل واي رجلين
واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة
نحو ايكم احسن عملا ولا تضاف اي اليها اي الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان
بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع معقد نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن
فبين اي وزيد لفظ معقد يدل على الجمع وهو اجزا او عطفت مثلها عليها بالواو كقوله
فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اي واي فارس الاحزاب اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين
الشرطين اشار الناظم بقوله وما تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا والسر
في ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف
الاجناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت
الى منكر وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى
او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد
من الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرفة وامتنع ان تطابقه في
المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او
مجموعا واما مكررا معها بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكنه لم يطلق الجمع واما على تقدير
مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي
وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور
في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا لنكرة فالاولى كمررت بفارس اي
فارس بخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية
من زيد وانما وجب اضافتها الى النكرة فيهما لان نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي
فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله واخصصن بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس اي
الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة
والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم ياتيني بعرشها ومثال
الشرطية المضافة الى معرفة نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضا
فة الى نكرة نحو فباي حديث ومثال الشرطية المضافة الى نكرة نحو لك اي رجل جاءك فاكرمه
والحاصل ان اقسام اي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان
المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى
نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اي والثالثة نحو ايا ما تدعوا ومنها لدن وهي بمعنى
عند فتكون اسما للمكان الحضوري وزمانه لها ان عند كذلك واليهما اشار الناظم بقوله
والزموا اضافة لدن فجر الا انها اي لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدا
الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وهي عند غير ملازمة لمبدا الغايات فمن
ثم اي من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدا الغايات واختلفا في اللزوم وعدمه يتعاقبان
اي يتواردان على شي واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه فقد اجتمعا في التنزيل قال الله

وبالعكس الصفة صح

تعالى في حق الخضر اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ونحو جي بعند فيهما او بلدن
لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ بخلاف نحو جلست عنده فلا يجي زيد جلست لدنه
لعدم معنى الابتدا هنا لان حرف الابتدا وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب
في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر
عند بمن دون جر لدن في الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة بنايها شبهها
بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم
تشبيها بعند وبلغتهم قرى لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون
والها ووصلها بيا في الوصل وهي قراءة ابي بكر عن عاصم وفي امالي ابن الشجري قال ابو علي فاما ماروى
عن عاصم من قراته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقا الساكنين من حيث سكنت الدال اسكان
البا من سبع ولبست كسرة اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية دايما بخلاف عند فانها معربة
دايما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوايب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو
المطروح على الارض عليه وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اى
استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن وراقنه اعجبهن واعجبنه والذوايب جمع ذوابة من الشعر
بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف
بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل
انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجري ويؤيده تقدير سيبويه في لدشولا ان كانت شولا
ورد بان فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته والامر الخامس جواز افرادها عن الاضافة
قبل غدوة كقوله وما زال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة
تنصبها لدن على التمييز لان لدن في اخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما
معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها
وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا
فنصب غدوة على التمييز بلدن لنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب
زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال ابو علي
النون في لدن زايدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصب
بعدها غدوة واليها يشير قول النظم ونصب غدوة بها او تنصبها انت على اضمار كان
واسمها وابقاء خبرها والاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله
ابن مالك وقال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لد
شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله
بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها اى بعد لدن على اضمار كان
تامة اى لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل في رفع قال المرادي فظاهره انها
موقعة بلدن والجر القياس كما تجر ساير الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكون
غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا ينتصب غدوة الا مع وجود النون في لدن
دون حذفها وعند لا ينتصب شي من المفردات بعدها والامر السادس انها اى لدن لا تقع
الافضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة تقول السفر من عند البصرة فتجعل عند خبرا

عن

عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف تصحيحه في باب المبتدا ان الخبر متعلقها المحذوف الا ان يقال
لما سد مسده اعطي ما للعمدة بير ولا تقول السفر من لدن البصرة لان ذلك يخرجها عما استقرت
لها من ملازمة الفضلية ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان
الاجتماع ولهذا اخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو جيتك مع العصر وطرق
دفة عند فتجر بمن لقراة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه
بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جا معا معرب لانه
ثلاثي الاصل الا في لغة ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة
وسكون النون بن تغلب بن وايل ابو حي فيبني على السكون لتضمنها حرف المصاحبة
وضع ام لم يوضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قال الشاطبي او جرير كما قال
العيني فريشي منكم وهواى معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم
ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتاخرون محتجين بان ذلك
ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجيت مع ابيك بالسكون
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر او المال ونحوه ولماما بكسر اللام و
تخفيف الميم وقتا بعد وقت واذا لقي مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل
التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل واتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة
التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح
وهو ان عينها تسكن قبل حركة نحو جيت معك وتكسر قبل سكون نحو جيت مع الرجل ولكن الموضح
حاول شرح قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع
عن الاضافة فتنون وتنصب بمعنى جميعا فتنتصب على الحال من الاثنين نحو جاا معا
قال فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكرين
والمونثات فالاول كقول الخنسا وافنى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا
بفتح الفاء وبالزاء اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة
اذا حنت الاولى سجعن لها معا اى اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها
واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والكلمة
ثنائية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها
كفتحة تاء فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا
في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين كما
حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا
فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا على
النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف
في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة
ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك لشخص دخلت بوجه غير الذي
خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما
واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف
اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها محذوف

قوله قليل بالنسبة الى اللغة الاخرى وهو لغة ربيعة انتهى

والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض
غيرها وجاز حذف لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي
واكثر المتاخرين ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة وبنية المضاف
اليه وينسب الى سيبويه فهي اسم ليس او خبر لها والجزء الاخر محذوف فعلى تقدير الاسمية
فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بناء وعلى
الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض
غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله
واضم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب
وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانها اسم ككل وبعض
في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى
هذا فهي اسم ليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذا القول ان
في الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البنا هي اسم او خبر وعلى الاعراب هي اسم لا خبر ويجوز
قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه
فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا او غير والحركة على
هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبني فيحتمل
انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقي البنا على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون
اسما وان تكون خبرا نعم الفتح مع التنوين كالضم مع التنوين فالحركة اعراب باتفاق لان التنوين
اما للتمكين وهو خاص بالمعرب او للتعويض وكان المضاف اليه مذكور وقيد حذف ما يضاف
اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن
وبالغ في الانكار على من قاله في شرح الشذور ورد بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبناء على
الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب القسم
من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وتبعهم صاحب القاموس
ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلاث صور
احدها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده
ولا يختصان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دارك او بعدها ولهذا استهل
دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة الثانية ان يحذف المضاف اليه
وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه
كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا
تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا
وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب
ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى
شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور حاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن
ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ
والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد
الله بن يعرب فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على

الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذي رواه الشهابي بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب
لانه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله
ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعد على الظرفية ويحتمل
ان يكون التنوين فيه وفي البيت قبله للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة اذا
نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعد على
لذة خمرا ومختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى
وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما تنون سائر الاسما
النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن
مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة
لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى
المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين وعلى الضم
لتخالف حركة البنا حركتي الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم
بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من
قبل الغلب ومن بعده وقال الجوهري انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما
اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناها او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم يسمى غايات
لان الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه تتمته اذ به
تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غايته قاله الدماميني ومنها اول
مقابل اخر ودون واسماء الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهي على
التفصيل المذكور في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية او خفضا بمن
واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليه فان
نوي لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم
واخوك خلف او امام بالضم فيهما تريد خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت معناه
وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم
والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة
فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى بن مزاحم ويشن بضم اليا المثناة
تحت وفتح الشين المعجمة يصب وقال معن بن اوس لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو
المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان كلا منهما وقتا يموت فيه بعد الاخر سابقا ولا
يعرف عدو المنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحمل ابو علي الفارسي
ابدا بذا مني اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على
نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل
بمعنى الاسبق فاستفيد من حكاية ابي علي ان لاول استعمالين احدهما ان يكون ظرفا كقبل والثاني
ان يكون صفة كالاسبق وقال اخر اذا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من وراء وراء
بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض من امامه ومن دونه بالسكون
والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي وتقول
جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها

٥

حسب بسكون السين ولها في العربية استعمالان احدهما ان يكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فتستعمل
مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي
بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اى كاف لك من غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك
من رجل بنصب حسبك على الحال من عبد اى كافيا لك عن غيره ويستعمل استعمال الاسماء الجامدة
فتوضع على الابتداء نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة
وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما
لان نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف
نحو بحسبك درهم فحسب مبتدا او درهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة
ودرهم غير مختص وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل
اللفظية كان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل
المعنوية على الاصح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا في المعنى تستعمل
مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه هي حسب المتقدمة في
الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على
النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتداء الخبر وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة
بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف
المضاف اليه منها ونوى معناه فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك
فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعنى بالاضمار الحذف كانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته
في نفسك ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا
قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدا حذف خبره اى فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير
ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفاء في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط
في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في النظم قبل كغير بعد حسب اول
ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اى حسب
تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها
مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبا حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة
قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى استعمالها حينئذ اى حين اذ قطعت عن الاضافة
منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاآن
كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها
نكرة دائما اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط
التنكير حينئذ اى حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها
لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا
وجه لتوقفه اى لتوقف ابو حيان في تجويز انتصابها على الحال حينئذ اى حين اذ كانت مضافة
فانه اى فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداوله الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك
من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى
فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت

على

على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف
وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اى بنصبها على الحال اذا تنزلنا وقلنا ان لها حالة
تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد
وهو ان ينقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وينصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا
ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع
الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد
حتى لا يرد عليه حسب وعل الاتية واما عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو
وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء العلا في
من اسفل الدار والشيء العلاني من عل اى من فوق الدار كقوله وهو الفرزدق يهجو
جريرا ولقد سددت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اى من فوقهم والثنية
العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول كقوله
وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسه مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل
من عل بكسر اللام اى من شيء عال وتخالفها اى وتخالف عل فوق في امرين احدهما انها
اى عل لا تستعمل الا مجرورة دائما والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قال
جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وذكر ابن مالك في عداد هذه الالفاظ يقتضي
انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل
الدار بكسر اللام اى من عاليها وهو سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في النظم
واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها يجوز انتصابها على الظرفية
او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الاخيرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها
على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين
وهما حسب وعل لاني لم ار احدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته
كفاية لمن تدبره والحمد لله رب العالمين على تيسير ذلك فصل يجوز ان يحذف ما علم من مضاف
ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف فالغالب ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه
وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف
بالاعراب في المعنى كقول عمر بن ابي ربيعة لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق ما قد
كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياس ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اى امر ربك
او نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا اى نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا
نحو ولكن البر من امن بالله اى بر من امن قاله الشاطبي او خبر عن المبتدا نحو شر المنايا ميت
بين اهله اى منية ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اى حب العجل او مفعول
مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اى اغتماض ليلة ارمد او
مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اى وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت
زيدا فضله اى ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء زيد والشمس اى وطلوع
الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي سبا اى مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه
من الموت اى كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا يجول عطا اليوم
دون غد اى دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه

فاهل مطرح ولو

ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه نحو واسئل القرية التي كنا فيها اى اهل القرية
التفت اليه هنا القيل الذى كنا فيه والثانى نحو اوكظلمات فى بحر لجى يغشاه موج اى كذى ظلمات
بالافراد محذوف والتفت اليه فذكروا الضمير فى يغشاه ولولاه لكان مطرحا القيل يغشاها وشمل
ذلك قول الناظم وما يلى المضاف يأتى خلفا عنه فى الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب
ان المضاف اليه لا يخلف المضاف فى اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك فى الغالب ان يكون
المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان
ذلك فاخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور
اى ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف ولو كان
اخيه معطوفا على عبد الله لكان القايل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولا يقول بالافراد
لانه خبر اسمها وهو مفرد وقوله وهو ابو دواد حارثة بن الحجاج اكل امرء تحسبين امرأ
ونار توقد فى الليل نارا فنار على جره مع انه مضاف اليه لكل محذوف معطوفة على كل المذكور
اى وكل نار وانما قدرناه مجرورا بالكل المحذوف ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرء المجرور بإضافة
كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان امرء المجرور معمول لكل وامرأ
المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرء مقدم عليه فلو عطفنا
نار المجرورة على امرء المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرأ المنصوب لزم ان نعطف بحرف
واحد شيئين على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نايب عن العامل وعامل
واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد
وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائى والفرا والزجاج الى الجواز والتقدير
اتحسبين كل امرء امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف وابقى المضاف اليه على جره واختير الحذف
دون العطف لان حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولى عاملين مختلف
فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على المختلف فيه والى ذلك اشار الناظم
بقوله وربما جروا الذى ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف
مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبى كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز الجيم
والزاى تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة على حذف مضاف اى عمل الاخرة
فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا على حدته بل المعطوف جملة من مبتدا
او خبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل
والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الاخرة ومن قدر عمل عرض الاخرة فقد تجوز
وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثانى فهو على ثلاثة اقسام لانه تارة يزال
من المضاف وهو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت
عشرة ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما هو
فى الفصل قبله وتارة يبقى اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا
له الامثال من الفاظ الاحاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه
ويترك تنوينه كما كان فى الاضافة وشرط ذلك فى الغالب ان يعطف عليه اى على
المضاف اسم عامل فى مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع
ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذف ما حصل الاول المضاف

اليه

اليه ربع لدلالة ما حصل الثانى المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول وهو ربع على حاله فلم ينون
لان المضاف منوى لفظا وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فى ما حصل الجر بالاضافة اليه
وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان
ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه
الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه
بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الها اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف
ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا فى الشعر واختار الناظم انه من المحذوف من الاول
لدلالة الثانى فلا حاجة للفصل وهى عنده جائزة قياسا وسماعا واليها اشار بقوله فى النظم ويحذف
الثانى ويبقى الاول كحاله اذا به يتصل بشرط عطف واضافة الى مثل الذى له اضفت الاول او غيره
بالرفع اى غير مضاف وهو عامل فى مثل المحذوف كقوله علقت امالى فعمت النعم بمثل او
انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل
الديم فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثانى عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف
على مثل المجرورة بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم
بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم فيما
حكاه ابو على ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى من اول الامر
وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الاهمال اى فلا خوف شئ
عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال فصل زعم كثير من النحويين
انه لا يفصل بين المتضايفين الا فى الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة تجزيه لانه
واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما تنزل منزلة الجزء منه وهو قول
البصريين والحق عند الكوفيين ان مسايل الفصل سبع منها ثلاث جايزة فى السعة يعنى النثر
وهى النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف
وان يكون منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احداها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف
اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم
شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم
فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك
مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان
المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف
فاما قراءة ابن عامر فشئ لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام
فكيف به فى القران المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر فمتى اذ جئتها فى الايسلم
رافعة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من
اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل
سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبناء
مثلثة اخره فاوله مثلث الضبط واخره مثلث النطق وبينهما غين معجمة طاير ضعيف يصاد
ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله

فصل زعم انه لا يفصل بين المتضايفين

اى والفاصل اما معمول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم تركك يوما نفسك وهواها
سعى في رداها فتركك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله
ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه وهواها مفعول معه والتقدير تركك نفسك شانها يوما مع هواها سعى في رداها ويحتمل
ان يكون الاصل تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول ثم حذف الفاعل المسئلة
الثانية من الثلاث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال والمضاف اليه اما
مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف
اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى
وسواك مانع فضله المحتاج فسواك مبتدا ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله
الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل وسواك
مانع المحتاج فضله او ظرفه عطف على مفعوله الاول اى والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم
او ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام هل انتم تاركوا لي صاحبي
فتاركوا جمع تارك وهو اسم فاعل تارك مضاف الى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون
ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركوا
صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل
فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله ويوما ظرف لناحت
بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من رشت السهم اذا
الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت
وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر وهي كناية
عن كونه سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون
المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد
باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا غلام
ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو ان شاء الله
وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تابط شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل
بالحر اجدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسايل الاربع الباقية من السبعة
تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احداها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول
غير المضاف وان كان عاملهما واحدا اى فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن
قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعل
وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه
ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول
لغيره اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه
بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا اى فاعلا كان كما مر او مفعولا
كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف

فتسقي

فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى
مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني وفصل به بين
المضاف والمضاف اليه اى تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس
معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء
مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف
بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري
كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما
بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول ويكون
متعلق به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسئلة الثانية من الاربع الفصل بفاعل
المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر
الى وجد مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا
للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اى من
الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء
فان نكاحها مطر حرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالهاء وهي محتملة
الفاعلية والمفعولية بدليل انه روي بنصب مطر وبرفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان
نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاح مطر
هي فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان تكون مفعولة
فتكون في تقدير اياها او فاعلة فتكون في تقدير هي فعلى الاول يكون فاعل النكاح
مطر وعلى الثاني المراة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه
لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان
تحته امراة من اجمل الناس وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسئلة الثالثة الفصل
بنعت المضاف كقوله وهو معاوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج ان يقتل كل واحد
منهم واحدا من علي ابن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان رضي الله عنهم فقتل
علي وسلم عمرو ومعاوية نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب فقصل بين
المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح اى من ابي طالب شيخ الاباطح
ويجوز من جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف
والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو الشرحي بن ملجم بضم الميم وفتح الجيم
على صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسما وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح جمع
بطحا والمراد بها مكة لان ابا طالب كان كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها المسئلة
الرابعة الفصل بالندا بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق
باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كان اى
كان برذون زيد حمار يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله باي تراهم
الارضين حلوا اراد باي الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله
معاود جراة وقت الهوادي اراد معاود وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل اشار الناظم

فصل في احكام المضاف للياء

بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا
وجدا اباجنبي او بنعت او ندا فصل في احكام المضاف للياء الذ الانفعلى المتكلم
اي المضاف لمناسبة اليا سوا كان صحيحا كغلامي وعبدي او شبيها بالصحيح
يكسر اخره كدلو وظبي ويجوز فتح اليا واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان
ويجمع بينهما بان الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح اصل ثان
لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين
وهما وجوب كسر اخر المضاف وجواز فتح اليا واسكانها اربع مسايل لا يأتي فيها ذلك وهي
المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين
بالموحدة وعلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين
وعشرين فهذه الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف واخر
المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس
شي من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك والياء معها واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقاء السا
كنين والى ذلك اشار الناظم بقوله اخر ما يضاف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذى او يك
كابني وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع
ومحياي ومماتي في الوصل بسكون ياء محياي والبيان ان ذلك في الوصل عطفا عليه ومماتي ولا
فلا حاجة لذكره وندر كسرها بعدها اي بعد الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري قال هي
عصاي بكسر اليا على اصل التقاء الساكنين وهو اي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء
المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي
بكسر اليا في الوصل ولذلك عقبه باني وهذه اللغة حكاها الفرا وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلا
قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما
انتم بمصرخي بالكسر قال الموضح في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل
الذين كسروا لغتهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شد ومن مع القوم
وان كان الكسر في اليا اثقل انتهى وتدغم يا المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب وبالمجموع
جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي رفعا ونصبا وجرا ورايت ابني بفتح النون
وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع ياء
لان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا تقدمت او تاخرت ثم تدغم
اليا المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع المثلين كقوله وهو ابو ذويب يرثي بنيه الخمسة
حين هلكوا جميعا في طاعون واحد اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع
فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوي عمل فيه ما تقدم
وان كان الواو قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بني وجا مسلمي وعشري وظاهر
سياقه انه يريد انقلاب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قول
النظم وتدغم اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني ان يبدأ بقلب الضمة
على قلب الواو كما في اجر جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف
ثم تدرجوا الى قلب الواو يا لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا على
الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكانوا اقدموا على الاقوى من غير تدرج قلت لا يمكنهم العكس في

اجرء

١٣٩

قدم

اجرء لانه يؤدي لقلب الواو ياء لغير موجب بخلافه في مسلمي فان موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو
والياء وسبق احداهما بالسكون وانما قلب الضمة في اجرء والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء في اجرء ناشي
عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشي عن قلب الواو ياء او كان قبل الواو فتحة ابقيت
لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفي بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفي
بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الف التثنية من القلب ياء اتفاقا كمسلماي اذ لا نو
نقلبها ياء واطلق الناظم فقال والفا سلم واجازت هذيل في الف المقصور قلبها ياء
عوضا عن كسرة الحرف التي يستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل انقلابها ياء حسن
كقوله وهو ابو ذويب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع
فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه
الخمسة في قوله اودى بني واعقبوني حسرة واعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء
المعجمة والراء مبني للمفعول اي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد
يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير هذلوك وهو المضطرب
من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر اخو خزيمة
بن مدركة امهما هند بنت وبرة اخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب الف المقصور ياء بلغة
هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طي عند قوله تعالى
فمن اتبع هدي اي وبها قرا ابو عاصم الجحدري وابن اسحاق وعيسى بن عمر هدي وهي
عصي وروينت عن النبي صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو
قلب الالف ياء مع ياء المتكلم في على ولدى الظرفيتين كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الالف
في المضاف الى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف ومن دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب
لا يقلب فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء
المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الى نحو اليه وظاهر
كلام المرادي السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال بعد ان قال ذلك وكذلك الى
انتهى وافرد الى عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما للواحد الالاء وهي النعم هذا
باب اعمال المصدر واعمال اسمه ومدلولهما يختلف فمدلول المصدر الحدث
ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي بواسطة
دلالته على المصدر وتحقيق ماهيته ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض
لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او كان مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل
بفتح اولهما وثالثهما او كان متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي كغسل ووضوء
بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا فانهما اي فان الغسل والوضوء بزنة القرب
والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر جواب الشرط
وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله اولا الاسم الدال والاجود في مثل هذا
التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدا والشرط معترض
بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل
وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زايدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في

شرح الشذور انه مصدر يسمى المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى **والا يكن**
كذلك **فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله** في التعدي واللزوم **ان كان يحل محله فعل اما مع**
ان المصدر به والزمان ماض او مستقبل فالاول **كعجبت من ضربك زيدا امس** والثاني نحو
يعجبني ضربك زيدا غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول **اي**
ان ضربته امس وان والفعل مضارع في الثاني اي **ان تضربه** غدا **او اما مع ما** المصدرية والزمان
حال فقط **كيعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضربه** الان **ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا**
كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله فعل
من المصدر المؤكد لعامله مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما المصدر النائب عن
فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل الى جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر
المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محل الفعل وحده بدون ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب
بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله
اشار الناظم بقوله **بفعله المصدر الحق في العمل** ان كان فعل مع ان او ما يحل محله ويبقى من شروط
اعمال المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن
وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيد اولا موصوفا قبل العمل فلا
يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان با البسملة متعلقة بمصدر محذوف
تقديره ابتدائي خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يجوز اعجبني زيد اضربك قاله
في شرح القطر اخذا من التسهيل **وعمل المصدر مضافا اكثر** من عمله غير مضاف وهو متفق عليه
ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى فالاول **نحو ولولا دفع الله الناس** والثاني كقوله
الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا **وعمله منونا اقيس** من اعماله مضافا
لانه يشبه الفعل بالتنكير **او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما** فاطعام مصدر وفاعله محذوف وتقديره
مفعوله والتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب اذا جاع ومنع الكوفيون اعمال
المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار فعل واعماله معرفا **بال قليل في**
السماع **ضعيف في القياس** لبعده من مشابهة الفعل بدخول ال عليه **كقوله ضعيف النكاية اعداءه**
يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف
نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمله كما
لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت
ومنع عجبت من الضرب زيد احمد او وافقه ابو حيان ورد عليهما في قوله عجبت من الرزق المسيء الهه
ومن ان ترك بعض الصالحين فقيرا فقيل اي عجبت من ان رزق المسيء الهه ومن ان ترك بعض العباد
لحبيبه فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم بقوله مضافا او مجردا او مع ال
واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعرفه بالعلمية والاعلام لا تعمل **وان كان ميميا**
فكالمصدر في العمل **اتفاقا** لتعرفه بالعلمية لانه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور **كقوله**
وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري ....
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف الى فاعله
ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا

وظلم

وظلم خبر ان واظلوم منادى بالهمزة **وان كان** اسم المصدر **غيرهما** اي غير العلم والميمي وهو ما جاوز
فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي **لم يعمل عند البصريين** لان اصل وضعه لغير المصدر
فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضا به ثم استعمل في الحدث **ويعمل عند الكوفيين**
والبغداديين لانه الان دال على الحدث **وعليه قوله** وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني
وبعد عطائك المائة الرتاعا فعطاؤك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني
وحذف الاول اي عطاؤك اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاعا بكسر
الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترتعي نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من جرى
ان القطامي اسير فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه
وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل
بالتنكير لان ذلك صادق عليه **ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله** لشدة اتصاله به **ثم يأتي مفعوله**
منصوبا **نحو ولولا دفع الله الناس** فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله
والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح **ويقل عكسه**
وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم ياتي فاعله مرفوعا **كقوله** وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي
وما جمعت من نشب **قرع القواقيز افواه الاباريق** فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية
بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي اقداح يشرب بها الخمر واحدتها
قاقوزة واما قازوزة بزايين معجمتين فجمعها قوازيز كقوله كذا في الصحاح جمع قارورة وافواه
فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب
الافواه فيكون من القسم الاول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره
وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة
التي لا يقدر الانسان ان يرحل بها **وقيل يختص** اضافة المصدر الى مفعوله **بالشعر** كهذا البيت **ورده**
بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم **وحج البيت من استطاع اليه سبيلا** فحج مصدر بحل محله ان
والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله **اي وان يحج البيت المستطيع**
وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه **واما اضافته الى الفاعل**
ثم لا يذكر المفعول في اللفظ **وبالعكس** وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ
فكثير منهما فالاول **نحو ربنا وتقبل دعاء** والثاني **نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير** فدعاء
مصدر مضاف الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير
فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل **ولو ذكرا لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير**
وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله **وتابع المجرور** ومتابع المجرور فان كان
او مفعولا **يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع** اي كان المجرور فاعلا **كقوله** وهو لبيد
العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح وهاجه **طلب المعقب حقه المظلوم**
فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو
الغريم الطالب لانه ياتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب
على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه **وينصب** ان كان المجرور مفعولا **كقوله**
وهو زيادة العنبري لا ارى قد كنت دائبت بها حسانا **مخافة الافلاس والليانا** فمخافة

مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اى مخافتي الافلاس والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجر ما يتبع ما جر ومن راعى فى الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين
وبعض البصريين ومذهب سيبويه والجمهور منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول
قال المرادى والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر هذا باب
اعمال اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله
فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم
التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على
الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل
على المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه
بالالتزام وفى غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان الفصل لا يتقدم
على الجنس فى اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا
كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال
هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضى او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل
فى جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففى المضى
وغيره اعماله قد ارتضى وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين
وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثانى ان لا يصغر خلافا للكسائى فيهما والو
جوديان احدهما كونه للحال او للاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه
اللفظى والمعنوى لا للماضى لانه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه خلافا للكسائى فى اجازة
عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد وجه الدلالة ان باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب
وقال انما نصب لا حجة له ولهم فى باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية
والمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو فى وكلبهم واو الحال
اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه
وتعالى ونقلبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف فى رفعه
الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضى الضمير المستتر فجائز اتفاقا الثانى
اعتماده على استفهام او نفى او مخبر عنه او موصوف او ذى حال فالاستفهام والنفى نحو
اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف
نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد
على المقدر من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال كالاعتماد على الموصوف به
من ذلك [illegible]
اعاهين [illegible] وتحو مختلف الوانه فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر
فمختلف رفع الوانه اعتمادا على الموصوف المقدر اى صنف
مختلف الوانه وقوله كناطح صخرة يوما ليوهنها وهو الاعشى ميمون فلم يضرها واوهى
قرنه الوعل فناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اى كوعل ناطح والوعل بفتح الواو
مع فتح العين المهملة وكسرها ككتف او كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر
والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد

لعا

اليا المثناه اخر الحروف المكسورة وبعدها بزعمها ومنه اى من الاعتماد على الموصوف المقدر ياطالعا
جبلا فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اى يا رجلا طالعا وقول ابن مالك فى
النظم او حرف ندا تصحيح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان المعتمد عليه ما يقرب
الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف
يكون مقربا من الفعل قال ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله
كفعله اسم فاعل فى العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولى استفهاما او حرف ندا او نفيا
او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد على المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف عرف
فيستحق العمل الذى وصف وفى المغنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او
او الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه
امس والثانى انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال
انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شئ من ذلك واستدل بنحو قوله
خبير بنو لهب البيت وتقدم فى باب المبتدا انه محمول على التقديم والتاخير فصل تحول
صيغة فاعل للمبالغة فى الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال بفتح الفاء وتشديد العين
كضراب او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم
بقوله فعال او مفعال او فعول فى كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين
وبعدها ياء كضريب او فعل بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب بقلة واليهما اشار الناظم فى
وفى فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعملن عمله بشروطه المتقدمة والى
ذلك يشير قول النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة وبالخاء المعجمة ومن
اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباسا لاعتماده
على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما فى البيت قبله واراد بالجلال
بالجيم ما يلبس فى الحرب من الدرع والجواشن والولاج مبالغة فى الولج من الولوج وهو الدخول
والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه والاعقل
بالعين المهملة والقاف من العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه
على الحال او على الخبرية لليس انه لم يمتنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت القدم فى الحرب
وبينه وبينها مواخاة واذا اخا لحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال
ابو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم فى مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومى ضروب بنصل
السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب
لاعتماده على ذى خبر محذوف اى هو ضروب او انت ضروب ونصل السيف شفرته
ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان
للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها
جمع بائكة وهى السمينة الحسناء من النوق ومنحار بالحاء المهملة مبالغة فى ناحر لاعتماده على
مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات عتاتان اما منهما فشبيهة هلالا
والاخرى منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بشبيهة مبالغة فى مشبهة لاعتماده على ذى خبر
محذوف لتقديره اما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد الخيل سمى بذلك لانه كان له خمسة
افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء

اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بالجيم ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدا محذوف اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيء والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هولاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع الذي يصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنده لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ولذلك منعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا او تكسيرا تانيثا او تذكيرا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفرده في العمل والشروط والى ذلك اشار بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصينا وهرما واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلا انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير البا وفخر بالخاء جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم يغفرون بشرهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل

فصل يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل الذي ينتصب به اي بالوصف فلان يختص باضافته اليه بالتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو عمرو وحده بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل والى ذلك يشير قول الناظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما ياتي على الاكثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالعطف على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا اي ويضرب عمرا او يجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور

البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان كان بمعنى الماضي فينصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف المخبر اي لا غير لان الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان تكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل تنبيه اذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو مع ذلك على ثلاثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا اجاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل بئس عبيد فلان ظالمين فمجيبك يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي لواحد قول الاخر فما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما

هذا باب

اعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال ويشترط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى اذا اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه

عايد الى ال الموصولة به وكفا فا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا او بمفرد
اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما
اغنى اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة
قال في التسهيل في اخر الصفة المشبهة وان قصد ثبوت اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل
اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل
مستوفى قبل هذا الباب واما اسم المفعول اذا اجري مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية
على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قال الموضح في
الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشكل هنا بقوله هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة
مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا اريد به معنى
الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول
به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع
قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب قوله
لو صنت نفسك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر تمنى لقاء الجوع معمور نفسه
فلما راى ارتاع ثم تعوذا ويجوز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحول
الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه
بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه
لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود لصاحب
الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف
عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى
وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول النظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد
الورع والاصل انك تقول الورع محمود مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير
المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على راي الكوفيين فينصبه وتقول
الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع محمود المقاصد
بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه
النصب ويتفرع عن النصب الجر هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد
ثلاثة اوزان لا رابع لها فَعَل بالفتح في عينه ويكون متعديا كضربه فانه متعد الى الهاء المتصلة
به وقاصرا كقعد وفَعِل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كعلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه
فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفرح لكان اولى ليناسب ما قدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير
الغالب فيهما وفَعُل بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف
بضم الراء فاما فَعَل المفتوح العين وفَعِل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما
الفَعْل بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فَعْلٌ قياس مصدر المعدى من ذي
ثلاثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا
لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فَعَل
المفتوح العين المتعدي يشمل الصحيح والمعتل بالفاء او العين او اللام والمضاعف والمهموز
فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد

ومعتل

ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى
والثاني وهو فَعِل المكسور العين المتعدي كذلك فالصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم و
مهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف
ومعتل اللام نحو الغني يقال غني خباءه غنيا لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن
مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فَعِل المكسور العين القاصر فقياس
مصدره الفَعَل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفَعِل اللازم بابه فَعَل ويكون في الصحيح
والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر
اشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل
مصدر شلل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء كولي عليهم
ولاية وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو ولي امرهم فلان لان الكلام في القاصر
لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولايات لان الولايات في معنى الحرف ولم يكتف
بذلك في فعل المفتوح بل مثل لهما كما سياتي وبقي عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فُعلة
كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاجب ان كان علاجا ووصفه على فاعل فقياس مصدره الفُعول
نحو القدم والازوف والصعود والصعود مصادر قدم من السفر وازف الشيء وصعد بالشيء اي
لزمه ولصق به وصعد في الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم انتهى واما
فَعَل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره الفُعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج
والدخول وفي انقياسه ثلاثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول
النظم وفَعَل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاجب يقل في معتل العين كغار وسار وغاب
واب وانما يعرفون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والاوب والخيم وهو الحين والحيض والغيم انتهى
الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفِعال بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر
والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام
في اللازم او دل على تقلب واضطراب فقياس مصدره الفَعَلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر
جال والغليان مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفُعال بضم الفاء كمشى بطنه مشيا او
دل على سير فقياسه الفَعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت
فقياسه الفُعال بضم الفاء او الفَعيل بفتح الفاء فالاول كالصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى
والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزاي فهمزة مكسورة
مصدر زار الاسد والى هذه المستثنيات اشار الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فِعالا
الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفِعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة
الفوقانية اوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان
والكلام في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف
على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة
مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فَعَل القاصر يطرد في مصدره فعول الا في هذه
المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والذي
في الامتناع فِعال وفي التقلب فَعَلان وفي الداء فُعال وفي الصوت فُعال او فَعيل وقد يجتمعان نحو
نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فُعال نحو بغم بغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد

انفراد فعال في الوغا وفعيل في السير واطرد في الولايات والحرف فعالة **واما فعل بالضم** فى عينه **فقياس مصدره الفعولة** بضم الفاء **كالصعوبة** مصدر صعب ضد سهل **والسهولة** مصدر سهل الامر **والعذوبة** مصدر عذب الماء **والملوحة** مصدر ملح **والفعالة** بفتح الفاء **كالبلاغة** مصدر بلغ **والفصاحة** مصدر فصح **والصراحة** بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول الناظم ... وما اتى مخالفا لما مضى فبابه **النقل** واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه **كقولهم في فعل المفتوح** العين المتعدى **جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا** والقياس جحدا او شكرا **وقالوا جحدا على القياس** وكقولهم **في** فعل المفتوح العين **القاصر مات موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيوخة ونم نميمة وذهب ذهابا** بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم **في** فعل المكسور العين **القاصر رغب رغوبة** بزيادة الواو والتاء والقياس فتحها رغبا بفتحتين **ورضى رضا** بكسر الراء **وبخل بخلا وسخط سخطا** بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثانى **واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب** بفتح الراء والغين المعجمة **وقياس** وكقولهم في **فعل** المضموم العين **نحو حسن حسنا وقبح قبحا** بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسها الفعولة او الفعالة **وذكر الزجاجى وابن عصفور ان الفعل** بضم الفاء وسكون العين **قياس في مصدر فعل** المضموم **وهو خلاف ما قاله سيبويه** فهذه نبذة من المصادر وهى كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها واحد وعشرون تنقسم ثلاثة ثلاثة متوازنة فيما عدا حركتى الفاء وقد ذكرت امثلتها في شرحى على التسهيل فلينظر منه **هذا باب مصادر غير الثلاثى** وهى مصادر الرباعى المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثى اعلم انه **لا بد لكل فعل** ماض **غير ثلاثى من مصدر ينقاس فقياس** مصدر **فعل بالتشديد** من مزيد الثلاثى **اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم** مصدر سلم **والتكليم** مصدر كلم **والتطهير** مصدر طهر والتحميد والتيسير والتحويل والتصيير والبه اشار الناظم بقوله ... وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس **ومعتلها** اى معتل اللام فقياسه التفعيل **كذلك** اى كقياس صحيح اللام في التقدير **ولكن يحذف ياء التفعيل** التى بعد العين وجوبا **ويعوض منها التاء** التى للتانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حرف العلة **فيصير** بعد الحذف والتعويض **وزنه التفعلة كالتوصية** بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده **والتسمية** مصدر سمى **والتزكية** مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطئة وهنا تهنئة وجزا تجزئة ووجهوه بان مثل تخطيئة يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الابدال الى كون صارت اللام كانها وضعت ياء فالحق بباب التوصية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا ونحو ما حكاه عن سيبويه وحكى سيبويه نبا تنبيئا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور **وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال** بكسر الهمزة **كالاكرام** مصدر اكرم **والاحسان** مصدر احسن والايعاد مصدر اوعد والايلاء مصدر آلى من زوجته واليه اشار الناظم بقوله واجملا اجمال من **ومعتلها**

اى

اى ومعتل العين قياسه الافعال **كذلك** اى كقياس صحيح العين **ولكن تنقل حركتها** اى حركة العين **الى الفاء** الساكنة قبلها **فتنقلب** العين **الفا** لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقى ساكنان وهى الالف المنقلبة عن العين والف المصدر **ثم تحذف الالف الثانية** عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هى الالف الاولى لانها بسمعلة وقال الحمد لله ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين **يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان اعانة** واصلهما اقوامًا واعوانًا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم **وقد تحذف التاء** للاضافة عند ابن مالك **نحو واقام الصلاة** وفى الحديث لا ستنذارا البدر والاصل واقامة الصلاة واستنذارة البدر تحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا **وقياس ما اوله همزة وصل** من الفعل الماضى الخماسى والسداسى **ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فتنقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفا** وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الاول وقلبت طاء في الثانى لما سيجىء **وانطلق انطلاقا** وهو من باب الانفعال **واستخرج استخراجا** وهو من باب الاستفعال والى ذلك يشير قول الناظم وما يلى الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثانى مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير اذا ادغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا يزاد الف قبل اخره بل يضم الحرف التالى الى الاخر نظرا الى الاصل اطاير يطاير اطايرا والطير يطير طيرا وجملة الافعال الماضية التى اولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون الا خماسية او سداسية **فان استفعل معتل العين عمل فيهما عمل في مصدر افعل المعتل العين** من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التانيث عنها **فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة** والاصل استقوامًا واستعواذًا فعل فيهما ما قررنا والى اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء تنبيها على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح **وقياس فعلل** مما اوله التاء **وما كان على وزنه** في الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه **ان يضم رابعه فيصير مصدرا** واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت **كتدحرج تدحرجا وتحمل تحملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا** وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا **ووجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو التوانى والتوالى** والاصل التوانى بضم ما قبل الياء قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدى الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغمها في ياء المتكلم كسالمى رفعها **وقياس** مصدر **فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة** والملحق بفعلل ستة ابنية هى **بيطر بيطرة وحوقل حوقلة** وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع ...

ورهوك وغديط وتابل وبرنا الجبنة خضبها بالبرناء وهو الحناء **وفعلالا بالكسر** للفاء ان كان

مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين
ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط دعوى اي خلال في غير المضاعف سماعي كسرهف
سرهافا يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك
الصيمري وغيره ولا في الملحق بفعلل الاجتمال مصدر حوقل وبذلك يفيد قول النظم فعلال او فعللة
لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف
والاكثر ان يعني بالمفتوح اوله اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي الموسوس ولهذا
وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم
وقاتل الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقا
تلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة ام لا كما تقدم نحو نادا نداء ومناداة والى ذلك الاشارة
بقول النظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون
الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال
وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه يا نحو ياسر
ويامن فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد
منه الا اليسار لغة في اليسار والايقار جمع يقر وهو الجدي وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ
ياومه يواما حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه
الاشارة بقول النظم وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا [illegible] والقياس
تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا [illegible] شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله
على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو
بهما لترجعه من البئر بيدي امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة
وقولهم تحمل تحملا بكسر التا والحا المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا وترامى القوم رميا بكسر
الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي
الفتور عن الجماع لكبر واشتد منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة
بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعّل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا
وفي مصدر معتله تفعلة نحو تعزية وفي مصدر تفعّل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى
تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل
نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب فصل
ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كما في فعلها
كجلس جلسة ولبس لبسة ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في مصدره
زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك تقتصر
على زيادة التاء مع فتح اوله وان كانت ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره
وتقول لقيته لقاة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه واذا اطرحت الزيادة
فانك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من
الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحدة ان يفرق بينهما بالتاء الا ان
كان بنا المصدر العام اي المطلق الصادق على الكثير والقليل عليها اي على فعلة بالتاء
فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالموجدة وشبهها

كرحم رحمة واحدة او فردة ويدل على الهيئة وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل
بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيه العمل
المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه
بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلا ثي
رباعيا كان او غيره بزيادة التا على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة
واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل سماعي كما تقدم عن الصيمري والحاصل
ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قيا
سيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة
لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب
ذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاعلى الا ما شذ من قولهم اختمرت المراة خمرة بالمعجمة والراء
غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعما مة
وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا ابنية المصدر وبنوا
الفعلة حرصا على الابيات والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة
في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة هذا باب كيفية ابنية
اسماء الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير شائع والصفات المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من مضارع
الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف
المضارعة بكثرة في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضرب فهو ضارب وقبله فهو قابل
اولازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا
الماء اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذ الشيب اذا اسرع ويستعمل
متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حال كونه
متعديا الى المفعول كامنه فهو امن وشربه فهو شارب وركبه فهو راكب وذلك مستفاد من قول
من قول النظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون ويقل فاعل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل
كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره فهو بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله
وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل
بفتح الفا وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح العين المهملة والرا كفرح واشر بالتنوين فيهما
والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود واكحل
اي اسود العينين من غير اكتحال والمى اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى واجهر
وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفا وسكون العين فيما دل على الامتلا وحرارة البا طن
فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول النظم
بل قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم
فعيل كظريف وشريف ودونه اي دون فعيل فعل بفتح الفا وسكون العين كشهم بالشين
المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخا المعجمتين من ضخم الشيء اذا غلظ ودونهما
اي دون فعيل وفعل افعل كاخطب بالخا والطا المعجمتين يقال اخطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة
وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين

كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفا وسكون العين كعفر بالعين المهملة والفا اى شجاع ماكر وفي الفا
موس انه الخبيث الماكر والى ذلك يشير قول النظم وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل
وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ
فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ
وشايب وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وذر وواذر وودع وواد ع واليه
يشير قول النظم وبسوى الفاعل قد يغنى فعل وحل الاستغنا مالم يستعمل له قياس اما ما استعمل
له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغنا نحو مال يميل فهو مايل واميل قاله الشاطبي تنبيه
جميع هذه الصفات المتقدمه الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها
الحدوث فهى اسما فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدى وقايم من اللازم فانه فى الاصطلاح اسم
فاعل الا اذا اضيف فاعل الى مرفوعه فى المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب
وشاحط الدار بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين اى بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحطة
داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه فى باب اعماله وكان ينبغى ان يوخذ هذا التنبيه
الى اخر الباب ليلا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن
امثلة الموضح فى باب الصفة المشبهة مستقيم الراى ومعتدل القامة فصل ويانى وصف الفاعل
من غير الفعل الثلاثى المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة
وشذ كسرها فى معين من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها
وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثى وشذ مسهب من اسهب ومحصن من احصن
وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اى سوا كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج
فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا او مفتوحا فى المضارع كمتعلم ومتدحرج
واما نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر واذ اكن اسم فاعل والى بناء
اسم الفاعل من غير الثلاثى اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث
كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زايد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر
زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا واليا والالف يوقعان فى التباس اسم الفاعل بالمضارع ويكون
مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يودى
الى التباسه باسم الموضع من الثلاثى ولو فى بعض الصور نحو مكرم والكسر يودى الى الالتباس باسم الالة
منه والله اعلم هذا باب كيفية ابنية اسما الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير سايغ
ياتى وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثى المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدى
كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به زيدت الميم لما مر فى اسم الفاعل وفتحت
للخفة وضم ما قبل الاخر خوفا من الملبان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل فى كلامهم
وشذ اى من اسم المفعول الاتى على زنة مفعول مبيع ومقول ومرمى ومدعو الا انها غيرت
عن صيغة مفعول فى اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة
كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو للالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل
مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من
الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين
الفعل وان الضمة فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى واصل مرمى مرموى

٢ المفعولين ٣

الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية للالتقاء الساكنين

اجتمعت

اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة وادغمت اليا فى اليا واصل
مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين والى بناء اسم المفعول من الثلاثى اشار
الناظم بقوله وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد زنة مفعول كات من قصده وياتى وصف المفعول من غيره
من غير الثلاثى المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر فى اسم
الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شيت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد
من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وياتى من المتعدى فلا يحتاج
الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول
كرهين بمعنى مرهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك
ومرجعه السماع وان كان كثيرا واليه اشار فى النظم بقوله ونابت نقلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس
فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لان له فعيل بمعنى فاعل نحو قدير بفتح الدال ورحيم بكسر الحاء
نحو لرحم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعل من مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد
واعله المرض فهو عليل اى معقد ومعل هذا باب اعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدى الى واحد ووجه الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة
وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان
وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانها اقل
درجات المتعدى وكان اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة
من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله وهى الصفة المصوغة
لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التى استحسن
فيها ان يضاف لما هو فاعل بها فى المعنى سوا الثابت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض
الحواجب وواسع الفم ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقى الثغر وطاهر العرض فان الحسن والنقا
والطهارة مما توجد وتفقد فخرج باستحسان الاضافة الى الفاعل فى المعنى اسم الفاعل المتعدى
نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اى فى هذا التركيب الى الفاعل وهو
ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه ليلا يوهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد
ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب
فيه اى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكلام
لا ينصب على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تنساق لمرفوعها
حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اى عن مرفوعها الى ضمير موصوفها فيستتر فى الصفة بدليلين
احدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشى الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها
فى المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثانى انهم يونثون الصفة بالتاء فى نحو هند
حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله
ابن عصفور فهذا التحويل حسن ان يقال فى زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه
بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه
وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته مجازا عن الاسناد
الى الجزء منه عوضا عن الاسناد الى الكل وارادة البعض مجاز قريب والباعث على
ارتكابه غرض التحقيق قال ابن ابى الربيع اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حسن عدة

بة

بة

امور كل اثنين منها بمنزلة شي واحد لان الجار والمجرور كالشي الواحد وكذلك الصفة والموصوف
والفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يبدلوا من اللفظ الا
الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له
حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب الاب لان
من كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سرعه من المضاف وهو
الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فرقا من الاسناد الى المضاف وارادة المضاف ووجه
قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق كل منهما وارادة الاخر بخلاف الابوة والبنوة
وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في
معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند
الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة
مشبهة فحينئذ فلا دور في التعريف المذكور في قول النظم صفة استحسن جر فاعل معنى
بها المشبهة اسم الفاعل كما توهم ابن الناظم حيث قال في الرد وبهذه الخاصة لا بتعريف الصفة
المشبهة وتميزها عن اسم الفاعل الا ان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة
فربما خرعنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور
منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها
الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الوضح بانفكاك الجهة وتقريره
ان الصفة المشبهة وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الا
ضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في
معناها الثابتة لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فيحسن
حينئذ الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة
على الحدوث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذ تجود امن ال
وتختص هذه الصفة المشبهة **عن اسم الفاعل بخمسة امور** على ما هنا **احدها انها تصاغ**
من الفعل اللازم وضعا او قصدا **دون الفعل المتعدي** الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت
فالمصوغة من اللازم وضعا **كحسن وجميل** فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما
لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كقاطع الاب ومضروب العبد فان اسمي
الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب
وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث **يصاغ منهما** اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم **كقائم**
ومن المتعدي نحو **ضارب** الامر **الثاني انها تكون للزمن** الماضي المتصل بالزمن **الحاضر الدائم**
كحسن الوجه **دون الماضي المنقطع والمستقبل** فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا **وهو**
اي اسم الفاعل **يكون لاحد الازمنة الثلاثة** نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه
المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت
حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله
وصوغها من لازم لحاضر الامر **الثالث انها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه**
والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان
الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او

غيره فالثلاثي **كطاهر القلب وضامر البطن** وغير الثلاثي نحو **مستقيم الراي ومعتدل القامة**
فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل **وغير مجارية له** اي للمضارع **وهو الغالب في المبنية**
من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملان فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملا
وقول الزمخشري وابن الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على
ان منطلق لسان من صديق اواخ ثقة اوعدو شاحط دار ابا لشين المعجمة والحا والطا المهملتين
بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل
اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة **ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له** اي
للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم
نقلوا او داخل ويدخل لانه يوافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر **الرابع ان منصوبها**
لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن **بخلاف منصوبه** فانه
يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب **ومن ثم** بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم منصوب اسم
الفاعل عليه **صح النصب** اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل
محذوف **في نحو زيدا انا ضاربه** لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه **وامتنع نصب**
السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه صفة مشبهة محذوفة **في نحو زيد ابوه**
حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذ
المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب
رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب
زيد حسنه بنصب الوجه الامر **الخامس انه يلزم كون معمولها سببيا** اي اسما ظاهرا **متصلا**
بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر
بضمير الموصوف وهو زيد **واما** متصل بضمير موصوفها **معنى نحو زيد حسن الوجه** فالو
جه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى **اي الوجه منه** اي من
زيد هذا راي البصريين **وقيل** لا حذف **وان ال** في الوجه **خلف عن الضمير المضاف اليه** وهو
راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بحسن
الندا اي نصه المتجرد **وقول ابن الناظم** في شرح النظم ما معناه **ان جواز نحو زيد بك فرح**
بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على الصفة وهي فرح **مبطل للعموم في قوله** يعني
الناظم **ان المعمول** للصفة المشبهة **لا يكون الا سببيا** ولا يكون الا مؤخرا **مردود** خبر قول ابن
الناظم **لان المراد بالمعمول** في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب
ما عملها فيه **بحق الشبه** باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد
الذي قد حدا **وانما عملها في الظرف** وعديله وهو بك **بما فيها من معنى الفعل** لان الظرف
مما يكتفي برايحة الفعل كما قاله التفتازاني **وكذا عملها في الحال** نحو زيد وجهه طلقة **وفي التمييز**
نحو زيد حسن وجها **ونحو ذلك** من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي **بخلاف اسم الفاعل**
فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متاخر ومتقدم وفي سببي واجنبي وتختص ايضا بامور منها
انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تونث بالالف ومنها
انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تحلل
كحسن الوجه ومع التحلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير

الى مضاف الى ضمير موصوفها
ضعف ولا قلة في الكلام ومنها ان يقبح حذف موصوفها واضافتها
نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز
في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف
بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول
به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة عليه
اسم موصول على الاصح فيهما **فصل لمعمول هذه الصفة** المشبهة ثلاث **حالات**
الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي **او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة** بدل
بعض من كل ويرده حكاية الفرا مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه
يجوز برجل ممرور الاب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا **والخفض بالاضافة**
اي باضافة الصفة اليه **والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة** كالوجه وعليه
او **على التمييز ان كان نكرة** كوجها **والصفة مع كل من الثلاثة** وهي الرفع والنصب والخفض
اما نكرة او معرفة مقرونة بال **وكل من هذه الصفة** الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب
الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها **للمعمول معه ست حالات لانه** اي المعمول **اما بال كالوجه**
او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير
كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة **كوجه او مضاف الى المجرد** من ال والاضافة **كوجه**
اب فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جايز
وممتنع فالجايز اتفاقا ثلاثون صورة **والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول**
مجرد **منها ومن الاضافة الى تاليها وهو** اي المعمول **مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه**
ابيه او الحسن وجه او الحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفده تعريفا
كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا
من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجايز الى قبيح وضعيف
وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن الضمير والمضاف
الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه
اب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جايزة في الاستعمال
لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى
المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف القاصر
مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره وذلك
ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالنصب
فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات
واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث في قوله في وصف النبي صلى
الله عليه وسلم شثن الاصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي الحديث الدجال اعور عينه
اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة
المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب
الصفة المجردة من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف
بها المجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف

بها

بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها
او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما
وجر الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن الوجه الاب والحسن وجهه
والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن
وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وذلك مستفاد من قول النظم
فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا
ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة
من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة وما تين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما
بال او لا فهذان حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه
والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف
الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف
الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة
انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة
اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى مضاف
الى موصول نحو الطيبي كل ما التاثث به الازر من قوله فعجبها قبل الاخيار منزلة والطيبي كل ما التا
ثث به الازر والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديد سنان رمحه يطعن به والمجرد من
الاضافة وال يشمل ثلاثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان رقاق خصورها وثيرات
ما التفت عليه المازر والموصوف نحو حجا نوال اعدة من قوله ببهر ورا مراجحا نوال اعدة لمن امه
مستكينا ازمة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه فهذه اثنا عشر صورة مضروبة في حالتي
تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعا وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروبة في ثلاثة
احوال الاعراب فتبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صورا اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاثة
الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه
جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية
وكرامهوها الثالثة ان يتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين
الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر او لمثناة او لجمعه جمع
سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمسين وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى
مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة
ايضا من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه والى مفرد مونث ومثناه ومجموعه كانت
ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة قال ويستثنى منها
هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع
واربعون والباقي اربعة عشر الفا وما يتان وست وخمسون بعضها جايز وبعضها ممتنع فيخرج
منها الممتنع على ما تقدم انتهى **هذا باب التعجب** وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل
خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظايره او قل نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف

او مجرد امنها

التعجب

المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وعلة النظائر والخروج عن ما يلتفت نظائره في الوجود وكما يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة وارد في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احديهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام فيها في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسما واما ما روي عن الكسائي واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدأ بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجبت لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر لها وموضعه رفع وقال الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر محذوف اي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقديم الابهام بالصلة او الصفة وشأن الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام ابهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقوله ما بمنزلة افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسما كما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهامها متلوا بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين في ما احسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره فتحة بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه واميلحه بالتصغير ولم يصغر واغيرهما والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى يقتضي عنده نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا او مشبها به

نحو وازواجه امهاتهم فانه مرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضميرها فلذلك نصب وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه وصف قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما لجموده وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها وقد حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره وما اشره ولما حذفوا همزة افعل حركت الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها وحذف الف ما وقولون مخيره وسمع الكسائي مخيره الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول الناظم او جئ بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا يكون الا للفعل فاما اصبع فنادر ومن كلام ابن الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته قال البصريون هو لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول احسن في ما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة على صار ذا كذا فاصله احسن زيد اي صار ذا حسن كاغد البعير اي صار ذا غدة وابقلت الارض ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر فصار احسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات اربع عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كأنه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعي منه التعجب وكان القياس ان يقال في التأنيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا او احسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء ومن وافقه باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا نادبا لان فيكون متعجبا

كما لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسند الى ضمير
المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لاقم وابن ويجوز حذف
اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله وحبيب الينا ان يكون المقدما اي بكون
ودونان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذه حكم اختص به ان عن ان ونظيره عسى ان يقوم
قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة
وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فانا جازوا تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول
احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم في التعجب صيغة اسم
التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسئلة**
لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه
مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك **ويجوز حذف المتعجب**
منه اذا كان ضميرا **في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل** والى ذلك اشار الناظم بقوله
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح **كقوله** وهو علي ابن ابي طالب
كرم الله وجهه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا **ما اعف واكرما** اي ما اعفها واكرمها **وفي**
مثل افعل به ان كان افعل معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع
بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكف
بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة
ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت البا كما في نحو كفى زيد كفى به كاتبا زيد
كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني ان من الضماير
ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعله فلعدم وجه اذ ذاك
عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن او ما احمل لم تكن كلاما لان معناه ان شيا صير الحسن
واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به واما نحو افعل به فلا يحذف منه
المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل **واما قوله** وهو عروة ابن الورد فذلك ان يلق المنية يلقها
حميدا **وان يستغن يوما فاجدر** اي فاجدر به **فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله**
حميدا **فشاذ** او قليل **مسئلة وكل من هذين الفعلين** وهما ما افعله وافعل به **ممنوع**
التصرف اتفاقا قاله ابن مالك والى ذلك اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف
بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فيقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يعتد
في الاجماع وليس افعل امرا من افعل لاختلاف مدلوليهما عند الجمهور لانهما في التعجب للصيرورة
وفي غيره للنقل **فالاول** وهو ما افعله **نظير تبارك وعسى وليس في الجمود** وفي ملازمة المضي
والثاني وهو افعل به **نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود** وفي ملازمة صيغة
الامر **وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع** ولم يوضع
مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب **امتنع ان يتقدم عليهما**
معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما **بغير ظرف ومجرور لا تقول ما زيدا**
احسن بتقديم معمول احسن عليه **ولا تقول بزيد احسن** بتقديم معمول احسن عليه **وان قيل**
ان بزيد مفعول به كما يقول به الفرا واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفعل هذا الباب لن يقدما معموله **وكذلك لا تقول ما احسن يا عبد الله زيدا** بالفصل

بالمنادى

بالمنادى بين احسن ومعموله بلا خلاف كما يوخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله
ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول على رضي الله عنه لما راى عمار
بن ياسر مقتولا اعزز على ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح
الجيم وهي الارض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى **ولا تقول احسن لولا كلفه**
بزيد بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك
واجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر
واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا او احسن راكبا بزيد **واختلفوا**
في الفصل بظرف او مجرور حال كونهما **متعلقين بالفعل** الدال على التعجب **والصحيح**
الجواز للتوسع فيهما واليه اشار الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف
في ذاك استقر **فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفرا والجرمي والمازني**
والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز **كقوله ما احسن بالرجل ان**
يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله وهو اوس ابن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها
واحر اذا حالت بان اتحولا ففصل باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه
في ذلك نص **ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا**
كما قال ابن مالك في شرح التسهيل **نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك**
فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله
بمعمول معموله **فصل وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط**
احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدن الفارغ وفي
القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا فيبنى
من فعله **والحمار** وهو الحيوان المعروف **فلا يقال ما اجلفه** اي اجفاه وضد ما تقدم عن القاموس
ولا يقال ما احمره اي ابلده **وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من**
قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل او بكسر
واقتصر في الضيا على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها بيدها في العمل فهي ذراع
وعلى هذا الاشذوذ في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ **ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا**
فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا
ولا فعل لهما **الشرط الثاني ان يكون** الفعل **ثلاثيا فلا يبنيان من** رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا
ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة **نحو دحرج** وتدحرج **وضارب** وانطلق **واستخرج** لان
بناءهما كذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الا
صول وما في ذلك من اخلال بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الدالة على معنى مخصوص الا
ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه
لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب **الا افعل فقيل يجوز** بناؤهما منه قياسا
مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره
في التسهيل وشرحه **وقيل يمتنع مطلقا** الا ان يشذ منه شي فيحفظ ولا يقاس عليه وهو
مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم **وقيل يجوز ان كانت**
الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذ

لم يلد كضمير المخاطب صح

زنى

متع صح

الزيادة صح

نوره والى به ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي
ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع بنا على ان احداث قول خرق الاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على
هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع من احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه
للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي الى اثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك
ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على المنصوب كانه فاعل فتقول ما اعطا زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه
احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقرا
الدراهم وما اولاه للفقرا المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقرا
الدراهم وما اولاه الفقرا المعروف وتقديره المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف
واختلف في بنا فعلي التعجب مما الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلا وافتقر واستغنى
فذهب ابن السراج وطايفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوايد لا مجرى المزيد
بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان
العلة التي من اجلها امتنع بناوهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية
وحذف زوايدها لغير موجب مع وجود الغناء عن ذلك باشد واشدد ونحوهما وشذ على كل
قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املا القربة لانهما من اتقى بتشديد التا وامتلا
وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد
سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلا وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى
استغنى لندوره وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سياتي وهو انه مبني للمفعول
الشرط الثالث ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف
على وجهين احدهما يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبيس
والثاني يكون بمجرد الاستغنا عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث
والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان
من نحو نعم وبيس ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه ولا ابأسه وانعم به وابيس به وهما باقيان على
معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط
الرابع ان يكون معناه قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس سوا
كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالتين نحو العلم والجهل او شخصين نحو الحسن والقبح فتقول
ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعا وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لم يقبل التفاضل
ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى
يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا او تاصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب
زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد
لئلا يلتبس المتعجب منه بالمتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة
والبنا للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما للصيغة فعل بضم
اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فتقول
ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على ان علة المنع خوف
الالتباس واما من جعل المنع علة التشبيه بافعال الخلق فمنعها مع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه

فينبغي

فينبغي ان لا يستثنى شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل
لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما فلا يبنيان من كان نحو ظل وبات وصار وكاد لانهن
نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قايما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتضمينها المعنى هذا مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى جواز ما اكونه زيدا الاخيل دون ما اكون زيدا لقايم وحكى ابن السراج والزجاج
عنهم ما اكون زيدا قايما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل عليهم الامر ولم يات
بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سوا كان ملازما للنفي
نحو ما عاج بالدوا اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض
بانه قد جا في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره وانشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ٥٥٥٥٥
ولم ارى شيا بعد ليلى الد ه ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال
يميل فانه العرب استعملته مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال فلا يقال
ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل
فعلا بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو
بالشين المعجمة وخضر الزرع فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلي واختلف في المنع من ذلك
فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق انما يجي على افعل
بتشديد القاف بزيادة مثل الادم نحو احضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للا
قل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد
والرجل وساير الاعضا في عدم التعجب منها وقيل لان بنا هذا النوع على افعل ولم يبن منه افعل تفضيل
لئلا يلتبس احدهما بالاخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما
مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم
وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل ثم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا
وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويوخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف
تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغنى عنه بالصوغ من غيره نحو قال
من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغناء بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد
وجلس ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء بقولهم ما اشد سكره واكثر
قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عده نام منها نظر فقد حكى
سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد فصل ويتوصل الى التعجب من الزايد
على ثلاثة وما وصفه على افعل فعلا بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما
اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدرهما
اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلا بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه
كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعده
اي بعد اشدد ونحوه بالبا لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزايد
على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل فعلا وتقول على الثاني اشدد او اعظم
بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشد او
اشبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب
وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصد

رها

اى مصدر الفعل المنفى والفعل المبنى للمفعول يكون موصولا بان والفعل المنفى وما والفعل المبنى
للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضُرِب بالبنا للمفعول واشدد بهما
اى بالا يقوم وبما ضُرِب فيأتى بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما فى المنفى فليتمكن من ان
يستعمل معه النفى وان يمال فيه الفعل الذى يتعجب بسببه واما المبنى للمفعول فليبقى لفظ النفى ولفظ
الفعل المبنى للمفعول ليلا يلتبس مصدره بمصدر المبنى للفاعل ولو امن اللبس جاز ايلاؤه المصدر
الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قاله الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا
له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيوتى له بمصدر صريح نحو والا نقل له مصدر فمن
النوع الثانى فيوتى له بمصدر موول تقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثا
نى ما اكثر ما كان محسنا واشدد واكثر بذلك اى بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم
وبئس ويدع ويذر والذى لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل
الى التعجب منهما بشى اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذى لا يتفاوت معناه فانه
وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زايد عليه فيقال فى نحو مات زيد ما افجع
موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد مما فقد بعض الشروط
بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول مما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بناء فعلى التعجب
من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت امثلة فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ
نبه عليها فى النظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذى منه اثر ٥٠٠٠
هذا باب نعم وبئس وهما لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية
الخلاف فى حقيقتهما طريقان احداهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائى من
الكوفيين بدليل اتصال تا التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضا يوم الجمعة
فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست المراة حمالة الحطب واسمان عند
باقى الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هى
بنعم الولد نصرها بكا وبرها سرقة وقول اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطى السير نعم
السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير
مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر فى الحقيقة
انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية التى هى جودها ابن عصفور فى تصانيفه المتاخرة فقال
لم يختلف احد من البصريين والكوفيين فى ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين
والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية
وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائى الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة
تابط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما فى الاصل جملتان نقلتا
عن اصلهما وسمى بهما وذهب الفرا الى ان الاصل فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فحذف
الموصوف الذى هو رجل واقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلها مقامه فحكم
لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو ويرد قول الكسائى والفرا انهم لا يقولون ان نعم الرجل قايم ولا ظننت نعم الرجل قايما والطريقة
الاولى هى المشهورة واصحهما ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال
فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشاء المدح والذم على سبيل

المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى وصارتا للانشا فنعم منقول من قولك
نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل اذا اصاب بوسا ويجوز فيهما
اربع لغات فتح الاول وكسر الثانى على الاصل المنقول عنه وفتح الاول او كسره مع سكون الثانى
وكسرهما عند بنى تميم ولا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوى فى اول شرح الايضاح
رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائى ولما عند جمهور الكل فبين القايلين باسميتهما
فقال ابن العلج فى البسيط ينبغى ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم لما بدلا او
عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال
الجنسية على احد القولين او العهدية على القول الاخر ثم اختلف القايلون بالجنسية
على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج
تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره
ونسب الى سيبويه ويرد بادائه الى التناقض فى نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
والثانى انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة
واختلف القايلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهنى فهى مشار بها
الى ما فى الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشترى اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا
تقدم والثانى انها للمعهود من الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم الرجل هو قاله ابن مالك
والجواليقى ومثالهما نعم العبد وبئس الشراب او معرفتين بالاضافة الى ما قارنها
اى ال نحو لنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفتين بالاضافة الى مضاف
الى ما قارنها كقوله فنعم ابن اخت القوم
غير مكذب زهير حسام مفرد من حمايل فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتدا
وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدا محذوف اى هو حسام مفرد
لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقار
نى ال او مضافين لما قارنها او رافعان لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا فى نعم وبئس مفسرين
بتمييز لكل منهما مطابق لهما فى المعنى قابل ال مذكور غالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففى بئس ضمير مستتر فيها مرفوع
على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اى البدل وقوله فى مدح هرم بن
سنان نعم امرا هرم لم تعر نايبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففى نعم ضمير مستتر فيها مرفوع
على الفاعلية وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اى المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن
غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك
فحذف التمييز والمخصوص وقال فى تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفى
البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل
ثم قال الا ان يعوض منه شى كما فى الحديث انتهى واراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم
من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد
ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفرا والزمخشرى ومن
وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما فاجاز المبرد وابن السراج والفارسى ان يجمع بين التمييز
والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء

فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة **ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا**
حتى افاد معنى زايدا على الفاعل ام لا وحجتهما ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور
الفاعل ونقض ابن مالك بما من الاجماع على جواز له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان
البرية دينا والثاني انه قد جا في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بيس الفحل
فحلهم فحلا وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما اورده عليه في الوجه الاول لانه من
التمييز الموكد وليس الكلام فيه وما جا في الباب ليس من التمييز بل من الحال الموكدة **وقيل ان**
افاد التمييز معنى زايدا على الفاعل الظاهر **جاز** الجمع بينهما **والا فلا** يجوز وصححه ابن عصفور
فالاول كقوله وهو ابو بكر بن الاسود المعروف بابن شعوب تخيره فلم يعدل سواه ه ه ه
فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور وقد افاد التمييز
معنى زايدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد
من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهاي بفتحها فان كسرت شددت يا النسب
وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله
وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر **واختلف في كلمة ما بعد نعم وبيس**
اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين **فقيل هي فاعل** فيهما ثم ان وقع بعدها
جملة فعلية **فهي معرفة ناقصة** اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما
في نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي **وان وقع بعدها مفرد**
فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشي هي فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه
والاصل فنعم الشي ابداوها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه فانفصل وارتفع **وقيل هي تمييز** فيهما **فهي نكرة موصوفة** بالجملة الفعلية **في** المثال
الاول وهو مذهب الاخفش **ونكرة تامة في** المثال **الثاني** وهو فنعما هي لعدم الجملة والى الخلاف
في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل
وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هذه على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشي ومتلوة
بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة
تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف اي نعم الشي الدق او نعم شيا الدق والثانية المتلوة بمفرد
نحو فنعما هي وبيسما تزوج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز
مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفرا ونحوه
والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بيسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ومرجعها
الى اربع احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية
والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القايلون بانها في موضع نصب على التمييز
فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف
وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين
والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمحذوف والثالث انها تمييز والمخصوص
ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفرا قال المرادي ونقل عن
الكسائي واما القايلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها

اسم

اسم معرفة تام غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه
وقال ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي
والثالث انها موصولة والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في
شرح التسهيل عن الفرا والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند
اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما
القايل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز وهو قول
الكسائي ونقله المرادي عن الفرا واما القايل بانها كافة فقال ان ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل
وطال عنه وصارت تدخل على الجمل الفعلية **فصل ويذكر المخصوص بالمدح او الذم**
بعد فاعل نعم وبيس الظاهر او بعد التمييز **فيقال نعم الرجل** او رجلا **ابو بكر وبيس الرجل**
او رجلا **ابو لهب** هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبيس للمدح العام والذم العام الشايعين
في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح او الذم حتى يتوجه المدح او الذم الى
المخصص به اولا على سبيل الاجمال لكونه فرد امن الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح
او الذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تعدد الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد
واختلف في رفع المخصوص فقيل **هو مبتدا والجملة قبله خبره** ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه
وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا **او يجوز ان خبرا لمبتدا محذوف وجوبا اي**
الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفا
رسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور
وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال
ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا او من غير الغالب انه **قد يتقدم**
المخصوص على نعم وبيس **فيتعين كونه مبتدا** على القول بفعليتهما والجملة بعده خبره **نحو زيد**
نعم الرجل وعمرو بيس الرجل وجوزوا على القول باسميتها ان يكونا مبتداين والمخصوص الخبر
او بالعكس **وقد يتقدم** في الكلام **ما** اي شي **يشعر به** اي بالمخصوص بالمدح او الذم **فيحذف المخصوص**
جوازا للعلم به **نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو** اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو
ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يقدم مشعر به كفى **وليس منه** اي من حذف المخصوص قول النظم **العلم نعم المقتنى** والمقتفى
وانما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلناه خبرا
لمبتدا محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا لفعل محذوف
تقديره الزم العلم ونحو فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم **فصل وكل فعل ثلاثي**
متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلا **صالح للتعجب**
منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون
في الاصل مفتوح العين **كضرب** وقتل او مكسورها كعلم **وفهم** بضم العين فيهن وانما حولت
لتلحق بالغرايز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سياتي وحكم
معتل العين واللام اذا كان من باب قوو قلب الضمة كسرة فقلب الواو الثانية يا نحو قوي
او من باب شويت قلب اليا واوا للضمة قبلها ثم يعمل فيه ما فعل في قوو ونحو منهما الاسكان

وهو المقصود صح

يكونا صح

المخصوص

نحو قوى وشوى ولا بد غم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص نحو
المضموم العين نحو شرف يجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن
عقيل لا يحول نحو علم وجهل وسمع الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا
بلا قال الفارسي والاكثرون يجرى حينئذ مجرى نعم وبيس في افادة المدح والذم وفي حكم
الفاعل الظاهر والمضمر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به
وجواز تقديمه تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو
وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبيس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله
واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله
واجعل كبيس ساء فانه في الاصل سوا بالفتح من السوء ضد السرور يقال ساءه الامر يسوءه اذا
احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بيس فصار جامدا
قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بيس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو
جهل وفي المضاف الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء
رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى النار
ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اى نارا مرتفق لان التمييز لا بد وان يكون عين المميز في المعنى والمر
تفق المتكا ومما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما يحكمون فيجرى في ساء الخلاف المتقدم فان جعلناها
فاعلا فهى معرفة ناقصة اى ساء الذى يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهى نكرة موصوفة اى ساء
شيا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجرى فعل المضموم
العين في المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال او الاضمار وهو الصحيح
وعلى هذا يجوز لك في فاعل فعل المذكور ان تاتى به اسما ظاهرا مجردا من ال كالذى تاتى به
ولك جره بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان تاتى به ضميرا مطابقا لما قبله فالظا
هر المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا او المجرور بالبا وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا
على احسن بزيد وسمع من العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسا
بزيادة البا في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشئ
جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين فحول الى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب
وزيدت البا في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن وابياتا تمييز وجدن ابياتا
على الاصل من عدم زيادة البا فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل
والتمييز وقال الطرماح حب بالزور الذى لا يرى منه الا صفحة او لمام اصله حب الزور بفتح الزاى
بمعنى الزائر فزاد البا في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم الحا لان فعل المذكور يجوز فيه ان
يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فايه ولو كانت الفا غير حلقية خلافا لظاهر السهيل فيه
فتقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الرا وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الرا والصفحة
كذا في جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الاذن
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ومثال الضمير المطابق
لما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم
رجالا فصل ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال الشاعر
الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله

قول

قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مى فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا لا يخلو من اشكال لان لا
لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم
الذى دخلت عليه الا على قول ابى الحسن وابى العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حب
فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما
من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف
على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اى وحب ذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل
ذلك بنحو اذ ما واخواته من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان
وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه
قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ... لا تقول
حبذه انتهى والمخصوص على المذهب مبتدا والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم
الاشارة وقيل مبتدا محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت
الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية
وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من المخصوص خبره
والجملة اسمية واصل الخلاف في ان التركيب وعدمه وينشا عن التركيب فى ان فعلية الجميع
او اسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعى التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذ
كير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعى غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب بتغليب الجزء الاول
وتغليب الاكثر ... وسلامة مدعيها مما لزم مدعى الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن
تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه بما ليس لها بمضارع واستدل مدعى غلبة الاسمية
وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف
ويستعمل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا واما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا او اختلف
القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند او حبذا
الزيدان في تثنية المذكر والهندان في تثنية المونث او حبذا الزيدون في جمع المذكور او الهندات
في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل السائر الذى لا
يغير عن حالته في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد مذكرا كان
او مونثا مفردا او مثنى او مجموعا بكسر التاء وافرادها لانه في الاصل خطاب لامراة كانت
تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول
تسترفده فقال هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهرى والمثل بفتح المثلثة قول
مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مصدر مضاف الى
المخصوص محذوف اى حبذا حسن هند وكذا الثانى ورد صاحب البديع بانه لم ينطق به في
وقت وقال الفارسى في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم
وبيس المضمر ولهذا جاء مع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا
فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكرنا من انه كلام جرى مجرى المثل والى ذلك
اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص ايا كان لا تعدل به فهو يضاهى المثلا وقال ابن
بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية

[illegible]

يعود على المخصوص وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المفرع من
اجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم تنبيه اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب
فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع التخفيف وعلامة
والضم فينقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه
وان لم تكن الفاء حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون ذا
انضمام الحا كثر فان قلت حبذا مفتوح الحاء واجب للتركيب ان جعلتهما كالكلمة الواحدة
والا فجائز هذا باب افعل التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة
صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشرر فحذفت
الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر
بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش
لانهما لم يشتقا من فعل فخولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما
واما قوله وحب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة انما يصاغ افعل التفضيل مما صيغ منه فعلا
التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه افعل
فعلا فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل
هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل
به والى ذلك اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وأب اللذ أبي وشذ
بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما اي اشدهما
اكلا ومن وصف لا فعل له كقولهم اقمن به اي احق بنوه من قولهم هو قمن اي حقيق وهو
الص من شظاظ بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين
معجمتين اسم للص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال لصص اذا اخذ المال
بخفية فعلى هذا لا شذوذ وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام اخصر من غيره بنوه
من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب
منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب
فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا
على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف
وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول
كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول
وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهى يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد
لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل
بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات
النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير
الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا منهما مملوا فقال لها امسكيه حتى انظر الى
غيره ثم حل الآخر وقال امسكيه فلما شغلت يديها ساورها حتى قضى منها ما اراده وهرب
ثم اسلم فشهد بدرا رضي الله عنه وسمع هو اعنى بحاجتك بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه
عنى كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه

يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى
التفضيل صل وجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى
من ذلك ما فقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد يأتي هناك ولا يأتي هنا وذلك مستفاد من
قول الموضح وجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما
نبه عليه الموضح في الحواشي فصل ولاسم التفضيل ثلاث حالات احداها ان يكون
مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احدهما في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما
ولو كان مسندا الى مؤنث او مثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان
افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول
الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الاية
الى قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم
اي ومن اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة
جمع اخرى انثى اخر بالفتح انه معدول عن اخر الموازنة لافعل التفضيل وليس من باب افعل التفضيل
حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولكن لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل
ملحقا بالملحق به وهو اول لانه به انسب لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه
لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو يخالف باب افعل في ثلاثة امور احدها ان يطابق ولو كان
نكرة الثاني انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول
ابي نواس الحسن ابن هاني الحكمي يصف الخمر كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در
على ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان ان يقول كان اصغر واكبر
بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى
وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم
اي ليام جمع الأم والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي اخره عين مهملة
النفاخات التي تعلو وجه الخمر وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو ولا همزة
انه كان له ذؤابتان تنوسان على عاتقه اي تتحركان والحكم الثاني فيما بعد افعل ان يؤتى بعده بمن
جارة للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه
ولابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة
فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة لصح
في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وهنا
منع مانع وهو الاستعمال وان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف
من مع مجرورها للعلم بهما نحو والاخرة خير وابقى اي من الحياة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف
في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا
تقديرا او لفظا بمن ان جردا واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في
الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل
وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرا زيدا افضل ويقل الحذف
اذا كان افعل حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا
فاجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك اي دنوت اجمل من البدر

وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل او زد لكات افعل صفة كقوله وهو احيحة
ابن الجلاح تروحي أجدر ان تقيلي غدًا بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف لا هو وعا
مله المعطوف على تروحي اى تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه غدا قاله ابن
مالك في شرح الكافية وجنبه الى ان الخطاب لناقة وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشى
واجدر بالجيم اى احق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب
للفسيلة وهو صغار النخل من تروح النبت اى اطال وانه كنى بالقيلولة عن غوصها وزهوها
وادعى ان السوابق واللواحق تشهد له لكنا وجنبي تثنية جنب مضاف الى يا رد وظليل
وهما صفتان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف وتجب
تقديم من ومجرورها عليه اى على افعل ان كان المجرور بمن استفهاما لان الاستفهام له صدر
الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن فقدم ممن على عامله وهو افضل
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح
احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله
باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل
بين افعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير
ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا
او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل
من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ماله الصدر يستحق التصدير
وما احسن قول الامين المحكي في المفتاح عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور
تصدرا وقد يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو الاخبار كقوله
وهو جرير اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح
من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم
حيث قال وكذا اخبار التقديم نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن
له ان يتصرف في معموله بالتقدم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية ان يكون
افعل مقرونا بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل وهند
الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون او الافاضل
والهندات الفضليات او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما
لانه نقص شبهه بافعل التعجب لافتراقه بال ومع ذلك لابد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد
علي بن سعيد في كتابه المستوفي ما ملخصه والاستغنى في الجمع والتانيث عن السماع قال الاشرف والاظرف
لم يقل فيهما الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم
والاعجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى والحكم الثاني ان لا يؤتى معه
بمن لان من وال يتعاقبان فلا يجتمعان كال والاضافة فاما قول ميمون الاعشى ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فيخرج جمعه بين ال ومن على زيادة ال في الاكثر او على انها اى من
ليست متعلقة بالاكثر المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حال كونه محذوفا بعد لا منه اكثر
المذكور تدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اى فيهم او لبيان الجنس

قوله وانى مكانا اصله وانتين محذوف النون للاضا[فة] ... [illegible]

اى من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين افعل وتمييزه للضرورة
وحصى تمييز اى عددا والكاثر بمعنى الكثير الحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضا
فته الى نكرة لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاستوائهما في التنكير ولكونهما
على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم في
المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال
وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذ القصد ثبوت المزية للاول
على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى زيد افضل من جميع
الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون
افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة
والهندان افضل من جميع النسا اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء
اذا فضلن فان الفضل في هذه المواضع كلها بالصاد المهملة ضد التفصيل ضد الاجمال فان قلت
النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جا العموم قلت اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ
اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا عدو رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان
افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى القاعدة
كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قاله المبرد انه حذف الموصوف والتقدير فريق كافر
وقال الفرا انما وحد لانه في معنى الفعل اى اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع وقال محمد
بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها اسم التفضيل يجب افرادها نحو انت افضل
رجل وانتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة
تمييز له وقد خفضت بالاضافة فاشبه ما به رجل وقد اجاز واغيا شا لا سماعا ان تثنى وان تجمع
نحو انتما افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الا
ضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهي ثلاثة اقسام قسم يقصد به زيادة على ما اضيف اليه
وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او
قصد به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف به لتشبيهه بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من
ومعناها وقد يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل اعدلا
ان يؤول بما لا تفضيل فيه اى عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل ان يراد
به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص
الرزاق الجند والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لان بجبينه
اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان لكن
افعل على اصله من افادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال
كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي
قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه الاكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها
وفي بعض النسخ هم اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اى ترك المطابقة لشبهه بالمجرد
لنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل
احرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه
ويجعل افعل فيه كالمجرد وتلتزم فيه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فانه قدرا كابر مفعو[لا]

ثانيا لجعلنا وجعلها مفعولا لا اول كما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما
قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن ذي
معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل تاتي في اللغة لنفي المعنى
عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع اي لاخير في الفريقين انتهى مسئلة
تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما المخفض به فيجوز ان
كان المخفوض كلا وافعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق
مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع
به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة
حكاها سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر نحو مررت برجل افضل
منه ابوه او افضل منه انت بخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وبرفع الاب او انت
على الفاعلية بافضل على معنى فاقه في الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع
افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدا مؤخر وفاعل افعل ضمير مستتر فيه
عايد على المبتدا والجملة من المبتدا والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير
المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى
والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا
فكثيرا ثبتا وكذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي وكان مرفوعه اجنبيا
وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف به مفضلا ذلك الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين
نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل
وهو صفة لرجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه
لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كونه في عين زيد
فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في
عين غير زيد من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة
في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته
بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا
يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيوتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن
ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك ووافقه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر
المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في عينه وثانيهما
للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف الضمير الاول العايد
الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف
الضمير الثاني العايد الى الكحل فيكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم
الظاهر وهو الكحل في مثالنا او تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي
المحل وهو زيد مثال الاول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من
على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول
من على محل الكحل وهو العين او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي

المحل وهو زيد فتحذف مضافا اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافين اذا ادخلت
من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يوتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشي اصلا وذلك اذا تقدم
المفضل على افعل التفضيل فيستغنى عما بعد المرفوع فيقال ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول
لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن
الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى
زيد لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل
واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول النظم لن ترى في الناس من
رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني
هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى
فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو
الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو
الفضل اجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني
ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين
تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر واذا
حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا
الاسم الظاهر مبتدا لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن ذلك لا يجوز رفعه على الفا
علية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام
وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب
هذا باب النعت ويرادفه الصفة والوصف الاشيا التي تتبع ما
قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق
والبدل ويشكل عليه نحو قام قام زيد وقم قم ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة على التوكيد ولا تبعية
في شي منها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق
والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة
اولا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق اولا الاول النعت والثاني عطف البيان وقد
ابواب تاتي واذا اجتمعت بدا بالنعت ثم البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم النسق قاله في
التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها
هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول
الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جوازا
مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو
ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل
متبوعه على انه نايب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل المحذوف واليها اشار في النظم بقوله
يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي

يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل
فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ويجي البدل للايضاح في بعض
الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما
يتعلق به اما البيان فلانه ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلانه نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه
قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر في النعت الحقيقي او
التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاء رجل تاجر في الحقيقي او تاجر ابوه في
السببي واختلف في معنى الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع
في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي
الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح
رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع
لانه غير شامل لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد
المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو
اللهم ارزق عبادك الطائعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام
نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او للتوكيد نحو فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة واجيب بان الاصل في النعت ان يكون للايضاح او التخصيص وكونه لغير
هما انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له فصل ويجب موافقة
النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف
والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت
بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل
كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك مخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف
يقتضي كون ذلك المعنى مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعنى غير مدلول
عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي
والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما تلا واما الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه
فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امراة كريمة ورجل كريم
ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار
حاله في التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المراة الكريمة
والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول
الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على
التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان
كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام اباء بالتمييز
فيوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له
في اوجه الاعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير ويكمل له الموافقة في اربعة من عشرة
لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان
احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير

التانيث و

ولم يوافق في التثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل
من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل
افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل شخوص الى اخر المثل والثاني الوصف
بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول
اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف
الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد
والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قايمة امه بتانيث قايمة
لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا ومررت بامراة قايم ابوها بتذكير قايم لانه مسند الى الاب وان
كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول
مررت برجلين قايم ابواهما بافراد قايم وان كان المنعوت مثنى كما تقول قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال
من العرب كطي وازد شنوءة قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظا
هر قال في الوصف اذا اسنده الى المثنى الظاهر قايمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع
التذكير مررت برجال قايم اباوهم بافراد قايم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباوهم
ومن الحق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند
الى الجمع الظاهر قايمين اباوهم بجمع الوصف جمع السلامة لكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم
المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف
افصح من الافراد كقيام اباوهم وقال الايكي والشلوبين وطايفة افراد الوصف افصح من تكسيره
وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباوهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد
او مثنى كمررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد
افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي وغلام رجل
ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال
ضرباه هما قال ضارباه هما نحو تقول جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه
هم قال ضاربوه هم وجمعه التكسير كضرابه هم افصح من الافراد كما تقدم هو ما تعرف وذلك مستفاد من
قول النظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فصل والاشياء التي ينعت بها
اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل
ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه من
قام به الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين وما كان بمعناهما
فما هو بمعنى اسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من
فعل الفاعل نحو افضل وما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من
فعل المفعول نحو اجن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان او مكان او الة فانه لا ينعت به فلا يرد
نقضا الثاني ما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه
وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذي بمعنى صاحب وفروعها
واسماء النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت
به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي
مال واسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح الميم

واما قلنا ان هذه الانواع الثلاثة افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها
الحاضر و لفظة ذي مال معناها صاحب مال و لفظة دمشقي معناها المنسوب الى دمشق فلما
افادت ما يفيده المشتق من صحة النعت بها ونقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس على اسم
الاشارة جميع الموصولات الاسمية وعلى ذي المصاحبة ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء
نحو تمار وتامر وتمري مما هو بمعنى المنسوب الى التمر فيهن واما اسماء الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا
او هنالك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لانها ظروف وليست صفات الثالث مما ينعت
به الجمل واليه اشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في
المنعوت وهو ان يكون نكرة اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون
في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى
لا لفظا وهو الاسم المعرف بال الجنسية كقوله وهو رجل من بني سلول ولقد امر على اللئيم يسبني
فأمضي ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي الاصل التصحيح النفس وصح
نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في
التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك
ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا الى لفظه وبقي شروط اخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا
اذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن او في كما سيأتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة
على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى
الله او مقدر اما مرفوع كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اي هو
عار او منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح اي حميته او مجرور نحو لان المنعوت بالجملة اسم زمان
كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وهل حذف الجار والمجرور
معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه
والثاني عن الاخفش او مجرور بمن عائدا على ظرف او غيره فالاول نحو شهر صمت يوما مباركا اي منه
والثاني نحو عندك تمر كر بدرهم اي منه والشرط الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب
واليه اشار الناظم بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية فلا
يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الانشاء البيع لا الاخبار بذلك لان الطلب
والانشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا
ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثر اضماره في الكلام كقوله وهو
العجاج على الحفل يذكر انه قوما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حتى
صار كلون في العشية يشبه لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط
فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تاويلها على ان الصفة قول محذوف
وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط
وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب فحذف مررت برجل مثل كذا
هل رأيت كذا ومن الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول
الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب ونحو هل رأيت الذئب قط ولونه مقول عند
رؤيته هذا الكلام فمقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمول لها انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال

المجيئة

المجيئة مصدر وقولك مذقت اللبن اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن
سمار فيه لون الورقة التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد الرابع ما
ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني ان يكون مصدر ثلاثي او بزنة
مصدر ثلاثي والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا
الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي وفطر بكسر
الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فان فعله افطر وهو لكثرته ومع كثرته يقتصر فيه
على السماع فان قلت كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل
بالمشتق اسم فاعل او مفعول اي عادل اسم فاعل عدل ومرضي اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار
ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك
وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا
ولهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو وفرعه فيقال هذا رجل عدل
وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما تقول هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات
عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف
بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول
والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله واما قول
العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل فصل واذا
تعددت النعوت فتارة يكون لواحد وتارة تكون لغيره فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها
في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهو على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا
من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم المعطوف
مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت
ولفظه استغني بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء
وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه
دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها
وجب التفريق بالعطف لانه اصل التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله
بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف احد
هما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو
الذي ذهب عينه وبقي شيء من اثاره وبكى مقصور ومنه قولك مررت برجال شاعر وكاتب
وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بكلام منظوم
والكاتب هو الذي يأتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له و
نعت الاشارة فلا يتأتى فيه التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله
سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا
طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال
الزيادي وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان
هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي واذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت فان

كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل
ومجوز جلوس لان العطف بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو
ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين والاتباع
الاخير عند الفرا واتباع الاول عند الكسائي واتباعهما ثبت عند ابن سعد ان وان كان العامل
متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا
سوا كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتداين او منصوبين او مخفوضين فمثال
ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان
ورايت زيدا ورايت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله
وجنسه كجاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا بعيني وابصرت
خالدا الشاعرين وسقت النفع الى خالد وسعف به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع
في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع او تاكيدا والاول
هو العامل جاز الاتباع وخصص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء
زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتداين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان اخذا من كلام
سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل
ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان
وقولك احببت زيدا اوودت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين
فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى
وعمل اتبع بغير استثنا وان اختلفا في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت عمرا الفا
ضلين او اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرا العاقلان او اختلف
المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجر
وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب
على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يودي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى او العمل على
معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو
الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى
شي واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني
توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل
كضربت زيدا ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلف العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيها
اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما للثاني
دون الاول والكسائي والفرا على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع
الثاني فيهما دون الاول والفرا يعكس ذلك الصورة الثالثة ان تختلف المعنى فقط كوجد زيد
على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القايلون بان عامل المنعوت والنعت
واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحد لفظا او كالاولى نحو
جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج بان يقدر الثاني توكيدا
والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج
مطلقا هذا الكلام مع اتحاد جنس العاملين فان اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت

بزيد

بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وان عمرا في الدار العاقلان فذهب الجمهور الى منع الاتباع
والاخفش والجرمي الى جوازه **فصل** اذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون
النعت حقيقة او ادعا جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو
الجما الغفير او جاريا على مشار اليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شي منها واذا تكررت النعوت
لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما اي بين القطع
والاتباع بشرط تقديم المتبع النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون
بينهما را ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة ابن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل
معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلون بكل
معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح البا والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي
اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت
ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها
في استعمال هذه اللفظة في الدعا ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت
الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعا له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء
ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو
لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال
والمعاقد جمع معقد والازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدايهم وافة لابلهم
لانهم كانوا ينحرونها للاضياف فهم النازلون بكل حرب والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب
وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في اخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على
اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة
الفرج تريد انهم لا يعقدون ازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة
الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انه لا يخون ولا يسرق واذا
وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت
انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي او على القطع باضمار مبتدا تقديره
هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول
وهو النازلون على الاتباع لقومي او على القطع باضمار هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع
باضمار امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما
لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من
الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشي بعد الانصراف عنه
او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع باعتبار انه تكثير
الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع
ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه الا الاتباع اشار الناظم بقوله
واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بجميعها وجب اتباعها
كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشي الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت
كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب
اذا كان زيد هو الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم

فلا ينصب زيد الاول معا الاخرين
زيد واحدهم تاجر كاتب والاخر تاجر فقيه والاخر فقيه كاتب فما عدا ذلك البعض الذى تعين
الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين بعضها جاز بشرط تقدم المتبع على الاوجه
به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او النصب او الجمع بينهما
واليه الاشارة بقول النظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته
الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غنى عن التخصيص وجاز فى الباقى من نعوته
القطع عن المتبوع حتى تعين مسماه بدونها او لان المقصود من النعوت التخصيص وقد حصل
بتبعيته الاول كقوله وهو ابو امية الهذلى يصف صايدا ويأوى الى نسوة عطل وشعثا
مراضيع مثل السعالى فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطا المهملتين يقال
عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلايد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين
العين المهملة وفى اخره مثلثة جمع شعثا بالمد وهى المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره
اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلا وهى اخبث الغيلان فان لم يتقدم
نعت اخر لم يجز القطع الا فى الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدا او مفعولا لفعل
فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت
وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت فى المدح امدح وفى الذم اذم وفى الترحم ارحم
وعلى ذلك يحمل قول النظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم فى
المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا والجملة خبره وقوله تعالى فى الذم وامراته
حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامراته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر
فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال
الشاطبى لان الصفة مع المقدر نصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب
حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشا المدح والذم والترحم جعلوا اضمار العامل امارة
على ذلك كما فعلوا فى الندا اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا لخفى معنى الانشا
وتوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اى لغير المدح والذم والترحم
جاز ذكره اى ذكر العامل وهو المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة
بالجر على الاتباع والرفع على الخبر لمبتدا محذوف والنصب على المفعول به بفعل محذوف
ولك ان تظهر كلا من المبتدا والفعل وتقول هو التاجر واعنى التاجر كانه على تقدير سوال
سايل يقول من يعنى او من هو فصل ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت
اما معرفا صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت نحو مررت برجل راكب صاهلا اى
فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اى اعمل دروعا سابغات
فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وجب
حذف الموصوف واقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح
لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نباء المرسلين اى نباء من نباء
المرسلين بناء على ان من لا تزاد فى الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او
شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسى وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او فى
فالاول كقولهم منا ظعن اى سافر ومنا اقام فظعن واقام جملتان فى موضع رفع نعتان
لمنعوت محذوف وهو مرفوع على الابتدا اى منا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان

بعض

بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اى الذى
ظعن والذى اقام وما قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف
بصفته لتلازمهما والثانى نحو قولهم ما فى الناس الا شكر وكفر اى الا رجل شكر ورجل كفر والمنعوت
بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو الناس وكقوله وهو ابو الاسود الحمانى يصف امراة لو قلت ما فى قومها
لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم فحذف ونقديم وتاخير واصله لو قلت ما فى قومها احد
يفضلها لم تاثم فى مقالتك فحذف الموصوف لكونه بعض اسم مقدم مجرور بفى وهو قومها ويفضلها
وهو احد وكسر حرف المضارعة من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدال الهمزة يا لوقوعها
ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كونه
فاصلا بين الخبر المقدم وهو فى قومها الذى هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد
المحذوف وانما قدرناه متاخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها
والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من مفاخر ابايه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح
السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو يا لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة وهو دون ذلك
اى فريق دون ذلك وقولهم ما فى بنى تميم الا فوق ما ترتد اى الا رجل فوق ما ترتد وقولك ما منا
الا على اهبة اى الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخصوص بمن او
فى لم يحذف الا فى الضرورة كقوله ويرمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل كان ويجوز
حذف النعت ان علم كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا فحذف النعت وبقى المنعوت
اى كل سفينة صالحة بدليل انه قرى كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فايدة
فيه حينئذ قاله فى المغنى وقول الشاعر وهو عباس ابن مرداس وقد كنت فى الحرب ذا تدرا
فلم اعط شيا ولم امنع فحذف النعت وابقى المنعوت اى شيا طايلا والذى احوج الى تقدير هذا
النعت تحرى الصدق فان الواقع انه اعطى شيا بدليل قوله ولم امنع والمتكلم يريد تنصيصه فيحتاج الى
تقدير صفة يكتسى بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله فى المغنى بدفع التناقض
واعترض بان عدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبى صلى الله عليه وسلم
حين اعطى المولفة قلوبهم من نفل حنين مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبى
ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت فى الحرب ذا تدرا فلم اعط شيا ولم امنع وما
كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع
فقال صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عنى فزادوه حتى رضى والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعنى
بعيينة بن حصن والاقرع ابن حابس والتدرا بضم التا الفوقانية المثناة واسكان الدال المهملة
وفتح الرا سابقة على همزة القوة والعدة وقوله وهو المرقش الاكبر ورب اسيلة الخدين بكر
مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت منهما وابقى المنعوت اى فرع فاحم وجيد طويل بدليل
ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد بكسر الجيم واسكان اليا خففة العنق وكانه قال
لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت
والنعت عقل يجوز حذفه وفى النعت يقل فصل ويجوز عطف النعوت على بعض بجميع حروف
العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح فى الحواشى واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا
معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو الى صراط العزيز الحميد
الله فى قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واعربته بعضهم ظرف وجملة

قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيرين هذا باب التوكيد والتاكيد
لغتان فيه ولم يتعرض لاحدهما بتصرف فيحمل اصلا نقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذا لم يشاع
استعماله بالواو وعند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي
وهو تابع بالفاظ مخصوصة ولذلك استغنى به عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وغيرها
لا تابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد
بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكدا اقول جا الخليفة فيحتمل انه على تقدير
مضاف وان الجاي خبره او ثقله بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الاثقال وبفتحهما متاع
المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقديم النفس فقلت
جاء الخليفة نفسه او عينه او نفسه عينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو
الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا
يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به
ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا
تقول جاني نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا
يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس والعين جمعهما
جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاني الزيدان انفسهما اعينهما والهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير
الافصح نفساهما عيناهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك
ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال
واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل
الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يوخذ من عموم قوله
في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتصايفين لفظا او معنى الى
متضمنيهما لفظ الافراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد انتهى كلام الناظم وغيره
بعكس ذلك فيرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد
الا في الشعر والالفاظ الباقية من السبعة كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرتان كلتاهما
وكل وجميع وعام لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزى بعامل نحو جاء
القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن او شربت العبد كله او جميعه
او عامته ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع والى ذلك اشار
الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا فليس منه اي من
التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال
جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع
قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني وكلا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفرا
والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا في الاية الاولى حال من ما
الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا
كان مفيد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز في كل ان يلي العامل اذا لم
يتصل بالضمير نحو جاني كل القوم ونحو رايتهما بدلا بخلاف جاني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله في
المغني قال ابن مالك ويجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني فيها وفيه

ضعفان

ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني وكلا وكلتا
وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم اي من اجل الاحتمال
المذكور جاز ان يقال جاني الزيدان كلاهما والمرتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين
او احدى المرتين وانه اطلق المثنى واراد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير
يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم
الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل
على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفرا وابي علي
وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث
لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع
الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجي الى جزئه المتصل به دون
البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امراة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم
وهمدان ولد اك قحطان والاكرمون عدنان فجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال
المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدا او هي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله
وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن
وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف بيان على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع
ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فاني نهيتكم عن هذا اولئك جميع وكذلك التوكيد بعامة
غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لازمة بمنزلة في اللزوم في النافلة فتصلح مع المؤنث
والمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب
نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا
ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة على الزيادة ما ذكره النحويون في هذا الباب فان
اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه
ولم يغفله انتهى وفي الابضاح ان المبرد خالف سيبويه من زعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم قصده
يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه تخصيص والتوكيد تعميم فصل ويجوز
اذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعا وكلهم باجمعين وكلهن بجمع
فتقول جا الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع
قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا
جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو قولك جا الجيش
اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين ان جهنم
لموعدهم اجمعين واليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجي اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع
ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء
والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا
غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد اليا عن تثنية سوا بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا
سواآن الا نادرا واجاز الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع جمعا فتقول على رايهم جاء الزيدان
اجمعان والهندان جمعاوان تثنية جمعا قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف
وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعا واذا لم يفد توكيد لم يجز

باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين
اجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين
وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله
وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان يكون المنكر المؤكد
زمنا محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد
من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله وقد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفته اسبوعا كله
وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه
شهرا مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه لان الشاعر تمنى ان يكون
عدة الحول من اوله الى اخره رجبا لما راى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب
لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت
زمنا كله لان النكرة غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد
ليس من الفاظ الاحاطة ولا فايدة في ذلك ولا تجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا
لابن مالك اذ ليس من فوايد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي الا
بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففايدته رفع المجاز
العقلي لا اللغوي بخلاف جا اسد نفسه فانه لو رفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي واذا اكد
ضمير مرفوع بالنفس او بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقوما
انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن
انتن انفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير لو نيث اذ لو قيل خرجت عينها توهمت الباصق
او نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما فيه لبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق
بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرنا من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما
ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يوكد الظاهر
لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم
انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جايز لا واجب
اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس
لكن [illegible] المنفصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار الناظم بقوله واكدوا
بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي المكرر به ما قبله من لفظه زاد في التسهيل او
او تقويته بموافقة معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاثة
مرات فالاول لجا زيد زيد وقام وقام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني كتاكيد اسم
بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد واجل جير وقعدت جلست او فعل باسم فعل نحو
انزل نزال او ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما من التوكيد لفظي يجي مكررا فان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها
بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية اي ثم كلا
سوف تعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ونحو اولى لك فاولى
الاية اي ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان التوكيد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض

فهو القطع صح

بالشارح

بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يرد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالعاطف وتاتي الجملة
المؤكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا والله
لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات وتجب الترك للعاطف عند اللبس
وايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم
ان الضرب تكرر مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع الضرب الا مرة
واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره انه يكرر بحسب
الارادة من غير شرط نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها
باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات وقوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء
وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل مرتين والمرا بكسر الميم والمد المجادلة منصوب
على التحذير ودعا بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا متصلا مرفوعا
جاز ان تؤكد به كل ضمير متصل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل
اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا للجميع
الضماير المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل اصله المرفوع دون المنصوب
والمجرور لان اول احوال الاسم الابتدا وعامل الابتدا ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره
واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما
لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه او يشتبه به احتجنا الى ذلك ضمير
منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع
في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا وهو القياس لان اصل الضماير ان تاتي على لفظ واحد كالاسماء
الظاهرة هكذا تعليل السيرافي وبقي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض
في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وصل بما
وصل به موكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ
الذي به وصل نحو حجلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل
به تخرجه من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان المؤكد فعلا او حرفا
جوابيا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط نحو
قام قام زيد وبلى وبلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب
بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهي بضم الموحدة وبثنة بضم الباء
الموحدة وسكون المثلثة وفي اخره هاء التانيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهر
ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان
المؤكد حرفا غير جوابي وجب امران ان يفصل بينهما اي بين الحرفين المؤكد والمؤكد وان
يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكنه لا يجرد منه
والى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم
انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية موكدة لان المفتوحة الاولى
الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد معنى ان الثانية المضمر المتصل
به اذ الاولى وهو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو اي لفظ المتصل بالحرف المؤكد او ضميره اي
ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل

كان

التصويب صح

جعلت صح

كم

فان الثانية موكدة لان الاولى واعيد معها من الثانية ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيد او ان زيدا انه
فاضل فان الثانية موكدة للاولى واعيد معها من الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وعود ضمير
هو الاولى من اعادة لفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية
الثانية توكيد لفي الاولى واعيد معها في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور
لان الضمير لا يوكد الظاهر لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب
لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا
اذا ظاهر مضاف للظاهر فانه يختار اضافة التوكيد لضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم
لمبلسين ولا يعاد الحرف الموكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويوخذ من كلام التسهيل ان
الفصل بين الحرفين قايم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين
بين الموكد والموكد من غير فصل كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما
فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل
وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا
البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله وهو
خطام المشاجعي وقيل الاغلب العجلي حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان الموكد
حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان التوكيد الاول وهو الواو الثانية
مفصول بالموكد الثاني وهو كان والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول والموكد الثاني قاله
الموضح في الحواشي وخففت كان الثانية للقافية فادخل الواو في العدد وقال الفارسي في التذكرة
في هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو ولان هذا العطف لم يرده
في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع واقرم والضمير في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكورة
قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو رجل من بني اسد
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء لكون الحرف الموكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد
فاتصل لفظ بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن جعفر فاصبح لا يسالنه عن بما به
اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان الموكد بفتح الكاف وهو عن على حرفين والموكد وهو الباء على حرف
واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانهما بمعنى هاهنا توكيد بالمرادف
وهو له مهيلان احدهما ان عن على حرفين والثاني ان لفظ الموكد مخالف للفظ الموكد بخلاف للما بهم
قاله في شرح الكافية هذا باب العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء
اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا التفت اليه وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق
حرف وسياتي في باب يلي هذا وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما
ذو بيان او نسق والكلام الان في عطف البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان
ما سبق وسمي بيانا لانه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع
المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى
قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالمشبه للصفة
النعت لان المشبه بالشيء غيره ذلك فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص
التوكيد والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين
كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح

وتقدم

وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قايله مع سيدنا عمر بن الخطاب
رضي الله عنه والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من
البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك
وولده واليه اشار الناظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون
منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة فطعام مساكين عطف بيان
على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون
في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه
والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص
يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة
وهي الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن فرع الافراد التثنية والجمع وفرع
التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع واحد
من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذ
كر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما
التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول
النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم
لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر
ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانهم نصوا ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين
القطع وانما التقدير منها مقام ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا او قوله اي
الزمخشري وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه
في يا هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي
الاداة لان تخصيص الاشارة زايد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان
في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص
عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان
مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب
بدل كل من كل لما تقرر من البيان الا ان امتنع الاستغنا عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها
فاخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغنا عنه لاشتماله على
ضمير رابط للجملة الواقعة خبر الهند اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط
هنا الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو اسقط لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها
بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكان من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط
او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا
يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان
هنا وقوله وهو ابو طالب ابن ابي طالب ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان
تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما عطفي بيان على اخوينا ويمتنع فيهما
البدلية لانهما على تقدير البدلية بخلاف محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب
وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى

لعل [illegible] اشترط كون عطف البيان اوضح [illegible] ولا [illegible] كونه اعرف [illegible] [illegible] المذكور [illegible]

ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا بانوفل بالنصب **وقوله** وهو المرار الاسدى

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري
ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر
لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا يضاف الا لما فيه ال كالبكري **ويجوز البدلية في هذا البيت**
عند الفرا لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو **المضارب زيد وليس**
مذهبه **بمرضي** عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله **وصالحا لبدلية يرى** في غير نحو
يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل
الى ظاهر ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس
لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان
اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطي من
قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد
بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لوجب رفعه لان الرجل في هذا التركيب
واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرورا اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو
مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى
المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن اعني
اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو ابي وابيك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور
كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو
عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي
وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثناة مبنية على ان البدل لا بد وان
يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا
في انك انت كون انت توكيدا او كونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد علي بن مسعود في
كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد
انتهى وقال النحو الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر
ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كضمير كل زيد
رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت بهدر الاول لم يصح الكلام انتهى ويفترق البيان من البدل
بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير
ومنها انه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول
وليس من جملة اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

هذا باب عطف النسق

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت
به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة **وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد**
الاحرف الاتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط
المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف الاتي ذكره ما بعد اي التفسيرية من نحو قولك مررت
بغضنفر اي اسد فان اسد تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو اي وليس من الاحرف
الاتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف
بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة **وهي** اي الاحرف المعهود بها

نوعان

نوعان احدهما **ما يقتضي التشريك في اللفظ** بوجوه الاعراب **وفي المعنى اما مطلقا** من غير قيد
وهو اربعة **الواو والفاء وثم وحتى** تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد شارك
القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو
ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة **واما مقيدا** بقيد **وهو اثنان او وام شرطهما**
في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى **ان لا يقتضيا اضرابا** لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي
في الدار هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية
لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما
شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما
فان اقتضيا اضرابا كانتا مشركتين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسياتي بيان ذلك وذهب
الجمهور الى ان او وام مشركتان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الاول **و**الثاني
ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو
بل عند الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو **ولكن عند سيبويه وموافقيه** نحو ما قام
زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها
لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة ولا
تستعمل الا بالواو والزائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه يحمل
عليه والثالث انها عاطفة تقدمتها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها
حرف استدراك وليست بعاطفة **واما لكونه بالعكس** وهو ان ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله
وهو لا عند النحاة **الجميع** نحو جاء زيد لا عمرو **وليس عند البغداديين** كما نقله ابن عصفور
ونقل ابو جعفر النحاس وابن باشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل **كقوله** وهو لبيد
اذا اقرضت قرضا فاجزه **انما يجزي الفتى ليس الجمل** برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت
لفظا فحسب بل ولا لكن

فصل في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها **اما**
الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا
للفرا وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير
بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما باطلاق
والتقييد وقد اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف واذا ثبت انها
لمطلق الاجتماع في الحكم **فتعطف متاخرا في الحكم** على متقدم عليه **نحو ولقد ارسلنا نوحا**
وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم **وتعطف متقدما** في الحكم على
متاخر **نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله** فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار
عطف متقدم على متاخر **و**تعطف **مصاحبا** للمعطوف عليه في الحكم **نحو فانجيناه واصحاب السفينة**
فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك يشير قول الناظم فاعطف بواو
لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة
فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير وللعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من
القرائن للمعية براجحية وللتاخر برجحان وللتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو
تحقيق للواقع لا قول ثالث **وتنفرد الواو** من بين سائر حروف العطف **بانها** باحد وعشرين

تقص مع

حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به اى بالاسم المعطوف عليه كاختصم
زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وسوا زيد وعمرو وجلست بين
زيد وعمرو فالمعطوف فى الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف
زيد وسوا زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة
والبينية من المعانى النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق
الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك اشار الناظم بقوله
ومن هنا اى من هذا الحكم وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي واخصص بها عطف الذى لا يغني متبوعه
الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو بفتح الميم من قول امرء القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل
بالفاء فى احد الروايتين وعلى الرواية
المشهورة وهى القياس لان البينية لا يعطف فيها بالفاء لانها تدل على الترتيب وجه
الجماعة السماع واختلفوا فى تخريجه فقال يعقوب ابن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير
بين اهل الدخول فحومل وقال خطاب الماردى انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول
مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها
واماكنها وان التقدير بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم
الزيدون فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندى اصح من
ان يجعل شاذا اذ اثبتت الرواية انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان
وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج
ويلتوى فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها الا بالواو
وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب
عنه بان هذا الكلام مطول عنه الى حالته الحصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه
والعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو قاله الموضح فى الحواشى الثانى مما تنفرد به الواو
عطف سببى على اجنبى فى الاستغال ونحوه نحو زيد اضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقوم مكا
وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس
عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز
فصلها مع معطوفها بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم
معطوفها فى الضرورة نحو قوله جمعت فحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها
بمرعوى وقيل لا تختص الواو بذلك بل بالفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازانى الثامن
جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وارجلكم فى قراءة ابى عمرو وابى بكر وابن كثير وحمزة
التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت العاشر ايلاؤها لا
اذا عطفت مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد او نفى نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول
بنفى نحو ولا الضالين الحادى عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما
العذاب واما الساعة الثانى عشر عطف العقد على النيف نحو احدى وعشرين الثالث عشر عطف
النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع عشر عطف
ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد

عشر

عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات
واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشاركها فيه حتى نحو مات الناس
حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام قاله فى المغنى السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول
الله السابع عشر اقتناح الحكاية فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رايت زيدا الثامن
عشر العطف التلقينى نحو قوله تعالى من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر
العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروة والنجدة العشرون عطف السابق
على اللاحق نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون العطف اى على مثلها
كقوله ابيى وابيك فارسى الاعراب واما الفا فللترتيب المعنوى وهو ان يكون المعطوف
بها لاحقا كقوله خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكرى والمراد به ان يكون وقوع
المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الاول
واكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة
والتعقيب وهو ان يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب
كل شئ بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدته
متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم فى البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما يقتضى
الفاء ايضا التسبب وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف
بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثانى نحو لاكلون من شجر من
زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول
وهو الترتيب المعنوى بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فان الاهلاك متاخر
عن مجئ الباس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب قاله الفراء واعترض
ايضا بنحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء
الاربعة متقدم فى المعنى ومتاخر فى الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك والجواب
من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها
باسنا فمجئ الباس مرتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء
الاربعة مترتب على ارادة الوضوء والوجه الثانى ان الفاء فيهما للترتيب الذكرى لا المعنوى
والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال
الجرمى لا يفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم
مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد واعترض على المعنى الثانى وهو
التعقيب بقوله تعالى الذى اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه
جعله غثاء احوى اى يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء
معطوفة على جملة محذوفة وان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء والثانى بان الفاء نابت
عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله جرى فى الانابيب
ثم اضطرب اى فاضطرب وسياتى قريبا والى افادة الفا الترتيب والتعقيب اشار الناظم
بقوله والفاء للترتيب باتصال وتختص الفا بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح
كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة بقول الناظم واخصص
بفا عطف ما ليس صلة على الذى استقر انه الصلة نحو الذى يطير فيغضب زيد

عشر

اخواك فاللذان مبتدا وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد ///
معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير
يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان
ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة
واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان يقومان فيغضب هو زيد اخواك واخواك
خبر اللذان وعكسه وهو ان الفاء لعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة
نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد فالذي مبتدا ويقوم اخواك جملة فعلية صلة
الذي وهي لا تصلح ان تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك
عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع ///
بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له رفع ضميرا وجب
ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة
الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدا او عكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع معطوفة على جملة
انزل الواقعة خبرا له وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم ان اذ
المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو
الرمة غيلان وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدا
ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدا وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على
المبتدا لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر
فيه يعود على المبتدا هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدا التحقيق ان
الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية نزلتا منزلة الشرط
والجزا فاكتفي بضمير واحد في احديهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزا
فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمته فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك
ابن ابي الربيع قال لانهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو اكرمه فالاخبار اذا انما هو
بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت
محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الاضافة عن بعض
النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت
وانسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغيض من فوق
حسر البحر اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان
الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه
صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو
والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا
لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب
فيطير الذباب والثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني
ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف
كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى

ذلك

ذلك اشار في النظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم
قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجها بالواو في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي
بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار
ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية قال في المغني
والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفا وقد توضع ثم موضع الفا كقوله وهو ابو داود
حارثة ابن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى
جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه
فقال والظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل
في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا انه
منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم الرماح بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانا
بيب جمع انبوبة وهو ما بين كل عقدتين من القصب واما حتى فالعطف بها قليل عند
البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويجعلون نحو جا القوم حتى ابوك ورايت القوم
حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل
والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى
الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز على اكرمت زيدا اجل ما اقدر عليه حتى اقمت نفسي
خادما له وغلبت على زيد بكل شي حتى منعني دانقا واجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا
لا مضمرا كما ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك
وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه
بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها
او فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او
بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند
لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله
فان ما قبلها وهو القى الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله
قال ابو البقا فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره
القاها فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتدا
والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس
انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة
وامره فيها بقتلهما وختمهما واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة
وعلم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها
الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقوله اعجبتني الجارية حتى كلامها
ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها
به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزئها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثنا المتصل
حسن دخول حتى وان لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان تقول اعجبتني الجارية الا كلامها

تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الاولدها على ارادة الاتصال لان
مسمى الجارية لا يتناوله ولذا قال ان شرط الاستثنا المتصل ان يتناوله ما قبل اذ انه ما بعدها
نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى **الرابع كونه غاية** لما
قبلها **في زيادة حسية** مرجعها الى الحس والمشاهدة **نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة**
حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية **او في زيادة معنوية** مرجعها
الى المعنى **حتى مات الناس حتى الانبيا او الملوك** فان الانبيا والملوك غاية الناس في الزيادة
المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك **او في نقص** حسي او معنوي **كذلك فالاول نحو المؤمن**
يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية النقص الحسي **والثاني نحو**
غلبك الناس حتى الصبيان والنسا فان الصبيان والنسا غاية النقص المعنوي وهو
الاتصاف بالانوثة والصبى والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها
ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة
ما بعدها قبل ملابسة الاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي انتهايها مات الناس حتى
الانبيا وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد اذا جاوك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام
الموضح انه لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا او تشبيها او كان كذلك ولكنه
لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف
بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من
وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او السافلة ولا جاء
القوم حتى زيد اذ لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله
بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلاه وبقي عليها شرط اخر وهو ان يكون شريكا
في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي **وام اما فضربان**
منقطعة وستاتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سوا حذف لفظة سوا او لا
والمسبوقة بهمزة التسوية **هي الداخلة على جملة** بحيث تكون الهمزة مع الجملة **في محل المصدر وتكون**
الجملة المسبوقة بهمزة التسوية **هي والجملة المعطوفة فعليتين** جملتين **فعليتين نحو سوا عليهم**
أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي سوا عليهم الانذار وعدمه **او اسميتين كقوله**
ولست ابالي بعد فقدي مالكا **اموتي ناء ام هو الان واقع** اي لست ابالي بعد موتي ام
او مختلفتين بان تكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة اسمية **نحو سوا عليكم ادعوتموهم**
ام انتم صامتون اي سوا عليكم دعاوكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد
ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه **واما مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين** لاحد
الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا
يقال لا ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين **بين مفردين متوسط بينهما**
ما لا يسال عنه نحو انتم اشد خلقا ام السما ام متاخر عنهما ما لا يسال عنه **نحو وان ادري**
اقريب ام بعيد ما توعدون فالسوال في الاية الاولى وقع على المسند اليه ولم يسال
عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسال عنه في الاولى وهو اشد خلقا واخر في الثا
نية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين
احدهما ويلي ام المعادلة الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشي المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت

عن

عن تعيين المبتدا دون الخبر ازيد قايم ام عمرو وان شيت ازيد ام عمرو قايم فتوسط الخبر او توخره
لانه ليس مسولا عنه وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا القايم زيد ام قاعد
وان شيت قلت اقايم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او توخره لانه غير مسول عنه **ويقع بين**
جملتين **فعليتين** ليستا في تاويل مفردين **كقوله** وهو زياد بن حمل بفتح المهملة
والميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني **فقلت أهي سرت ام عادني حلم لان الارجح**
كون هي الواقعة بعد الهمزة **فاعلا بفعل محذوف** يفسره سرت لان همزة الاستفهام
بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهي الاحوال لانها متجددة واما
عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته والمراد
بالطيف هنا خيال المحبوب الذي راه في النوم والمرتاع الخايف وارقني اسهرني وهي
بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم
بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف متنبها مذعورا
للغايبة وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او
كان في المنام **واسميتين كقوله** وهو الاسود بن يعفر التميمي لعمرك لا ادري وان كنت
داريا **شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر** فشعيث في الموضعين بالتصغير اوله
شين معجمة واخره ثا مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره ولهذا يكتب بالالف
والجملة في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام **والاصل اشعيث** بالهمزة
في اوله والتنوين في اخره **فحذف الهمزة والتنوين منهما** للضرورة بنا على انه مصروف
نظرا الى الحي بدليل الاخبار بابن ويحتمل ان يكون ممنوع التصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن
لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين وقال السيرافي لا نه يهجو هذه القبيلة
فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى تميم انتهى والمعنى لا ادري
اي النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم ام نسب شعيث ابن منقر وسهم بفتح المهملة
وسكون الها ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف
الهمزة في هذا البيت عن شرح قول النظم وربما حذفت الهمزة ان كان خفي المعنى بحذفها
امن او **مختلفين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون** لان الارجح كون انتم فاعلا بفعل محذوف
يفسره المذكور رفقا لحق المعنى والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما
ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين
النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل لانها
اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى
اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها
بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها
انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين
بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان الوجه الثاني انما يناسب همزة الاستفهام
لا همزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني ويسمى ايضا في
النوعين معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع
الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية

لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفرد بخلاف ذلك كله والى نوعي الاتصال اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية من ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فلا بد معناها الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد يقتضي مع ذلك الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك ابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يجري الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصبت شاء بفعل محذوف اي ام ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا يقتضيه اي لا يقتضي ام المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل يستوي ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل في جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا والكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة اي المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز ان يجمع بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني

الشاهد

الشاهد في الاولى والثانية والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى وللتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا الكلام خبري وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو او للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبتت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لأو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند امن اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم او فريق سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في فم الفرس والسافع بالسين المهملة هو الاخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية والى معاني او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير او الاباحة وبعد الخبر للشك او الابهام وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابو كيسان وابن برهان بفتح الباء والمنع من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور ويؤيده قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف واما قوله وهو سعد بن قرط الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما اما شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذ ان ايضا على سبيل الاجتماع ولا فتح همزتها لغة تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان

وَاَوْلِ لكن نَفْيًا اَوْ نَهْيًا

تسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار في النظم بقوله وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعًا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر اى لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهى نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتدا جئ به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ان تلتها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير ابن ابى سلمى بضم السين ان ابن ورقا لا تخشى بوادره لكن وقا يعه في الحرب تنتظر فوقايعه مبتدا وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتدا وابن ورقا بالمد هو الحارث الصيد اوى وورقا ابوه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتدا ايضا وليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتدا ورسول الله خبر لكان محذوفة اى ولكن كان رسول وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو او قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابى الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتدا واستدراك وعمرو مبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو النفي او النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع ولما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر او نفي او نهي ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها نحو ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وثبت لها الكون في ارض لا يهتدى بها ولا يقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتامر عمرا بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قايما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما اجازوه ويلزمهما ان لا يعمل ما في قايما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلى نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقايم عمرو دون زيد والمامور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد

الاضراب

الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا زاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الاخر نص عليه السهيلي في نتايج الفكر فقال وشرطها ان لا يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه ايضا الابذي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد ويجوز جاني رجل لا امرأة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدمامينى ما ذكره السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتاخرين منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد في صحة التركيب غايته البعدى لانك اذا اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب واذا اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معناهما متنافيين وللبحث في ذلك مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جا عمرو الا على الدعا ويرده انه لو توقف صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قايما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده خروج الى الخبر بالطلب وهو الدعاء لكن لا ياتي في مسئلة ليس زيد قايما والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورايت ابني زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قايمان والدليل على صحة ما قلناه قوله اضرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك وقوله وهو امرؤ القيس الكندي كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل بعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفى وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحد العقبان طاير معروف وتنوفى بفتح التاء المثناه فوق والفا كجلولا مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب الحقل قاله في القاموس وقال في المغني انه جبل عالي والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها اه اقتصر الناظم على قوله ولا نداء او امرا او اثباتا تلا فقدا وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا نفي او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان لا معطوفة على لكن بخلاف المراد فترك هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفرد صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان اقترنت بعاطف نحو جا زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر

ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله في المغني **فصل يعطف على الظاهر** **والضمير المتصل المنصوب بلا شرط** **والضمير المنفصل** مرفوعا كان او منصوبا فالعطف على الظاهر **كقام زيد وعمرو** والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قايمان والمنصوب نحو **اياك والاسد** وعلى الضمير المتصل المنصوب **نحو جمعناكم والاولين** فالاولين معطوف على الكاف والميم **ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده** بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون **بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم** ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد معنوي كقوله

دعوتم اجمعون ومن يليكم يروبيتنا وكنا الظافرينا **او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع** وهو المعطوف عليه **والتابع** وهو المعطوف **نحو يدخلونها ومن صلح** فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء **او وجود فصل بلا النافية بين العاطف** وهو حرف العطف **والمعطوف** فيكتفي بذلك عن الفصل بين المتعاطفين **نحو ما اشركنا ولا اباؤنا** فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف والمعطوف وهو اباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف **في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم** فاباؤكم معطوف على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو اي العاطفة واباؤكم تحقق لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله

وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما **ويضعف** العطف على الضمير المرفوع المتصل **بدون ذلك** لانه يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع منزل من عامله منزلة الجزء **كمررت برجل سواء والعدم** بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق اي **مستو هو والعدم** وليس بينهما فصل **وهو فاش في الشعر** واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا **كقوله** وهو جرير في هجو الاخطل ورجا الاخيطل من سفاهة رايه **ما لم يكن واب له لينالا** فعطف اب على الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى **ولا يلتزم العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض** واليه اشار الناظم بقوله

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا **حرفا كان الخافض او اسما** سوا كان المخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا به ام كان لا محل له من رفع او نصب ككلامك فالعرف **نحو فقال لها وللارض** فالارض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم **نحو قالوا نعبد الهك واله ابايك** فابايك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة الاله اليها واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وابايك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم فاذا الحروفي وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه **وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين** وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا **بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة تساءلون به والارحام** بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء **وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه** بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية

وهو اولى عندي

اعادة

اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف في الثانية **قيل ويحتمل** ان يكون **منه** اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض **وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام** فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام **اذ ليس العطف على السبيل** المخفوض يعني خلافا للزمخشري **لانه صلة المصدر** وهو صد فانه يتعلق به **وقد عطف عليه** اي على المصدر **كفر** والقاعدة انه **لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته** فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معموله لانه متى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى احدهما فتعين الاخر لابطال العطف على المصدر لجواز ان يكون معمول المصدر محذوفا والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى **ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما** في المضي والاستقبال **سواء اتحد نوعاهما** في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة **نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه** فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه **ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم** فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك **ام اختلفا** نوعا فيهما عطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول **نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار** فاورد معطوف على يقدم وزمنهما مستقبل **و** الثاني **نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات** الاية وتمامها تجري من تحتها الانهار **ويجعل لك قصورا** فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح **ويعطف الفعل** الماضي او المضارع **على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن** **و** **نحو صافات ويقبضن** فعطف في الاولى اثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات **ويجوز العكس** وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع **كقوله يارب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبى او دارج** فعطف دارج على حبا لتاول دارج بدرج او حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المراة التامة الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف ولا يجوز نصبها الا على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحتها نائبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة **وجعل منه** اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل **يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي** فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتاول مخرج بيخرج **وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق** فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فيرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح الثاني عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار

فصل أستعمل تجده سهلا وعكسا استعمل تجده سهلا
الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا
ويختص الفا والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل وتشاركهما في ذلك ام المتصلة
مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اى فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف
معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه
ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على قوله ضرب المحذوف ووقع في بعض
النسخ مكان فانبجست **فانفجرت اى فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على**
اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى
لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفا العاطفة على مقدر فصيحة **ومثاله في الواو**
قوله وهو النابغة الذبياني **فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل**
بحذف الواو ومعطوفها **اى بين الخير وبيني** وابو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان ابن الحارث
الغساني **وقولهم راكب الناقة طليحان** فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه في التقدير **اى**
راكب الناقة **والناقة** طليحان بحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لا افرد ويحتمل
ان يكون الاصل احد طليحين بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قال الموضح في شرح بانت
سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير
اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذويب فما ادرى اشدكم شكلي قال ابو الفتح اى فما ادرى
ارشدكم طريقكم ام غيره بحذف واقتصر الموضح على ذكر الفا والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف
مع ما عطفت والواو اذ لا لبس **وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله**
مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن **اى وليسكن**
زوجك فهو من عطف الامر على الامر **او منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار والايمان** فالايمان
معمول لفعل محذوف معطوف على تبوءوا **اى والفوا الايمان** فهو معطوف من عطف جملة على
جملة **او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة** فبيضاء مجرور بمضاف محذوف
معطوف على كل **اى ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن** اى في الامثلة الثلاثة **على**
الموجود في الكلام بدون حذف **لئلا يلزم في المثال الاول** وهو اسكن انت وزوجك **رفع فعل**
الامر وهو اسكن **للاسم الظاهر** وهو زوجك بيان الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على
فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف
على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شي يصح تبعا
ولا يصح استقلالا كالخارج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتدا
لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف
موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سياتي
له في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه **و** لئلا يلزم في المثال **الثاني** وهو والذين تبوءوا الدار
والايمان **كون الايمان متبوءا** بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا
لتبوءوا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان
لا يتبوأ **وانما يتبوأ المنزل** اذ التبوء التهيئ يقال بوات له منزلا اى هيأته له وفي اعراب
الحوفي في سورة ال عمران يقال تبوء فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج
الى تقدير عامل اخر **و** لئلا يلزم **في المثال الثالث** وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة **العطف على**

معمولي

معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول لكل وتمرة معمول لما فلو عطف بيضاء على
سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين
واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين مختلفين ان كان احدهما جارا واتصل المعطوف
بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفرا والاصح
في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والمحقق جواز
العطف على معمولي عاملين مختلفين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف
على معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو
وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله
السيد عبد الله **ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد**
الانصار المعطوفين على **المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم** والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي **ويجوز**
حذف المعطوف عليه بالواو والفا وام المتصلة **فالاول** وهو حذف المعطوف عليه بالواو
وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال لك مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم
الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله
في الحواشي **والتقدير ومرحبا بك واهلا** فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا
والثاني حذف المعطوف عليه بالفا وهو خاص بالجمل **نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا** فجملة
نضرب معطوفة على جملة محذوفة **اى انهملكم** بتقديم الهاء على الميم **فنضرب ونحو افلم**
يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة يروا معطوفة على جملة محذوفة **اى اعموا**
فلم يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة وان الهمزة في محلها
الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تاخير
تنبيها على اصالتها في التقدير ومحلها الاصلي بعد الفا والاصل فانضرب فالم يروا والثا
وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اى اعلمتم ان الجنة حفت
بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف متبوع بدا هنا استبح

هذا باب البدل هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند
الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير
والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة
الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل ولا
المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون بهم جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز
ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض
و اصطلاحا **هو التابع المقصود بالحكم** المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا **بلا واسطة**
هذا معنى قول النظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا **فخرج بالفصل**
الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع **النعت والبيان والتوكيد فانها مكملة**
للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم **واما النسق فثلاثة انواع**
احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وبل ولكن بعد
النفي **كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو اما الاول** وهو المعطوف بلا **فواضح**

كقول بعضهم مح

لث

ت

ع

امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجي لزيد منفي عن عمرو بلا واما الاخران وهما المعطوف ببل والمعطوف
بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجي والمقصود به انما هو الاول دون الثاني
النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم
لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء
زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد
والبيان اما الاول فلانه المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود
بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل
بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول
الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل واذا تاملت
ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره
علمت انهم عن اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار اليها الناظم بقوله
مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل فالاول بدل كل من كل وهو بدل الشي
ما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين
بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة
في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا
بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا
انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق تدل كل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله
تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه
في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج لرابط والثاني بدل بعض من كل
وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او
اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف
الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان البعض لا يقع
الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في
بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بجملته مذكور ذلك الضمير
متصل بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه
والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية
على كثير لانه متقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو
جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما
وبدل الاخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه من الواو الثانية فقط
بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم
الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين
احدهما انه يخرج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب انه يقدر في العامل المهمل ضمير
راجع الى كثير وهو يجب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية كما قال في المغني وان
جعلناه خبر مبتدا محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو تكلف او مقدر كقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض

من

دون حكم المعطوف الفارغ ... وتم وام

من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم وقال ابن ابان قال الكسائي من استطاع بدل بعض
وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع فهو علم اريد به خاص لان الله عز وجل
لا يكلف نفسا من لم يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لان
الكلام باخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما احتمالان انتهى وقال
الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع امكان
تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل والمصدر مضاف الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع
الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل والثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال
فقال الرماني هو الاول وهو اختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية
حسنها او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه
يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة
وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه
وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول
لا يكتفى به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا
بغير الاول وهذا القول اصح عند السيرافي وابي العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد
عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي
نصره الاستاذ ابو اسحق بن ملكون وقال ان النحويين بعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح
ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شي من شي يشتمل عامله
على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد
والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون وذلك نحو اعجبني
زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه
وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان
حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع في قوله تعالى ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت
كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريق الحقيقة والمجاز
كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا من زيد
الا ان يقول ان الابتداء اشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافادنا بهذا ان بدل
الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره فاذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتا
رة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون عارضا كالكلام
وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك
كالفرس وبدا بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه
كامر بدل البعض ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل
ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير
المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل
محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل
ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض واصحابه ثلاثة

انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق لكل واحد منهم
شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملأه
نارا وقالوا من لم يكفر ولا القي فيه فمن كفر ترك ومن ابى القي فيه قاله الكلبي وهذه الابدال الثلاثة
الثلاثة سمعت وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل فالولد لان العرب
تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني
وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما والرابع المبدل المباين للمبدل
منه وهو ثلاثة اقسام لانه لابد ان يكون مقصودا بالحكم كما تقدم في الحد ثم الاول
وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل
عن اللفظ الذي غلط لان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ وان
كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذلك فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر
نسيانا وقد ظهر من هذا التقدير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان
وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرق
بينهما فسمى النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما
سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب
اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا بدل بدا بابدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع
عظيمة فقيل بدل بدا وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لانه لم يثبت
حذفها وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبداء
وذلك باختلاف التقادير بحسب الارادات وذلك باختلاف التقادير ان النبل اسم جمع
للسهم والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما
اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل
ابتداء ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان
وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول
وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبداء لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا
له الامر الثاني والاحسن فيها ان يؤتى ببل لئلا يتوهم ارادة الصفة اي نبلا حادة كما تقول
رايت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا فصل بدل الظاهر من الظاهر كما تقدم
وذهب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وفوقا مع السماع نحو قمت انت ورايتك
انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند
الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين
عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من
المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما
تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت
التوكيد اتت بالمضمر المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا
ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فتتحد
لفظ التوكيد والبدل في المرفوع وتختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه منه
غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدها فلا يعارض
هذا بقياس بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخر مقالة ابن مالك السابقة وذهب

ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو
رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع
لكان تاكيدا او يجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء
اكان كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغايب نحو واسروا النجوى
الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا بدل كل من كل في احد الاوجه الثلاثة وقيل
الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف
دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير
المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل كقوله اوعدني بالسجن
والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكا يعجبك
وجهك فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان
لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام
بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او يكون بدل اشتمال كاعجبتني
كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي
بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير
المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من
السماء تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيدت
اللام مع البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة
جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا ويمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل ان لم يفدها اي الاحاطة
خلافا للاخفش فانه اجاز تبعا للكوفيين رايتك زيدا على ان زيدا بدل من الكاف ورايتني عمرا
على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الي عبد الله وقال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام
نهج الهدى من كان ضليلا فصل يبدل كل من الاسم والفعل والحرف والجملة
من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة
بيان للاول فبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل
من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان
تصلي تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصلي بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله
ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات
المبايعة وبدل الاضراب والغلط نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي
ملخصا وذلك تحت اطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كذلك الاتي بدل
الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فانه لا يعتد به لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني
في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيها فتكون داخلة في الاولى
لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة
اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الاول ولا بدل كل

وبدل الغلط كقيم اقعد والغرض

لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه فى الفصيح وبدل الجملة تتبع ما قبلها
بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله فى اعرابه لفظا او تقديرا والجملة
محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه
الحاصل او المتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير فى بدل البعض والاشتمال فى الافعال والجمل لتعذر
عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو
بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان فابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى
وهما مفردان قاله ابن جنى واما معنى ذلك لو جمع الجمعة الى التقدير مفرداعه الى الله
اشكوا هاتين الحاجتين متعذرا التقاؤهما فتقدر مصدر مضافا الى فاعله وهو بدل من
هاتين قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى
وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام ابن نوح فانه بالشين المعجمة
بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد تذكر كذا فى القاموس

فصل واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام وهو الهمزة او حرف
شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق
المبدل منه فى تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن
تعيين الذوات وعن بيان المعانى فالاول كقوله كم مالك اعشرون ام ثلاثون
فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل والثانى كقولك من رايت ازيدا ام عمرا
فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا
فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة فى الجميع لتضمن المبدل منه
معنى الاستفهام والثانى وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالاول
نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثانى نحو ما تصنع
ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر
ان غدا او بعد غد اسافر معك فغدا او بعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما
تجلس ان يمين المحراب وان يساره اجلس معك وقرن بان فى الجميع لتضمن المبدل منه
معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل ومن اعادة حرف الشرط ففى الكشاف ان يوم
يجد بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء
ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن الهمز يلى همزا ولذا اهمل
فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت
من يقم ان زيد وان عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتدا
ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو
غير جائز على الاصح وان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف
العامل ولان يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجاب ان
ان انما جى بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور هذا باب النداء بالمد
وكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعا بحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل
الاول فى الاحرف التى ينبه بها المنادى اذا دعى وفى ذكر احكامها وهذه الاحرف
وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها وآى بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وآى

مقصورتين

مقصورتان وممدودتان فيقال ازيد واى زيد بقصر الهمزة فيهما وآزيد وآى زيد بمد الهمزة فيهما
ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها فى ذلك الهمزة
الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولا اى خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة
البعيد لساهى فله بقية الاحرف كما انها اى بقية الاحرف للبعيد الحقيقى والى ذلك اشار الناظم
بقوله وللمنادى الناء اوكالناء يا وآى وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للدانى وذهب المبرد الى
ان ايا وهيا للبعيد وآى والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ايا وهيا للبعيد والهمزة
للقريب وآى للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع
العكس قاله الشارح واعمها يا لانها ام الباب فانها تدخل فى كل نداء خالص من الندبة
والاستغاثة او مصحوب بهما وتتعين يا وحدها فى نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وبتعين ايضا
فى باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هى او وا دون غيرهما فى باب الندبة والى ذلك
اشار الناظم بقوله وا لمن ندب او يا ووا اكثر استعمالا منها فى ذلك الباب لانها
الاصل فيه وانما تدخل يا فى باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير
يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فنبه
الى الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى مفرد وهذا مفهوم
من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سوا
كان المنادى مفردا او جارا بجرّه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
والثانى نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان اى يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الى عباد الله اى
يا عباد على احد الوجهين الا فى ثمان مسايل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احداها
المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للما للعشب اذا تعجبوا من
كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا اشغل وانما لم يحذف حرف النداء فى هذه
المسايل الثلاث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف ينافيه والرابعة اسم الجنس
غير المعين لغة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى قاله ابن مالك فى الكافية وشرحها واجاز
بعضهم الحذف وليس بشىء لان حذف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادى
ومنتبها لما يقول له وهذا انما يكون فى المعرفة دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف
يفوت الدلالة على النداء والمضمر نداوه شاذ وظاهر ذكر الناظم له فى عداد هذه المسايل
انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة قال فالمسايل
حينئذ ثلاثة ومحل الخلاف ضمير المخاطب ويأتى على صيغتى المنصوب والمرفوع فالاول
كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثانى نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا انتا
انت الذى طلقت عام جعتنا قد احسن الله وقد اساتا فابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت
الاول منادى وكان القياس ان يقال يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع
عن ضمير النصب او لانه لما اطرد نعته بلفظ المرفوع جاز نعته بلفظ ضمير الرفع واجاب
المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك فى المثال من باب الاشتغال
وانت الاول فى البيت مبتدا والثانى كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول
خبر واتفقوا على ان ضميرى المتكلم والغايب لا يجوز نداوهما فلا يقال يا انا ولا يا اياى ولا
يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض فى اخره الميم المشددة عن

حرف النداء مع اسم الجنس على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف
حرف النداء لان ندا اسم الله تعالى على خلاف القياس **قول امية ابن ابى الصلت الثقفي** ٠٠٠٠٠٠
انما يكون للدليل **واجازه بعضهم وعليه قول** **اذينُ الهًا غيرك الله راضيا** اى بالله وارى سد الراى فى الامور
رضيت بك اللهم ربا فلن ارى والاصل ان اذين مخذفت ان
وَادِينُ مضارع دَانَ بالشئ اذا اتخذه دينا وديدنا اى عادة والهًا مفعوله وراضيا منصوب برضيت
فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدى والها مفعوله قم قائما وعلى الوجهين
اما على الحالية من فاعله او على المفعولية المطلقة على حد قوله قم قائما وعلى الوجهين
فهو موكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا يالله فلن ارى ان
اتخذ الها غيرك يا الله السابعة والثامنة **اسم الاشارة واسم الجنس لمعين** لانه حرف النداء فى
اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة والاسم الاشارة
فى معنى اسم الجنس مجرى مجراه قاله الشارح **خلافا للكوفيين فيهما احتجوا** بقوله تعالى ثم
انتم هولاء تقتلون انفسكم اى يا هولاء و **بقوله** وهو ذو الرمة اذا هملت عينى لها قال صاحبى
بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا او لوعة مبتدا تقدم خبره فى المجرور قبله **وقولهم**
اطرق كرا ان النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه
اى طاطى راسك يا كروان واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهى النعام قد
صيدت وحملت من البدو الى القرى **وافتد مخنوق** وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع
فى شدة وهو ينحل يا فتدا به نفسه بماله **واصبح ليل** وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة
للشئ واصله ان امراة وقع عليها امرء القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبحت
يافتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب **الليل** كانها تستعطفه اى صير صبحا يا ليل
لقول ... ثم صبح والليل عاتم والاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر
فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل وَنَحْوِ زيا صبح **وذلك عند البصريين ضرورة**
فى النظم **وشذوذ** فى النثر قال المرادى فى شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس
لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر واما نحو ثم انتم هولاء
فتاول على ان انتم مبتدا او هولاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر فى النظم على
قوله ... وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرا فاعلما وذلك فى اسم الجنس والمشار له
قل ومن يمنعه فانصر عاذله **الفصل الثانى فى اقسام المنادى** بفتح الدال **وذكر احكامه**
المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف
لو كان معربا على سبيل الفرض **وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سوا كان**
ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد فى قولك **يا زيد** فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء
واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب
تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسى ورد بنداء اسم الله تعالى واسم
الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير **او كان التعريف عارضا فى**
النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل
تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها **والامر الثانى الافراد ونعنى به ان لا يكون مضافا**
ولا شبيها به فيدخل فى ذلك المركب المزجى والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا
وتانيثا فالمزجى **نحو يا معدى كرب** ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اى تجاوزه حكى

ذلك ابو الفتح عن الفارسى **والمثنى نحو يا زيدان والجمع** على حده وهو جمع المذكر السالم **نحو يا زيدون و**
تثنية وجمعه السالم **نحو يا رجلان ويا مسلمون** والجمع المكسر فى التذكير نحو يا زيود وجمع السالم فى
التانيث نحو **يا هندات** وجمع تكسيره نحو يا هنود **وما كان مبنيا قبل النداء** سوا كان علم مذكر او علم
مونث فالاول **كسيبويه** فى لغة من بناه **والثانى نحو حذام فى لغة الحجاز** ام غير علم نحو هولاء
فى لغة فى لغة الضم وهذا وانت فما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت
فيه الضمة وما كان مثنا او مجموعا على حده بنيته على نايب الضمة وهو الالف فى المثنى والواو
فى الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء **قدرت فيه الضمة** ففى نحو
يا سيبويه ويا هولاء ويا هذا ويا انت ضمة مقدرة فى اخره مجددة للنداء **ويظهر اثر ذلك التقدير**
فى تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة لضم المقدر فى اخره **ونصبه** مراعاة
لمحله فان محله نصب على المفعولية **كما تفعل فى تابع ما تجدد بناوه نحو يا زيد الفاضل** برفع
الفاضل مراعاة لضم زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادى **المحكى** ما كان
عليه قبل العلمية **كالمبنى** فى تقدير الضم فى اخره **فتقول يا تابط شرا المقدام** بالرفع مراعاة
لتقدير الضم فى اخره **والمقدام** بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكى ليس مبنيا
والمنقول انه مبنى وهذه النعوت مخصوصة فان سيبويه نعتا سببه العلم وزيد نعتا سببه الفضل
وتابط شرا نعتا سببه الاقدام ومعناه حمل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكى من لغة من
اعربه اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثانى بالاضافة ويصير من قسم المضاف
نقل الرضى فى باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب
انتهى فعلى هذا يقول فى كيف وهولاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هولاء ويا كم ويا منذ بضمة
ظاهرة فيهن متجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف المنادى البينين
والقسم **الثانى** من اقسام المنادى **ما يجب نصبه وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير**
المقصودة جامدة كانت او مشتقة فى نثر او فى شعر **كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه**
وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدى وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثى
فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامائى من نجران ان لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر
لم يقصدوا واحدا بعينه **و** انما كرر الشواهد ردا لما نقل **عن المازنى انه احال وجود هذا**
القسم مدعيا ان ندا غير المعين لا يمكن وان التنوين فى ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اى
اتيت العروض وهى مكة والمدينة وما حولهما ونجران بلد باليمن النوع **الثانى** ما يجب
نصبه **المضاف سوا كانت الاضافة محضة** وهى الخالصة من شايبة الانفصال **نحو**
ربنا اغفر لنا اى يا ربنا **او غير محضة** وهى اضافة الصفة الى موصوفها معمولها **نحو يا حسن**
الوجه و نقل **عن ثعلب** وهو احمد بن يحيى **اجازة الضم فى غير المحضة** فيجيز يا حسن
الوجه بضم الصفة لان اضافتها فى تقدير الانفصال ولقال ان البنا ناشى عن مشابهة الضمير
وهى مفقودة هنا وانه لا سماع يقتضى ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه فى قوة يا حسن
فباطل بل فى قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة تفيد
التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع **الثالث الشبيه بالمضاف**
وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما فى فاعل
او مفعول او مجرور فالاول **نحو يا حسنا وجهه** فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن **والثانى**

فائدة

فبالعباد متعلق برفيقا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد
نحو يا طالعا جبلا جبلا منصوب على المفعولية بطالعا والمعطوف والمعطوف عليه نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اى بالمعطوف والمعطوف عليه
برفيقا والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اى بالمعطوف والمعطوف عليه ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى
معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى
من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضى
معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار لانه بعض اسم عمل فى اخر فاشبه
ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه
الجزء الثانى من العلم فاشبه شمس من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم فى اجازة
ذلك لتخلف الشبيه فى بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها
فلا يخلو اما ان تكون معينة او لا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم
نكرة غير مقصودة واما الثانى فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت
الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والاقبال وعرفت الثانى بال وجوبا لانه اسم جنس
اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال ونصبته او رفعته بالعطف على
المحل او اللفظ كما فى قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسى الا ان اعيد ت معه يا فيجب
ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب حينئذ تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما
جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مبتدا اعادة يا وتجويزه
فى المحاق ال مردود خبر منع ووجه رده ان الثانى ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين
وينبغى ان ينتظم فى سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة
فان العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفرا يا رجلا كريما اقبل ووجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى
النداء موصوفا فبقى على ما كان عليه حيث صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف فى التسمية
وتعريف القصد لا يقدح فى هذا فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف
وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز النصب فى المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب
بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل التشبيه بالمضاف كان
النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من
النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لانه الصفة انما تأتى بعد
المنادى وحده فهو معرفة مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فان
قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهى معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة
اجيب بان يونس حكى عن العرب يا فاسق الخبيث واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر
فى العوارض الطارئة ما لا يغتفر فى الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حال
موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا كريما اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل
ويا حليما لا يعجل فخاله المرضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هى فى موضع الحال من الضمير
المستتر فى الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب
كما فى يا طالعا جبلا ولك فى حرف المضارعة التاء والياء على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى
فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا ولهذا القسم اشار
الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب والقسم الثالث من
اقسام المنادى ما يجوز فيه ضم وفتح وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما

مفردا موصوفا بابن متصل به اى بالعلم مضاف الابن الى علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم
زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه
اقتصر فى التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر
وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة زيد الى
سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين
فعلى الوجه الاول ففتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب
وفتحة ابن على الاول اعراب وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين
غير المبرد الفتح لخفته فاذا كان على الاتباع فهو نظير يا رجل ظريف فيمن فتحهما وان كان على الا
قحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتحت الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى
ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة
عند الجوهرى او رجل من بنى الحرمان عند العينى وزعم انه الصواب يا حكم ابن المنذر بن الجا
رود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم كان اولى لانه
الاصل ويتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه
حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعنى ونحوه ويتعين الضم ايضا اذا كان المنادى
غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما فى نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا لانتفاء علمية
المنادى وهو رجل فى الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه فى الصورة الثانية ويتعين
الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما فى نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل
بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما فى نحو يا زيد الفاضل لان الصفة
وهى الفاضل غير ابن والى ذلك الاشارة بقول الناظم ونحو زيد ضم وافتحن من اليتين
ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء فى
باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز
فما كعب ابن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجوادا والقوافى
منصوبة وكعب بن مامة وهو كعب الايادى الذى اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا وابن
سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائى الجواد المشهور وسعدى امه ويروى ازوى فكان سعد
قيل والمراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابن اتباعا لضم المنادى
وهو نظير الحمد لله بضم اللام فى تبديل حركة باثقل منها للاتباع وفى كون ذلك من كلمتين وفى تبعية
الثانى للاول لكنه يخالف فى كونه اتباع معرب لمبنى والحمد لله بالعكس والوصف بابنة فى
جواز فتح المنادى منها كالوصف بابن فى ذلك لان ابنة هى ابن بزيادة التا نحو يا هند ابنة
زيد بضم هند وفتحها اتباعا لابنه لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين واما التا بنت
فى حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب
الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه
ابو عمرو بن العلا سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بنى عمرو بتصغير ابن لتعذر
الاتباع فيجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففى النهاية
اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه فلك فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح
يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات ابن عمرو

امرى وابنم وان كان على التركيب فهو نظير صح

ويازيد ان ابن عمرو ويازيد ون ابن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النعت مجرى الدال فيفتحها
اويضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات
اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضم الظاهر
اتباعا فتحا يا عيسى بن موسى لم تعد دخيله الا الضم خلافا للفرا والزمخشري واذا وقع الابن بين علمين
في غير النداء ولا صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من
الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقوله
جارية من قيس بن ثعلبة تزوجت شيخا غليظ الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم
فينون المخبر عنه وتكتب الف ابن تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين
علمين تقول جاءني زيد ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق
بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين
عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يتكرر المنادى حال
كونه مضافا نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان
وهما الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد
الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضممته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني
بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قال ابن مالك
واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او
بالنداء او الثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني
بما لم يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني
مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل
بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته وقال المبرد مضاف
لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول
لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم
والكثير العكس وسعد الثاني بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان
وقال الفرا الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما
فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب
خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اسما وسعد
الاوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن جبل النعمان بن امرئ
القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن خثعم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك
وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى
المستحق للضم اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سوا كان علما او نكرة مقصودة فالعلم
كقوله وهو الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين
مطر الاول مع بقاء ضمه على البناء والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في
شعبي غريبا الوما لا ابا لك واغترابا بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة
مجرى النكرة غير المقصودة واجاز غير سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال اتفخر بهذا
اي في حال عبوديته ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه

والمازني

والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلا وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي
والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت
الاول ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في البيت الثاني قال ابن مالك
ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير
واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين
ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني وبقولي اقول لان الاسم مبني على الضم وخير
في النظم بين الضم والنصب فقال واضمم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم
بينا ونظيرهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون
المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه مسئلة ولا يجوز نداء ما فيه ال لان نداءه يفيد التعريف
وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل خلافا للبصريين الا في اربع
صور احداها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف
يا الله وبالله بحذفهما معا ويا لله بحذف الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز
نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة
انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات الف الجلالة في النداء لان الفعل المبدو بهمزة الوصل
اذا سمي به قطعت همزته تقول جاني انصر واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثاني
ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين
على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين
مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنه الميم
المشددة فتقول اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في اخره ولم يزد مكان المعوض عنه
لئلا يجتمع زيادتا الميم وال في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهد زيادتها اخرا كزيم
زرقم قاله السيرافي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى ان الميم بعض امنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف
على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم اللهم امنا بخير والاصل عدم التكرار
وقد يجمع بينهما اي بين يا والميم المشددة في الضرورة النادرة كقوله وهو ابو خراش
الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله
والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على
وجهين اخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك ازيد
قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور
كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع الزيادة مقرونة بتقدم الدعا قليل
قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك
نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه
في بعض انتهى ومقتضى ما قدمناه في انصر قطع الهمزة والى هاتين الصورتين اشار
الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدو
بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل ومع تصويبه له
لم يستثنه في بقية كتبه فان قلت لما قال سيبويه فيمن سمي الذي قام انه لا ينادى مع انه

ايضا يحكى لانه قد عمل بعضه فى بعض كما فى الجملة قلت الفرق بينهما ان الذى قام يحكى
بخلاف التى تثبت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود ال وذلك المانع باق ونحو المنطلق
زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية
فان قلت المانع شيئان الجملة وال فان زال احدهما بقى الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداوه
وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز موجران المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع
بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المنطلق واما الذى وصلته فانما يحكى حكاية
المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذى دون صلته والاعراب مقدر فى اخر
الذى ولهذا اذا سميت بايهم ضربته فاى موصولة لم تحل اعراب الرفع فى اى بل تغيرها
بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد
عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب
زيد اولما كانت الصلة لا دخل لها فى ذلك مثل الموضح بالموصول بجرد اعن الصلة وليس محل النزاع
وكانه اشار بذلك الى الفرق **والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة**
هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم فى شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك
حسن دخول يا عليه لانها فى التقدير داخلة على غير ال قال الشاطبى وفى ما قاله نظر اذ ليس
تقديره مثل بمنزلة لفظ الجمع بين يا وال والا لجاز يا القرية لانه فى تقدير يا اهل القرية وذلك
لا يقوله ابن مالك وابن سعدان فدل على انه غير صحيح انتهى وعندى ان تقدير ابن
مالك صحيح وبمنزلة الفصيح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابى حسن فلولا
ان تقدير مثل بمنزلة الصريح لا تدخل لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه ولزم عمل لا فى المعرفة
والشاطبى لا يقول بعمل لا فى المعارف **والصورة الرابعة ضرورة الشعر** واليها اشار
الناظم بقوله **و**باضطرار خص جمع يا وال **كقوله عباس يا الملك المتوج** والذى
عرفت له بيت العلا عدنان **ويجمع بين يا وال فى الشعر للضرورة ولا يجوز ذلك فى النثر خلافا**
للبغداديين الكوفيين فى اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما القياس فقد
جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل
الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا
لا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب المانعون على القياس
بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ **الفصل الثالث فى اقسام تابع**
المنادى المبنى واحكامه اقسامه اربعة احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى
فان محله نصب **وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع مضافا مجردا من ال**
والامر الثانى ان يكون التابع **نعتا او بيانا او توكيدا** فالنعت **نحو يا زيد**
صاحب عمرو والبيان **يا زيد ابا عبد الله** والتوكيد **نحو يا تميم كلهم او كلكم** بنصب صاحب
وابا وكل وجوبا وحكى عن جماعة من الكسائى والفراء والطوال جواز رفع المضاف من
نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانبارى وان كان مع تابع المنادى ضمير جى به دالا على
الغيبة باعتبار الاصل **نحو يا تميم كلهم** وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد
اجتمعا فى قوله فيا ايها المهدى الخنا من كلامه كانك يضغط فى ازارك خرنق
ويضغط بضاد وغين معجمتين يصيد وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وغيره

الكوفيين

على

على الاخفش حيث منع مراعاة الحال وقاله واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدا
وخبره محذوف اى كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف اى اعنى كلكم دعوت والى نصب
التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذى الضم المضاف دون ال الزمه نصبا **القسم**
الثانى ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اى فى التذكير **واية** فى التانيث
ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لنداء ما فيه اى لنداء نعته **نحو يا ايها الناس**
ويا ايتها النفس فاى واية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة
لازمة للفظ اى واية عوضا عن المضاف اليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة
على لغة بنى مالك من بنى اسد وقد قرئ بها والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة
للفظ اى واية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبنى لانه مشبه للمعرب فى حدوث
ضم بسبب الداخل عليه وكذا القول فى امثاله والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب
ال بعد صفه يلزم بالرفع **ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المراة ان كان المراد اولا نداء الرجل**
والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر فى اسم
الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار
الناظم بقوله وذو اشارة كاى فى الصفه ان كان تركها يفيت المعرفه وان كان المراد نداء اسم
الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سياتى **ولا يوصف اسم الاشارة ابدا** فى هذا الباب
وغيره **الا بما فيه ال** نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله
ابن عصفور بان البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت
فكيف يكون الشى اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور
فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس
واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه **ولا توصف**
اى واية فى هذا الباب المعقود للنداء **الا بما فيه ال** منه معرف بها او موصول فيقال يا ايها
الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذى نزل عليه الذكر ويا ايتها التى قامت ولا يقال يا ايها الحارث
او الصعق مما هى فيه للمح الاصل او للغلبة لعارض منه كما قاله الخطاب
او باسم الاشارة نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله
وايهذا ايها الذى ورد ووصف اى بسوى هذا يرد **القسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه**
فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء
العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى
هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل فى التابع هو العامل
فى المتبوع فى غير البدل والا فاين الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف الحسن
التحرج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يجاول فى المنادى المضموم ان يكون نائب
فاعل فى المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك **وهو نوعان احدهما**
النعت المضاف المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررناه **و**
النوع الثانى ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت **نحو يا زيد**
الحسن بالرفع **والحسن** بالنصب **و**البيان نحو **يا غلام بشر** بالرفع **وبشرا** بالنصب **و**التوكيد نحو

وما سواه ارفع او يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله
انصب والمعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحاك والضحاك قال الله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير قراءة السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلا وعيسى
بن عمرو الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبع بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل
وسيبويه والمازني وقدروا النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد
اتينا داود منا فضلا والتقدير واتيناه الطير وجملة الندا معترضة بين المتعاطفين وقال
المبرد ان كانت ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره
وهي الزايدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه
انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ
ما وليه ولذلك قرا جميع القرا ما عدا الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع
لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير موثرة تعريفا
وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا
ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى
مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية
تكرار العامل والعاطف كالنايب عن العامل تقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من
غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير
تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد
الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد
الله وهكذا حكمها اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا
مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما
ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني
والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال مجرى المقرون
بها قال وما راوه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع ندا
واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في العامل الواحد انتهى الفصل الرابع في المنادى
المضاف اليا الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو
ذو المعتل بالالف او اليا فان ياءه المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي
فلا يجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم او الكسر لثقلهما على
اليا القسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المفصل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال
فان ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلما تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاض وهي
اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح فيه لان تقدما
في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة
وفي ياءه اللغات الست الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من
القسمين وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالاكثر فيه حذف اليا والاكتفا بالكسرة نحو يا عباد فا
تقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها

المشبه

ساكنة

ساكنة على الاصل في البنا نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين
اسرفوا على انفسهم وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها
كما تقدم ثم قلب الكسرة فتحة وقلب اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف اخف من اليا نحو
يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح اليا ثم قيل يا حسرتي بفتحها ثم قيل يا حسرتا بقلب
اليا الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن اليا والاجتزا بالفتحة عنها فتقول
يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو انني قال ابا ومن بلهف متعلقة
براجع ومجرورها محذوف اصله بقولي ولهف منادى سقط منه حرف الندا والاصل يا لهفا
فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات مني بقولي
باللهف ولا بقولي يا ليتني فعلته ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة
التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف اليا ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم
الاسم المضاف لليا كما يضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ان
لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي
بضم الميم حكاه يونس وقراءة اخر رب السجن احب الي بضم رب لان الام والاب والرب الاكثر فيها
ان لا ينادى الا مضافا لليا والاصل يا امي ويا ربي فحذفت اليا تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها
بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدو فلا يجوز يا عدو بحذف اليا وضم الواو وقاله شارح اللباب
لان نداءه مضافا لليا لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية
لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على
الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي
حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا
كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر ان تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف
الى اليا ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام
ففيهما مع اللغات الست المتقدمة اربع اخر يأتي ذكرها وافصح الست حذف اليا وابقاء الكسرة
نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات اليا ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما
ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما والاربع الباقية
ان تعوض التاء عن ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من
الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا
وتوجيه الفرا بان اليا في النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي او بفتحها وهو الاقيس لان التا
بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا
ويرده ما رد قول الفرا او تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل
انه سمع يا امت بالضم واجازه الفرا والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسر قرا الجميع
الا ابن عامر وبالفتح قرا ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع بين التا والالف فقيل
يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض فهو كقوله
اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر فزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل
بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من اليا والاول قول ابن جني
وربما جمع بين التا واليا فقيل يا ابتي ويا امتي وعليه قوله ايا ابتي لا زلت فينا فانما املنا

الضم صح

فى العيش مادمت عايشا وهو ضرورة خلافا للكثيرين الكوفيين والاول اسهل من هذا المذهاب
صورة المعوض عنه وهو اليا وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب
فقيل اراد يا ابت ثم اشبع وقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا ابا على لغة القصر ثم قدر لحاق
اليا وابدل منها التا واقتصر فى النظم على قوله ومن الندا ابت امت عرض واكسر او افتح ومن
اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث عن يا المتكلم الا فى الندا خاصة فلا يجوز جا
امت ولا رايت امت ولا مررت بامت والدليل على التا فى يا ابت ويا امت عوض من
اليا انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطا بجمع من الكوفيين والدليل
على انها للتانيث انه يجوز ابدالها هاء فى الوقف عند جمهور البصريين وذهب
الفرا الى انه يوقف بالتا وحجة البصريين انها تشبه تاء صبا قلة وحجة الفرا انها عوض
من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتا وهو راس البصريين ورسمت فى
المصحف بالتا وتجوز رسمها بالهاء فصل واذا كان المنادى مضافا الى
مضاف الى اليا نحو يا غلام غلامى فاليا ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن
المنادى وهى اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخى ويا ابن خالى ويا ابنة خالى ويا ابنة
خالى الا ان كان المنادى ابن عم او ابن ام او ابنة عم او ابنة ام او بنت عم او بنت ام
فالاكثر حذف اليا والاجتزا بالكسر عن اليا كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجا
جى لا تركيب بل اضافتان وقال فى الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم جعلوا للاسمين حكم اسم واحد
ولهم حذفوا اليا حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها لليا ظنيين الا اضافة واحدة انتهى او
تقول للتركيب المزجى كقولك يا ابن عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب اليا
الفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثانى
قول الكسائى والفرا وابى عبيدة وحكى عن الاخفش وقد قرى فى السبع قال ابن ام بالوجهين
الكسر والفتح واليهما اشار الناظم بقوله وفتح او كسر وحذف اليا استمر فى يا ابن ام يا ابن عم
لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون اليا ولا الالف فيهما الا فى الضرورة كقوله وهو ابو
زبيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر فى مرثية اخيه يا ابن امى ويا شقيق نفسى انت خليتنى
لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلى واسمه الفضل ابن قدامة يا ابنة عما لا تلومى
واهجعى وانتهى كما ينمى الخضاب الاشجعى ويروى لا يخرق اللوم حجابى مسمعى هذا باب
فى ذكر اسما لازمة للندا فلا تستعمل فى غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهى
كثير منها فل بضمتين وفله بضم الفا وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس
الانسان فقل بمعنى رجل وفله بمعنى امراة وقال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور
وابن العلج قال وفله كناية عن علم من يعقل فقل بمعنى زيد وفله بمعنى هند ونحوهما من اعلام
الاناسى ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما الزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة
بمعنى يا فلان ويا فلانة وظاهره ان فل وفله كناية عن علم من يعقل لا نكرة لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة
وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادى وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح الهاء
مصدر وهم بالكسر اى غلط وانما ذكر الذى هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل
وفلة والحق انما قاله ابن مالك يعنى على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة هو مذهب الكوفيين
وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة

وهو مذهب

اى قلبنا مكانيا بان قدمنا الالف على التا واخرنا اليا عن الالف وليس ذلك قلبا اعلاليا

وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما فلان وفلانة
ومذهب سيبويه انه لم فل بابه محذوف كيد ومادته ف ل ى وتصغيره فلى اذا سمى به ومذهب
الكوفيين انه مرخم فلان واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان
اصله فلانا لقيل فى ترخيمه فلا ولما قيل فى التانيث فله ولما اختص بالندا لانه فلانا كذلك واما
قوله وهو ابو النجم العجلى تضل منه ابلى بالهوجل فى لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن
مالك هو فل الخاص بالندا استعمل فى غير الندا مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك فى النظم ايضا
فقال وجر فى الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا المجرور بعن فلان وانه حذف
منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن فلان اى عن ذكره فى لجة بفتح اللام اى اختلاط الاصوات
وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع
فابان فتقادمت بالحبس والسوبان اى درس المنازل فحذف الزاى واللام ضرورة ودرس عفا ومتا
لع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة
واسكان الموحدة وفى اخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى
اخره نون اسما مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم والخبث
ونومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى النوم ولا يقاس عليها وهذا معنى قول النظم
وفل بعض ما يخص بالندا لومان نومان كذا ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعله
او فعيلة كفساق وخباث سبا للمونث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة
يهجو امراته اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع فقعيدته مبتدا ولكاع خبره الا
انه استعمله فى غير الندا خبرا ضرورة وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير فقعيدته يقال
لها يا لكاع فحذف الخبر وحرف الندا وقعيدة الرجل امراته سميت بذلك لقعودها البيت ومعنى لكاع
خسيسة وينقاس فعال هذا الذى هو سب للمونث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك
بمعنى اترك من كل فعل ثلاثى مجرد تام متصرف تصرفا كاملا فخرج نحو دحرج لانه رباعى وشذ
دراك من ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع
لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فى البابين فقال لا ينقاسان منهما
الا ما سمع ولا ينقاس فيهما والاول اصح واليه اشار فى النظم بقوله واطرد فى سب الانثى
وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثى هذا باب الاستغاثة وهى نداء
من يخلص من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف
الذى ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف الندا ووجب كونها مذكورة لان الغرض
من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك وغلب فى المنادى المستغاث جره
بلام واجبة الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله
اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقول عمر رضى الله عنه يا لله للمسلمين وقول
الشاعر يا لقومى ويا لامثال قومى لاناس عتوهم فى ازدياد الا ان كان المستغاث يا المتكلم
نحو يا لى او معطوفا على مستغاث ولم يعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو للمسلمين
فان اعيدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا لعمرو للمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار
الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث
له مكسورة دايما على الاصل كقوله وهو عمر رضى الله عنه يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين

وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب
الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يا لزيد لك اوله ويجوز ان يكون المستغاث
به وله ضميرين نحو يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث
باللام فالاكثر حينئذ ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه اشار الناظم بقوله
ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فيزيدا
مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم
فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة
والفاقة الفقر والهوان الذل وقد تخلو المستغاث منهما اى من اللام والالف فيعطى ما
يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب
العجيب وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف
لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسر وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والاريب العاقل
ونحو زيد المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومثله اسم ذو تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادى جنسه كقو
لهم يا للماء وللدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما والثانى ان يرى امرا عظيما يستعظم فينادى من له
نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة
هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت لاعرابى اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من
ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد تخلو المتعجب منه
من اللام والالف نحو يا عجب

هذا باب الندبة

بضم النون حكم المندوب
وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما
كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه
واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الالم كقول قيس العامرى فوا كبدا من حب من لا يحبني
ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الالم كقول قيس الرقيات تبكيهم دهماء معولة
وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القايل وامصيبتاه لان الرزية والمصيبة سبب الالم الذى
حصل لهما وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى الا ترى انك لا تريد
منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في الندا يا غلامك لان خطاب احد المسميين يناقض
خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا في الندبة واغلامك فلذلك قال حكم المندوب
حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب وما فيضم ان كان مفردا كما في نحو وازيد
وينصب ان كان مضافا كما في نحو واامير المؤمنين او مطولا كما في نحو واضاربا عمراه واذا
اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وابنى فقعس الا انه لا يكون
نكرة كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان
صح فهو نادر ولا معرفا مبهما كاى والمضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال واايها
ولا واانتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة
المصاب فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا غير مبدو بال وصلته مشهورة فيندب
عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بير زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد

المطلباه

المطلباه ولكنه شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدو بال وان اشتهرت صلته
فلا يقال والذى حفر بير زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال وبذلك يقيد قول الناظم ويندب
الموصول بالذى اشتهر كما تقدم الخلاف في نداءه واصل زمزم زمزم ثم ابدلت الميم الثانية زايا
قاله في القاموس الا ان الغالب ان يختم بالالف اطالة للصوت كقوله وهو جرير
وقمت فيه بامر الله يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما لحاقها
توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز لحاقها اخر الصفة اذا كانت ابنا بين
علمين نحو وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان لا يلحق
البيان والتوكيد وعندى انها تدخل اخر البدل لانه قايم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه
ويدخل العطف النسقى نحو وازيد وعمراه انتهى ويدخل التوكيد اللفظى كما تقدم من قول واعمراه
واعمراه ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله
متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه او من تنوين
ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بير زمزماه بحذف التنوين من زمزم فانه منصرف
باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البير فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح
به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام
زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك تنوين الذى به كمل من صلة او
غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على
بناء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز
الفراء حذف التنوين مع ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف
التنوين لا لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو
وازيدا وامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية نحو واحذاماه لان
ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الضمة والكسرة في لبس ابقيا وجعلت الالف
ياء بعد الكسرة نحو واغلامكى اذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهمو
واغلامكمو اذ لو قيل واغلامها واغلامكما لتبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية
والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا ولك في الوقف
زيادة هاء السكت بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه
والى ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد وان وصلت حذفتها الا في الضرورة
فيجوز اثباتها كقول المتنبى واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير
وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين

فصل

واذا ندب المضاف للياء الجايز فيه اللغات الست فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد
بالضم او يا عبد بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبدى
بالاسكان في الياء يقال في هذه اللغات الخمس واعبدا وعلى لغة من قال يا عبدى
بالفتح في الياء او يا عبدى بالاسكان في الياء يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو
يا عبدى بالفتح واختلف على الثانى وهو يا عبدى بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا
واعبديا في يا عبدى بالاسكان ان من اسكن الياء ان يحذفها في الندبة ويقول واعبدا
او يفتحها ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقايل واعبديا واعبدا من في الندا

الياذا سكون ابدا والفتح راي سيبويه وهو اقيس واقل عملا والحذف راي المبرد والحا
صل انه اذا ندب على لغة من حذف اليا فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها
واتى بالالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الكسرة والضمة فتح وزيدت الالف
وعلى لغة من ابدل اليا الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور
وعلى لغة من اثبت اليا مفتوحة زيدت الالف ولم تحتج الى عمل ثان لان اليا متهيئة بالفتحة لمباشرة
الالف وعلى لغة من يثبت اليا ساكنة جاز حذف اليا لالتقاء الساكنين وابقاؤها مفتوحة واذا
قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف اليا لان المضاف اليها وهو غلامي الثاني غير منادى
لانه مضاف الى المنادى والمضاف اليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم
تحذف في الندا لم تحذف في الندبة **هذا باب الترخيم** وهو لغة التسهيل والتليين
يقال صوت رخيم اي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم
الندا وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير
يجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداوها فدخلها
التخفيف بحذف اخرها وخص الاخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث مجرور باللام ولا مندوب
ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي لانه نكرة ولا
قولك يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله
فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة الندا في لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه
نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة
التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى لكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني
وشاهد ترخيمه قوله اعام لك ابن صعصعة بن سعد قال ابن الضايع وهذا ضرورة وقد
ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله
قلنا بالمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم واجعفرا لان المندوب ليس منادى حقيقة وان
كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم يا امير المومنين لان المضاف اليه
منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم يا تابط شرا
علما لانه اصله الجملة وجزوها الثاني ليس بمنادى ونقل عن الكوفيين اجازة ترخيم ذي
الاضافة بحذف عجز المضاف اليه تمسكا بنحو قوله أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه
داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة بحذف حرف الندا ورخمه بحذف التا واجيب بانه نادر
وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك
ويستدرك من الميم هيئة من الموت واندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني
ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه
قد يرخم ذو الاسناد وان عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه
في باب النسب على ان من العرب من يرخم فيقول في تابط شرا يا تابط وزيد على ترخيمه
النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهى والاشتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعني
بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه وفهم
له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفت الى الحكاية حذفت ونزلت الصدر منزلة
عبد قيس وخمسة عشر ولزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك في تابط شرا يا تابط قال ويدل

على

على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك يفرده في الاضافة
يعني في النسب هذا نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية
لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس مما يغيره الندا وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا
لرخمت رجلا يسمى يا دار عبلة بالجوا تكلمي انتهى واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة نصان متعارضان في
بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضا حمله بخلاف ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتني
به لا عتنايه بالاول لكنه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك
تاريخ وقول النظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه
وعمرو هذا المذكور في النظم **هو امام النحو رحمه الله وسيبويه لقبه** وهو لفظ فارسي معناه
رايحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح
وويه الرايحة والتقدير رايحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان من يلقاه
يشم منه رايحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف
الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كان خدوده لون التفاح **وكنيته ابو بشر** ولكن غلب اللقب
عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب سيبويه جماعة غيره منهم محمد ابن موسى بن عبد
العزيز المصري ومحمد بن عبد الله العزيز الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله الكرخي المعري
ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سوا كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال
وسوا كان على اربعة احرف ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها
تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء **وفي جارية لمعينة يا جاري** بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه
التاء النكرة المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجني بالجيم المضمومة وبالنون اي يا شاة اقيمي
ولا ترعي يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج
جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري اراد يا جارية بحذف حرف الندا
ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حرف الندا لا يجوز حذفه مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين
والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة وهو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه
وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري **وان كان المنادى مجردا من التا اشترط لجواز ترخيمه**
كونه علما زايدا على ثلاثة احرف والى ذلك يشير قول النظم واحظلا ترخيم ما من هذه الها
قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم **كجعفر** علم رجل **وسعاد** علم امراة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا
ولا يجوز ذلك اي الترخيم **في نحو انسان لمعين** لانتفا العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على
قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ **ولا يجوز ذلك في نحو زيد** من كل ثلاثي ساكن الوسط **ولا**
في نحو حكم من كل ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زايدين على ثلاثة احرف [illegible]
اجماعا هذا مذهب الجمهور **وقيل يجوز الترخيم في محرك الوسط** كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس
دون ساكنه كزيد وعمرو ووجه التفصيل للفرا اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرايهم نحو
سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه **وقيل**
يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياس على
نحو يد في غير الترخيم فان اصلها يدي بسكون الدال ودخلها الحذف [illegible]
فصل والمحذوف للترخيم اما حرف واحد **وهو الغالب نحو** يا جعف **ويا سعا وقراءة**
بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا **يا مال** والذي حسن الترخيم ثقل الكلام ضعفهم عن اتمام الاسم

لانهم في غنية عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهو
الالف والواو واليا حال كون حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سوا كانت ساكنة
ام متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول مخصص وعلى الثاني كاشف
وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في القيد التخصيص زايدا لا اصليا مكملا
اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الاخر احذف الذي تلا ان زيد لينا
ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور او
تقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سوا كان الحرف الاخير زايدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان
الالف والنون فيه زايدتان واسما بالمد علما منقولا من اسم جمع فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة
واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زايدة فوزنه افعال ومنصور علما ومسكين علما
منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالرا من الاول والنون من الثاني اصليان وما قبلهما زايد فتحذف
عند الترخيم من مروان الالف والنون وتقول يا مرو ومن اسما الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو
والرا وتقول يا منص ومن مسكين اليا والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والنون
واليا والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك يا مروان مطيتي
محبوسة ترجو الحبا وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحبا بكسر الحاء
المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على
ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث ملقي ومنتظر
اراد يا اسما فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها ملقي وبعضها منتظر
بخلاف نحو شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة مع غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ
بحذف اللام فقط دون الهمزة لان زايده وهو الهمزة غير حرف اللين وقال في النهاية
واختلف في نحو معد هل الزايد الاول او الثاني فمن قال الزايد الاول حذف الاخر لتطرفه
ثم حذف الذي قبله لانه لفظ كل فطر ومن قال الزايد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة
ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الها والبا الموحدة والمثناة التحتانية
المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلي وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها را
وهو الصعب اليبوس من كل شي حال كون هبيخ وقنور علمين فتقول في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف
اخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لتحرك حرف اللين منهما وهو اليا في هبيخ والواو في قنور وبخلاف نحو
مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف اخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لاصالة
الالف فيهما فانها منقلبة عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح اليا والواو وكسرهما
فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت
ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الاخر نظرا الى الحالة الراهنة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد
فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا تحذف ما قبلها من اليا والواو والالف
وان كان كل حرف منها حرف لين زايد الا ان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة وهذا محترز
قوله مكملا اربعة واجاز الفرا حذف اليا والالف مع الاخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف
الواو مع الاخر في نحو ثمود في لغة من يجعله اسما براسه ولا ينتظر المحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم
واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط
لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة ورد

بانه

بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الاخير بل بحكم
الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الرا وفتح النون طير
من طيور الماء طويل العنق حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما فقط
ولا يحذف الواو واليا لعدم مجانسة الحركة لهما والجرمي والفرا لا يشترطان المجانسة فيجيزان حذف
اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار
الناظم بقوله والخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو واليا مع الاخر من نحو
مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول واليا والنون
من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم اليا في الاول وكسرها في الثاني ثم قلبوها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول
والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ لما
سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل مسبوق
بحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة
براسها وذلك في المركب المزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب فتقول
في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب
ويا خمسة ومنع الفرا ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول
ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك في اثنا
عشر علما تقول يا اثن اذا رخمته بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه
نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزيادتين
في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي
حبي قاله ابن خروف والجوهري وابن نبهان وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير
قياس فصل الاكثر في لسان العرب انه ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي عن حاله
من حركة او سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان
كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور
يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وسكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق
بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو باثبات الواو على
صورتها في الاحوال الثلاثة من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها
في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر واليه اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف
فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما
براسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى
على حاله بل يضم ويسمى لغة من لا ينتظر واليه اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا
كما لو كان بالاخر وضعا تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول
يا منص بضمة حادثة للبنا غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل ان هذا يجوز
اتباعها وذلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في
جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجر والادلي والاصل الاجرو والا
دلو بضم الواو واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لما يلزم منه عدم النظير لانه ليس في

العربية اسم معرب اخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم
الفعل نحو يدعوا وحمله علما عارض وخرج بالمعرب المبني نحو هو واما اسما البلد ان نحو
سنبو والبيهو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فان
ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابو الفاء فان الواو فيه ليست بلازمة فانها تقلب الفا
في النصب وياء في الجر وتقول يا علا بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زايدة كما في كساء
فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة
ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طاير طويل العنق وهو ذكر
الحبارى **فصل** يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه
علمية بل مطلق التعريف كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في قوله
ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي جارية
لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف فلم يستتبع حذفها حذف
حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عن ما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله
والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباه بفتح العين المهملة والقاف وكون
النون بعدها موحدة فالحق فتاء تانيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباه اي ذو مخالب حداد
يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس بالمذكر
تقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حار
ويا حفص بالفتح فيهن ولا تقول يا مسلمُ ويا حارثُ ويا حفصُ بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر
المحذوف ليلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول
في كمسلمة فان لم يخف لبسا جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم
الهاء وفتح الميم والزاي وهو العياب علم يستوي فيه المذكر والمونث يقال رجل همزة وامراة همزة وفي
التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علم رجل وليست فيه للفرق بين المذكر والمونث فتقول
اذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همزُ ويا مسلمُ بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما ومنه
ترخيم كقوله وهو امرئ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت
قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت بزاي وغين معجمة اي احكمت عزمك والصرم
القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن
اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في الندا ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث
بذلك انه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا **فصل** ويجوز ترخيم غير المنادى
بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد
ترخيمه في الضرورة للندا اي لمباشرة حرف الندا واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار
رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه
لا يصلح لمباشرة حرف الندا ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج او الفا مكة
من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذفت منه الميم الثانية
وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذف منه

الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرة الميم الاولى للقافية والياء اشباع وورق
بضم الواو جمع ورقا وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في
الضرورة اما زايدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول النظم نحو احمد او مختوما بتاء التا
نيث فالاول كقوله وهو امرئ القيس الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف
بن مال ليلة الجوع والخصر اراد بن مالك فرخم في غير الندا ضرورة وترك ما بقي بحاله اسم
براسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشو بسير في العشا وهو الظلام والخصر بفتح الخاء
والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقوله الاسود بن يعفر وهذا رداي عنده يستعير
ليسلبني حقي امال بن حنظل اراد ابن حنظلة فرخمه في غير الندا ضرورة ولا يمتنع الترخيم
في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا
القياس على الندا والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق لرويته او امتدحه فان
الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير
الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة فرخمها
بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل
وانشده المبرد وما عهد كعهدك يا اماما قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير
الروايتين ولا ترفع احداهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة
انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد **هذا باب المنصوب
على الاختصاص** والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح
تخصيص حكم علق بضمير بما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول
نحو على ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث
نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة الندا توسعا كما استعمل الخبر بصيغة
الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن اولادهن والمنصوب على
الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف
كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية
وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان
في الندا فيضمان لفظا وينصبان محلا وتتصل بهما هاء التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما
باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا
مبتدا وخبره وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل
نعت اي على اللفظ اللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب
على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص
في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم
اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع
نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما
منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى لقول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه
منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان ايا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين
احدهما ان يكون خبر المبتدا محذوف والتقدير انا افعل كذا هو ايها الرجل اي

ط [illegible] ذكره صاحب القاموس ان الخصر [illegible] البرد وهو الخصر بالخاء المعجمة والصاد المهملة لا [illegible] بالمهملتين كما ادعاه الاول [illegible] الكاتب [illegible] من الناسخ

باب المنصوب على الاختصاص

المخصوص انا المذكور والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور
المخصوص به والثانى ان يكون مبتدا والخبر محذوف والتقدير ايها وايتها نصب لفظا سواء الان لفظه
وان كان المنصوب على الاختصاص غيرهما اى غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه
مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف والثانى قوله صلى الله عليه وسلم
انا معاشر الانبيا لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا
تقديره اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كندا
البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى فى ثلاثة احكام احدها افادة الاختصا
ص بالمتكلم كمادة المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثانى ان كل واحد منهما لا يكون الا
للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع فى معرض التوكيد والندا قد يكون كذلك كقولك لمن
هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان **ويفارق المنادى فى احكام** لفظية ومعنوية فاما الاحكام
اللفظية فامور **احدها انه ليس معه حرف ندا لا لفظا ولا تقديرا** بخلاف المنادى فانه لا يخلو
عن ذلك **الثانى انه لا يقع فى اول الكلام بل فى اثنائه** اى وسطه **كالواقع بعد نحن** فى المثال
وبعد انا **فى الحديث** المتقدم وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود
فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبيا كما شرحنا **او بعد تمامه** اى الكلام **كالواقع بعد
انا وبعد نا فى المثالين قبله** وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص
وهو ايها فى المثال الاول وايتها فى المثال الثانى وقعا بعد تمام الكلام لان كلا منهما وكلا انا افعل
كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع فى اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا **والثالث
انه يشترط ان يكون المقدم عليه اسما بمعناه فى التكلم والخطاب والغالب كونه** اى المقدم
على المخصوص **ضمير تكلم** يخصه او يشاركه فيه فالاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثانى
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة **وقد يكون** المقدم **ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله** نرجوا
الفضل فبك متعلق بنرجوا والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجوا وفى
هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله فى الشذور ولا يكون المتقدم ضمير
غايب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدى الناس
والرابع والخامس انه يقل كونه علما وانه ينصب مع كونه مفردا معرفة كما فى هذا المثال
وهو بك الله نرجوا الفضل وشله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع
كونه مفردا **والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف**
والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة
ولا موصولا ولا ضميرا قاله فى الارتشاف والمنادى لا يكون كذلك الحادى عشر ان ايها لا توصف
باسم الاشارة وتوصف به فى الندا الثانى عشر ان صفة اى هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال فى الارتشاف
وفى الندا طريقها خلاف اجاز المازنى نصبها الثالث عشر ان ايا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب
او بناء وفى الندا ابنا بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه بشى وعوض عنه فى
الندا حرفه الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى الندا فعل الدعا والسا
دس عشر انه لا يكون تاليا لحرف الندا وانه لا يجى به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع
عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور ثلاثة احدها ان
الكلام مع الاختصاص خبر ومع الندا انشا والثانى ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله
من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف الندا

والسابع والثامن عشر

فيهما

فيهما **هنا باب التحذير وهو** فى الاصل مصدر حذّر بالتشديد والمراد
به هنا **تنبيه المخاطب على امر مكروه ليتجنبه** ويكون بثلاثة اشيا باياك واخواته وبما ناب
عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد **فان ذكر
المحذر بلفظ ايا فالعامل** فى محلها النصب فعل **محذوف لزوما** لانه لما كثر التحذير بلفظ
ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه اضمار العامل **سوا عطفت عليه المحذر** منه
نحو اياك والشر **ام كررته** نحو اياك اياك المرا **ام لم تعطف ولم تكرر** نحو اياك الاسد والى ذلك
اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف
ذا لايا انسب **تقول** اذا عطفت عليه المحذر منه **اياك والاسد** فاياك فى محل نصب
بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه
لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل
وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق بها **وقيل الاصل احذر تلافى نفسك والا
سد ثم حذف الفعل** وهو احذر **وفاعله** وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلافى
نفسك والاسد **ثم حذف المضاف الاول** وهو تلافى **وانيب عنه الثانى** وهو نفسك
فانتصب فصار نفسك والاسد **ثم** حذف المضاف **الثانى** وهو نفس **وانيب عنه الثالث**
فى التركيب وهو الكاف **فانتصب** بعد ان كان مجرورا بالاضافة **وانفصل** لتعذر اتصاله
فصار اياك واختلف فى اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر
نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافى
واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضى المشا
ركة فى المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك فى معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احد
هما خايفا والاخر مخوفا منه قاله الفخر الرازى فى شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف
الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار
ابن مالك فى شرح التسهيل انه لا يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير
انف تلافى نفسك والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فقال ولا شك فى ان
هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته **وتقول اذا لم تعطف ولم تكرر
اياك من الاسد** واختلف فى تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد
والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك
من الاسد **و**حذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك
منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف **وقيل** عامله فعل متعد لاثنين
والتقدير احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابى البقا فحذف احذر وفاعله وانفصل
الضمير لتعذر اتصاله **فمعنى اياك الاسد** بحذف من ونصب الاسد **ممتنع على التقدير
الاول وهو قول الجمهور** لما يلزم عليه من حذف من ونصب الاسم المجرور وهو غير مطرد الا مع
ان وان وكى كما تقدم فى باب التعدى واللزوم **وجائز على التقدير الثانى وهو راى
ابن الناظم** وابى البقا لان احذر يتعدى الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم
الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور انشاى وعلى تقدير ابن الناظم خبرى **ولا خلاف فى جواز
اياك ان تفعل** على التقديرين فجوازه على الاول **لصلاحيته لتقدير من** اى من ان تفعل

لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا لما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدى الفعل
اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا تكون ايا في هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه
وشذ قول عمر رضي الله عنه لتذكِ لكم الأسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره
لام وهو هنا ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي العباب الاسل
الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان
يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب
واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبته في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي
باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف
من الاول المحذر وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا انفسكم
وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف اربعة اشيا واصله اياي باعدوا عن حذف
الارنب وحذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد
فان الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله باعدوني وحذف
الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف
اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره
الجمهور ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما بعدهم من صحة في اياك
والاسد انها جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم له عن
حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان
باعدوني ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شي خاص وكذا مباعدة حذف الارنب
انما هي عنه فمرجع القولين الاخيرين الى قول واحد وان ظن شارحون انهما غيران ولا يكون
ايا في هذا الباب لغايب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي العرب اذا
بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه
سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى
السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة او لا
يفعل سوأة والكلام جملة واحدة والتقدير فاليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب
فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث
فانتصب وانفصل وابدلت انفس بايا لانها تلاقيها في المعنى وفيه شذوذان اخران
احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان
لام الامر لا يحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل النفس اي لتفد فحذفها مع بقاء جزمها
اشد والشذوذ الثاني اقامة المضمر وهو ايا الثانية مقام الظاهر والاصل الانفس واضافتها
الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسما الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على
الاصح انما هو المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والمضمر غني عن ذلك
لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان اياه ضمير لكن اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ
اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر المحذر بفتح الذال المعجمة بغير
لفظ ايا او اقتصر عليه اي ذكر المحذر منه فانصب الحذف للعامل ان كررت او عطفت
فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نفسك

وعينك

وعينك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو الاسد الاسد ومع العطف
نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف كالبدل
من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو
جرير خل الطريق لمن يبني المنار به وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو
خل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود
الارض والبرزة الارض الواسعة والباء للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر
فعله لن يلزما الا مع العطف او التكرار هذا باب الاغراء بالمد وهو في الاصل مصدر
اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم
الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم
كقولك في العطف المروة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي
في التكرار اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك فبتقدير الزم
وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير
والاغرا الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار
جاز اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلاة جامعة بنصبهما فتنصب الصلاة بتقدير
احضروا وجامعة على الحال من الصلاة وناصبهما احضروا المحذوف ولو صرح بالعا
مل في الصلاة لجاز لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتدا والخبر وبرفع الاول
على الابتدا وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغرا ورفع الثاني
على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغرا اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا
مغرى به في كل ما قد فصلا هذا باب اسماء الافعال وهل هي اسما لالفا
ظ الافعال او لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النايبة عن الافعال او هي افعال
اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول
سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بانها
افعال حقيقة او اسما لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطايفة
واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسما لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واغنى مرفوعها
عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسما للمصادر النايبة عن الافعال
موضعها نصب بافعالها النايبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني
وطايفة والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع له من الاعراب واسم الفعل ما ناب
عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق وصه
اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع والمراد
بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نايب عنه من الحدث والزمان
والمراد بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية
فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد
تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النايبة
عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نايب عن اضرب واقايم الزيدان فانه نايب عن يقوم
فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب

الاغراء

قف على اعراب الصلاة جامعة

اسماء الافعال

الافعال

وصه

نائب عنه وهو اضرب واقائم مرفوع بالابتدا واسم الفعل وروده بمعنى الامر كثير كصه ومه وامين
فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لان الكف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح
الشذور تبعا لغيره ورد بان ذلك غير مطرد فان امين لا يتعدى واستجب يتعدى وامين بالمد وبالقصر
وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون والزاى والبنا على الكسر بمعنى انزل
وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف وما ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك
وبدار بمعنى بادر قال بدارها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناه من افعل قياسا
على دراك وعلى بنائهم فعل التعجب من افعل وشذ قرقار بمعنى قرقر اى صوت من قرقر
بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب ودخ
وهاب ووداع للجود ولا كوان قائما للنقص ويجوز من اليابسة ولم يقس المبرد شيا من
الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد لكثرة استعماله على منهاج واحد
فكان حقيقا بالاتساع وان فقد السماع وبناوه على الحركة للالتقاء الساكنين وكانت كسرة
على الاصل وبنو اسد نفتحه اتباعا وتخفيفا وورده بمعنى الماضي والمضارع المبدو بالهمزة
قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفرا كان يكسرها بمعنى افترق
كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم
والجهل والصحة والسقم قال ولا يستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم
ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصاغاني فيها
ستا وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات كل واحد من هذه الست
مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون
وحكى غيره هيهاتا وايهاك بالكاف وايهاء وهيهاء فهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى
بعد واوه واف فاوه بمعنى اتوجع واف وفيها اربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها
بمعنى اتضجر ووا وويب وواها الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة لقوله تعالى ويكانه
لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية
موكدة اى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي
بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن وقال الكسائي
وي محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفا نفسي وابرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر
اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب
او زنجبيل وهو عندي اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت
بكسر التاء مبتدا مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة
والنون حده فلاسنانه ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وكانما ذر بالبنا للمجهول
خبر فوك وهو درور الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاى كجعفر ضرب من النبات طيب
الرائحة كرائحة الاترج وورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخلاف وقول الاخر
وهو ابو النجم على ما قاله الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها
اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجب من طيب شي قلت واها له اى ما اطيبه والى
ذلك اشار الناظم بقوله وما بمعنى افعل البيتين فصل اسم الفعل ضربان احدهما
مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اى اسما للفعل كشتان وصه ووي فانها لم توضع

وايهان صح

من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اى المنقول بالنسبة الى المنقول عنه
نوعان احدهما منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا
فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فـ
عليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف اى الزموا شان
انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك
بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تاخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان ينبغي
ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدى من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما
على حدة وذكر اربعة ظروف واحد متعد وهو دونك وثلاثة قاصرة وهى مكانك وامامك
ووراءك وهى منقسمة بالنسبة الى ما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جارين ومجرورين
احدهما متعد وهو عليك والثانى قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك ياتى بمعنى امسك
فتتعدى بنفسها قيل وقد تتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به احدا اذا
نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وشذ بعلى علي اسم فعل مضارع بمعنى
الزم وعليه اسم فعل ليلزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على
ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواته فقال ابن باب شاذ حرف
خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي
نصب على المفعولية وقال الفرا رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل
اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها اسماء للمصادر
واختاره الموضح في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم فقولهم عليك بمعنى الزم لك فللكاف
موضع خفض ورفع انتهى واستفيد تا من ذلك ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور
خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر
استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا ارود ارودا
بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذى هو مصدر ارود تصغير الترخيم بحذف الهمزة
والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه
من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا
الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا ارويد
فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وزيدا مفعول به
في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه
مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اى مرودين او حال كون
السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا
رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا بفتح الدال من رويد
ونصبها من زيد والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا
لكان معربا والدليل على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا لكان منونا والدليل على انه مصغر
ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب يا ثالثه والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما
قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على
رود اى على مهل كما قال الفرا لكان قاصرا والنوع الثاني المهمل فعله قولهم بله زيدا اى دع

سب

لا مصدر له صح

ودع من لفظه وامثاله مرادف لدع وذلك الفعل المهمل
فانه في الاصل مصدر فعل مهمل كما يقال ترك زيد
مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول ثم قيل بعد ان نقلوه
بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر
وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا
لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على
بنائه كونه غير منون وسكت الموضح نص هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله
المرادفة لكيف يشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد زيد برفع زيد على الابتدا
وبله خبر مقدم عليه اى كيف زيد وزيد لكن يتم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم
مرادف لكيف وقد روى بالاوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف ....
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد تاتي بغير ذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله والفعل من اسمايه عليكا وهكذا دونك مع اليكا كذا رويد
بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه
في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل
تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن
به وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات
الثالث والثاني لا فاعل له لانه لم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول
واذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو
كما تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين
فصاعدا وان كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول
كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو
احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب
امين وانه فانهما لم يحفظ لهما مفعول وسماهما يتعديان نحو رب استجب دعائي وزدني
علما والى ذلك اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل فيصل الى المفعول به بنفسه
ان كان بمعنى فعل متعد ويحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب
بمعنى ايت الثريد وهو خبز مفتوت بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اي اقبل
على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه بالباء وحذف المضا
ف اى اسرعوا بذكره والمراد به عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة
السابعة قال وهو اثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف
مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل
عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله
واخر ما لذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا للفرع باصله
واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اي الشخص وهو جارية
من بني مازن ايها المايح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فهو كلامين
وتاويل الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل
المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على

حد

حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة قاله
الموضح في شرح القطر وتاويل البيت ان دلوي مبتدأ ودونكا خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على
الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون دلوي منصوبا بدونكا مقدرا
مدلولا عليها بدونكا الملفوظ مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا
وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند
اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان
يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق اى تناول دلوي وسكت عن دونكا والمايح
من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البير فيملوا الدلو اذا قل ماوها ....
فصل وما نون من هذه الاسما النايبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم
ذلك التنكير في واها وويها كما التزم تنكير نحو احد وعريب بفتح المهملة وكسر الراء
وديار بفتح الدال وتشديد اليا لانها مرادف لاحد واطلق احد وله استعمالات احدها
مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المتفرد
نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون
اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن
تعريفه قوله وليس يطلبني في جيب غايته الا الكعيم وما عمرو من الاحد قاله الموضح في
الحواشي وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي
وتراك بالتاء والراء وبابهما وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف كما التزم التعريف في المضمرات
والاشارات والموصولات المعينة اما اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال
النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله في باب
الاستثنا وفي ضمير الغايب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان
رجع الى جائز التعريف كجاء رجل فاكرمه فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة
مطلقا وما استعمل بالوجهين فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء
على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة
كما التعريف والتنكير في نحو كتاب ورجل وفرس مع التنوين نكرات وبدونه مع ال والاضافة
معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب
بعضهم الى ان اسما الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية
كسبحان الله قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي
وابن جني ما كان منها ظرفا فاعرابه نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان يجعل كانه
فيما كان مصدرا نحو رويد وبله انتهى هذا باب اسما الاصوات والدليل على
اسميتها وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق
حد الكلمة عليها لانها ليست دالة على معنى مفرد لان المخاطب بها ممن لا يعقل فهي بمنزلة
النعيق للغنم والجواب ان الدلالة لا تتوقف على ان يكون اللفظ يخاطب به من لا يعقل لانه يفهم معناه حتى يرد
ما ذكر والنعيق لا احرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي
نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفا به ولكن اسم
الفعل مركب واسم الصوت مفرد وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعا ما لا يعقل

بكسر الجيم فيهما مكسورين منونين

والثاني لزجرها فالدعا كقولهم في دعاء الابل للشرب جئ جئ قال الجوهري عن الاموي انهما امر للابل بورود الماء انتهى يقال جاءت الابل كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء وافرد والاسم الجيئ على مثل اذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري عن الاموي والاسم الجيئ على مثل الجيع والاصل جاء ابهمزتين ساكنه فتحركة ابدلت الهمزة الاولى يا ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هأ هأ والاسم الهيئ قال ابن عصفور عن ابي عمرو والهيئ الطعام والجيئ الشراب قال وماكان على الجيئ ولا الهيئ امتدا حيكا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما غير منونين والفعل منهما حاحيت وعاعيت فقال سيبويه ابدلوا الالف من اليا لشبهها بها لان قولك حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يبنى على فعللت وليست فاعلت قال والذي يدلك على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحا والعيعا بالفتح فيهما انتهى والمصدر حيحا وعيعا بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت اليا همزة لتطرفها اثر الف زايدة قال الراجز وقد نطق بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وما عاعيت لو ينفعني العيعاء والزجر كقولهم من زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وباهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجوا عباد بن زياد بن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس بحذف حرف الندا وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا سما يشبه اسم الفعل احتراز امن نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دار مية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا منه لما راى من تغيرها وذهب الكوفيون الى ان قوله يا دار مية اسم موصول وبالعليا صلته والعليا ما ارتفع من الارض والسند عطف على العليا وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي يصعد والقافية بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكى به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان نحو غيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطا المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف على الضريبة وهي الدرقة والنوعان من اسماء الاصوات مبنيا لشبههما بالحروف المهملة كلام الابتدا في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسما الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنايها ذكر فتعين حمل قول النظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب وربما اعرب بعض اسماء

الاصوات

الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت له به فيلزم تنوينه حينئذ مراد فالاسم متمكن فالاول كقوله تحار غت بالحوب الظما والصوادي يروى بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كارعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالمثناة فهو لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمتني مثل جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وعجت من عدس لكاني لم ازل قال الموضح في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز فيهما الا الاعراب انتهى ❊ هذا باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير ولاهما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة وقيل له ليسجنن وليكونا فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا ويؤكدان بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دايما وسوا في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعا نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي واما قوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما فهما ان الفعلان مستقبلان معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احداها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤا تذكر يوسف فتفتؤا منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤا وحذف لا في جواب القسم مطرد او كان المضارع حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكد ابالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك تنافي الحال او كان المضارع مفصولا من اللام بمعمول او حرف تنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولين متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لين موطية لقسم محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لين متم او قتلتم لتحشرون الى الله والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في لسوف يعطيك للابتدا دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير ولانت سوف يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجزى الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا انشده ابن

ما لك شاهداً على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريباً من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطاً لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن من الاجوف فاما تذهبن من السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة نخا التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه واخر المضاف ترخيماً قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط وترك توكيد تجدني فخفف النون وهو قليل في النثر وقيل تختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده بها كثيراً وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعا او عرض او تمني او استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقوله خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكد تبعدن بالنون الخفيفة بعد حرف الدعا والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امرأة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذف نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الاخر يخاطب امرأة ايضا فليتك في يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين بعد حرف التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التي لم يسبق بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فيكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا لكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لما كان اصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى هاهنا اذا مات سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العيني واقتصر الموضح في الحواشي على عجزه فقال ما ينبتن شكيرها هذا مثل لمن اظهر خلاف ما ابطن والعضة شجر وشكيرها شوكها وقيل صغار ورقها يعني ان كبار الورق انما ينبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتالم به ولا بد له منه وهو خطاب لامراة في الاصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حملته فعلا فاباه اي لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن تخفي عنك امرا انت بصير به اي اني اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة في

الاماكن الخمسة وهو على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا يحذف ما منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف الفا والثاني كقولهم من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شافي فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنون انما يؤتى به لمسيس الحاجة اليه اما في الحاجة الاولى وهي المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في تاكيده باللام واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله آتيا ذا طلب فلان ما بعد الطلب اذا اشبه ما بعد ان في استدعاء الجواب واما الحالة الرابعة وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما ولم وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا الناهية صورة واما الزائدة اشبهت ما الناحية كذلك واما الحالة الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير اما من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والوجه سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علله التفتازاني وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله ومهما تشأ منه فزارة تمنعا اي يمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب فصل في حكم آخر الفعل المؤكد بالنون اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله واخر المؤكد افتح نحو قولك في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بنا للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى ويستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير ذي لين الف او واو او يا فانه يحرك آخره بحركة تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما ستشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما والاصل الثاني ان ذلك اللين يجب حذفه ان كان يا او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم البا واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربونن واضربينن بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الاولى واليا والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول واليا في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما على من لم يشترط ذلك

فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة ثقيلتان على الواو والياء حذفتا
هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل
الثاني ان يكون اخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف اخر الفعل وهو الالف
لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله ويثبت الواو مضمومة والياء مكسورة
واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو
ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة
لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الاول والياءان
في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها قلبت الفا فحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والياء والنون المدغمة في الاول
وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما
فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء
الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي اخره الف الى غير الواو والياء وهو الاسم الظاهر
والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف اخره وهو الالف بل تقلبه يا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان يكن في اخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو يا كتقول
اذا اسندته الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر لتخشين يا زيد والى الالف
لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات فصل تنفرد النون
الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان
واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل يونس والكوفيون اجازته
وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو ومحياي ومماتي ونحو
اللذ رتهم ونحو هولاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام واو كاف هاء عين صاد
ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظير ذلك بقراءة نافع
ومحياي بسكون الواو وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون
وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا على انه امر للاثنين والنون المكسورة
نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون
مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال
ولا للنفي والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع بعدها اي بعد الالف اتفاقا
من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة
بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف
كقراءة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة
بعد الف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها حرفان
الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام
الخفيفة انها لا توكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان
يوتى بعده بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد فقصد التخفيف
والى ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها موكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فتقال
اضربنان يا نسوة وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن

تعليل

تعليل تصريف العرب للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث والمدغمة
والمدغم فيها ليرتب عليه قوله ومن اجازه لك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم
اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات
واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الالف واشار ابن الحاجب الى جوابه
بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها واذا دخلت الالف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة
وان لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة
الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى
ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون
وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه
ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا
الخفيفة انتهى فهذا امر جار على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها
تحذف قبل الساكن والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله
وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمس مائة سنة
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه يحذف نون التوكيد الخفيفة
لالتقاء الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع
عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين
فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا
كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات
لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن
واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف
كما يكتب رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف اي والسكون على
لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون وان وقعت بعد ضمة او كسرة
حذفت ووجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل من واو او ياء لاجلها والى ذلك يشير
قول النظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل
كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها
في الثاني والاصل اضربونن واضربينن بسكون النون فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء
الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين
الواقع بعد ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو والياء
لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضراوي
وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيد ومررت بزيدي بالاتباع على لغة ازد السراة
ان يقول هنا هل تضربوا وهل تضربي فيبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع الابد
منه ولا يرد نون الاعراب ويقول في المعتل على هذا للرجال اخشوا وللمراة اخشي كما
تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل كما ثبت او كما هما مضمومة فتحذف الضمة
ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل
التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وهل تخشين يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة

ثم الواو والياء لم تحمل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل
ويونس قال المحصل اي واذا وقعت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت
النون الفا يلتقي الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمراء فيخفف على همزة ساكنة كذا احكي سيبويه
عنهم ونصه ويقولون في الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا
فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى ‌ه **هذا باب ما لا ينصرف** واختلف
في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص او من الصريف وهو الصوت لان الصرف
وهو التنوين صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم صرفان ضرب
اقبل على شبه الفعل فمنع من ما منع منه وضرب انصرف عنه او من الانصراف الى جهات
الحركات او من الصرف الذي هو القلب اقوال **الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى**
او الاستعمال **بني كما مر** في بحث المعرب والمبني **وسمي غير متمكن** لعدم تمكنه في باب الاسمية
والا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة
اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية
على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في
الاسناد **منع الصرف كما سياتي** بيانه **وسمي غير امكن** لعدم امكنيته **والا يشبه الفعل صرف
وسمي امكن** لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في
التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ
وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه **والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم
به امكن** واليه اشار الناظم بقوله ـــــــ الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا
وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين **هو عدم مشابهته** اي الاسم **للحرف والفعل كزيد**
من المعارف **وفرس** من النكرات **وقد علم من هذا** التقدير **ان غير المنصرف هو** الاسم المعرب
الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار واعيم تصغير اعمى **ويستثنى من ذلك
نحو مسلمات** مما جمع بالف وتاء مزيدتين **فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه لمقابلة
نون جمع المذكر السالم** وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربع
الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف انتهى وقال
ابن مضور واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين القوافي تسمى صرفا وتمكينا وان
من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى وحيث منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب
الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها
ابن النحاس في بيت واحد اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا
**ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان احدهما
الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة** واليه الاشارة بقول الناظم
فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الجملة
علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهي بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله
بتكرير السبب الواحد **ويمتنع صرف ما هي فيه كيف ما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى**
بالقصر مصدر ذكر **وحترى** بالمد **ام معرفة كرضوى** بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة **او
وذكرياء** بالمد علم نبي **ام مفردا كما تقدم** بمثله **ام جمعا كجرحى** بالقصر جمع جريح **واصدقاء**

بالمد

بالمد جمع صديق **ام اسما كما تقدم** بمثله **ام صفة كحبلى** بالقصر **وحمراء** بالمد واصلها عند سيبويه
حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال
وحذف احدهما احديهما ينقض الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد
ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التانيث وقلب الاولى ايضا يخل بالمد المطلوب فلم
يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية مزيدة للفرق
بين مونث افعل ومونث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب
بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث على حرفين
والشيء الثاني الجمع الموازن لفاعل او فعاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير
عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول
من الكلمة بين الميم وغيرها **كدراهم** ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودواب ومداري
بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها ساكن
غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح **ودنانير** فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان
فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية
فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد
مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال
المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوض من احدى يائي النسب تخفيفا كيمان
وشام واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب
فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او
ما يلي الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي
الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح كبراكاء بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في
الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتواني
وتداني واصلهما تداني وتواني بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعل اعلال قاض او ثاني
الثلاثة متحرك كطواعية وكراهية مصدرين او الثاني والثالث عارضان للنسب منوي
بهما الانفصال كظفاري وبواري نسبة الى ظفار وبار قبيلتين وضابطه ان يليه
الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر
وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد
قمري وكرسي فليست الياءان عارضين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك
اشار الناظم بقوله ـــــــ وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا **واذا كان نحو فعا
عل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا** لتحركها وانفتاح ما قبلها
ويجري مجرى الصحيح **فلا ينون** بحال اتفاقا وتقدر اعرابه في الالف **كعذارى** جمع عذراء
بالمد وهي البكر **ومدارى** جمع مدرى بكسر الميم والقصر مثل الشوكة يحك به المراة راسها
وهذا الاستعمال غير غالب **والغالب ان تبقى كسرته** وياؤه على حالهما **فاذا خلا من
ال ومن الاضافة اجري في** حالتي **الرفع والجر مجرى قاض وسار** ونحوهما من المنقوص
المتصرف **في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو** هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى **ومن
فوقهم غواش والفجر وليال** فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر

والى ذلك اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجوارى رفعا وجرا اجره كسارى
واجرى فى حال النصب مجرى دراهم فى سلامة اخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو
رايت جوارى قال الله تعالى سيروا فيها ليالى وسبب ذلك ان فى اخر نحو جوار من يد ثقل
لكونه يا فى اخر اسم لا ينصرف فاذا خلا ماهى فيه من الالف واللام والاضافة تطرق التغيير
وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف اليا وعوض عنها التنوين لئلا يكون
فى اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة
عن الكسرة على اليا المكسور ما قبلها ولم تخفف فى النصب لعدم الثقل ولا مع الالف
واللام والاضافة لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا
الاضافة وذهب الاخفش الى ان اليا لما حذفت تخفيفا بقى الاسم فى اللفظ كسلام وكلام
وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف فى قوة الموجود
والا لكان اخره محل حرف اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان
التنوين عوض من ذهاب الحركة على اليا وان اليا محذوفة لالتقاء الساكنين وهو
ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى
اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد ان فيما لا ينصرف
تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر فحكموا فى جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا
لاجله اليا فى الرفع لتوهم التقا الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد
لان الحذف لملاقات ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله
الشارح وقال المرادى المشهور عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل فى شرح
الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف فى سبب منع صرفه فقيل انه
اعجمى حمل على موازنه من العربى كذا نبه وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمى به المفرد
الجنسى واختلف فى سماع سروالة فقال ابو العباس انها سمعت وانشد عليها ٥٥٥٥
عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة
فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم
من العرب من يقوله سروال وقيل سراويل جمع سروال كشاكيل جمع شملال حكاه الجرمى فى
المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه
نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل
بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمى شخص بهذا الجمع الذى هو على زنة مفاعل
او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمى مثل سراويل وشراحيل بمهملتين او من لفظ ارتجل للعلمية
مثل كشاجم بالشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفى القاموس زيادة
على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف فى ان علابط بضم العين وكسر الموحدة
وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به سمى او بما لحق به
فالانصراف منعه يحق والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام
الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثانى لفوات ما يقوم مقام الجمعية
وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب
سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف

وهو

تنبيه اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على اليا لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل

بالكاف

وهو نكرة ولبس جمعا على الصحيح النوع الثانى ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما
ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة او معرفة وهو ما وضع صفة وهو مزيد فى اخره الف ونون
او موازن الفعل وهو وزن افعل فى المكبر وافيعل فى المصغر او معدول عن لفظ اخر اما
ذو الزيادتين فهو نحو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التا الدالة على التانيث اما لان
مونثه فعلى بالالف للتانيث المقصورة نحو سكران وغضبان وعطشان فان مونثاتها سكرى وغضبى
وعطشى او لكونه لا مونث له اصلا كلحيان للكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة
جات على فعلان والمونث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين بفرعية
المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع على الجمود لان الصفة تحتاج الى
موصوف منسوب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين
المضارعتين لالفى التانيث فى نحو حمرا فى انهما فى بنا يخص المذكر كما ان الفى التانيث فى حمرا فى
بنا يخص المونث وانهما لا تلحقهما التا فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراة والمزيد فرع على المجرد
فلما اجتمع فى فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بنى اسد انهم يقولون
سكرانة ويصرفون سكرانا فقال الزبيدى ذكر بعضهم ان ذلك ضعيف ردى وقال ابو حاتم
لبنى اسد مناكير لا يؤخذ بها والثانى وهو ما لا مونث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه
من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مونثا لكان اولى به
من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمانة والمقدر فى حكم الموجود بدليل الاجماع على
منع صرف اكمر مع انه لا مونث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان
على انه لو كان له مونث لكان بالتا بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد
اللام وسيفان بسين مهملة فيا مثناة تحتانية ففا للطويل الممشوق الضامر البطن واليان بفتح
الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت للكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهى
المكالمة لا من الندم على ما فات فان مونثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل
غالبا بشرط ان لا يقبل التا اما لان مونثه فعلا كاحمر او فعلى بضم الفا كافضل او لكونه لا مونث
له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهى الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة
من الصرف للوصف الاصلى ووزن الفعل فان وزن افعل به اولى لان اوله زيادة تدل على معنى
فى الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته تدل
~~على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته~~
لغير معنى وانما اشترطنا ان لا يلحقه تا التانيث لان ما لا يلحقه من الصفات كارمل وهو ابعد
الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلى
ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا واسما صرف اربعا فى نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة
لنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرى له من الوصفية وايضا فانه
قابل للتاء نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية
كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنخفض الوادى واجرع وهو المكان المستوى
وابرق وهو المكان الذى فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السودا
التى فيها نطف سود وبيض كالرقم مع انها اسما لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى
ما طرى لها من الاسمية ومن الافصاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف سنة ادهم

منسوبا

فعلى

القيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم
بقوله وعارض الاسميه اى الغيبة وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارية بصرفها باب
وصرح ابن جنى بان هذه الاسما لانها تتصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون ابطح
صفات خاصة بالامكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذا ان
البابان وباب اجدل فى الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرات
عليهما الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل الطاير ذى خيلان بكسر
الخاء المعجمة وسكون اليا جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفرا هو الشراق
وسمى اخيل لانه تخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف فى اشتقاقها
فقال ابو على مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال ابن جنى من فرعه السم حرارته فاصلها
افرع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثانى الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة
الافعوان فلا نقل لقولهم ارض مفعاه اى كثيرة الافاعى فانها اسماء فى الاصل وفى الحال
فلهذا اصرفت فى لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك اشار الناظم بقوله
واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلنا المنعا لمح معنى الصفة فيها وهى القوة فى
اجدل والتلون فى اخيل والايذا فى افعى لكن المنع فى افعى ابعد منه فى اخيل واجدل لانهما
من الجخيل وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق
لكن ذكرها يقارن تصور ايذايها فاشبهت المشتق قاله المرادى تبعا للشارح قال
القطامى كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل
وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل
باسقاط العاطف وهو من بزى اذا تطاول وقال حسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه
ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طاير يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والعرب
تتشام بالاخيل تقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخايل ومن غير الغالب ايفعل نحو ايهم
وايطل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله
المرادى تبعا للشارح واما الوصف ذو العدل فهو نوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء
ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفى الباقى من العشرة
على الاصح وقيل فى العشرة والخمسة فقد ذكرنا سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج
وقيل قياس على فعال خاصة لا نه اكثر والصحيح كما قاله الموضح هنا وفى الحواشى ان
البابين مسموعان فى الالفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول ابى عبيدة والبخارى
فى صحيحه ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع مالم يسمعا ونقل السخاوى انه يعدل
ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زوجات
ووحدانا وهى معدولة عن الفاظ العدد الاصول حال كونها مكررة فاصل جاء
القوم احاد جاوا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا
الباقى ولا يستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى
وثلاث ورباع احوال من النسا او اخبار نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة
ومثنى الثانى تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس لانه
لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى فى المقصود وزعم الفرا ان هذه الاسما معارف بنية الالف

والـلام

واللام فعلى هذا افرى فى الابيين تدل لحا ظال الحوفى اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا تجى الحال معرفة
الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسما فلا يستعملها استعمال المشتقات فى التبعية
كقوله وخيل كفاها ولم يكفها ثنا الرجال ووحدانها النوع الثانى اخر بضم الهمزة وفتح الخاء
فى نحو مررت بنسوة اخر والى منع الوصف فى هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع
وصف معتبر فى لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بالفتح للخاء بمعنى
مغاير واخر بالفتح من باب افعل اسم التفضيل فان اصله آاخر بهمزتين مفتوحة وساكنة ابدلت
الساكنة الفا واسم التفضيل ان يكون فى حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا
على مثنى او مجموع او مونث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا الثانى نحو قل ان
كان اباوكم وابناوكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الى من عمرو
فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبنساء اخر وبرجال اخر وبرجلين آخر بفتح الهمزة
الممدودة فيهن ولكنهم فى التانيث قالوا اخرى وفى جمع المونث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة
فى جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفى المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فتذكر
احدهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص النحويون آخر
بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان فى اخرى الف التانيث وهى اوضح من العدل فى منع الصرف
واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل فى فرعهم وهى المونث والمثنى والمجموع وانما
امتنع من الصرف للوصف والوزن وفى جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة
والزيادة فى المغايرة وما ثم قال الموضح فى الحواشى الصواب ان اخر شابه لافضل من جهات ثلاث
احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتم معناه الا بانضمام مغاير ومغايرة كما ان
افعل انما يتم معناه بانضمام مفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه فى
جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغى ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة
لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل
بنسوة اخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمد ولا تقول عن الاخرة لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن
آخرين لما بينا من حقيقة التفضيل فى هذه الكلمة وكثير غلط فى المسئلة انتهى وان كانت اخرى
بمعنى اخرة بكسر الخاء وهى المقابلة الاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم
جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفرا ولان مذكرها اخر بالكسر مقابل
اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى فى القضية واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب
اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك
يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندى رجل واخر واخر وعندى امراة واخرى واخرى
وانثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها
كذلك واذا سمى بشى من هذه الانواع الثلاثة وهى الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن
للفعل والوصف المعدول بقى على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت
بالتسمية خلفتها العلمية وبقى كل من الزيادتين والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش
فى المعانى وابو العباس انه لو سمى بمثنى او احد اخواته انصرف لانه اذا كان اسما
فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة
وسبقهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ

العدل مع

ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي
لا يوجد بناء ينصرف في المعرفة ولا ينصرف [illegible] يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم
في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف [illegible] ان شبه الاصل من العدل حاصل والخلعة محققة
في الحالتين جميعا انتهى وحجة الجمهور [illegible] والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى
فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وانما مرادهم بذلك العدل فانهم
وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي **ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة**
يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح **النوع الثاني** المشار اليه في النظم بقوله والعلم امتنع
وهو سبعة احدها **العلم المركب تركيب المزج** علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه
صرفه مركبا تركيب مزج **كبعلبك وحضرموت** وفرعية اللفظ بالتركيب **وقد**
فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية بحسب العوامل ويجر
يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول من منع من الصرف
الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز
والا صرف كحضرموت وان كان اخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه يقدر فيها الحركات الثلاث
ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن
مالك حكما وتعليلا وقال غيره يفتح في النصب ويسكن في الرفع والجر كقاضي العموم والمشهور
في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسرة ومنع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي
ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال غيرهم مبني على الفتح كخمسة عشر قيل وهو الصحيح
لانه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجز فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد تكون
كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الامرين
وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزئين الا
في نحو معدي كرب فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البناء مطردا عند عامة
البصريين والكوفيين **وعلى اللغات الثلاث** وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة
اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح **فان كان اخر الجزء الاول معتلا** بالياء كمعدي كرب
وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الا
ضافة او مبنيا كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك **الثاني العلم ذو الزيادتين** الالف والنون
واليه اشار الناظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحا
او مكسورا او مضموما **كمروان وعمران وعثمان و**لا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها
نحو **غطفان** بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم
ابيها وهو غطفان ابن سعد بن قيس بن عيلان **واصبهان** بكسر الهمزة وفتح الموحدة
علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان ابن فلوج بن لمطي بن يافث فهذه
الاعلام ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الاسماء في اخره
الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا بما
تقدم وذلك نحو رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انهما من الرم
والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة
والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت كما اذا سميت بطحان من الطحن او
تبنان من التبن او بعبان من العبن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف الباء علما فمن صرفه

راى انه وزنه فعال فاللام والباء والنون اصول ومن منعه الصرف راى ان وزنه افعل وانه منقول
من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع
من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك في اصيلال مسمى به اصله اصيلان تصغير
اصيل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حيان مسمى به اصله حيا ابدلت
همزته نونا **الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء**
كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان علم مؤنث ام مذكر **كفاطمة وطلحة** واليه اشار الناظم بقوله
ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم يؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال
فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها وانما لم يصرف لوجود العلمية فيه معنا
منزلة تاء التانيث **او ثلاثيا محرك الوسط** احرف **ثلاثة كزينب وسعاد** تنزيلا للحرف الرابع
او زائدا على الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط **لفظا كسقر ولظى** اقامة لحركة الوسط مقام الحرف
فيلتحق بباب هند **او ثلاثيا اعجميا كماه وجور** بضم الجيم علم بلدين لان العجمة لما انضمت الى التا
نيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت
تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند **او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة** لانه حصل
بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول
الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر
ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل
الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن
لم يصرفه **وهو اولى** نظر الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتانيث والى ذلك اشار
الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق **والزجاج**
يوجبه اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف انتهى
وقال عيسى بن عمر الثقفي وابو عمرو والجرمي **وابو العباس المبرد** وابو زيد **في نحو زيد اسم امراة**
انه كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان
ذكره سيبويه واذا سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة
احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف جيأل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا
كرباب علم امراة فانها منقولة من مذكر فلو سمي بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما
صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فانه مؤنث
بدليل ذو الاصابع [illegible] فاذا سمي به مذكر انصرف لغلبته في المذكر لقولهم انت ذراعي وعضدي
بمعنى انت ناصري ومعتمدي الشرط الرابع ان لا يكون التانيث موقوفا على تاويل غير
لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها
قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف **الرابع العلم الاعجمي** فانه فيه فرعية
المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف **ان كانت علميته**
في اللغة العجمية كما هو ظاهر قوله مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا
يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة
بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به **وزاد على**
ثلاثة كابراهيم واسماعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما يبنى

واذا اصغر [illegible] الا الف والنون [illegible] يعني على [illegible]
ان يفتحا الف [illegible] عثمان في عثيمان [illegible] وان [illegible] سلطان على سليطين [illegible]
[illegible] كما سلطان [illegible] صلبان [illegible] الالف والنون [illegible]
كما في [illegible] الرجال [illegible]

عليه الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثاني بخلاف الثانيث فيه لا واحد الا في لغة جميع العرب
ولا التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير
العرب باي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن
اوزان الاسماء العربية كابراهيم والثالث ان يعرى من حروف الذلاقة وهو خماسي او
رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها
مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل
نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والقاف والجيم نحو اسكرجة والراء بعد النون
اول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم بقوله والعجمي
الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع • واذا سمي نحو لجام بالجيم وهو آلة
تجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب
وهو جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح
الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان
مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك الصيمري وابن برهان وابن خروف
وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحرك اي الوسط كشتر
محتم المنع لتنزيل اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن التقفي
وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او
الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به
ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او عجمي او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين
علما لمكان وقال الجوهري اسم للعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله
ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم
لصبغ وبذر رتاء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة
فلا يمتنع وجدان هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما
ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان
على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تغافل
وتصالح حال كون الاربعة اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لانه المنقول
لم يبعد عن اصله فالتحق بنظايره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول
من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن
اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه
وعلى هذا اقتصر الناظم فقال كذاك في وزن يخص الفعلا • او غالب كاثمد بكسر الهمزة
والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل فاما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع
بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال
الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشرة اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف
المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه
موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث
الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على

معنى

معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه الافكل
اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما
لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب
دالة على المتكلم مضارع ذهب واكتب مضارع
كتب فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهما من الاسماء ثم
لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة
الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرء علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب
نظير اضرب وفي الجر نظير اعلم فلم يلزم وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة فيما
الفعل يكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على
حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان
اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل
والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف
وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف وبالكاف
فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وكسر الراء حال كونه مخففا من ضرب
بضم الضاد وسكون الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في
التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصل ام لا وذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله
وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك انصرف ايضا عند سيبويه
لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك وخالفه المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه
من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف
لطريقة الفعل نحو الب بالضم في الباء الموحدة فيما رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد
الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على الب قليل والاكثر ان يجمع على الباب ويقال
بنات الب عروق في القلب يكون منها الرقة والب حال كونه علما منصرف لانه قد باين
الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وخولف فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة
كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ ولبس بمانع من اعتبار وزن
الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد
وشذوذا كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو
موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج
وقال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل
فانهما يؤثران فان دل كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر
كلام الشاطبي تبعا للسهيلي ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونصه وخالف في ذلك عيسى فكان
لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف اذا كان
فارغا من فاعله واحتج بقوله وهو سحيم ابن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من
الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون سمي جلا من قولك زيد جلا
اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب الحكايات فهو وفاعله جملة محكية
كقوله نبئت اخوالي بني يزيد • فيزيد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر

رق

بضمتي ذهب ونحوه

على ذلك

والدليل على ذلك دفعه على الحكاية والا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية
ووزن الفعل المضارع **ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل** هو وفاعله جملة في موضع خفض **صفة لمحذ**
وف اى انا ابن رجل جلا الامور اى كشفها وفى كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل
عدم استتار المضمر واما الثانى فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم
مخفوض بمن او فى كما تقدم فى باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول
العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فحل من الكعسبة وهو العدو الشديد
مع تقارب الخطا **السادس العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى بانفاق وارطى**
على الاصح حال كونهما **علمين** فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه
الف الالحاق بالف التانيث فى الزيادة والموافقة لمثال ماهى فيه فانهما على وزن سكرى
وشبه الشى بالشى كثيرا ما يلحق به كما ابيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف
لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمى عومل معامله
والى ذلك اشار الناظم بقوله **وما يصير علما من ذى الف** زيدت لالحاق فليس ينصرف
وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما
لم يمنع الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلبا فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها
بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق
منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فافترقا فى الحكم لاجل افتراقهما
فى التقدير هذا علل ابن ابى الربيع وابن جاحد ان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة
فى الصحراء فانها بدل من الف التانيث واذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علبا والعلقى
نبت والارطى شجر ويغنى عليه الف التكثير كقبعثرى ومن ادخلها فى الف الالحاق فقد سها اذ ليس
فى اصول الاسم سداسى فتلحق به **السابع المعرفة المعدولة** عن اصلها **وهى خمسة**
انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين **فى التوكيد وهى جمع وكتع** من تكتع الجلد اذا
اجتمع **وبصع** بالصاد المهملة من البصيع وهو العرق المجتمع **وبتع** بموحدة فمثناة فوقانية
من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف **فانها** على
الصحيح **معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد** فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير
قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان
السعدى من اصحاب ابن البادش انها معارف بالعلمية وهى اعلام على الاحاطة لما تتبعه
وابيه بعضهم بجمعها بالواو والنون مع انها ليست بصفات ورده فى شرح الكافية فقال
والعلمية يعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى او جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا
يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم
بعلميته باطل انتهى قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى
رد كابن توفيه بالقاعدة وهى انه لا يعتبر فى منع الصرف فى المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار
الاضافة عدم النظير وجره بالكسر كما تقدم فى اول الكتاب **واما العدل فانها معدولة**
عن فعلاوات فان مفرد اتها جمعا وكتعا وبصعا وبتعا وانما قياس فعلا اذا
كان اسما كصحرا ان يجمع على فعلاوات كصحراوات واختار الناظم وابنه غير
هذا التعليل قالا لان جمعا مونث اجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق

مونثه

مونثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاوا به على فعل علم انه معدول عما هو القياس فيه وهو
جمعاوات وقال الاخفش والفارسى وابن عصفور معدول عن فعل بضم الفاء وسكون العين
من جهة ان مفردها فعلا افعل كحمراء واحمر فانهما يجمعان على حمر وقال اخرون معدولة عن
فعالى من جهة ان مفردها اسم على فعلا كصحرا والصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو
والنون شروط فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد
اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقاس عليه
الجمع بالالف والتاء ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مونثا لافعل صفة كحمرا ولا على
فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحرا وجمعا واخواته ليس كذلك والى هذا اشار الناظم
بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد **الثانى** من المعدول
سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة كجيت يوم الجمعة سحر فانه
ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو **معرفة** بالعلمية
لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به فى التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه معرف بغير اداة
ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفى كلام الموضح ايماء اليه واما العدل فان صيغته
معدولة عن السحر المعروف بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل
عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلى والشلوبين الصغير مصروف
واختلفا فى منع تنوينه فقال السهيلى هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال **وقال**
صدر الافاضل ابو الفتح ناصر ابن ابى المكارم المطرزى تلميذ الزمخشرى هو **مبنى على الفتح**
لتضمنه معنى اللام كامسى ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه فى
موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الاعراب كما اجتنبت فى قبل وبعد ومنها
انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جوازحين فى قولهم على حين عاتبت لقيام سببهما فى
ضعف السبب المقتضى للبنا لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البنا
لان البنا ابعد من الاعراب الذى هو الاصل فى الاسما ودعوى الاسهل ارجح من دعوى غير
الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبنى ثبت انه غير مضمن معنى حرف التعريف وانما معدول عما فيه
حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة فى معناها الاصلى
مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور
مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية و
وهو التنكير مزيد اعليه معنى حرف التعريف **واحترز بالقيد الاول** وهو ان يراد به سحر يوم
بعينه **من المبهم** فانه ينصرف اتفاقا **نحو نجيناهم بسحر** اى من الاسحار **وبالقيد الثانى** وهو ان
يستعمل ظرفا **من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال والاضافة** للدلالة على
التعيين **نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث** وهو ان يجرد من الاضافة **من** ان يكون
بال او الاضافة فانه منصرف اتفاقا **نحو جيتك يوم الجمعة السحر او سحره** والى ذلك اشار
الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر **الثالث** من المعد
فعل بضم الفاء وفتح العين **علما للمذكر اذا سمع ممنوعا وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية**
وهو المشار اليه فى النظم بقوله ادكثعلا **نحو عمر** مما سمع بصيغة فى الاصل والمحفوظ من ذلك
عمر ومضر **وزفر** وثعل **وزحل** وخشم **وجمع** وقزح وعصم وجشم وجحا ودلف وهذل وبلغ وثعل

فانهم قد روه معد ولا عن فاعل غالبا لان العلمية لا يستقل بمنع الصرف وامكن
العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت
في الاحاد النكرات بخلاف عمر حران صيغة فعل قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر
وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وكجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات
وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن اخر بفتح الخاء والمد وفايدة العدل في الاعلام
تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن افعل نحو ثعل فان ورد
فعل مصروفا حكم بعدم عدله كادد واما طوى فيمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث
وهو التانيث فلا باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه اى العدل قد امكن غيره
وجه لتكلفه اى العدل ويؤيده اى اعتبار التانيث انه اى طوى يصرف باعتبار المكان
فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوا
رد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس كصرد ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى
فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع
فيه صرف ولا عدم وقد فيه خلافا فقال سيبويه يجب حملا على الاصل في الاسما وقال غير
يمتنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما ولبس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه
علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم شرحه الرابع من المعدول فعال بفتح الفاء
علما لمونث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة
بن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه انه العلمية والعدل
عن فاعله ويرجحه ان الغالب على الاعلام ان يكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث
المعنوي كزينب ويرجحه انهم لا بد عن العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما
للمونث بالراء كسفار اسما لماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال
اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المونث والماء مذكر
وكوبار اسما لقبيلة فبنوه على الكسر الا قليلا منهم اى من تميم قال الفرزدق
متى تردن يوما سفار تجد بها ادبهم يرمي المستجير المعورا وانما التزم الكثير الكسر عندهم
لان مذهبهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل
وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبنا في قوله وهو الاعشى ميمون الم تروا ارما وعادا
اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبنى وبار الاولى
على الكسر واعرب وبار الثاني رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل ان يكون الواو عاطفة والثانية
ضمير الاحرف اطلاق ووبار عطفا ما ضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل
هلكت ضمير مستتر فيها عايد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال اولا هلكت
على القبيلة وثانيا وبار واعلى اهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب باروا بالواو
والالف كما يكتب ساروا وارم اسم قبيلة عاد واودى بها اهلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله
على الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو لجيم بن صعب
في امراته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام فبناها على الكسر مع انها
فاعل قالت في الموضعين واذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب البنا وهو التشبيه بنزال
لانه ليس الان مونثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم

ان التشبيه بنزال فيما ذكر انما يتم على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن مصدر معرف
مونث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه
في العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مونثا وهو نظير
جشما عند تميم الخامس من المعدول امس ان كان مرادا به اليوم الذي يليه يومك ولم
يضف ولم يكن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بني تميم صرفه
مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يومك معدول عن الامس المعرف
بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايت زيدا منذ امس بالفتح
فيها كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا عجا يزا مثل السعالى خمسا فامس مجرور بالفتحة
والالف فيه للاطلاق وليس فتحته هنا فتحة بنا خلافا للزجاجي وهمه الموضح في
ذلك في شرح القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر
فيه عايد على المصدر المفهوم اى مذ امسا هو اى المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل
من بني تميم وجمهورهم خص بذلك الاعراب الممنوع الصرف حالة الرفع خاصة دون
حالة النصب والجر فبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجا ان عن باس وتناسى
الذي تضمن امس فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من يعن اذا
عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناسى امر من التناسي وهو ان يرى من نفسه انه
نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره مضمنا
معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران او تبع بن الاقرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها
من حيث لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما يجي به
ومضى بفصل قضائه امس فامسى فاعل مضى وهو مكسور كما ترى القوافي مجرورة
ومكسورة كما انشدتها ولا تعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق لان احدى اللغتين
لا تصادم الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام الماضية منها اى امسا من الاموس او
عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او
كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا لتضمنه معنى الحرف اعراب المنصرف وان استعملت المجرد
من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني اجماعا لتضمنه معنى الحرف فصل
يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان يكون احد سببيه
المانعين له من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو
اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف الالحاق المقصورة
تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعدي كرب وارطى لقيتهم بالجر
والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها وهو العلمية والى ذلك اشار
الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك المصر
ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف
للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلي بنا على ان الزايل العايد كالذي لم يزل وخالفه
الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بنا على ان الصفة اذا زالت
لا تعود ورد بان زوال الصفة لان المانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة
وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه في كتابه

الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى
السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغيري
احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرف فانه لزوال احدى السببين اما زوال الوزن
بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا عليه بانه
معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما ثبت اذا لم يكن معنا داله فالحكم بصرفه بعيد
انتهى وجوابه ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا
لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف
مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر التاء المثناه فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة
اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر حال كونه علما فانه ينصرف مكبرا
ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره
تحيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج وتبيطر السبب الثالث
ارادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي سلاسلا بالصرف لتناسب اغلالا في قواريرا
قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول اخر سائر الايات والثاني الاول عند صرفه قاله
الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا بصرفهما ليناسب ودا وسواعا ونسرا
وافاد بهاتين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف
في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الاحاد اختيارا او لا على قول
من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا فعلى لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسر
كقوله اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب والقوافي مجرورة
او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات
انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون فياء تصغير فراء فهاء تانيث
اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة
وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك
تصيرني راجلة اي ماشية بعقرك ظهر بعيري قاله الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم
في امثال ذلك على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الضرورة باعتبار
ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين
المقتضيين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش
وقال كانها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز
الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان
يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه
الاصول بالفروع واباه سائر البصريين اي باقيهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل
طلب الازارق بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب
للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره
حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة
الباس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاي فراء مفعول ل
طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر

اطمعه

اطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت
وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا
وفصل بعض المتاخرين بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه
مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان
السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم فانهم يدعون
ان الفعل اصل للمصدر فتنتفي فرعية الاشتقاق وما بقي الا فرعية الافتقار ويتحصل من هذا ان
ما لا ينصرف اشبه الفعل من فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف
قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك
والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف
قد لا ينصرف فصل المنقوص وهو الذي في اخره ياء ساكنة لازمة المستحق
لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء الاتي جمعا لا نظير
له في الاحاد ام مصغرا فالاول كجوار فانه مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني نحو اعيم
تصغير اعمى فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزنه افعل لا يتعين في
الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان مانعه من الصرف
العلمية والتانيث المعنوي وكيرم علما فان مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول
عنه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين
وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع والجر واليه اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا
ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحق وجمهور
البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد منهم وللبغداديين
فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي
ويرمي باثبات الياء الساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري
واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق
قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل
ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والفه للاطلاق وخلقا بفتح الخاء
المعجمة واللام وفي اخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي بفتح الميم
المتجافي المنكمش وقال عبد الله ابن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ
في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من اجراء المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة
كقوله وهو الفرزدق في غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول موال
على حد والفجر وليال هذا باب اعراب الفعل المضارع اجمع النحويون
على انه اذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا
وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها قولهم رافع المضارع تجرده من
الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم
بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا لوقوعه موقع الاسم خلافا
للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم

لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا
مضارعته الاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد
امر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا من
ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بانه غير مطرد لانتقاضه
بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع
بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض
والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل آخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء
لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل
نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم اجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع
بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه **وناصبه اربعة** عند البصريين وعشرة عند
الكوفيين **احدها لن وهي لنفي سيفعل** اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي الى غاية
ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع
موسى واما الى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم
الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا **ولا تقتضي لن تابيد
النفي** خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتابيد للزم التناقض بذكر اليوم في نحو قوله
تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولم يجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن
لي ابي وتابيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لامر خارجي لا من مقتضيات لن **ولا تقتضي تاكيده**
اي النفي **خلافا للزمخشري** في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد به
انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في
عدم افادة التاكيد والتابيد **ولا تقع** لن **دعائية** بان يكون الفعل بعدها دعاء **خلافا لابن
السراج** وابن عصفور واخرين مستدلين بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين
ان معناه فاجعلني لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك
معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضح
في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتاتي لن للدعاء كما اتت لا كذلك وفاقا لجماعة
والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها
الاصلي عند سيبويه والجمهور **وليس اصلها لا** النافية **فابدلت الالف نونا خلافا
للفراء** وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا فهو اصل ورد بانه لا دليل على ابدال لا يغاير
حكم المبدل منه ولا يجعله محلا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كنسفعا لا العكس **ولا اصلها
لا ان** فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناه ومن ان المصدرية نظرا لعملها **فحذفت الهمزة
تخفيفا** كما في ويلمه **والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي** والخازرنجي وحجتهم
قرب لفظها منها وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاء
على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد لجابر الانصاري فان امسك فان العيش حلو
الي كانه عسل مشوب يرجى المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ابعده الخطوب اي لن
يلاقي ورد عليهم بان دعوى التركيب انما يصح اذا كانت الحروف ظاهرين
كلولا وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الناصب

الثاني

الثاني كي المصدرية وهي التي تدخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا او تقديرا نحو جئتك
كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر
اللام كانت كي تعليلية **فاما** المصدرية فناصبة بنفسها لحلولها محل ان المصدرية كي لك **واما
التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة** لزوما في النثر **وقد تظهر في الشعر** نحو
قوله كيما ان تغر وتخدعا وسياتي وما ذكره من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة
هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكي افعل وقولهم كيمه كما
ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد بقوله تعالى لكي
لا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء رد بان الفصيح المقيس
لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما
يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي يفعل ما ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب
وكل ذلك لم يثبت فاذا ادعوا ان حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح
البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود اي كيما يسجد قلت ان ثبت حذف
بعد فهو غريب لا يقاس عليه على الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم اقف على حذفه
وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا تاسوا لئلا يدخل الجار على الجار **وتتعين
التعليلية اذا تاخرت عنها اللام او ان فالاول نحو قوله** وهو عبد الله بن قيس
الرقيات **كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس** فكي هنا تعليلية لتاخر اللام
من لتقضيني عنها وتقضيني منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش لكي ما ان اصنع كذا باللام
فتخرج على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما اكدت الكاف بمثل في ليس كمثله
شيء ومثل الكاف في مثل كعصف ماكول **و** الثاني نحو **قوله** وهو جميل بن عبد الله لا حسان
خلافا للزمخشري فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك **كيما ان تغر وتخدعا**
فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول اول لمانحا ولسانك مفعول الثاني
وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة **ويجوز الامران** المصدرية والتعليلية ان فقد
سبق اللام وتاخر ان او وجدا فالاول كما **في نحو كيلا يكون دولة** فان قدرت قبلها
اللام فهي مصدرية وان لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفس
كي وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعد كي والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضح
في باب حروف الجر **و** الثاني كما في **قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي** فتتركها شنا ببيداء
فكي يحتمل ان تكون مصدرية لدخول اللام قبلها ويحتمل ان تكون تعليلية لتاخر ان بعدها فان كانت
مصدرية فان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل
وكونها تعليلية اولى من كونها مصدرية لان تاكيد الجار بجار اسهل من تاكيد حرف مصدري
بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق مفعول
ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفراء التي يبيد اي يهلك
من يدخل فيها والبلقع الارض القفراء التي لا شيء فيها الناصب **الثالث ان المصدرية**
ويقع في موضعين احدهما في الابتداء فيكون في موضع رفع على الابتداء **في نحو وان تصوموا
خير لكم** والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع رفع على الفاعلية

فى نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع وفى موضع نصب على المفعولية فى نحو فاردت ان اعيبها
وفى موضع جر فى نحو من قبل ان ياتى ومحتملة لهما فى نحو والذى اطمع ان يغفر لى خطيئتى
اصله فى ان يغفر لى فحذفت فى فنصب ما بعدها وابقى على جره واكثر العرب على وجوب
اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اى المصدرية بجامع ان كلا منهما
حرف مصدرى ثنائى واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث
استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله
يتموا وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع
باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا
فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية
وبعضهم اعملها المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب
وما ذكره الموضح تبعا للمغنى من ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون
انها المخففة من الثقيلة وشذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرى والقياس فصله منها بقد او
احدى اخواتها وتاتى ان مفسرة بمنزلة اى وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من ان المشددة فلا ينتصب المضارع فى هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها
فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم
يقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اى اصنع و انطلق الملأ منهم ان امشوا
اى امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشى بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه
ليس المراد بالمشى المتعارف بل الاستمرار على الشىء فخرج واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفى
شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز
ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الاتيان باى او ترك حرف التفسير
وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح فى شرح القواعد
الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال فى المغنى وهو متجه لانك اذا
قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد فى قولك هذا
عسجد اى ذهب ولهذا لو جيت باى مكان ان لم تجده مفهوما فى الطبع انتهى واعترضه
الدمامينى ورده الشمنى بما يطول ذكره والزائدة هى التالية لما التوقيتية نحو فلما ان
جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكرى
كان ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر
لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له
شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق
اى اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفى مقرب ابن عصفور انها فى ذلك
حرف جئ به ليربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك
قاله فى المغنى او الواقعة بعد اذ كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد فى لجة الماء غامر
فهذه اربع مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش

انها

انها تزاد فى غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والبا الزائدتان الاسم وجعل منه ومالنا ان
لا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل ومالنا فى ان لا نتوكل على الله وانما لم تعمل
الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والبا الزائدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر
والمخففة من ان المشددة هى الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا
فالاول نحو علم ان سيكون والثانى نحو افلا يرون ان لا يرجع وقيدت العلم بالخالص
احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو فى لهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب
لانه كلام خرج مجرى الاشارة يجرى مجرى فى ذلك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن
كقراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة
فى قراءة الرفع ويجوز فى تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب
هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اى على النصب فى
الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا فى وحسبوا ان لا تكون فقراه غير
ابى عمرو والاخوين حمزة والكسائى بالنصب وقراه ابو عمرو وحمزة والكسائى بالرفع لوجود الفصل
بين ان والفعل بلا وانما لم يختلفوا بالرفع فى يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل فى كون ان ناصبة
او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع فى رايت ان لا يخرج
زيد اذا اردت اليقين مثل افلا يرون ان لا يرجع وتنصب ان اردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون
خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده الفعل ولا اجراء غيره
مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى
غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانبارى ينصبان بعد العلم
الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكى كذا بان لا بعد
علم والتى من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير
الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد
علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البسائط
فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهى على القول بالحرفية حرف جواب وجزاء عند سيبويه
وقال الشلوبين هى كذلك فى كل موضع وقال الفارسى فى الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال
احبك فتقول اذن اظنك صادقا فاذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزا اما فى الاستقبال
او فى الماضى ولا مدخل للجزا فى الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع فى كلام يجاب به كلام اخر
ملفوظ او مقدر سواء وقعت فى صدره او فى حشوه او فى اخره والمراد بكونها للجزا ان يكون
مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء المضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها
ومن ثم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر فى اول الجواب لانها حينئذ فى
اشرف محالها فان وقعت حشوا فى كلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك فى ثلاث
مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان يكون جوابا للشرط
نحو ان تاتنى اذا اكرمك الثالثة ان تكون جواب قسم قبلها ملفوظ نحو والله اذن لا اخرج
او مقدر كقوله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذا لا اقيلها
وهو كثير عزة برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط
محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع فى المغنى

تبعًا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك ان كثيرًا امتدح
عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمنّ عليّ اعطك فتمنى ان يكون كاتبًا له فلم يجبه الى ذلك
واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى واتمنى عليه
ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو السيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا بنصب اهلك باذن مع انها وقعت
حشوًا بين اسم ان وخبرها فضرورة اولا ضرورة والخبر اي خبر انّ محذوف اي اني لا
لا استطيع ذلك اولا اقدر عليه ثم استانف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة
بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر
والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركني او حال والى
هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صُدّرت فان كان السابق عليها اي على اذن
واوًا او فا جاز النصب والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستانفة
والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذن لا يلبثوا فاذن لا يؤتوا
بالنصب بحذف النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب
الرفع وبه قراءة السبعة فيهما والى هذا اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من
بعد عطف وقعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذا احسن اليك فان
قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معًا
جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان
المعطوف على الاول اول انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا قياسًا
على بقية النواصب واليه الاشارة بقول النظم وتصول باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو
اذن يصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزا في الحال لما تقدم انتفاء
الامر الثالث ان يتصلا اي ان يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما
بعدها واليه الاشارة بقول النظم والفعل تجد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار
اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل
المشيب فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد موكد فلم يمنع الفصل
به من النصب كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها
حكاه ابو عبيدة واشتريته بو الله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير
القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها
واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل
بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب
وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء الشروط العمل وهو
القياس لانها غير مختصة واما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها
على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي
الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع فصل تنتصب المضارع بان مضمرة وجوبا في
خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى

لا لفظا

لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم
يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند البصريين الا ان اللام
واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه
اللام وخالفهم الكوفيون فيهما وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال
سمت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من نحو كل ما كان
زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن
مقالتها ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاسمع لزم تقديم معمول صلتها عليها
وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب
واحد وحكمة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام
في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار
ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ورد بان ان يفترى
في تاويل مصدر يخبر به عن القران وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المفترى
لا القراءة والحق ان هذا الليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريد او نحوه وزعم بعضهم ان
هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل
تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا وتسمى هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص
فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا الثاني والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمرا الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا
صلح في موضعها حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله
لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها
الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها
ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين
عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة
تمثيلية تشبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشا عنها
فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا
يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم وان والفعل في هذه المسئلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف
على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن لزوم مني او قضاء منك لحقي وليكونن استسهال
مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها
واليه اشار الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا الموضع الثالث بعد حتى
الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى
نفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والقاية الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها
من غير اعتبار زمن التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن
الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى الذي ينتصب الفعل بعدها
معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة

المراد بذلك المرادي

وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس اذا
عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معًا فيحتمل ان يكون المعنى كي تنج والى ان
تنج والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار
الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم **وبرفع الفعل بعدها ان كان حالا** او مؤولا
بالحال **سببا** عما قبلها **فضلة** تم الكلام قبله **نحو مرض زيد حتى لا يرجونه** فلا يرجونه حال لانه في
نفه في ذلك فهو الان لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم الرجا مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم
قبله بالجملة الفعلية **ومنه حتى يقول الرسول** برفع يقول **في قراءة نافع لانه مؤول بالحال**
اي حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك حينئذ والحال المؤول بتفسير
اخر وهو ان يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع
وفايدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب
منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يودي الى تقدير
ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك
لانها لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال
المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك
انه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتدا فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من
الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفا الحال
ويجب النصب في مثل لا سيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين **وما سرت** الى البلد
حتى ادخلها واسرت حتى يدخلها لانتفا السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير واما الثاني فلان الدخول لا ينسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق
وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها
غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب او الشك فيه قاله المرادي **بخلاف ايهم سار حتى
يدخلها** ومتى سرت حتى يدخلها برفعهما **فان السير ثابت** محقق **وانما الشك في عين الفاعل** في
الاول وفي تعيين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم
ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسالة بهذا
المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة
وكل احد يمنع ذلك **ويجب النصب في نحو سيري** بفتح السين **حتى ادخلها لعدم الفضلية** فسيري
مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر **وكذلك يجب النصب** في مثل
كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر **ولم تقدر الظرف**
وهو امس **خبرا** لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلق
بسيري او ناقصة وامس متعلق باستقرار محذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حال
مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء موضع
حتى واليه اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع
**الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقتين بنفي او طلب
محضين** واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول **نحو لا يقضى عليهم فيموتوا**

والثاني

لا تغفل عن زيادة الشرطين الاخيرين فان الحالية لا تجب في صورة الرفع وقوله النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس لانتفا السببية ظاهر انه انما وجب لانتفاء الحالية لما ذكر وكذا وجوبه في نحو سيري حتى ادخلها لانتفاء الفضلية كما زعم فانه قال لا ضابطة على تقدير ان يكون زمن الفعل حالا قلنا ذلك يستلزم ان يكون الشروط المذكورة للرفع شروطا على سبيل البدل يعني انه لانها انما وجب رفع الفعل وهو خلاف ظاهر العبارة مع انا نمنع نصب الفعل اذا كان حالا واطرانه ان اشترط كون ما بعد حتى مسببا عما قبلها في صحة رفعه ومنع الرفع في السير حتى تطلع الشمس وما بعدها لما فات عن السببية للمحال وذلك لانه لم يحكم بالسير فكيف يحكم بالدخول المسبب عنه ولا بعده منع الرفع في نحو سيري حتى ادخلها للزوم بقاء المبتدا بلا خبر على تقدير كما صرح به وبالجملة فالمسالة لم تحرر تمام التحرير

والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير ات فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا
والنفي مع الواو كذلك **نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين** وقس الباقي
والطلب يشمل الامر والنهي والدعا والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صار
ثمانية وزاد الفرا الترجي مثال الفاء بعد التمني **يا ليتني كنت معهم فافوز** ومثال الواو بعده **يا ليتنا
نرد ولا نكذب** بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفا بعد النهي **ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي**
ومثال الواو بعده **قوله** وهو ابو الاسود الدؤلي **لا تنه عن خلق وتاتي مثله** عار عليك اذا فعلت
وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقض النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب
الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال الفا بعد الامر **قوله** وهو ابو النجم العجلي
يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح
الواسع ومثال الواو بعده **قوله** وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة بن جشم
فيما زعم الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري **فقلت ادعي وادعوا** ان اندى لصوت
ان ينادي داعيان فادعي فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو وان اندى افعل من الندا
بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان
تثنية داعي فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي ان يجتمع دعاي ودعايك فان ارفع صوت وابعده
دعا داعيين معا **وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين
يدعون ربهم الاية** وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسا
بك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين **وان تطردهم جواب النفي** وهو ما عليك من حسابهم من
شيء **وتكون جواب النهي** وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان
هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم او هما جوابان للطلب او النفي والجواب لا يجاب والشيء
الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفا بعد الدعا **قوله** رب وفقني فلا اعدل عن
سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض **قوله** يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك
فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض **قولك** هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان
يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لين ورفق الخ
وبعد الاستفهام **قوله** هل تعرفون لباناتي فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد
وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر
مصدر مستقبل منه والترجي سياتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو
واحد من اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني فلذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقد
حيان ولا احفظه بعد الدعا والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا
بسماع انتهى **واحترز** الناظم **بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا** بان تنهض
ومن النفي المتلو بنفي اخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول **نحو الم تاتني فاحسن اليك بالرفع
اذا اريد الاستفهام الحقيقي** وانما اردت ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك
واحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك تحملت
المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول اضربت زيدا ولا تكون غرضك ان يعلمك انه لم تكن تعلمه
ولكن اردت ان تقرره ان تحمله على ان يقر بفعل قد فعله والنهي والمعنى انت اتيتني فاحسنت
اليك على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في

عظيم

التلخيص وهذا مراد من قال ان الهمزة للتنزير فيه اى بما دخله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا ان
الاستفهام التقديري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينتصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما
ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب الاستفهام **والثانى نحو ما تزال
تاتينا فتحدثنا و** الثالث نحو **ما تاتينا الا وتحدثنا** فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل
بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثانى فلانتقاض
النفي بالا ولك في نحو ما تاتينى فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفا لمجرد عطف لفظ الفعل
على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذى قبلها مرفوع والمعطوف
شريك المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتينى فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثانى ان
تقدر الفا لمجرد السببية وتقدر الفعل الذى بعدها مستانفا ومعنى استينافه ان تقدر خبر المبتدا
محذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تاتينى فانا اكرمك لكونك
ما تاتينى وكذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه والذى قبله في النفي ان النفي في
الذى قبله يشمل ما قبل الفا خاصة وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي فيه الى ما قبل الفاء
خاصة الثالث ان تقدر الفا لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها
وتقدر النفي منصبا على المعطوف عليه دون المعطوف فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون
منك اتيان يعقبه اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون منى اكرام الرابع ان تقدر الفعل ايضا لعطف
مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف
عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه وقد انتفى ويكون المعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون
منى اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان **واحترز من الطلب باسم الفعل ومن
الطلب بما لفظ الخبر** وسيانى الكلام عليهما **بعد** اسطر **واحترز بتقييد الفا بالسببية
وتقييد الواو بالمعية من** الفاء والواو **العاطفتين على صريح الفعل** اذا لم يشعرا بسببية
ولا معية **ومن الاستينافيتين** فالفا العاطفة على صريح الفعل **نحو يؤذن لهم فيعتذرون
فانها للعطف** فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وفي النفي الداخل
عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع
والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب روس
الاى قاله الغزى وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفا الموت
لانهم [illegible] لانتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضا
عليهم لماتوا وليس الاذن سببا للاعتذار **و** الفا الاستينافية نحو **قوله** وهو جميل صاحب
بثينة **الم تسال الربع القوا فينطقن** وهل تخبرنك اليوم بيدا سملق **فينطقن**
مرفوع وهو مبنى على مبتدا محذوف اى فهى ينطقن ولا يضر اقترانه بالفا **فانها** فيه
للاستيناف لا للعطف ولا للسببية **اذ العطف يقتضى الجزم** لما بعدها لكونه معطوفا
على مجزوم وهو تسال **والسببية تقتضى النصب** لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في
اقتضاء السببية النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون
كما صرح به بعضهم ووقع بان اقتضايها النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغنى والتحقيق
ان الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو
ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقوا بفتح القاف ومده الكثير من

قصره الخالى الذى لا انيس به والبيدا القفر الذى يبيد من يسلكه فيهلك اى يهلكه والسملق بفتح السين
المهملة القاع الاملس الصفصف **وتقول** مع الواو **لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع** على الاستيناف
اذا نهيته عن الاول فقط واتحت له الثانى وكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن **فان
قدرت النهى عن الجمع** بينهما **نصبت** على ارادة المعية وكانك قلت لا تاكل السمك مع شرب
اللبن **او** قدرت النهى **عن كل منهما** على حدته **جزمت** على العطف وكانك قلت لا تاكل السمك ولا
تشرب والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان
والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من
عطف الفعل على الفعل **واذا سقطت الفا** من المضارع **بعد الطلب** المحض **وقصد** بالفعل
الذى سقطت منه الفا **معنى الجزا** للطلب السابق عليه **جزم الفعل** والمراد بقصد الجزا انك تقدره
مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فا
الجمهور يجعلونه **جوابا لشرط مقدر** فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هى وفعل الشرط **لا**
جوابا **للطلب** المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافى
والفارسى ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب **لتضمنه معنى حرف الشرط**
كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسى والسيرافى لنيابته مناب الجازم الذى هو حرف
الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه **خلافا
لزاعمي ذلك** ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل
لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نايب الشيء يؤدى معناه والطلب لا يؤدى
معنى الشرط ولانا الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله
محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك **نحو قل تعالوا اتل** تقدم الطلب وهو تعالوا وتاخر المضارع
المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزا فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تاتونى اتل عليكم
فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله فهزى اليك بجذع النخلة تساقط
فانه مجزوم باتفاق السبعة **بخلاف** خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة
وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما
اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزا لم يمتنع في
القياس وبخلاف **نحو فهب من لدنك وليا يرثنى** [illegible] **في قراءة الرفع فانه قدر** صفة على
جملة في موضع نصب **صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدره من جزم** يرثنى وقس [illegible]
بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط
الفاء والجزا قد قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تاتينا تحدثنا خلافا
للزجاجى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء
الاتيان سببا للتحديث **وشرط غير الكسائى** من النحويين **لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع
ان لا في موضعه** وهو ان تضع موضع النهى شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح
في شرح القطر والمرادى في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهى ان تضع ان
قبل لا دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبى **فمن ثم** بفتح
الثاء المثلثة اى من اجل هذا الشرط **جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم** لصحة قولك
ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو **ووجب الرفع في نحو لا تدن**

من الاسد يا كلك لعدم صحة في لك ان لا تدن من الاسد يا كلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم
الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى
ولا تمنن تستكثر واما قوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا
يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يوذنا بحذف اليا على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب
للنهي لعدم صحة ان لا يقرب يوذنا لان الاذى انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط
الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من
الاسد فيا كلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابى طلحة للنبي
صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا
يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد
النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواز النصب بالامر بالفعل ما دل على معناه اى الامر
من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني
وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما فيما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه
ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك الحديث
فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدا والحديث خبره والجملة متضمنة معنى
اكفف وعبر الموضح بنحو دون كفوا لهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي
مبتدا وخبره محذوف اى حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدا
بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان
النصب انما هو باضمار ان والفا عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر
لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدها اى بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت
الفا لعدم مقتضى السببية والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب
جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدي او تستريحي فجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي
وقولي مصدر مبتدا خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة
والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان وقولهم اى العرب اتقى
الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر
الا انه اريد بهما الطلب اى ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفرا الترجي بالتمني
في نصب الفعل المقرون بالفا بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع
بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل بعد الفا في الرجا
نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب
وتاولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع
المرجو لازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفرا ومن
وافقه من الكوفيين فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف
خمسة ايضا مصدر راض اذا عاد احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض
منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه في النظم بقوله وان عدم لا فان اعمل مظهرا او مضمرا
نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت

قلت ومنقول قبيل هذا عن الكوفيين انهم يجزمون الفعل بعد [illegible] [illegible] الكسائي

في اكون

في اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هي ان هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين
الى ان الناصب هي اللام وجوزوا اظهار ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها
عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي و
تعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فتحصل لنا في ان اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها
غير ناصبة ودخلت تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد
وهي الزائدة نحو يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان
كما مر حكمه وتعليله وان قرنت بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما
لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم
اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل
الكتاب بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار
وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد لام كي ولام
العاقبة ولام التاكيد والاحرف الاربعة الباقية من الاحرف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا
او والواو والفا وثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان
مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع
او اسوءك علقما فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر
نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب
باضمار ان بعد او والتقدير الا وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس في تاويل الفعل وقوله
وهي ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية بن ابي سفيان رضي الله عنه وام ابنه يزيد
ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي
والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس
بالواو العاطفة على ما قبلها لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ
للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر
فارضيه ما كنت اوثرت اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفا وان
وارضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضاي اياه وتوقع ليس
في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناه فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب
بكسر التا المثناة فوق وسكون الرا والترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه
والمعنى لولا توقع من يتعرض عن فعل المعروف وارضائي اياه ما اثرت الشاعر المساوي لغيره في السن على
المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدرك الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله
في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل
الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان
البقر تتبعه فاذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء لترد معه وقيل المراد بالثور ثور
الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليخلص عن الماء
فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به نحو في غيره واحترز الموضح
بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل نحو

الطاير فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم وهو طاير في تاويل الفعل
وآل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتدا نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف
ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفاء لم تحتج لرابط والذباب خبر المبتدا
وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اى الذى يطير فيغضب
زيد الذباب فتحصل من كلامه اولا واخرا ان للفاء والواو واو حالتين حالة يجب اضمار ان بعدهن وحالة
يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او
الا ويجوز اذا عطفن على اسم خالص فعل عطف من التاويل بالفعل وان لم تشاركهن في الجواز
دون الوجوب واطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان
ثابتا او منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة
وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جوازه الا شاذا وهي
في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول
بعضهم تسمع بالمعيدي خير من تراه بنصب تسمع باضمار ان والذى حسن حذفها من
تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري
احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويدل له
وان اشهد والثاني كقول عامر الهذلي ونهنهت نفسي بعد ما كدت افعله بالنصب
وقول اخر خذ اللص قبل ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف على الباطل فيد
مغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب بحذف ان فيهن وليس معها
ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى
ما مر فاقبل منه ما عدل روى وفيه ارشاد الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن
وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن بشرط رفع الفعل
مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز
حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت فصل وجازم الفعل
نوعان جازم فعل واحد وهو احرف اربعة احدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك
بالله او دعا نحو لا تواخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعا من الادنى والا
لتماس من المساوي وجزمها فعلى المتكلم المبدو وبالهمزة والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين
للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها [illegible] [كان]
مردفات على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى
ضمير المتكلم ومعنا ان النهي مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اى لا يكن ربرب فاعرفه والربرب
براءين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حورا
من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا
واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل ومردفات حال من
ربرب بالوصف بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شي اخره والاكوار جمع كور بضم
الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق
فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها
وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا

له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما في القاموس وبالشين
المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعني به معا
وية رضي الله عنه ويكثر جزمها فعلى المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا نخرج لان
المنهي غير المتكلم وهو الفاعل المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني ولا يخرجنا
احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدو بياء الغيبة الى المبدو
بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما
ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وبصحب فعل

من التفصيل صح

المخاطب والغايب كثيرا وقل بصحب فعل المتكلم متنوعا بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم
يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل
وليس اصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية
والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام
الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعا نحو ليقض علينا ربك او التماسا نحو ليقم فالا
مر من الاعلى والدعا من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلى المتكلم المبدو وبالهمزة
والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لانه يامر نفسه نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا
فلاصل لكم اى لاجلكم والفا زايدة وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان
بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف اليا وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل
الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوقا في قراءة لعثمان
وابي وانس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر
لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوايج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور
جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها لفعل المتكلم وقال للاكثر الاستغنا عن هذا
وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقم واصل لام الطلب السكون لان الا
صل عدمه لكن منع منه انها قد تكون في الابتدا والابتدا بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند
سليم فاذا دخل عليها الواو والفا وثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما

اختهما ويشتركان في امور في الحرفية والنفي والجزم والقلب للمضي
وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه
ويقلب زمانه الى المضي وفاقا للمبرد لا انه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا
لابي موسى ونسب الى سيبويه وتنفرد لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما
بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت كما تقول ان قام زيد قام عمرو وكما
يليه منفي بلم ولا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد
بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال
وقوعه وعدمه وتقبله الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها
نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك
شيئا مذكورا قاله الموضح في القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله
هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا
انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اى ومن اجل ان نفي منفي لم

لم يجز انقطاعه جاز ان يقال فى لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع
فى لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد النفى واستمراره الى زمن التكلم
يمنع من الاخبار بان ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولا ينافى استمرار النفى فى الحال قاله الدمامينى وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها
كقاربت المدينة ولما يحذف المجزوم اى ولما ادخلها وذلك لانها نفى لقد فعل والفعل قد يحذف بعد
قد كقوله وكان قد فاما قوله وهو ابراهيم بن على بن محمد الزهرى احفظ وديعتك التى استودعتها
يوم الاعارب ان وصلت وان لم اى وان لم تصل فضرورة والاعارب يروى بالعين المهملة
والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اى ثبوت منفيها
نحو لما يذوقوا عذاب اى الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان فى قلوبكم اى الى
الان ما دخل فى قلوبكم وسوف يدخل ولكن لا تقتضى ذلك والعلة فيه ان لما لنفى قد فعل وهو مفيد
للتوقع بخلاف لم فانها لنفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع فى لما غالب لا لازم كما ان التوقع
بقد كذلك ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اى ومن اجل ان لما يغلب عليها
التوقع امتنع ان يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تعارض ان
المصدرية فتجزم بان وتنصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع الفعل بعدها كقوله
لم يوفون بالجار ومن ثم قال العمل اصل لم لا فابدلت الالف ميما كما قال فى لن اصلها لا فابدلت الالف نونا
والصحيح فى لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثانى جازم لفعلين وهو
احدى عشرة كلمة وهى بالنظر الى الخلاف فى حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو
إن بكسر الهمزة وسكون النون وهى ام الباب وحرف على الاصح وهو اذما فقال سيبويه انها
حرف بمنزلة إن الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم معناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج
والفارسى انها ظرف زمان وان المعنى فى المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت
اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت للماضى فصارت
للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها
كالمضارع فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضى
مع بقاء ذاته على اصلها واسم باتفاق وهو مَن بفتح الميم وما ومتى واىّ واينَ وايّانَ وانّى
وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها فى قوله
تعالى مهما تاتنا به من آية وزعم السهيلى وابن يسعون انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة
اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما نحو ان تعودوا نعد واذما
تقم اقم والثانى ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو مَن نحو من يعمل سوءا يجز به
والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من
خير يعلمه الله مهما تاتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط
وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفونى ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع
للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين وانى وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو
انّى تاتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين انواع
الاسم الاربعة وهو اىّ فانها بحسب ما تضاف اليه فهى فى ايهم يقم اقم معه من باب من وفى اى
الدواب تركب اركبه من باب ما وفى اى يوم تصم اصم معا باب متى وفى اى مكان تجلس اجلس من باب

أينَ وهذه الكلمات كل منها يقتضى فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا
لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون الشرط والى ذلك
اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما وفهم من قوله
وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور
والابدى واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل فى شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب
واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد
من غير اختلاف كمفعولى ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما
ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا ونسب الى الاخفش واختاره فى التسهيل وقيل الشرط
والجواب تجازما كما قال الكوفيون فى المبتدا والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جنى عن الاخفش
وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدا كلاهما رفع الخبر ونسب هذا
القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط قد يحذف
وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب
بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم
على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا يشترط فى الشرط والجزاء ان يكونا
من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان
عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى
حرثه وفى الخاطريات لابن جنى قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد فى المعنى على خبر كان وهو مضارع
فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان اتيتنى آتك قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل من ذلك
فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور
بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه فى الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر
ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخارى ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم
لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون حالا لان تابع الجواب جواب
وذكر الناظم فى شرح التسهيل بهذين الحديث والآية ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا
النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة فى لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا
العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته
بالمعنى فليس نصا فى الدليل وعن الآية بانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ويتحصل من
قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال
فانه يكون ماضى اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضوعفت ثلاثة فى
ثلاثة بلغت تسعة منها ثمانية تجوز فى الاختيار اتفاقا وواحد مختلف فيه وهو ان يكون الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما فى الآية والحديث ورفع الجواب المسبوق بماض او
بمضارع منفى بلم قوى كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسألة
يقول لا غائب مالى ولا حرم برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا
حسن والذى حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل فى لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل فى الجواب
مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسألة مصدر سأل
يقال سأله سؤالا ومسألة ويروى مسغبة مكان مسألة وعلى هذا النسخة الجوهرى والمسغبة

الجماعة والجرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا حذف خبره اى
لا غايب مالى ولا عندى حرمان على احد لا احتمالات ونحو ان لم تقم اقم برفع اقوم لان مجزوم
لم لا عمل للاداة فيه لكونه ماضيا ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه
بعد مضارع وهن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلى فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبقة من بابها
لا يضيرها برفع يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ اينما تكونوا يدرككم الموت
برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فحق القياس عملها في الجواب
وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتاخير او اضمار الفا والاول عنده اولى ان تقدم على
الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفا
منهما لان ما يحل محلا يمكن ان يكون له لا يؤتى به غيره وهذه التخريجات ضعيفات لان التقديم والتا
خير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة
لان الغرض انه الجواب واضمار الفاء في غير القول مختصة بالضرورة

فصل

يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماض المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس
قمت واما قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى ان ثبت انى كنت قلته والثانى ان لا
يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز ان عسى ولا ان ليس
والرابع ان لا يكون مقرونا بحرف التنفيس فلا يجوز ان سوف تقم والخامس ان لا يكون مقرونا
بقد فلا يجوز ان قد قام ولا ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفى غير لم ولا فلا يجوز
ان لما تقم ولا ان لن تقم واذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصلح جعله شرطا بان كان ماضى اللفظ
دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا او منفيا بلم او لا فالاكثر خلوه من الفاء ويجوز
اقترانه بها ويبقى الماضى على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه
فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف
وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه عما شرط فان الفا يجب فيه لترتبط بشرطه لان الجزم
الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية
ولمناسبتها للمعنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك
وذلك الممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو
مبتدا وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها
عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع
التقديم والجملة الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى وقس عليه بقية انواع الطلب
من النهى والدعا ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنى والترجى ولا
نطيل بامثلتها فالذكى ينال بالمثال الواحد ما لا ينال الغبى بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة
اسمية طلبية في آن واحد وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده
فجملة من ذا الذى ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو من وطلبية لان من فيها استفهامية
وهى مبتدا وذا اسم اشارة خبرها والذى نعت له او بيان ويحتمل ان تكون ذا ملغاة والخبر
الموصول والجملة جواب الشرط والتى فعلها ماض المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
قاله الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبى هو على اضمار قد اى فقد صدقت والتى فعلها
جامد نحو ان ترنى انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربى ان يؤتينى خيرا من جنتك

الجواب

او مقرونا بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له
اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او بلن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه
او بما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر او انّ نحو ان تقم فانى اقوم والحاصل ان الفا تدخل لامتناع
الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفى او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية
والجملة الطلبية والجملة التى فعلها جامد والثانى ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين
وسوف وقد تحذف الفا في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لابى بن كعب لما ساله عن اللقطة
فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخارى او في الضرورة كقوله وهو عبد الرحمن بن
حسان رضى الله عنهما من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اراد فالله
يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد
بالحديث المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما
اراد فسيلفى بالفاء اى سيوجد من ألفى بمعنى وجد والى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله واقرن
بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تغنى اذا الفجائية عن الفاء في الربط
لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدا بها ولا تقع بعد الا ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها
ان كانت الاداة الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الاداة غير الجازمة اذا
الشرطية لانها تشبه ان في كونها ام باب الشروط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة
غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون فجملة هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون فانتم تخرجون جواب اذا الشرطية مرتبطة باذا الفجائية وقد تجمع بين الفا واذا
الفجائية تاكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا قال
الزمخشرى اذا هذه هى الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفا فاذا جاءت الفا معها
تعاونا على وصل الجزا فيتاكد ولو قيل اذا هى شاخصة او فهى شاخصة كان سديدا انتهى
والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجاه

فصل

واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفا او الواو
فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة
ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزا لم يتحقق وقوعه فاشبه الوا
قع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشا بالرفع على الاستئنا
ف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حيوة والاعرج في غير
السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا وقرئ يذرهم بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله
تعالى من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فالرفع على الاستئناف وبه قرا ابو عمرو وعاصم
مع اليا والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادى له وبه قرا الكسائى وحمزة
مع اليا والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرا به والى ذلك اشار الناظم بقوله
والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو فبتثليث قمن واذا توسط المضارع المقر
ون بالفا او بالواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على
الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا او الواو واليه اشار
الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا لو امتنع الرفع اذ لا يصح

ابن ثابت

للاستيناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني تحدثني او تحدثني احدثك
بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب منا ويخضع
نؤوه ولا يخشى ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد
المعجمة من قولهم هضم اخاه اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقال الظلم بالهضم مع انه نوع منه اقتباسا
من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط امثل منه في مسئلة التاخر
لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك
قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تاتني ثم تحدثني اكرمك
بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد
وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان
وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم تثبت البصريون بها حالا الندور وهي

فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان حال كونها مقرونة
بلا النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امراة جميلة
فطلقها فلست لها بكفؤ والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه
وابقى جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد يتخلفان معا
فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به
اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبا به قال الشاطبي وهذا انص في الجواز والثاني نحو وان امراة خافت
فحذف الشرط مع انتفاء اقترانه ان بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر
ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر
القهر والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز
حذف ما علم من جواب شرط ماض وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا
الاية وتمامها في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف
جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى
ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد به الى السماء فتنزل منها
باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وابقاء الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها
فسوف تصادفه اينما اي اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب شرط في قوله صلى الله
عليه وسلم فان جاء صاحبها والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير
فان جاء صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال عليه
ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية مجردة
من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفاء
نحو قوله فلم ارقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو اقوم ان قمت والجواب
في ذلك كله محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين
لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل
التالي للاداة ماضيا لفظا بلم في ذلك حيث حذف الجواب ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا
اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلانها
الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون

والمبرد

هم

والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء قد تدخل
على المنفي بلم اجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم
وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل
على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد
التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المنوي يتاخر عن كلامه
فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب وبقاء الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم او كان الدال على جواب الشرط
كلاما اخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو لئن اجتمعت الانس والجن الاية
وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله فجملة لا ياتون بمثله جواب قسم سابق على
الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط
محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب استغناء جواب الشرط عن جواب قسم تاخر
عنه نحو ان تقم والله اقم فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو اقم والحا
صل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة
الاعتناء بالمتقدم منهما والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم
جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر واذا تقدمهما ذو خبر جاز
جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف
ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان
يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لاقومن والارجح مراعاة الشرط
تقدم او تاخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل
الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم
فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر لان سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها
بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم
كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تاخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا
نحو والله ان قام زيد لاقومن خلافا له اي لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم
شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفرا في اجازته ذلك واما ما استدلا به وهو قوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا واركب حمارا بين
سرج وفروة واعر من الخاتام صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة او اللام فيه
زائدة لا موطئة للقسم وهذان البيتان قالتهما امراة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا
او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم
ان تفعل ولا والله ان تقم لاقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والى
اجازته بقية الكوفيين قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع
غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف
فاطلق ابن مالك ان الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالواو فالجواب
لهما لان الواو للجمع نحو ان تاتني وان تحسن الي احسن اليك وان كان العطف باو فالجواب

لا احدهما لانه لو لاحد الشيئين نحو ان جا زيد او ان جات هند فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف
بالفا فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما
والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا
تجد وا منا معاقل عز ازانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبنا للمفعول
مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط
فعند يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط
نحو ان قام زيد يقوم **فصل في اوجه لو** وهي **ثلاثة اوجه** وضعفها فتكون ستة **احدها**
ان تكون مصدرية فترادف ان المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب **واكثر وقوعها**
في الماضي والمضارع **بعد ودّ نحو ودّوا لو تدهن** اي الادهان **او بعد يود نحو يود احدكم لو
يعمر** اي التعمير **ومن القليل قول قتيلة** بالقاف والياء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدية
تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل اباها النضر صبرا بعد ان انصرف من غزوة بدر **ما كان ضرك لو
مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق** اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم
اباها انه كان يقرا العجم على العرب ويقول محمد ياتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة
يريد بذلك اذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من جملة ابيات
انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا
والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب
او شدته او سورة اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه اذا اغاظه فهو توكيد
للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدرية لو الفرا وابو علي وابو البقا والتبريزي وابن
مالك وذهب الاكثرون على المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان مفعول يود وجواب
لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفا بما في ذلك من
التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودّوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب
على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها
وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت
ان بينها انتهى ولو المصدرية **اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل المضارع تخلص
للاستقبال كما ان ان المصدرية كذلك** والوجه **الثاني** من اوجه لو **ان تكون للتعليق** اي
لتعليق الجواب على الشرط **في المستقبل فترادف ان الشرطية** الا انها لا تجزم على الافصح
كقوله وهو قيس ابن الملوح مجنون ليلى **ولو تلتقي اصداونا بعد موتنا ومن دون
رمسينا من الارض سبسب لظل صدا صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش
ويطرب** فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصدا بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك
بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او تراب والاول عن
القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام
البالية ويهش بفتح الهاء من هششت بكسر العين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة
اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيطرب ومتعلق يطرب
محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له **واذا** كانت لو للتعليق
في المستقبل و**وليها فعل ماض** لفظا **اول بالفعل المستقبل** معنى كما ان ان كذلك **نحو وليخش**

الذين

الذين لو تركوا ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب
للاوصيا وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاج في نقده على المقرب
وتبعه ابن الناظم مجي لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق
كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو
قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه الموضح في المغني
بايات ومثال وشاهد فلينظر منه **او تلاها مضارع تخلص للاستقبال** كقوله لا يلفك الراجوك
الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما **كما ان ان الشرطية كذلك** الوجه **الثالث ان تكون
للتعليق** اي لتعليق الجواب على الشرط **في الزمن الماضي وهذا الوجه هو اغلب اقسام
لو** واليه اشار الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاوه مستقبلا لكن قبل ثم هي
مع الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين
بعدها الثاني الشرطية بالزمن الماضي ولهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت انه فان ان لعقد
السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان
الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جيتني غدا اكرمتك فاذا انقضى
الغد ولم يجي قلت لو جيتني امس اكرمتك ومن الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال
الفخر الرازي والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها
اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع
الشرط ولا امتناع الجواب جميعا وردهما في المغني **و**الثالث انها **تقتضي امتناع شرطها دايما
مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها
سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه** ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول **نحو** قوله تعالى
في بلعم بن باعورا **ولو شينا لرفعناه بها** فلو هنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ
منفية بلو ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت
فيكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم
ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي **والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا** فطلوع الشمس سببه لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي
بالفرع وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لانه انتفا
السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب ضرورة لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله
تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما
المشاهد مناسب لتعدد الالهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشي
وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد من لو نظرا الى الاصل فيها وان كان
القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال
ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي **والا** بان كان لجوابها
سبب غير شرطها **لم يلزم** من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى
نحو لو كانت الشمس طالعة بالفعل **كان الضوء موجودا** فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس
انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى **ومنه**

المغني ٢

تقييد صح

ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط صح

الاثر المروي عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء
لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف
العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا
رضي الله عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل
له وانما تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة
وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف
فعند الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا
اللفظ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون ان لمساو
كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي
من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت
اخوة الرضاع لما حلت لي للنسب فان حلها ممتنع من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع
ادون من حرمة النسب اذا كانت لو للتعليق في الماضي وليها مضارع اول بالماضي والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم
اي لو اطاعوكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم
اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان وتجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع معمول
لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر
مبتدا اخبره ما بعده فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقوله
وهو المتلمس الطبي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل لفعل
محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب
بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم
الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل
امرته ان يفصد ناقة لها لتاكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته
الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير
لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف
تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اي
ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فقوله لو هو
اسم في الظاهر مبتدا وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال
الفارسي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدا محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل
اولا والمبتدا اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان
وتجوز ان يلي لو ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا وموضعها عند الجميع
رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدا ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها
على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدا اي ولو ثابت صبرهم
ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل لثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال
عليه ان فانها تعطي معنى التثبيت كما قال النحاة الجميع وان الواقعة بعد لو الموصول لتم من كونه ان وصلتها

في

في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لولا الكلمة ما ان في السماء نجما اي ما ثبت ان في السماء نجما ورجح
هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات
الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمعروف بلا بعد ان قاله الموضح في شرح بانت سعاد واليها اشار الناظم
بقوله وهي في الاختصاص بالفعل كان لكن لو ان بها قد تقترن واختصت ان من بين سائر ما يؤول
بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو
لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء
لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا قال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام
تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان اسقاطها يدل على
التعجيل اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا ادخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء
جعلناه اجاجا اي لوقته في المزن من غير تاخير وللفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا
تشديد العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى
حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى واما منفي بما عطف على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده
من اللام وقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله ولو نعطى الخيار
لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي فادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب
ان توجيه ذلك قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند
الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان بين الماضي والاسم
تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء
وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتدا لا الواقعة في جواب لو وهو
احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم مقدر صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة
اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى ان يكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة
اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان لو
في الوجهين الاخيرين وهما الاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح الاتي الوجه الرابع
من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هي
قسم براسها فلا يحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس
ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتعليل نحو
تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره فصل في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي
حرف شرط اي متضمن معنى شرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول وهو
الشرط مجي الفاء بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون لو
كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها
ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدا به تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على
المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى
الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضعه فالاول
نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم
في رحمة منه وفضل وقسيمه في المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك

الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وقسيمه في المعنى
قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف القارى لهذه
الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدى بما بعده والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك
مبنى على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اى اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا
طريق للخلق الى معرفته الا بتوفيق منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذى قدره الموضح في هذه الاية
هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله
تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل
وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدى بقوله يقولون امنا
به كان المراد به قايلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في
العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال
او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يختص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه
وهو ايضا غير جايز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت
ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه
وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق
ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما
هو يعقوب دون اسحاق قاله العبرى ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو
المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشى فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع
تردد في شخصين نسبا او احدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اى واما غيره فهو ليس كذلك انتهى
واما الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشرى فقال حرف يعطى الكلام فضل بالمعجمة اى زيادة
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد
الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب انتهى وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج
من كلام سيبويه حيث فسر اما بمهما يكن من شى قال الزمخشرى وهذا التفسير مدل بما ذكره
بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط وقال الطيبى ما معناه ويحرر بمهما قدر من الموانع
والحوادث فانه لا تمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انتهى
وهي نائبة عن اداة شرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي فيما يمتنع مقامهما لتضمنها
معنى الشرط ولبست اما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وفعل
قاله المرادى ولهذا المذكور من النيابة تؤول بمهما يكن من شى كما يؤخذ من تفسير سيبويه
السابق قال الموضح في الحواشى فشى في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما
يوجد شى من موانع مقصد رجوابها فجوابها ثابت للمسند اليه فما ظنك اذا انتفت الموانع
وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حدث خاص لانه لا يفسرها باعتبار كلام معين
بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتخلص انها تفيد ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى
قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط
اذ المراد ... اقدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة
والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد يبعث عليها الا مردفة باخرى
مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شراب واما حقا فانك

ذاهب حكاها سيبويه انتهى وكون اما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما
زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط
وانيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لها من جملة ولا بد لها من فاء تالية لتاليها نحو اما
زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد منطلق فتحصل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير اما
من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف
عليه فيفصلون بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا
والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين
فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السايل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث
والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف
نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شى وفا لتلو تلوها
وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول طرح اى حذف استغناء عنه اى عن القول بالمقول
فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم مقول القول المحذوف والقول ومقوله جواب اما اى فيقال لهم اكفرتم
ولا تحذف الفاء في غير ذلك الا في ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في
عراض المواكب والاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال هذا البيت مما هجى به قديما بنو اسد
بن ابى العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع
عرضة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل او في نادر نحو
قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله
الحديث خرجه البخارى والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان خبرها والى حذف الفا
اشار الناظم بقوله وحذف ذى الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا فصل في ذكر
وجهى لولا ولوما على ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما
لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية واليه اشار الناظم بقوله لولا ولوما يلزمان الابتدا
اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لى
من بعد سخطك في رضاك رجاء وبهذا رد على المالقى حيث زعم ان لوما لا تاتى الا للتحضيض
وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول
الفرا وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائى
وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان
يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب
ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز حذفه وذكره والخبر في هذه الاية يحتمل ان يكون كونا مقيدا او التقدير
لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على
الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه والوجه الثانى ان يدلا على التحضيض بمهملة
ومعجمتين واليه اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض
طلب بحث وازعاج وموضوع الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها
للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملايكة ونحو لوما تاتينا بالملايكة ويساويهما في
افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولها وتشديد اللام في الاولين

وتخفيفها في الثالث نحو هلّا ضربت زيدا والّا اهنته والّا شتمته فيتادب والى ذلك اشار الناظم
بقوله وهلّا الّا الّا وأولينها فعلا واما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا كان
هو اى الشان وقد يلى حرف التحضيض اسم معلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك
الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيب فهلا بكرا تلاعبها
وتلاعبك فبكرا معلق بفعل محذوف اى فهلا تزوجت بكرا او مظهر مؤخر عن حرف التحضيض
نحو قوله تعالى ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغنى انها للتوبيخ واذ متعلقة
بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه اى هلا قلتم اذ سمعتموه
واليه اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علّق او بظاهر مؤخر هذا باب
الاخبار بالذى وفروعه التى واللذين واللتين والذين واللاتى وبالالف واللام وكثيرا ما يصار
الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوية الحكم او لتشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة
في التصرف في الكلام ولذلك سميه بعضهم في الصدر الاول باب السبك اى سبك النحو وهي تسمية
قد يمة وقد بالغ فيه النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر
ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة
يقوى بها على التصرف في الكلام وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية
كما وضع التصريفيون مسايل التمرين الاتية وهي كيف تبنى من كذا مثل كذا في القواعد التصريفية
والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه الفصل
الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل الموصول على اول الكلام الذى فيه الاسم المخبر عنه
واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عايدا على ذلك الموصول ويكون
الموصول ايضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذى اردت الاخبار عنه خبرا
عن الموصول وباقى الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا
من قولنا زيد منطلق بالذى متعلق بتخبر فاعمد الى ذلك الكلام الذى فيه زيد فاعمل فيه
اربعة اعمال احدها ان تبتديه بموصول يكون في موضع رفع بالابتدا مطابق ذلك الموصول
لزيد في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذى الواقع في الابتدا
العمل الثانى ان تؤخر زيد الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل
الثالث ان ترفعه اى زيدا على انه خبر الذى العمل الرابع ان تجعل في مكانه اى مكان
زيد الذى نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذى هو منطلق
زيد فالموصول الذى مبتدا فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعايد ومن حيث كونه مبتدا
يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذى
والعايد يكون منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتدا الذى جعلته خلفا عن زيد
في اعرابه الذى هو الان وهو زيد كمال الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر
عنه بالذى خبر عن الذى مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عايدها خلف معطى
التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور مخبر به لا عنه وان الذى بالعكس اى
مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق
بالذى فظاهر هذا السوال ان زيد المخبر عنه وان الذى مخبر به فوجب تاويل كلامهم على اوجه احدها

لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذى ان يخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار
الذى مخبر عن المسمى بالذى فاذا قيل اخبر عن زيد بالذى كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال
تعبيرك عنه بالذى وثانيها لابن الضايع بهجة فهلة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك
ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبر واعتبر بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة
وثالثها انه على القلب وان عن بمعنى البا ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه
انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حكيه او مونثا جي بالموصول على وفقه لوجوب
مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين والتى اخبر مراعيا
وفاق المثبت فتقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكسر الراء رسالة اذا اخبرت عن التا
من بلغت بالذى الذى بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذى مبتدا وانا خبره وما بينهما
صلة وعايدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت عن اخويك
بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره
وما بينهما صلة وعايدها ضمير التثنية المجرور بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين
بلغت من اخويك اليهم رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها
ضمير الجمع المجرور بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التى بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة
بالرفع فالتى مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة وعايدها الها من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان
ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التى بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكنك
الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل
الا في الضرورة وحينئذ اى حين اذ قدمته ووصلته فيجوز لك حذفه واثباته لانه عايد متصل
منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه
نحو ما عملت ابديهم وشرط الضمير العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان
خلفا عن حاضر واجاز ابو ذر الخشنى المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تا المخاطب الذى
ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذى قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزمه ان يكون فايدة
الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا والخبر في هذا الباب واجب التاخر عند الجمهور ونقل ابن
العلج عن المبرد انه يجوز تقديمه خبرا عن الذى او مبتدا الفصل الثانى في شروط ما يخبر
عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار انكان بالذى او احد فروعها من
التانيث والتثنية والجمع اشترط المخبر عنه سبعة شروط احدها انيكون قابلا للتاخير
لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من نحو ايهم في الدار لانك تقول
حينئذ الذى هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز ابن عصفور ذلك بشرط
تقدمه نحو ايهم الذى هو في الدار فايهم خبر مقدم والذى مبتدا او مؤخر وقال ابن الضايع بل ايهم
مبتدا والذى خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور المنع مطلقا وكذا القول
في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشان على
القول بان له صدر الكلام لا يخبر عن شى منها لما ذكرنا من ازالته ماله الصدر عن صدريته وبيان
ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا ايهم يكرمنى اكرمه الذى هو يكرمنى اكرمه ايهم وعن
كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذى اباه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا
الذى هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قايم الذى هو زيد قايم هو

ط هذا عين الثانى بالذى تعلمه فيما
عند ابن الضايع فكيف يجعله حوابه
او وذلك تقتضى المقابلة

ذلك هو

قايم هو فتزيل ماله صدر الكلام عن صدريته وثمّ مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن
معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف
واما في مسئلتي ما التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان
ضمير الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول وفي التسهيل ان الشرط ان يقبل الاسم
او خلفه لتاخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها انها لا تتاخر ولكن
يتاخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام انا فعلى هذا
يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غايبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط
الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لانك
لو قلت في جا زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جا اياه ضاحك والتي ملكت اياها
نعجة لكنت نصبت الضمير في الاول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز
كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحو وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله
قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه هاهنا قد حتما لم يذكره في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ
غيره فقال مثبوتا عنه بضمير قال شراحه ابو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش
والسمين واللفظ له قوله مثبوتا عنه بضمير اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه وتحرز بذلك
من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم
المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة واسماء الافعال انتهى الشرط الثالث
ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت
من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب اخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد
ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها لفوات العايد الى المبتدا فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته
لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت
عنه لقلت الذي ٢ ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتاخر في اخر التركيب هو الذي كان
متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الان وهو خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا
بالفعل ففصلته واخرته ثم هذا الضمير المتصل وهو الهاء من ضربته المنصوب ان قدرته
رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول بلا عايد وان قدرته عايدا على
الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عايدا عليهما اذ عود ضمير واحد على شيئين محال
هذا من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فايدة في هذا الاخبار لان الخبر حينئذ
لا زيادة فيه على المبتدا فهو كقولك الذاهبة جاريته صاحبها انتهى الشرط الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا
للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى او بمذ او بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر
والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم اول الباب فلا يخبر عن راسها من قولك
اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقول الذي اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته
مذ او منذ يومين فلا تقول واللذان ما رايته مذ او منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن
ضميرا والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك
لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون
صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سرّ ابا زيد قرب من عمرو الكريم جاز
الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير يخلف زيدا ولا يخلف عن نقول في

زيد ٢

الاخبار

الاخبار عن زيد الذي سرّ اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقول في الاخبار عن الاب وحده
الذي سر اياه زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا زيد هو من عمرو الكريم
قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر ابا زيد قرب من
عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القرب فلان الضمير الحال محله
لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير
المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال
الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيد او عن العامل
ومعموله معا وهما قرب من عمرو او عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه
برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه جاز ذلك فتقول في الاخبار عن المتضايفين
وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل
ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو
خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال الجات الى تقدمه واتصاله
بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سر ابا زيد
قرب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد من نحو ما جاني
احد لانه لو قيل الذي ما جاني احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي
وفاعل جاني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد ان نفي ضمير احد
مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في
جاني يعود على الموصول لا على احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا
الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب لا الواقع في مثل
اضرب زيدا فلا تقول في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة
للموصول لما تقدم في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين
ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام زيد
وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول
ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان يكون معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان من احدى
جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزا نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول
الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزا كالجملة الواحدة وبخلاف ما اذا كان في احدى
جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفا فانه يجوز الاخبار
لحصول الربط بين الجملتين بالضمير او بالفا فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت
زيدا او نحو اكرمني واكرمته عمرو وتقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن
عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب
زيد تقول في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي
يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفي بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفا من
معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزا فاذا جاز ذلك جاز قولك الذي ان يطير فيغضب زيد
الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخر
وهو ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف

الصريح وان يكون الفعل معقد ما غير مسبوق بشئ وفي بعض النسخ مثبتا فلا تخبر بال عن زيد
من نحو لك زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد
ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم
عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا
بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال فتخبر عن المفعول والفاعل
عن الفعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو وقى
وقى الله البطل فتقول اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن
المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف
الهاء من الواقيه خلافا للشارح لانه عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه فصل واذا رفعت
صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون
راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان لها استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا
ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك
الى العمرين رسالة في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر خلف عن
ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا
الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر خلفا عن ضمير المتكلم المؤخر
المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو في المبلغ راجع لال فلذلك وجب استتاره وان
رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا
جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن
ما رفعت صلة ال الضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت عن كل من جهة اسما المثال المتقدم
تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن
عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها
انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا في هذين فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير
ال وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال في هذين لغير المتكلم
لانها نفس الخبر الذي اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث
ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني
زيد الضارب انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى كال الثانية في انها
نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع
فيه على رأي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد
ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه
هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت اولا اول التاء من
لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على العوض عن التاء المخبر عنها
ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لانه ال نفسها لان الذي
فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تنفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف

على

على وصف هو صلة لال واثبت مكان التاء ياء المتكلم بها الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل
وهو هو لان الصفة جرت على غير من هي له لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد
كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب اليه المازني من مراعاة
الترتيب الاصلي بان ياتي لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الاخبار
عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضارب انا هو والضاربه زيد انا وجه انا الخبر
اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناها واخرناه ولو قعنا ال الاولى على الضرب كما اوقعنا
ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان
الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بهاء الغائب مكان
تاء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال
لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة اوجه احدها انك سئلت عن
الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه
الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث
انه لك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والغرض انها متاخرة
واختار الموضح في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فتاتي للوصف الاول بمفعول
يعود على زيد وهو الهاء وبفصل الفاعل وهو انا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء التي فصلتها
ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان ال هي
نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني
بالهاء مكان تاء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى هذا باب
العدد بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين والبعيدتين على السواء
كالاثنين فان حاشيتيه السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة
اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع
العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد
والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر
فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان
على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء
الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشر والثلاثة واخواتها تجري على
خلاف عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث اماء
بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت
التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات
كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر
لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتاخر رتبته انتهى والحكم الثاني من حكم واحد واثنين
انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل
يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع
بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها

ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث
ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف
نصف ستة وهي لا تنصرف لانها اعلام مونثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد معدود ولم يذكر
في اللفظ فالفصيح ان تكون بالتاء للمذكر وتحذفها للمونث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت
خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه
بست من شوال واما اذا قصد به معدود وذكر فلا يستفاد العدد والجنس الا من
العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك
رجال تفيد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين وهما العدة والجنس جمعت
بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاثة اماء بالتاء مع المذكور وبعدمها
مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة
في الضد جرد

فصل الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو
عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة
والالف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احدى عشرة وتسعة عشر
وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين
وما بينهما والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين
وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة
وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كتمر ونخل وشجر او اسم
جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا كقوم ورهط خفض بمن تقول
ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط
صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم
الجنس بانه قد يقع على الواحد فلا يضاف هذا الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح
في الحواشي قلت ولكن اسم الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد
وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه
ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى وقد يخفض مميز اسم الجنس والجمع
باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما
دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على
عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مونثة لا واحد لها من لفظها كذا
في الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مونثة وانما
انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان قاله المرادي واسم الجنس
كقول جندل بن المثنى كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم
جنس مخفوض بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن
واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلامه في الموضع هنا تبعا لابن
عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجمع
فان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني

للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان ما يستعمل صح

وعلله

وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلاثة قروء فسيجيء انتهى
وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث اماء ويعتبر
التذكير والتانيث مع اسم الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما
تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث
العدد وان كان مونثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول غنم
كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلاث من البط بترك التاء من ثلاث لانك تقول بط كثيرة
بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان في ضمير البقر
يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى ان
البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع
ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث وهو البط وما فيه لغتان التذكير
والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل ابن عصفور فقال ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر
كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المونث كالجامل والباقر والتذكير والتانيث
يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مونثا ذكر فلذلك
تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام
بالتاء فيهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقول ثلاث بتركها اعتبارا
بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك
وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مونثة ولا يعتبر من حال الواحد حال
لفظه في التانيث والتذكير حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء نظرا الى تانيث لفظ واحده وهو
طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتانيثا حتى يقال ثلاث اشخص بتركها ايضا نظرا الى تانيث
معنى واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه
المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل
بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله وهو عمر
ابن ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس
فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر
اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد وهو التانيث ومع ذلك ليس
بقياس خلافا للناظم بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين
يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت سميت بذلك
لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر
في التذكير والتانيث حال الموصوف المنوي لا حالها فان كان الموصوف مذكرا انث العدد
وان كان مونثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف
مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو
واحد الامثال مذكر وتقدم انه يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء
وثلاث ان قدرت الموصوف نساء لان ربعات بفتح الباء جمع ربعة بسكونها يوصف بها
المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامراة ربعة لانها في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي
المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار تبيينه ولهذا اجرى العرب يقولون

٢ ثلاث

ثلاثة دواب بالتاء قصدا وذكورا لان الدابة وهي لغة كلما يدب على الارض صفة في الا
صل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلاثة احمرة جمع حمار دواب وسمع من كلامهم ثلاث دواب
ذكور بترك التا لانهم اعتبروا تانيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال
ثلاثا جرى فيها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلاث دواب فعلى
جعل الدابة اسما فصل الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما
الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق ما تضاف اليه ان يكون جمعا مكسرا
ليطابق العدد المعدود لفظا من ابنية القلة ليتطابقا معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله
والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة احمد من المشتق
الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر من المايعات وثمانية احمال وتسعة صبية وعشرة ارغفة
وقد تخلف كل واحد من هذه الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فيضاف للمفرد في
مسئلتين احداهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ
واحد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وتسع مائة لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى
لانها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ووجه شذوذه ان المائة
اذا اجتمعت كان اقل متمولها ثلاث مائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع
التصحيح في مسئلتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات
وسبع بقرات فان سما وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما
لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه واتباعه
والثانية ان يجاور بالمهمل ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات
فانه كسر على سنابل ولكنه في التنزيل جاور سبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن
تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل ويبقى مسئلتان احداهما ان يكون تكسير
الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فان جمع سعاد على سعايد خلاف القياس كذا قال ابن مالك
وهو مبني على ان فعايل انما يطرد في المونث بالعلامة نحو رسالة ورسايل وان نحو عجايز يحفظ
ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال الموضح كذا ظهر
لي فان تكسير اية على آي جايز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال وفيه
نظر ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار واربعة
رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل فجمع رجل
بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك
منزلة المعدوم ويعدل عنه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلاثة قروء فان جمع
قرء على اقرا شاذ كما سياتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء جمعا لقرء بالضم كان قياسا
والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلاثة شسوع
بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر اوله وافعال قياس فيه
كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة والالف
وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف
سنة وانما كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد

المعدود

بالفتح

لانهما

لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة
وهي تمييز مفرد ومخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة
الاخوين حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة
بالعشرة اذ كانت تفسيرا للعشرات والعشرة تفسير للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد
ومن نونه فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلاث مائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى
تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد واجيب بان
نية الطرح غالبة لا لازمة وبان يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقل ما لبثوا تسع مائة وتسع
سنين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومائة والالف للفرد اضف ومائة
بالجمع نزرا قد ردف وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله وهو الربيع بن ضبيع الفزاري
اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء فعاما تمييز منصوب بعد المائتين
قال ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ويقويه
قول حذيفة رضي الله عنه ونحن ما بين الست مائة الى التسع مائة بالنصب فاجري ال في تصحيح
نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على زيادة ال او تقدير مضاف مماثل للمصحوب
ال وابدال مائة من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل في جنا[illegible] والحق ان البيت ضرورة
والرواية شاذة فصل فاذا جاوزت العشرة جيئت بكلمتين الاولى النيف بفتح
النون وتشديد الياء مكسورة وقد تخفف كري واصله النويف من ناف ينوف اذا زاد قال ابو زيد
وهو التسعة فما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز
العقد الى الثلاثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ
العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المائة او الالوف وحكمها اي الكلمة
الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث ما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت الثلاثة الى
والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الاحد والاثنان على القياس
الا انك تاتي باحد واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد
على الاصح كاشاح واكاف ولهذا ابقوا على الاصل في احد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في احدى
واتوا باحد واحدى مع التركيب مكان واحد وواحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة وبني
الجميع على الفتح من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب اما بناء
الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف
وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثني واثنتي فتعرب فيهما بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا
كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه وعليه فالعقد
مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان اثني واثنتي مبنيان
مركبان مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما الياء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا
قالوا لا بد من بها لكه والا ثماني فلك فتح الياء لانها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض ولك
اسكانها كما في معدي كرب ويقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها زايدة فحذفت وبقيت
الكسرة دليلا عليها فاشبهت يا عباد فاتقون ويقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تضم في اخر
اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحه بناء على التركيب
والكلمة الثانية من الكلمتين العشرة ويرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر

رجوعًا الى الاصل لئلا يجمع بين
والتانيث مع المونث فتجردها من التا مع المذكر وتثبتها مع المونث
علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناوها
مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف
بني واما بناوها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البنا
حكم ما وقعت موقعه تنبيهًا على الفرعية واختير الفتح طلبا للخفة واذا كانت العشرة مختومة بالتا
سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة وكسرتها في لغة اكثر تميم ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك قرا يزيد بن القعقاع
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات
قاله في الفصل فقد تبين بما ذكرنا انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما
اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو
عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين
وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التا
بدل من اليا وليست للتانيث او لانها زائدة للالحاق باصبهان واما لان اثنان واثنتان معربان
وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفين حقيقة بدليل حذف
النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل
خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المونث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع
عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث
عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله
واحدا اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة
في التانيث استوى لفظ المذكر والمونث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلاثون
عبدا وثلاثون امة والمراد في التذكير والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو
اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا
ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي
عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة
لذكر بتشديد الكاف العددان ولقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجردهما من علامة التانيث
لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب التجرد التا من عدده وزعم الناظم في شرح الكافية
لاحذف وان اسباطا تمييز وانه ذكرا فاعتبر حكم التانيث في اسباط لكونه وصف بامما جمع امة
كما رجحه اي التانيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي
ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر ولكنه لما فسره
بكاعبان ومعصر وهما مونثان رجح تانيثه وما ذكره الناظم من ان الاية يخالف لقوله في شرح
التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية منه اثنتي عشرة مشكل على
قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفاتت فائدة كمية العدد

تشبيهًا ببناء كيف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها

وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز
العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامه وامما نعت الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر
لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير
خلافه وذهب الفرا الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن
رضي الله عنه فقضى في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريجه بجعل بني
مخاض حالا من عشرين او نعتا لها والتمييز محذوف خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله
ومميز واما مركبا بمثل مميز عشرين فسوينهما فصل ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر
واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد
فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان عشر
اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها
ولا كذلك الباقي ويجب حينئذ عند البصريين بقا البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى
سيبويه الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في
بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احدى في الجميع ورفع
عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة
الاولى لان تلك فتحة بنا وهذه فتحة اعراب قال سيبويه في هذه اللغة هي لغة رديئة وقال
الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسما
الى اصلها من الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك الى اخره
وقد يفرق بين ما بناوه اصلي فلا يرد الى الاعراب وبين ما بناوه عارض بسبب التركيب فيرد
اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد
يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء
الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة كثماني عبد نحو ما حكى الاخفش انه سمع
من سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة
وجر عشرك واجازوا ايضا هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق
المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال
الثلاثة واعراب خمسة بحسب العوامل استدلالا بقوله وهو نفيع بن طارق على ما قيل
كلف من عنايه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثاني لكلف ومفعوله
الاول مستتر فيه قايم مقام الفاعل وثماني مضاف الى عشرة بالتنوين مجرور باضافة
ثماني اليها ولم تضف الى مستحق المعدود والعنا بفتح العين المهملة التعب والعنا
بكسر الشين المعجمة الشقاوة ويقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا
في الشعر ورد بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس
نقل الاجماع بصحيح فصل ويجوز ان تصوغ اي تشتق من لفظ اثنين
وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل المفتوح العين والى
ذلك اشار الناظم بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول
ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد

الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب
يد اى من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك اذا اريد
به معنى فاعل فانه له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل
وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث الى العشرة
وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرة التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت
عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس
كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين فانه وضع على ذلك
الحكم من اول الامر فتقول في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد والكلام في اسم
الفاعل المذكور ان تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة
اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصال
بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا او رابعا
قال النابغة الذبياني توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى
وقفت وهمي اي ذهني علامات للمرأة فعرفت العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع
الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك
العشرة المعينة لا غير واليه اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه فتقول
خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب
حينئذ اضافته الى اصله كما يجب اضافة البعض الى الكل كيد زيد قال الله تعالى
اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليهما وقال الله
تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبران وثلاثة مضاف اليهم وزعم
الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى
الثاني وهو الاصل ونصبه اياه فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد
جر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل انه ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح
التسهيل بان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما يعني ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت
الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر
لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في تثنية
الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثاني الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع
في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا الظاهري
جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله مع ما دون اصله الذي صيغ منه بجعل تثنيته واحدة
ليفيد معنى التصيير والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما
فوق فحكم جاعل له احكما فتقول رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة
بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو
سادسهم اي الا هو مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اي حين اذ كان بمعنى
مصير اضافته الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام
او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوها
من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثان واحد ولا ثان

واحدا

واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال تقول ثاني
واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما انه جاعلا كقال
كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي فصيرتهم ثلاثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا اي كانوا تسعة وثمانين
فتسعتهم اي فصيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم
مفتوح العين لا مكسوره فاذا جاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فامأيتهم على افعلتهم
وكذا الكانوا تسعمائة وتسعين فآلفتهم فانا ممٍّ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح
موجز ابن السراج لابي الحسن بن الاهوازي كان القوم عشرة فحدي عشتهم الى تسعتهم وهم
تسعة عشر وانا احد عشر ومتشعشعهم قال وكذا القعود يقال معشرة ومثلثة ومن المائة والالف
ممي ومؤلف لان فعليهما امأي وآلف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد
الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة العشرة حال كونه وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة
فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا
يصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر
بتذكيرهما والقامة السادسة عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد والواحدة مع
العشرة او مع ما فوقها الى العشرين فاقلب فاءهما الى موضع لامهما وهو الواو وهو الدال
وتقول حادٍ وحادية وتصيرها اى الواو ياء لان الواو اذا تطرفت اثر الف زائدة قلبت
تاء وثار التانيث في حكم الانفصال الا انك تقول حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما
الياء والتنوين وكما تقول حادية لتحرك الياء فتقول حادٍ بحذف الياء ووزنه عالٍ وحادية باثبات
الياء ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل
فلم يلتزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان تستعمله معهما اى مع العشرة ليفيد
معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة في ما ذكر ولكن في هذه الحالة ثلاثة اوجه احدها
وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال
كون الوصف مركبا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب
مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة فتقول
ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة
وهذه الالفاظ الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب
الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف عشرة التركيب الاول
استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من اول التركيبين لزوال التركيب
وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين
ثلاثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجائز اتفاقا ولم يرد اسم الفاعل
فيه لعدم التركيب وقياس من اجاز الاستعمال في ثاني اثنين اي يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث
من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف وهو
الثلاثة في مثالنا من التركيب الثاني ولكن هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين
يجري احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البنا وهو التركيب فيهما فتجري الاول وهو الوصف
بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر وتجر الثاني وهو العقد بالاضافة
دايما فتقول جاني ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة

واعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على
هذا الاستعمال لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول
وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب
بن السكيت وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب فقدر ما حذف من الثاني
فيبقى البناء بحاله لنية الصدر ونظيره لا حول وقوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه بني مع كلمة اخرى
ثم حذفها وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا قياس على هذا الوجه لقلته
وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه اجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف
من صاحبه فتقول جا ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على
الفتح في الاحوال الثلاثة وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ اي حين اذ بنيا على ان هذين
الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين
منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث
وهو انه يحذف العقد من الاول والنيف من الثاني بل ذكر ابن مالك منه في الكتابين المذكورين
انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكرا اي الناظم وابنه ان بعض العرب
يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح والغريب ما قدمته من
الاستعمال الثالث بوجهيه وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول
انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب
الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فقد قال ابو حيان
انه باطل لانه يلبس بما ليس اصله تركيبين ورده الموضح بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل
لا يمنعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى
وعبارة الناظم ناطقة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشرا معناه استغني
بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ
واليها يشير قول النظم يجي بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني الحذف
عقد الاول والى يشير قول النظم او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب الثالث حذف هذا ونيف
الثاني وبنا ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر
مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها اي مع
العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة فيكون بمعنى جاعل وليس مسموعا فتاتي ايضا باربعة الفاظ
ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز
ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين
وتوقفا مع السماع وعلى الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف
انما يتاتى مع تنوينه او اقترانه بال وهما منفيان مع التركيب ومن ثم اجاز بعض النحويين
هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العقد
ولكن اذا اتيت بتركيبين ان يحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر وليس مع
ذلك الحذف للعشرة من الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع عشر لما فيه من الالباس
بما ليس اصله تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه

ويزول

ويزول الالباس باعراب الاول مما ذكر فيه الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه السابع
ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليها العقد
بالواو خاصة فتقول حادي وعشرين وحادية وعشرين وكذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين
اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد وهذا لا يختص باسم الفاعل بل العشرين
واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها
عليه ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع هذا باب
كنايات العدد وهي ثلاثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة احدها
اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسال عن كمية
الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ويشتركان في خمسة
امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والمقدار والكمية والحقيقة والثاني كونهما
مبنيين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام
وفي الخبرية حرف التكثير الوضعي او يستحق الوضع او في الوضع على حرفين والثالث كون بنائهما
فيهما على السكون وهو الاصل في البنا والرابع لزوم التصدير فكل منهما له صدر الكلام
والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها
ان كم الاستفهامية تمييزها منصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم
بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح تاء الخطاب واما افراده فلازم خلافا للكوفيين
فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور النحويين البصريين وما اوهم
الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال
عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة
مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس
بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفرا والزجاج والفارسي والثالث انه
يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا
ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه
جره الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب
الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب
لا يعمل الجر في تمييزه فكذا ما كان بمنزلته قال ابن خروف وتمييز الخبرية مجرور باضافتها
اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له من العدد وقال الفرا على اضمار من لانه كثر دخولها على
تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية
وابن مالك في شرح [illegible] عن الخليل [illegible] لان كم بمنزلة عدد مفرد يضاف اي مميزه
تارة الى الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل الوجهين اجراء له
مجرى الصنفين نحو كم رجال جاوك كما يقال عشرة رجال جاوك وكم امراة جاءتك كما يقال مائة
امراة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على
نية الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو
كم قوم صدقوك والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة والامر
الثاني ان الخبرية تختص بالماضي كرب لزمن بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان

سامكم كما يجوز رب غلمان سامكم لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا اشتريته لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر
الثالث مما يختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه
مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه
اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية
لانه منشئ والانشا لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما يختص به الخبرية ان المبدل منها لا يقترن
بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام تقول كم رجال في الدار عشرون
بل ثلاثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى
الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلاثون فكم في موضع رفع بالابتدا ومالك خبره
عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس واعشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام
وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون تنبيه يروى قول الفرزدق
وهو همام بن غالب التميمي يهجو جريرا كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري
بجر عمة وخالة على انه كم خبرية وبنصبهما فقيل ان تميما تجعل نصب مميز الخبرية مفردا
اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة خدمي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك
وخالاتك اللتي كن تخدمني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فهي اي كم مبتدا وجملة
قد حلبت خبره وافرد الضمير حملا على لفظ كم او الثاني حلبت للجماعة لانهما في المعنى عمات وخالات
ويروى برفعهما على الابتدا لتخصيص المعطوف بوصفه بلك ويفدعا محذوفة مدلول
عليها بالمذكوره اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا
عليها بلك الاولى وقد حلبت خبر للعمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف والا لقيل قد حلبتا لان
المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت والثاني حلبت على هذا
الوجه لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية
او على الظرفية الزمانية اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعا بسكون الدال المهملة
من الفدع بفتح الدال والفا وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم
الى انسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة واليا المثناة تحت المشددة وهو الجانب
الايسر على راي ابو زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشرا وهي
الناقة التي عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى علي على كره مني لان على تستعمل
في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فبمنزلة
كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البنا
وفي افتقار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى وكاين من
دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييز كاين كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين
الما حم يسره بعد عسر فالما بعد الهمزة على وزن فاعل من الم بالم اذا قرب منصوب
على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت
القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول
لا تقنط وترج حصول الفرح بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين
تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم بسيطة على الاصح

مني

وقيل

وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل
الكلمة بالتركيب ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن
مالك ومنها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع
هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير وتوافق
كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبنا والابهام
والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب
فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة
فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا
اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال
الحوفي على البدل من ذا والثاني انها ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا
درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد بوساك ذاكرا
كذا وكذا لطفا به نسي الجهد اه والى كاين وكذا اشار الناظم بقوله ككم كاين وكذا وينتصب
تمييز ذين او به صل من تصب هذا باب الحكاية وهي ايراد لفظ المتكلم على
حسب ما اورده وهي ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم
وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة بعد القول
وفروعه من الوصف والفعل بانواعها نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ام يقولون
ان ابراهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجملة على ترتيب
اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قايم قال عمرو قايم زيد بعكس الترتيب
فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا
يتوهم ان اللحن نشا من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جا زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال
فلان جا زيد بالرفع ولكنه خص زيد التنبيه بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به
على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جا زيد بالجر مراعاة للفظ وحكاية المفرد
في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا
وكقول ذي الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما
يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقة قاله الزجاجي
في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي
الله عنهم فلان ابن ابو فلان بالواو لو كان قيل فلان ابن المقول له ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين
ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرا الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو
تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه نقل بالواو لوجهين احدهما ان الغرض
انه يحكى وقراته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون
وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول احواله وذلك لا يغير واما حكاية حال المفرد في الا
ستفهام فان كانت المسؤول عنه نكرة مذكورة والسؤال باي او بمن حكى في لفظ اي ولفظ
من ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية
وجمع حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت
رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا واية في حكاية امراة وايين

ع فاعراب الناظم انها كناية عن العدد الكثير مثل كم والاولى ...

ط خرج عن هذا التعريف النوع الثالث من الحكاية فانه لم يحك فيه لفظ المتكلم ولم يورد حسب ما اورده

بالتثنية في حكاية غلامين وابنين في حكاية جاريتين وَأَيِّينَ بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية
بنات وقولنا في التثنية او صالحة لوصفهما بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في
حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين
وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رايت رجالا او انساء فانك تقول في حكاية الاول
ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع السلامة
فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وفرع على ذلك الحكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور
واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة معا في موضع رفع بالابتدا
والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سوالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل
فتقول ايٌّ فاي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستفهام يزيل الصدر
فكانك اعدت ما قاله السايل وكانك انما ذكرت ايا فقط ويجوز ان تصرح بالفعل موخرا توكيدا
قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين كونها مبتدا والخبر محذوف
تقديره اي قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما فان سالت
بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انها مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية
او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا مع التاخر فتقول ايًّا رايت وباي مررت
وعند الكوفيين ضمهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول
في من اذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حد ما تذكر
وتانيثا لما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرق من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة
في السوال فيسال بها عن العاقل كامثلنا من قولنا رايت رجلا الى اخره ومن غيره كقول
القايل رايت حمارا او حمارين اوْ أَيًّا أو ايين او حمرا اوْ أَيَّنَا ومن خاصة بالسوال
عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عام في الوقف والوصل يقال جاني
رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف
تقول لمن جاني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا
بالسكون وبطلت الحكاية لما سياتي انك تقول في حكاية المذكور منو ومنا ومني وهذه الاحرف
كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر بن الحارث الضبي اتوا ناري
أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فقالوا الجن قلت عِمُوا ظلاما والقياس من انتم فنادر في الشعر
وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على هذا انه حكى عنه
معرب كاي مجموع بالواو والنون و قال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الزوايد
في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى
الكوفيون ان منهم من يقول منو انت ومنا انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا قياس
عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول ضرب من منا ومنو منا لمن قال رجل
ضرب رجلا حكاه عن سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدر يته واعرب احدهما
فاعلا والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقين واستبعده سيبويه
وفي هذا البيت شذوذان اخوات احدهما انه حكى الضمير في اتوا وهو معرفة وليس وجه
شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعِمُوا
بكسر العين المهملة اي انعموا وظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلام وكونه

تمييزا اي من جهة ظلامكم والاول اولى ويؤيده انه ينشد عِمُوا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في
قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الامالي انه لا يحسن ان
تكون ظرفا اذ ليس المراد انهم يحصل في ظلام او في صباح وانما المراد انهم يعم ظلامهم وصباحهم انتهى
الفرق الثالث ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المفرد المر
فوع ايٌّ وفي حكاية المنصوب ايًّا وفي حكاية المجرور ايٍّ ويحكى في من الاعراب الحركات في حكاية المفرد
المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا ولمن قال
مررت برجل مني ومن العرب من يحكي في من اعراب المسول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث
والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو في الجميع
وفي النصب منا وفي الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف واليا نشات من حركات الاشباع وان
الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة في الوقف
اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبالالف في انا وجيء لا خاصة
وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب
فالحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم
الحروف عوض عن التنوين فاذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا منا ومني ورده
ابو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف
عوض من لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها
الفرق الرابع ما قبل تا التانيث في اي واجب الفتح تقول اية وايتان كما تقول
ابة وابتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها ياء الحكاية تقول منه بفتح النون
وقلب التاها ومنه بسكون النون وسلامة التا من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما قبلها
ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح
الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما عبرنا بتا الحكاية دون تا التانيث لان تا التانيث
لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا انها التانيث والقول
بانها في ابنة التانيث ومنه الحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه
متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان وكذلك في التثنية وتقول في حكاية
الجمع بالالف والتا منات باسكان التاء للوقف هذا احكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاني
امراة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قال جاني رجل وامراة فانك تقول من ومنه تلحق العلا
اخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاني رجال ونسا قلت
من ومنات فاذا قال مررت بفسوق ورجل قلت منه ومني واذا خلطت ما لا يعقل بمن يعقل
جعلت السوال بما لا يعقل باي وعن من يعقل بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا قلت من وايا
واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني واذا قال رايت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا
ما اشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لما قبله
فان كان المسول عنه نكرة فقال وان كان المسول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من
التوابع الخمسة واداة السوال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه
فيقولون من زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة
والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور او

خبر مبتدا او من عند سيبويه وان كان الحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاني زيد برفعهما بعد
من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال اخر المحكي
بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية
في نحو اي زيد لان اداة السوال غير من وفي نحو ومن زيدا لاجل العاطف الداخل على من وفي نحو من
غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من تشدقم
لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع ويستثنى من ذلك ان يكون التابع
ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز
فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو
ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول
لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما
وذهب يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون
العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها
من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة
استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني ان من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها
على كل حال بخلاف اي فانه لو حكي بها اي زيدا واي زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول
وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا او الخبر قال ابن الضايع والاول اولى
وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط
انتفاء التابع فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية واستثني النعت بابن لانه صار مع المنعوت
كشي واحد واستثني عطف النسق لانه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية واما اشتراط
انتفاء اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسول عنه هو المتقدم في الذكر
لا غيره فاذا عطفت جملة السوال على كلام المسول صار في ذلك بيان ان المسول عنه هو
الاول فلم يحتج الى الحكاية والى ذلك اشار الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من
ان عريت من عاطف بها اقترن

هذا باب التانيث

اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان
ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان الاصل في جميع الاشيا التذكير كما قال
سيبويه احتاج المونث لعلامة تميزه من المذكر وهي اما تا محركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسما
كقائمة وهاربة وتبدل في الوقف ها فلذلك رسمت بالها او تا ساكنة وتختص بالافعال الماضية
كقامت ونعمت واما الف مفردة عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زايدة فتنقلب هي اي
الالف الثانية همزة كحمرا هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة للتانيث
ولبست مبدلة من الف التانيث والالف المقصورة والممدودة مختصان بالاسما الظاهرة والى ذلك
اشار الناظم بقوله علامة التانيث تا او الف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف
مع وجود التا للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسما كثيرة بتا مقدرة
ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العايد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وحتى تضع الحرب
اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مونثات بدليل عود الضمير المونث
عليها ولا يخفى ما في ترتيب الايات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق ولا الادغام

البيان نحو هذه جهنم فجهنم مونث بدليل الاشارة اليها باشارة المونث وهي هذه ويستدل بالتصغير
في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغري عين واذن من الاعضا المزدوجة والتصغير يرد الاشيا الى
اصولها وغير المزدوج مذكر كالراس والقلب او بثبوتها في فعله نحو ولما فصلت العير فالعير مونثة
بدليل تانيث فعلها وبسقوطها من عدده كقوله وهو حيد الارقط بصف فرسا عربية اربع عليها
وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مونثة بدليل سقوط التا من عددها
وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير
ونحوه كالرد في التصغير

فصل

الغالب في التا ان يكون لتفصل صفة المونث من صفة المذكر كقايمة وقايم ومن غير الغالب في الاسما غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات
التي تدل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمونث كحايض وطامث فان قصد بها الحدوث في
احد الازمنة لحقتها التا فقيل حايضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حايض وطامث
بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التا الفاصلة صفة المونث من صفة المذكر في
خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامراة صبور
بمعنى صابرة وانما لم تدخله التا لعدم جريانه على الفعل ودخول التا على الصفة محمول على فعلها
قاله الشاطبي ومنه اي من فعول بمعنى فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغويا اجتمعت فيه الواو
واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا ثم ادغم اليا في اليا والا لو كان فعيلا بمعنى فاعل
لحقته التا وسال المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الاية بحضرة الواثق بالله فلم ياتوا بوجه
الصواب فساله الواثق عنها فاجاب بما قال الموضح واما قولهم امراة عدوة من العداوة بمعنى
ماله وقد لحقته التا فالتا فيه ليست للوصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل
ملولة واما امراة عدوة اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه
محمول على صديقة لما في عكسه وهو حمل صديقة على عدوة في قوله لم ابخل وانت صديقة والقياس
صديق وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول
لحقته التا الفاصلة جاز نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته وان لم يجر على الفعل فرقا بين
القصدين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروحة
والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتا وفانها بمعنى مجدودة ولحقتها التا فان كان
فعيل بمعنى فاعل لحقته التا الفاصلة نحو امراة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل
دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف
من رحم وظرف ياتي على فعيل اطرادا فصار كالفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان قلت
مررت بقتيلة بني فلان الحقت التا خشية الالباس لانك لم تذكر الموصوف بالمذكور المامون
معه الالباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمجار يقال رجل مجار وامراة مجار اي كثيرة النحر بالحا
المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان اي لا يسمع
الا ايقنه وامراة ميقانة وانما لم تدخل التا الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على فعل ولانه يشبه
المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر
الميم كمعطير من العطر وشذ امراة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على
فقيرة وسمع امراة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم
وفتح العين كمغشم بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا يبتني عما يريده ويهواه من شجاعته

قال الرضي وتجي علامة التانيث للفرق بين الجنس والواحد منه كثيرا وفي الصفات كطالقة وحايض فالقليل منها ... وذلك ... ونحو ... فالحقيقي على ... في المونث وقد جاء ... علي اجمل ... واجمل واجمال ... واجماله ...

قال الرضي انتقل ...

[illegible marginal notes]

ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة
عدم لحاق التا في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم
بقوله ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاث وتاتي التا لفصل الواحد من الجنس
الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثمر وتمرة بفتح المثناة فوق وسكون الميم ولعكسه اي لفصل
الجنس من واحده في جباة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماه
بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة مخرج
لسيارة وسيارة فانهما جمعا سيار وسيارا من اسما الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجاءت
سيارة وعلى تقدير كونهما من اسماء الاجناس فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي
التا لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنه وقد تكون التا لازمة فيما
يشترك فيه المذكر والمونث كربعة وهو المعتدل والمعتدل لذي من الرجال والنسا لا بالطويل ولا بالقصير
وتاتي التا عوضا من فا كعدة واصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة
فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التا في غير محل المعوض منه لانتفاء التانيث
لا تقع صدرا وتاتي عوضا عن عين كاقامة من لام كسنه واصلها سنهة او سنوة بدليل قولهم في الجمع
بالالف والتا سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء
لخفتها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التا في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زايد
لمعنى وهو يا النسب كاشعثي واشاعثه وازرقي وازارقه ومهلبي ومهالبه نسبة الى اشعث
وازرق ومهلب فالتا في هذين عوض من يا النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثون
والاشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زايد لغير معنى وهو يا مفاعيل كزنديق وزنادقه
فالتاء عوض من يا زناديق فاذا جي بالياء لم يجا بالتا بل يقال زناديق فاليا والتا متعاقبان هنا
قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر و
تاتي التا للتعريب بالعين المهملة اي تعريب الاسماء الاعجمية كموازجه جمع موزج بفتح الميم وسكون
الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التا
في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي معرب والفرق بين المعرب وغيره ان المعرب اذا استعملت
الاعجمي خالفت بين الفاظه فتقدم وتوخر وتاتي التا للمبالغة في الوصف كراويه
لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف والغاية مونثة ولتاكيدها
اي المبالغة الحاصلة بغير التا كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت
عليه التا افادت تاكيد المبالغة لان التا للمبالغة وتاتي التا لتاكيد التانيث كنعجة لان اختصاص المعنى
باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول
التا فيه لتاكيد التانيث فصل للالف التانيث المقصورة والممدودة
اوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة في
الاستعمال وتقدم ان المقصورة اصل للممدودة في اول باب ما لا ينصرف فلذلك قدمها
فمشهور اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى بالراء
المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها الموت وادمى وشعبى
معجمة فمهملة فموحدة اسمين لموضعين قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك
واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسما لحب

من البقل

من البقل يجبن به اللبن وجنفى بالجيم والنون والفا اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والبا الموحدة
اسما لعظام النمل اي كبارها جمع عظيم لا اعظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن افواه واسعة
قاله القالي ورجحى بالراء والحاء المهملتين والبا الموحده لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال
ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القد وقد تبين من عدم اشتهار ما ذكر ان
عد الناظم لفعلى من الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب الماردي
انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كبهمى بالبا الموحدة اسما
لنبت قاله الجوهري يقال ابهمت الارض كثر بهماها او صفة كحبلى لا مذكر لها والطولى ما لها مذكر نحو
انثى الاطول او مصدرا كرجعى مصدر رجع الوزن الثالث فعلى بفتح العين اسما كبردى
بالموحدة نهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين
بينهما يا مثناة تحتانيه يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله اذا قيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح
اوله وسكون ثانيه بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا
كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وشبعى مونثي سكران وشبعان للطويل فان كان
فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر
الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم
ماروط اي مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال اديم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت
الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة
وسمانى بالسين المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الف حبارى ليست
للتانيث وهو وهم بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع من الصرف
ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بضم اوله وتشديد ثانيه
مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب والهوا بين السما والارض الوزن السابع فعلى بكسر
اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى ودفقى بالدال والفا والقاف بمهملات وموحدة
لضربين من المشي فالاول مشية فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن
فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما مصدرا كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى كما وافق فيه
كلاهما فيما عدا الف التانيث او جمعا وذلك شيئان حجلى بالحاء المهملة والجيم جمعا لحجل
بفتحتين اسم لطائر وظربى بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة جمعا لظربان بفتح اوله
وكسر ثانيه اسما لدويبة منتنة وثالثهما لا يوجد وذلك معلوم من عدم الاتيان معها بالكاف
ولكن لم يرد تاكيد الوزن التاسع فعلى بكسر اوله وثانيه مشددا اخره حثيثى بحاء مهملة
وثاء مثلثتين بينهما يا مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشي اذا حض عليه وخليفى بالخاء
المعجمة والفا الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائي هو حي
خصيصا فيه بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل به في التسهيل الوزن العاشر
فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالفاء والراء وفي القاموس انه مثلث
الكاف والفاء الكفرى والكافور وعاء الطلع اي طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي يستره حين يعطيه
والشيباني يجعله للطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حيث ينشق قال القالي والاول هو الصحيح
لان الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى بذالين معجمتين وراءين مهملتين وحاء مهملة
في الاول وبا موحدة في الثاني وهما من الحذر والتبذير وقال ابن ولاد البذرى بالدال

المعجمة الباطل الوزن الحادى عشر [illegible] بضم اوله وفتح ثانيه مشددا [illegible]
بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسماً للاختلاط يقال وقعوا في حليطى اذا اختلط عليهم
امرهم وقبيطى بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثانى عشر
[illegible] بضم اوله وتشديد ثانيه نحو شقارى بالشين المعجمة والقاف والدال المهملة [illegible]
لطاير [illegible] نحو [illegible] مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين ونحو خليطى مما
كان على وزن فعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليس من الاوزان المختصة بالمقصور
[illegible] وجودها في اوزان الممدودة فالاول كما في عُزوَا بضم العين المهملة وفتح الواو المهملة
قوة الحتى وسبها في اول رعدتها حكاه في القاموس في زيادة على الصحاح والثانى كما في [illegible]
بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخور الثالث كما في دخيلا بكسر
الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم تحفظ بالمد عنبره يقال هو عالم بدخيلا امور كذا
اى بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون
ثانيه اسما كان كصحراء او صفة [illegible] مصنور زرغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة
كحمراء وديمة هطلاء والديمة بكسر الدال المهملة وسكون اليا المثناة تحت قال ابو زيد هو
المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا
في المعنى كطرفاء بالطاء والهاء المهملتين والفاء وهو اسم للغابة بالموحدة فيقال طرفا
الغابة وهي شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفى القاموس انها اربعة اصناف منها
الاثل الواحدة طرفاة وطرفه وفى الصحاح قال سيبويه واحده وجمع والوزن الثانى [illegible]
والرابع افعلاء بفتح العين وافعلاء بكسرها وافعلاء بضمها كالتى هي يوم الاربعا بفتح
الباء وكسرها وضمها [illegible] الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفى تحشية التسهيل انه
مولد اسم اليوم اربعاء بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها
موضع والوزن الخامس فعللاء بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقرباء اسما لمكان
والوزن السادس [illegible] بكسر الفاء [illegible] بقاف وصاد مهملتين اسما للقصا
الوزن السابع [illegible] بضم الاول والثالث كقرفصا بقاف فراء فصاد مهملة لنوع من القعود
يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه والصق الارض اليته الوزن الثامن
فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء لعاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن
التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لجحر
من جحرة اليربوع وهو حيوان فوق الفار يدا اقصر من رجليه عكس الزرافة ومنه اسما
بحرته ايضا نافقا وراهطا الوزن العاشر فعلياء بكسر الاول وسكون الثانى نحو كبرياء
بمعنى التكبر الوزن الحادى عشر مفعولاء نحو مشيوخاء بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثانى عشر فعالا بفتح
اوله وثانيه نحو براكا بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادرى
اى البرساء هو اى اى الناس هو وبراكا بالموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان
يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكا كل شى معظمه وشدته يقال وقع
في براكاء الامر ومن براكاء القتال اى في معظمه وشدته قال بشر بن ابى حازم ولا ينجى من الغمرات
الا براكاء القتال او الفرار قاله القالى الوزن الثالث عشر فعيلا بفتح اوله وكسر ثانيه نحو [illegible]

ذكر بعضها

ذكر بعضها بثلاثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول [illegible]
المهملة قال الكسائى [illegible] ممدود وهو اطيب التمر [illegible] وقال ابو الجراح [illegible]
بعد [illegible] الوزن الرابع عشر [illegible] بضم الموحدة وسكون [illegible]
والقاف [illegible] بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة [illegible] بالدال المهملة والقاف الموحدة
بالخاء المعجمة والقاف اسما لموضع [illegible] الوزن الخامس عشر [illegible]
[illegible] كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم في بعض نسخ الشرح
[illegible] ونصه وفعلا كجنفا اسم مكان
بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما [illegible]
في الصحاح في مادة القاف لم يذكره فيها في مادة القاف قال في القاموس بالقاف والراء اسما لموضع ذكره
فيها موضع سهو وانما هو بالقاف وقال في فصل القاف وقول الجوهري في فصل القاف
لبنى امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة [illegible] موضع باليمامة
من اوزان الممدودة [illegible] لا نه وزن نادر جدا [illegible]
[illegible] لابن سيده [illegible]
فذكره فيما يختص بالمد اشكل الوزن السادس
عشر [illegible] بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيراء بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير
وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا الذهب الوزن السابع
عشر فعلاء بضم اوله وفتح ثانيه نحو خيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب هذا باب
المقصور والممدود المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا
خلاف اذا رأيت اخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة
كالصحراء خلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا قصر الاسماء [illegible]
[illegible] اعتنى اللغويون بهما حتى
[illegible] ليرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة
اقسام [illegible] ما قبل اخره قياسا [illegible]
[illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف
فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر [illegible]
كونه مصدر فعل بكسر العين [illegible] اللازم نحو جوى جوى بالجيم [illegible]
نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا واشر اشرا وفتح ما قبل اخرها واجبه
مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين [illegible]
لسيبويه والفرا [illegible] الغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غرى بكسر الراء فهو غر
وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والواو غرى بالشى اى اولع به والاسم الغراء بالفتح
والمد [illegible] لكثير [illegible] ومعناها مع نهيهم هذا
قول ابن عصفور وموافقيه [illegible] عن خالد بن كلثوم
[illegible] اى ببعث كثير المتقدم و[illegible]
ابى عبيدة [illegible] بالكسر له نظير من الصحيح
يجب قبل اخره الف [illegible] ثم قال ابو عبيدة [illegible] بالشى
اغرى به [illegible] ابو عبيدة والجوهري اسلو بدل لكهلاو [illegible]
[illegible] بضم النون وتشديد الهاء اى كثيرة شابة [illegible] رواية حفل بضم الحاء المهملة

بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعيلى

هذا باب المقصور والممدود

وتشديد الفاء مستلاة ولا يبعد عندي ان يقال الغرا بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام
وقياس المصدر عزى بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل ولا استشهد
بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغرا بالفتح والمد اسم مصدر عزى والغرا بالكسر والمد
مصدر غاريت واختلفوا في الغرا فحيث كثير كابن عصفور يرى انه بالفتح والمد وابو عبيدة
يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل واحد [illegible]
[illegible] ثانيه [illegible] وسكون ثانيه نحو قربة وقرب بالقاف والرا
الكذب [illegible] بالراء الجرااي [illegible] من الصحيح بكسر القاف فيهما ومنها
فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو [illegible] بالدال
المهملة الصور المنقوشة في الحايط ويطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه
ومد برومد [illegible] بالدال المهملة السكين [illegible] بالزاي المضمومة وسكون الموحدة
الحميرة تحض للاسد [illegible] وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح
[illegible] بضم الحا والقاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله لفعل وفعل
في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي
ومقتوى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيرها من الصحيح مكرم ومقتدر
ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني المعتل بالالف ان يكون له نظير من الصحيح
[illegible] قبل اخره الف وهذا النوع مد [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله
وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف
[illegible] لافعل بسكون الفا وفتح العين او لفعل بكسر الفا وسكون العين اوله همزة وصل
فالاول [illegible] اعطى اعطاء الثاني نحو ارتأى ارتئاء قال الجوهري ارتأى افتعل من الراي والتدبير
والنظر والاصل ارتأى ارتئيا قلبت اليا في الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زايدة واستقصى الامر استقصاء تتبعه
والى ذلك اشار الناظم بقوله لمصدر الفعل الذي قد بدا بهمز وصل كارعوى
وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما
نظير ما كان مصدرا لفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه
من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون مفرد الافعلة
[illegible] التي الهمزة فيه قبل لامه واو او يا فالاول [illegible] والثاني نحو
رداء اردية [illegible] والاصل كسلوة ورداء فان نظيرهما من الصحيح حمار واحمرة وسلاح
واسلحة [illegible] اي من اجل ان افعلة حقها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا
للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من القاي واقفية جمع قفى من الواوي
من كلام المولدين لان رحى وقفا مقصوران والرحى الطاحون مونثة والقفا
مؤخر العنق يذكر ويونث واما قوله وهو مرة بن محكان التميمي [illegible] ذات اندية
لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا والمرخ ندى بالقصر [illegible]
وقيل ليس بضرورة ولكنه جمع بالبنا للمفعول ندى بالقصر [illegible] بالمد
وجبال بالجيم ثم جمع ندا المحدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا
القول [illegible] انهم يسمع نداء اجمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك

ومنها

ومنها ان يكون مصدرا لفعل بالتخفيف حالكونه دالا على صوت كالرغا والثغا بضم الراء المهملة
والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما وباعجامه والرغا صوت ذات الخف والثغا صوت الشاة من الضان
والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على داء نحو المشا يقال مشى بطنه مشا فان
نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وفي اخره راء مهملة زاد في القاموس فتح الدال قال وهو
شبه الدوار ياخذ في الراس بضم الزاي القسم الثالث اذ لا يكون له نظير من الصحيح
فهذا انما يدرك قصره ومده على بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان
والقفا الضوء والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة بجاز
بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفتا الحداثة السن والسنا الشرف بالشين
المعجمة والثرا بالمثلثة كثرة المال والحذا بكسر الحاء المهملة النعل بالنون والعين المهملة
والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا
بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة مسئلة اجمعوا على جواز قصر الممدود
للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه
[illegible] لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعا
للضرورة وجواب الشرط محذوف اي لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب
والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال المهملة وكسر
الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرا ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس
الذي يعرفونه واهل الوفا من حادث وقديم فقصر الوفا للضرورة وهو ممدود
واراد ان هؤلاء القوم الذين يمدحهم مثل للناس يعرفونه ويضربون به مثلا في كل نوع من
انواع الخير والكرم مع هذا اهل الوفا بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفرا
قصر الممدود للضرورة فيما القياس يوجب مده نحو فعلا افعل لان فعلا تانيث افعل
فيكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت
مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفرا للضرورة وهي فعلا انثى افعل فلهذا
لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة
فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء
بمد غنا للضرورة مع انه مقصور ورد في الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سنا
برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة
وقدروا الغناء هذا البيت مصدر الثاني لانه يقال غانيت غناء كما تقول قاتلت قتالا
لا مصدر الغنيت غنى كرضيت رضى وهو [illegible] والى الخلاف في ذلك اشار الناظم بقوله
والعكس بخلف يقع هذا باب كيفية التثنية وهو جعل الاسم
القابل لها دليل اثنين بزيادة في اخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها
الصحيح وهو ما ليس اخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو
ما كان اخره ياء او واوا قبلها سكون كظبي ودلو والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان اخره ياء
ساكنة قبلها كسرة لازمة من العرب كالقاضي والقاضية وهذه الانواع الثلاثة تجب لا تغير
عن حالها في التثنية تقول رجلان وامراتان وظبيان ودلوان والقاضيان والقاضيتان
وشذ في التثنية اليه بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة اليان وخصيان بحذف

عد اقسام

على نحو [illegible] العقل

الثاء والقياس أَلْيَانِ وَخُصْيَانِ قال عنترة متى ما تلقني فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا
والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الالية وقيل الليان وخصيان ليسا تثنية أليه وخصيه
المؤنثين وانما هما تثنية الى وخصى المذكرين النوع الرابع المثل المقصور وهو ما اخره
الف لازمة من العرب وهو نوعان ما تجب فيه الفه يا في التثنية وذلك في ثلاث مسائل
احدها ان يتجاوز ثلاثة احرف بان تكون رابعة كحبلى وحبليان [illegible]
بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيات او سادسة كمستدعى
ومستدعيات [illegible] وهو الرجوع الى خلفه وخوزلى بفتح الخاء
المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي بعدها وهي مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر [illegible]
[illegible] الثانية ان تكون الالف ثالثة [illegible] الالف للالف دون قبلها يا للتثنية
[illegible] بقلب الالف ياء [illegible] في تثنيته
بكسر الحاء المهملة [illegible] حكاه الفراء ان الفه مبدلة من يا تقول حنيت المكان
حماية والقياس حيان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شي وهي المجهولة الا
صل وقد ابدلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في الجميع فلان
علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها واما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف لا تقبل الحركة ولا
يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها يا في المسئلة الاولى
فالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو بنيت فعلا من اعطى
الثلاثة لقلبت الالف الى اليا سوا كان اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي من
الرجوع الى الاصل واما في المسئلة فلان الامالة انما تحصل بتحويل الى اليا فرد اليها في
التثنية والى هذه المسايل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا
ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى والنوع
الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين احداهما ان تكون
بدلا من الواو ولم تتجاوز ثلاثة احرف [illegible] وعصوان [illegible] وقفوان [illegible] بالتخفيف
ومنوان وهو لغة في المن التشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال
عندي [illegible] تثنيه [illegible]
[illegible] وقاس عليه الكساى واجيب كانه نادر لا يقاس عليه المسئلة [illegible]
من المسئلتين [illegible] الا وغير مبدلة عن شي [illegible]
[illegible] وانما قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية
ترد الاشيا الى اصولها وعدم الامالة تدل على عدم ملاحظة اليا والى هاتين المسئلتين اشار
الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف والنوع [illegible]
[illegible] وهو ما كان اخره همزة قبلها الف زايدة [illegible]
[illegible] بضم القاف وتشديد الراء المهملة [illegible] بضم الواو
وتشديد الضاد المعجمة [illegible] في تثنيتهما [illegible] بتصحيح الهمزة وسلامتها
من القلب واوا والى هذا اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح [illegible]
[illegible] ما خوذان من فرح ووضو وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم
انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته

بدل

بدل من الف التانيث [illegible] عند الجمهور [illegible] وانما قلبت هنا لان بقاها على صورتها يودي الى وقوع
همزة بين الفين وكذلك كتوالى ثلاث الفات واحتيز قبلها واوا لبعد شبهها بالالف لان اليا تشبه الالف
في وقوع كل منهما للتانيث قاله المبرد وهو منقوض بمطايا والاوجه ان يقال انما قلبت واوا حملا له
على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجري مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا
اشار الناظم بقوله وما كصحرا بواو ثنيا [illegible]
[illegible] الهمزة [illegible] واو وجب [illegible]
وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا [illegible] بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة
والقلب واوا [illegible] عند الفريقين [illegible] التصحيح
بضم القاف وسكون الرا وضم الفا بعدها صاد مهملة ضرب من القعود [illegible] في تثنية قرفصا
بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفا ومقتضى الصحاح ضمها ومقتضى القاموس
جوازهما وسينها مهملة دويبة سودا [illegible] تثنية عاشورا العاشر او التاسع من المحرم قاله
في القاموس [illegible] والى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر
النوع الثالث ما يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب
الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كسا وحيا بالحاء المهملة واليا المثناة التحتانية
اصلهما كساو وحياي قلبت الواو واليا فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زايدة وانما ترجح التصحيح
لان فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين [illegible]
بابدال الواو يا النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم
القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلبا بكسر العين المهملة وسكون اللام وباليا الموحدة
ذا معروف بنقشر ويغسلخ يعالج بالريق [illegible]
[illegible] بكسر القاف وسكون الرا وهو ما يكتب فيه ويرمى اليه [illegible] بضم القاف وسكون الرا
بعدها نون فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبلي ثم ابدلت اليا فيهما همزة لتطرفها اثر الف زايدة
فعلبا ملحق بقرطاس وحوبا ملحق بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبهها الهمزتهما
بهمزة حمرا من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زايد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى
الجزولي انه الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال وان سيبويه
القلب في علبا اكثر منه في كسا مع اشتراكهما في العلة وكذلك قال الناظم ونحو علبا كسا
وحيا بواو وهمزة من غير ترجيح هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر
السالم ويسمى الجمع الذي على هجاين وهما الواو والنون رفعا واليا والنون نصبا وجرا ويسمى
ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين الواو واليا وسلم
فيه بنا الواحد وختم بنون زايدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف واليا
وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون زايدة تحذف للاضافة [illegible] المذكر
السالم [illegible] التي قبلها [illegible] في جمع القاضي سما ياوه اصلية والداعي سما
ياوه منقلبة عن واو والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة اليا
للاستثقال ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا يلزم قلب
الواو يا لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شيت قلت استثقلت
الضمة على اليا فيهما فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت اليا للالتقا الساكنين

ط هذه الالف التي [illegible] كما في عبارة الشارح لكن النسخة غير معتمدة [illegible] فتح هذا على المشارح [illegible]

الثالث ٢

ويحذف لهذا الجمع الف المقصور ويبقى فتحتها التى قبلها فتقول فى جمع موسى علما الموسون
والاصل الموساون حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه
اشار الناظم بقوله واحذف من المقصور فى جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما
حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا فى جمع موسى موسون
وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بنا على ان وزنه مفعل والفه زائدة من ماس راسه موسا
حلقه واتفق الجميع على ابقا الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل ياء او واو فتقول الفتون والاعلون
وفى التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلها الاعليون والمصطفيين
تحركت يا اهما المبدلتان من واو فى الاصل لانهما من العلو والصفو وانفتح ما قبلها فقلبا
الفين ثم حذفا لالتقاء الساكنين لا لتقا الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما ويعطى
الممدود فى جمعه جمع المذكر السالم حكمه فى التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن
وجوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف
الالحاق او بدل من اصل فتقول فى وضا وقرا وصفين لمذكر وضاؤن وقراون بالتصحيح بلا
الهمزة لاصالتها وتقول فى حمرا علما لمذكر عاقل حمراون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث
واحترز بقوله علما لان حمرا صفة لا تجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال
فى نحو علبا وكسا علمين لمذكرين عاقلين فتقول علباؤن وكساؤن بالتصحيح وعلباوون
وكساوون بابدال الهمزة واوا لانها فى علبا للالحاق بقرطاس وفى كسا بدل من اصل وفى الارجح من
الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع هذا باب
كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم من التغيير يسلم فى هذا الجمع المؤنث السالم
ما سلم فى التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان وتقول فى جمع هند علما لمؤنث هندات
بزيادة الف وتاء كما تقول فى تثنيتها هندان بزيادة الف ونون من غير حذف شى منهما الا
ما ختم بتا التانيث فان تاءه تحذف فى الجمع بالالف والتا لئلا يجمع بين علامتى تانيث وتسلم
فى التثنية لفقد العلة المذكورة تقول فى جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات بحذفها
ثم تقول فى تثنيتها مسلمتان باثبات التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالباس بتثنية المذكر
جمع المقصور والممدود يتغير فيه ما تغير فى التثنية تقول فى جمع المؤنث بالف التانيث
المقصورة حبليات بالياء المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول فى تثنيتها
حبليان بالياء وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفتحتين والحذف
متعذر لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء يونث بها كتضربين وانما قلبوا
الممدودة واوا لان قلبها ياء يودى الى اجتماع ثلاث الفات فان الهمزة من مخرج الالف وخصت
بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان
ما قبل التا الدالة على التانيث فى المفرد حرف علة اعطى ما يستحقه ... اى على حرف العلة بعد حذف
التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال لو كان اخر ... الوضع قبل مجى تاء التانيث
فتقول فى جمع نحو ظبية وعروة ظبيات وعروات بسلامة حرف العلة الياء والواو من القلب
الفا لسكون ما بعدها وتقول فى جمع مصطفاة وفتاة بالالف والتا المثناة فوق مصطفيات
وفتيات بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل فى فتاة ولزيادتها على الثلاث فى مصطفاة
لا نهاية الصفو قال الله ولا تكرهوا فتياتكم على البغا وتقول فى جمع نحو قناة بالقاف والنون

وهى

مفعل والفه اصلية من اوسى راسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه صح صح

وهى المرج والحضيرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها ثانية وتقول فى جمع نحو باة بفتح النون
والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة بدل من واو وقال الجوهرى النبوة والنباوة ما ارتفع
من الارض وضبطها الشيخ عبد القادر المكى بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتا تانيث
الصوت الخفى وفيه نظر انتهى نباآت باقرار الهمزة ونباوات بقلبها واوا لما مر من ان ما همزته
بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول فى نحو بناة بفتح الموحدة وتشديد النون
مؤنث بناء بناات او بنايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى يبنى وتقول فى جمع زرة
بضم الفاء وتشديد الراء وهى الفاسكة زراات بالهمزة لا غير لما مر من ان الهمزة الاصلية
تجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف فالالف اقلب قلبها
فى التثنية وتاء ذى التاء الزمن تنحيه فصل اذا كان المجموع بالالف والتا
اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم تحريك عينه
اتباعا للفتح قبله فاتيه سواء فى ذلك العاقل وغيره وصحيح الفا واللام واحدها مؤنث بالتا او
المعنى نحو سجدة ودعد علم امراة تقول فى جمعهما بالالف والتا سجدات ودعدات
بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة
بسكونها وقال عبد الله بن عمرو العرجى بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاى منكن ام ليلا
من البشر بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة
الى ياء المتكلم مبتدا سقطت منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن خبر المبتدا
وعدل من الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ وقول ذى الرمة وهو اعرابى من بنى
عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما لى بزفرات العشى يدان بتسكين الفاء من
زفرات فى الموضعين فضرورة خفيفة لان العين قد تسكن للضرورة وقد تم الافراد
والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك فى
الافراد ففى الجمع اولى والزفرات من زفر يزفر اذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات
الى وقتى الضحى والعشى لان من عادة المتيم اى يقوى به الهيام فى هذين الوقتين وان كان
الاسم المستوفى للشروط الخمسة مضموم الفاء نحو خطوة وجمل بالجيم علم امراة او
مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك فى عينه الفتح والاسكان مطلقا عن القيد الاتى
والاتباع لحركة الفاء ان لم تكن الفا مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء
المثناة تحت وهى الصورة من العاج وزبية بالزاى والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهى
حفرة للاسد فيقال فى جمعها دميات وزبيات بفتح عينيهما واسكانها واذا فتحت لم تقلب
الياء الفا لئلا يلتقى ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة ولا مكسورة واللام
واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وسكون الراء اعلى السنام ورشوة بكسر الراء
على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهى الجعل فلا يقال فى جمعها ذروات
ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر فى
الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلاث وسكون الراء الانثى من ولد
الكلب والسبع والصغيرة من القثا والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الابيات
الاربعة ويمنع التغيير فى العين فى خمسة انواع لم تستوف الشروط الخمسة احدها
فاقد الثلاثة نحو زينب وسعاد اسمى لانهما رباعيان لا ثلاثيان النوع الثانى

فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهى الغليظه
وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهى التامة الخلق لاجرهما صفتان
لا اسمان وشذ كهلات بفتح الها جمع كهلة وهى التى جاوزت الثلاثين سنة وكان
حقه الاسكان لانه صفة [illegible] فتحه النوع الثالث فاقد سكون العين نحو
شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم لان حركات الوسط ومفرده شجرة وسمرة
[illegible] ما كانت عينه مضمومة [illegible]
بالنوع الثانى [illegible] تخفيفا [illegible]
عينه مكسورة [illegible] تخفيفا نحو تمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب
مع الجمع [illegible] الاعلال [illegible] له حتى يقال ان التصحيح حاصل
بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات جمع جوزة من الواوى وبيضات من اليائى
ما قبل حرف العلة فيه فتحه فلا يغير لاعتلال العين قال الله تعالى فى روضات الجنات
وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولولم تستثقل فتحه عين المعتل العروضها عندهم وعليه قراة بعضهم
ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلى فى مدح جمله اخو بيضات رايح متاوب
رفيق بمسح المنكبين سبوح بفتح اليا من بيضات يقول جملى فى سرعة سيره كالظليم
الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح وهو الذهاب والمتاوب
من تاوب اذا جا اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما فى السير والسبوح
حسن الجرى وبقى من المعتل ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة
تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهو لا تفتحه فى جميع الباب قال فى
المصباح واتفق جميع العرب على الفتح فى عيرات جمع عير بكسر العين المهملة
وسكون اليا المثناه تحت وبالرا وهى الابل التى تحمل الميرة بكسر الميم وسكون المثناة تحت
الطعام وهو شاذ فى القياس لانه مونث بدليل ولما فصلت العير فهى [illegible]
[illegible] الاسكان واختلف الناس فى عيرات اختلافا كثيرا فى اصله هل هى بكسرة او
بفتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا فى المفرد فقال اكثرهم عير
بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اى تذهب وتجى وقيل عير بكسرة ناشئة
عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض قالوا
واصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف
القايلون به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثانى لتلميذه
ابى اسحق وهو انه جمع عير وهو الذى فى الكتف والقدم فقيل له اذ لك مونث قال الاصمعى فان
يونس قال كل شيئين منفصلين فى الانسان مونثان كاليدين والرجلين النوع الخامس
فاقد عدم الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء
للهيئة من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء للدليل فلا تغير العين عن سكونها لا دغام عينه
فى حرك انفك الادغام [illegible] فكان يثقل فتفوت فائدة الادغام هذا باب
جمع التكسير ويفارق جمع السلامة فى اربعة اشيا احدها ان جمع السلامة يختص
بالعقلا والتكسير لا يختص والثانى يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم فى التكسير والثالث انه
يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا
يونث مع التكسير قاله ابو البقا وجمع التكسير لغة هو ما تغير فيه صيغة الواحد

وبرات بكسر الميم صح صح

اما بزيادة ليست عوضا من شى من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال
فى الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان
والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين
او بنقص من غير تبديل شكل كتخم بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد وتخم للجمع او تبديل
شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين لجمعه
او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او
بهن اى بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فانه غلمانا زيد فى اخره الف ونون ونقص
منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك
واعترض بانه لا يخرج منه لان صنوان من باب زيادة وتبدل شكل وتخم من باب نقص وتبدل
شكل لان الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد قاله المرادى ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر
اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ من كلامه الاتى المشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظى
وتقديرى فاللفظى ما تقدم والتقديرى نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه انها على واخواته
جموع تكسير فيقدر فى ذلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل
واذا كان جمعا كبدن وكذا القول فى اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا فى تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصد
به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا هذا جنب وهذان جنب وهولاء
جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك
لكن فى باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعنى باب فلك اسم جمع مستغنيا
عن تقدير التغيير والتغيير اللفظى له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو
من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية فى المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما
بينهما لكان اولى وهى افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر
العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبى وخصت هذه الاوزان الاربعة
بالقلة لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبيه بخلاف غيرها من الجموع فانها
ترد الى واحدها فى التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل
ثم فعله ثمت افعال جموع قله وليس من جموع القلة فعل بضم الفا وفتح العين كغرف ولا فعل
بكسر الفا وفتح العين كنعم ولا فعلى بكسر الفا وفتح العين كقردة خلافا للفرا وثلاثة وعشرون
موضوعة للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسياتى قريبا وقد يستغنى
بعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة قاله فى التسهيل
قال الشاطبى وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع احد البنائين استغناء عنه بالاخر ومعنى الاستعمال
ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت فى بعض المواضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل
جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع عنق وافئدة جمع فواد قال الله تعالى وارجلكم
الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هوا فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء
الكثرة لانها لا يستعمل لها بنا كثرة والثانى كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة من اقلام والمقام
مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد
يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا او استعمالا اتكالا على القرينة
فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد

جمع بضمها او فتح الراء اسما لطاير تقول خمسة رجال لخمسة قلوب سهم خمسة صردان فيتعين جمع
الكثرة عن جمع القلة لعدم وصفه وليس منه اى من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء
قلة ما شذ به الناظم وابنه من قولهم فى جمع صفاة وهى الصخرة الملساء صفى بضم
الصاد وكسر الفاء وتشديد اليا لقولهم فى جمع قلتها اصفاء حكاه الجوهرى وغيره بل
هو من القسم الثانى وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه
كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فقد اختار ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله
صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذى بكثرة وضعا يفى
كارجل والعكس جا كالصفى البناء الاول من ابنية القلة افعل بضم العين وهو جمع لنوعين
كل منهما لجمعه شروط احدهما فَعْل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح
العين لا معتلها سواء صحت لامه ام لا اعتلت بالياء ام بالواو ليست فاؤه واوا كوعد ولا
لامه مماثلة لعينه كوق وذلك نحو كلب والكلب وظبى واظب وجرو واجرو واصلها اظبى واجرو
بضم الباء والراء فقلبت ضمتها كسرة والواو فى اجرو ياء وحذفت الياء الاصلية فى اظبى والمنقلبة فى اجرو
على حد الحذف فى قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل لانه صفة واما قالوا اعبد
جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية كاعتلال العين بالواو فى الاول والياء فى الثانى وشذ
قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا
وسماعا اثوب جمع ثوب قال معروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على خلق
لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا او ثيابا
وقال آخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق بها الاثر والقياس
سيوف واسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضار
جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجرح يبقى بعد
البرء قاله العينى وشذ اوجه جمع وجه لان فاؤه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه
مماثلة لعينه ويحفظ افعل فى ثمانية اوزان فعل كذيب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر
الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفُعْل بضم اوله وسكون
ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة
فضمة كضبع ثلاثة اختصر فى مفتوح الفاء وثلاثة فى مكسورها واثنان فى مضمومها والجميع
انما يقع فى الاسماء الا فعلا بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفى الصفات النوع
الثانى مما جمع على افعل الرباعى المؤنث بلا علامة الذى قبل اخره مدة الفا او ياء سوا
فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدى والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة و
المضموم نحو عقاب طاير معروف والياء نحو يمين فتقول فى جمعها اعنق واذرع واعقب
وايمن وشذ افعل فى نحو مكان وغراب وغرابه وجنبى من الذكر فخرج بالرباعى نحو
دار وثار فانهما ورد ... ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالمؤنث نحو حمار وعمود ورغيف
وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الاخر نحو زينب والى هذا النوع اشار الناظم
بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعى اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع فى
مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثانى من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم
ثلاثى لا يستحق افعل السابق اما لانه على فَعْل بفتح اوله وسكون ثانيه وذلك مثل

العين

العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف ونحو ثوب واثواب او لانه على غير فَعْل بفتح الفاء وسكون العين
فيشمل ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد و ثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب
وابل و اثنان مع ضم الفاء نحو قفل وعنق فتقول فى جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة
واعناب وآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله
وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثى اسما بافعال يرد ولكن الغالب فى فعل بضم الاول وفتح
الثانى ان يجى جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين وهو طاير
ضخم الراس يصطاد العصافير قيل وهو اول طاير صام لله وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال
الجوهرى ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهرى
كهمزة وهو طاير كالعصافير حمر المناقير وخزز بخاء معجمة وزاى قال الجوهرى ذكر الارانب
فيقال فى جمعها صردان وجرذان ونغران وخززان واليه اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم
فعلان فى فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع رطب مما شذ فى فعل المفتوح
الفاء الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع
فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع
زند بالزاى المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذى يقدح به النار والزندة
هى السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح
لما فى البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفرا وقال تعالى اتخذوا
احبارهم وقال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفى اخره همزة
تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهى الضرطة والحطاة ايضا الصرعة يقال حطات
الرجل اذا صرعته بالارض واختلف فى تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط فى جمع
بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لانه كان يحطو الرجل والرجل المحطوة
هى التى لا اخمص لها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قاله ابن السيد
ماذا تقول لافراخ بذى مرخ زغب الحواصل لاما ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب
رضى الله عنه وكان قد سجنه واراد بالافراخ بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشها
د والقياس فى جمع فرخ افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير
الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاى وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر
الصغير على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد ما قولك فى اولاد صغار
جدا لا ماء عندهم ولا شجر اذا شكوا البكا حالهم وقال اخر وهو الاعشى وجدت اذا اصطلحوا
خيرهم وزندك اثقب ازنادها فجمع زندا على ازناد وقياسه ازند وسمع ايضا فعل
وافعال فى شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل وراى ورأد وهو اصل اللحيين وسطل وجن
ولحن ونجد وفرد وجلد واكف وانف وثلج وليس منه افنان من قوله تعالى ذواتا افنان
انما هو جمع فنن وهو الغصن فاما الفن فجمع فنون على القياس كصك وصكوك البناء
الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعى بمدة الف
او ياء او واو قبل الحرف الاخر سواء اكان مفتوح الفاء او مكسورها او مضمومها فالالف
مع فتح الفاء نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب و الياء نحو رغيف والواو نحو
عمود فتقول فى جمعها على افعلة طعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف

وهو الكبير بالبوم

جمع

وارغفة وعمود واعمدة وشد كتاب وكتب والقياس اكتبه ولم يتوقعه فالمهاباذى
ووقع فى الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت فى كثيره نُهُر وفى قليله أَنْهُر والصواب انهره
كما فى المحكم لان النهار مذكر والى هذا اشار الناظم بقوله فى اسم مذكر رباعى بمد **ثالث افعلة عنهم اطرد** **والزم** **فى فعال بالفتح وفعال بالكسر** حال كونهما **مضعف**
اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام واراد بتضعيفها مماثلتها للعين ومضاعف
الثلاثى ماكان عينه ولامه من جنس واحد واراد بتضعيف اللام مماثلتها للعين **كبتات**
بفتح البا الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهرى هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيد
متاع البيت وفى الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات **وزمام** بكسر الزاى قال الجوهرى
هو الخيط الذى يشد فى البرة او فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود
زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذى يجعل فى عظم انف البعير
وهو من خشب والبرة من صفر فتقول فى جمع بتات ابتة وفى جمع زمام ازمة
والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد
المثلين فى الاخر **والثانى** وهو معتل اللام ماكان لامه واوا او يا **كقباء** بفتح القاف والباء
الموحدة **واناء** بكسر الهمزة فتقول فى جمعهما على افعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمزة
والاصل ا ءنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها
واليه اشار الناظم بقوله فى فعال او فعال مصاحبى تضعيف او اعلال وحفظ
افعلة فى صحيح وجى ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهو مصدر وهى السقا اذا خرق
وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال
وباب وقفا وجائز بالجيم والزاى الخشبة الكبيرة فى وسط البيت وواد وناحية وظنين
بالظاء المشالة بمعنى متهم ونصيصة بنون وصادين مهملتين المطر القليل وعتى بفتح
العين المهملة وكسر الياء الاولى وتشديد الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة
وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان لرتبع الاول فاما صحيح
وجى وظنين وعتى فقالوا فيها انجدة واجيبه واظنه واعتيه مع انها صفات واما
عقاب فقالوا فيه اعقبه مع انه مونث واما نجد وهى وسد وسد وقدح وقن وخال
وقفا وباب وجرة فقالوا فيها انجده واوهيه واسده واقدحه واقنه واخوله
وابوبه واقفيه واجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان ونصيصه فقالوا فيها
ارمضة واخونه وانصصة مع انها رباعية على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعولة
مع خلوه عن مدة قبل اخره واما جائز وناحية فقالوا فيهما اجوزه وانحية مع ان
المدة فيهما ليست قبل الاخر **البنا الرابع** من ابنية القلة **فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه** ولم يطرد فى شىء من الابنية بل **هو محفوظ فى** ستة اوزان **فعل** بفتحتين **نحو
ولد وفتى** و **فعل** بفتح اوله وسكون ثانيه **نحو شيخ وثور** و **فعل** بكسر اوله وسكون
ثانيه **نحو ثنى** بكسر الثاء المثلثة وهو [illegible] والقصر كعدى هلاء الفارسى الامر الذى
يعاد مرتين ومنه الحديث لا ثنى فى الصدقة اى لا تؤخذ فى السنة مرتين والثنى
ايضا الثانى من السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذى يكون دون السيد فى المرتبة
قاله ابن مالك و فعال بفتح اوله **نحو غزال** و فعال بضم اوله **نحو غلام** و فعيل بفتح اوله وكسر

الجزة صوف شاة مجزوزة

ثانيه

ثانيه **نحو صبى وخصى** وجليل تقول فى جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية
وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا
بنقل يدرى **وانعدام اطراده** قال ابو بكر بن السراج **وهو اسم جمع لا جمع البنا الاول
من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه** وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا
مجردا ساكن العين الوسط **وهو جمع لشيئين احدهما افعل مقابل فعلا بالمد كاحمر**
وابيض او ممتنع مقابلته لها اى لفعلا **لمانع خلقى نحو آكر** لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهى حشفة
الذكر **وآدر** بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية
المنتفخة **بخلاف نحو آلى** بعد الهمزة **الكبير الالية** وآلى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت
الساكنة الفا كآدم **فان المانع من اليا** بفتح الهمزة وسكون اللام وفى اخره همزة قبلها الف مسبوقة
بيا مثناة تحتانية **تخلف الاستعمال** فانهم قالوا فى المذكر آلى على وزن افعل ولم يقولوا
فى المونث اليا على وزن فعلا **والثانى** ما يجمع على فعل **فعلا** بفتح الفاء وسكون العين **مقابلة
افعل كحمراء وبيضا او ممتنعة مقابلتها له** اى لافعل **لمانع خلقى كرتقا** بالراء المهملة
والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم **وعفلا** بالعين المهملة
والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شى يخرج فى قبل المراة يشبه الادرة للرجل **بخلاف نحو
عجزا** بالجيم والزاى **للكبيرة العجز** فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان العرب قالوا فى
المونث عجزا ولم يقولوا فى المذكر اعجز فلا يقال رجال الى ولا نسا عجز الا اذا سمع فيحفظ
ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو فى ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن
عقيل فى شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر فى غير التسهيل ان فعلا يطرد فى هذا
النوع كاطراده فى احمر وحمرا وما ذكر من انهم لا يقولون امراة اليا ورجل اعجز فعلى هذا يقال
رجال الى ونسا الى ورجال عجز ونسا عجز وتقول فى جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول
تصحيحا للعين لئلا ينقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا على فعل بالكسر والى فعل
اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمرا **البناء الثانى** من ابنية الكثرة **فعل بضمتين**
وهو تدريج حسن لانه فرع من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا
الا بالحركة والسكون **وهو مطرد فى شيئين** احدهما **فى وصف على فعول** بفتح الفاء **بمعنى فاعل
كصبور** وصبر **وغفور** وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول **والثانى فى اسم
رباعى** فى العدد **بمدة** الف او ياء او واو **قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا** من غير تقييد بحرف
معين من احرف العلة **او غير مضاعفة ان كانت المدة** الفا لا غيره وما مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح
الاول **نحو قذال** للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية
واتان بالمثناه الفوقانية للمونث من الحمار و مكسور الفا **نحو حمار** للمذكر **وذراع** للمونث
ومضموم الفاء **نحو فراد** للمذكر **وكراع** للمونث وما مدته يا **نحو قضيب** للمذكر **وكثيب** للمونث وما
مدته واو **نحو عمود** للمذكر **وقلوص** للمونث وهى الشابة من النوق وما مدته يا او واو مع التضعيف
نحو سرير للمذكر **وذلول** للمونث **وخرج** بقوله لام غير معتله **نحو كسا وقبا** فلا يجمعان على
فعل **لاجل اعتلال اللام** لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب الواو كسا يا والتسليم
يا قبا فيصيرا على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفض لما فيه من ثقل الخروج
من ضم الى كسر والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا فى ثنى ثنن والا

صح

ثنى بضم النون فلابد لو امن الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجرو وادل وخرج
بقوله غير مضاعفة ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل لاجل
تضعيفهما اى اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف
مع الضم وشذ عنان بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها المطر وفيه كما سبق الاعلى للاعلا
والاسفل للاسفل وعنن وحجاج تحا مهملة مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين
وقيل هو الاعلى الذى ينبت عليه الحاجب وحجج ووطواط بفتح الواو بمهملتين الضعيف ووطط
وتحفظ فعل بضمتين في فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي
فعيل صفة نحو نذير ونذر وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصفة نحو نجيبة وفي فعل بفتح اوله وسكون
ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال
بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد اى حاذقة وفي فعلة بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو فرحه وفعله بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر
والى فعل بضمتين اشار الناظم بقوله وفعل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد
مالم يضاعف في الاعم ذو الالف البناء الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل
بضمتين كان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدهما في اسم على فعلة بضم
اوله وسكون ثانيه ويستوى في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كغرفة وقرب
وعرفة وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وزنية وزنى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج
ومدة ومدد والثاني في الفعلى بضم الفاء انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى
انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانها صفة
لامذكر لها فلا تجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء الموحدة
وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذى لايدرى من اين يؤتى لشدة باسه والجمع بهم قاله في الصحاح
وفعلى مصدرا نحو رؤيا يقال راى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا راى
بالتنوين مثل رعى قاله الجوهرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والباء
الموحدة وقاس عليها الفرا وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو قرية وقرى وفعله بفتح
اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدره بفتح الموحدة وهى عشرة الاف درهم وجمعها بدر
وبدر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرها هاهنا
فيه نظر وفعله بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعله بضم اوله وفتح ثانيه
نحو تخمة بالتاء المثناه فوق والخاء المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله
وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم
تام على زنة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل نحو حجة وحجج وفي التنزيل ثماني حجج
وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناه تحت وهى الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو
صغرة وكبره وعجزه وبالتمام نحو عدة وزنة فانهما نقصا اللام وعوض منها التاء والبه اشار النا
ظم بقوله ولفعلة فعل وتحفظ فعل باتفاق في فعلة واحدة فعل بكسر الفاء وسكون
العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تثنية واحدة التبن تبن حملا على مدر و في المعوض من
لامه تاء التانيث كعزة وعزى ومن فعله الاجوف بفتح اوله نحو حاجه وحوج وقامه وقيم
ومن فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر ومن فعله بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو قصعه

وقصع

وقصع وجفنه وجفن وفعله بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون
الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضيا وضبطه بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها ذرب وضيم
والذربة المراة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع ومن فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو
هدم بكسرا لها وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جموع على هدم رواه ابن سيده ومن فعله
بضم اوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح
البناء الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل
معتل اللام بالياء او بالواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة والاصل فيهن رمية وقضية
وغزوة قلبت الياء والواو الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة
حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذى اطراد فعلة
فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو غادية وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو طرف
وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة وشذ من صفة على غير فاعل نحو كمى وكماه
ومن فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداه ومن فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة
وهو الرجل الذى لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو شايع في وصف لمذكر
عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار وبررة قال الله تعالى
وجاء السحرة بايدى سفرة كرام بررة ومن التسهيل برره جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم
بقوله وشاع نحو كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق
وحايض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتى فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شئ
من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي
بعض نسخ الصحاح وزنه سادة فعالة وهو سهو وقوله شايع تبع فيه النظم وكان الاولى ان
يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشياع الاطراد البناء السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه
وهو جمع لما دل على افة من هلك او توجع او نقص مما من فعيل حال كونه وصفا للمفعول
فالتوجع كجريح وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه
ستة اوزان مما دل على افة من ذلك احدها فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى
والثانى فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث
فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت
اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع
المثلين وهل هو فيعل بكسر العين او فتحها وابدلت الفتحة كسرة او فعيل كطويل اقوال
محكية في سيد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران
وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى و جلد
وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به
قمن البناء الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه اسما بضم الفاء
وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطه بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق
في شحمة الاذن ودرج ودرجة بالجيم واجوف نحو كوز وكوزة بالزاى ومضاعفا نحو دب
ودببة وقليل من اسم على زنة فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو غرد بالغين المعجمة والراء
نوع من الكماة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح ان غرده جمع للمكسور الفاء

او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والراء وفعل ايضا في نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى وكنف
وهادر وعلج ووقعه وخطوه واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في
فعل وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحي ومدي فلا يجمع شي منها على فعلة البتا
التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعلة حال
كونهما صحيحي اللام سوا اصحت عينهما ام اعتلت كضارب وصايم ومونثيهما ضاربة وصايمة
فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو حايض وجبض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب
العين وجايزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعله
وصفين ونحو غاز وعزي وعاف بالعين المهملة والفاء اي سايل وعفي لاعتلال لامهما
ونادر فعل في نحو امراة خريدة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون اليا اخر الحروف
الحيية اي ذات الحيا بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذرا وجمعها خرد
وقالوا خوابد على القياس ونفسا ونفس ورجل اعزل ورجال عزل اذا لم يكن معهم سلاح
وزعم الاصفهاني ان افعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله وابغي رجال الجوادة غير عزل
مصاليت امثال الاسود الضراغم وفارق باب احمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو نتا او لو
عضا او سبغا او رمحا زالت عنه هذه الصفة البنا العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه
وهو جمع لوصف لمذكر على زنة فاعل صحيح اللام سوا كانت لامه همزة ام لا كصايم
وصوام وقايم وقوام وقاري وقرا وقيل وندر فعال في جمع فاعلة كقوله
ابصارهن الى الشبان مايلة وقد اراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم
احدا ذكر مجيئه في فاعلة للمونث الا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي
والظاهر ان الضمير المونث للابصار لا للنسا لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد فهو
جمع صاد لا جمع صادة لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه
لما فيه من مخالفة الضمير لعلي غير المتحدث عنه وندر فعال من فاعل المعتل بالواو والياء كغزا
جمع غاز وسرا جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف
زايدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل
وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين غير يائي الفاء والعين
فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب
وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين وندر فعال
في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في
الزبية للاسد ليقع فيها ومن المثل اذل من يعر وياي العين نحو ضيف وضياف وضيع
بالضاد المعجمة وضياع واليه اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما
عينه اليا منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما
اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة
ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل
لانه صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال
ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا وشذ فعال ذو الثنا الوزن الخامس والسادس
فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذيب وذياب وبير وبيار وفعل بضم الفا وسكون العين

كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو
وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يايي اللام كمدية قاله المرادي اخذا من
التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل
بمعنى فاعل ومونثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومونثاتها كظريفة
وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومونثيهما لاعتلال اللام ونحو
نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرا الكساي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفرا والزجاج هو
جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط
فمقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في
الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه
ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح
الفاء صفة ومونثاه فعلى بالالف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وانثاه
فعلانة بالتاء لا غير فمفتوح الفاء كغضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمان وندام
وندمانة وندام ومضموم الفاء نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث
تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا او انثييه او على
فعلانا ومثله فعلانة والعين التزموا في فعيل وانثاه اذا كانا واويي العين صحيحي
اللامين كطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلتزم فعال
بل يجمع عليه وعلى غيره نحو كريم وكرما وكرام وظريف وظرفا وظراف وشريف وشرفا
وشراف وانما لم يشاركهما نحو طويل وفعيم وصويب من قولهم سهم صويب اي صايب قال
واما الصويب فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله
والزمه في نحو طويل وطويلة تفي وبحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعا وفي
التنزيل حتى يصدر الرعا وقايم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام والام بالهمزة مشددة الميم
مشتقة من ام واصله اامم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام
كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما ومونثاتهن كراعية ورعا وقايمة وقيام وآمة
وامام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف اي هزيل وعجاف ومونثه
عجفا وعجاف ومنه سبع عجاف لانه مفرده بقرة عجفا وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب
وزاد ابو حاتم ابطح وبطاح قال ابن سيدة في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان العجف
لا ثاني له ويحفظ في وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والا
صل جواد قلبت الواو يا لوقوعها بعد كسرة قال ومن الجياد ما يقد بارسان وفي وصف على
فيعل نحو خير بفتح الخاء وتشديد اليا المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلا
نحو بطحا وبطاح وفي وصف على فعلى نحو انثى واناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو
قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو رخل ورخال وهو بالراء والخا
المعجمة الانثى من ولد الضان وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمر ونمار وفي
فعالة نحو عباة وعبا وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف
وفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو ربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل
نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفي فعلان بفتح الفاء

في ذلك لقلته قال في المحكم قال
ابن جني لم يات فعيل صفة
عينه واو ولامه
صحيحان الا في ثلاث كلمات
طويل

بضم الفا

وسكون العين كضبعان وضباع البنا الثاني عشر فعول بضمتين ويطرد في الفاظ اربعة احدها
اسم على فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو اي فعول فيه اي في فعل
ملتزم واليه يشير قول النظم وبفعول فعل نحو كبد خص غالبا كذاك ... ومن غير الغالب نمر
ونمار وكافي نحو نمر نمور على القياس ونمر بضمتين على غير القياس قال حكيم بن معية
الربعي فيها عيائيل اسود ونمر انشده سيبويه فقال ابن الضائع اراد نمر بسكون الميم
ثم نقل او اتبع وقال غيره قد يكون مقصورا اي مختصرا محذوفا من نمور فحذفت الواو والضم
ورة وقل ايضا في جمعه انمار على غير القياس فيحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياس
وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهو نمار وانمار ونمر والعيابيل جمع عيل واحد العيال
قاله الصاغاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين
حال كونه مفتوح الفاء ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض فلا
ينقاس فيه فعول وشذ في فوج فووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة
وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود وبرد وبرود واليه اشار الناظم
بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا الا في ثلاثة من مضموم الفا لم يطرد فيها فعول
احدها معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدى فان جمعه امدا
قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال
ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امدا وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير المد
وشذ في جمع نؤي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد
اليا قال الشاعر خلت الا اياصرا ونؤيا محافرها كاشربة الاضيين فالا حرف
استثنا واياصر منصوب على الاستثنا وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع ايصر
حبل قصير يشد في اسفل الخبا الى وتد والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا جمع نؤي
على زنة فعول اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا والضمة كسرة
لتسلم اليا ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه ايضا ايني بكسرتين
اتباعا لكسرة الهمزة وانآء ويقدم النون على الهمزة ثم يقولون آناء على القلب مثل اباء واباب
والاضيين بكسر الهمزة جمع اضاة وهي الغدير والمستثنى الثالث من فعل بضم العين المضاعف
فانه لا يجمع على فعول كمد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص
بالحاء المهملة المضمومة والصاد المهملة وهو الورس كما قال غيره الجوهري وقال
غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا
حصوص فاعل شذ وحفظ فعول في فعل بفتحتين اسما كاسد واسود وشجن
بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان وندب
بفتح النون والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب
وذكر بفتحتين مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البنا الثالث عشر فعلان بكسر
اوله وسكون ثانيه ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفا كغلام وغلمان
وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطاير وصردان وجرذ بالجيم والراء
والذال نوع من الفيران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي
العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فعل بفتحتين كتاج بالجيم وتيجان وساج

وسيجان

وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة المخالفة لجميع بقية لون البدن وجار وجيران ونار
ونيران وقاع وقيعان والالف في الجميع منقلبة عن واو الا في خال فانها منقلبة عن يا والخال
اخ الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله وسكون ثانيه
نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخبط وخبطان ورئد ورئدان
وشقد وشقدان وشيخ وشيخان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها
ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال للحسل والخرص في التكسير فعلان وهكذا اقل
خشفان وخبطان رئد وشقد وشيخ هكذا اجمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان الحسل
ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخبط قطيع النعام والرئد الفال وايضا
فرخ الشجرة وقيل ما لان من اغصانها والشقد ولد الحربا والشيخ نبت والصنو والقنو تقدمان وفي
فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه
خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر
الصاد المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو يا لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظا المشالة ذكر
النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان
البنا الرابع عشر فعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلاثة في اسم على
فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او فعل بفتحتين حال
كونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع للثني من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا
مثال ابو حيان وهو خطأ لان جذعا صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي
لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان وقل
فعلان بضم الفاء في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان وجمع راجل على رجل كصحب ورجالة
ورجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفرا ان سودان وحمران جمع سود
وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا تجمع على فعلان وفي فعال بضم الفاء
كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقان بادغام
عينه في لامه لزوال المانع من التقاء الساكنين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل
ولم يخالف التسهيل الا في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البنا الخامس
عشر فعلا بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل
او بمعنى مفعل او مفاعل حال كونه غير مضاف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفا
وكريم وكرما وبخيل وبخلا والى ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلا كذا لما
ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن
بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغرا ولا صبحا ولا سمنا والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم
بمعنى مولم فانه يقال في جمعهما سمعا والما قاله ابن مالك وشذ فيهما والثالث نحو جليس
وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلسا وخلطا وشذ اسير واسرا
وقتيل وقتلا لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلا في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة
بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلا وصالح وصلحا

وشاعر وشعرا فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكريم والبخل من جهة انطلاقها غير مكتسب وشذ فعلا في نحو جبان وجبنا وخليفة وخلفا قال سيبويه وقولهم خلفا محمول في المعنى على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتا لا تثبت في تكسيره وقال ابو علي جمع خليفة خلايف على حد كريمة وكرايم اموالهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي اخره حا مهملة الكريم وجمعه سمحا لا بالخاء المعجمة خلافا للجوهري وجبان وودود وودا ورسول ورسلا لانها ليست على فعيل ولا على فاعل البنا السادس عشر افعلا بكسر ثالثه وهو نايب عن فعلا في المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشدا وعزيز واعزا وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واوليا وغني واغنيا وانما ناب افعلا عن فعلا في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنيا لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب الفا فيلتقي الفان فيحذف احدى الالفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف فلا يعل لاجلها ولو قالوا اشددا التقى حركا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلا وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقوا وسخي وسخوا وشذ افعلا في غير المضعف والمعتل نحو نصيب وانصبا وصديق واصدقا وهين واهونا واما ظنين واظنا فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظا المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالضاد المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله ونابَ عنه افعلا في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل البنا السابع عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها الف زايدة او واو غير ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت او صفة كناصية وكاذبة وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخواطي وفي كل اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والبا الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤسا الجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهو ريح يثير الغبار ويرتفع الى السما كانه عمود قاله في الصحاح او اسم على فاعلا بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعا وقواصع وراهطا ورواهط ونافقا ونوافق والثلاثة اسما لجحرة اليربوع قال الراهطا بالرا والطا المهملتين حجرة يحفرها ثم ياتي بالتراب الذي اخرجه من الراهطا فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقا بالنون والفا والقاف حجرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اتي من قبل القاصعا ضرب النافقا براسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين كجايز وجوايز وهو بالجيم والزاي المعجمة الخشبة المعترضة بين الحايطين ومنه جايزة الطاحون وقيل الخشب التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمونث لا يدخله تاء كحايض وحوايض وطالق وطوالق او وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال

واذا الرجال راو يزيد رايتهم ... خضع الرقاب نواكس الابصار

وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وجمع هالك هوالك قال

وايقنت اني عند ذلك هالك ... غداة اذ اذ هالك في الهوالك

وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ وانه جمع لفاعلة وكانه قيل طايفة هالكة وطوايف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي واقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفا الشركة بينه وبين

المونث

المونث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجا في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زايدة نحو ادم فان الفه غير زايدة فيقال في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة بخماسي نحو جدول وكنس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلا مع نحو كاهل وحايض وصاهل وفاعلة وشذ في الفارس مع ما ماثله البنا الثامن عشر فعايل ويطرد في كل رباعي مونث ثالثه مدة سوا كانت المدة الفا او يا او واوا وسوا كان اسما او صفة وسوا كان تانيثه بالتا كسحابة وسحايب وصحيفة وصحايف وحلوبة وحلايب ورسالة ورسايل وذوابة وذوايب وظريفة وظرايف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمايل قال الله تعالى عن اليمين والشمايل وحكى اللحياني في جمع اسما الريح بشمالا وشمايل وعقاب وعقايب وعجوز وعجايز وسعيد علم امراة وسعايد وشذ دليل ودلايل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى وحباير او بالممدودة كجلولا وجلايل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضراير وكنة وكناين وظنة وظناين وحرة وحراير لانهن ثلاثيات واليه اشار الناظم بقوله وبفعايل اجمعن فعالة وشبهه ذا تا او مزالة البنا التاسع عشر فعالي بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضيا والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان وجمعها سعالي قال مجاز مثل السعالي والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالبا الموحدة والرا والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هباري والرابع فعلوة بضم اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراقي والخامس ما حذف اول زايديه من نحو حبنطى بفتح الحاء المهملة والبا الموحدة وسكون النون وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلتحق بسفرجل فاذا حذف اول زايديه وهي النون قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ليلتحق بقمحدوة فاذا حذف اول زايديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعها حبانط وقلانس على فعالل والسادس فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحرا وصحار او صفة لا مذكر لها كعذرا وهي البكر وعذار والسابع ذو الالف المقصورة لتانيث كحبلى وحبال او الحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفا وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن وافعلها بدرهم ودهفرع والجمع ذفار وعلقى وعلاقي تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح اوله وكسر رابعه ويشاركه الفعالي بالكسر في الاربعة في صحرا وما ذكر بعده من نحو عذرا وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالى والفعالي جمعا صحرا والعذرا والقيس اتبعا وشذ فعالى بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحرا وليس

فَعالى بالفتح ما تفرد به عن الفعالى بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول
في جمعها سكارى وغضابى بالفتح ولا تقول سكار وغضاب بالكسر ويترجح في هذين
الوصفين فعالى بالضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فَعالى بفتح الفاء واللام في
نحو خيط وحباطى ويتيم ويتامى وايم واياى وطاهر بنات عون وطهارى ومهرى ومهارى وشاة
ريس اذا اصيب راسها وراسى ويحفظ فعالى بالضم في قديم وقدامى واسير واسارى والحاصل
ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى
بالفتح وهو شيات فعلاة وفعلى وصفين والثانى ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير
والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وخيط وايم وطاهر ومهرى ورئيس بمعنى مروس
الحادى والعشرون فعالىّ بالفتح بافى الفاء والتشديد في اليا ويطرد فعالى في كل ثلاثى ساكن
العين اخره يا مشددة زايدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختى بضم الموحدة وسكون
الخاء المعجمة وبخاتى وكرسى وكراسى وقمرى بضم القاف وقمارى خلاف نحو بحرى وعجمى لانهما
محركا العين ونحو مصرى وبصرى لان ياءها متجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله
واجعل فعالىّ لغير ذى نسب جدد كالكرسى وشد قبطى وقباطى نسبة الى قبط وفي الصحاح
القبط اهل مصر ورجل قبطى والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطى وفي الصحاح
ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربى وينشد لابن قيس الرقيات
يهب الخيل والالوف ويسقى لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد بختى والانثى بختية والجمع بخاتى
غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع وذلك تخفيف اليا فتقول البخاتى خاد الموضع فالياء في البخاتى مجد
دة للنسب ولبين بختى وبخاتى وقمرى وقمارى الا ترى ان اليا في قمرى ليست للنسب الى قمر ولكنها
في بختى للنسب الى البخت وبختى وبخت كترك وتركى وترك في اللفظ الى بقاء فى ترك كان القياس ان لا يقال في
بختى بخاتى انتهى وقد تكون اليا في الاصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعماله ما هو فيه حتى يصير النسب
نسيا منسيا او كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهرى ومهارى واصل المهرى
بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبايل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل فاله المرادى
وبه يندفع شبهة الموضع ويحفظ فعالى في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسى وظرابى
ولما كان اناسى يتبادر الى الفهم انه جمع انسى حتى قال به بعضهم احتاج الى الجواب بقوله واما
اناسى فهو جمع انسان لا جمع انسى لان انسيا اخر ياء النسب وقدم ان ما ختم بياء النسب
لا يجمع على فعالىّ واناسى اصله اناسين فابدلوا النون يا وادغموا الياء المبدلة من النون في الياء
انسان فيها كما قالوا ظربان وظرابى واصله ظرابين فابدلوا النون يا بدليل انه العرب
نطقت به كذلك على الاصل فقالت اناسين وظرابين وبهذا يتبين ان ابدال النون يا
فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسى جمع انسى لقيل في جمع بختى بخاتى
وفي جمع تركى تراكى قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به احد انتهى
والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهرى دويبة
كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته
حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود
الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى البنا الثانى والعشرون فعالل وشبهه ويطرد
في انواع اربعة وهى الرباعى والخماسى مجردين ومزيدا فيهما فالاول الرباعى المجرد ويطرد في كل

مفتوح

مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه
جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاى والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب
الرقيق الذى فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة
وهى مخاليب الضبع كالاصابع للانسان وجمعه براثن والثانى الخماسى المجرد كسفرجل
وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة
والمرأة السمجة ويجب في الخماسى حذف خامسه تخفيفا لان الثقل به حصل فتقول في جمع سفرجل
سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع او الخا
مس ان كان الحرف الرابع من الخماسى مشبها للحروف العشرة التى تزاد في الكلمة وهى حروف
سالتمونيها وشبهه بها اما بكونه يحذف بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة
وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهى العنكبوت قال المتنبى فواضا مواضن نسج داود عندها
اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق ورابعه النون وهو حرف اصلى لانها لا تحكم بزيادتها متوسطة
الا بشروط تاتى ولكنها من لفظ الحروف التى تزاد او بكونه من مخرجه اى من مخرج الحرف الزايد
كفرزدق جمع فرزدقة وهى القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان
الدال هى الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهو
طرف اللسان واصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسى فان لم يكن رابعه
شبيها بالحرف المزيد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى
الخامس فتقول خدارق وفرازق وان شاء حذف الخامسى وابقى الرابع فيقول خدارن
وفرازد وهى الحرج ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم
يكن الخامس يشبه لفظ الزايد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه
قذاعم الثالث الرباعى المزيد نحو مدحرج ومتدحرج والرابع الخماسى المزيد نحو قرطبوس قال
ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح الخا
المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها يا مثناة تحتانية فسين مهملة
الخمر ويجب في الجمع حذف زايد هذين النوعين الاخيرين وهما الرباعى المزيد والخماسى المزيد
ففي مزيد الرباعى تقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف
الميم والتا فقط وفي مزيد الخماسى تحذف زايده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس
قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف اليا والسين الا اذا كان زايد الرباعى لينا رابعا قبل
الاخر فيثبت ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزايد يا صح نحو قنديل وقناديل او
كان واوا والفا قلبا يا لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح بكسر
السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين الخلاف الليق والناقة الكثيرة اللحم
وقال الفرا العظيمة وجمعه سراديح البنا الثالث والعشرون شبه فعالل وهو ما ماثله
عددا وهيئة وان خالفه زنة كفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثى غير ما تقدم
من نحو احمر وسكران وصايم ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع
على فعالل ولا تحذف زيادته ان كانت واحدة سوا كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق
او غيره وسوا كانت حرف علة اولا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجو
اهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاق فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقى للالحاق

هذا من الاشكال ه

نوع من الخشب ه

ويقال بالمثلثة ايضا قاله السهيلي ه

وتحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة اخرى واحدة من نحو منطلق
وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الكاف ويتعين ابقا الزائد الفاضل
على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور المتقدم والتحرك والدلالة على المعنى
ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سالتمونيها وان لا يودي الى مثال
غير موجود وان لا يودي حذفه الى حذف الاخر الذي نسواه في جواز الحذف وردها في التسهيل
الى ثلاثة امور المزيد من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره
فالمزيد من جهة المعنى كالميم مطلقا سوا كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسوا كان ثاني
الزائدين ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق
بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها
على الفاعل وتصديرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع
بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما
بما تقدم لا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء مع الاول لانه بناء غير موجود والميم والسين
من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناظب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا
للمبرد في نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق فانه يقول في جمعه قعانس وتحذف
الميم والنون ويبقى السين ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم
وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء المتصدرتين
في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد
وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم الد وفي التنزيل
الد الخصام تقول في جمعهما الادد ويلادد بحذف النون فيهما وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما
وتحركهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل
على معنى اصلا والاصل الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ
كالتاء من استخرج تقول في جمعه تخارج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو
تماثيل ولا تقول سخارج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة
كون الحرف لا يغني عن حذفه عن حذف غيره هو ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى
الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء
حيزبون بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز
وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون تقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن
حذف الواو لبقائها رابعة قبل الاخر فتفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء
ولا تقول حيازن بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف
الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابين لصيرورته
على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل
كمصابيح وقناديل فاذا تكافأت الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحد
بهما على الاخرى نحو نون في سرندى بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال
المهملة وهو الجري على الامور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى

بفتح

بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ
الضخم من كل شي قاله الجوهري والفهما المقصورتين فان النون رجحت بالتقدم على الالف والالف
رجحت بتقدير الحركة لالحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف
قاله الشاطبي تقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد بحذف
النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون
وابقا الالف فان حذفت الالف يبقى سرند وعلند بنقل الى سرندد وعلندد كجعفر فيقال
في جمعها سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون يبقى سردى وعلدى بنقل الى سردى
وعلدى كارطى فيقال في جمعها سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف
رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخير وافي زائدي
سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى هذا باب التصغير وهو لغة
التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص ياتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وابنية اما
فوائده فستة تقليل ذات الشي نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب
زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب
منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على
التقليل لان الداهية اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى اخر وهو التحبيب نحو بنية واما
علاماته فضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب يا ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا
يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني الا يكون متوغلا في شبه الحرف
فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر
نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن
مالك وفيه كلام ياتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الاسما المعظمة كاسما الله
تعالى وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسما الشهور والاسبوع
عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسما العاملة واما ابنيته الموضوعة
له فهي ثلاثة ابنية لا زائد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس
والثاني لتصغير الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة
من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الامثلة فقال لاني وجدت معاملة الناس على
فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنينير ليست في مكبره قلت اصل دينار دنّار
بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشيا الى
اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا
وليس جاريا على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير
فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك
انه لا بد في كل تصغير من ثلاثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني
ان لم يكن مفتوحا واجتلاب يا ساكنة ثالثة وتسمى يا التصغير ثم ان كان الاسم المصغر ثلاثيا
اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان
المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدر ان في مصغره كصريد فالضمة والفتحة في المصغر
غيرهما في المكبر كما في فلك مفردا وجمعا جمع به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة

المصغر كمبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض الانف فقال تحذف
اليا الزايدة كما تحذف الف مفاعل ولم تلحق يا التصغير فيبقى اللفظ بحاله وتختلف التقدير ثم اورد
على نفسه سوالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر
ولا بد من الفرق فالجواب ان الفرق قد يظهر في الجمع فانك تجمع مبيطر الكبير على مباطر بحذف
الياء واما المصغر فلا يجوز عند الاخفش مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياوه لانه خامس
ثالثه زايد فيزول علم التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول
وفتح الثاني لفظا او تقديرا وزيادة يا ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع
اليا ثالثة لم يكن نحو زُمَّيل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون اليا المثناه تحت
ولغيزى بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون اليا المثناه تحت تصغير الاول
الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول والعين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان
اليا غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزميل الجبان الضعيف
واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوزا الثلاثة
احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد يا التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور
حرف لين الف او واو او يا قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل لان ذلك الحرف اللين الموجود
قبل اخر المكبر ان كان يا سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان
كان حرف اللين واوا او الفا قلبا يا لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب
الواو يا ومصباح ومصيبيح بقلب الالف يا والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيلا اجعل الثلاثي
البيتين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له الى مثالي فعيل وفعيعل بما زاد
على اربعة احرف بما يتوصل به في باب الجمع التكسير المعقود له قبل هذا الباب الى مثالي
فعالل وفعاليل والحذف هنا من وجوب وتخيير ما لزم في التكسير فتقول في تصغير سفرجل
مما يجب فيه حذف خامسه وفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج
مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتا ويتعين فيه ابقا الفاضل وهو الميم والندد ويلندد
مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة واليا وحيزبون
مما يحذف منه اليا ويبقى الواو سفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف فيها قال الاخفش
سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه وهو القاف او فريزق
بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتا وابقا الميم لفضلها عليهما والبيد
ويليند بحذف النون وابقا الهمزة واليا لتصدرهما وحزيبين بحذف اليا وقلب الواو يا
وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما تكافات فيه الزيادتان وتخير الحاذف في احدهما
سريند وعليند بحذف الالف وابقاء النون او سريدى وعليدى بحذف النون وقلب الالف
يا لوقوعها بعد كسرة ولم يصحح ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر والف الالحاق
لا يبقى في التصغير كما سياتي ثم اعلت كباقاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع
وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير ان تعوض مما
حذفته يا ساكنة قبل الاخير ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف ابقاء الزوايد
فانه يخل به فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك
اشار الناظم بقوله وجايز تعويض يا قبل الطرف ان كان بعض الاسم فيهما انحذف وتقول

في

في تكسير احرنجام مصدر احرنجم
لاستثقاله حاله باليا المنقلبة عن الالف الثانية قبل الميم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف
فالعا لما شرح حاله منهما فخارج وما جاء في البابين التكسير والتصغير
مخالفا لما ذكر عن القياس المطرد مثاله في جمع التكسير جمعهم اي العرب
مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثاله ان ياتي على مثال افعلة والثاني
انه شبه فيه الاصلي بالزايد فحذف والزايد بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بادمكان
على افعلة ان يقال اكونة بحذف الميم الزايدة وابقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية
ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على ارهط واكارع والقياس فيهما اكرع واكرعة
ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما ابطل
واحدثة وحدث وما ذكره من ان هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب
لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني بها عن جمع المستعمل
وزعم ابن جني ان اللفظ تغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن كفلس وكان
اراهط جمع ارهط وكان اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكان احاديث جمع احدوثة وقال
ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل في المصايب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به
واختار ابن الحاجب انها جموع على غير المفرد كنسا جمع المراة ومثاله في التصغير تصغيرهم
اي العرب مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الف ونون وقياسهما مغيرب وعشي
باسقاط الالف والنون وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان وليلية بزيادة اليا فيهما
وقياسهما انيسان وليلة باسقاط اليا منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان
من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو
وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمعي صبي وغلام وبنون جمع
ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولهما وقياسهما صبية وغليمة وبنيون
وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الالفاظ
لما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان
وعشيان وانيسيان وليلية كانهما تصغير انسان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية
واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال
في النظم وحائد عن القياس كل ما خالف في البابين حكما رسما فصل واعلم انه يستثنى
من قولنا بكسر ما بعد يا التصغير فيما تجاوز الثلاثة اربع مسايل احدها ما قبل
علامة التانيث وهي نوعان تا كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزايدة
قبل الف التانيث كحمرا المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال وافراس المسئلة
الرابعة ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفا ومكسورها
او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسايل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد يا
التصغير مفتوحا ابقا على ما كان من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل الحرف تا
التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الفي التانيث فليقا بهما على حالهما واما فتح ما قبل
الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالفي
التانيث تقول شجيرة وحبيلى وحميرا واجيمال وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان
لانهم لم يجمعوها على فعاليل وتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذيب

وسلطان مما هو على خمسة احرف اخره الف ونون زايدتان وليس له مونث على وزن فعلى
سريحين وسليطين بقلب الالف منهما ياء لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين
وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان ولهذا لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الا
لف والنون فيها شابهتا الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم تتغير الف التانيث لا يتغير
ما اشبههما ما لم يكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك لحصول التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث
انها لو كانت للالحاق كارطى وعلقى انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريطى وعليقى فرقا
بين الالحاق والتانيث والدليل على ان الفهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق
بجعفر وعلقى ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين
فصل ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف
الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك فهو بها مختومة بشيء قدر
انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود
في المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا او لا من الف تانيث
بيان لما ممدودة نعت الف كقرفصا لنوع من القعود وسياتي حكم المقصورة او تاء اي التانيث
كحنظلة واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر تزعم العرب انه اسم بلد الجن
فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي
الالف والنون او اليا والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح المذكر وهي الواو
والنون واليا والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع تصحيح المؤنث وهي الالف والتاء
كمسلمات وكذا كعجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات
كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير واقعا على ما قبلها
فتقول قريفصا وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات
وامرئ القيس وبعيلبك وانما لم تحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت
كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجردا عنها واما في جمع التكسير
فانك تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ ليس الا المضاف فانه تكسيره كتصغيره كما سياتي
تقول قرافص بحذف الالف وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف يا النسب وزعافر وجلاجل بحذف
الالف والنون منهما ولو شاع تكسير البواقي وهو التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر
المركب لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير تقول في تكسيره امارئ
القيس بلا فرق لانهما كلمتان كل منهما ذات اعراب يخصها فلا ينبغي للناظم ان لا يستثنيه
في النظم والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة فصل
وتثبت في التصغير الف التانيث المقصورة ان كانت رابعة لحقت الاسم كحبلى حبيلى وتحذف
ان كانت سادسة للاستثقال كلغيغزى فتقول لغيغز بحذف الالف وجوبا وتعويض
الهاء جائز او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها
راء فالف فيا مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعللايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره
بريدر وذلك انك لما حذفت الف التانيث بقي بردراي فقلبت الالف يا لانكسار ما قبلها عند
التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الالف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيغزى قبعثرى
وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليسا بصواب اما قبعثرى فالفه

ليست

ليست للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فالفه سادسة لا سابعة
ولم يذكره صاحبا الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى
بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج
البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل حبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلا
ثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التي منع منها الالف فان تقدمتها مدة زائدة
حذفت ايهما شئت لتكافيهما وعدم مزية احداهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والراء
وقريثا بفتح القاف وبكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة تقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف
المدة الزائدة قبل الراء او حبير بحذف الف التانيث وقلب المدة يا لوقوعها في موضع تجب تحريكها فيه
بالكسر وادغامها في يا التصغير وابو عمرو يعوض من الف التانيث هاء فيقول حبيرة وتقول
في تصغير قريثا قريثا بحذف المدة وهي اليا او قريث بحذف الف التانيث وادغام اليا في يا التصغير
والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث ذات قصر البيتين فصل والالف
ثاني المصغر لينا الفا او واوا او يا منقلبا عن لين رددته الى اصله الذي انقلب عنه فترد ثاني نحو
قيمة وديمة وميزان وباب بموحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة
من القيام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب فقلبت الواو في الثلاثة الاول يا لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة
ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان يا لانكسار
ما قبلها وترد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو السن الى اليا لانها الاصل المنقلبة عنه
والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب فقلبت اليا في الاولين واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر
ونييب برد اليا الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب
بخلاف ثاني متعد فانه غير لين لانه تا مثناة فوقية مبدلة من واو اذ اصله موتعد ابدلت
الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا
للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح
الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد اوهم ان مكبره موعد
او موعد او موعد ومتيعد لا ابهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت للالتباس في مواضع
كثيرة وبخلاف ثاني نحو ادم فانه منقلب عن غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل اادم
بهمزتين ثانيهما مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة من نحو
ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فيقال في
تصغيرها اويدم وضويرب وصويبب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد
يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة
او همزة لا تلي همزة فانه يرد الى اصله فترد ثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول
في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط
والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال وترد ثاني نحو ذيب بالياء
الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة
رجوعا الى الاصل اذ قلب الهمزة يا انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط انه

ما ابدل لعلة تزول بالتصغير رُدَّ الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير
عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو لانه من عاد
يعود فلم يردوا اليا الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباس
تصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من وادٍ
واحد وهذا الحكم الذى ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذى يتغير فيه الاول كموازين
وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار
الناظم بقوله وشذ في عيد عييد وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم فصل
واذا صغر ما حذف احد اصوله فا او عين او لام او اثنان منها وجب رد محذوفه ان كان
قد بقى بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفا نحو خذ وكل وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ
وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء وهو الفرج والمحذوف
الفا واللام نحو قه وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما تقول في تصغيرها
اكيل واخيذ ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وسييهة برد العين ويدية ودمي
وحريح برد اللام ووقي ووليّ ووشيّ برد الفاء واللام ورأي برد العين واللام والى ذلك
اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الى اخره وانما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء
فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون
الا ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه
شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء وهو الاولى فيقال في تصغير هل هليل
بالتضعيف او هُليّ بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بما لامه ياء فقلت في هل هلي او بما لامه
واو فقلت هليو ثم اعللته اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تغيير الاول وقد جزم ابن الابدة
واقتضاه كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه او اكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح
في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب
على حرفين اخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره
من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما لو وكي بالتشديد فيهما
وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم ادغمت احدى المثلين في الاخر وما بالمد وذلك
لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف
الاولى والتقيهما ساكنين على حد الابدال في حمرا وقيل زيدت الهمزة من اول الامر
فاذا صغرت بعد التضعيف اعطي حكم دو ودي بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدَّو
البادية والدي القبيلة وما بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو بالتشديد لوي كما
تقول في تصغير دو دوي واصلهما قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الواو والياء
والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد
كيي بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما
تقول في تصغير حي حيي بثلاث ياءات اولها واخرها اصليتان ووسطها ياء التصغير
وتقول في تصغير ما بالمد موي بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها
بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة بقلب الالف الاولى واوا
لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الما المشروب مويه

يقلب

يقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا الما المشروب لامه ها فرجع اليها واصله موه بدليل
جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الها همزة على غير القياس فصل
وتصغير الترخيم حقيقته ان تجعل المزيد فيه مجردا ويعطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي
الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المقتضي الى الضعف نقل
صوت رخيم اذا لم يكن فيه يا وطريقه ان تعمد الى الاسم ذى الزيادة الصالحة للبقا في تصغير
غير الترخيم لعدم اخلالها بالزنة فتجردها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم اى من
اجل انه مختص بالمزيد لا يتاتى تصغير الترخيم من نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من
الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد ولا يتاتي ايضا من نحو خندرج ومحرنجم لامتناع
بقا الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما
لانه حذف زائدهما واجب في غير التصغير الترخيم ومقتضى اطلاقهم انه لا يختص تصغير الترخيم
بالاعلام خلافا للفرا وثعلب فانهما قالا تصغر فاطمة ومالكا واسود اعلاما على فعيل ولا تفعل
ذلك فيهن صفات ولم يكن له الاصبغان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود
وحمدون وحمدان وحماد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن وزوائدها لاجل بقاوها في
تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد
وفعيعل كقريطس تصغير قرطاس واما قريطب تصغير قرطبوس فهذا ما حذف فيه مع زائده خامسه
فليس بتصغير ترخيم لا فعيل لانه ذو زيادة وهي الياء وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه
الزائد نحو بريه وسميع مصغري ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا اصليين
بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف
اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في
كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد ابيره واسيمع
وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهيم وسميعيل
نحو تحذف الهمزة لانها زائدة والاخير لانه يشبه الزائد قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومن يرخم بصغر اكتفى بالاصل فصل وتلحق تا التانيث تصغير ما لا
يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير
والتقدير نحو دار مما عينه واو وسن من المضاعف وعين مما عينه يا واذن مما فاؤه همزة فيقال
في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة وهكذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن
اذينة وعيينة بن حصن او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد ويديه وكذا ان عرضت ثلاثيته
بسبب التصغير نحو سما بالمد مطلقا سواء صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سميه
والاصل سمي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت
احدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير
لحقته التا كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسما مذكرا لقلت في تصغيره سمي بغير تا لتذكير مسماه
وحمرا وحبلى حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة
وحبيلة بالتا عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميرا وحبيلى ولا تاتي
بالتا اذ لا تجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله واختم بتا التانيث ما صغرت من
مؤنث عار ثلاثي بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا يقال

تصغيرهما تجيره وتغيره لئلا يلتبسا بالمزيد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست
من اسماء العدد للمونث فلا يقال في تصغيرهما خميسه وسديسه لئلا يلتبسا بعدد المذكر المصغر
وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيده لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف
الرابع قايم مقام التا فلا يجمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن
بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التا في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الرا المهملة وبالموحدة وعرب
بفتح العين والرا ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب ومع
ثلاثين وثانيتهن وعدم اللبس وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كنجم
واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر
العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وشول وقدر ونصب بفتحتين وحرف وعرب
ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس وشذ الحاق
اى التا في تصغير ورا وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الرا
بعدها تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالبا الاولى يا التصغير والثانية المبدلة لتزمن المدة
التي قبل الهمزة واميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبيا مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالبا الاولى يا التصغير
والثانية بدل من الف امام وقديدمة بضم القاف وفتح الدال وبيا ساكنة ودال مكسورة بعدها
يا مثناة تحتانية وميم مفتوحة اليا الاولى يا التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق
التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهر والتا فيها لظن انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار
عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم
بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر فصــــل التصغير من جملة التصاريف في الاسم فيصغر
المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب
المزجي علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر
في سيبويه فاما من اعربهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما حينئذ من
اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن
في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب يا التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه
وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما امليح زيدا انما يعنون الشيء الذي
يتصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تا التانيث والتنوين
من حيث انه نازل منزلة ذيله وتتمته نزولهما بهما تيك المنزلة فلذلك صغروا الصدر والثالث
اسم الاشارة وسمع تصغير خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان في تثنية المذكر
وتان في تثنية المونث واولا في جمعهما والرابع الاسم الموصول وسمع ذلك منه ايضا في خمس كلمات
وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع المذكر اللذين
والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن يوافقن تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب
اليا الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اى اليا مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها
عن الاحرف الثلاثة ويخالفنه اى تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها ابقا اولها على حركته
الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني
زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او
زيادة جمع والثالث ان اليا التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا

وتيا

وتيا فتبقي الحرف الاول على فتحه وتاتي بيا التصغير ساكنة مدغمة في اليا المنقلبة عن الف ذا وتا وتزيد
الف في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث يا آت اولها عين الكلمة وثانيها
يا التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقل ذلك مع زيادة الالف اخره فحذفت اليا الاولى لان يا التصغير
جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع يا التصغير طرفا اخرا اذ كانت الالف
في زنة حركة وهي الضمة ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع لانها ان بقيت ساكنة لم يمكن بقا الالف بل كانت
تقلب يا وفي ذلك وقوع فيما فر منه وازالة الالف المجعولة عوضا وان حركت فيا التصغير كالف التكسير
لا تتحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه
عن يا وعينه يا محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زايدة وهو موضوع على حرف واحد فلا
وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء اولهما على فتحه في حال وادغام يا التصغير فيما بعدها
ولم يوت بالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولا اليا بابقا اوله
على ضمه في حال التكبير بالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم
الحجازيون اما على لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا يا التصغير
ثالثة وقلبنا الالف التي بعدها يا وزيدت الالف قبل الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير
خماسي الاول قبل اخره مدة وقال المبرد ولو الحقنا الف التصغير في اخر الا على القاعدة في المبهم
التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين احدهما ان يا التصغير تقع ثالثة قبل الالف
فتنقلب الالف التي بعدها يا ثم تدغم فيها يا التصغير وتكسر كما في عزيل فتنقلب الهمزة يا كما في عطاي
فيجتمع ثلاث يا آت فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان الا اذا فعل بها ذلك
الالف اخيرا صار اولا على مثال حباري فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير
رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد
اليا آتين وقال الزجاج همزة الا منقلبة عن الف المد فاذا قلبت الف المد يا لوقوعها بعد يا التصغير
رجعت الهمزة الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير
الذي والتي اللذيا واللتيا بابقا اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين يا التصغير
والالف وادغام يا التصغير وفتح يا المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان
اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يوت بالف بعد النون للطول
بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية تدخل
على المفرد المصغر ثم يختلف سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد
تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقا الساكنين
فيقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت
مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب يا فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او يعتقد
انها حذفت قبل مجي الف التثنية لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر
اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل اليا والاخفش
يفتحهما كما في الاعلون وتقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم
ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا
كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها والاخفش يفتح ما قبل الواو واليا لانه يقدر الحذف
للساكنين والذال على القولين مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زاد

في الذين قبل اليا يا وقبل النون الغا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس
بالتثنية انتهى واذا اردت تصغير اللاتي جمع المونث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا كما
تقدم ثم جمعت بالالف والتا فقلت اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير
اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللاتي لا يحقر ان استغنوا بجمع التي
المحقرة بالالف والتا كما في درهم ودريهمات بل المونث اولى مما لا يعقل بهذا الجمع والاخفش
يصغرهما ويقلب الالف واوا لانهما صارا حينئذ بمنزلة ضارب اذا اجرى عليهما حكمه
وتحذف اليا التي هي لامها لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى يا التصغير
اليا هي المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن تحذف الالف لانها زايدة واليا اصلية
فيصير اللاي اللايا واللاتي اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد ولا تصغر ذي من اسما
الاشارة اتفاقا عند الجميع للالباس بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر اعلى عمير
مع الالباس ولا تصغر تي الاشارية للاستغنا عن تصغيرها بتصغير تا خلافا لابن مالك
في قوله في النظم منها تا وتي قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على
انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر
من غير المتمكن الا ذا والذي وفرعهما الاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المونث غير تا خاصة انتهى
والى جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي
وذا مع الفروع قد انما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف
في المعنى ولهذا استحق اعمال اسم الفاعل مصغرا كما استحق اعماله موصوفا قاله ابو الحسن بن الباذش
وحكى ابن العلج تصغير اوه على اويه وبقي المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال يا زييد

هذا باب النسب وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة
والغرض منها ان تجعل المنسوب من ال المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة
وفايدتها فايدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلا بد لها من علامة
وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب
من حيث العروض فموضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا
ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على نسبته الى الجد دعمها وتحدث بالنسب ثلاثة
تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشيا الحاق ياء مشددة اخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها
ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته
معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسبة
الى اي شي من بلد او قبيلة او غيرهما فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد عليه
يا مشددة تصير تلك اليا حرف اعرابه فتنتقل لها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا
لتصير ذاتها بمنزلة الاخر والعمل الاخر الثاني ان تكسر اي الاخر لمناسبة اليا كما في يا المتكلم
والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله
يا كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب وتحذف لهذه اليا المزيدة للنسب امور
في الاخر وامور منفصلة بالاخر اما الامور التي في الاخر فستة احدها اليا المشددة الواقعة
بعد ثلاثة احرف فصاعدا سوا كانتا زايدتين او كانت احداهما زايدة والاخرى اصلية
فالاول وهو ما اخره يا ان زايدتان سوا كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما اخره يا ان ليستا للنسب

وشافعي

وشافعي مما اخره يا ان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف اليا المشددة
منهما وتجعل مكانها يا النسب فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب اليه ولكن يختلف التقدير
فيقدر انهما مع اليا المجردة للنسب غيرهما بدونهما ويظهر لهذا الاختلاف التقديري اثر في
الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي وهو جمل ذو سنامين علما لرجل
فانه يكون غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد
بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع انتهى بتكسير جمع فاذا نسبت
اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان اليا التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها يا اخرى
غيرها وهي اجنبية تبني الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي وقيده
بقوله علما ليترتب عليه قوله فاذا نسبت اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا
مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله
علما معطل لا مفهوم له وقيل العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامراة فان مانعه من
الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه
زايدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي
كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء وقلبت الضمة
كسرة لتسلم اليا من قلبها واوا وادغمت اليا المنقلبة عن الواو الزايدة في اليا الاصلية لا
جتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت اليا المشددة وجعلت مكانها يا النسب وقلت
مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف اليا الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها
ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبل يا النسب
والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف يا لئلا تجتمع الكسرة والياات فتقول مرموي واطلق في
النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان
وقعت اليا المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من الاجحاف وتعينت
للحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة
اجتماع اليا ات فتقول في امية اموي وجا امييي باربع ياات اذ ليس قبلها كسرة وان
وقعت اليا المشددة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منهما بل تفتح اليا الاولى
وتردها الى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب اليا الثانية
واوا لئلا تجتمع اليا ات فتقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر
الثاني مما يحذف لياء النسب تا التانيث تقول في مكة مكي بحذف التا لان بقاها يوقع
في اثبات تا التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مونث الى مونث نحو امرة
مكية وابقاء تا التانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى ذات
ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تا التانيث فيهما لحن اي خطا لخروجه
عن القاعدة يقال للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما ذووي وخلفي
بحذف التا منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتبي
في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال الذاتي منسوب الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية
ذاتية والا لزم انتساب الشي الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست
بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان

استعمالها ذات مراداً بها الحقيقة لا اصل لها في اللغة كما قال ابنا الخشاب وابن برهان وانما المعروف
فيها ذات بمعنى صاحبه وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تايها ثم رد لامها المحذوفة واذا ارددت
عادت العين الى الصحة فتصير على تقديره ذواثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث
ما يحذف لياء النسب الالف ان كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها
فالاول يقع في ثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة والكرا الطاير وفي الف
للالحاق كحبركى بفتح الحا المهملة والباء الموحدة وسكون الرا بعدها كاف قال الجوهري
القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف
المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة حبارى وحبركى ومصطفى بحذف
الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف
التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب
من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف
اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالف
ملهى والحذف تشبيها بتا التانيث لزيادتها والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها
بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق كعلقى فانه ملحق
بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فالفه منقلبة عن واو القلب خبر الارجح وانما كان
الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب
في نحو ملهى مما الفه منقلبة عن اصل خير منه في نحو علقى مما الفه زايدة للالحاق والحذف
بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه في نحو ملهى لان حذف الزايد خير من حذف الاصلي
الامر الرابع مما يحذف ليا النسب يا المنقوص المتجاوز رابعة خامسة او سادسة كمعتد
ومستعل تقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف يا المنقوص وجوبا للطول فاما
اليا الرابعة كقاض فكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه
ساكن والفه منقلبة عن يا او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف ولكن الحذف ارجح
من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب حتى قيل
لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي والاخد جعل
اسم الموضع حانية ونسب اليه وليس في التانيث من الف المقصور المنقلبة عن يا او واو
كفتى وعصا او يا المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس
ورجل عمي القلب اي جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اذا حزن الا القلب
واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها اليا فلئلا
تجتمع الكسرة والياآت واما في عصا فرجوع الى اصله واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب
اليهما فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت
الالف في فتى حملا وتعليلا وحيث قلبنا اليا واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها
واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي بقلب
اليا واوا ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه فالجواب انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب
نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب الكسرة فتحة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان
مفتوح الفا او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفا نحو فعل كنمر بالنون والمضموم الفا نحو فعل كدئل

والمكسور

والمكسور الفا نحو فعل كابل فتقول في النسب اليها نمري ودؤلي وابلي بفتح العين فيهن كراهة لتوالي
اليا آين والكسرتين وذهب بعض الى بقاء كسرة العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع
والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل من جهة واحدة فلا تثقل والامر الخامس والسادس مما يحذف لياء
النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون
حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على
الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في يا النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها
لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا فاما قبل التسمية بهما فلا ينسب الى مفردهما الا اليهما
ومن اجرى زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والزيادة وقال وهو تميم بن ابي مقبل لا الخلف بن الاحمر خلافا للموضح الا يا ديار الحي
بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف والنون كما تقول سلماني
والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين
في لزوم اليا والاعراب على النون منونة قال في النسب زيديني كما تقول غسليني ومن
اجراه اي زيدون مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية
وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب على النون منونة او الزم الواو وفتح
النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول
هاروني وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة فوق
مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية
فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تانيثان حين تنسب مؤنثا فالراجح حينئذ فيقال في تمرات تمري بلا
سكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف
الالف والتا معا وتسب اليه على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منعه الصرف للتانيث والعلمية
ترك تاءه منزلة تاء مكة وترك الفه منزلة الف جمزى لكون ثاني ما هي فيه متحركا فحذفهما
على التدريج فحذف اولا التا كما في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب
وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حال نقله الى العلمية للفرق بين النسب
اليه جمعا والنسب اليه علما لان علامة الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات مما هو
جمع صخمة فقال الموضح بحثا ففي الفه وجهان القلب واوا والحذف لانهما كالف حبلى لجامع ان كلا
منهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التا فتقول ضخموي وضخمي كما تقول
حبلوي وحبلي وليس الف نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة
الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتا والسرادق قال في القاموس
الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشيء ولما
انهى الامور المتصلة بالاخر فسنذكر ايضا احدها اليا المكسورة المدغم فيها يا اخرى
سبق الآن ما هي فيه يا المعين كطيب ام واحديهما كهين فيقال في النسب الى طيب وهين
طيبي وهيني بحذف اليا الثانية المدغم فيها وابقا الاولى الساكنة كراهية اجتماع كسرتين
واربع ياآت ولا حذف الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف علة وانفتاح ما قبله فيلزم النقل
لو لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت بخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء
والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلي وقيل الغلام الناعم

فيقال في النسب اليه هيميّ باثبات اليا تحت الثانية لانفتاح اليا المدغم فيها وخلافا نحو مهيم
تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير
مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه
الحب اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيميّ باثبات اليا المكسورة المدغمة فيها يا اخرى
لانفصال اليا المكسورة من الاخرى باليا الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية
من مهوم او من اليا الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين
وكان القياس ان يقال في النسب الى طيّ بتشديد اليا وبالهمزة طيئي بحذف اليا الثانية فقط
ولكنهم بعد الحذف قلبوا اليا الباقية وهي الاولى الفا على غير قياس لانها ساكنة فقالوا
طائي ولو قيل حذفت اليا الاولى الساكنة وقلبت اليا الثانية المتحركة الفا كان القلب على
القياس الامر الثاني مما يحذف ليا النسب تا فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين
وانتفا تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه تا التانيث اولا ثم تحذف اليا ثانيا فرقا بين المذكر
الصحيح اللام والمونث ثم تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب
الى السليقة وبني الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد عميري وسليمي
والقياس فيهن سلقي وعمري وسلمي بحذف اليا وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير
ازد ولكنهم فرقوا بينهما والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال
ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا تحذف اليا في نحو طويلة
لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير
مع اللبس ولم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان
العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس
الامر الثالث مما يحذف لياء النسب تا فُعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة
كجهينة وقريظة بالمشالة تحذف تا التانيث اولا ثم تحذف اليا فتقول جهني وقرظي
وشذ قولهم في النسب الى ردينة رمح رديني باثبات اليا وتقول في النسب الى عيينة
وقويمة عيني وقومي ولا يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب الفا
فلا يلزم المحذور السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف
اليا يؤدي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر
الرابع مما يحذف ليا النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها
كشنوءة حي من اليمن تحذف تا التانيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهما حذفوا تا التانيث
وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب
الضمة فتحة فتقول شنئي واما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد شنوّة بتشديد الواو
قاله ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف اليا فيهما وقلب الكسرة فتحة في
الاولى فلا نعلم فيه خلافا واما فعولة فذهب سيبويه والجمهور الى جواز حذف الواو
والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما
معا وذهب ابن الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في
نحو قوولة بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لاجل التضعيف
في العين وحذف الواو يؤدي الى التقاء المثلين والادغام ممتنع لان فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل

اللفظ

اللفظ بدا الامر الخامس مما يحذف ليا النسب يا فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام يا كانت
او واوا نحو غني وعلي تحذف اليا الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة لما تقدم ثم تقلب الالف واوا كراهة
اجتماع اليا آت مع الكسرتين فتقول في ذلك غنوي وعلوي الامر السادس مما يحذف ليا النسب
يا فُعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل اللام نحو قصي تحذف اليا الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لما مر فتقول قصوي وهذان النوعان وهما فعيل وفعيل
المعتلا اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنهما انما ذكرا هناك استطرادا وهذا الموضع
موضعهما فان كان فعيلا بفتح الفا وفعيلا بضمها صحيحي اللام لم تحذف منهما شي وذلك نحو قولهم
في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف وقريش وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي
فصل حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية فهي اما للتانيث او اصلية
او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كصحراوي لكون الهمزة
انقلبت من الواو ولم تقلب يا لئلا تجتمع ثلاث يا آت مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء
اليمن وبهراني في النسبة الى بهرا اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون يشا
بهان الفي التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس وان كانت اصلا سلمت
من القلب غالبا لتقويها باصالتها نحو قراي في قرا وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا
والاجود التصحيح قاله في التسهيل وان كانت بدلا من حرف زايد للالحاق نحو علباء او كانت بدلا من اصلي
نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زايدة فالوجهان السلامة والقلب
واوا فيهما فتقول كساي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل وعلباوي بالقلب واوا
تشبيها بالف التانيث وعلباي بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلبا عصب العنق والهمزة فيه منقلبة
عن يا زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من النشر على خلاف الترتيب فصل
ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا فيحذف في الثانية كما
حذف فيها تا التانيث ان كان التركيب اسناديا كتابطي وبرقي في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره
او مزجيا سوا كان صدره صحيحا ام معتلا كبعلي ومعدي او معدوي في النسب الى بعلبك
ومعدي كرب وانما خير في اليا بين ابقائها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثاني
صار الجزء الاول منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب
واوا نحو قاضي وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم وفي النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها
ما ذكره الموضح تبعا للناظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان
تنسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان تنسب اليهما معا مزالا تركيبهما
فتقول بعلي بكي ومعدي وكربي واختاره ابو حاتم واخرون وانشد عليه السيرافي تزوجتها
رامية هرمزية بفضل ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان
الرابع ان تنسب الى جميع المركب تقول بعلبكي ومعدي كربي الخامس ان تبنى من جزءي المركب
اسما على فعلل وتنسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت حضرمي او اضافيا كامرئ القيس
بكسر الراء تبعا لكسر الهمزة ومرئي بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والرا كذا في النسب الى امرئ
القيس قيل وامرئي شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والرا كذا تكلمت
به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس اذا المرئي شب له بنات عقدن براسه ابة وعارا
واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب

فانك تحذف
صدره كابن عمر وابن الزبير
الا اذا كان كنية كابى بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه
وزبيرى ورما
بكرى وكلثومى وعمرى فتقول
صدره وتنسب الى عجزه لان المقصود يعد لوله
عبد الاشهل اشهلى وفى النسب الى
النسب الى
الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم فى
ونسبوا الى
عبد مناف منافى يحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز
صدرهما وقالوا عبدى لالتبس بالنسب الى عبد غير مضاف والاشهل صفة لرجل ومناف
والحاصل ان المركب الاضافى ينسب الى عجزه فى ثلاثة مواضع احدها ما كان
اسم لصنم
كنية الثانى ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه
المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزى المضاف منسوبا اليه
والمحفوظ من ذلك تيملى وعبدرى ومرقصى وعبقسى وعبشمى فى النسب الى تيم اللات
وعبد الدار وامرء القيس بن حجر الكندى وعبد القيس وعبد شمس **فصل**
اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا فى مسئلة واحدة نحو رب
بتخفيف الباء واصلها التشديد يخفف بحذف عينه الساكنة المماثلة فاذا نسبت اليه
قلت ربى برد العين ساكنة ولا تحرك لتنقل الادغام المثل اجماعا واذا نسبت الى ما حذفت
لامه رددتها وجوبا فى مسئلتين احداهما ان تكون العين معتلة كشاه اصلها شوهه
بسكون الواو فصححه ثم لما لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا وحذفت لامها وهى
الهاء وعوض منها التاء بدليل قولهم فى تكسيرها شياه بالهاء وقلب الواو يا لانكسار ما قبلها
والتكسير يرد الاشيا الى اصولها فاذا نسبت الى شاه رددت لامها اتفاقا ثم اختلف
فى عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر الفا او ترد الى سكونها الاصلى فتسلم من القلب
الفاذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثانى فتقول شاهى على مذهب
سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى بل يبقى العين متحركة
فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن يقول شوهى بسكون الواو ولا
يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلى فيمتنع القلب والصحيح
مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب عدى عدوى وحكى عن ابى الحسن
انه رجع فى كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية مما يجب رد لامه
ان تكون اللام قد ردت فى تثنية كاب وابوان او فى جمع تصحيح لمونث كسنة وسنوات
فى لغة غير اهل الحجاز او سنهات فى لغة اهل الحجاز فتقول فى النسب الى اب وسنة
ابوى وسنوى او سنهى برد اللام كما ردت فى التثنية والجمع بالالف والتاء لان النسب
اقوى على الرد لانه احمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده فى غيره وجوز فيه
رد ما لا يكون رده فى غيره اظهارا لمزيته فى الرد وتقول فى النسب الى ذو وذات
ذووى باتفاق سيبويه وابو الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها يا لان
طويت اكثر من قوه وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون
والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت الفا وقلبت الالف واوا فى النسب
وذات هى ذو بزيادة التاء وانما قيل فى النسب اليهما ذووى لامرين اعتلال العين ورد
اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو وعلى الاصل وقالوا ذاتا على اللفظ وهو
القياس لقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى من ذاتا عين منقلبة من واو والالف

الثانية علامة رفع وتثنية والتا للتانيث كما فى مسلمتان وانما صحت العين
لئلا تجتمع اعلالان فى حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص حال التكميل طاعلت حال النقص
كما تقول فى النسب الى اخ اخوى وتقول فى النسب الى اخت اخوى
وتقول فى النسب الى بنت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن
بنوى اذا رددت محذوفه لقولهم فى الجمع بالالف والتا اخوات وبنات بحذف التاء والرد الى صيغة
المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب
المونث الى صيغة المذكر ان الصيغة اى صيغة اخت وبنت كلها للتانيث وسر ذلك اى حكمته رد صيغة
من واو محذوفة فهى للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائى بالثلاثى فوجب ردها اى رد
صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التا منهما كما وجب حذف التا فى النسب
الى مكة وبصرة نحو مكى وبصرى وفى الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لئلا تقع تا التانيث
لاختصاصها قول سيبويه والخليل اجروا التا وان كانت للالحاق مجرى تا التانيث لاختصاصها
بالمونث وفتح اولهما فى المونث كما فتح فى الجمع بالالف والتا ويونس يوافق على حذف التا فى الجمع مجر
بها مجرى تا التانيث ويحذفها ويخالف فى النسب فلا يحذف التا ويجمع بينها وبين يا النسب
فيجرى بها مجرى الملحق به ويبقى اولهما على حركته ويقول فيهما اختى وبنتى محتجا بان التا لغير
التانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتا التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعه
وضيعه ولا يسكن الا اذا كان معتلا نحو فتاه وقناه ولانها لا تبدل فى الوقف هاء وتا التانيث
تبدل فى الوقف هاء نحو رحمه ونعمه وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم واللزوم على
صيغتهما مع تا الالحاق معاملة غيرهما مع تا التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتا
وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التا التى فيه ثم جمعوه بالف وتا مزيدتين وقالوا اخوات
وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزمه الخليل
انه ينسب الى هنة ومنت باثبات الياء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال فى ذلك بحذف التاء
ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف
التاء فيه يلبس المنسوب الى المونث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بان التا فيهما
ليست كالتا فى اخت وبنت لان التا فى هنت فى الوصل خاصة وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة
وفى منت فى الوقف خاصة وتذهب فى الوصل بخلاف تا اخت وبنت فانهما ثابتان وصلا ووقفا على
صورتهما وفى المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقا الاسم على وزنه
فيقول اخوى وبنوى بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر البا الموحدة ويجب حذف التا من
ابنة اتفاقا فيقال ابنى او بنوى كما يأتى فى ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما
صحت عينه ولم ترد لامه فى تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض
منها شى وشفه مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تا التانيث تقول يدوى برد المحذوف
وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت او يدى بغير رد للمحذوف ودموى بالواو والقلبه
او دمى بغير رد وشفى بغير رد او شفهى بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره فى شفى وشفهى
بالرد وعدمه قاله الجوهرى وغيره وفى كلام ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهى بالرد لانه
ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فانا المسئلة التى نحن فيها وهى جواز رد اللام وتركه
قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال فى شفه ان لامها واو فانه يقول
اذا رد اللام شفوى بالواو والصواب ما قدمناه من انه يقال شفهى بالهاء لان لامها هاء

والتكسير برد ان الاشيا الى اسناد الفعل الخالقات لان بالها والشفاه شافهت بدليل رجوعها في قولك فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح اصولها واصل يد ودم وشفه فعل بسكون اللاجي اما يد واما شفه البحار بردي وضعفه العين بفتح فعل انه المبرد الى وذهب والاخفش سيبويه عند الخلاف فيها فيأتي السكون اصلها الثلاثة هذه ثبت اذا الفا بسكون انها على الضيا صاحب فنص واسم ابن في وتقول وعدمه الاصلي السكون الى الرد من والاخفش سيبويه بين مما حذف الهمزة وقلت حذفت اللام رددت فان اللام رد بعد واسمي ابني الوصل همزة منه وعوض لام بين تجتمع لئلا اللام ورد بالهمزة واسموي ابنوي تقول ولا الهمزة باسقاط وسموي بنوي عدمه الاصلي السكون الى الرد في الخلاف ويأتي الواو وهو منه والمعوض الهمزة وهو المعوض يقولان وبعد الميم بسكون والاخفش الميم وفتح وضمها السين بكسر سموي يقول به فسيبويه ذكرنا لما ابنوي يقول ولا وبنوي وابني ابنمي الميم بزيادة ابنم في ويقول للتغير بالفتح بنوي الاعراب في تبعها كما للميم الكسر في تابعة النون قال الاول وعلى ماحذفت الى نسبت واذا معتله اللام تكون ان وهي واحدة مسئلة في وجوبا ردتها وعينه فاؤه اي الفا والعين وكل وهو وكشية عينه وهي الهمزة حذفت ثم الرا الى الهمزة حركة نقلت برى اي واصل برى علما فاوها وهي الواو حذفت ثم الشين الى الكسرة نقلت الواو بكسر وشية اصلها اللون يخالف معظم عوض منهما تا التانيث فتقول في النسب الى برى علما برئي بفتحتين على اليا والرا فكسرة قبل اليا ونون العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد برئ بفتح اليا والرا والهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاى فيجب حينئذ حذف الالف لانها رابعة متحركة ثاني كلمتها وقياس قول ابي الحسن برئي بسكون الرا وكسر الهمزة وحذف الالف او برأوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفا الى سكونها الاصلي فيصير براى بوزن جرجى والمقصور اذا كانت الفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كجبلى يجوز في الفه وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شيه على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوى بكسر الواوين وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت التا صار الوشي بكسرتين منجا وزنين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والبا فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهية اجتماع لتوالي الكسرتين والياين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن وشي بكسر الواو والياء الاولى وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى اصل سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب اليا الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد في غير ذلك المذكور من الوجوب تقول في النسب الى سه بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه وعده بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه واصلهما ستة ووعد بكسر الواو وتحذف من الاول عينه وهي التا ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منهما تا التانيث بدليل رجوعه الى الاصل في استاه جمع سه والوعد بفتح الواو وتغيرنا سهى بلا رد لا ستهى برد العين وعدي بلا رد لا وعدي برد الفا لانه لامها صحيحة وانما لم يرد المحذوف منهما نظرا بين النسبة الى ما حذفت منه اللام وما حذف منه العين او الفا ولم يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد وجاعدي في النسبة الى عده وليس هذا ردا للفاء المحذوفة والا

لوجب

لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسب فزدت عليه من جنسه مثله فتقول في لو وكي علمين لو وكي بالتشديد وذلك لان اذا زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة هربا من تجاوز ساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهما قلت لوى بتشديد الواو وكيوى لما تقرر ان حرف العلة المشدد هذا الان بعد الحرف الاول امثالا يا نرد اليا الاولى الى اصلها ونفتح كما تفعل في حى وتقلب الثانية واوا لئلا يجتمع اليا آت وان كان واو ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياين في الاستثقال لاجتماع اليا آت الاربع ولاى اولاوى لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدلناها همزة واما من قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي لا غير الا على حد قول بعضهم قراوى قاله ابن الخباز كما تقول في النسب الى الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحي بفتح الحاء المهملة وتشديد اليا وهي القبيلة والكساء بالمد دوى بتشديد الواو وحيوى بفتح اليا وكسائي بالتصحيح وكساوى بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفا ومحذوف العين ومحذوف اللام والاول نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة نحو شية وبرى علما والثاني ما لامه صحيحة كعدة وسنة والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلاثة انواع ما ترجع لامه في التثنية كاب واخ وما ترجع في الجمع بالالف والتاء كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفه والنسبة الى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك

فصل وينسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد بكونها اسم جمع له مفرد من لفظه او لا فالاول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او بكونها اسم جنس كشعيري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شعيرة وحذف التا كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات اليا بعد العين ولو كان منسوبا الى الشعيرة لقيل شعري بحذف اليا المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قاله خطاب الماوردي في الترشيح او بكونها جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه اوله واحد ولكنه شاذ كمحاسني حسن حكاه ابو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم خاص حتى صار كالعلم عليه واما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين وضباب ومدائن ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص والسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قاله في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفا والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من نجد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذا قيل

المذكور من ذلك وفي غير بطن ابو انه قيل اذا الفرهود الى منسوب انه يوهم فانه فرهودى

الى مفرده المكسر الجمع يرد العلم مجرى والجارى لواحد له الذى والجمع والجنس الجنسى اسم

والنسب حاله على اليه النسب بين الفرق ليحصل حالة على الجمع الى ينسب ولم

لم ينسب اليه الى الجمع الدلالة على انه بينه من النسب الى الجمع من المطلوب بان غيره وعلله سيبويه التعليل بهذا سمى

وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب اليه جمعا

وبينه سمى به فتقول فى النسب الى فرايض جمع فريضة وقبايل جمع قبيلة وحمر بالسكون

جمع احمر او حمرا فرضى وقبلى بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة

وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت اليا المثناة تحت وتا التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى نمر

واحمرى وحمراوى وذلك لان حمرا اما جمع احمرا وجمع حمرا فان كان جمع احمر رددته

اليه وقلت احمرى وان كان جمع حمرا رددته اليهما وقلت حمراوى لان الهمزة فيه للتانيث

وهمزة التانيث يجب قلبها واوا فى النسب وانما قال برد المكسور الى مفرده ولم يقل برد

الجمع الى مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف مع علامة الجمع

ويظهر اثر ذلك فى ثمرات وثمار فان نسبته الى ثمرات قلت ثمرى بفتح الميم وان نسبت

الى ثمار قلت ثمرى بالسكون فصل وقد يستغنى عن يا النسب بصوغ

المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك غالب فى الحرف جمع حرفة كبزاز

ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار

بالزاى معجمتين لبياع البز وهو امرء القيس الكندى

لبياع العطر ومن غير الغالب ما اشار اليه بقوله وشذ قوله

وليس بذى رمح فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال اى بذى نبل بدليل

ما قبله فاستعمل فعالا فى غير الحرف بمعنى ذى كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك

وما ربك بظلام للعبيد اى بذى ظلم والنكت حملهم على ذلك ان النفى منصب على المبالغة فيثبت

اصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وامثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه بعدم اقيسته

فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة

برار ولا لصاحب الشعير شعار انتهى والمبرد بعكس هذا او بصوغ المنسوب اليه على فاعل

او فعل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذى كذا فالاول كتامر اى ذى تمر ولابن اى ذى لبن

وطاعم اى ذى طعم وكاس اى ذى كساء والثانى كطعم اى ذى طعام ولبن اى ذى لبن ونهر

اى ذى نهار قال الراجز لست بليلى ولكنى نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده سيبويه

فى كتابه اى ولكنى نهارى اى عامل بالنهار فصل وما خرج فى النسب عما قرر

رناه فى هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها الحرف فقط كقولهم اموى

بالفتح فى الهمزة نسبة الى بنى امية بضم الهمزة وبصرى فى الكسر فى البا نسبة الى البصرة بفتح

البا ودهرى للشيخ الكبير بالضم فى الواو نسبة الى الدهر بفتح الدال والثانى بالزيادة

فقط كقولهم مروزى بزيادة الزاى نسبة الى مرو وزبانى وفوقانى وسفلانى وتحتانى

نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن احمد القزوينى والثالث بالنقص فقط

كقولهم بدوى بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسى بحذف الالف والنون نسبة الى خراسان

وجلولى بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولا بالجيم والمد قرية بظاهر فارس وحرورى

بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء بمهملات والمد قرية بظاهر الكوفة ينسب اليها

الخوارج

الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى ونشا وشنوى وحريف وحرنى

بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو انف وانافى والسادس بالزيادة

والحذف نحو رازى نسبة الى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طاى وصنعانى وبهرانى ورحانى

نسبة الى طى وصنعا وبهرا وروحا والثامن بالقلب والتحريف نحو نوب حارى نسبة الى الحيرة

بالحاء المهملة فاما الانسان فحبرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو اميى نسبة الى امية

وبحرانى نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب اقتصر الموضح منها على اربعة احدها الاستغنا

بشى عن شى ومثل له بمثال بنى اموى وبصرى فالاول لانه منسوب الى المكبر وهو امية والثانى

كانه منسوب الى البصر وهو حجارة بيض توجد فى البصرة وثانيها التعرف به بين نسبتين الى

لفظ واحد قصدا الى ازالة اللبس ومثله بمثال بنى دهرى ومروزى فالاول للفرق

بينه وبين الدهرى بفتح الدال وهو القايل بالدهر من الملحدة والثانى للفرق بينه وبين المنسوب

الى المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوى ورابعها

تشبيه الشى بالشى ومثله بمثال بنى جلولى وحرورى بحذف الهمزة تشبيها بالممدود بالمقصور

هذا باب الوقف وهو قطع النطق عند اخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى

بالبا المثناة التحتانية لا اختيارى بالموحدة ولا الاضطرارى ولا التذكرى ولا الترنمى ويقابله

الابتدا والابتدا عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة

فى الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم فى الشعر ولتمام السجع

فى النثر وهو احدى عشر نوعا ا المجرد ب الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه ابدال

تا التانيث ها و زيادة الالف ز الحاق ها السكت ح اثبات الواو واليا او حذفهما ط ابدال الهمزة

ى التضعيف يا نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم فى بيت فقال نقل وحذف واسكان

وتتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق ها السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف

عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مونث بالتا فللعرب فيه

ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا

الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة ويا بعد الكسرة وهى لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره

فافصح اللغات الثلاث واكثرها ان تحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة وتسكن ما قبل

التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال فى المثالين وان تبدل الفا بعد الفتحة

اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا او بنايية كايها بكسر الهمزة وسكون اليا التحتانية بمعنى

انكفف وويها بفتح الواو بمعنى اعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوينا اثر فتح اجعل الفا

وقفا وتلو غير فتح احذفه وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من

حيث كان فى الالف تقارب الغنة فى التنوين فابدلوا الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد

الضمة واوا وبعد الكسرة يا لان تثقل الواو واليا فى انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو

والكسرة مع اليا زاد الثقل ولم يكن فى الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حاله واما المونث بالتا

فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ونقول قايمتا على احد اللغتين واذا وقف على المقصور

المنون وجب اثبات الالف فى الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة اقوال احدها اعتباره بالصحيح والالف

فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت

بفتى ووقفت عليه فالالف هى الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هو البدل من

التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من اليا وهي لغة بعض طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف لطها وهي لغة بعض طي ايضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيمن حكى ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في الوقف الفا هذا قول الجمهور وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر واجماع القراء السبعة على خلافه فانهم جمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذن ابدا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عن المازني يقفون على اذن بالالف والمازني يخالفهم ويقول هو حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها بالاسما قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وهذه حجته وذهب ابو سعيد على ابن مسعود في المستوفى الى ان اصل اذن اذا المستقبل ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقع على ها الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الها مفتوحة ثبتت صلتها وهي الالف لخفتها كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الها وان كانت الها مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف اليا بعد الهاء لاستثقال الواو واليا وهل هما من نفس الضمير كما في هو وهي او زائدان للاشباع رجح ابن الضايع الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا اليا من هي لتحصينهما بالحركة عن الحذف بل يقفان في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف للجزم او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم تدعه ولم تدعهو ولم ترمه ولم ترمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قاله الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو رؤبة

ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه

باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجا النواحي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى مالك اعشو الى ضوء ناره

باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا لما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في

الاضمار

الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الضمير الغائبة منقولا فتحه الى ما قبله اختيارا كقوله

لست في عمم اخافه

اراد اخافها فنقل حركة الها الى الفا بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقع على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احداها ان يكون المنقوص محذوف الفا كما اذا سميت بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يعي وفي الجر مررت بيعي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما يوعي ويوعي حذفت فاؤهما لوقوعهما بين يا مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد ساكن والى هذا اشار الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد اليا اقتفي المسئلة الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر حال كونه اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مكرم فنقلت الكسرة وهي حركة الهمزة وعينه هي الهمزة الى الرا قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف اليا وهي لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن المسئلة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو رايت قاضيا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب حينئذ فيهما وقفا لانها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال فان كان المنقوص مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات اليا وبه قرا ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات اليا فيهن والارجح في غير المنون وهو المقرون بال الاثبات لليا كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليها بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الارجح وحجة من اثبت اليا في المنون حالة الوقف ان اليا انما جاز حذفها لاجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب ان تعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر بحذف اليا والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها وحجة الاول اقوى واعلم ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما سقط تنوينه بغير ال وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للندا نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات لان الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لان الندا محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات اليا كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين البيتين

فصل ولا في الوقف على

الحرك الذي ليس هنا التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون المجرد عن الروم
والاشمام سوا في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو الاكثر والاغلب وهو الاصل
لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال ابو حيان وعلامته خا فوق الحرف وهكذا
جعلها سيبويه خ والمراد خف او خفيف وناقشه الموضح فقال انما هي راس جيم او راس
ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر انها راس حا مهملة مختصرة من استراح
لما مر من ان الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دايرة لان الدايرة صفر وهو الذي
لا شي فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكانهم ارادوا بها تعريف ظنوها دالا وتسمى
ذلك السكون في الوقف على تا التانيث اذ لا يتاتى فيها الاوجه الباقية والوجه الثاني ان تقف
بالروم وهو اخفا الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الاصل
قاله الجاربردي ولا يختص الروم بحركة بعينها بل يجوز في الحركات كلها وتحتاج في الفتحة
الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفرا في منعه اياه اي
الروم في الفتحة واكثر القرا السبعة على اختيار قوله ووافقهم ابو حاتم على المنع لانه يشبه
الثوب فيفضي الى تشويه صورة الفم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته ـ
الوجه الثالث ان تقف بالاشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور
لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم وروى الاشمام عن بعض العرب في الجر وحمل
على ذلك الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الاتي والاشمام حقيقته الاشارة بالشفتين الى
الحركة بعد الاسكان من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع
بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما
الحركة فهو شي يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو
وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان الروم فيه حركة الشفة وصوت
يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير
دون الاعمى وعلامة الاشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته • واشتقاقه من الشم
كانك اشممت الحرف رايحة الحركة بان هيات العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين
ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وبين ما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع ان
تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو يجعل بتشديد
اللام من خالد واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق الحرف وصفتها ش وهو قليل
لمجي التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يوثر عن احد من القرا الا عن عاصم في مستطر في
سورة القمر وهي لغة سعدية وشرطه خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف
الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون
الحرف الموقوف عليه همزة كخطا ورشا لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام
ولا يا كالقاضي ولا واوا كيدعوا ولا يا ولا الفا كيخشى لاستثقال حرف العلة وان لا يتلوا ساكنا
كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاث سواكن الذي قبل الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون
منصوبا وشذ لقد خشيت ان ارى جدبا بالجيم والموحده ورد بان الموقوف عليه الالف
لا الحرف الذي كان متحركا وصلا الوجه الخامس ان تقف بنقل حركة الحرف الى ما قبله
كقراءة بعضهم وهو ابو عمرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الى البا وقوله انا ابن ماوية

ط كانه وجد ببيكين الشروط خمسة
الاشمام ثلاثة لا الامكان فيما وجد منها
مقام ثلاثة وذلك ان نقل المصنف
قوله ولا ياء كالقاضي ولا واوا
كيدعوا ولا الفا كيخشى وتشترط في
الحرف الموقوف عليه بالتضعيف ان
لا يكون حرف علة مطلقا او جمع
فهذه تكون سوا بحركة من جهة
ما يليه [illegible]

اذ جد النقر وجاءت الخيل اثافي زمر بنقل ضمة الراء الى القاف قبلها والنقر بسكون القاف
صوت يخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك يسكن به الفرس اذا اضطرب بفارسه واختلف
في قايل هذا البيت فقال الصغاني قايله مدكي بن اعبد التغري وقال ابن السيد اظنه لعبد
الله بن ماويه الطاي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماويه
النحاس هو ذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بها الدين ابن النحاس اذ جد النقر بالقاف
المضمومة بريد النقر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماويه من معنى شجاع او بطل او نجدة او
مشهور انتهى وبنقل غير المهموز شرطه خمسة امور ايضا بل ستة وهي ان يكون ما قبل الاخر
ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه
فان المتعذر تحريكه كالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فان
المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة اليه لاستثقال وان لا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة
على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان منونا لزم من النقل فيه حذف الالف التنوين
وحمل عليه غير المنون قاله المرادي وان لا يودي النقل الى بنا لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون
المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة
اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان ويشد لانه يقبل
الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو
يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان الالف في
انسان والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبان السكون الا ان سكون الالف
ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع
تستثقل الحركة عليهما لانهما ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل
في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يودي الى بنا لا نظير له لانه ليس في العربية فعل
بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يودي الى اخره ولا يجوز النقل في نحو غزو
وظبي لان المنقول منه غير صحيح وتختص الشرطان الاخيران في كلامه وهما ان لا تكون
الحركة فتحة وان لا يودي النقل الى بنا لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله
يخرج الخب فتقول الخبا وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخب بالاسكان من غير نقل
وجدت استثقالا واضحا ولو ابدلت الجلالة بالذي لوافق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا
رد فتقول رد بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بكسر اوله وضم ثانيه
لثقل الهمزة وان سكن ما قبل الهمزة لان النطق بها اصعب ومن لم يثبت في اوزان الاسم فعل
بضمة في اوله فكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو بقفل من
نحو لك مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفا وجيزه في نحو
بطء من قولك مررت ببطء لانه مهموز وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل
الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفا اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين
ومررت ببطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقولون على حمل
حركتها لما يوقف عليه مستبدا ابها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون البا او يرومون
او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لم يحذف الهمزة لانه فار من دفع اجتماع
الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورايت

يك

في نحو جعت العلم لانه الحركة فتحة وانهم
انما نقلوا الضمة والكسرة لتقع ما قبلها
حركة فرجا دالتهمة خفيفة فاغتفرا وكما
قال الجاربردي [illegible] وعنه احترز بقوله
وان لا تكون الحركة فتحة ولا [illegible]
النقل في الفتحة عند الكوفيين والاخفش ط
بجوز النقل

البطاة ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول
هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي والخب بالخاء المعجمة والبا الموحدة ما خبي في غيره والرد
العين والبط ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك كخلعة لخم وانشد عليها الجوهري لبعض
الرجاز ما زال شيبان شديدا ارهصه حتى اتانا قرنه فوقصه قال اراد فوقصه فلما وقع على الها
نقل ضمتها الى الصاد قبلها محركها وفي النهاية تقول ضربته ضربة في الشعر وقد استعملته العامة في النثر
والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها التانيث الابيات الخمسة فصــــل واذا
وقف على تاء التانيث التزمت التا وسلمت من القلب هاان كانت متصلة بحرف كثمت
وربت ولعلت ولات ولات فوقف عليها الكساى وحده بالها على غير القياس وقول ابي حيان واما
ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سايغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج
عن القياس لا يقاس عليه او فعل كقامت وقعدت وانما التزمت التا في الحرف والفعل خوف اللبس
بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال
سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من
الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التا فيهما لما سكن ما قبلها
صارت كانها ليست للتانيث وانما جي بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للالحاق بقفل
وجذع وجاز ابقاوها على صورتها وابدالها ها ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو
ثمرة وشجرة فرقا بينها وبين التا الاصليه كوقت وبيت او كان ما قبلها ساكن معتل ولا يكون
الا الفا نحو صلاة وزكاة وذات ومسلمات واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضع
ومنقلب عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان
نحو داوب بخلاف ما اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم
ها جعل ان لم يكن بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما
اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع تحقيقا او
تقديرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه
وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانهما جمع
عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث وهو
ما سمي به الجمع تقديرا كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية هيهيات حذفت
لامها وهي اليا ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم نسمي بها الفعل فصار معناها بعد وقيل
هيهات مفرد واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الوقف خبر الارجح
بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتا لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المونث السالم
زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا التا مع الالف لانهم لو زادوها لانقلبتا همزة فزادوا التاء
معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة التانيث الملحقة بالواحد ابقيت
في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب
اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء قول بعضهم كيف الاخوة والاخوات وقف بعضهم
دفن البناه من المكرماه حكاه قطرب عن طي بابدال تا الجمع ها في الوقف تشبيها لها بتا التاء
الخالصة وقرا الكساى والبزي هيهاه بابدال التا ها والمنقول عن الكساى ان من كسر التاء
وقف عليها بالها ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قد هيهات جمعا وقف

عليه

عليه بالتا ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء ومن نصبه وقف بالتاء والهاء وفي الايضاح لابن
الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لتشبيهها تا التانيث لفظا
دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال
ها فرقا بينها وبين التا الاصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها
وبين تا التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا ضربه في ضربت
التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف بتركه اي بترك
الابدال ها قراة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي
مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت الحرة ان تدعى امت فلم يبدل التا فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فابدل
في النقد بيرهن الالف ها ثم ابدل الها تا لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر
ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف ها ثم الها تا تشبيها لها بها التانيث فوقف عليها
بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي
في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفرا وابن كيسان
يوقف عليها بالتا لانها مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكساى والجرمي يوقف عليها بالها
لانها تا تانيث فنقول ذاه قاله الحوفي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جمع تصحيح
وما ضاهى وغير ذين بالعكس انتما فصـــــل ومن خصايص الوقف اجتلاب
ها السكت للتوصل الى بقا الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقا السكون
في الابتدا وسميت ها السكت لانها يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها ثلاثة مواضع احدها
الفعل المعل بحذف اخره سوا كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه بالحاق ها
السكت فيهن جوازا ومنه اي من الحذف للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة واحد السنين
ولان لامها واو محذوفة والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف
للجازم ثم لحقته ها السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة ها على راي
الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على القول بانه من
الحما المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال
كما قالوا في مثله تظني والاصل تظنن ومن نظيره تقضي البازي والاصل تقضض فالها على هذه
للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد عايد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم
يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على
حاله او كان الحذف لاجل البنا كما في فعل الامر على قول البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه
اي من الحذف للبنا فبهداهم اقتده وهو امر من تقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها
فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع برواية هشام والها التي للسكت
في ذلك كله جايزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير
ها السكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود
الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الها
لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الا في مسئلة واحدة
وهي ان يكون الفعل قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك

السكت وجوبا لئلا يلزم الابتدا
قوله فيه عه بحذف لامه وفايه كمضارعه المجزوم واجتلاب ها السكت وجوبا لئلا يلزم الابتدا
بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغيره تبعا لغيره وكذا يجب ها السكت في الفعل
اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زايد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله
الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على نحو ولم اك ومن
تق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر فقال
بعد انه نصار مشترك الالزام فما كان جوابه هو جوابه عن الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وقف بها السكت البيني الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك
انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عم وفيم والمجرورة بالمضاف
نحو بمجيء م جيت وفيه تقديم وتاخير والاصل جيت بمجيء م وهو سوال عن صفة المجيء اي على اي
صفة جيت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تاخير المضاف وانما حذفت
الفها اذا جرت بحرف او بمضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي ها الموصولة والشرطية في مثل
سالت عما سالت عنه او عن مثل ما سالت عنه فانها فيهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما
جيتني اكرمتك فانها فيهما شرطية ولم يعكس فيحذف في الخبرية ويثبت في الاستفهامية لان الف
الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها
في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شيت لغة نحو سل عم شيت
فاذا حذفت الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الها حفظا للفتحة الدالة على
الالف المحذوفة ووجبت الها ان كان الخافض لها الاستفهامية اسما كقولك في بمجيء م جيت واقتضا
م اقتضى بمجيء مه واقتضا مه وترجحت الها ان كان الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبها
اي بها السكت قرا البزي بخلف عنه والفرق انه المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل
بمعناه فكانه معه كالجزء فلذلك جازت الها واما المضاف فيستقل بافادته في مدلوله الافرادي
فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الها وما ذكره الموضح من
وجوب حذف الف ما الاستفهامية منه اذا جرت فمسلم في المجرورة بالحرف واما قول حسان ....
على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرور بالاسم
فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان تقول بمجيء ما جيت نص على ذلك
سيبويه الا ان الاوجه الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام البيتين
الموضع الثالث كل مبني على حركة بناء دايما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود نخرج بالاول
المعرب وبالثاني ما بناوه غير دايم وبالثالث ما اشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت
القيود جاز لحاق ها السكت وذلك المستوفي لها كيا المتكلم وكهي وهي فيمن فتحهن في الوصل وككاف
الخطاب فانه يقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه بالحاق ها السكت محافظة على الفتحة ومن
التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال حسان الشاعر الصحابي
رضي الله عنه اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه ومن لم يقف وقف بالسكون لم يات بها
السكت لعدم فايدتها تاه الجاريري وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا يقال
حال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه فمن الحق الها اثران لا يجحف بالكلمة بجعلها على
حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلامتزاجه
بالفعل حتى انه يلفظ به متصلا ولا تدخل ها السكت في نحو جا زيد لانه معرب بالحركات وحركة

الاعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج الى بيان ها السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه
وقال اراد ابيض فضعف والحق الها ولا يلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلما نه ومسلمونه
لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون باعراب قال ابن الضايع وغلط ابن خروف في المنع ولا تدخل
ها السكت في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن وها السكت انما تدخل لبيان الحركة ولا في نحو لا رجل
بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم لان بناهن عارض غير دايم فالحركة فيهن شبيهة
بحركة الاعراب لعروضها بسبب شي يشبه العامل فلا يدخل ها السكت وشذ قوله
يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالحقت ما بني بنا عارضا فانه علة من
باب قبل وبعد في باب الاضافة قاله الفارسي والناظم وفيه ما ذكر في باب الاضافة
فليراجع واظلل وارمض واضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء في علة بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل ها
السكت في الماضي كضرب وكرب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه مبني على حركة لمشابهته
المضارع المعرب في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جا الذي ضرب وخبرا نحو زيد
ضرب وحالا نحو جا زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل
ان حركة البنا الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظروف
المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز
مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده وتمتنع ان حصل لبس نحو
ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البيت
مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم والاشمام ومن تضعيف
ونقل وقلب ومن اجتلاب ها السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى عدمه كثير في
الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول وهو النثر قراة بعضهم وجيتك من سبا بنبا باسكان
همزة سبا في الوصل وقراة حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم اقتده قل باثبات
ها السكت في الدرج فيهما واتى بانظر في الاول وقل في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه
ثلاثة اربعه باتباعا ثلاثة على حالها ونقل همزة اربعه اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله
وهو رؤبة كما في الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا
مثل الحريق وافق القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله
القصبا بتخفيف البا فثقله في الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله
وربما اعطى لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما هذا باب الامالة وهي
مصدر املت الشي امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشي يميل ميلا اذا انحرف عن القصد
وفي الاصطلاح انه يذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيا من صوت الكسرة
فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف ذهبت بالالف الى جهة
اليا فتصير الالف بينها وبين اليا كالفتى بامالة الفتحة والالف والا يكن بعد الفتحة الف فالممال
الفتحة وحدها سوا كانت الفتحة قبل تا التانيث ام لا كنعمة وبعض وللامالة فايدة وحكم
وعلل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع وكل
منها ويبين المنع اما فايدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك
انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلا فاذا املت الى الكسرة كان لفظك
وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من اليا واشربت الفتحة طرفا من

الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد نرد الامالة
للتنبيه على اصل او غيره مما سياتى واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا الحجازيون يفخمون كل ممال لانه
الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا اميلت ترددت بين الالف والياء والاصل في الحروف
ان لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجار بردى واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا
ويأتى التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون
الا مواضع قليلة واما الاسباب التى يمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف مبدلة من ياء متطرفة
في الاسماء والافعال فمثاله في الاسماء الهدى والفتى ومثاله في الافعال هدى واشترى فالالف
فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المغربى
وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا ولا يمال نحو ناب
بالنون وهو السن مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف
لا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة
الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوى وانما اميل نحو فتاه مونث فتى ونواه
وان لم تكن الالف طرفا في اللفظ لان تا التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة
من ياء فهى وان لم تتطرف لفظا فهى متطرفة حكما والسبب الثانى كون اليا تخلفها اى الالف في بعض
التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زايدا للالحاق والف حبلى مما
كان زايدا للتانيث والف غزا مما كان بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال
لان اليا تخلف الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء والبنا للمفعول
في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وارطيات
وحبليات وفي البنا للمفعول غزى وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان
امالة تلا والغزا اذ انا لاها لمناسبة امالة جلاها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح
النظم ان امالة سجى لمناسبة امالة الف قلى بل امالتهما كقولك اذا بنيتهما للمفعول تلى وسجى
بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف اليا فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذ امكن
غيره واجاب المرادى عن ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضى لامالة دحيهما
الفه عن ولو لم يعتبره القرا يعنى بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما امالوا منه
ما جاور الممال فلما امالوا تلاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعى الى امالته عندهم
انما هو التناسب وقال هنا بجواز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يؤول الى اليا اذا بنى للمفعول
وعندى ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال على اصطلاح النحويين والجواب على
اصطلاح القرا فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون اليا
تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه الى اليا مختص بلغة شاذة او رجوعه الى اليا بسبب
ممازجة الالف لحرف زايد فلا يمال شى من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى
اليا بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن واو الى اليا في قول هذيل اذا اضافو
ها الى يا المتكلم حيث يقولون عصى وقفى بتشديد اليا والاصل عصوى وقفوى اجتمعت
الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا والثانى وهو رجوع
الالف الى اليا بسبب ممازجة الالف لحرف زايد كرجوعهما اى الف عصى وقفا اليها اى الى اليا
اذا صغرا عند الجميع فقيل عصيه وقفى بتشديد اليا فيهما والاصل عصيو وقفيو فعل به

ما تقدم

الفم

ما تقدم وقلبت يا لممازجتها اليا التصغير وهى حرف زايد والممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا
اى عصى وقفا على فعول بضم الفا فقيل عصى وقفى بتشديد اليا فيهما والاصل عصوو وقفوو
قلبت الواو الاخيرة يا لكراهة اجتماع واوين فصارا عصوى وقفوى فاجتمعت الواو واليا وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم اليا من القلب
واذا ثم كسرت فاوهما اتباعا لكسرة عينهما وقرا الحسن فاذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع رد ذا
الى اصله فاليا الثانية المدغم فيها هى لام عصى وقفا وقلبت يا لممازجتها اليا المنقلبة عن واو فعول
وهى حرف زايد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التا المثنا
فوق الى قول فلت بكسر الفا وحذف العين سوا كانت تلك الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن يا
مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثانى نحو هاب او عن واو مكسورة نحو خاف وكاد ومات فانك
تقول فيها اذا اسندتها الى تا الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت ومت بكسر الفا في لغة من قال مت
بالكسر بحذف عين الفعل فتصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة
كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح
ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع الى فا الكلمة وتحذف العين لالتقا الساكنين
وقيل في يا اى العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفا بكسرة مجتلبة للدلالة
على العين يا فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال
وعن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا
اسندتها الى تا الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن اما قلت فبالتحويل واما طلت ومت
فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل
اليا المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته ذكره ابن الدهان وشله بابه وقد اهمله الناظم في
النظم وسيبويه والاكثرون وذكره في التسهيل فقال او متقدمة على يا تليها السبب الخامس
وقوعها اى الالف بعد اليا حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما كبيان بتخفيف اليا وكيال وبياع
بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب او منفصلة منها بحرف واحد لشيبان
علما من الشيب وجادت يداه والاول اقوى لانه انخفاض الصوت بالساكنة اظهر منه في
المتحركة من قربها خالحد منها من حيث المد او منفصلة منها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما
الها نحو دخلت هند بيتها وشرطان لا يفصل بين اليا والها بحرف مضموم نحو هند انتسم بيتها
قاله الموضح في الحواشى السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب
السبب السابع وقوعها اى الالف بعدها اى الكسرة منفصلة منها اما بحرف واحد نحو كتاب
وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التا وفي الثانى اللام او منفصلة بحرفين كلاهما
متحرك و احدهما وهو الثانى ها واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها
او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة وسرواح
بمهملات وهى الناقة العظيمة دون رايت عنبا الاعلى وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك
وبالها نحو درهماك وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف ساكن وها وغيرهما
وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والها ان لا يعتد بهما
منزلة حرف واحد محرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسى في الايضاح ان امالة
درهمان بالنون شاذة مع تنصيصه على الامالة للكسرة السابقة اعنى لا للكسرة نون التثنية فلذلك

مثل به الموضح للكاف تبعا للتوضيح النظم فقد وهاك من يمله لم يقصده السبب الثامن ارادة التناسب
اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد امالوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت
الالف بعد الف فى كلمتها او وقعت فى كلمة اخرى قد قارنتها قد اميلتا اى الالفان لسبب من
الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذى وقعت فيه الالف بعد الف فى كلمتها وقد اميلت الالف الاولى لسبب
كرايت عمادا وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد
فصل بينهما حرف واحد وهو الميم فى المثال الاول والتاء فى المثال الثانى فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة
عن التنوين لمناسبة الاولى والثانى وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة فى كلمة اخرى قد اميلت
لسبب كقراءة ابى عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو والضحى لمناسبة سجى
وقلا وما بعدهما فان رعاية التناسب فى الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب
ان الالف الممالة لا لسبب اما ان تكون سابقة على الالف التى لا سبب فيها او آتية بعدها فان كانت سابقة
عليها فتمال كما فى عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة
وان كانت اتية بعدها فاما ان يقع ذلك فى الفواصل او لا فان وقع فى الفواصل فتمال لتناسب الفواصل
فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم يكن فى الفواصل فلا تمال ولذلك اذا امالوا فتحة دال محادر للكسرة رابه
لا يجيزون امالة الفه مع انهما فى كلمة واحدة فكيف اذا كانتا فى كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من
الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فثمانية ايضا وهى الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة
وهى الخاء والغين المعجمتان والصاد والطاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت
كما اميلت فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلى الى الحنك فلو املت الالف فى صاعد لانحدرت
بعد اصعاد ولو املتها فى هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى اشق فلذلك
كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجئ واما الراء فانه لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة
فشبهت بالمستعلية للتكرار الذى فيها بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما
كونها غير مكسورة والثانى اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد
فالراء منعت السبب المتقدم فى الاول والمتاخر فى الثانى او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة
نحو هذا حمار ورايت حمارا وبعضهم لا يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يحمل المؤخرة المفصولة
بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة فى منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف
ان يتصل بها اى بالالف نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف
واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء مكسورا نحو طلاب
وغلاب من المتصل وخيام وصيام من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء
المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة فى التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة اولى بخلاف
ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوى الاستعلاء من حيث كانت الفتحة معه يمنع الامالة وكذا الحرف الاستعلاء
الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية وهى التى
لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزل
لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من
الامالة وشرط حرف الاستعلاء المؤخر عنها اى عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة
وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما وناقف او منفصلا من الالف بحرف واحد كناقف وناكح
وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين

لغراخي

لغراخي الاستعلاء والمنع بالمتاخر اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد
مكسور ولا منفصلا بحرفين واطلق فى المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد التسفل اصعب عندهم من
التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التى يكفها المانع
ان لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن ياء وسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة
فى الواو المنقلب عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة
فى الفهما فان السبب المقدر هنا وهو الكسرة او الياء لكونه موجودا فى نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة
او عن الياء اقوى من السبب الظاهر فى اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لانه اى السبب الظاهر اما
متقدم عليها اى على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكاين فى نفس الالف اقوى
من المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاف مع تقدم حرف الاستعلاء وحاق وزاغ
مع تاخره لان السبب مقدر فى نفس الالف بخلاف ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما فى جاد من
جدة فى الامر وجواد جمع جادة واصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا
تجوز الامالة على الاضح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما فى خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع
يكفه لان السبب المقدر متاخر عن الالف مسئلة ويوثر مانع الامالة ان كان منفصلا فى كلمة اخرى
مستقلة بنفسها كما لو كانا فى كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو من قاسم فلا
يمال لاتصال المستعلى فى اللفظ اذا درجت فهذا اشكل فى كل مررت بها صقل وتارة يفصل بينهما بحرف واحد
نحو بما فضل ويمال قاسم فهذا اشكل نحو كلا مناشيط قاله الشاطبى ولا يوثر سببها اى الامالة الا متصلا فى كلمة
واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو اتى قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت
منفصلة عن الالف فى كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف فى كلمة والكسرة
فى كلمة اخرى هذا ملخص كلام الناظم فى شرح الكافية وابنه فى شرح الخلاصة وعليهما الاعتراض من وجهين
احدهما فى التمثيل وثانيهما فى الحكم وذلك انهما مثلا باتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة فى اتى المنقلب
عنها الالف لا يوثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التى يكفها المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة
والاستعلاء فى جهة النوع لو اتصل لم يوثر فيها بالكلية مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن
كتاب قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيبلغها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثانى ان نصوص
النحويين كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكراه من الحكمين المذكورين وهما يوثر مانع الامالة ان كان
منفصلا ولا يوثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور فى مقربه بعد ان ذكر اسباب الامالة
ما نصه وسوى كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كانت
ما كانت اقوى وقال ايضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل
لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات التى هى صلاة الضماير نحو اراد ان يضربها قبل
انتهى يعنى لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل مانعة من الامالة وان انفصلت وهذا النص عروفه
فى الحكمين وقع فى شرح الجزولية لابى عبد الله محمد التوزرى بالنون والقاف والزاى ولولا ما فى شرح الكافية
من قوله وان سبب المنع قد يوثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة لحملت قول الناظم
الخلاصة والكافية المذكور تبعا فى كلام ابن عصفور والمنع قد يوجبه ما ينفصل على ما اتى فى الصورتين
والتوزرى وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التى هى صلاة الضماير لاشعار قد ينفصل
من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل فى عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يوثر
السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق

واما مانع المانع للامالة فهو الرا المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع الراء
ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكانت فيها الحرف منها في تقدير حرفين ولان الكسر فيها في تقدير
كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة ولهذا اميل وعلى ابصارهم
غشاوة واذ هما في الغار مع وجود الصاد في الاول والغين في الثاني واميل ان كتاب الابرار مع
وجود الراء المفتوحه قبل الالف واميل دار القرار مع وجودهما اي القاف المستعلية والراء المفتوحه
لان كلا من حرفي الاستعلا والراء المفتوحه مانع من الامالة والرا المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم
اي العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصله في كونها تمنع المانع سمع سيبويه الامالة
في قوله وهو سماعه النحاسي يرجو رجلا من بني تميم بن قادر عسى الله يغني عن بلاد بن قادر
بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والرا المكسورة بالدال
فصل تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها انه لا تكون
الفتحة في حرف ولا في اسم مبني يشبهه لان الامالة نوع من الصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه
الا ما يستثنى فلا تمال الا بكسر الهمزة والتشديد اللام الكسرة التي من اسباب الامالة والاحتمال نحو
على الرجوع الى اليا في نحو علي وعليه وهو من اسباب الامالة والاحتمال الى لاجتماع الامرين وهما
الكسرة والرجوع الى اليا فيها في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث
مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفا فلو سميت بشي منها فان كانت الفه رابعة كالا امليتها
لان الالف الرابعة في الاسم نحكم عليها بانها عن يا وان كانت ثالثة كعلى والى لم تجز امالتها لان التسمية
تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات اليا ولذا لا تقول في تثنيتهما علوان والوان
قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك المبني للحرف ها الغايبة ونا للمتكلم المعظم نفسه او ومعه
غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة او يا فقالوا مررنا بها
ونظر اليها واليها بالامالة لوقوع الالف مسبوقه بالكسرة او اليا مفصولة بحرف فلذلك كررهما مرتين
واما امالتهم الى ومتى من الاسما المبنية وبلى من احرف الجواب ولا النافية في قولهم افعل هذا اما لا
فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفا السبب المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن
اصل غير منقلبة عن شي فضلا عن ان يكون منقلبة عن يا ولا ترجع الى اليا ولا قبلها كسرة والذي سهل
امالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال
الفتحة قبلها الرا بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا مثناة تحتانية وكونهما اي الفتحة
والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والرا ولا فرق ان تكون الفتحة في حرف مستعل نحو
من المطر او في را نحو بشرار او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير يا مثناة تحتانية
نحو من عمرو زاد المرادي او بمكسور نحو اشر بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان الفتحة
فيهما على اليا نص على ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناه التحتانية الساكنة وشرط
ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلا نحو من الشرق فانه مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا
ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلا لان الرا المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع
قبلها فيمال نحو من الضرر قال [illegible] والتحرير ان يقال تمال كل فتحة في غير يا قبل را مكسورة متصلة
بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير يا وليس بعد الرا حرف استعلا انتهى واشتراط الناظم في
النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطا من قولك رايت خبط رياح
بكسر الراء وذكر غيره انه تجوز امالة فتحة العين في نحو العدد والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما

خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها ها التانيث وانما
يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمه ونعمه وانما اميلت الفتحة قبل
ها التانيث وانه لم تكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا ها التانيث بالفه اي بالف التانيث المقصورة
لتقاربهما في المخرج وهو اقصى الحلق والمعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة
والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة ولا فرق في ذلك بين ها التانيث
وها المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل ها السكت ايضا تشبيها بها التانيث في الوقف
والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيها قبلها ورويه
قراءة ابن مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما
بيناه

هذا باب التصريف

وهو في اللغة تغيير مطلق وفي الصناعة تغيير
خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج
النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة
وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية
والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا الى زيدان وزيدون وتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك
بتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل
وتضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة
في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا بقلب العلة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والابدال في اقتتت والحذف في قل والادغام في رد ولشبه التصغير
والتكسير والنسب والوقف والامالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن
الحاجب وطايفة ذكروها في علم التصريف وهو الاولى ولهذين التغييرين للغرضين المذكورين
احكام كالصحة وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كاليا في بياض وابيض والواو في سواد واسود
والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب اليا في بان واباني وموقن وبايع وقلب
الواو في قام واقام وقيام وشبه ذلك كقلب احد الاصول من محله الى اخر كاينق جمع
ناقه وحادي وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه
من التقلب يقال صرفت الرجل في امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف
الدهر تقلباته ونحو لاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو
متعلق بالاوصاف الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشي باسم
متعلقه وموضوعه الاسما المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في
الاسما العجمية كابراهيم واسماعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف من خصايص
لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضعا الاصول ان
لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زايدة
ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه الحروف وهي الاسما
المتوغلة في البنا كالضماير واسما الاستفهام والشرط واسما الافعال والموصولات واسما
الاشارة والافعال الجامدة وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس
وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها
فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجي الحذف في سوف والابدال في حا دحتى عينا وهمزة

هذا التغيير هو المبحوث عنه هنا لا الاول ايضا [illegible] وان كان بعضهم [illegible] في هذا الفن [illegible] وابناك على خلاف ترغيبه

ان هاء الحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي ومزيدهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عند اتصال تا الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل الحروف ولا ما اشبهها من الاسما والافعال لا يدخل فيما كان من الاسما موضوعا على حرف واحد او حرفين اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او حرفين الا الحرف كبا الجر ولامه فانهما موضوعة على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعة على حرفين وما اشبه الحرف كتا قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيد لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصله وضعه نحو يد ودم بحذف لامهما في الاسما ونحو ق زيدا بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف عينهما في الافعال وقس على ذلك

فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوايد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوز سداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان والى مزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت في قول سيبويه ثلاثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها روما للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصوى وبينهما الفاء والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو حبرلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو جحلا والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جواجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علبا والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة نحو اشهيباب مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان تكون اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدا به والابتدا بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة والحركات الخالصة ثلاث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلاثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر واما الحرف الاخير فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثلتها في الاسم والصفة فلس سهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف حذر بفتحة فكسرة عضد [illegible] بفتحة فضمة حبر نكس بكسرة فسكون عنب زيم اي متفرق بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو بضمة فسكون صرد حطم بضمة ففتحة دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبلغ المفتوح الفا مع الاربعة في العين ثم المكسور مع الثلاثة ثم المضموم مع الاربعة والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم

كرهوا

كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابي السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء ذات الحبك بكسر الحا وضم البا ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها قيل اتبع الحا من الحبك للتا من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر الحا اتباعا لكسرة التا قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحا ومن لغة الضمتين ضم البا واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي فانه لما تلفظ بالحا المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالبا المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحا والبا فبعد نطقه بالحا مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالبا مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شي كالرمل والما اذا مرت بهما الريح وزعم قوم اهمال فعل بضم الفا وكسر العين ايضا لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الرا وكسر الهمزة اسم جنس للاست بانهما ليسا من اصول الاسما وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسما الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجي في اسما الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسما بوعل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا مستقل بل هو قليل وعلى القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دايما على الاول وغالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول والثالث اسما كجعفر وصفة كسلهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الرا وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمراة الحمقا ومضمومهما اسما كدملج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول مفتوح الثاني اسما كفطحل بالفا والطا والحا المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به لانه على زنة الموضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندع وهبلع للاكول وقيل الهاء زايدة وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخا المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد او الجسيم السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضمومها استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين ولانه لم يسمع فتح الثالث في شي من الرباعي الا وسمع فيه الضم غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الما وبرقع من الاسما وجرشع بالجيم والرا والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة والرا وضم الثا المثلثة احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون الرا وضم الجيم وبالدال المهملة لكسا مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الرا وضم الفا وبالطا المهملة لشجر البادية الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع والخماسي المجرد اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل

ومفتوح الاول والثالث صلهد
وصفة شمردل للطويل وسمعطل التيس الذي له اربعة قرون
ومكسور الرابع اسماً كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو جحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر
الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة ومكسور الاول مفتوح
الثالث اسماً نحو قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة الشيء التافه الحقير يقال
ما عليه قرطعبة وصفة نحو جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسماً
نحو قبعثر للاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير
الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزناً احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي
واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقاً عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال
وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب وما ذكره من ان اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب
البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على
اربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفراء الى الاول والكسائي
الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي وما خرج عما ذكر من الاسماء
العربية الوضع فهو مخرج عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه كظريف وفيهما نحو عرنجم
او في اخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمي او بنقص حرف زائد كعلبط
بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم اصله علابط
بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على حذف الالف بعد اللام انهم لا يوالون بين اربع
متحركات واحدة الا ان يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل الحركة
كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح
الدال او بكسر اوله في نحو خروع بكسر الخاء المعجمة وفتح الواو وسكون الراء وبالعين المهملة
القطن الفاسد وكتغيير مكسورهما اي الاول والثالث بضم ثالثه نحو زئبر بكسر الزاي
وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرخس
بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة
واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان اذ ليس من
امثلة الرباعي مفتوح الاول والثاني فصل وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد
واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج ودربج اي ذل والى مزيد فيه واقله اربعة كاكرم
وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته
ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزناً ومزيد الرباعي اوزانه
ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو ثلاثي
مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزناً رابعاً وهو افعلل نحو اجرمز
واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف
لان الفاء لا تكون الا مفتوحاً لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح دائماً
للخفة والعين لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح
والكسر والضم واما ما جاء نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فزال عن الاصل
من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما
انه اصل برأسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه

والمازني

والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه فمن قال انه وزن
اصلي مستقل كما بان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى
اعتنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده ورهصت الدابة
ونفست المرأة ونتجت الناقة وزعم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الابنية للمفعول خبر ان
عنه وزناً رابعاً خبر فمن قال وتقرير الدليل منه ان فعل المفعول لو كان فرعاً لغيره لما استقل بدون وجوده
وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود اصله
ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة
عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا ونحن وجدنا افعالاً مبنية للمفعول غير مغيرة
اتفاقاً فلو كان ما ذكرتم صحيحاً لزم كون الجمع اصلاً برأسه لم يسمع لها واحد كعباديد وابابيل والجمع فرع المفرد
وانتم لا تقولون به فكان جوابكم عن هذا
فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل مستدلاً بترك الادغام في نحو سوير وترك
الابدال في نحو ووري لم يعده وزناً رابعاً وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما
بالسكون قلبت الواو ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة
لزوماً فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما
لا تدغم الالف في ساير ولا تبدل الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما واجاب الاولون عن ترك الادغام
والابدال فقالوا اما ترك الادغام فتعليلاً بلئلا يلتبس بمجهول فعّل لانه اذا قيل سيّر بالادغام لم يعلم انه مجهول
ساير او سيّر واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في ووري ليست متأصلة في الواوية لانها منقلبة
عن الف وارى وللرباعي وزن واحد كدحرج وزلزل وباقي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما
قبل اخره الخلاف السابق في فعل المفعول فصل في كيفية الوزن ويسمى
التمثيل لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئاتها وفائدة الوزن بيان احوال
الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه
والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء فالعين فاللام على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون
حروف الميزان معطاة ما للموزون منها من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء
فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من
الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد
بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجل التماثل
المتلين في الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من
المضاعف فعل بكسر العين لان اصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام
ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحب بضم العين فيهما لان اصلهما
طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فيحصل بذلك بيان الحركات الاصلية
والسكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاماً ثانية في وزن الرباعي فقلت
في وزن جعفر فعلل وزدت لاماً ثانية وثالثة في وزن الخماسي فقلت في وزن جحمرش فعللل
وما ذكره المصنف في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو
قول البصريين بناء على ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله
الكوفيون بناء على قولهم انه منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها
انه لا يكون له وزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بلفظه والثالث انه يوزن ويقابل

الذى قبل اخره بلوطار وهو مبنى على ان الزوايد هل هو الاخر او ما قبله فى القرا على الاول والكسائى على
الثانى فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلو بزيادة الرا او فعفل بزيادة الفا او لا يدرى ما هو ارجعه
اقواله ويقابل الحرف الزايد بلفظه ليتميز من الاصل الا فيما يستثنى فيقال فى وزن اكرم بزيادة الهمزة
افعل وفيعل وفعول على طريقة اللف والنشر المرتب ويقال وبيطر بزيادة اليا وجهور بزيادة الواو
فى وزن اقتدر بزيادة الهمزة والتا افتعل وكذلك يقال فى وزن اصطبر مما فاؤه صاد وقلبت تاء
الافتعال حيطا واذكر مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تا الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما
اصتبر واذتكر فقلبت تا الافتعال فى الاول طا وفى الثانى دالا لما سيجى ويقال فى وزن استخرج مما تساوى
فيه عدد الزيادة والاصول استفعل الا ان الزايد ان كان لتكرار الاصل سوا كان للالحاق ام لا فانه
يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل فى علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظى فى علم
النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الاول فيتبعه فى اعرابه فهذا ايضا يوزن بما يوزن به الاصل اعلاما بان هذا تكرار
لما سبق كقولك فى وزن حلبتت بكسر الحاء المهملة وهو سمع الانجذان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام
الذال نبات جيد لوجع المفاصل وفى وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين
وهو اول المطر والزبح وفى وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال
واغدودن النبت اذا اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لقا ونشرا مرتبا فالتا حلتيت للالحاق بقنديل
والنون فى سحنون للالحاق بعصفور والدال فى اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزايد يقابل
بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال فى وزن حلتيت فعليت وفى وزن سحنون فعلون وفى وزن
اغدودن افعودل واذا كان فى الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكانى او حذف لبعض
الاصول ابنت انت بمثله فى الميزان فتقول فى وزن جا بالمد ماضيا فلع لان الثانى والاصل جاى
بتحويل اللام وهى اليا الى موضع العين وهى الهمزة فصار جيا فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار جا بالمد
وتقول فى وزن الحادى عالف لانه من الوحدة وهو مبدا العدد والاصل الواحد بتحويل الفا وهى الواو
الى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتدا بالالف فقدم الحا عليه فصار الحادو فقلبت الواو يا لوقوعها
متطرفة اثر كسرة فصار الحادى وتقول فى وزن يهب مما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب
حذفت فاؤه لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة لانه فى الاصل يفعل بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف
من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى بطا واخواته وتقول فى وزن بع امرا من باع فل والاصل بيع حذف
عينه لالتقاء الساكنين وتقول فى وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضى حذفت لامه لالتقاء
الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاشطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلها
والقافى ذلك اصلها السكون والسين والها ساكنان فيلزم فى الميزان التقا الساكنين فالصواب ان يقال
فى وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واريق والسين والها زايدتين فصل فيما تعرف به
الاصول والزوايد قال الناظم فى النظم والحرف ان يلزم فاصل والذى لا يلزم الزايد مثل
تا احتذى عرف الحرف الاصلى بانه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزايد بانه الذى لا يلزم
فى جميع التصاريف ومثله بتا احتذى فانها زايدة لانها تحذف فى بعض التصاريف حذى حذوه
والاحتذا الاقتدا وليس المعنى كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل
فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل زايدتان كما ستعرفه فى بابه مع انهما لا يسقطان
فى جميع التصاريف واما التعريف الثانى وهو تعريف الزايد فلان الفا من وعد والعين من قال
والام من قاض من اصول مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يقض فتعريف الاصل غير جامع وتعريف

الزايد

الزايد غير مانع واجاب عنه المرادى بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد
اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد ما هو ساقط فى اصل الوضع تحقيقا او تقديرا وغير بين
الفعل فيما تعرف به الزوايد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى يزيد بقية اصول حروف
الكلمة عند بعيه التردد فيها على اصليين ثم الزايد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول
الاصل لا يختص باحرف بعينها بل تكون فى جميع الحروف الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء وهو تكرار
الاثنين من حروف سالتمونيها ام لا والزايد لتكرار اصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة البا الثانية
للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او يماثل العين اما مع الانفصال بزايد
بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل
الرمل او تماثل الفا والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الرا الاولى وكسر الثانية وفى اخره
سين مهملة قبلها يا مثناة تحتانية ساكنة وهى الداهية ومرمريت للتغر ولا ثالث لهما او يماثل العين واللام
كصمحمح بمهملات الشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب راس صمحمح اى اصلع غليظ شديد
والحاصل انه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفى تعيين الزايد خلاف
وذكر فى التسهيل انه يحكم بزيادة ثانى المهملات وثالثها فى نحو صمحمح يعنى الحاء الاولى فى صمحمح والميم الثانية
فى مرمريس بحذفهما فى التصغير حيث قالوا صميحح ومريريس ونقل عن الكوفيين فى صمحان وزنه فعلل
واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذى يماثل الفا وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما راء
ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او يماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات
اسما لرجل ولم يجى على فعلع بتكرير العين غيره فاصلى جواب واما واذا بنى الرباعى من حرفين
فان لم يصح اسقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لان اصالة
الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكى
عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثه كلملم فانه يصح
اسقاط ثالثه ويقال لم وهو امر من لم بمعنى لمت فقال الكوفيون ذلك الثالث الصالح للسقوط
زايد مبدل من حرف مماثل للثانى فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالى ثلاثة امثال فابدل من
احدها حرفا يماثل الفا ورد بانهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كانت مضاعفا فى الاصل لجا على التفعيل
وقال الزجاج من البصريين ذلك الصالح للسقوط زايد غير مبدل من شى وقال بقية البصريين اصل
واختاره الناظم رحمه الله مذهب الكوفيين وقال انه اولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا فى المعنى للثلاثى المضاعف
كما يقول البصريون فى امثاله كقصقصت وكفكفت وكبكبت انتهى والنوع الثانى من نوعى الزايد
وهو ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت فى كلمات مرادا وهم يتسالونيها وهى استم
اسلمنى وتاه هويت السمان اهوت سليما انسا التمونيها وجمعها الناظم فى بيت واحد
اربع مرات فقال هنا وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل وينبغى
ان يعد والشين المعجمة نحو اكرمكش فى خطاب المؤنث فان قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وها
السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد
واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف
فى المخرج وتنقلب الى احرف اللين عند التخفيف والها ايضا مجاورة للالف فى المخرج والميم من مخرج
الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتا
حرف مهموس ابدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير وتقرب بمخرجه من مخرج

يعنى الحا الاولى والميم الثانية وبزيادة
ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس يعنى
الميم الثانية والراء التى تليها
واستدل بعضهم على زيادة صح

التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون دقيقة من مخرجها اسباب الزيادة سبعة
الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة او امكان النطق كهمزة الوصل وها السكت
في قه او لبيان الحركة كسلطانيه او المد ككتاب او العوض كزنادقة او التكثير كقبعثرى
قاله ابن عصفور ولها شروط وتزاد الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا تكون في الاول
لتعذر الابتدا بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو غضبى وخامسة نحو
سلامى بضم السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى
وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف الرباعي نحو
ضوضى فانها فيه بدل من اصل لا زائدة بخلاف نحو قال وغزا لان الالف فيهما ليست زائدة لكونها
لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء اختها بثلاثة شروط احدها ما ذكر في الالف وهي ان
تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي المضاعف
والثالث ان لا تتصدر الواو مطلقا سوا كانت اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء قبل اربعة
اصول في غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر في زيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز في
زيادتهما ثالثتين وحذرية وعرقوة في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المعجمة والذال
الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف
الخشبة المعترضة على راس الدلو بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحب اكثر من
اصلين وبخلاف نحو يؤيؤ ووعوعة فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين التحتانيتين بعدهما
واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين
اذا صوت وورنتل ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع
والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم ان الواو
فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف
في لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعللل
الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة
فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان
الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يتسوك به بعيد انه قاله
المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكسا يجعل على عجز البعير واسم من اسماء
الدواهي يقال ذهب في اليستعور اي في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا
وهي ان تتصدر ويتاخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد
لمكان السجود ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع
بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهد
مهد الصبي ومرزجوش لانها لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم
وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف
وفي اخره شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان
من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها اي الميم لزوما في الاشتقاق وبهذا رد ابن
مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون كلمتها
رباعية مولفة من حرفين كمرمريس وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان

تتصدر

تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة
المصدرة فشرط تصديرها بالصدر لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة
يقال اخذه الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة كنابيل بكاف مضمومة ونون
مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدر وكل
لان المتاخر عنها اصلان لا ثلاثة واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتاخر عنها اربعة اصول
لا ثلاثة فان اصطبل خماسي كجردحل وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يتقدمها
الف وان يسبق تلك الالف باكثر من اصلين سوا فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء
والثاني نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة اصول وفي الثالث باربعة اصول
بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف قبلها مسبوقة باصل واحد وسماء وابناء فانه الالف مسبوقة
باصلين لا باكثر وبخلاف نحو بناء وهو الجبرفان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متاخرة بالشرطين
المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان يسبق تلك الالف باكثر من اصلين
سوا في ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان وتزاد متاخرة ايضا في المثنى والمجموع على حده وما
حمل عليهما بخلاف نحو امان وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون
متوسطة بثلاثة شروط ان يكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان
تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعينين مهملتين وقافين وهو كثيب الرمل
العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحبنطا وهو القصير وورنتل وهو الشر بخلاف
نون عنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون
طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم وتشديد
النون وفي اخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة فعارضت فيمن زيادة النون مع زيادة
التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال ابو حيان الذي اذهب
اليه ان النونين زائدتان ووزنه فعنل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو نضرب وثانية
في حنظل وثالثة في غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران
وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء للتانيث كقائمة وقامت وفي المضارع
كتقوم وفي الماضي المطاوع من الثلاثي والرباعي تعلم بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال
نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتصارب وفي
عرض من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعلل نحو التردد والترداد دون فرعيهما لان
لا تا فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه واهملها الناظم في النظم وابنه في شرحه
وزيادة الهاء واللام قليلة في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح
الطاء المهملة وسكون الياء اخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها اي الهاء
في المصدر نحو الامومة وفي الجمع ايضا كقوله فرجت الظلام باماتكا وقد غلب الامهات في العقلاء
والامات في البهايم وقيل الامهات جمع امهة قال ابن خندف والياس ابي والهاء زائدة في المفرد
والجمع ووزن امهة فعلهة والهاء للتكثير او للالحاق عند من اثبت فعللا وجوز ابن السراج اصالتها
فتكون وزن امهة فعلة كابهة وهي العظمة ويقوي حكاية الخليل في كتاب العين تامهت اما اي
اتخذت اما ثم حذفت الهاء فبقي اما ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسي يجرح عنه
وفي الصحاح امهات جمع امهة اصل ام انتهى وسقوطها في الاراقة مصدر اراق وبذلك يرد

لم عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل
على المبرد في دعواه عدم زيادة الها قال ولا حجة له
الهمزة في هراق توهم انها فا فادخلت الهمزة عليها فاسكنت وسقوط اللام في الطيس وهو العدد
الكثير وكل ما على وجه الارض من التراب والقمام او هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله
في القاموس واما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه ولم يره
وتمثيلهم للام بذلك وتلك من اسما الاشارة في البعد تذكيرا وتانيثا فمردود جواب اما لان لام
ها السكت في لمه ولام البعد في ذلك وتلك كلمة براسها وليست جزا من غيرها ولا منزلة
منزلة الجزء مما قبلها ليلا يتجاوز وكذلك تا التانيث كلمة براسها وليست جزا من غيرها كقايمة
وقد مثل بها وما خلى من هذه القيود حكم باصالته الا ان قامت حجة اي دليل على الزيادة
وادلتها تسعة احدها سقوط الحرف من اصل كسقوط الف ضارب من اصله وهو المصدر فلذلك
حكم بزيادة همزتي شمال بفتح الشين والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال واحبنطا
بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطا المهملة وبالهمزة في اخره للالحاق باحرنجم
والحبنطي الصغير البطن ويجمع دلامص بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط والمم
هو اللين والميم للمبالغة ونوني حنظل بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وتاي
ملكوت بفتح اللام والميم وعفريت بكسر العين وسكون الفا وسيني قدموس بضم القاف والميم
وبينهما دال ساكنة وفي اخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل
قدموس على وزن فردوس واسطاع بقطع الهمزة لسقوطها في الشمول بضم الشين مصدر
شملت الريح تشمل شمولا اذا تحولت شمالا قاله في الصحاح وفي الحبط بفتحتين راجع الى احبنطا
وهو مبني على انها خلفت همزة فوزنه افعنلا وقيل هذا الوزن مفقود وانما هو افعنلى كاحرنبى الديك
اذا انتفش للقتال ثم انقلبت الالف همزة وفي الدلاصه راجع الى دلامص وهو الشي البراق كدرع
درع دلاص وبقال فيها دلامص ودلمص وابو الحسن وابو عثمان بزيادة اصالة ميمهن وان ذوات
الاربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات سادسها دليص وهو ايضا دليل على الزيادة
وفي الحنو راجع الى ابنم فهو ابن بزيادة الميم وفي الملك راجع الى ملكوت قال في الصحاح والملكوت
من الملك كالرهبوت من الرهبة وفي العفر بفتح اوله وهو التراب راجع الى عفريت بكسر العين
وفي القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع الى قدموس وكان حقه ان يقول وفي التقدم ففي كتاب
الترقيص لمحمد بن المعلى الازدي القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قد ابيس قال
خالد القدموس ما تقدم واشرف من انف الجبل وفي الطاعة راجع الى استطاع واصله
اطوع كاكرم نقلت حركة العين وهي الواو الى فا الكلمة وهي الطا ثم انقلبت الفا بعد ان كانت
واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل
على ان اصله اطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة وفي قولهم حنظلت الابل اذا اذاها اكل
الحنظل راجع الى حنظل وفي قولهم اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثاني على الزيادة
لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك حكم بزيادة نوني
نرجس بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة
قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فاجروها مجرى العربي
ولهذا حملنا على لجام بان الفه زائدة وكذا واو نوروز وتا ابريسم نقول لهم لجم ونورز وابارهنه
وهندلع بضم الها وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتاي بالمثناه الفوقانية تنضب

والتا المعجمة وبينهما نون ساكنة
وسنبل بضم السين المهملة م

بفتح التا المثناه فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تالفه الحربا ويروى بضم اوله
وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم التا اتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة وتخيب بضم
التا المثناه فوق والخا المعجمة وكسر اليا المثناه تحت مع التشديد وفي اخره با موحدة وهو الباطل يقال وقعوا
في وادي تخيب اي باطل قاله الكسائي لانتفاعل بفتح اوله وكسر ثالثه راجع لنرجس وفعلل بفتح
اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعلل بضم
اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل
لنعلم نصوا على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب
في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه لغير علة من نظير كسقوط يا ايطل من اطل والايطل
الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق
نحو عقنفس بالقاف المكسورة فان النون فيه يحكم بزيادتها مع انه لا اشتقاق لان نونه في موضع لا
تكون فيه مع الاشتقاق الا زايدة نحو جحنفل من الجحفلة وهو لذي الحافر كالشفة للانسان
والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق
كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف نحو افكل بحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو
احمر والافكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون
في كنتأل العظيم اللحية وناوه شناة ومثلثة وفي حنطاو العظيم البطن وطاوه مهملة ومعجمة والدليل
الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالة تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم
التا والفا وهو ولد الثعلب فان تاوه زايدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير في نظيرها
فانها لو جعلت اصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها اعني
لغة الفتح فلما ثبت زيادة التا في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة
والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة فصل في زيادة همزة
الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبيني وقال تلميذه ابن
الضايع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بادنى ملابسة
وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتدا مفقودة في الدرج ولا تكون
في مضارع سوا كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه لان المضارع مبدو بحرف المضارعة
وهي متحركة ابدا فلم تحتج لهمزة الوصل ولا تكون في حرف غير ال عند سيبويه ولا في فعل ماض
ثلاثي مجرد كامر واخذ ولا رباعي في العدد كاكرم واعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في
الفعل الخماسي وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو نوعان الثلاثي
الذي فيه ثلاث زوايد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي امرهما اي
الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج واحرنجم وفي امر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا
عند حذف اوله كاضرب بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج الى همزة
وصل ولا يكون في اسم لتحرك اوله الا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لافعالهما وضا
بطها كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعة احرف فصاعدا ومجموع احد عشر بنا الاول الانفعال
كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار
والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال
كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلا كالاستلقا والعاشر الافعلال

كالاحرنجام والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار قال ومن عشرة اسما محفوظة وهي اسم واصله
عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الاول وفاؤه على الثاني وعوض منهما
الهمزة واست وهو الدبر واصله سته بفتح اوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است
وسه وست وابن بحذف اللام ثم قيل هي ياء من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاس
وقيل واو وهو الصحيح لان جميع الاسما المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو الا استا
فكان الحمل على الاعم اولى واما الاستدلال بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء
ووزن ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى
الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة كما في فم والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج
الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب وابنة هي ابن بزيادة التاء فلا حاجة الى الاعادة وامرء
اسم تام لم يحذف منه شي الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها اسم الالف
واللام نحو المرء علوه لك ولكثرة الاستعمال وامراة هي امرء بزيادة التاء واثنان واثنتان اصلهما
ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين فحذفت اللام واسكن
الثاء وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو
البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل
ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي
ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف
متوهم وذلك في امرء وامراة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزاد
ال الموصولة بالصفة كالضارب والمضروب وايم لغة في ايمن فان قالوا في ايم هو ابن
حذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما لك لا تجعلها منه جوابنا ولهم انه يتخلص
بالفرق بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركتها بحسب العوامل فصار كالكلمة
الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يكن بهذه
المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فان مونثات هذه الاسما هي مذكراتها
بزيادة التاء وحيث نظر الى لغات الكلمة فلغات ينبغي ان يقول وام لغة في ال عند طي فانهم
يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وانما المرجع الى الضابط وهو
ان كل همزة ثبتت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وتركوا ال
الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال المعرفة صورة اختلف في اصل
همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني
سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدا به كلام الابتدا وعلى هذا
فاصل حركتها الكسر كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج
من كسر الى ضم وعلى الاول ديرت حركة ماقبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع
ان تفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم وتحصل لهمزة الوصل
بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في المبدو بها
ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين
للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب كراهة الخروج من
الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف

عن

عن بعض العرب ووجهه انه الاصل ولم تلتفت الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما
الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به خلاف امشوا اقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما في الاصل
مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا اسكنت اليا للاستثقال ثم حذفت لالتقاء
الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو ولتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على اليا فنقلت
منها الى ماقبلها بعد سلب حركة ماقبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاحتمال الاول مجتلبة
وعلى الثاني منقولة والثالث رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي
بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قاله ابن مالك في الشرح تبعا لابيه في الكافية وشرحها ونصه
فان زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بيا المونثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان اجودهما
الضم لان الاصل اغزوي انتهى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء السا
كنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة
ورجح الوجه الاول الاعتداد بالعارض وعدمه ثم بعد هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد
عضده باصل الكسر فالغى العارض بمعارضة اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع لاصل
هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا ومن كلام ابي علي الفارسي انه يجب اشمام ماقبل يا
المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام وفي التسهيل ان همزة الوصل
نحو اختير وانقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشمت الثالث اشمت الهمزة والا فلا وفيه
مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على
الكسر في ايمن وايم لثقل الخروج من كسر الهمزة الى يا ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان
الكسر على الضم في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة
جواز الضم والكسر والاشمام نحو اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم في اختور وانقود والكسر
والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسما العشرة والمصادر والافعال لان الكسر
هو الاصل مسئلة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخلتها همزة الاستفهام
كما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت
لهم في قراءة الجميع والاصل ااتخذناهم ااستغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل
حذفت همزة الوصل للاستغنا عنها بهمزة الاستفهام ولما حذفت المضمومة في نحو اضطرب الرجل
الاصل ااضطرب بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة لئلا
يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة
كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت همزة اثنين ضرورة
بل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يجز الخلاف ولا اجاز في لا
منهم وقد تسهل بين الالف والهمزة مع القصر وهو القياس لان الابدال فيه التقاء الساكنين وقال
ابن البادش مبتدأ التسهيل هذا فيما ذكره اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن ابي عمرو ان
هذه الالف اجتلبت للفرق كالف اضربنان وانه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست
همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في تبعيتها وتغيير
صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية واحتج
بانه قد جمع بينهما وبين ساكن في آلحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز خلاف
اضربنان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالله

باب الابدال

راجعا على الابدال **وبالتسهيل مرجحا ومنه** اى من التسهيل **قوله الحق اذ دار الرباب تباعدت**
او انبت حبل ان قلبك طاير بتسهيل الثانية من الحق وان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طاير خبر
الحق وقد قرى بهما مبتدا اى بالمد والتسهيل **فى نحو الذكرين الان** فى السبع **هذا باب**
الابدال بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو فى العوض جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان
العوض فانه قد يكون فى غير مكان العوض منه كتاء عده وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه
مختص بحروف العلة **الاحرف التى تبدل من غيرها** اربعة اقسام ما يبدل ابدالا شايعا للادغام
وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهى الحا والخا والعين
والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم فى ركنه وهى بيت القطا فى الجبل وقنه وفى اغن اخن
وفى ربع رنح وفى خطر عطر وفى جلد عضد وفى تلعثم تلعذم وما يبدل **وما يبدل ابدالا شايعا**
لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضرورى فى التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجاء
لجد صرف شكس امن طى ثوب عزته واما هو ضرورى فى التصريف وهو **تسعة يجمعها** هجاء
قولك **هدات موطيا** وهى الها والدال المهملة والهمزة والتا المثناة فوق والميم والواو والطا المهملة واليا
المثناة تحت والالف **وخرج بقولنا شايعا** ما ابدل نادرا **نحو قولهم فى اصيلان تصغير**
اصيل على غير قياس كما بحثه فى شرح الهادى وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد
كانه تصغير اصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان يصغر على لفظ واحده
وهذا جا مصغرا على لفظ جمعه وفى الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل
واصال واصايل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا
من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى فهذان النقلان مخالفان لصنيع الموضح وصنيعه اولى من
لاجهة لان الحمل على تصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا لكثرته كتغير
بان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشيه ونحوهما وصنيعهما اولى من وجه لسلامته من
دعوى الزيادة التى الاصل عدمها **وفى اضطجع** اذا نام على جنبه **وفى نحو على** بتشديد اليا عاما
فى الوقف او ما جرى مجراه **اصيلال** بابدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفرا يقول اصيلال
تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاوا به على الاصل فقالوا اويصا
ل وشبهه بدهن وادهن ثم قالوا دهارس وزعم انهم ارادوا اواهين **والطجع** بابدال اللام
من الضاد **وعلج** بابدال الجيم من اليا المشددة لاشتراكهما فى المخرج لكونهما من وسط اللسان
واشتراكهما فى الجهر وانما خص ذلك بالوقف لانه يزيدها **قال** النابغة **وقفت فيها اصيلالا**
لا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها
عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها احد يجيبنى **قال** منظور بن مرثد الاسدى فى ذيب لما
لما راى ان لا دعه ولا شبع **مال الى ارطاة حقف فالطجع** والدعة سعة العيش والشبع
عوض من الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف
فالطجع قال المازنى بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب
الحروف اليها وهى اللام **وقال** اعرابى من البادية **خالى عويف وابو علج** المطعمان اللحم
بالعشج يريد ابو على والعشى فابدل الجيم من اليا المشددة وهذا من اجرا الوصل مجرى الوقف
قاله السيد فى شرح الشافية **وتسمى هذه** اللغة **عجعجة قضاعة** قال الجوهرى والعجعجة فى
قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اى هذا راعى خرج معى انتهى

وقد يحولون اليا جيما وان لم يجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة ممن انت فقال فقيمج
فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمى مرى وقد تبدل من اليا المخففة حملا على المشددة كقوله
لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزى وفرتج يريد اللهم ان كنت قبلت حجتى
فلا يزال الاتى بى شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحج البغل اى صوت والاقمر الابيض والنهات
النهاق وينزى يحرك ووفرتج اى وفرتى وهى الشعر الى شحمة الاذن **ومعنى هدات سكنت** من السكون
ضد الحركة قال يعقوب اهدات الصبى اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام **وموطيا** حال من الفاعل فى هدات
اسم فاعل من اوطاته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها **فالتاء**
فيه بدل من الهمزة وذكروا الها فى النظم **زيادة على ما فى التسهيل اذ اجمعها فيه فى هما فى لكل طويت**
دايما وفيه مناقشة من ثلاثة اوجه اسقاط الها وتكرار الالف واهمال الماضى فى دايما وهو مثل
الابدا قاله الموضح فى الحواشى **ثم انى لما ذكروا الها لم يتكلم هنا** اى فى الابدال **عليها مع عده اياها فيه ووجهه**
اى وجه عدم تكلمه عليها هنا **ان ابدال الها من غيرها انما يطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك**
مذكور فى باب الوقف فاستغنى به **واما ابدال الها من غير التا فمسموع** لا يقاس عليه **كقولهم**
فى اياك **هياك** و فى لانك قايم **لهنك قايم** وفى ارقت الما **هرقت الما** وفى اردت الشى **هردت الشى**
وفى ارحت الدابة **هرحت الدابة** فابدلوا فى الجميع الها من الهمزة لاتفاقهما فى مخرجا لانهما من اقصى
الحلق **فصل فى ابدال الهمزة تبدل من الواو واليا وجوبا فى اربع مسايل احداها**
ان تتطرف احداهما وهى لام او ملحق بها **بعد الف زايدة** سوا كسر ما قبلها او فتح او ضم **نحو**
كسا وسما ودعا فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو **ونحو بنا وظبا وفنا**
فالهمزة فيهن مبدلة عن يا والاصل بناى وظباى وفناى فابدلت الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف
زايده على احد القولين وقيل ان الواو واليا ابدلتا الفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يعتد بينهما
الا ساكن مختل زايد مع انهما فى مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين فاجتمع ساكنان فوجب
اما الحذف او التحريك لاسبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى ويفوت لام
الكلمة ان حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك بل كانت الثانية اولى لانه او جرا احدها
ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثانى ان التغيير فى الاخر اولى الثالث ان حرف الاعراب محرك
تقديرا فلا بعد فى تحريكه لفظا الرابع ان فى تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين
المعانى **بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية** لان الواو واليا لم يتطرفا فيهن اما الاولان
فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تا التانيث بخلاف التانيث العارض
فانه لا يمنع الابدال كبنا وبناة **وبخلاف نحو غزو وظبى** لعدم تقدم الالف عليهما **وبخلاف**
نحو واو واى اسما للحرف جمع ابة لاصالة الحرف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفى كونه
عينه يا او واو قولان الاول لابى على والثانى للحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما
اى فاصله ايى بفتحتين قلبت اليا الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **وسلم كلاهما فى كل الحكم**
الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زايدة ابدلت همزة وذلك **فى نحو حمرا فان اصلها حمرى**
بالف مقصورة **كسكرى فزيدت الالف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام** فالتقا الفان
لا يمكن النطق بهما **فابدلت** الالف **الثانية همزة** لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التى كانت متعذرة
فيها **المسيلة الثانية** من ابدال الهمزة من الواو واليا **ان يقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل**
اعلت فيه اى فى الفعل **نحو قايل وبايع** اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل كما

والواو واليا

قالوا قال وباع فقلبوا لعينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كسا هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة وتقلب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجاير بالجيم والزاي وهو البستان وجايزة مونثته وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعى انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثر النقل في اسماء الاجناس وهو قليل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة مما ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احداهما مدة زايدة في الواحد نحو عجوز وعجايز وصحيفة وصحايف وسياتي توجيهه بخلاف قسور وقساور وقسور وقساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الابدال وشذ مصيبة ومصايب ومنارة ومناير بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية لان عين الكلمة والذي سهل ابدالها همزة تشبيه الاصلي بالزايد وتشارك الواو والياء في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلايد ورسالة ورسايل وذلك لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفت الثانية لتغيرت بنية الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف والياء والواو في رسايل وصحايف وعجايز لان حروف اللين فرعن لم يكن اصلهن الحركة انتهى المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل مثال الالف اللينان في نيائف جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف كهين مبني على انه من ناف ينوف وتقدم في الواو بيانه او واوين كاوايل جمع اول او مختلفين بان يكون احدهما ياء والاخرى واوا كسايد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ووصول لجمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو جندل بن المثنى الطهوي حني عظامي واراه ثاغري وكحل العينين بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير باشباع كسرة الواو الثانية قبل الراء لانه جمع عوار بضم العين وتشديد الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل فلذلك صحح الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود

وفاعل

للاشباع

وفاعل كحلي بالتخفيف يرجع الى الادهم في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عيايل اسود ونمر فابدل الهمزة من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيايل جمع عيل بكسر الياء المشددة وعيلها بين بهملة مفتوحة على وزن فيعل واصله عيول قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء واحد العيال قال صاحب الضياء والياء زايدة في عيايل ومثلها في قول الفرزدق تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصيارف وما ذكره من انه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همز في الياءين ولا في الواو مع الياء فيقول نيايف وسيايد وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولانه لهما نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت الياءان او الياء والواو اول كلمة فلا همز نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوايل انما هو بالحمل على كساء وردا الشبهه به من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع فحكى ابو زيد في سيقة سيايق بالهمز وهي فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيايد بالهمز وفهم من اطلاقه مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوايل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع وهنا مسئلة خاصة بالواو واعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل انها بالضمة كالواوين كانوا خلقاء ان يلتزموا الابدال اذا وجد الواوين لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذا التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى جمع واصلة وواقية تقول اواصل واواق واصلها وواصل وواوق بواوين كضاربة وضوارب فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبتت ياؤه كقوله ضربت صدرها الي وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول اصلها وولى بواوين اولهما مضمومة والثانية ساكنة متاصلة الواوية فقلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فعل بما تقدم بخلاف نحو ووفي ووري مبنيين للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهي وافى ووارى فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف زايدة وبخلاف نحو الوولى بواوين بتخفيف الوولى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل

تفضيل من وال اذا الجأ فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة
عن همزة فليست متاصلة الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر
نحو ووي ونوى ووعى في المنسوب الى هوى ونوى ووعى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم
تصدرها فصل في عكس ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك
للابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة
بعد الف الجمع اي الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة
او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المراة والمراى فان الهمزة موجودة
في المفرد لان المراة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه
الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال العروض فيها على انه قد سمع المرايا بالابدال شذوذا
كقوله مثل المرايا ولعاب الافطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز
ورسائل جمع صحيفة وعجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في
الجمع لفقد علة الابدال الاتيه واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد
الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة ففيه عملان قلب كسرة
الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلاث مسائل وهي ان تكون لام الواحد همزة او ياء اصلية
او واوا منقلبة ياء او قلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان تكون لام الواحد واوا ظاهرة
في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل تحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة
خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ اصلها خطائئ على وزن مفاعل بياء مكسورة هي ياء
خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في
صحائف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة
ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما ياتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل
ياء وان لم يكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة
الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو مدارى جمع مدرى
بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء الة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون
النساء وعذارى جمع عذرى وهي البكر في المدارى والعذارى بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس
الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال امرؤ القيس ايضا
غدائره مستشزرات الى العلى تضل المدارى في مثنى ومرسل ففتح الراء فيهما فاذا فعل
ذلك فيما لامه واو وهو حرف صحيح فعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيحة اولى لثقل
الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل بخلافه والغرض بيان
كثرة الشعر ثم قلب الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما
همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه
ثلاث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها
فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها
قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة رابعها قلب الياء الفا خامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه
وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مثل الواحد لا تبدل في هذا همزة بل لا يلزم اجتماع
همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطاءى ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحه

ثم

ثم قلب الياء الفا ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر
لي خطائي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن همزة ثانية البتة
قضايا جمع قضية اصلها قضايي بيائين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضية ثم ابدلت الياء
الاولى همزة كما في صحائف فصار قضائي ثم قلب كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت
الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة بين الالفين
ياء رجوعا الى الاصل فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني
قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثاله
ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو
الظهر او من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير اي مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء فيها اي في الياء وذلك على حد الابدال
والادغام في سيود وميوت اذ قيل فيهما سيد وميت بقلب الواو ياء وادغام الياء في الياء
وجمعها مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة
فصار مطايي بياءين كما قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي واصلهما الغازو والداعو
قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف فصار مطائي
ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت
الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني
قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف
ياء ولم ترجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه
واو ظاهرة سلمت في الواحد هراوة وهي العصا الضخمة وجمعها هراوى اصلها هرائو
وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم
ابدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءي ثم قلبنا الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين ثم قلبنا الهمزة واوا ليشاكل
الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني
ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة
واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله
حتى ازيد والمنايا بالهزء والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيح الياء وتصحيح
الهمزة التي هي لام بعدها كقوله اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين والقياس خطاياي
وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هداوى
وهداوا والقياس هدايا الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو
والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة وهو الذي يبدل منهما
الهمزة الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما
ثلاثة احوال لانه لا تخلو الهمزتان الملتقيتان من ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة
او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا
ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت
الثانية حرف علة الفا او ياء او واوا من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع

عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو امنت والاصل ااءمنت بهمزة
مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها ومنه اى ومن ابدال
الهمزة الثانية الفا قول عايشة رضى الله عنها وكان يعنى النبى صلى الله عليه وسلم يامرنى
اذا حضت ان آتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف قال المطرزى وعوام المحدثين يحرفونه
فيقراونه بالف وهمزة وتا مشددة ولا وجه له فى العربية لانه فعل مضارع وزنه
افتعل بكسر العين مشتق من الازار فغاوه همزة ساكنة بعد همزة المضارع المفتوحة
فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها واجاز البغداديون اتزر واتمن
واتهامن الازار والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية يا وادغامها فى التا وحكى الزمخشرى
اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل واذا جاز فى الماضى جاز فى المضارع
دفى حديث اخر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك فى الموطا بهذا اللفظ فى جميع رواياته
وسياتى وتبدل الهمزة الثانية يا بعد الكسرة نحو ايمان اصله اءمان بهمزتين مكسورة فساكنة
قلبت الهمزة الثانية يا لسكونها وانكسار ما قبلها وشذت قراة بعضهم وهو الاعمش
راوى ابى بكر صاحب عاصم ائمة بالتحقيق واجاز الكساى ان يبتدا ااتمن بهمزتين نقله
عنه ابن الانبارى فى كتاب الوقف والابتدا وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين
الثانية منهما ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبنا للمفعول
اصله اءتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها
واجاز الكساى ان يبتدا اءتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانبارى فى
كتاب الوقف والابتدا ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر
هذا الرد على الكساى فى اجازته ان يبتدا ااتت بقران بهمزتين لا فى اتمن وان كانت الهمزة
الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثانى ولا يكونان فى موضع الفا لتعذر
الابتدا بالساكن بل فى موضع العين او فى موضع اللام فان كانتا فى موضع العين ادغمت
الاولى فى الثانية لاجتماع المثلين وصحتا نحو سآل بفتح السين وتشديد الهمزة
فعال للمبالغة فى كثرة السوال ولال ودراس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على زنة
فعال للنسب لبايع اللولو والروس وان كانتا فى موضع اللام ابدلت الثانية يا مطلقا
سوا كانت طرفا ام غير طرف فتقول فى بنا مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء
المهملة من قرا قراى بكسر القاف وفتح الرا وسكون الهمزة والاصل قراا بهمزتين اولاهما
ساكنة فالتقى فى الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية يا وان كانت اولاهما ساكنة يمكن
ادغامها بحيث يصير مع التى قبلها بعدها كالشى الواحد لان الطرف محل التغيير فلم
يغتفر فيه ذلك كما اغتفر فى سآل قاله الشارح ونقول فى بنا مثال سفرجل منه اى من
قرا قرايا بهمزتين بينهما يا مبدلة من همزة وهى غير طرف والاصل قراااا بثلاث همزات
ابدلت الثانية يا لانها فى موضع اللام وصحت الاولى والثانية قاله المرادى وان كانتا
متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا فى الطرف او كانت الثانية مكسورة ابدلت
الثانية فى الصورتين يا مطلقا سوا انفتح ما قبلها او انضم ام انكسر ولا يجوز ابدالها واوا
لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة لقلبت يا ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب
رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا لحق بحدوده لابدلت بعد ذلك

يا فتصير اليا وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سوا انضم
ما قبلها او انفتح او انكسر وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت
واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت يا والحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا تخلو اما ان يكونا فى
الطرف او لا فالاول ثلاثة انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة
والثانى تسعة انواع فالمتحصل من ضرب ثلاثة احوال الاولى فى ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة
تبدل يا فى جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها يا وهى المفتوحة بعد كسرة والمكسورة
بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهى المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة
بعد فتحة او كسرة او ضمة امثلة المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبنى من
قرا مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قراا او قرئ او قرؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة
الثانية يا لان الواو لا تقع طرفا فيهما زاد على الثلاثة فيصير قراى بفتح الحرفى وقرئ بكسرها
وقرا بضمها ثم ان كان قبل اليا فتحة كما فى المثال الاول فان اليا تقلب الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما فى المثال الثانى فان اليا تحذف حركتها الا
ستثقال ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة كما فى المثال الثالث فان
الضمة تقلب كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا ايضا
وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبنى من ام بفتح الهمزة وتشديد
الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او ضمها والبا فيهن مكسورة فتقول
فى الاول وهو فتح الهمزة ااءمم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة
وكسر اليا ثم تنقل حركة الميم الاولى وهى الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها
فى الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم يا لما تقدم من
ان الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب يا وكذا تفعل فى الباقى ايضا فتقول فى بنا مثل اصبع
بكسر الهمزة والبا من ام اءمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى وهى الكسرة
الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذ اجتماعهما موجب للادغام ثم تبدل
الهمزة الثانية يا وتقول فى بنا مثل اصبع بضم الهمزة وكسر البا من ام اءمم بهمزتين مضمومة
فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة
الثانية يا وذلك العمل واجب واما قراة ابن عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكساى وخلف
والاعمش ائمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فمما يوقف عنده ولا يتجاوز
والقياس ايمة بقلب الهمزة يا فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها لانه جمع اناقلت لما وقع بعدها مثلان واريد الادغام نقلت حركة الميم الاولى
وهى الكسرة الى الهمزة قبلها وادغمت الميم فى الميم فصار ائمة قلبت الهمزة الثانية يا محركة
وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد
الموحدة جمع اب بفتح الهمزة وتشديد الموحدة وهو المرعى وان يبنى من ام بفتح
الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم البا او ان تبنى من ام مثل ابلم بضم
الهمزة واللام وبينهما با ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول اوم بهمزة مفتوحة
او مكسورة او مضمومة فاستوفى الاقسام الثلاثة فصار ذكر اوب زايدا
والصواب حذف قوله مفتوحة للاستغنا عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب اءبب

والثالث ااسم على وزن افلس واصل الثاني والثالث ااسم
بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افلس اول المثلين الى الساكن قبلها وهو
بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فصلى اضحى والمثلين احد المثلين في الاخر
والمهمزة الثانية ثم ابدلت الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغمت احد المثلين في الاخر
لاجتماعهما ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم ١١٣ دم بهمزتين مفتوحتين بعد
هما الف قلبت الهمزة الثانية واوا الماسيائي ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير
ادم اصله اايدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثا
نية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا ساكنا ما قبلها مفتوحا كما تكسيرادم او
مضموما كما في تصغيره والتمثيل بجمع ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه
كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كازر وذهب في المفصل
الى انه عربي على وزن افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان تبني من ام مثالا على
وزن اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة ويا مفتوحة والاصل
اامم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى وهي الفتحة الى الساكن قبلها توصلا
الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية يا واذا كانت الهمزة الاولى من الهمزتين
المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متحد يا كانت المضارعة اولازما نحو اسر الغم والان
من كذا مضارع امت الغم واثبت جاز جاز في الهمزة الثانية التحقيق تشبيها بالهمزة
المتكلم لانها على معنى زائد في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو اانذرتهم وذلك صلح في
خمسة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين فصل في ابدال الياء من اختيها
الالف والواو واما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احداهما ان ينكسر ما قبلها كقولك في
جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما كقولك في تصغير
مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الالف في التكسير والتصغير يا لانكسار
ما قبلها المسئلة الثانية ان تقع قبلها يا التصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد يا
التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا ويا التصغير
لا تكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد يا التصغير ولا يمتنع سكون ما قبله
فقلبت الالف يا لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها يا كما في سيد
واما ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسايل احداها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف
سوا كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا
للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة يا لوقوعها طرفا
بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو
والداعو لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تا التانيث كشجيه اسم فاعل من الشجو
بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن والسيه جمع كساء وغازيه اسم فاعل من الغزو وعريقيه
وتريقيه في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجميع يا لوقوعها طرفا بعد كسرة لان
تا التانيث في حكم الانفصال ولم يعتد ابن كون التانيث عليها ام لا وكان ينبغي في عرقيه
ان لا تقلب الواو يا لان الكلمة قد بنيت على التا بدليل انه ليس لنا اسم معرب اخره واو
قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوه بالتصحيح في جمع سوا
بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوه في هذا الامر اي مستوون

فيه

فيه فكانه جمع مستو بحذف الزوايد الا انه مرتجل فيه شي اخرى وقالوا سواسية على الاصل في
الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سوا كلمة وسية كلمة اخرى ووزن كل منهما بوزن يخصها
والتحرير ما تقدم وعليه قوله سواسية سود الوجوه كانهم ظرابي غربان بمجرودة النخل
ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احداها تكرار الفا في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد
وهو نظير تكرار العين في التصغير في عشيشية الثاني جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه
اشعرية كغبا واقبية الثالث ان قياس الفا اذا تكررت زايدة ان تكون العين مكررة معها
ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها فقياسها ان تكون اصلا كقرقف وسندس ووقع
في الصحاح لابن بري سواسية جمع سوا على غير الواحد كباطل واباطيل وكانه جمع
سوساة ووزن سوساة فعللة كشوشاة لا فعلاة لفقد رباب سلس ولا فوعلة لفقد رباب
كوكب ولا فعفلة لان الفا لا تتكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة
وفعافلة وتعين فعالله وهذا الكلام حسن نقله الموضح في الحواشي وشذ مقاتوه بقاف
وتا مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة اصله مقتو وقلبت
الواو الثانية يا لتطرفها بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض قال متى كنا لا هلك مقتوينا اي
خداما وقال اني امرؤ من بني جذيمة لا احسن قتو الملوك والجند اي خدمة الملوك
وكان حق الجمع مقاتيه ولا ثالث لهما قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن
ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوه الا حرفا واحدا اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوه
ومعناه سوا انتهى او تقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كان تبني من الغزو مثل
هندبا فتقول غزويا او الممدودة كان تبني من الغزو مثل اربعا فتقول اغزيا او قبل الالف
والنون الزايدتين المضارعتين لالفي التانيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف
وكسر الطاء من الغزو غزيان بقلب الواو يا لتطرفها اثر كسرة لان الفي التانيث وما
ضارعهما في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال اليا من الواو ان تقع الواو عينا
لمصدر فعل اعلت فيه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة شروط
كصيام وقيام من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن
صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن يا لانها اعلت في افعالها بقلبها الفا
واستثقل بقاوها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه اليا فحملت اعلت في المصدر
بقلبها يا حملا للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف
نحو سوار وسواك بكسر اولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما يا لانتفا المصدرية
وبخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين لا تقلب
الواو فيهما يا لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راح رواحا لعدم الكسرة
قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما
وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تنقلب الواو فيهما يا لعدم الالف بعدها وقل الاعلال فيه اي
في ما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام قيما للناس في قراة نافع وابن عامر في النسا وقراة ابن عامر في المائدة واصلهما قوما
قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفا الشروط في قولهم نارت
الظبية تنور نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جا بالتصحيح

نوارد

قال العجاج انشده ابن جنى دتخالطنى بالتآنس النوار قال فى شرح الكافيه ولم يسمع له نظير المسئلة
الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة اى منقلبة نحو
دار وديار وحيلة بحاء مهملة ويا مثناة تحتانية وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم
والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجميع وكانت فى المفرد معلة
بقلبها الفا فى الاول والاخير ويا فيما بينهما ضعفت فسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة
انه اذا كانت الواو معلة فى الواحد لا يشترط وقوع الالف بعدها كما فى ديار خلافا للمرادى وسيأتى ايضاحه
واما شبيهة بالمعلة وهى الساكنة والقياس حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت فى الواحد وشذ حاجه وحوج
وشرط القلب فى هذه ان يكون بعدها فى الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض
وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل الواو فى الجمع وكانت الواو
فى الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صححت
الواو نحو كوز وكوزه وعود بفتح اوله وهو العين المهملة للمسن من الابل وهو الذى جاوز فى السن البازل
والبازل هو الذى له سبع سنين وعوده لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد
الكسرة فصححت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب
ها التانيث وشذ قولهم فى جمع ثور ثيره بابدال الواو يا والقياس ثوره بالتصحيح وقيل الاصل
ثوره بسكون الواو فاعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا فى جمع ثور له
ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا فى جمع ثور
من الحيوان ثيران بقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيره عليه فى جمعه وليس لثوره من
الاقط ما يحمل جمعه عليه فى القلب عليه قاله الجاربردى وتصح الواو ان تحركت فى الواحد نحو طويل
وطوال وشذ قياسا واستعمالا قوله تبين لى ان القماءة ذلة وان اعزا الرجال طيالها بابدال الواو
يا والقياس طوالها كما رواه القالى وفى شرح الكافيه واما الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل من
باب جياد وجياد كانه جمع طايل من طاله اذا فاقه فى الطول انتهى والقماءة بالمد القصر قيل ومنه اى
من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة وهى من الخيل التى تقوم على طرف سنبك
يد او رجل وهى من الصفات المحموده فى الخيل لا تكاد تكون فى العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذى
يسرع فى جريه وقيل الذى يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين
واقفة وجارية يعنى اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة فى مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا
فى جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة فى الواحد وقيل الجياد فى الاية ليس بشاذ
وانما هو جمع جيد بتشديد اليا لا جمع جواد والحاصل ان الواو تصح ان تحركت فى الواحد كطويل
وطوال او اعلت لامه اى الواحد باليا او بالواو فالاول كجمع ريان نقيض عطشان فعلان من
الرى اصله رويان اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو يا وادغمت اليا فى
اليا الثانى كجمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين السما والارض واسم بلدة باليمامه
فيقال فى جمعها رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهى الواو والاصل رواى وجواو ابدلت
اليا والواو همزة لتطرفهما اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان
اعلال العين بابدالها يا لكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو
كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه محل التغيير وكذلك ما اشبههما مما اعلت فيه
اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال اليا من الواو اذا وقعت عينا

تقلب الواو يا ثم فتحت اليا وزعم المبرد
انه مقصور من فاعله والاصل ثياره
فكذا اعلم صح صح

الى اخره

الى اخره ليس مطردا فى الخلاصة ولا فى غيرها من كتب الناظم فتامله بل كلامه فى الخلاصة فى
دعوى القياس وفى نقل السماع يخالف كلامه فى التسهيل اما فى دعوى القياس فان اعتماده هنا على
التصحيح قياسا لانه جعله الغالب فى كلام العرب وعادته البنا على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى
هنا فيما كان على فعل من المصادر المعله ان لا يغير ولا يقلب واوه وفى التسهيل على خلاف
ذلك لانه قال تبدل اليا بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف
كما قال ذلك فى الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه يا فى القياس
لانه لم يستثنه واما فى نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب فى كلام العرب تصحيح فعل والنادر
هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل فى التسهيل التصحيح قليلا والغالب
الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل
على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال فى شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على
ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور
يكون فى غير فعال نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا واطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام
صحح رواء وحواء المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا لانها هى فيه اذ ذاك
لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل عليه قاله الشارح وسوى كانت فى اسم او فعل نحو
عطوت بمعنى اخذت وزكوت نسبت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت
بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو يا لانها صارت رابعة ونحو
فى اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال
الواو يا وانما ابدلت فى الفعل الماضى المزيد واسم مفعوله يا وان لم تكن بعد كسرة لانهم
حملوا الماضى وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطى ويزكى وحملوا اسم
المفعول وهو معطيان ومزكيان على اسم الفاعل وهما معطيان ومزكيان بكسر الطاء
والكاف فان كلا منهما اى من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله
كما يحملون الاصل على فرعه وسئل سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا
والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو يا مع ان المضارع وهو يتغازى ويتداعى الكسر
قبل اخره حتى يحمل الماضى عليه فاجاب الخليل عن سوال سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو
يا ثبت فى تغازى وتداعى قبل مجى التافى اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا تغازينا
وتداعينا حملا على تغازى وتداعى بكسر ما قبل اخرهما قبل مجى التا ثم استصحب الاعلال معها
اى مع التا لا يستصحب به مع ها التانيث نحو المعطاه المسئلة الخامسة ان تلى الواو كسرة
وهى اى الواو ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله
موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما يا لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو صوان
وهو وعاء الشى وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذا بالجيم والذال المعجمة
وهو دوام السير مع السرعة واعلواطا بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال
اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلواذ شاذ
لا يقاس عليه قاله فى التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها
صفة نحو انا زينا السما الدنيا وقولك للمتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى والعلوى
لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما يا لاستثقال الواو والضمة وعلامة التانيث فى الصفة

فخففت لامها بقلبها يا والدليل على صحة كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل
واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مؤول عن الاصل ومعامل معاملته واما قوله الحجازيين المسامي
واستعملوا بها غير جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل معاملته وهو الواو كما نبه على
القصوى بالتصحيح نشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على
الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ
والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس فان
كانت فعلى بالضم اسما اى غير صفة لم تغير لامها بابدالها يا بل تقر الواو على اصلها نحو حزوى الاسم
والصفة ولم يعكسوا لان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمه اداراً بحزوى هجت
للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق باقرار الواو على حالها في حزوى بفتح الحاء المهملة وسكون
الزاى ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما
وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على
ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه
ولكونه يبعث عليه اضيف اليه ويرفض يسيل بعضه في اثر بعض ويترقرق يبقى في العين
متحيرا يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل يا في الصفة وتسلم
في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون
فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا فما قاله الناظم في بعض كتبه ومافعلته
مؤيد بالدليل وموافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما
قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه باليا فانهم يستثقلون الواو مع الضمة اوله
وليس فيه اختلاف الا ان الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا انتهى
المسئلة السابعة ان تلتقي هي اى الواو والياء وتجتمعان في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن
متاصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو يا تقدمت
الواو او تاخرت لانها اثقل من اليا تحصيلا للتخفيف ما امكن ويجب حينئذ اى حين اذ قلبت
الواو يا ادغام اليا المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه
الياء على الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود ومات يموت
على احد اللغتين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون
الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح
ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان المعتل قد ياتي فيه ما لا ياتي في الصحيح فانه نوع
على انفراده فيجوز ان يكون هذا البنا مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة
ولو كان سيد افيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على اليا طي ولي
بالتشديد مصدرا طويت ولويت واصلهما طوى ولوى بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت
الواو منهما يا وادغمت في اليا وتجب التصحيح في الواو ان كانا اى اليا والواو من كلمتين نحو
يدعو ياسر بتقديم الواو على اليا ويرمي واعد بتقديم اليا على الواو وان كان السابق منهما اى
من الواو واليا متحركا نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك اليا بالضم او كان السابق
عارض الذات جوازا وهو ثلاثة انواع المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن يا كما اذا بنيت
من البيع بوزن بيطر قلت بيع فبنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو
رويه بضم الرا وفتح اليا المثناة تحت مخفف رؤيه بالهمز فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض

الحرف

الحرف الاول بخلاف اويم مخفف ائيم وهو مثال ائلم من الايمة ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي
قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو يا وادغمت في اليا فصار ايم وهذا الابدال والادغام
واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يمنع الابدال انما هو العروض
الجائز لا الواجب او كان السابق منهما عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصلها الكسر لانه فعل
ماض ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم بكسر اللام علم بسكونها واجاز بعضهم قي بالادغام بعد القلب
وشذ عما ذكرنا ثلاثة انواع نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراة بعضهم ان كنتم للرويا تعبرون
بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراة وحكا
ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفايها اى الشروط
نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون اليا وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع لا مبني على
وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون اليا على زنة افعل لانهم يقولون اذا كان في يوم
حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اى كثير الشدة وعوية بفتح الواو للكلب عوية نبح ورجا بالجيم
والمد بن حيوة بفتح الحا وسكون اليا قال في الصحاح وانما لم يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف
للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه اليا واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب
عوة والقياس عية ونهو بضم النون والها وتشديد الواو عن المنكر والقياس نهي لان اصله نهوي
لانه فعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل من محرك الواو نحو جدول وجداول
واسود اسما للحية واساود الاعلال والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول واسود
جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار
مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانك اجريت هذه اليا مجرى الف جداول واسا
ود لان كل واحد منهما للتصغير والف التكسير جي به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال
لانه لم يجمع على اساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فانهما وان
كسر على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما تقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق
قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن اياز المسئلة الثامنة
ان يكون الواو لام مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سوى في ذلك المتعدي
واللازم فالاول نحو رضيه فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي والاصل فيهما
مرضوو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لامهما قلبت لامهما يا حملا
للاسم على الفعل فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار مرضوي ومقوي
فاجتمع فيهما الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وابدلت
الضمة كسرة لتسلم اليا من القلب واوا وشذت قراة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله
في التسهيل مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو
والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين
والاعلال شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا
علي وعاديا فاصل معديا واصله معدوو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وانشده
المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال والى جوازهما اشار الناظم بقوله وصحح المفعول
من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول
والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان يكون الواو لام فعلى بضم الفا

والاصل عصوو ودقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع
جمعا نحو عصى وعصى وقفى وقفى ودلو ودلى الواو والادغام وكسرما قبل اليا لتصح
واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة يا ثم اعلت الاولى بالقلب يا والادغام وكسرما قبل اليا لتصح
شاذ فقالوا ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو بالحاء المهملة جمعا لنحو وهو الجهة حكى
سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونحو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذى هراق
ماءه ونحو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو المصدر جمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابى زيد والجموع
المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونحوو وبهوو بوادين ادغمت اولاهما
في الثانية فان كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا الابريو وتعلوا في الارض
وتقول نما المال نموا اذا زاد وسما زيد سموا اذا علا وجميع الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول
والثاني والاصل فيها عتو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية وقد يعل بقلب الواو
الاخيرة يا والاعلال الاولى كاعلال حلى نحو عتا الشيخ عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذى في النظم
يقتضى التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذى الواو لام جمع او فرد
يعنى الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان تكون الواو عينا
لفعل بضم الفا وتشديد العين حال كونه جمعا صحيح اللام كصيم جمع صايم ونيم جمع نايم فعينهما
واو واصلهما صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل
الى التخفيف بقلب الواوين يا ابين لان اليا ابين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل
نحو صوم ونوم والكثير الشايع الاعلال واليه يشير قول النظم وشاع نحو نيم في نوم ويجب
التصحيح ان اعلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك كشوى وغوى
باعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمعى شاو وغاو اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى
والافصح في الماضى فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلت
اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها لالتقا الساكنين فلو اعلت العين بقلبها يا لتوالى
على الكلمة اعلالان وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت ويجب التصحيح
ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام وقوام لبعدها اى العين حينئذ اى حين اذ فصلت
بالالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابى الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا
كلامها والقياس النوم بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه نمى اى روى فصل
في ابدال الواوين اختيها الالف والياء اما ابدالهما من الالف ففي مسئلة واحدة وهى ان
ينضم ما قبلها سوا كانت في فعل او اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما
قبل البنا للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقا الالف بعد ضمة
لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها وفي التثنيه ماوورى
عنهما والثانى نحو ضويرب مصغر ضارب ان لم تكن الالف ثانية منقلبة عن يا نحو ناب وهو المسن فانها
حينئذ ترجع الى اصلها وهو اليا فتقول نييب واما ابدالها اى الواو من اليا ففي اربع مسائل
احداها ان تكون اليا ساكنة مفردة من مثلها في غير جمع سوا كانت في اسم او فعل فالاول نحو موقن
وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسر ابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد
ضمة والثانى نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال ان تحركت لانها تبعد حينئذ عن الابدال نحو
هيام بضم الها وتخفيف اليا قال الجوهرى هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام
دا ياخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت اليا في مثلها كحيض جمع حايض فلا تبدل اليا

فيه

فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع
بين ساكنين اذا كان الاول حرف لين والثانى مدغما كدابة لان لين الحرف الاول واشتداده كالحركة
فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج ايضا بقوله
في غير جمع لانه حيض جمع والمثال الجيد ان تبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا
او كانت اليا المفردة في جمع ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة قبل اليا المفردة في الجمع كسرة
لثقل الضم واليا والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيما وبيض جمع ابيض وبيضا
وغيرهما كعيط جمع عيطا على حد قولهم بازل وبزل والعايط بمهملتين الناقة التى لا تحتمل وتجمع
على عيط وعوط المسئلة الثانية ان تقع اليا بعد ضمة وهى اما لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح
اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله وقضايه بمعنى ما انهاه اى ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه
اى احكمه والقضا الحكم والاصل نهى وقضى من نهيت وقضيت فابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة
او لام اسم مختوم بتا للتانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر ولم يسبق لها حذف كان تبنى من الرمى
اسما مختوما بالتا مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل
مرمية ابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت التا بعد بنا الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة
كسرة لتسلم اليا نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التا توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل
فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اى ضمة النون كسرة لتسلم اليا من
القلب واو ثم طرات التا لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقى الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله
على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدال اليا واوا لان ذلك يودى الى وقوع
اسم معرب في اخره واو قبلها ضمة لازمة لان التا العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لام
اسم مختوم بالالف والنون الزايدتين كان تبنى من الرمى اسما على وزن سبعان بفتح السين
المهملة وضم البا الموحدة اسم الموضع الذى يقول فيه خلف ابن الحمر بل تميم بن ابى مقبل على الصحيح
الا يا ديار الحى بالسبعان امل عليها بالبلا الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول رموان بضم
الميم والاصل رميان فابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة ولك ان تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان
فانه يقال غزيان فيعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا محضا كرضى ومقتضى هذا ان لا يقال في
مثل سبعان من الرمى رموان لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة
كسرة لتسلم اليا فتقول رميان فكذا يجب ان يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي
المسئلة الثالثة ان تكون اليا لاما لفعلى بفتح الفا اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة
بمعنى المثل يقال لك شرواه وشروته اى مثله حكاه ابن جنى في شرح غريب تصريف المازنى وفتوى بالفا
والمثناة الفوقانية والاصل تقيا وشريا وفتيا لانهن من تقيت وشريت وفتيت ابدلت اليا فيهن واوا
فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للتثقل قال الناظم
في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسما للمكان بعينه وريا اسما للرايحة وطغيا
اسما لولد البقرة الوحشية انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو
سعيا من السعى ففعلى فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مونثى خزيان وصديان
واستصحب التصحيح بعد جعله اسما لما اوله الفارسى واما الثانى وهو ريا من الرى فقال
النحويون سيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية وليس بشاذ والاصل رايحة ريا
اى مملوة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطا فلعلهم استصحبوا

بعد ان مراده
الصحيح جار في نحو التحقيق كذا نعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مراده
شذوذ الاستعمال فاني قرات بخط حاشية هنا ابدال الواو من اليا لاما لفعلى لا يقاس عليه
لانتفا السبب واستلزام مزيد الثقل انتهى وطغيا باعجام الغين وروا ضبطه مختلفة فقال
الاصمعي يروى بضم الطا على مثال حبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الطا على مثال سكرى وقال ابو عبيدة
بفتح الطا والتنوين قاله ابن السيد المسئلة الرابعة ان تكون اليا المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم
كطوبى بمعنى طيب مصدر طاب في القاموس يطيبه او اسما للجنة بالجيم ومنه شجرة طوبى او صفة
جارية مجرى الاسما في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى
والخورى بالخا المعجمة والرا المهملة مونثات اطيب واكيس واخير اسما تفضيل جارية مجرى الاسما
الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسما الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل
فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد
للرعدة افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولهما ابدلت اليا واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اي جارية على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم اليا من
القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي
المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه
فيه ومشية حيكى بكسر الحا حيكى بالحا المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه اذا حرك
منكبيه واصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح اليا على حد قولهم في جمع ابيض
بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان يكن لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى
وقال ابنه في شرحه يجوز في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتنقلب اليا واوا وان تبدل الضمة
كسرة لتسلم اليا من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى
تردد ابني حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه
واتباعه من وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا بانه
يقال تقلب يا فعلى اسما واوا كالطوبى وكوسى ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم اليا كقولهم
قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا انثى الافعل في باب الاسما فحكموا لها بحكم الاسما
في اقرار الضمة وقلب اليا واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين
مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجي من هذا مغلوبا الا فعلى افعل فصل في ابدال
الالف من اختيها الواو والياء في الاسما والافعال وذلك الابدال مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم
الاول ان يتحركا اي الواو والياء واليه الاشارة بقوله بتحريك فلذلك الشرط وهو التحريك صحتا في القول
والبيع مصدري قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان يكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله
اصل فلذلك الشرط وهو لاصالة الحركة صحتا في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما حالكونهما مخففي جيأل
بفتح الجيم وسكون اليا المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسما للضبع وتوأم بفتح التا المثناة فوق وسكون الواو
وفتح الهمزة وهو الولد يولد مع اخر في بطن واحد يقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة والشرط
الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور
لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو
المشار اليه بقوله متصل اي في كلمتهما ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة
في كلمة والواو واليا في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما

الف

ألف ويا مشدده ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير
اللام وهي لا تكف اعلالها بساكن غير الف او يا التشديد ان فيها قد الف
ولذا صحت العين في بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان واليا في طويل والرا في خورنق وصحت اللام في رميا
وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسما لسكون الالف وعلوي وفتوي لسكون اول يا النسب
لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد
واما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلا تبدل واوه الفا لانه يودي الى التسلسل لان
يا النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها الفا لكنا نزال في قلب
الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين في قام وباع من الافعال وناب وباب من الاسما لتحرك ما بعدها
واعلت اللام في غزا ودعا من الواوي ورمى وبكى من اليائي اذ ليس بعدهما الف ولا يا مشددة وكذلك
تعل اذا وليت غير الالف واليا المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما يخشيون ويمحوون
نقلبتا اي الواو في يخشون والواو في يمحون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما تبع فيه ابن مالك في شرح الكافيه
ولم يثبت لغة الآن بقرا بالبا للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما اي الواو واليا عينا لفعل
بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحموده وعور فهو اعور
من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين
فالوصف منه على فاعل نحو خايف والشرط ان لا يكون احدى الواو والياء عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف
منه على افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احدى العينين
والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا وانما لم تصحيح
الفعل المذكور حملا على افعل لمن فقد له من المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول ثم حمل
المصدر على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اي التشارك في
الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان
حركة التا في حكم السكون فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو
اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار فاما اليا فلا يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فتعل
لقربها من الالف في المخرج ولهذا اعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف
لان اليا اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن
تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا يكون احدهما اي الواو واليا متلوا
بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احداهما كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال
صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى بالحا المهملة المفتوحة مصدر حوى اذا اسود
والاصل في الحصى والهوى والحوى لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فلو قلبنا عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع
الفين فيجب حذف احدهما لالتقا الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقات التنوين عند التنكير فيصير
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممنوع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف والعين
تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما
عكس وقد يحق والمهلة في اسهل
الاول والبه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو ابه في اسهل
عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية
السنة احدهما ان اصلها اييه بفتح اليا الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها اباه فتصح العين
وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا اليا الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني

اسم قصر بالعراق
صح

حوى

على

ان اصلها أَيْيَة بسكون العين كحيّة فاعلت بقلب اليا الاولى الفا اكتفا بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط
دون تحركها قاله الفرا وعزي لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه لم يبق فيه الا
الاجتزا بشطر العلة واذا كانوا قد عملوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياآن نحو طاى وسمع اللهم تقبل تابتي وصامتي فيما اجتمع فيه
ياآن اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها آييه كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي يا آين اولهما مكسور ولذلك
كانت اولى بالحذف من الثانيه ونظيره في الحذف بالة الاصل بايلة قاله الكساى ورد بانه كان يلزم قلب اليا
همزة لوقوعها بعد الف زايدة في قولهم آاى الرابع ان اصلها أُيَيْة بضم اليا الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه
انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها اَيِيَة بكسر اليا الاولى كنبقه فقلبت اليا الاولى الفا ورد بان ما كان
كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحيّ السادس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس
فصار ايآة كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موطن العين فوزنها فلعه فان قلت قد ادعيت القول الاول اسهل
الاقوال ولنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة كنبقة فان الاعلال في الاولى بقلبها الفا وهو حينئذ
على القياس لانها محركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية
بفتح اليا الاولى او اييه بسكونها او اييه على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذور اما
على القول بان اصلها ايية بفتح اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثاني وهو شاذ كما
تقدم واما على القول بان اصلها ايية بسكون اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهي اليا الاولى بقلبها
الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على القول
بان اصلها آيية على زنة فاعلة فانه يلزم حذف العين وهي اليا الاولى لغير موجب لحذفها والقول الاول
وهو ان اصلها ايية كنبقه سالم من ذلك قلت ويلزم على هذا القول الاول شي اخر وهو تقديم
الاعلال وهو قلب اليا الاولى الفا على الادغام وهو ادغام اليا في اليا وذلك انه اذا اجتمع فيه موجب الاعلال
وهو تحرك اليا الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما وقدم فيه الاعلال
على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم موجب الادغام على موجب الاعلال بدليل ابدال همزة ايمة
يا لا الفا فتامله وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة يا انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة
الميم الاولى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت يا مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت يا لانها من
جنس الكسرة فلو بدى بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها يا بعد النقل ولم يبدلوها
الفا قبله علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات
الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب اولى وفي شرح الشافيه للجاربردي وانما لم يجي
الادغام في باب قوي مع انه اصل قوي لان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب الاعلال
موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي
انتهى وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان
كان في العين قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير
فلم يغتفروا فيه ذلك كما اغتفروا في العين الشرط العاشر ان لا يكون احدى الواو واليا عينا لما اخره زيادة
تختص بالاسما كالالف والنون والف التانيث واليه اشار الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما
يخص الاسم واجب ان يسلما فلذلك صحتا اي الواو واليا في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشي
اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد
المهملة والواو والرا المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ما وخلا عنه الصحاح والقاموس والحيدى
بفتح الحا المهملة والياء المثناة التحتانيه والدال المهملة اسم للمايل وحمار حيدى اي بعد عن ظله لنشاطه

لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث يبعد شبهه مما هو بحسبه الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ
الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما
كان مختوما بالالف والنون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف
والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي وجوابه قولهم في زعفران
زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا وقيل لما صحح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير
صحح العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحيح ما فيه الف
التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف اتصلت بفعل دالة على
التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل وقد ذهب سيبويه واتباعه ان تصحيح هذا النوع قياس
لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول او البيع
اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولي وبيعي لان تصحيح نحو صورى عنده
قياس فصل في ابدال التا المثناة فوق من الواو واليا المثناة تحت اذا كانت الواو واليا فا للافتعال
غير مبدلتين من همزة ابدلت فا الافتعال تا مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التا المنقلبة في تا الافتعال وفي
ما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف
اللين الساكن مع التا لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد
فاوهما ولولا انهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تا مثناة فوقانية
وادغمت في تا الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو يا مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها
ان قلبت يا او لم تقلب لزم قلبها تا في هذه اللغة فالاولى الاكتفا بابدال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال
التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو يا تحتانية لا يجوز قلب اليا التحتانيه فوقانية لعدمه كما في اليا المنقلبة عن
الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز هاهنا للفرق بين اليا المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة
لا تبدل يا الا بخلاف الواو واتسر اصله ايتسر فاوه يا لانه من اليسر قلبت ياوه تا وادغمت في تا الافتعال
لا هنا بهم بالادغام لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة
فان تتعدني اتعدك مثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل تتعدني واتعدك توتعدني واوتعد
من الوعد ابدلت الواو تا وادغمت في التا والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية وقال
ابن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها الابر اصل يتلجن يولجن من الولوج بالجيم
وهو الدخول ابدلت الواو تا وادغمت في التا المثناة والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها فيه
والابر جمع ابرة الخياط والى ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا هذه
اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد
ياتسر موتعد موتسر ايتعادا ايتسارا وقيدنا الواو واليا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من
نحو اوتمن ايتمانا وايتزر ايتزارا وهو المراد بقولنا ونقول في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة
يا تحتانية ولا يجوز ابدال هذه اليا التحتانيه تا فوقانية وادغامها في اليا لان هذه اليا التحتانية بدل
من همزة وليست يا اصلية وقول من قال اتزر من ايتزر خطا قاله التفتازاني وشذ قولهم في افتعل
من الاكل اتكل بتشديد اليا الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعله
في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حاشيته على التسهيل مثاله في الرد قول
بعضهم اتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان
يقال ايتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما اليا اصل وهو من تخذ بمعنى اخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي

الى ان تخذ سا ابدل فاؤه تا لان فيه لغة وهى وخذ بالواو فالتا ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ
كالتعد وحكى عن البغداديين انهم اجازوا الابدال فى ذى الهمز وحكوا فى ذلك الفاظ وهى اتزر وايتمن
واتهل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر به كذا فى جميع روايات
الموطا وقد تقدم **فصـــل فى ابدال الطا تبعد لدوجوبا من تا الافتعال الذى فاوه صاد**
او ضاد او طا او ظا وتسمى هذه الاحرف الاربعة **احرف الاطباق** لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى
فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى والحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز
فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف مطبق عنده وانما ابدلت تا الافتعال اثر المطبق طا
لاستثقال اجتماع التا مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التا من حروف الهمس
والمطبق من حروف الاستعلا فابدل من التا حرف استعلا من مخرج المطبق واختيرت الطا لكونها من
مخرج التا والى ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق **تقول فى افتعل من صبر اصطبر**
واصله اصتبر قلبت التا طا **ولا تدغم** الصاد فى الطا **لان الصفير** وهو الصاد **لا يدغم الا فى صفيرى**
مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادى واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر
والادغام بقلب الثانى الى الاول اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هارون عن بعضهم قرا ان
يصلحا بريد ان يصالحا انتهى **ومن ضرب اضطرب** والاصل اضترب ابدلت التا طا **ولا يدغم الضاد**
فى الطا **لان الضاد المعجمة حرف مستطيل** فادغامه فى غيره يفوته استطالته وجا قليلا اضجع واضرب
بقلب الثانى الى الاول ثم الادغام قال التفتازانى وهذا عكس الادغام نحو رعاية لصفير الصاد
واستطالة الضاد **ومن طهر** بالطا المهملة **اطهر** والاصل اطتهر ابدلت التا طا **ثم يجب الادغام لا**
لاجتماع المثلين وهما الطا ان **فى كلمة** واحدة **واولهما ساكن** ولا مانع من الادغام **ومن ظلم** بالمعجمة
اظطلم بمعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التا طا **ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار** على الاصل
والادغام مع ابدال الاول وهو الظا المعجمة طا مهملة **من جنس الثانى** على القياس **ومع عكسه**
وهو ابدال الثانى وهو الطا المهملة ظا معجمة من جنس الاول فما هو عكس القياس فهذه ثلاثة
اوجه **وقد روى بهن** اى بالاوجه الثلاثة **قوله** وهو زهير ابن ابى سلمى يمدح هرم بن سنان
المزنى **هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظطلم** روى فيظلم بتشديد المهملة
فيظطلم بالاظهار وروى وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع الجبلى والمعنى انه هو الجواد
الذى يعطيك عطاه عفوا اى بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبنا للمجهول
اى يطلب منه فى غير موضع الطلب فيظطلم اى فيتحمل ذلك ممن سأله ولا يبرح من استمنحه فى الاوقات
التى مثله يطلب فيها وفى الاوقات التى مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردى **فصـــل فى**
ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال الذى فاؤه دال او ذال او زاى لاستثقال مجى التا بعدها
فتقول فى افتعل من دان يدين دينا **اددان ثم يدغم** الدال فى الدال **لما ذكرنا فى اطهر** من ان اجتماع
مثلين فى كلمة واولهما ساكن يوجب الادغام **ومن زجر** اى منع **ازدجر** والاصل ازتجر قلبت التا دالا
ولا تدغم الزاى فى الدال **لما ذكرنا فى اصطبر** من ان حروف الصفير لا يدغم الا فى مثله والادغام بقلب
الدال زايا نحو ازجر ضعيف **ومن ذكر** بالمعجمة **اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم** على القياس
وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة وتدغم على غير القياس فتقول اذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة
اليها وادكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصـــل فى ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو**
فى فم اصله فوه بدليل تكسيره على **افواه** والتكسير يرد الاشيا الى اصولها **فحذفوا الها** لخفائها **تخفيفا**

ثم

ثم ابدلوا الميم من الواو لكونهما من مخرجها **فان اضيف الى الظاهر او مضمر رجع به الى الاصل** وهو
الواو **فقيل فو زيد وفوك** لان الاضافة ترد الاشيا الى اصولها **وربما بقى الابدال** مع الاضافة الى
المظهر والمضمر **نحو** قوله صلى الله عليه وسلم **لخلوف فم الصايم** اطيب عند الله من ريح المسك وقول
روبة يصبح ظمان وفى البحر فمه وزعم الفارسى ان الميم لا تثبت الا فى الشعر ويرده الحديث المتقدم
وابدلت الميم **من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل البا** الموحدة **سوا كانتا فى كلمة او كلمتين**
نحو انبعث اشقاها **والثانى نحو من بعثنا** من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما
النون اذا كان مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل البا لان النطق بالنون الساكنة قبل البا عسر لاختلاف
مخرجهما مع منافرة لين النون وغنتها لشده البا فاذا وقعت النون ساكنة قبل البا قلبت ميما لانها من
مخرج البا وكالنون فى الغنة **و**ابدلت الميم من النون **شذوذا فى نحو قوله** وهو روبة يا هال ذات المنطق
التمتام **وكفك المخضب البنام** اراد يا هالة فرخمه بحذف التا لانه علم امراة والمنطق النطق والتمتام
من التمتمة وهى تكرير التا والبنام الاصابع **واصله البنان** ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها
با موحدة **وجا عكس ذلك** وهو ابدال النون من الميم **فى نحو قولهم** فى صفة الشعر **اسود قاتن** بالقاف والتا
المثناة والنون **واصله قاتم** ابدلت الميم نونا هنا اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من
ثلاثة احرف وهى الالف والواو والبا والتا تبدل من ثلاثة احرف وهى الهمزة والالف والواو والواو
من ثلاثة احرف وهى الهمزة والالف والبا والالف تبدل من ثلاثة احرف وهى الهمزة والواو والبا والميم
تبدل من حرفين وهما الواو والنون والبا تبدل من حرفين وهما الواو والبا والطا تبدل من التاء
والدال تبدل من التا وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر **هذا بــــاب نقل حركة**
الحرف المتحرك المعتل الى الساكن قبله **وذلك** النقل يقع **فى اربع مسايل احداها ان يكون** الحرف المعتل
عينا لفعل ويجب بعد النقل فى المسايل الاربع ان يسلم الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقولة منه
بان كان واو والحركة المنقولة ضمة او يا والحركة المنقولة كسرة **نحو يقول ويبيع اصلهما يقول** بسكون
القاف وضم الواو **مثل يقتل** و**يبيع مثل يضرب** بسكون الموحدة وكسر اليا استثقلت الضمة على
الواو فى الاول والكسرة على اليا فى الثانى فنقلت الضمة من الواو والكسرة من اليا الى الساكن قبلها
الصحيح قبلها وهو القاف فى الاول والبا الموحدة فى الثانى وبقيت الواو واليا على حالهما لانهما
يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة واليا تجانس الكسرة **و**يجب **ان تقلبه** اى الحرف
المعتل **حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها** اى الحركة المنقولة من المعتل **نحو يخاف** مضارع
خاف **ويخيف** مضارع اخاف **اصلهما يخوف** بسكون الخا وفتح الواو **كيذهب** بفتح الها **ويخوف**
بسكون الخا وكسر الواو **كيكرم** نقلت حركة الواو وهى الفتحة فى الاول والكسرة فى الثانى الى الساكن الصحيح
قبلها وهو الخا فانقلبت الواو فى الاول الفا لتحركها فى الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلبت فى
الثانى يا لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله
لساكن صح انقل التحريك من ذى لين آت عين فعل **ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع**
وطاوع **وعوق وبين** بتشديد الواو واليا اما فى بايع وطاوع فلان الساكن قبل اليا والواو وهو الالف
لا يقبل الحركة واما فى عوق وبين فلان نقل حركة الواو واليا الى الواو واليا يوجب تليينهما العين لتحركهما
وانفتاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق وبين وان حذفت الثانى قلت عاق
وبان فاجتمع الاعلال والحذف يؤدى الى الالتباس فترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح **او**
كان فعل تعجب نحو ما ابينه وابين به فى اليا **وما اقومه واقوم به** فى الواو لانهم حملوه على

التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره
التصحيح على نظيره من الاسم في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم الدال فلا يعل ليلا يلتبس بمثال لان
واقوم منه وكان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل بعد
ابيض لو نقلت حركة عينه الى اليا قبلها لانقلبت الفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل ولذلك يلتبس
لعا جز اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة
اسود بساد من السد او كان معتل اللام نحو اهوى واحى فلا يعل ليلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام والى استثناء هذه الثلاثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا
المسئلة الثانية الاسم المشبه المضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو
المشبه في الوزن دون الزيادة نحو مقام فانه مشبه لتعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الواو
وسكون القاف على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهي القاف وقلبوا الواو الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن كان تبني من البيع او من
القول اسما على مثال تحلئ بكسر التا الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام القشر
الذي على وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين بعدهما يا
تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة اليا التحتانية الى البا الموحدة
وتقول كذلك بكسرتين مثل التبين بعدهما يا تحتانية ساكنة وهذه اليا الساكنة منقلبة عن الواو واصله
تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو يا لسكونها بعد
الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادة
دون وزنه لان في اولهما التا ولان فعلا بكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسما فان اشبه
في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه
فيهما معا نحو ابيض واسود وصفين فانهما اشبها اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما
اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان يقال وجدنا من الاسما ما اشبه
الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله وانما
نحو يزيد علما فمنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا اذ لا اعلال بعد
العلمية ومن ذلك ابان علما من يصرفه فان وزنه افعل اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما من صرفه
فوزنه فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط
بكسر الميم فانه مباين للفعل المقاس اولا وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف
المضارعة لمخالفته ما قاله الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة والمقطوله وكان حقه بحسب
ان يعل لانه زائد قد وهي الميم خاصة بالاسم وهي مشبهة لتعلم اي بكسر حرف المضارعة في لغة
في من الاخر حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى
فلانه لا فرق بينهما يكون الة وصفة مقصود ابها المبالغة كمعط لتكثير العطى فسوى بينهما في التصحيح
وقد يقال من حيث البحث انه توجيه ما قال الناظم وابنه للزوم الابطال مثال تحلئ ان لا يكون مشبها
ليعلم في وزنه بكسر حرف المضارعة في لغة المذكور وفي زيادته وهو لازم باطل فالملزوم مثله
ثم يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان او سلم ان الدال كان لا يليا لما ذكر اي الناظم وابنه من ان
زيادته خاصة بالاسم وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع ان يلزم من كسر
حرف المضارعة فقط دون غيرهم والصواب انما ذكره الناظم وابنه من ان على التصحيح في مخيط
حملا على مخيال امر ما الا انه مقصر منه كما ذهب اليه الخليل قال سيبويه سالته يعني الخليل عن مفعل لاي

شي لم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سوى وقد يعتوران الشي الواحد
نحو مقول ومقوال ومفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما اتبعت لما زعم الخليل من انها
مقصورة من مفعال انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال تحلى لانه ليس
مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبيع وتقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار
الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة
الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في
الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان وحينئذ يجب حذف
احدى الالفين لالتقا الساكنين واختلف النحويون في المحذوف منهما والصحيح انها الثانية لزيادتها
وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم
وذهب الاخفش والفرا الى ان المحذوفة بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى
بالتا الفا للتعلق لتا نيث عوضا من الالف المحذوفة سوا قلنا انها الاولى او الثانية ولكن انما المعهود
في التا انما تعوض من الاصول وهذا يجري على ما اختاره الاخفش مثال اقامة واستقامة وقد
تحذف التا التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراه واجابه اجابا
حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة والاصل واقامة الصلاة فحذفت التا
لسد الاضافة مسدها ولمشاكلة وايتاء الزكاة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال
واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة
مفعول تعل بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقا الساكنين
والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقربها من الطرف وذهب الاخفش الى
ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب
ايضا في ذوات اليا قلب الضمة كسرة ليلا تنقلب اليا واوا فيلتبس ذات اليا بذوات الواو ومثال الواو
مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول
فنقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين
الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال
اليائي بيا النسبة مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون فنقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنا
فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل اليا ليلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش
ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو يا ليلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقا الساكنين
انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة وعلامة
لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعل في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة
انما هي الميم بدليل ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيما ليس فيه واو فان قيل ان احتجوا بان
بدو الاصلي فالمحذوف هو الاصلي كاليا من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف
مد يحذف الاول كما في قل وبع ونحن قلنا كل منهما انما يحذف اذا كان الثاني من الساكنين حرفا
صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هو الواو دون الواوي لان اليا في
عليهم من الواو وبنو تميم تصحح اليا فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب ولكن تطرد عندهم قال
بسبب الخمر وكانها تفاحة مطيوبة وعلى ان الاصل ان يقول مطيبة فصحيحة ولكنه اتى به على الاصل
وقال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون وكان

القياس ان يقول معين وهو من عنت الرجل بعيني اصبته بالعين فانا عاين وهو معين على القياس
ومعيون على الاصل واخاله بكسر الهمزة في بني اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض
العرب شيا من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اي مبلول
وفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو
وفي ذي اليا اشتهر هذا باب الحذف وفيه ثلاث مسايل احداها تتعلق بالحرف
الزايد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن افعل فان الهمزة تحذف في امثلة مضارعه ومثالي وصفه
اعني وصفي الفاعل والمفعول لان حروف المضارع هي حروف الماضي بزيادة احرف المضارعة فحذفوا
الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم حملوا بقية اخواته عليه ووصفي الفاعل والمفعول عليه تقول اكرم
ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم بكسر الراء ومكرم بفتحها واصلها اكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم
ومؤكرم فحذفت الهمزة في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف همز افعل استمر في مضارع
وبنيتي متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما فاثبت الهمزة واستعمل
الاصل المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل وهي المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد
احذف وفي كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفا مفتوح العين في الماضي مكسورها
في المضارع فان فاه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي المصدر المبني على فعلة بكسر الفاء
وسكون العين ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف تقول في المضارع للغايب يعد والاصل
يوعد حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل
على ذي اليا اخواته وهي اعد ونعد وتعد وامره عد ومصدره الكاين على فعلة بكسر الفاء وسكون العين
تقول يا زيد عد عدة واصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرح به فحذفت فاؤه وحركت
عينه بحركة فايه وهي الكسرة ليكون بقا كسرة الفا دليلا عليها وعوض من الفا تا التانيث ولذلك لا يكاد
ان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط احدها ان تكون اليا مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع
اوعد ثانيها ان تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ
يجد بضم الجيم في لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم اليا وفتح العين وشذ يبيع
من وجهين ... فيه مكسور العين وكونه مضارعا مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويقع ويدع لانها
في الاصل بكسر العين في المضارع ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف
الواو كيوجيه شاذ يقطين من وعد ولحذف الواو من فعله بكسر الفا شرطان احدهما ان يكون مصدرا
كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثاني ان
لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوعقة المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس واما الوجهة
فاسم للمكان المتوجه اليه فهي بمعنى الجهة لا اسم مصدر للتوجه قاله المازني والمبرد والفارسي فعلى
هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام
سيبويه ونسب الى المازني ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من
المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم تحذف منه اذ لا موجب
لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري
عليه التوجه فحذفت زوايده وقيل وجهة وجهة ورد الشلوبين الفتح بانه مصدر ... لان وجهة
ووجها بمعنى واحد فلا يمكن ان يقال في جهة انها اسم المكان اذ لا ينبغي الحذف وجه ... تخصيص
هذا الحذف ... الا ما شذ ...
مضارعه ييس ... واصله ييبس وقد تترك تا المصدر

اذا

اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل بن عباس بن عتبة بن ابي لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا
واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا قال الفرا اراد عدة الامر فحذف تا التانيث عند الاضافة وشذ ذا وخرجه
بن ظفر على انه عدى جمع عدوة والعدوة الناحية كانه اراد نواحي الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل
وهي المشار اليها بقول الناظم ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل
اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل في حال اسناده الى
الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفاء ومع ترك
النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين
وظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منها لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال
الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية لان
النقل انما يحصل عندها اما فتح الفا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا مفتوحة واما الكسر فلانه لما
نقل حركة اللام الى الظا بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفا مكسورة وكذلك تقول في ظللنا وظللتا وظللتما
وظللتم وظللن بلا فرق ويقال ظلت افعل بكسر الظا ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظا في
ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جا في القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال
الله تعالى فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل ثلاثي مكسور العين
وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت
ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزايد على الثلاثي وهو احست في احسست
ومنهم من ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في
لفظ من المفتوح وهو همت في هممت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي وغيره
وان كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاولان التمام
وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفا نحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا وهي
القاف ولا يجوز في نحو قل ان ضللت بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء وفي نحو فيظللن رواكد بفتح
اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل ضل يضل ويضل قال في الارتشاف الا الاتمام لان العين مفتوحة
وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح للقاف امرا من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع
مثلان اولهما مفتوح فحصل فيه من حذف عينه ما فعل باحست وهو قليل لانه تخفيف لمفتوح ولان المشهور
قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه وهو قررت بالكسر اقر بالفتح نحو قررت عينا
بالكسر اقر بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراءة الكسر امر
من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن كعدن ... وزن الفعل علن واجاز الناظم ... فيه وتبعه
المضموم العين بالمكسور نحو اغضضن ... ان يقال غضضن واجيب بان ذلك المضموم اثقل من
المكسور وان لا نقل المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف فما ظنك بالضم
احق بالحذف قال ولم ار منقولا هذا باب الادغام اللايق بالتصريف وهو ادغام المثلين ويقال
فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة
الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الاخر
يجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين
ها سكت فان كان ها سكت فانه لا يدغم لان الوقف عليها منوي ... وقد روي عن ورش
ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني ان لا يكون همزة منفصلة عن الفا نحو لم يقرا

هذا باب الادغام

احد فان الادغام فى ذلك ردئ فلو كانت الهمزة منفصلة بالفاء وجب الادغام نحو سال والثالث ان لا يكون
مدة فى اخر مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة فى الاخر لم يدغم نحو يعطى ياسر ويدعى واقد لئلا يذهب
المد بالادغام فان لم تكن فى اخر مبدلة من غيرها وجب الادغام نحو مغزو اصله مغزوو على وزن مفعول
واغتفر ذهاب المدة فى هذا النوع الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب
الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو اثاثا وريا فى وقف حمزة ويمتنع ان التبس نحو قوول بالبنا للمفعول لانه
لو ادغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو اوب اصله ااوب
بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك
اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب
ادغام اول المثلين المتحركين باحدى عشر شرطا احدها ان يكونا فى كلمة واحدة اسما كانت او فعلا
فالاول كضب وطب وحب والثانى كشد ومل وحب اصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم
فسكن اول المثلين وادغم فى الثانى فان كانا اى المثلان المتحركان فى كلمتين بان كان اولهما فى اخر كلمة
وثانيهما فى اول كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين
نحو قرا اية فان الادغام فى الهمزتين ردئ والثانى ان لا يلى اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا
لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن ابى عمرو الادغام فى ذلك وتاولوه على اخفا الحركة واجاز
الفرا ادغامه الشرط الثانى من الاحد عشر ان لا يتصدر اولهما اى المثلين كما فى ددن بدالين
مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعى سكون
اول المثلين والابتدا بالساكن متعذر الشرط الثالث ان يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم
وفتح السين المهملة جمع جاسس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما فى الثانى لان قبلهما مثلا اخر
مدغما فى اول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان
لا يكونا فى وزن ملحق سوا كان الملحق احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع ومهدد
علم لامراة او غيرها اى المثلين كهيلل اذا قال لا اله الا الله او كلاهما اى احد المثلين وغيره
نحو اقعنسس اى تاخر ورجع والملحق فيه احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول
او كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتى به بالالف اما على لغة كنانة لانهم يجرونه
بالالف مطلقا او على ان احد المثلين اسم كان وهو مؤخر والملحق خبرها مقدما فانهما اى قردد ومهدد
وهيلل واقعنسس ملحقة بغيرها اما قردد ومهدد فان احد داليهما مزيدة للالحاق بجعفر
واما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو دحرج وهى غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد
السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز ادغام الحرفين المثلين فى الاخر فى
شئ من الملحقات لانه يؤدى الى ذهاب مثال الملحق به الشرط الخامس والسادس والسابع
والثامن ان لا يكونا فى اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو الشاخص من اثار الديار
ومدد بالمهملة وهو كل شئ زاد فى شئ او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد
الميم وهو الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهى الستر الرقيق
يخاط كالبيت يتوقى به البعوض ويسمى فى عرفنا الناموسية او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه
كدرر جمع درة وهى اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهى
الطريقة فى الجبل ومن هذه الانواع السبعة الاخيرة وهى الثلاثة الملحقة وهذه الاربعة
المذكورة فى الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان

الادغام يفوت المقابلة فى الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على
فرعية الادغام فى الاسماء واما الثلاثة الباقية فلانها مخالفة للافعال فى الوزن والادغام فرع الاظهار
تخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة
الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششا العظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم
اوله وفتح ثانيه نحو صفف قاله المرادى وفى الصحاح ما يخالفه فانه قال اصله الخشاش على فعلال
فادغم ونحو ردد دان من الود فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو ذلل ونحو خببة جمع خب فانه
موازن بصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الاججان بفتحتين مصدر وج بمعنى دب فانه
موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هى
ان لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص ابى واكفف الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت
حركة الهمزة من ابى وهى الفتحة الى الصاد من اخصص وحركت الفا من اكفف بالكسر على اصل التقاء
الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان يائين لازما تحريك ثانيهما
نحو حيى وعيى ولا تائين فى افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل
الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حى عن بينة وقرى ايضا من حيى عن بينة بالفك
بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان فى كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان
اجتماع المثلين من باب حيى كالعارض لكونه مختصا بالماضى دون المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا
وكلاهما فصيح والفك اكثر فى كلامهم فلو كانت حركة ثانى اليائين غير لازمة نحو لن يحيى ورايت محييا
لم يجز الادغام خلافا للفراء وفى نحو استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى
الى الفاء وهى السين او القاف واسقطت الهمزة اى همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها
ثم ادغمت التاء فى التاء فتقول فى الماضى ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد ثانيهما وتقول فى
المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول فى المصدر ستارا
وقتالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والامر والمصدر ليبين بهن ما اصله التشديد
وما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان يكون على اصله ويحتمل ان اصله استتر ولا يفرق بينهما الا
المضارع والمصدر فتقول فى مضارع ستر الذى وزنه فعل يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة
احرف وفى مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفى مضارع الذى اصله استتر يستر بفتح اوله لان ماضيه
على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفى مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام
نقلت الحركة وطرحت الهمزة فيجوز الوجهان الادغام والفك فى تائين اى فى تائين اجتمعتا اولى التائين
الفوقانيتين الزائدتين فى اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر مضارعى تجلى وتذكر وذكر
الناظم فى شرح الكافية وتبعه ابنه فى شرح الخلاصة انك اذا ادغمت التاء الاولى فى
الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت فى تتجلى
اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يلحق الكلام احد من الفصحاء ادخل همزة وصل فى اول الفعل المضارع
وانما ادغام هذا النوع فى الوصل دون الابتداء قال الحوفى فان وقف ابتدئ بالاظهار
ولا يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم
فى بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة فى تاء اخرى بعدها مدغمة الى
حولة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز انتهى مما تقدم ومثل ذلك التائين فى الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن
وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتائين ادغمت اولاهما فى الاخرى فان ادت

والبصريين لان

وقال سيبويه والبصريون ... التخفيف في الابتداء اذ حذفت احدى التاءين وهي الثانية خلافا لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين

لا ستثقال بهما حصل لا الاولى لدلالتها على المضارعة والمعنى ووجه جائز في الوصل

وعزم ان الثانية في تفعل للمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى ولو كان ماضيا لقيل تلظت

الاصل تتلظى فحذفت احدى التاءين الاصل تتمنون ابتداء قال الله تعالى نارا تلظى ولقد كنتم تمنون وقد يجي هذا الحذف

لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان ضميرا متصلا وكذلك يجي في النون

الثانية بعد نون المضارعة ومنه على القول الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم

بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون اليا اصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة

مضارع نجي فحذفت النون الثانية وبضعفه انه لايجوز في مضارع نبات ونقيت ونزلت ونحوهن اذا

ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملايكة تنزيلا بنصب

الملايكة وقيل الاصل ننجي بسكونها اى النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصه واجانة بتشديد

الجيم فيهما والاصل انجاصه وانجانة فادغمت النون في الجيم والاجاصة واحد الاجاص والاجانة

واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجب فيها ويقال

اجانة كما يقال انجاصه وهي لغة يمانية فيها انكرها الاكثرون قاله ابن السيد وادغام النون

في الجيم لا يكاد يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا ينجو بتخفيف عينه

وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول واسند لضمير المصدر والتقدير نجي هو اى النجا

وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذا لفتحت اليا لانه فعل ماض مبني للمجهول نحو

قضي الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالث انابة غير المفعول به

مع وجوده فاله في المغني ويجاب عن اولها بان تسكين اليا المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرا

الاعمش فنسي ولم نجد وقرا الحسن ما بقي من الربا بسكون اليا فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى

وحيل بينهم فان النايب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون

فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة الثانية والثالثة من المسايل الثلاث التي يجوز فيها الادغام

والفك ان تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك

والادغام قال الله تعالى من يرتدد منكم عن دينه يقرا بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام

وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يردا القوم واردد القوم واهل

الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر

فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب

طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسايي انه سمع من عبد القيس ارد واغض وافر بهمزة

الوصل ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او يا مخاطبة نحو ردي

او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قال الرضي لان الفعل حينئذ مبني

على هذه العلامات ولبني بكر بن وايل ... واذا اتصل بالمدغم ها غايب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم

يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل ها الغايبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الها خفيفة ولم يعتد بوجو

كان الدال قد وليت الالف نحو رداد وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح

وذلك في مضموم الفا وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل ها الغايب وغلطوه في تجويز الفتح واما الكسر فصحيح

انه لغية سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد

القوم بالكسر لانها حركة التقا الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف

البيت

٧٦

... ولما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل

... اتصل بالفعل ها الغايبة وها الغايب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردوعض وفر

... لبني اسد وناس من غيرهم والكسر مطلقا نحو ردوعض وفر وهي لغة كعب ونمير والاتباع لحركة الفاء

... وعض وفر وهذا كثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف

... جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قول لم الله شعثه اى جمعه

... قيل اجمع نفسك الينا فحذف الفها تخفيفا ونظرا الى ان اصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل

... الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقا الساكنين ثم نقلت حركة

... الاولى الى اللام وادغمت وقال الفرا مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء

... حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه في البسيط

... القول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اى ومن اجل ثقلها بالتركيب التزموا في اخرها

... للتخفيف ولم يجيزوا فيه ما جاز في اخر نحو رد وشد من الضم للاتباع ومن الكسر

... اصل التقا الساكنين لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل

... بها ها الغايب نحو هلمه لم تضم بل تفتح وتختلف فيها العرب على لغتين احداهما ان تلزم طريقة واحدة

... لا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم

... هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جا التنزيل قال الله تعالى هلم

... الينا اى هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدى وبمعنى ايت في اللازم واللغة الثانية

... ان يلحقها الضماير البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي

... لغة بني تميم وهي عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب

... الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار

... واجيب بان التزام احدى الجايزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجايزين في كلام العرب كثير

... ووجب في افعل بكسر العين في التعجب باجماع العرب محافظة على الصيغة سوا كان متصلا بالياء ام لا

... الاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار

والمجرور والاصل احبب بالمحسنين الى الله واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز

وجب فك الادغام في لغة غير بكر بن وايل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت

وقل ان ضللت وشددنا اسرهم والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام

ان سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة

بكر بن وايل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وايل يقولون ردن ومدن وردت وهذه لغة

ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتا فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما وقد يفك

الادغام في غير ذلك شذوذا نحو محجت عينه بحا ابن مهملتين اى لصقت بالرمص بفتح الميم

وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله في الصحاح والى الشذاذ

... الجلد اى كثر ضبابه وديب الانسان اى نبت شعره في جبينه وصكك

الفرس اذا اصطكت عرقوباه وقطط الشعر اى اشتد جعودته وغير ذلك مما جا باظهار ...

لبيان الاصل لا لضرورة بالتصحيح او لضرورة كقوله وهو ابي النجم العجلي

الحمد لله العلي الاجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد

لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز

لديه بمنه وكرمه قال مؤلفه رحمه الله وافق الفراغ من هذا الكتاب المبارك يوم عرفة
من شهور سنة ست وتسعين وثماني مائة من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل صلاة وازكى تحيه وعلى اله واصحابه
البررة التقية ورحم الله مصنف هذا الكتاب
وغفر له امين

امين

تم

ووافق الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك في اليوم المبارك من الشهر المبارك بعد صلاة العصر من نهار الخميس في العشر الاخير من شهر جماد الاول من سنة اثنين وتسعين والف احسن ختامها امين على يد كاتبه لنفسه ولمن شا الله من بعده فقير عفو الله واحوجهم الى رحمة الله الشهاب احمد بن خليل الرملي بلدا الشافعي مذهبا الاشعري عقيدة القادري طريقة الازهري نسبة غفر الله له ولوالديه ومشايخه واخوانه ومحبيه ولجميع المسلمين بحرمة طه الامين امين امين وكتبته من نسختين الغالب عليهما الصحة واسال الله سبحانه ان يقدرنا على مقابلته وقراءته كما اقدرنا على كتابته انه الجواد الكريم الروف الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث باشرف الخصال وعلى اله واصحابه اولي الهمم العوال وسلم تسليما وان تجد عيبا فسد الخللا جل من لا فيه عيب وعلا
والكريم يصلح وله الاجر واللئيم يفضح وعليه الوزر والكتاب مكتوب لا يبرح والعمر عند القلم